الحقائق الخافية في الحرب العراقية الإيرانية

(المذهب الشيعي)

عبد الفتاح عبد المنعم البروقي المحامي

الحقائق الخافية

في

الحرب العراقية الإيرانية
الحرب القذرة

عبد الفتاح الصبرولي
المحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون

" صدق الله العظيم "

الإهداء

إلى روح أبي التي مابرحت تلازمني وهي في السماء .

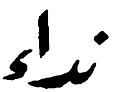
إلى أرواح زهقت في هذه الحرب بغير حق .

إلى شهداء السجون والمعتقلات العراقية الذين أبوا أن يحبسوا كلمة الحق

أهدي هذا الكتاب

عبد الفتاح الصبرولي

المحامي



إلى المسلمين فى جميع أنحاء العالم ، إلى العرب داخل وخارج الوطن العربى الى كل الأطراف الدولية التى تقدم وقود الحرب والدمار الى كل من العراق وايران ، والأطراف العربية منهم خاصة ، وسواء كان ذلك الدعم مدفوعا أو غير مدفوع ، عينيا كان أو معنويا ، الى كل الشرفاء والغيورين على الاسلام والعروبه والسلام من أصحاب الأقلام النظيفه فى ميدان الفكر والاعلام ومن أصحاب الضمائر الحيه فى المؤسسات الحزبيه والنقابية فى العالم العربى ، إلى كل الهيئات والمنظمات والجمعيات والحركات التى جعلت من موضوعى السلام العالمى وحماية حقوق الانسان والذى أهدرت انسانيته فى تلك الحرب القذرة نشاطها السام ، الى الأزهر الكريم فى مصر خاصة نناديكم بحق الخالق على عباده فى الأرض والقائل سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم :

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (*) وقوله تعالى (إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم وأتقوا الله لعلكم ترحمون) (**) ـ

نعم نقول لكم جميعا إتقوا الله لعلكم ترحمون فليس فى دعم أحد الطرفين على حساب الآخر تعاونا وانما إثما وعدوانا مبينا لأن ذلك يعزز من قدرات كل من الطرفين المتحاربين على ذبح المزيد من أبناء الشعبين الشقيقين فى العراق وايران وتدمير وتخريب المزيد من سبل الحياة التى أمر الله أن لا نقتلها ـ فى كلتا الدولتين فانكم والله لا تقدمون عونا لهذه الشعوب المغلوبة على أمرها ، انما العون هو لحكام كلا الدولتين ليظل أتون الحرب والدمار قائم مع بقائهم فى السلطة ، ولتعلموا أن انتهاء هذه الحرب يتوقف على تحقيق أحد أمرين لا ثالث لهما : أولهما رحيل حكام البلدين عن السلطة ـ وهذا ما يختص به شعبيهما ، وثانيهما وقف كل شكل من أشكال الدعم ـ الذى يخدم القتال بينهما وهذا ما يقع مسئولية تنفيذه على كل الأطراف التى تقوم به .

وأعلموا أن كثيرا من حقائق هذه الحرب والتى حاولنا جاهدين كشف جزء متواضع ويسيرا منها فى هذا الكتاب ، ما زالت خافيه على الرأى العام العالمى الذى لو اطلع عليها لأنكر وشجب بشده كل موقف مؤيد نحو أى من قادة البلدين

(*) سورة الآيه

(**) سورة الحجرات الآيه ١٠

المتحاربين ، في حين وقف بعض زعماء دول تنسجم مصالحهم مع القضاء على أحد النظامين ، ووقفت أجهزة اعلام أخرى عديده في منطقتنا العربيه لا تقدم سوى ما تمليه عليها سلطات الحكم في بلادها من توجيه بشأن حجب الحقيقة وتقديمها في صالح طرف على حساب الآخر - وقفوا جميعا مشاركين بشكل أو بآخر في استمرار تلك المذبحة الرهيبه لشعبي الدولتين وذلك بالدفاع عن موقف قادة أحد طرفي النزاع أمام شعوبهم وتبني وجهة نظره في المحافل الدولية ٠

والسكوت عن كشف الحقيقة وتقاعسوا عن ادانة كل عمل اجرامي يقدم عليه أحد الطرفين في حق شعب الطرف الآخر سواء بسواء - وبلا تحيز أو محاباه ، أو ضد شعبه ذاته ٠

لقد تجاهل الجميع مع الأسف ، في العالم العربي والاسلامي قوله تعالى في كتابه العزيز : (وان طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فإصلحوا بينهما) صدق الله العظيم (١)

وأنتم يا شعوب العراق وايران مسلمون ومسيحيون ، عرب وأكراد وفرس وتركمان وبلوشستان ، أنتم يا من تدفعون كل لحظة الثمن الباهظ من أرواحكم وممتلكاتكم ثمن بقاء حكامكم في أماكنهم على رأس السلطة - نقول لكم : لن تجدى المؤتمرات الدولية ولجان المصالحه والوساطه بمختلف مسمياتها ومهامها وأجناس أعضائها أو حتى النداءات اليائسه التي تخرج من هنا أو هناك لمناشدة قادة بلديكم بتحكيم العقل وليس السلاح في هذا الصراع - وأيا كان مصدرها ونواياها من صدرت عنهم - انما عليكم بأنفسكم فالأغلبيه العظمى تتآمر عليكم لذبحكم لأنكم أولا مسلمون ، وثانيا لأنكم كنتم قبل الحرب قوتين جبارتين لو توافرت لكم سبل التضامن في حينها في ظل نظم حكم متعاونه ومتآخيه لكنتم كفيلين بقلب الموازين لكل القوى في منطقتكم - ومنطقتنا العربية بالتبعيه وحتما لصالح الاسلام والعروبة وبالدرجة الاولى في مواجهة الصهيونيه وحماتها - وهذا ما لم يكن يقبل به أعداؤكم ٠ لقد كنتم أملا جميلا أخذ يتحول من حلم الى ما يشبه الحقيقه لامكان استعاده شئ من كرامة الاسلام والعروبة من مغتصبي فلسطين ومدنسي المسجد الأقصى وباقي أراضي العرب ، ولكن أرادوها نارا ودمارا لكم جميعا قبل أن يتحول الأمل الى واقع - فلا يجدون لاقدامهم أرضا يقفون عليها ، فما كان لهم الا أن تسلطوا على رؤوس نفر من حكامكم - وأداروا فيها أحلام الزعامة والهيمنه في المنطقة فكانت النتيجة وبالا عليكم ٠ لذلك فعليكم بأنفسكم مرة أخرى ، أصلحوا ما بينكم ، وغيروا ما بداخلكم وأعملوا بقول الله تعالى : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (*) وقتها سيكون كل العالم المحب للسلام والحرية بجانبكم ، يأخذ

---

(١) - سورة الحجرات - الآيه (٩)

(*) - سورة الآيه ( )

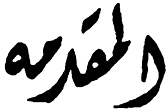
بيدكم لاصلاح ما يمكن اصلاحه واعاده بناء ما يمكن بناؤه ، فيكونون عونا لكم وليس لحكامكم عليكم ، ولابد أن تعلموا حقيقة أن العلاقات الدولية اليوم مصالح متشابكه ومتبادله ، فلا تنتظروا عونا مباشرا من هذه الدولة أو تلك وعليكم أن تفسروا الأمور حولكم على ضوء هذه الحقيقة المرة . وكفاكم البلاء الذى حل عليكم بفعل حكامكم وهتافكم فزادهم ذلك بطشا وتنكيلا بكم فى الداخل أو على أيدى جيران لهم فى ساحه الحرب كرد فعل لأفعال حكامكم جميعا . ولا تقنطوا من رحمة الله أبدا ـ وتوكلوا على المولى عز وجل فعلى الله يتوكل المؤمنون وتذكروا قوله تعالى " ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ولكن يؤخرهم الى أجل مسمى فاذا جاء أجلهم لا يستئخرون ساعه ولا يستقدمون) (١) . صدق الله العظيم .

وأود فى النهايه أن أنوه الى أننى قد أحجمت عن ذكر التفاصيل الكاملة للعديد من الوقائع التى أشرت اليها عابرا فى هذا الكتاب وذلك حرصا على سلامه أخوة أعزاء من شعبنا فى العراق قد يكفى أى تفصيل لهذه الوقائع الى كشف مواقعهم وأشخاصهم .

••••••••••••••••

---

(١) ـ سورة النحل ـ الآيه (٦١) .



باسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الانسانيه والسلام للعالمين أجمعين ، وبالله نستعين - وبعد :

هذا الكتاب لا يتضمن بحثا أكاديميا نحاول من خلاله تحقيق نظرية أو مبادئ معينه بشأن العلاقات العراقيه الايرانيه أو النزاع الدائر بينهما ، كما أنه ليس بتسجيل تاريخي للوقائع والاحداث التى مرت بمنطقة الخليج العربي خلال الفترة التى يعالج الكتاب وقائعها وأحداثها ، انما هو فى حقيقته ، أردناه محاولة متواضعة لكشف الستار الكثيف والمتعمد أحيانا عن حقائق كثيرة مرتبطة بهذا النزاع الذى أطلقنا عليه هنا مصطلح - صراعا - بين الجارتين المسلمتين وتسليط الضوء الكافى على هذه الحقائق التى تمكنا من الوقوف عليها من خلال مراقبتنا لتطورات الموقف من داخل دولة تمثل أحد طرفى النزاع وهو العراق ، ولم نعتمد فى هذه الدراسة على بحث وتحليل الوقائع النظريه وحدها المتعلقه بهذا الصراع مثل ما يعلنه المسئولون فى الدولتين المتحاربتين أو الدول المعنيه فى المنطقة من بيانات وتصريحات وكذلك الدراسات التى تصدر عن النزاع بتوجيه من حكومات الدول المتحاربه ، انما استندنا الى الوقائع والأحداث الفعلية ذاتها وتناولناها بالتحليل والدراسة فى ظل الظروف المحيطه بها مع مطابقتها مع الوقائع النظريه المشار اليها والمتعلقة بها ليتسنى تكوين صورة حقيقية للواقع الذى تعيشه تلك المنطقه الحساسه من العالم كله ولنترك فى النهاية مهمة البحث واستنباط النظريات أو تقييم الأحداث والحكم على الوقائع المرتبطة بها ، للباحث المختص فى هذا الموضوع والخاص بصراع سيطول فيه الكلام والحديث لسنوات طويلة قادمة ، والذى يتابع العالم كل يوم من خلال وسائل الاعلام المختلفه أحداثه ووقائعه تحت عنوان حرب الخليج كما اصطلح على تسميتها ، ولعلها تسميه قد جانبها الصواب كثيرا نظرا لكون الصراع لم يعد فى حقيقته يدور بين العراق وايران فقط برغم كونهما طرفى النزاع المباشرين ، لأن عناصر كثيرة من عناصر استمرار اشتعال الحرب وكذلك آثار كثيره ناتجة عن قيامها واستمرارها ترتبط بصورة أو بأخرى باطراف دولية أخرى تقع حدودها الجغرافيه مع أو بالقرب من طرفى الصراع أو ترتبط مصالحها المتعدده بسلامة منطقة الصراع .

واذا كان بعضها قد افادته كثيرا نشوب هذه الحرب فان آخرين قد كاد بعضهم أن يكون طرفا مباشرا فى هذه الحرب ذاتها لولا سياسة ضبط النفس والتريث والدقة

فى تقييم الأحداث والوقائع وحسابات القوى بعد أن اندلع القتال فعلا وانتشرت شظاياه هنا وهناك - وهذه ميزه تحسد عليها الدول المعنيه بقولى هذا ، هنا ، وهى دول الخليج العربى - تلك الدول التى لم تسلم من الأذى والضرر الذى لحق بها كأثر من آثار استمرار الحرب ، أو إن شئنا فنقول بلا مواراه - كأثر من آثار دعم بعضها للعراق فى تلك الحرب ٠ وقد تمثلت تلك الأضرار فى بعض صورها فى تعرض السفن التى تتردد على موانئ الدول العربية الخليجيه للقصف وكذلك العمليات والقلاقل الداخلية التى تعرضت لها بعضها مثل المملكة العربية السعودية والامارات العربية والكويت وعلى النحو الذى سوف نفصله على صفحات هذا الكتاب وارتباط فاعلى هذه الأحداث بأحد طرفى النزاع أو كلاهما حيث لم تكشف التحقيقات التى تجرى بشأن هذه العمليات كل الحقائق بحكم محاذير عديدة ليس ذلك مجال الكلام عنها ، ولا يفوتنا أن نشير الى أن آثار تلك الحرب التى تدور رحاها فى منطقة الخليج العربى قد امتدت أيضا الى أطراف دولية أخرى لها مصالحها فى المنطقة وأخص منها الدول العربية ، مع ما نتج من انقسام فى الرأى داخل الجماعه العربيه بين مؤيد لايران صراحة ضد ايران ومدها بما يستطاع تقديمه من عون ودعم متاح أو تسهيلات فى النقل والمواصلات بل وأحيانا تقديم بعض الوحدات الرمزيه من قواتها المسلحه أو على هيئة متطوعين للمشاركة فى القتال ضد ايران ٠ فى حين ظلت دول أخرى على تحفظها لا تبدى صراحة ما تخفيه فى نفسها بشأن موقفها من طرفى النزاع ، وأن اكتفت بعضها بأصدار البيانات والنداءات التى تطالب الطرفين بوقف الحرب - ولا أستطيع أن اتجاهل ملحوظة هامه تتعلق ببعض دول الخليج العربية والسعودية ، فانهما برغم ما قدماه للعراق من مساعدات ماليه وتسهيلات اقتصادية - وفى مجال النقل والمواصلات عبر أراضيها وموانيها نتيجة غلق الموانى العراقية ، الا أن تأييدها الغير معلن للعراق فى بداية الحرب ، لم يكن من أجل سواد عيون السلطة الحاكمه فى العراق ، بقدر ما كان رغبة منها فى تجنب مخاطر أخرى طالما كانت تتحسبها حتى قبل قيام الحرب بين الدولتين الجارتين أو هكذا استطيع أن استخلص تلك الفرضيه من سيناريو الوقائع والأحداث فى المنطقة حيث أن القدرة العسكرية والا[illegible]صاديه للعراق الطموح والمتطلع للزعامه المطلقه فى المنطقة ، والتى لها سوابق تعطى دلالات واضحة لهذا التطلع وخاصة بعد تولى صدام حسين السلطة فى العراق عام ١٩٧٩ ، وازاحة نفوذ مصر وثقلها من الساحه العربية بعد مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ والذى لعب صدام حسين نفسه دورا بارزا ورئيسيا فى اعداد واخراج سيناريو وقائع المؤتمر وقراراته الشهيره - هذا من جهة - ومن جهة أخرى قيام الثورة الاسلامية فى ايران وما أحدثته من دوى فى المنطقة والعالم الاسلامى وخطرها الماثل فى امتداد المد الثورى الاسلامى الى دول

الخليج العربى التى تبعد أقداما عن مركز تصدير هذه الثورة وتلك المخاطر المحتملة كلها أو بعضها سواء من العراق أو من إيران كانت غير خافيه عن أعين أمراء ومشايخ بعض دول الخليج العربية وكذلك السعودية - وبالتالى فان كسر حدة أنياب الطرفين (العراق وايران) الى الحدود المقبوله والتى لا تمثل خطرا يأتى من أحدهما ليؤثر على مصالح دول الخليج العربية وأمنها ، هو أمر لا بأس به من وجهة نظر واضعى السياسة فى تلك الدول وأطراف دوليه أخرى على تنسيق تام معها بحكم تواجد مصالح حيويه لها فى منطقة الخليج العربى قد زكت ولا شك هذا النهج ٠

ولا سيما أن الحرب دائما تترك آثارها المجحفه على أطرافها لفترة زمنيه طويله بعد انتهائها حتى يستعيد المتحاربون توازنهم مرة أخرى ٠ مما يؤمن بقاء دول الخليج فى منأى عن متاعب جيرانها الثوريين على اختلاف نزعاتهم الثورية ٠

ولكن وللأسف أيضا ، فقد كانت حساباتهم تلك ليست صحيحة ١٠٠٪ بالنسبة لاحتمالات استمرار القتال من حيث الزمن ومناطق التأثر بأحداثه فقد كان أغلب الظن لدى الكثير ، أن هذه الحرب لن تطول أياما على أكثر تقدير لها ، أسابيع معدودة قياسا على معظم الحروب التى دارت بين دول العالم الثالث فى عصرنا الحالى ابتداءا من الهند وباكستان والتى ترتب عليها انسلاخ جزء من باكستان ليكون دولة جديدة ، أو العرب واسرائيل عام ١٩٧٣ باعتبارهما أبرز الحروب التى دارت فى الآونه الأخيره وعليه فقد تورطت دول الخليج هى الأخرى نتيجة حساباتها الغير دقيقة فى عملية استمرار تقديم المساعدات اللازمه لاستمرار العراق فى المعركة حيث لا يستساغ التوقف بعد أن بدأوا الوقوف معه منذ الأسابيع الاولى للحرب ٠ واستمرت بالتالى عمليه استنزاف خزائن الدول الخليجيه فى هذه الحرب فى وقت تأثرت فيه امدادات البترول وسعره والطلب عليه وبالتالى عائداته التى كانت تعتمد عليها تلك الدول كمورد أساسى لدخلها ٠ وطبع ذلك أثاره على خطى تنفيذ مشاريع التنميه فى تلك الدول وهذا بالاضافة الى أن احتمالات دخول بعض هذه الدول الخليجية ساحة الحرب كطرف مباشر الى جانب العراق مستقبلا ، ورضيت أم لا ترضى ، هو أمر بات يتوقف حدوثه على تهور أحد قادة البلدين المتحاربين العراق أو ايران وبالذات العراق بالاقدام على عمل جسيم ومفاجئ فى حالة اذا ما دب اليأس فى نفسه من جراء المحاولات اليائسه فى الوصول الى طريقة لانهاء الحرب (*) خاصة وأن

(*) ونشير بهذه المناسبه الى ما جاء فى برقيه الكاتب والمفكر الاسلامى الجليل الاستاذ خالد محمد خالد تعقيبا على البيان الصادر عن الأمم المتحدة بشأن

للقيادة العراقيه سوابق اثبتتها وقائع العمليات الحربية ممكن أن تأخذ شكلا آخر أكثر جسامه قد يؤدى الى احتمال الرد من جانب إيران بتوجيه الضربه المضاده بعمل انتقامى مقابل قد يتمثل فى غلق الخليج فى وجه الملاحه لدول المنطقة ـ وكمن يهدم البيت على نفسه ومن معه فى هذه الحاله . أو تقوم بتوجيه ضربه الى موانئ بعض الدول العربية الواقعة على الخليج العربى التى تساعد العراق وتدعمه (*) ، وكلا الأمرين بالنسبة للعراق وايران قد هدد بالاقدام عليه كل من قادة البلدين بالفعل. وذلك برغم ما أثير من اختلاف فى وجهة نظر المحللين السياسيين بشأن احتمالات اقدام ايران على غلق الخليج فى وجه الملاحة للأسباب التى عددوها ، ومع اختلافنا مع القائلين بهذا الرأى الذى يستبعد قيام ايران بمثل هذا الاجراء بالرغم من أن قيام ايران حاليا باعتراض البواخر المتجهه الى موانئ الخليج يعد صورة من صور غلق الخليج نسبيا ـ الاّ أن الاحتمال ذاته هو أمر قائم ولا يمكن استبعاده حتى لو أجمعنا على قبول ايران بالآثار الدولية التى سوف تترتب فى حقها على تنفيذه . نقول ذلك لأن الحرب الدائرة الآن بين الدولتين الجارتين قد كسرت وقائعها وسلوك قادتها الكثير من القواعد والمحاذير بل والمبادىء أيضا ، خلال مدة استمرارها مما جعلنا نطلق عليها وبحق وصف (الحرب القذرة) .

وعلى الرغم من كثرة ما طالعتنا به الصحافة العربية من تحليلات وتحقيقات وكتابات عن هذا الصراع المرير ، الاّ أن تلك التى تصدر فى دول لا تربطها بايران

التحقق من استخدام العراق للحرب الكيماويه المحرمه دوليا ضد الجيش الايرانى ، وقد نشرت جريدة حزب الوفد المصرية هذه البرقيه فى عددها الصادر فى ١٩٨٦/٣/٢٠ وجاء فيها (بهذه المثابه يصبح شجب هذا العمل الأثيم فرض عين على كل مسلم ومسلمه فليتقدم حكام العرب جميعا مهما يكن رأيهم فى الحرب الى الزام العراق بما لهم عليها من دالة بأن تكف تماما عن استخدام هذه الأسلحه الرجعيه ، أن الخطر ليس فيما حدث بمقدار ما هو فيما سيحدث اذ يمكن فى ساعة يأس أخرى أن يضرب العراق مدن الايرانيه الآمنه بغاز الخردل هذا وتجيبه ايران بالمثل وهنا تكون الجريمة قد جاوزت كل حدود المغفره لصانعيها وللصامتين عليها) ونضيف أن للعراق سابقه فى ذلك فى بدايه استخدامه ضرب المدن الايرانيه على رؤوس سكانها كما سنبين فى الكتاب ، كما أن القاده الايرانيون هددوا أخيرا بالرد على العراق باستخدام الحرب الكيماويه .

(*) وقد صدرت تصريحات على لسان كبار المسئولين الايرانيين تحمل تهديدات =

علاقات طيبه أو تتلقى اعانات من العراق ، قد جمعتهـا خاصيه غريبه وهي أنهـا لم تستطـع أن تقدم للقـارىء العربى الصورة الحقيقيـة والواقعية بأمانه وحياد عـن هذا الصراع ، ودون التأثـر بأى من المؤثـرات المشار اليها آنفا · كما أن المـاده الخبريـه التى تتعلق بالوقائع اليوميه للحرب وخاصة أثناء حدوث عمليات عسكريـة كبيرة بين الدولتين ، تكاد تصل الى أجهزة الاعلام العربيه عن طريق الأجهزه الاعلاميـه الرسميه للدولتين المتحاربتـين · وتبقى الحقيقة غير معلومه الا لمن يفتش عنها فى قلب الأحداث · ولقد عجبت لمراسلين أجانب خلال المؤتمرات المحفية التى كـان يعقدهـا المسئولون العراقيون المخولـون بالحديث عن الحرب بين الدولتين - هـم فى الحقيقه شباب صغير من الجنسين - كانوا يتلهفون على الحصول على موافقـات بالسماح لهم بالذهاب لجبهات القتال لنقل صورة واقعية للأحداث من مسرحهـا الطبيعـى وليقارنـون بين ما تقدمه لهم الأجهـزة الرسميه فى الدولة وبين ما يشاهدونه ويستنتجونـه على الطبيعه · وكان المسئولـون العراقي ن أحيانا يعتذرون بسبب عدم توافر السلامه لهم فى تلك المناطق التى تدور رحـى العمليات الحربية فيها ·

وما يعنينى هنا أننى لم أرى للوجوه الاعلاميه العربية تواجد يذكر فى هـذه الأحداث فأخذت أجهـزة الاعلام العربية أحيانا تنقل بعض الأنباء نقلا عن وكـالات أنباء أجنبيه ·

كما نضيف أيضا الى أنه وفى بعض الحالات ونتيجة لجـدار التكتم والسريـه الذى فرضته الدولتين المتحاربتين على الاحداث ، فان كثيرا من الأنباء التى تنقـل تذيـل بعبـارة (ولم يتأكـد صحة الأنبـاء من مصدر محايد) حيث غالبا ما نجد كلا الطرفين يصدران بيانات تتناقض كل منها مع ما يصـدره الطرف الآخر ·

بل اننا فى صحافتنـا واعلامنا فى مصـر قد لاحظنـا أن كل التعليقات الـتى تتناولها هذه الوسائل الاعلاميـه سمعيه كانت أو بصريه تسير على خط واحد يعالـج الموضوع من وجهـه نظـر طرف واحد من أطراف النزاع فقط وهو العراق ، واذا كانـت أجهزتنا الاعلاميه الرسميه معذوره فى ذلك بحكم ارتباط الدولة باتفاقيات اعلاميـه مع العراق قد تلزمها أدبيا فقط بنوع من تبنى وجهه النظر العراقية ونقل كل مـا تصدره العراق من أحداث الحرب والصراع مع ايران فى حين تظـل المادة الاعلاميـه

= تأخذ نفس المعنى - وقد نقلت جريدة الاهرام القاهرية فى عددها الصـادر فى ٨٥/٨/٣١ عن وكالة الانباء الفرنسيه "أن المسئولين فى ايران يصرحون دائما بأنه اذا تعرضت صادراتهم البترولية للتهديد فان الصادرات البترولية لجميع دول الخليج ستتعرض هى الأخرى لقصف المنشآت البترولية فى أراضيها ".

مبتـــوره لأنهـا لـم تنقل شيئا عن وجهــة نظر الطرف الآخر أو ما يصدر عنه بشـأن نتائج وسير العمليات الحربية على جبهات القتال ويصبح التركيز واضح فى الاعلام عندنـــا على اظهار الوجه المقبول للعراق ـ والوجه الـسىء لايـران ـ ونعتقد أنـه ليس هكــذا يقدم الخبر الى الانسان العربى الذى بات يستطيـــع أن يقلب فى موجـات المذيـــاع ليسمع ماذا يقوله العالم من حوله عن أحداث هذه الحرب.وبرغم تحفظنا على ذلك النهج فاننا نرى أنه ليس هناك أبدا ما يمنع من تقديم المادة الخبريه والتحليل السياســـى بحيـاد كامل وكما تقضى بذلك أمانه الكلمه ومسئولية الصحافة والاعلام ٠

ولكننا بهذه المناسبة نتساءل أين الصحافة الحزبيـه وموقفها من هذا النـــزاع الذى يمـس مصالح مصر استمرار بقائـه ، وهى التى تستطيع أن تعالج ما تتحـــرج أن تعالجه الصحافة القومية التى ترسل نسخها الى العراق بحكم تواجد مصرى له ثقلـه هناك وبحكم الاتفاقات الإعلاميه بين البلدين وآثارها المحرجه وفى يقينى أن الزيارات التى قد يقوم بها بعض المسئولين الحزبيين فى هذا الحزب المعارض أو ذاك أو رجـال الاعلام الى العراق وبدعـوه رسميه منـه أو بغير دعوة رسميه ، وما قد يلاقيه الزوار من حفـاوه الاستقبـال والضيافه المعهوده فى العراق ، لا ينبغى أن تخفى شيئا عن أعين هؤلاء وعن حقائق ما يجرى فى هذا البلد ، وعلى ساحة الحرب أيضا ، وما يلاقيه شعـوب الطرفين من أهوال ، وان لقاءات مع بعض أفراد المعارضه فى العراق والذين يجـــب أن يكون لأحزاب المعارضه القدرة على الوصول اليهم لأن السلطة هناك لا تعترف بوجود معارضـه لهـا أيضا،هى أمــرا واجب لمعرفه الوجه الآخر عن العراق ٠ وأظننى أعتقد أن تلك الأحزاب المعارضـه فى مصر ، أو حتى الحزب الحاكم ليسوا فى حاجه ماســه الى عائد توزيع صحفهم فى العراق فيتجنبون نشر الحقيقة دون بترها ، كما أننى علـى يقين أننا فى مصر ليس لدينا أحزاب تتلقى دعم من العراق أو آمـل ذلك وهذا أضعـف الايمان والأمـال ٠

وكشاهـد عيان عاصر فترة ما قبل الحرب العراقية الإيرانيه داخل العـــراق وامتدت الى وقت قريب جدا وأتيح لى فرصـة التعرف على بعض من الحقيقة المـره التى توصلت اليها خلال سنوات بين أحبابى وأشقائى من شعب العراق بمختلف طوائفه وقومياته واتجاهاته السياسيه ونتيجة المعايشه اليوميه ومشاهدة الحقائق بالعـــين المجرده ، والاطلاع علـى الكثير من الدراسات التى عالجت مراحل النزاع العراقـــى الايرانى ، ومن وجهة النظر العراقية بالطبع بحكم صدورها فى العراق ـ فقد رأيـــت أن أقدم هذه الدراسة عن النزاع العراقى الايرانى الذى ما زالت نيرانه تشتعل ملتهبـه حتى اعداد هذه الدراسـة ، تلك الحرب التى دفعت شعوب المنطقة لوقودها ثمـــا

باهظا وفادحا إلى درجـــة إهـــدار إنسانية المواطن في كلا الدولتين المتحاربتـين وأصبح آلـه أو دمية تتحرك كما يراد لها من قبل الانظمه الحاكمـة هناك ، حتى ولـو كان ذلك التحرك الى المقصلـه بسبب المعارضـه أو الى المذبحه في ميدان القتـال ، حرب دمرت فيها كافة منجزات الانسان في تلك البلاد ، فأصبحت رمادا يغطي ما أبقتـه تلك الحرب اللا إنسانيه من اشلائـه ٠

ولنا أن نقرر حقيقه هامه وخطيرة هنا ، ونقول أنه لولا غياب الحريـــات والمؤسسات الدستورية التي تحاسب الحكـام وليست الهيكليه التي وضعت كبوق يردد من خلالـه ما يقوله الحكـام ، ولولا دكتاتوريـة الفـرد وتحكمه في توزيـع مكتسبات وخيرات البلاد كما يشـاء ، ولمن يشـاء ، حسب درجـة رضـاه عن هـذا أو ذاك وسـواء في الداخل أو الخارج ، في بلاد منّ الله عليها بثروات هائلـه وفـي مقدمتها البترول ، لـولا كل ذلك ما كانت هناك حرب بين جارتـين مسلمتين يشتعـل نـار فتيلهـا بقرار حاكم فـرد لا يُـرد وبسرعة لا تستغرق سـوى مرحلة نقل أوامرهـا الى القاده المنفذيـن صاغريـن ٠

ولعلنا نستطيع من خلال هذه الدراسـة المتواضعة أن أقدم للقارىء العربي صـورة عن بعض حقائق هذا النزاع التي تيسر لنا أن نقف عليها لنستكمل بذلك ، بعضا مـن النقص الذي تركت وسائل الاعلام العربية مساحة كبيرة من خريطة وقائع النزاع عليـه ، ولنوضح المزيد من الأمـور التي تحرّج الكثير من كتابنا والمعلقين المختصـين على التعرض لها آملين بذلك أن نكون قد خدمنا قضية الحق في هذا الصراع وساعدنـا القارىء العربي على تبين مواضـع الغموض ومواضع التجاوز في سلوكيات قادة العراق وايران في ادارتهم للصراع ولتنجلـي له الأسباب الحقيقية وراء هذا الصراع ٠

ولقد قسمنا موضوعات الكتاب الى أقسام أربعة ، وأفردنا لكل موضـوع من الموضوعات الرئيسية التي تتناول زاويـه من زوايا القضية التي يعالجها هذا الكتاب فصلا مستقلا ليحتوى كل قسم على عدد من الفصول بحسب تعداد تلك الموضوعـات المرتبطـة بكل قسم ٠٠٠ فتناولنا في القسم الأول الطبيعة الجغرافيه والبشريـه لمناطق (التمـاس) الحدود المشتركه للدولتين ومدى الارتباط الذي فرضته تلـك الطبيعة بين تلك الاقالـيم وسكانها على طرفـي الحدود السياسيه للبلديـن الجارتين ٠ ولقد تناولنا ذلك في الفصل الأول بالنسبة لمنطقة عربستـان الخاضعـة للسيادة الايرانيـه ، ثم منطقـة كردستان في الفصل الثاني والتي يقع جزء منها فـي الأراضي العراقيه ويخضع للسيادة العراقيه ٠ وفي القسم الثاني من هذا الكتاب ألقيت

الضوء على طبيعة النظام السياسي الحاكم في كل من إيران والعراق في فصلين مستقلين أما القسم الثالث فقد تعرضت فيه للظروف العربية والدولية التي سبقت إندلاع الحرب العراقية الايرانيه وخروج مصر من الساحه العربيه بعد مؤتمر بغداد وارتباطها المباشر أو غير المباشر بواقعة قيام الحرب وفقا لتسلسل الأحداث التي وقعت خلال فترة ما قبل وقوع الحرب ٠ وسواء كانت تلك الظروف المتعلقة بالعلاقات العربية ، وعلاقات الدول الأجنبيه بأطراف النزاع أو بالظروف الداخلية في كل من ايران والعراق من حيث سقوط نظام الشاه وتولي رجال الدين زمام السلطة في ايران ، وكذلك استتباب السلطة في أيدي البعثيين في العراق ، مع تقديم عرضا موجزا لأهم وآخر الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمشاكل الحدودية بين كل من العراق وايران والعلاقات العراقية الايرانيه منذ عهد الشاه وحتى قيام نظام الجمهورية الاسلامية في ايران ٠

وفي القسم الرابع انتقلت الى معالجة الفترة الزمنيه التي وقع فيها الانفجار بين الدولتين حيث اندلعت الحرب ٠ ويحتوي هذا القسم على أربعة فصول ، الفصل الأول تكلمت فيه عن العلاقات العراقية الايرانيه بعد قيام نظام الجمهورية الاسلامية وفي ظل حكم البعثيين في العراق والموقف الفكري السياسي لكل من العقيدتين الشيعيه والبعثيه من الآخر مع عرض موجز لكل من الفكريين المتناقضين لنخلص الى أن الصراع بالأساس هو صراع عقائدي بالدرجة الأولى ، مع التحدث عن الغاء العراق لإتفاقيه الجزائر الموقعه بين البلدين في عهد الشاه في مارس عام ١٩٧٥م وانتقلت في الفصل الثاني للكلام عن الرؤيه العراقيه في اختيارها الحرب اسلوبا لادارة صراعها مع نظام الحكم الاسلامي المناوئ لها والمنافس في زعامه المنطقة ، وكيف وضعت الحسابات العراقية التي على أساسها وقع الاختيار على اعتماد الحرب اسلوبا لحسم هذا الصراع ، مع عرضا للامكانيات المتاحه بالنسبة للعراق لمساندة أعمالها القتالية ضد ايران في ظروف تفوق ايران على العراق بشريا بنسبة ثلاثة أضعاف مع زيادة مساحة الأراضي الايرانيه أيضا ثلاثة أضعاف مساحة العراق وما يمثله ذلك من عمق استراتيجي يجعل معظم الأراضي الايرانيه بعيدا عن جو القتال الفعلي بين البلدين عكس الحال بالنسبة للعراق ٠

أما الفصل الثالث من هذا القسم فقد خصصته للكلام عن ادارة كل من الطرفين المتحاربين لصراعهما العسكري والأساليب التي أعتمدها كل منهما في عملياته العسكرية ضد الطرف الآخر وسواء كان ذلك على جبهات القتال أو بالنسبة لحرب

المدن أو الحصار البحرى الذى فرضه العراق على ايران وردود الفعل الايرانيه حياله .

وفى الفصل الرابع والأخير تحدثت عن آثار الحرب بالنسبة للعراق حيث لم يتيسر لى الماده الخبريه التى تمكننى من الإفاضه عن الوضع بالنسبة لايران، إضافة الى أن هذا الجانب بالنسبة لايران قد عالجته الصحف اليومية وأجهزة الإعلام العربية سواء على سبيل مجاملة العراق ، أو للحرج فى الكلام عن الامر ذاته بالنسبة للعراق .

ويشمل الكلام عن آثار الحرب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية بصفه أساسيه فيما يتعلق بالعراق .

وفى القسم الخامس من الكتاب الذى يتناول موقف المجتمع الدولى من الصراع بين العراق وايران ، ركزت فقط على موقف الدول ذات المصالح المعنيه فى المنطقة أى منطقة الخليج العربى وهى الدولتين الكبرتين ومعظم دول غرب أوربا واليابان ، ثم الدول العربية وذلك فى فصل مستقل وأفردت الفصل الثانى من هذا القسم للدور المصرى فى هذا النزاع والدور المصرى الشعبى والرسمى على الساحه العراقيه ، ثم انتقلت فى الفصل الثالث والأخير لمعالجة موضوع المبادرات والوساطات التى قامت لحل هذا الصراع وموقف كل من الدولتين المتحاربتين من هذه المبادرات والوساطات المتعدده . لنتعرف الى أين يسير الصراع الآن .

وفى نهاية الكتاب وبعد أن عايشنا الظروف والأجواء السياسية التى يعيشها الانسان العراقى ، ونظرا الى أن الاعلام العربى قد ركز كثيرا على موضوع انتهاك حقوق الانسان فى ايران وكثيرا ما نقل فقرات مقتطفه عن البيانات التى تصدر عن المنظمات الدولية المعنيه بحقوق الانسان بصفه عامه - وفيما يتعلق بادانه ايران عن بعض وقائع انتهاك حقوق الانسان ، غافلا أى - الاعلام العربى - ما تصدره تلك المنظمات بشأن العراق فى هذا الصدد ، فقد آثرت أن أفرد ملحقا مستقلا نهلت به هذا الكتاب عن انتهاك حقوق الانسان فى العراق .

وفى النهايه نسأل الله تعالى أن يوفقنا لاظهار شيئا من الحقيقة التى قد يحتاجها الباحث فى قضية حرب الخليج ، وردا لشبهات ارتبطت بكثير من الوقائع والأحداث والمواقف المتعلقة بهذا الصراع وأطرافه وأطراف دولية أخرى وآمل أن أكون قد أسهمت بشىء فى توضيح بعض هذه الحقائق الغائبه عن ذهن المواطن العربى ، لكى يخرج عن صمته ، ويدافع عن حقوق شعوب أهدرت انسانيتها وكرامتها على أيدى حكامها فى كلتا الدولتين العراق وايران .

والله ولى التوفيق ....

القسم الأول

الطبيعه الجغرافية والبشريه لمناطق الحدود المشتركة والارتباط بينهما

لا شك أن تعدد الدول المشتركه مع دولة ما على حدودها كالعراق مثلا حيث يشاركها على الحدود ست دول هي ايران بطول الحدود الشرقية للعراق من الشمال الى الجنوب وتركيا في أقصى الشمال وسوريا ابتداء من التقائها مع الحدود التركية العراقية عند الشمال الغربي للعراق نزولا حتى التقائها مع الحدود الأردنيه العراقية من جهة الغرب والتي تلتقي بدورها مع الحدود السعودية العراقية الى الجنوب الغربي للعراق وتمتد بعد ذلك الحدود السعودية من هذه النقطة غربا الى أقصى الجنوب عند منطقة الحياد وعلى شكل رأس مثلث يلتقي عند أسفل ضلعه الشرقي عند منطقة العوجه الحدود السعودية والعراقية والكويتيه والتي تمتد منها شمالا من ناحية الجنوب الشرقي للعراق وحتى مدخل الخليج العربي » فذلك التعدد يرتب بدوره تعدد الالتزامات والحقوق لتلك الدولة التي يتعدد جيرانها مع ما يرتبه ذلك أيضا من تعدد مسئولياتها في الحفاظ على أمنها على تلك الحدود ٠ وذلك بدوره أمر يرتبط ارتباطا مباشرا بالطبيعة الجغرافية لمناطق التماس بينها وبين جيرانها وكذلك الطبيعة البشريه التي تقطن تلك المناطق ٠

فقد نجد أحيانا تماثل تام بين سكان بعض المناطق الحدوديه للدولتين بحكم انتمائهم الى جنس واحد أو قومية واحدة ٠ ومثلنا في ذلك قائم في حالة ايران والعراق ٠ حيث يقع على الحدود المشتركه بين الدولتين في الجنوب الشرقي من العراق والى داخل الحدود الايرانيه (اقليم عربستان) حيث يشكل العرب الغالبيه العظمى من سكان الاقليم ٠

وكذلك بالنسبة لشمال شرق العراق على حدوده مع ايران حيث منطقة كردستان التي يقطنها (الأكراد) وان كانت هذه المنطقة تجد لها امتدادا آخر داخل الحدود الايرانيه نفسها وكذلك شمال العراق والى داخل الحدود التركيه وحسب ما سنفصله فيما بعد ليشكل سكانها منطقة جغرافيه محدده تقع على حدود تلك الدول مجتمعه ٠ ويترتب غالبا على خاصية انحدار سكان مناطق الاشتراك الحدودي لدولتين أو أكثر من جنس واحد ، قيام مشاكل أمنيه متعدده تقاسي منها تلك الدول مثل مطالبة شعوب تلك المناطق بمطالب ذات نزعه استقلاليه عن الدولة

الأم وكذلك محاولة الدولة أو الدول التي تشترك مناطق الأقليات هذه معها على الحدود تأليب سكان المنطقة الداخله في حدود جارتها على السلطة القائمة فيها كورقة ضغط تستخدمها لتحقيق أغراض سياسية أو توسعات اقليميه أخرى بعيده عن مشاكل تلك الأقليات العرقيه التي تلعب على أوتارها ، ومما يفضي غالبا الى اضطرار الدولتين للتفاهم وابرام معاهدات حدوديه قد يكون موضوعها بالدرجة الأولى تحديد الحدود ، أو قد يكون الالتزام بعدم التدخل من كلاهما في شئون الآخر الداخلية ، أو قد يكون تنظيم العمل وتنسيق التعاون بين الدولتين الحدوديتين لكبح جماح تلك الاقليات وضرب الحركات القومية فيها ٠ وحتى لو تطلب هذا الأمر دخول قوات من قبل احدى الدولتين الى أراضي جارتها لملاحقة أعضاء تلك الحركات المناهضه للسلطه فيها والتي قد تكون على تنسيق مع حركة أخرى متفقه معها في ذات الأهداف في الدولة الثانيه هي أيضا فيكون الاجراء موحد ضد التنظيمين في الدولتين وفي ذلك لا شك فائده تعود على الدولتين معا كسلطات حاكمه ، وكما حدث في الاتفاق الذي تم بين كل من العراق وتركيا مؤخرا في عام ١٩٨٤ بشأن اقليم تركستان والمنطقة المتآخمه له داخل الحدود التركيه ، حيث تناقلت وكالات الأنباء ما يفيد أن قوات حرس الحدود التركيه قد دخلت الى الأراضي العراقية لملاحقة بعض المتمردين الأكراد ، في حين لم يصدر عن الجهات الرسميه في العراق ما يؤكد أو ينفي صحة هذه الأنباء في حينه ، بل لم يصدر احتجاج رسمي من العراق ضد التدخل العسكري التركي في أراضيها مما يؤكد صحة وجود اتفاق بين السلطات المختصة في الدولتين بهذا الشأن ولا سيما أنه وقبل هذا التحرك العسكري التركي كان هنالك وفد تركي على مستوى عالي يزور بغداد(*) بل لقد طالعتنا الصحف منذ وقت قريب جدا بأنباء عن تعزيزات يقوم بها الجيش التركي في منطقة الحدود المشتركه مع العراق فُسرت بأنها قد تكون مقدمه لتدخل القوات التركيه للقيام بهجمات ضد المتمردين الأكراد العراقيين ٠(١)

(*) - وهذا الأمر قد أثار كثيرا من الدهشة لدى الرأى العام العراقي - والشعب الكردي بصفه خاصة - عن السماح لجيش دولة أخرى بدخول الأراضي العراقيـة بموافقة السلطات العراقية لتأديب جزء من شعبها نيابه عن السلطة المشغوله في حرب مع ايران ويتساءلون عن مفهوم سيادة الدولة على اقليمها على ضوء ذلك الذي دخلت القيادة العراقية الحرب مع ايران بسبب ما قيل أنه تعديها على السيادة العراقية ، نضيف الى ذلك أنه قد أذاع راديو القاهرة في ١/٦/٨٥ نبأ مفاده أن مصادر غربيه وشرق أوسطيه ذكرت أن العراق وتركيا اتفقتا على القيام بعمل عسكري داخل الأراضي العراقية ضد الأكراد ٠

(١) - نقلا عن جريدة الأهرام في ١٩/٦/١٩٨٥ ٠

وعلى كل حال فان التعرف على الطبيعة الجغرافيه والبشريه للمناطق الحدوديه بين العراق وايران هو أمرا ضروريا ولازما للتعرف على خلفية بعض أسباب النزاع التاريخي على الحدود بين الدولتين الجارتين ٠

وتكتسب العلاقات بين سكان بعض المناطق المشتركه على الحدود بين ايران والعراق خاصية تكاد تميزها عن طبيعة العلاقات القائمة بينهم وسكان الاقاليم الأخرى المتراميه الأبعاد داخل حدود كلتا الدولتين ، بعيدا عن خطوط التماس الحدوديه ٠ فهم يشتركون حتى في الجنس والقومية والدين واللغة ٠٠٠ الخ وهذا هو حال أكراد العراق وايران، وكذلك عرب اقليم عربستان في ايران على الحدود الشرقية الجنوبيه للعراق مع جيرانهم في العراق ٠ ومن هذين الاقليمين تتكون تقريبا معظم التجمعات السكانية التي تقع على الخط الحدودي بين العراق وايران باستثناء تداخل بعض المناطق الجبلية بينهما ٠

وعليه فقد أصبحت تلك الاقاليم يمثل كل منها وحدة جغرافيه متميزه عن باقي التضاريس المحيطه بها من أراضي الدولتين مع امتداداتها في داخل أراضي الدولتين معا وبما يعيش عليها من سكان في نفس الوقت ٠ والى الحد الذى جعل قضية استقلال الشعوب التي تقطن هذه المناطق الممتده عبر أراضي الدولتين عن السلطة المركزية في كل منهما قضيه لها جذورها الحيه حتى اليوم واحدى الأوراق التي تستغلها السلطه الحاكمه في كل من الدولتين ضد الأخرى ٠

ولكي نتعرف على البعد الذى تمثله هذه القضايا في موضوع النزاع العراقي الايراني كان لزاما علينا أن نعرض شيء من التوضيح الموجز لكل من منطقة عربستان في ايران وكردستان في العراق من حيث الطبيعة الجغرافية والعلاقة بين الشعب في كل من الدولتين بالنسبة لكل منطقة وفي فصلين مستقلين ٠ وكان مقررا أن نتكلم عن الطبيعة الجغرافية للاقليمين في فصل يجمعهما، والطبيعة البشرية والعلاقة بين الشعبين في فصل آخر/إلا أننا رأينا ولكي نعطي لموضوع الأكراد باعتباره ذو صله أساسيه بموضوع النزاع ولندرة ما كتب عنهم في المكتبة العربية، شيئا من الاسهاب فرض علينا هذا الامر اعادة تقسيم خطه البحث ليستقل كل اقليم بسكانه ببحث منفصل ٠

الفصل الأول

اقليم عربستان

أولا : الاقليم :

يقع اقليم عربستان الى الجنوب الشرقى من العراق داخل الحدود السياسية الحالية لايران ، ويطل على رأس الخليج العربى وشط العرب كما ينحصر بين خطى (٣٠ ، ٣٢) درجة شمالا ، وبين خطى الطول (٤٨ ، ٥١) درجة شرقا ·

وتمثل كل من محافظتي البصره ، وميسان العراقيتين الحدود الغربيه لهذا الاقليم · ولكن يلاحظ أن الطبيعة تلعب دورها فى فصل هذا الاقليم بكافة خصائصه الجغرافيه والسكانيه عن باقى المناطق الايرانيه المجاوره له وعلى اختلاف لما سوف نراه بالنسبة لاقليم كردستان ·

ويحده من الشرق جبال البختياريه التى تعد إمتدادا لسلسلة جبال زاكروس التى تفصله عن باقى الأراضى الايرانيه ، ومن الشمال منطقة كردستان ، ومن الجنوب الساحل الشمالى للخليج العربى ، ليكوّن فى النهايه سهلا منعزلا عن الهضبة الايرانية يجرى فيه عدة أنهار أهمها : الكارون الذى يصب فى شط العرب وروافده ، والكرخه الذى يصب فى هور الحويزه وغيرها · ولكن يلاحظ أن معظم تلك الانهار تنبع من الجبال المحيطة بالاقليم ·

ولما كان الاقليم على هذا النحو يعد سهلا رسوبيا يماثل الى حد كبير السهل الرسوبى العراقى لتكونهما من ترسبات الكارون وفروعه ودجله والفرات وحيث يصب جميعهم فى شط العرب الذى ظهرت على جانبيه تلك الأراضى مما أنعكس بالضرورة على طبيعة التكوينات البشريه التى تقطن تلك المناطق على جانبى حدود الدولتين ونشاطهما وعلى النحو الذى سنبينه فيما بعد · ولقد أطلق على الاقليم اسم (عربستان) أو (خوزستان) بالفارسيه · ومن أهم المدن التى قامت فى اقليم عربستان مدينة الأحواز مركز الاقليم وينطقها الفرس (الأهواز) - ومدينة المحمرة وتسمى لدى الايرانيين (خرمشهر) وتقع عند مصب نهر الكارون · والطريف هنا أن الايرانيون أخيرا أطلقوا عليها اسم (مدينة الدم) وذلك عقب المعارك الشرسه التى دارت داخلها بين الجيش العراقى عندما دخلها فى بداية الحرب ، وبين المدافعين عنها من أهلها العرب وغيرهم من القوميات الايرانيه الأخرى الى جانب جيشهم · وذلك سه الى ضخامة أعداد الضحايا من الجانبين عسكريين ومدنيين

الذين قتلوا عند اقتحام المدينة وفي عمليات تبادل الاستيلاء عليها واستردادها من قبل الطرفين ولدرجة أنها كانت موضوعا لمقاله كتبها في حينها وزير الدفاع العراقي في الصحف العراقية ليوضح فيها أسباب هذه الخسائر الفادحه التي مني بها الجيش العراقي في سبيل احتلال المدينة ٠ ولم تكن هذه التسميه في الواقع بعيده عن الحقيقة ٠

ومن المدن الكبيرة في اقليم عربستان، مدينة (عبادان) الواقعة على شط العرب على جزيرة عبادان أو (خضر) ويسميها الايرانيون (أبادان) وهي تعد من أهم الموانيء الايرانيه لتصدير النفط وبها مصفى من أحدث وأضخم المصافي في العالم وقد تم تدمير الجزء الأكبر منه خلال الحرب . والجدير بالذكر أن القوات العراقية قد حاصرت تلك المدينة لاكثر من سنة كامله فشلت خلالها في أي محاوله لاقتحامها ، الى أن حررها الايرانيون ضمن عمليات تحرير اقليم عربستان ٠ وكانت مدن (المحمره وعبادان) من أهم عناصر النزاع على الحدود بين العراق وايران منذ سنوات بعيدة جدا والتي دارت بشأنها مفاوضات عقيمه انتهت الى تنازل الحكومة العراقية على بعض المناطق التابعة لها ليقيم شاه ايران عليها موانيء ومناطق ملحقه بها وتتعلق بالمدينتين المذكورتين ٠

وهناك مدن أخرى في الاقليم مثل الحويزه التي تقع على نهر الكرخه والمقابلة لمحافظة ميسان في جنوب العراق ومسجد سليمان التي يقع في نطاقها عدد كبير من آبار البترول الذي ينقل بواسطة أنابيب الى عبادان ، ومدينة الخفاجيه والتي يسميها الفرس (سوسنكرد) تلك المدينة التي شهدت جولات رهيبه من معارك السيطرة عليها بين كل من الدولتين خلال الحرب والتي أطلق العراقيون على تلك المعارك التي خاضوها في تلك المنطقة (ملاحم الخفاجية) لضراوتها وضخامة الخسائر من الجانبين فيها وتعد من أكبر معارك الدبابات التي وقعت في الحرب العراقية الايرانيه تقريبا ، تلك التي دارت عندها الى أن استعادها الايرانيون .
وهناك من الموانيء ميناء خور عبد الله ، ويسمى لدى الايرانيين (بندر شهبور) على الخليج العربي ٠

ونظرا لطبيعة اقليم عربستان كسهل رسوبي جعل من أرضه مخزنا لعديد من المحاصيل ، لذلك فتعتبر الزراعه المصدر الاساسي الذي يعتمد عليها الغالبيه الساحقه من سكان الاقليم في معيشتهم ٠ (ويقدر انتاج عربستان من الحبوب مما يعادل ثلث انتاج ايران المقدر بـ (٣) مليون طن ٠ كذلك تنتج نحو (٢٥٠) ألف طن من الأرز ، أي ربع الانتاج الاجمالي ، اضافه الى ما تشتهر به عربستان بزراعة النخيل

والحنطه ، والشعير ، وقصب السكر ، والشوندر ، والقطن وغيرها) (١) ٠

أما عن الثروات الطبيعية فان اقليم عربستان (يمتلك ٦٨ مليار برميل من النفط وتنتج من ٥ ر٣ الى ٤ ملايين برميل يوميا ٠ أما انتاجها من الغاز فيقدر بـ ٥٠٠ ر٩ مليون متر مكعب ـ وتؤمن بانتاجها من النفط والغاز مبلغ ١٧ مليار دولار) (٢) ٠

وأخيرا لا يمكن اغفال الدور الإقتصادى الهام الذى يلعبه موقع اقليم عربستان بسبب وقوعها على سواحل الخليج العربى الشماليه وخصوصا فى مجال تصدير البترول اضافة الى دور موانئ المحمره وعبادان فى تجارة ايران بصفه عامه مع العالم الخارجى ولقد كانت تلك المدن الواقعة فى اقليم عربستان هى جسرا دائما لعبور أبناء الشعبين العراقى والايرانى الى الدولتين ٠

ثانيا : السكان :

نستطيع أن نقول أن الغالبيه الساحقه من سكان الاقليم هم من العرب (وأن الفرس لا يمثلون حتى الان أكثر من ٢٠ ٪ من مجموع سكان الاقليم الاّ أنهم يسيطرون على كافة مجالات العمل ٠٠٠٠ على ذلك فان شعب عربستان الذى يبلغ عدد نفوسه ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمه ، شعب عربى عريق فى عروبته ، ينتمى الى قبائل عربيه جاءت فى موجات متتاليه الى اقليم عربستان من شبه الجزيرة العربية واستقرت قبل الاسلام وبعده) (٣) ٠

ويهمنا أن نشير الى أهم القبائل العربية التى توطنت فى الاقليم وانتشرت فيه حتى يومنا هذا ٠ مثل قبائل كعب ، وقبيلة حنظله ، وقبائل بنى طرف ، والهاويه وهناك عشائر بنى لام وبنى ماله وحميد والشريفات وبنى تميم ٠ وعشائر أخرى لا يتسع المجال لسردها وبيان أصولها وأماكن توطنها،ولكن يجدر أن نشير الى أن الكثير من تلك القبائل وأفخاذها ـ والعشائر الاخرى التى ترتبط بها ، ترتبط أيضا مع عشائر محافظة ميسان العراقية وعشائر أخرى فى جنوب العراق بروابط وثيقة جدا لدرجة المصاهره وذلك منذ سنوات بعيده جدا وقبل أن تُعرف الانظمه الحالية لشكل الدول الحديثه فى كل من ايران وجنوب العراق ، وارتباط جيران قدامى يقوم على

(١) ـ د ٠ مصطفى النجار ، فؤاد الراوى ، عربستان (ص ١٩) ٠

(٢) ـ المرجع السابق (ص ١٩) ٠

(٣) ـ د ٠ ابراهيم خلف العبيدى ، الأحواز أرض عربيه سليبه (ص ٢٢ ، ٦٤)

المصالح المشتركه وتوجد بينهما العادات والتقاليد التى تكاد تكون بدورها قاسم مشترك ٠ وأصبح هناك فروع لبعض هذه القبائل داخل العراق نفسه منتشره عبر مئات السنين فى شتى محافظاته الأخرى، نتيجة حركة الهجره والانتقال مثل قبائل الباويه وعشائر بني تميم ٠ (أن هذه القبائل المتعددة التى سكنت وما زالت تسكن الاقليم تؤكد بصورة قاطعة لا تقبل الشك أن سكان الاقليم قديما وحديثا من العرب ، وتربطهم بأخوانهم ولا سيما فى العراق روابط متينه ومتعدده لا يمكن تجاهلها (١) ٠

ولقد خضع اقليم عربستان لفترات طويله من الزمن لسيطرة العراقيين ، مثل المملكة الأكيديه فى العراق ، ثم البابليون فى عهد حمورابى ، ثم الأشوريون ، ثم الكلدانيون ٠٠ وهكذا الى أن تمكن سعد ابن أبى وقاس من ضمها الى الدولة العربية الاسلاميه فى عهد الفتوحات الاسلامية ، عندما هزم الجيش الساسانى عام ٦٣٦ فى معركة القادسية الشهيره ٠ (وبقيام الدولة العربية الاسلامية لم تعد هناك حدود فاصله بين اقليم عربستان والاقاليم الاسلاميه الاخرى ، حيث أصبح هذا الاقليم جزءا من وحده سياسيه ودينيه تحت حكم الخلفاء منذ عام ٦٣٧ م وحتى سقوط الدولة العباسية عام ١٢٥٨ م) (٢) ٠ ولكن تعاقب عمليات الغزو من جانب الايرانيين لم تتوقف كما أن الاقليم لم يسلم أيضا من بسط الدولة العثمانية لنفوذها عليه ، والتى تنازلت فيما بعد وبموجب معاهدة أرضروم الثانية الموقعة عام ١٨٤٧ م الى الدولة الفارسيه عن اقليم عربستان ، وما استتبعه من اعتراف شيوخ المحمره بالسياده الفارسيه بعد ذلك ٠

وهكذا بقى الاقليم فترة طويله من الزمن بعد الفتوحات الاسلامية محلا لاطماع القوى الخارجية ٠ ولا سيما أنه لم يتمتع باستقلاليه فعلية واسميه لعدم وجود سلطة قويه ينضوى تحت حكمها كل مناطق الاقليم موحدا ، وبالشكل الذى يمكن أن تقوم عليه الدولة ٠ ذلك برغم قيام بريطانيا وحكام ايران بالتعامل أحيانا مع بعض أمراء الاقليم بصفه مباشرة، مثل الشيخ خزعل ٠ وبعد الحرب العالميه الأولى ، أصبح الاقليم محلا لأطماع حقيقيه من قبل رضا خان فى ايران ٠ ويلاحظ أن تعامل بريطانيا وغيرها من الدول التى كانت لها مصالح فى الاقليم بصفه مباشره مع حكام الاقليم لم يكن سوى تعاملا محدودا فى حدود تأمين مصالحها فى الاقليم ٠

لذلك نرى أن بريطانيا قد تخلت عن حماية الاقليم لتسهيل السيطرة عليه من

---

(١) ـ الأحواز ـ أرض عربيه سليبه (ص ١٨)٠

(٢) ـ المرجع السابق (ص ٢٠)

قبل (رضا خان) الذى أسرع فى احتلاله قبل أن يسبقه الى ذلك العراق · هذا بالرغم من تعهد بريطانيا للشيخ (خزعل) بحمايته · ويلاحظ أيضا من قراءتنا لتاريخ الاقليم أن الحكام العرب القريبين من الاقليم فى كل من العراق والكويت فى ذلك الحين فى عهد (الملك فيصل الأول) والشيخ (أحمد الجابر) لم يقدما للشيخ (خزعل) المسانده المرجوه لدفع الأطماع الايرانيه عن اقليم عربستان الى أن تمكن (رضا خان) من احتلال عربستان فعلا · وأقام حكومة عسكرية يرأسها الجنرال (فضل الله خان زاهدى) واعلان الاحكام العرفيه فى جميع أنحاء عربستان · ثم دبر حيلة تمكن بواسطتها من اعتقال (الشيخ خزعل) عام ١٩٢٥ مع ابنه وحتى توفى فى احد سجون ايران عام ١٩٣٦ · وعليه أصبح الحكم خالصا للامبراطوريه الفارسيه التى أجبرت بذلك بريطانيا وأمام سياسة الامر الواقع- على التعامل معها مباشرة بشأن الاقليم وخاصة ما يتعلق بالمصالح البريطانية فى شركات النفط العامله فيه · ومنذ ذلك التاريخ بقيت السياده على الاقليم فى يد ايران وكاقليم من أقاليمها ·

وبدأت عمليات تغيير السمات العربيه للاقليم بشتى الطرق · مع زيادة نسبة الايرانيين من القوميات الايرانيه المختلفه التى يتم توطينها فى الاقليم · وتغيير أسماء المدن العربية بأسماء فارسيه · وفرض اللغة الفارسيه مع تفريس كل المرافق من تعليم وثقافه وقضاء وجعل الوظائف الهامه والحساسه فى أيدى الموظفين الفرس ····· الخ ·

أما عن العلاقة بين شعب الاقليم الذى يعتبر تابعا للسياده الايرانيه ، وبصفه خاصة العلاقة مع المحافظات الجنوبيه فى العراق المجاوره للاقليم ، فبالاضافة الى ما أشرنا اليه آنفا حين بينا كيف تمتد بعض القبائل والعشائر العربية الى جانبى الحدود بين الدولتين فى تلك المنطقة وتجاوزتها الى مناطق متاخمه أخرى حيث لم تكن تعرف فى الماضى البعيد شكل الحدود السياسيه التى فرضتها ظروف قيام الدولة الحديثه فى العراق وحتى طيله الفترة التى تناوبت على الاقليم سيطرة حكام الامبراطوريه الايرانيه والعراق قبل احتلال ايران للاقليم · فالشعب فى المنطقة المشتركه بين الدولتين يشكل وحده متكامله فى كل شئ ، وقد ساعدت الطبيعة الجغرافية كما أوضحنا على تأصيل ذلك القاسم المشترك بين سكان الاقليم على جانبى الحدود ، ومع مرور الزمن بدأت تنتقل العائلات المنحدره من هذه العشائر الى داخل الدولة فى كل من ايران والعراق تاركه اقليمها الأصلى، وبدأت تذوب داخل مجتمع المدن للدولتين مع احتفاظها بسماتها العربيه الأصليه كما نزحت من الاقليم عائلات فارسيه أو فارسيه عربيه مختلطه الى داخل العراق ومنذ سنوات بعيده

ساعدها في ذلك عدة عوامل منها الحدود المفتوحه بين الدولتين وتوطنت داخل العراق وأصبحت جزءا من شعبه يحملون ذات السمات العربيه من ثقافه ولغه اضافة الى الدين الاسلامي الذي ينتمي اليه معظم سكان الدولتين وخاصة المذهب الشيعي ، كما أن ارتباط الشيعه الايرانيين الروحي بالأئمه الذين تقع مراقدهم في الأماكن المقدسه في العراق ، جعل الكثير منهم وعلى اختلاف قومياتهم يأتي ليقيم اقامه كامله في العراق ويذوب في مجتمعه . وأصبح أبنا ؤهم وأحفادهم هم جزءا من مواطني الدولة مثل سكانها الأصليين ، عليهم ولهم ما على هؤلاء ولهم من واجبات وحقوق ، وأهمها التحاقهم بالخدمة العسكرية ضمن صفوف الجيش العراقي كأحد أبناء العراق مع تدرجهم في كافه وظائف الدولة دون النظر لهذه الأصول التي ينحدرون منها بحكم توطنهم منذ الاجداد واكتسابهم الجنسية العراقيه سواء بحكم رابطة الدم أو الاقليم وأن لم يكن يفرقهم في هذا شيء عن العراقي الذي لا يمت الى أصول خارج العراق بصله سوى التمييز الخاص بتنظيم السلطات المختصه في العراق لشئون الجنسيه .

حيث يتم تصنيف المواطنين باضافة حرف أبجدي في شهادة الجنسية لكل مواطن تشير الى أصوله عراقيه كانت أم ايرانيه أم تركيه . وان كان ذلك التصنيف أو التقسيم قد ألغي أخيرا نتيجة التعديل الذي أدخل على قانون الجنسيه العراقي خلال السنوات الأولى للحرب . وبعد اتمام عمليات تسفير من أطلق عليهم (التبعيه الايرانيه نسبة الى امتداد أصولهم الى أجداد ايرانيين أو أتوا الى البلاد من ايران سواء كانوا عربا أو فرسا أو أكرادا .... الخ ، وأحيانا يطلق عليهم في العراق (التبعيه) .

وهذه هي الفئه التي تعرضت لعمليات التسفير أو الطرد على الحدود العراقية الايرانيه عند بدايه الحرب مع ايران بعد تجريدها من كل ممتلكاتها وعلى النحو الذي سنفصله فيما بعد كما يجدر الاشاره الى أنه ونتيجة اضطهاد الحكومات الفارسيه المتعاقبه لزعماء العشائر العربيه ومنذ احتلال ايران لمنطقة عربستان عام ١٩٢٥ ، فقد اضطر بعض هؤلاء الى الهرب الى العراق أو نفتهم السلطة المحتله الى العراق وعلى سبيل المثال بعد حادث قصفها المحمره بالمدفعيه بعد ثورة رجال الشيخ خزعل الذي خطفه الجنرال زاهدي الحاكم العسكري في عربستان " فقد هرب عدد كبير منهم الى العراق وما يزال بعضهم يعيش في مدينة البصرة . وأصبحت اقامة مثل هؤلاء وغيرهم في أماكن أخرى جنوب ووسط العراق ، اقامة دائمه حصل بعدها أبناؤهم وأحفادهم على الجنسية العراقية وأقاموا في العراق وصاهروا عشائرها كسائر أبنائها ، ومنذ الاحتلال الفارسي للاقليم قامت عدة ثورات ضد سلطات الاحتلال - وسياسة التفريس وتكونت عدة منظمات ثوريه مثل جمعية الدفاع عن عربستان لنقل صوره من

المتاعب التى يواجها الشعب العربى فى عربستان الى العالم (ونتيجة لزيادة الوعى السياسى القومى لدى أبناء الشعب العربى فى عربستان من جهه ، وردود فعلهم للتعسف الفارسى ضدهم من جهة ثانيه ، قامت فى عام ١٩٥٦ حركه قوميه سياسيه ثورية لتنظيم عرب الاقليم سياسيا وثوريا ولنصرة الثوار المحاربين فى معركة بور سعيد ، ثم تبلورت الحركة بشكل تنظيم سياسى باسم " جبهة تحرير عربستان ") (١) - وفى آخر عام ١٩٥٨ أنبثق تنظيم سياسى فى الأحواز باسم (الجبهه الشعبيه لتحرير الأحواز) شعارها (الكفاح حتى النصر) ٠ واتخذت الكفاح المسلح وسيلة والعنف الثورى أسلوبا للتحرير ونيل الحقوق القوميه المشروعه التى يطالب بها الشعب العربى) (٢) ٠ (وفى عام ١٩٦٨ ولدت " حركة الثوره العربيه لتحرير عربستان " باعتبارها الامتداد الحيوى لجذور المقاومة العربيه الأولى فى هذه المنطقة المغتصبه) (٣) ٠

ويمكن ايجاز مطالب الشعب العربى فى الاقليم (بالمطالبه بالاعتراف بقوميتهم العربيه فى عربستان وبمنحهم الحكم الذاتى فى اقليمهم وتشكيل مجلس تشريعى للقوانين المحليه فى الشئون الداخليه كافة والاشتراك فى المجلس التأسيسى ومجلس الشورى والمشاركه فى الهيئه الوزاريه للحكومة المركزية بنسبه مجموع الشعب العربى فى عربستان ٠ وتشكيل محاكم عربيه لتحل مشاكل المواطنين العرب وجعل اللغة العربيه اللغه الرسميه فى المنطقة على أن يسجل كل هذا فى الدستور الايرانى وقد جاء كل ذلك فى مذكرة تحتوى على اثنتى عشرة ماده وقعها وفد الشعب العربى فى عربستان وقدموها الى رئيس الوزاره الايرانيه آنذاك مهدى برزكان) (٤) - وفى الحقيقه أن كافة المقررات الصادرة عن الاجتماعات والمؤتمرات العديده التى عقدها المسئولون عن الحركة فى اقليم عربستان لم تتضمن أى اشاره الى المطالبة بانضمامها الى العراق ، وانما جاء مطلبها بحق تقرير المصير للشعب العربى فى عربستان بشكل لا لبس فيه من حيث الاستقلاليه المأموله من وراء تحقيق هذا المطلب عن أى كيان عربى آخر ، ولقد قدمت الجبهة عدة مذكرات الى كل من مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد فى الكويت فى فبراير ١٩٦٢ تضمنت احدى مطالبها منها ضم خارطه عربستان الى خارطه الوطن العربى دون الاشاره الى دوله بعينها ، ومذكرة أخرى الى المؤتمر الرابع عشر لاتحاد المعلمين العرب الذى عقد فى الاسكندرية فى الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٦٠ تتضمن نفس المطالب ، ومقترحات تضمنها مذكرة الجبهه الى المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب الذى عقد فى القاهرة فى السابع والعشرين من فبراير ١٩٦٢ من

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) د ٠ مصطفى النجار وفؤاد الراوى - عربستان - المرجع السابق (لها بقيه) ص ١٨

حيث السعي لدى الدول العربية للاعتراف بشخصيه جبهــه تحرير عربستان ودعمهــا وشد أزرهــا ماليا ومعنويا وعسكريا وفتح مكاتب سياسيه لها في الاقطار العربيه وفتح مجالات الدراسة لابنائها ٠٠٠٠٠ الخ ٠ هذا وقد تمكنت سلطـات الشاه من التوصـل الى أسرار جبهـه تحرير عربستان وقيادتهـا الذين قدمتهم لمحاكمات صوريه فـي ١٩٦٤/٤/١٣ مما كان ضربــه قاسمه للجبهه ـ ولكن سرعان ما واصل شعب عربستـان نضالـه المستمر ضد حكم الشاه وشكلت منظمه الجبهـه الوطنيه لتحرير عربستـان واعتبرت امتداد للجبهـة الأولى وأبرز الجبهات التي قامت عمومـا الى جانبها في الاقلـيم هي الجبهـة القوميه لتحرير عربستـان والخليج العربي وهذه كانـت تعمل بدعـم عراقي واحتـواء كامل من العراق مما جعلهـا تعلن في ميثاقهـا أن عربستان جزء من العراق الذي هو جزء من الوطن العربي . واستثناء من كافة مواثيـق ومبادىء الجبهات الاخرى ٠ وعلى الرغم أنها في عام ١٩٦١ اضطرت الى تغير اسمهـا الى الجيش الشعبي العربستانـي عندما نفضـت السلطه الحاكمه وقتها في العـراق أيديها عنهـا ٠ وهناك الجبهة القوميـة لتحرير عربستان التي شكلت عام ١٩٦٧ وتغير أسمهـا فيما بعد الى جبهه تحرير الأحواز عـام ١٩٦٩ ٠ وهناك الحركة الثوريـة لتحرير عربستان التي بدأت العمل عام ١٩٦٨ ٠ والجبهـه الشعبيه لتحرير الأحواز عـام ١٩٦٨ التي (تعتبر نضالهـا جزءاً لا يتجزأ من نضال الشعوب الايرانيه الساعيه الـى اسقاط نظام الشاه واقامة النظام الديمقراطي البديل ٠ وأنها تساند وتؤيد كل حركـة تحريريه للقوميـات المضطهـده في ايران ٠ وقد آمنـت بالكفاح المسلح كوسيلـه أفضل للتحرر) (١) وعندما قامت الحرب العراقية الايرانيه انتقل النشاط الجبهـوي لشعب عربستان الى العراق ولعب دور كبير في تنسـيق عمليات نقل العشائر العربية من عربستان الى العراق من المناطق التي اقتحمها الجيش العراقي أثناء احتلالـه الاراضـي الايرانيـه في اقليم عربستـان حيث أصبحت مدنهم وقراهم ساحات للحرب وقد وطنتهـم حكومة البعث في العراق في بعض المناطق الصحراويـة وفي المحافظـات الجنوبيـه ـ أو الزراعيه ـ ومنهم التجمع الموجود في منطقة (سيدي أحمد الرفاعي) في محافظـة ميسان حيث تمنحهـم الحكومـة العراقيـه مساعدات ماليه شهريـه يواجهـون بها أحوالهم المعيشيـه الى جانب قيامهم ببعض أعمال الزراعة والرعـي ولكن السؤال الآن ماذا سيكـون موقـف هذه العشائر التي لم يكن أمامها سـوى الانتقال الى الأراضـي العراقيه نتيجة ظروف العمليات العسكرية التي قام بها العراق في أراضيهم ـ حينما تنتهي الحرب ؟ فهل بوسعهم العوده الى ايران والتي ستعتبرهـم

---

(١) ـ د٠ مصطفى النجار ـ وفؤاد الداوي ـ عربستان (المرجع السابق)

خونه ومتعاونين مع حكومة البعث خلال تلك الفترة - أم أنهم سيبقون في العراق مثل باقي العشائر التي قدمت من نفس الاقليم قديما ، وأطلقت عليهم حكومة البعث (التبعيه الايرانيه) ثم قامت بطردهم على الحدود الايرانيه - فهل سيعيد التاريخ نفسه مرة ثانية •

حقا ان هذه هي احدى مآسي الحرب العراقية الايرانيه •

••••••••••••••

الفصل الثاني

الطبيعة الجغرافية والبشريه لاقليم كردستان

(يسكن الاكراد منطقة مقسمه بين خطي عرض ٣٢ درجة ، ٤٠ درجة شمالا وبين خطي طول ٣٧ ، ٤٨ شرقا . وتقدر مساحة كردستان - بمعنى بلاد الأكراد بـ ٦٥٠ ر ٤٠٩ كيلو مترا مربعا وتمتد داخل ثلاث دول هي تركيا ، ايران ، والعراق أي أن الأكراد بهذا المفهوم يمكن تصنيفهم من العنصر الآري . فبلادهم تتميز بطابعها الجبلي وهي منطقة لا حدود سياسية لها ، ولا حدود قومية تجمع بين سكانها . وتشغل الرقعة الواقعة في جنوبي جبال ارادات في أرمينيا السوفيتيه بين جنوبي بحر قزوين وشمال شرق البحر المتوسط - وتمتد بداخل أذربيجان الايرانيه وجمهورية أرمينيه السوفيتيه وقسما كبيرا من شرقي الأناضول التركي وتنحدر جنوبا حتى مشارف الجزيرة العربية العليا في سوريه . فشمال العراق وشمال شرقه فالقسم الغربي من ايران وينتهي في الجنوب عند كرمنشاه) (١) .

(والاتراك لا يعترفون بوجود شعب كردي في بلادهم ويسمونهم أتراك الجبال ، وايران ترى فيهم أنهم فصيله آريه (*) من فصائل شعبهم بالرغم من الحلول التي عرضتها عليهم الثورة الايرانيه مؤخرا) (٢) .

والكلام عن اقليم كردستان العراق - والأكراد شعب هذا الاقليم هو حديث ذو شجون يتعلق بأخوة أحباب لنا يشاركونا مشاعرنا نحن العرب في كل قضايانا القومية ومنذ زمن ليس ببعيد مشاركة فعليه وليست بالقول وحده . وهو حديث يجرنا بدوره الى موضوعات عديده ومتشابكه لما لهذا الاقليم وشعبه من أهميه نلفت النظر اليها هنا - بالنسبة لموضوع الحرب العراقية الايرانيه على وجه الخصوص " كما أن قضية الكرد ، وكردستان هي أيضا احدى قضايا الشرق الأوسط الرئيسية ، وتفجرها القريب أو البعيد لا محاله ، وربما يؤدي الى تغييرات جذريه في المنطقة " (٣) .

فبالنسبة للحرب العراقية الايرانيه، نعتبر ومن خلال ما توصلنا اليه من

---

(١) - د . جلال يحيى ، محمد نصر مهنا - مشكلة الاقليات في الوطن العربي ص ٧٧ .

(٢) ، (٣) - نفس المرجع (ص ٧٥) .

(*) د . خالد يحيى العزيي - مشكلة شط العرب ص ٨٣ نقلا عن جريدة (كيهان) =

دراستنا التي سنقدمها في الصفحات التالية أن الأكراد ـ هم ـ الورقة الخلفيه واحدى الأوراق الرئيسية من أوراق الصراع بين العراق وايران ولكنها غير ظاهرة في معمعه المعارك العسكرية والاتهامات المتبادله بين قادة النظامين في الدولتين بالشكل الذي يتناسب مع حجمها الحقيقي وخطورتها في بنيان هذا الصراع . وسيتضح ذلك بشكل أكثر عندما نتكلم عن الأسباب التي أدت الى ابرام ثم الغاء اتفاقيه الجزائر بين العراق وايران ، وأسباب نشوب القتال . ولذلك فان الأمر يقتضي الكلام بعض الشئ عن الأكراد في العراق وعلاقتهم بكل من العراق وايران على المستويين الرسمي والشعبي كأقليات قوميه تعيش في اقليم واحد تتداخل أطرافه في الحدود السياسية للدولتين بل وتمتد الى أراضي تابعه لسيادة دول أخرى مجاوره . وسواء كانت العلاقة بين الشعوب من جهه أو بين السلطات الحاكمه والحركات السياسية والعسكرية التي تمثل أهم الاتجاهات الكرديه من جهة أخرى .

واننا في هذا نحاول أن نضم قلمنا الى من سبقونا في التجرؤ على طرق موضوع يتعلق بأوضاع الأقليات في الوطن العربي ، فحتى (اليوم لم يجرؤ كاتب عربي على التعرض لمشكلة الأقليات في الوطن العربي خوفا من اثارة العواطف والمساس بالنعرات واستمرارا لدفس الرؤوس في الرمال ، رغم ارتفاع الأصوات في مجالات أخرى) (١) .

وبادئ ذي بدء أود أن أوضح حقيقة لا يستطيع عربيا أو مسلما أن ينكر وجودها ـ وهي أن الأكراد شعب نشيط وذكي وقويّ وشجاع في الدفاع عن ما يعتقد في كونه قضيه يعد الدفاع من أجلها أمرا مشروعا وواجبا ويعتز كذلك بقوميته الى أقصى الحدود ، وللدرجة التي قد تلجئه الى رفع السلاح في وجه السلطة الحاكمه ، عندما يتعلق الأمر بالمساس بالقومية الكرديه ومقوماتها ، وهذا هو حال الأكراد سواء في العراق أو ايران أو تركيا .

ولذلك كانت المناطق الكرديه في تلك الدول محلا للاضطرابات الدائمه والتمرد ضد حكام هذه الدول* . ونظرا للوحده الجغرافيه لاقليم كردستان في كل من العراق وايران ، حيث سوف نستبعد الكلام عن المنطقة المشتركه المماثله بين العراق وتركيا

---

* الايرانيه في دفاعها عن تبعية المناطق الكرديه في العراق لايران بقولها " وليس هنالك من باحث تاريخي في العالم يستطيع أن ينكر بأن الاكراد هم ايرانيون أو أن يعتقد في حقيقه كونهم من الجنس الآري . ولقد طالبت ايران بالمناطق التي استولت عليها الدولة العثمانية من أراضيها الى مستعمرتها (العراق) في زمن الامبراطورية العثمانية حيث ثار النزاع بشأنها طويلا ولن تترك ايران ادعاءاتها هذه أبدا " .

(١) ـ د. جلال يحيى ، د. محمد نصر مهنا (المرجع السابق ص ٥) .

الا عند الضرورة - فان أكراد الاقليم على جانبى الحدود - أى - العراقية والايرانية - يتحركون فى الاتجاهين بشكل لا يعرف وجودا للحدود السياسية ، وحتى الان الى حد كبير ، ومن خلال ممرات خاصة بهم داخل الجبال التى تتميز بها طبيعة تضاريس المنطقة ، ويصعب على سلطات الدولتين التعرض لهم فيها. بصفه دائمه • كما أن لكل جماعة أو تنظيم كردى وسواء بحكم التركيبه العشائريه أو الزعامه السياسيه التى ينتمون اليها ، ممراته الحدوديه الخاصه به عبر المناطق التى يسيطر عليها ، كما أن بعض هذه المنافذ الحدوديه ، ان شئنا استخدام هذا التعبير ، تكون أحيانا تحت سيطرة السلطات المختصه فى احدى الدولتين أو على الاقل ، يتم التحرك من خلالها بعلمها وتحت أعينها وبموافقة ضمنيه منها • ونرى ذلك فى المناطق التى يسيطر عليها جماعات كرديه مواليه لنظام الحكم فى الدولة أو تسود فترة تشبه الهدنه بينها وبين السلطة المركزيه فى الدولة ، والتى تسمح بعمليات تهريب السلاح والعتاد الى الجماعات الكرديه المقابله على الجانب الآخر من الحدود لتأليبها ودعمها ضد نظام الحكم القائم فى تلك الدولة الأخرى • وهى الصورة التى بدأت منذ عهد الشاه فى ايران وحتى اليوم وهى موجوده فى كلا الدولتين على حد سواء •

ومن الطرائف فى هذا الموضوع ، وهو ما تعلم به أحيانا سلطات الدولتين معا ، أن كثيرا ما سلمت سلطات احدى الدولتين الاسلحة والعتاد لاحدى الجماعات المواليه لها أو التى تتظاهر بذلك لتهريبها الى الجماعات الكرديه فى الدولة الأخرى لدعمها ضد سلطة دولتها الا أن تلك الاسلحة والعتاد لا تخرج من حدود الدولة بل تأخذ طريقها الى مخازنها السريه فى الجبال، لتستخدمها هى ضد السلطة المركزيه ذاتها فى الدولة التى سلمتها لها •

ونستطيع أن نقول أن المشكلة الكردية فى العراق بصفه خاصة لم تتبلور وتصل الى الرأى العام العالمى خارج منطقة كردستان الا حينما تولى الملاّ مصطفى البرزانى الحركة وهو من أحفاد الشيخ محمد البرزانى الذى انعقدت له الزعامة والسلطة الدينيه والزمنيه على البرزانيين فى برزان • (فقد استطاع الملاّ مصطفى البرزانى أن " يجمع حوله الاتباع والانصار ، ويتصل بالقبائل المجاورة ويصالح خصومه السابقين معلنا أنه لا يسعى الى توسيع نفوذه الشخصى أو نفوذ البرزانيين بقدر ما يسعى الى تحرير الأمه الكرديه بأسرها بما فى ذلك الأكراد الذين يقطنون تركيا وايران •

وفى أعقاب الحرب العالميه الثانية تقدمت لجنة الأكراد الى مجلس هيئة الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ بمذكرة تطالب بـ (كردستان حر ومستقل)

ومحذره بأن السلم لن يعم الشرق الأوسط بدون حل المشكله الكرديه . فلم تجد تلك اللجنة آذانا صاغيه من أعضاء تلك الهيئة) (١) وحينما قامت جبهة تحرير الأكراد من جميع الاحزاب والجماعات الكرديه عدا نفرا منها ، أعلنت برنامجها الذى تلخص فى تسعة نقاط كان أهمها توحيد وتحرير كردستان الكبرى والاستقلال الادارى لكردستان العراقيه ، ورفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومى ، وتعميم استعمال اللغة الكردية فى كافه الدوائر الرسميه فى المناطق الكردية . ولكن هذه اللهجه الشموليه فيما يتعلق بفكرة توحيد كردستان وتزعم البرزانى للحركة على مستوى المناطق الكرديه لكل من العراق وايران وتركيا ، قد خفت حدتها فيما بعد ، واقتصر النضال على تحقيق مطالب الأكراد بالنسبة للعراق فقط ولا سيما أن أنظمة الحكم فى الدول الثلاث كانت فى بعض الحالات قادره على تجاوز بعض خلافاتها فى سبيل أن تحول دون تمكين البرزانى أو غيره من زعماء الاكراد من استنفار الشعب الكردى فى الدول الثلاث وتوحيد الحركات المناهضه للحكم فيها . ولكن ظلت المطالب التى طالبت بها جبهات تحرير الاكراد هى نفسها تقريبا مطالب أبرز الحركات الكرديه فى العراق الآن ولكن فى حدود وحده الوطن الأم العراق وليس بانفصال الاقليم عنه أو توحيد الاقاليم الكرديه فى الدول الثلاث . وهذه هى المطالب التى ينادى بها الحزب الديمقراطى الكردستانى فى العراق والذى كان يتزعمه الملا مصطفى البرزانى عند تأسيسه فكان (منهاج الحزب وميثاقه الوطنى تأكيدا على أهداف الشعب الكردى فى نيل حقوقه القوميه والديمقراطيه ضمن الوحده الوطنيه للعراق كما أكد على الاخوه العربيه) .

والمتابع لتاريخ الحركة الكرديه فى العراق يجد أن البصمات السوفيتيه لها علاماتها البارزه على فكر ونشاط وعناصر الحركة . ولعل التحالف الشيوعى مع الأكراد سواء كان من أكراد ينتمون الى الحزب الشيوعى العراقى أم أكراد هم ذو ميول شيوعيه بطبيعة فكرهم هو أبلغ دليل على ما نقول . كما أن بعض المؤتمرات والخاصة بالحركة الكرديه فى بدايه تأسيس الجبهه كانت تتم فى الاتحاد السوفيتى ، وكذلك فقد حصل معظم القاده الأكراد دراساتهم العلميه فى الجامعات والمعاهد السوفيتيه ، ولذلك فلم يكن غريبا بحكم العلاقة الوطيده بين الكثير من زعماء الأكراد والاتحاد السوفيتى فوق هذه الملاحظات التى أشرنا اليها أن تكون نزعه الفكر الشيوعى هى السائده ضمن فكر وفلسفه الأكراد الحركيين فى العراق بصفه عامه وتركت أثارها على برامجهم وميثاق كل جبهه أو حزب فى المنطقة الكرديه . وأن كان الخلاف قد دب بين الحزب الشيوعى والحزب الديمقراطى الكردستانى فى فترة الخمسينيات حيث كان الحزب

---

(١) ـ د. جلال يحيى ـ د. محمد نصر مهنا ـ المرجع السابق ص ٨٩

الشيوعي العراقي يعتبر نفسه - وكما هو حال حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الآن - هو قائد النضال للشعب العراقي عربا وأكرادا ، مما يتصادم مع مبادىء الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يمثل دور القائد لنضال الشعب الكردي ، كما أنكر الحزب الشيوعي العراقي في مرحله لاحقه على الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ، حيث يمثل ذلك خطر انفصال الاقليم عن العراق ويتنافى مع الفكر الشيوعي الأممي الذي لا يعرف القوميات ولا يعترف بها · ثم ما لبث الحزب الشيوعي أن عدلت قيادته عن هذا الموقف عام ١٩٥٦ وأقرت للاكراد بحقهم في تقرير المصير · وحينما قامت ثورة عبد الكريم قاسم في العراق في يوليو عام ١٩٥٨ " رحب الأكراد بالثورة العراقية منذ يومها الأول بعد أن أعلنت أنها على استعداد لإنتهاج سياسه متحرره ازاءهم وعاد الملا مصطفى البرزاني ورفاقه من الاتحاد السوفيتي وأعلن برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أصدر صحيفته (النضال) التي ساندت الثورة وعبد الكريم قاسم"(١) وشكل البرزاني وأنصاره والشيوعيون العراقيون حلقه للاتصال بين عبد الكريم قاسم والاتحاد السوفيتي وقدمت له الحكومة الاسلحه · وفي ٩ سبتمر ١٩٦١ أعلن البرزاني ثورته بعد أن هيأ لها في جميع مناطق كردستان العراقيه وسيطر عليها حتى سقوط عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ · وحينما جاء عبد السلام عارف في انقلاب ضد عبد الكريم قاسم الى الحكم أبدى استعداده للتفاوض مع الأكراد ومنحهم الاستقلال الذاتي بشروط · وعندما بدأت مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في ذلك الحين التقى جلال الطلباني أحد المساعدين المقربين للملا مصطفى البرزاني والذي يتولى قيادة أكبر الحركات الكرديه الان في العراق والمنافسه للحركة التي يقودها أبناء البرزاني - التقى بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر (الذي لم يرتبط معه بشيء محدد مع استمرار ما يبديه من عطف على القضيه الكرديه · ثم قدم الوفد الكردي الى الوفود المصريه والسوريه والعراقيه مذكرة بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨) (٢) يمكن ايجاز ما جاء فيها من مطالب بشأن الوضع الذي سيكون عليه اقليم كردستان ، عند قيام الوحده الثلاثيه بين العراق ومصر وسوريا · حيث يطالب الأكراد بتنفيذ ما جاء في البيان الصادر عن الجمهورية العراقيه بشأن الحقوق القوميه للشعب الكردي على أساس اللامركزيه ، هذا في حاله اذا بقى العراق بدون تغيير في كيانه أما اذا انضم الى اتحاد فيدرالي فيجب منح الشعب الكردي في العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه ، واذا اندمج العراق في وحده كامله مع دول عربيه أخرى يكون الشعب الكردي في العراق اقليما مرتبطا بالدولة الموحده على نحو يحقق الغايه من صيانه وجوده وينفي في الوقت نفسه الانفصال ·

---

(١) ، (٢) د · جلال يحيى ، د · محمد نصر مهنا (المرجع السابق ص ٨٩) (لها بقيه)

وبعد تصديق ميثاق الوحدة الثلاثيه تقدم الوفد الكردي المفاوض الى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمقترحاته السابقه متضمنا بعض الشروط أهمها تضمين الدستور العراقي نصوصا بتكوين جهاز تشريعي أعلى للجمهورية ، والحكومة ، وتنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القوميه في الامور التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه في منطقة كردستان التي يجب أن يكون لها ماليتها المكونه من الموارد المحليه وحصة كردستان بنسبة عدد سكانها الى عدد سكان العراق من الموارد العامه .

(الا أن الحكومه العراقيه قد أبدت استعدادها لقبول بعض هذه المطالب ورفضت بعضها وخاصة العسكرية والماليه التي تقدم بها الأكراد على اعتبار أن قيام تشكيلات عسكرية كرديه وحصول الأكراد على الاستقلال المالي ما يغريهم بالتفكير في الانفصال ، وفي تلك الأثناء أخذ الاكراد يتسلحون واستؤنف القتال في يونيو ١٩٦٣) (١) الى أن تدخل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لوقف القتال في فبراير ١٩٦٤ . وفي ١٩٦٤/١٠/١١ قدم الملا البرزاني مذكرة الى عبد السلام عارف طالب فيها " بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقيه دستورية وديمقراطيه " وطالب بحل الفرسان (*) وتجريدهم من السلاح واعادتهم لأماكنهم (وان يتمتع اقليم كردستان ببعض الحقوق التي تتمتع بها الأقاليم المكونه للوحدة وتلتزم بنفس واجباتها ولم تصل المباحثات بين الطرفين الى نتيجة واستؤنف القتال في أوائل عام ١٩٦٦) (٢) وبدأ نفوذ الملا مصطفى البرزاني وأعوانه يتسع في اقليم كردستان (وأصبح زعيما للتحالف القبلي وللحزب الديمقراطي الكردستاني في نفس الوقت) (٣) .

وحينما تسلم عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية خلفا لأخيه الذي إنفجرت طائرته في الجو أصبح (الملا مصطفى البرزاني وكأنه الرئيس غير المتوج لكردستان)(٤) ولكن عبد الرحمن عارف والبعث من بعده استمرا على نهج أخيه في قمع النشاط الكردي في الشمال ولم يتورع في استخدام الطائرات بقصف القرى الكرديه وحرقها بالقنابل - واستمالــه العشائر الكرديه بالمال وتأليبها واحدة على الأخرى .

وقبل أن ننتقل الى التطور الذي لحق بالقضيه الكرديه في عهد حزب البعث

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا - (المرجع السابق) .

(*) - الفرسان هم تشكيل شبه عسكري قامت الحكومه العراقيه بتكوينه من العشائر الكرديه المعادية للبرزانيين وما زال موجود نفس التشكيل حاليا في العراق حيث استخدمته حكومه البعث في التصدي لاعمال الاختراق الايرانيه في منطقة الطريه خلال عمليات الهجوم على هور الحويزه وفي بعض مناطق الفيلق الرابع أمام محافظة ميسان وكاحتياطي للسلطه في منطقة كردستان .

في العراق نقف بعض الوقت لنتعرف على موقف الرئيس جمال عبد الناصر من هذه القضية الذى عايش كثيرا من وقائعها باعتبار أن مصر كانت دائما فى مشاكل العرب حاضره وحتى مشاكلهم الداخليه - وان كنت أعاتب على القياده المصريه فى الوقت الحالى - عدم التحرك بخطوات محسوسه لتفهم قضيه الأكراد فى مرحلتها الحاليه بعد أن شكلت عنصرا هاما من عناصر النزاع العراقى الايرانى على مدى السنوات العشرين السابقة تقريبا ٠ حيث لم تعد هناك تلك الجفوه فى العلاقات بين القيادتين السياسيتين فى كل من مصر والعراق حاليا والتى قد تحول دون طرق مصر لهذه القضية الحساسه مع القاده العراقيين باعتبارها حجر الزاويه فى ايجاد حلولا مناسبه للمشاكل الداخليه فى العراق ومشاكلها الخارجيه على الحدود مع ايران وتركيا ولوقت طويل سوف يأتى أيضا ٠ فعندما التقى الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٦ مع وفدا صحفيا عراقيا سؤل عن رأيه فى ما أطلق عليه الصحفى (بالتمرد الانفصالى الذى يقوم به بعض العصاه فى شمال العراق) وهو يكنى بذلك عن الأكراد تحت قيادة الملا مصطفى البرزانى وقد أجاب الرئيس عبد الناصر على سؤاله بقوله : " فى رأيى أن هذا التمرد يغذى من فئات مختلفه ، ولكننا نرى أن الدول الاستعماريه وأعوانها كما حصل مع ايران أخيرا تمدهم بالأسلحه وتحاول أن تجعل من هذا التمرد ما يكون نقطة ضعف فى العراق ٠ وفى رأيى أن القوة ليست السبيل الوحيد الى انهاء هذا التمرد ولكن مع القوة والعمل العسكرى يجب أن تقوم السياسه بدورها حتى ينتهى هذا التمرد فى أقرب وقت ممكن ٠ أقصد بالسياسه التباحث مع هؤلاء الناس لأنهم عراقيون ويجب الوصول الى فهم متبادل للمشاكل ٠٠٠٠٠٠ ولكننا نرى أن يكون للأكراد حقوقهم القومية مثل اللغه وغيرها من الحقوق المعروفه وأنتم قد اعترفتم بهذا فى دستور العراق ٠ نرى أيضا أن الحكم المحلى لا يمثل انفصالا ولكنه ينظم السلطات على أساس لا مركزى" ٠

وهكذا فقد أكد عبد الناصر على موضوع التفاهم والتباحث للوصول الى فهم متبادل بين الأكراد والسلطة ، كما أكد على الاقرار بالحقوق القومية للأكراد فى وقت كان قد سبق له الاجتماع كما ذكرنا بجلال الطلبانى وغيره من الزعماء الأكراد واستمع أيضا الى وجهه نظر عبد السلام عارف والقاده العراقيين فى هذا الشأن ولا أظن أن عبد الناصر كان يتحدث عن موضوع الاعتراف بالحقوق القوميه بالاكراد بهذا الاسلوب الا اذا كان يعلم أن السلطة فى بغداد لم تكن جاده بالاقدام على تنفيذ ذلك بالرغم من نص الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٤ عليها مع ايمان عبد الناصر المعروف عنه بتأييد قضايا القوميه بصفه عامه وكمبدأ ٠

ويعود عبد الناصر للتأكيد على ضرورة الحل السياسى حينما أجاب عن

سؤال آخر بشأن القضية الكرديه قائلا : " أنا أعتقد أنه واجب وطني أن نحل هـــذه المشكله لأنها كلما طالت كلما أثرت في قوة العراق وستكون الجرح الذي يستغلــه أعداؤنا حتى يركزوا فيــه قواهم لاضعاف العراق . لهذا أعتقد أنه من الضروري ألا نيأس من الحل السياسي .. وبهذا لابد أن نحاول مرة أخرى الحل السياسي ويبدأ الحـــوار واذا كان هذا يساعد على انهاء القتال في أقرب وقت ممكن ، فبهذا نكسب مكاســب كبيرة أولها أننا لا نعطي للاستعمار الفرصه التي تمكنه من التدخل في بلدنا ويضعفنا نبدأ الحوار على أساس أن هناك امكانية للنجاح واذا لم تنجح هذه المفاوضات نكـون قد حاولنا كل الوسائل . لقد قرر العراق استخدام القوة وفي نفس الوقت يجب أن تسيروا في الطريق السياسي لأنهم متمردون عراقيون وواجبنا أن نحقن دمـــاء العراقيين بكـــل الوسائـل " .

وعندما استولى البعثيون على السلطة في العراق بعد انقلابهم في ١٩٦٨/٧/١٧ ضد حكم عبد الرحمن عارف لم يتغير موقفهم من الأكراد ، بل زادت العمليات الحكومية العسكرية ضراوة ضد القرى والمناطق الكرديه بلا تمييز في حرب اباده مما اضطـــر الحركه الى تقديم مذكرة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٩ يشكون فيها من (الحـــرب العنصريه التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي واتهمت المذكرة الحكـــام البعثيين بمحاولة ابادة الشعب الكردي ومحوه محوا تاما كشعب يسعى الى الاحتفاظ بلغته وثقافته وقوامه الكـردي) (١) . لقد أعلنها البعثيون حربا لا هواده فيها ضد الأكراد ، واستخدموا كل الوسائل المشروعه حتى النابالم في احراق القرى الكرديــه مما اضطر الملا مصطفى البرزاني أن يعقد اتفاقا ضمنيا مع شاه ايران يسمح بموجبــه بنقل العائلات الكرديه من تلك المناطق الى داخل الحدود الايرانيه ولتصبح ايـــران الظهير المؤمـــن لنشاط البرزاني العسكري وكما سوف نبين فيما بعد . وفي هـــذا يقول البعثيـون : " ... والجانب الجوهري الثاني في الاستراتيجيه التي اعتمدتهـــا القياده - اللجنه العليا - في استبعاد الوسائل التقليديه في مواجهة التمرد في كافـة الوجوه وبخاصه في الجانب العسكري . ان لقيادة التمـــرد خبرة طويلة في مواجهـــة القوات المسلحه العراقيه وكان من بين تقديراتها الخاطئه أنها يمكن أن تخــــوض حربا طويله الأمـد ضد قوات مسلحة تقليديه تتبع وسائل عسكرية تقليديه ، وبذلـــك تحقق الغـرض من التمرد وهو الاستنزاف المرتبط بالتآمر على الثورة والذي يستهدف اسقاطها أو اخضاعها للمخططات والتأثيرات الاستعمارية والاجنبيه . لقد وعـــت

---

(١) - د. جلال يحيى ، د. محمد نصر مهنا - المرجع السابق - ص ٩٥

القيادة هذه الحقيقة وبتوجيه مباشر من الرفيـــق صدام حسين (*) أو غير مباشر في بعض الحالات وضعت خطط مستحدثه استندت اليها الاتجاهات الاساسيه للعمليـــات العسكرية الناجحه واتبعت في القتال أساليب جديدة فاجأت المتمردين وأربكـــت خططهم وأوقعت بهم خسائر كبيرة ، وقد بذل جهد كبير في هذا المضمار اذ لم يكـن سهلا تغيير أساليب القتـال في الجيش بعد سنوات طويلة من اعتمادها .....

" ان المعركة ضد تمرد زمرة مصطفى البارزاني لم تكن مجرد حملة عسكريـــة ناجحة بل كانت معركة شاملة ، سياسية ، عسكريه ، نفسيه ، اقتصادية ، وكان لهـــا عناصرها المحليـه وعناصر تتصل بأوضاع المنطقة ومواقف دولها المتعدده ، كما كان لها أبعادها الدوليـة " (١) .

ولعل القارىء لا يحتاج الى توضيح أكثر مما أعترفت به القيادة البعثيـــة في العراق بالاسـلوب الذى واجهت به الموقف في شمال العراق وخاصة استخـــدام ما أطلقت عليه (أساليب جديده في القتال ... الخ) وهو نفس القول الذى رددتـــه حينما بدأت تحـذر ايران قبل استخدامها أساليب الحرب الكيماويه على جبهـــات القتال . والتجربه لم تكن هنا جديده اذا في الفكر العسكرى البعثي ، نقصد تجربـة استخدام الاسلحة المحرمه أو قصف المناطق السكنيه بالقنابل سواء في مواجهـــة الحركات المناهضـه لنظام حكم البعث في العراق وحتى اليوم ، أو ضد ايران علـــى جبهات القتال والمدن الايرانيـه .

وفي ١١ مارس عام ١٩٧٠ وبعد مفاوضات مطوله مع قيادة الحركة الكرديـــه - (صدر بيان آذار) الذى أقر بموجبه البعثيون بالوجود الشرعي للقوميه الكرديه . وبعد أن واجهوا استنكـارا شديـدا من جانب الرأى العام العالمي ضد عمليات الشنـــق الجماعي العلـني التي أجرتها حكومتهم البعثيه - وأهم ما جاء في البيان هو تطبيـق الحكم الذاتي في منطقة كردستان ، وقد أعلن بالفعل مجلس قيادة الثورة العراقي فـي هذا الشأن في ١١ مارس ١٩٧٤ أى في الموعد الذى تحدد في البيان المشار اليـــه - (قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وانشئت بموجبه هيئات الحكم الذاتـــي - المجلس التنفيذى والمجلس التشريعي - التي تضمن للشعب الكردى ممارسة حقوقـه المشروعة في اطار الوحده الوطنيه) (٢) وذلك على الرغم من تحفظ البرزاني علـــى

---

(١) ، (٢) التقرير المركزى للمؤتمر القطرى التاسع لحزب البعث المنعقد في بغداد عام ١٩٨٢ (ص ٦١) .

(*) - كان صدام حسين في حينها نائبا للرئيس العراقي (أحمد حسن البكر) وكـــان رئيسا للجنه العليا لشئون الشمال التي شكلت لمعالجة الموقف هنـــاك والاشراف على عمليه القضاء على الحركة الكرديه عسكريا .

صدور القانون وتطبيقه في ذلك العام المذكور وللاسباب التي أبلغها للسلطة في حينها والتي اعتبرتها نوعا من المراوغه من جانب البارزاني ٠

ويمكن القول أن ما جاء في القانون شئ وما كان يطبق حتى بعد القضاء على التمرد بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ شيئا آخر تماما ٠٠ لقد منح القانون الكثير من المكاسب للشعب الكردي التي طالما نادى بها قادته الا أن واقع الحال على أرض التطبيق يقول غير ذلك . وتبقى رائحه التمييز ، الذى اذا جاز لنا أن نطلق عليه - التمييز العنصري - تفوح في أنف كل متحسس لحقيقة الأوضاع في شمال العراق على الطبيعة (*) - ولقد أصبحت عملية التبعيث أي فرض العضويه في حزب البعث العراقي على الأكراد ، مع اشتراطها على تولي بعض المناصب في السلم الوظيفي للدولة . وكذلك في الالتحاق ببعض الجامعات والمعاهد العراقية للشباب الكردي اضافة الى شروط الترقي في القوات المسلحة والشرطة ٠٠٠٠ الخ - أصبحت تلك بمثابة ضربه قويه وفي الصميم للمشاعر الكرديه والى فكرة الاقرار بالحقوق القوميه للشعب الكردي . كما أصبح شعار السلطة بأن حزب البعث العربي الاشتراكي هو صاحب الدور القائد ويجب الالتزام والحرص الأكيدين على هذا الدور ، بمثابه الاستفزاز المباشر للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يجب عليه بموجب ذلك أن ينضوي تحت لواء البعث ويترك الساحه له كما سوف نبين فيما بعد ٠ فكل ذلك أدى الى اشتعال الموقف في الشمال ، وبدأت في مارس ١٩٧٤ معارك قتاليه شرسه بين (الملا مصطفى البارزاني) وبين البعثيين وضع كل منهم كل ثقله فيها وكما أشرنا استخدم فيها الجيش العراقي كل الأساليب المشروعه والغير مشروعه للقضاء على الأكراد في الشمال٠

وبرغم نفي بعض المتصلين بالحركة الكرديه لما قيل عن دعم شاه ايران بالعتاد الحربي للملا مصطفى في حربه ضد قوات سلطة البعث في العراق ، وأن الدور الايراني لم يتعدى السماح بتهجير العائلات الكرديه الى داخل الحدود الايرانيه نتيجة حرق الطائرات العراقيه لقراهم ، واعتقال هذه الأسر ونقلها الى خارج المنطقة الكردية الا أننا لا نستطيع أن نتجاهل بأن العتاد العسكري الذي كان يصل الى أيدي الأكراد كان مصدره دول أخرى كانت ايران تمثل جسرا تعبر من فوقه ، وان كنت لم استطع أن أقف على الحقائق المؤيده ببراهين تخرج عن دائرة الشك في هذا الزعم أو ذاك ٠ الا

(*) - ومن الغريب حقا أن تؤيد قيادة البعث في العراق حق تقرير المصير لشعب عربستان وتدعم الحركات الثوريه هناك ضد حكومات ايران سواء في عهد الشاه أو بعده وكذلك الحركات الكرديه في ايران في مطالبهم الانفصاليه وتدعمها حتى بالسلاح والى يومنا هذا - في حين تنكر على أكراد العراق - باعتبارهم أقليات قوميه بدورهم كأقرانهم في عربستان وكردستان ايران - هذا الحق ٠

أننا نستطيع أن نقطع بأن الأكراد كان موقفهم على الأقل بالنسبه لايران يتضمن الكثير من الحرج لذا ما سحب الشاه تأمين ظهرهم وأوقف مرور السلاح والعتاد اللازم للقتال عبر أراضيه اليهم وهذا ما حدث بالفعل ، فحينما اضطرت حكومة البعث تحت وطأة شدة القتال وعدم القدره على مجابهة الموقف واستكمال سيطرتها على كل مقدرات السلطة في العراق بلا وجود باب يأتي لها بالمتاعب التي تهدد عملية انفرادها بالسلطة خالصه في يدها على كل بقعه من العراق ٠ فقد اضطرت وتحت الظروف الأخرى أيضا التي سنعرض لها عند الكلام عن اتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥ الى توقيع تلك الاتفاقيه ولم تجد حكومة البعث العراقي من سبيل لانهاء الثورة الا بالتسليم بمطالب ايران في شط العرب وحل مشاكلها معها حلا جذريا على حساب الأكراد وحقوق العراق في شط العرب معا ٠ (١) . وهذه هي جريمه البعث الكبرى لقد امتدت هذه المعارك الضاريه ضد الأكراد وفي المناطق الجبليه الوعره ، والتي تهبط درجة الحراره فيها شتاءا الى عدة درجات تحت الصفر حيث يواجه الجنود العراقيون من أبناء المحافظات غير الشماليه المرسلون ضمن الحملات العسكرية للسلطة ، ظروف قتالية ومعيشيه قاسيه وظلت الحال على هذا المنوال والى أن تم توقيع اتفاق الجزائر ـ ولمدة سنة كامله من مارس ١٩٧٤ وحتى مارس ١٩٧٥ ٠ (فقد فيها الجيش العراقي أكثر من ستة عشر ألف اصابه بين قتيل وجريح ، ومجمل خسائر الجيش والشعب بلغت ستين ألف اصابه بين قتيل وجريح ٠ وحسب ما أعلنته السلطة العراقية رسميا) (٢) ٠

وأصبح الجيش العراقي قبل توقيع اتفاقيه الجزائر يواجه موقفا حرجا بالنسبة لما تبقى لديه من سلاح وعتاد عسكرى في وقت لم يكن له علاقات طيبة مع دول سوق السلاح ليتسنى له تعويض خسائره في تلك الحرب ٠ولذلك فحينما نتكلم عن لجوء القيادة العراقيه في سبيل انهاء القتال الدائر في شمال العراق ، الى التفاوض مع الشاه وابرام اتفاقية الجزائر التي سلمت له بموجبها نصف السياده على شط العرب مقابل تخليه عن دعم الأكراد ـ فاننا بذلك ننوه الى خطورة وأهميه الورقه الكرديه في الجذور الأصليه والأساسيه للصراع العراقي الايراني ، وكما كانت الورقة الكرديه هي سببا أيضا من أسباب اشتعال القتال الدائر الآن بين العراق وايران كما سوف نبين ولا نستبعد أن يكون لها ذات الأهميه والضرورة ، لايجاد حل للنزاع ـ أو الصراع ـ العراقي الايراني ٠

ويجدر الاشاره هنا ، أنه ـ واستمرارا للنداءات والمطالب العديده التي

---

(١) ـ د٠ جلال يحيى ، د٠ محمد نصر مهنا ـ المرجع السابق ـ ص ٩٥

(٢) ـ التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث عام ١٩٨٢ ص ٦٠

تقدم بها قادة الحركة الكرديه منذ حكم عبد الكريم قاسم وحتى تسلم البعث للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ وما بعدها ، فقد بعث الملا مصطفى البرزاني من مقر قيادته في الجبل بالشمال ، ببرقيه الى القياده العراقيه في بغداد ، حينما علم بمضمون الاتفاق الذى أوشك صدام حسين على التوصل اليه في مفاوضاته مع شاه ايران في الجزائر عام ١٩٧٥ ـ وحذر في البرقيه من خطورة اقدام القيادة العراقية على هذه الخطوه التي سيترتب عليها التسليم للشاه بمطالبه في شط العرب وغيره ، لكون ذلك سوف يتم على حساب سيادة العراق ، وضرب جزء من شعبه في كردستان ٠ وأكد على ضرورة التفاهم معه لحل المشكله بينهم سويا كعراقيين ، ولكن يبدو أن حكومة البعث ، وأن شئنا التحديد ، فنقول صدام حسين بالذات كان قد عقد العزم على ضرب الأكراد، ضربه موجعه ومجهضه ومهما كان الثمن الذى سوف يقدمه وعلى حساب العراق سيادة ، وشعبا ٠ فقد دخلت القضيه في دور مجابهه شخصيه ـ بينه ـ باعتباره رئيس اللجنة العليا لشئون الشمال والذى كان من هذا الموقع يشرف ويتابع سير العمليات العسكرية نفسها ضد الأكراد ـ وبين الملا مصطفى وأعوانه ٠ولذلك فلم تجد البرقيه آذانا صاغيه في بغداد ووقع ما وقع ، وتنازل صدام حسين في الاتفاقية مع الشاه على ما عاد يطالب به مرة ثانيه اليوم قيادة الثورة في ايران ٠ فدفع ثمنه مرة ثانيه الشعب العراقي بتلك الخسائر الفادحه في الأرواح والأموال في حرب دامت حوالى ست سنوات ضد ايران ولا ندرى اذا شاء لنا أن نعود الى الماضي عشر سنوات أخرى ونتصور الموقف الذى كان يمكن يصبح عليه الحال لو استجابت القياده البعثيه لبرقيه الملا البرزاني في حينها ونعود الى اليوم ونتساءل هل كانت تلك الحرب سيكون لها مكان بين الدولتين وتجعل الوصول الى حل لها أمرا يصعب على صدام حسين أن يجد له مخرجا سوى التنازل عن السلطة في بغداد وهو ما تريده ايران ؟ ٠ أو الاستمرار في الاستنزاف المادي والبشرى بين كلا الدولتين الى أجل غير معلوم ٠

لقد ركب البعثيون وقتها رأسهم ولم يقبلوا كبرا ، بالتفاوض مع الزعيم الكردي ابن العراق، الذى لم يستطيعوا النيل منه أو من شعب كردستان عسكريا ، برغم المجازر والمحارق التي فعلوها في منطقة كردستان وما زالت آثارها قائمة شاهده على هول ما حدث حتى يومنا هذا ، عدا ما نالته الأسر العراقيه الكرديه من نساء وشيوخ وأطفال تنكيلا على أيدى الجيش العراقي وقتها ٠ وقبل البعثيون بالتفاوض مع الشاه ، عدو العرب رقم (٢) بعد اسرائيل ٠ والخصم التقليدى للحركات الثوريه العربيه في منطقة الخليج ٠وهكذا وبموجب الاتفاق المذكور ضمن البعثيون رفع الغطاء الايراني عن البرزاني ورجاله مقابل التخلي عن بعض حقوق

العراق للشاه ، فما من الملا مصطفى البرزاني أن أوقف القتال فورا وانسحب مع جماعته الى خارج العراق • ونال الشعب الكردي والحركة الكرديه أكبر ضربه مجهضه أثـــرت تأثيرا واضحا وملموسا على ثقــل الحركة الكرديه الموحده في تبني القضيه القوميـــه للأكراد ، ولكنها في الواقع لم تؤثر على الروح القوميه للاكراد وتصميمهم على نيــل حقوقهم القوميه في الاعتراف بها قولا وعملا • وان كان الأثر المباشر لضرب الحركـة الكرديه عـام ١٩٧٥ هو عودة النشاط الثوري الكردي منقسما على نفسه الى جبهـــات وأحزاب وحركات عديـــده •

فبعد وفاة الملا مصطفى البرزاني في الولايات المتحدة الأمريكيه ، انقسمـــت الحركة الكرديه الى عدة جماعات وأحزاب كرديـه ، اندمج البعض منها مع الاخـــــر بالاشتراك مع عناصر من اتجاهــات وقوى سياسيه أخرى عراقيه ، مثل الشيوعيـــون ، وحزب الدعوه الاسلامـي المؤيـد من ايران •

ويمكن تشبيه الأوضاع التي عليها التنظيمـات الكرديه في العراق ، بالأوضـاع التي نرى عليها اليوم التنظيمات الفلسطينيه من حيث تطاحنها مع بعضها ، واحتـواء بعض القوى الخارجيه لها ، مثل ايران ، وسوريا ، وليبيا ، وتحكمها في نشاط هـذه الفصائل الكرديه فيما يتفق مع سياسة تلك الدول ، وطبيعة علاقتها مع نظام الحكـــم في بغداد • هذا بالاضافة الى أطراف دولية أخرى تقدم أنواعا من المساعدات الى هـذه الفصائل كل حسب اتجاهه الفكري وموافقته مع فلسفه نظام الحكم والاستراتيجيـــة السياسيه في المنطقة لهذه الأطراف الدولية • كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل بعـض الجماعات التي قبلت التعامل مع السلطة سواء بشكل صريح وباعتبارها قد تخلت عن الأهداف القوميه التي تعمل من أجلها باقي الفصائل الكرديه ، أو كنوع من مداعبـــة السلطة مع بقائها محتفظــة بدورها داخل الجماعة التي تنتمي اليها •

ويمكن القول أن هناك جماعتين رئيسيتين ومتنافستين في نفس الوقت ، يقومان بتحمل مســيرة استئناف النضال الذي توقف منذ أن اضطر الملا مصطفى البرزانـــي إلى مغادرة العراق مع أعوانه بعد توقيع العراق لاتفاقيه الجزائر في مارس عام ١٩٧٥ مع ايران • والجماعه الاولى هي جماعة (جلال الطلباني) أحد الزعماء الأكـــــراد المقربين للملا البرزاني والذي أوفده للقاء الرئيس جمال عبد الناصر والوفود الـتي كانت تتفاوض من أجل الوحده الثلاثيـــه بين مصر وسوريا والعراق في عهـــــــد عبد السلام عارف • وهذه الجماعه في الوقت الحالي لا يربطها بنظام حكم الامـــام الخميني في ايران علاقات وديه اضافه الى أنها تعمل بتنسيق مع أكراد ايـــــران

المناهضين لحكم الجمهورية الاسلاميه بعد أن خلى هذا النظام الايرانى الجديد بوعوده للاكراد فى اقرار حقوقهم القوميه الكرديه • كذلك فهذه الجماعه تعمل ضد نظام حكم البعث أيضا بالدرجة الأولى • أما الجماعة الرئيسيه الثانيه فهى جماعة أبناء (الملا مصطفى البرزانى) (مسعود - ادريس) والتى عادت أخيرا عن طريق ايران ، والتى تنكر على جلال الطلبانى حق الزعامه للنشاط الكردى فى الطرق باعتبارهم أبناء الزعيم الراحل الملا مصطفى البرزانى وأولى بالزعامه وهذه الجماعة تعمل بتنسيق مع ايران السلطة • وتستند كل من الجماعتين على الدعم العشائرى الذى تقوم عليه عناصر قوتها اضافه الى التحالفات الخارجيه ، أو الداخلية مع قوى المعارضه المختلفه فى العراق •

كما أنه لكل جماعة منطقتها الخاضعه لسيطرتها والتى ينبغى على كل من الجماعة الأخرى والسلطة أيضا أن تراعى الخط الأحمر الذى يحدها • ولذلك فحينما قامت ايران باحدى عملياتها الهجوميه على شمال العراق عام ١٩٨٣ بمشاركة من جماعة أبناء البرزانى وبعض أقطاب الحزب الشيوعى العراقى وغيرهم ، هبت جماعة الطلبانى لصد هذا الهجوم الذى يقترب من منطقتها مما جعلها تقف فى صفا واحدا مع الجيش المركزى للسلطة ، وهذه من غرائب الأقدار التى أفرزتها حرب العراق وايران • حيث يجد المناوئون للسلطة أنفسهم واقفين الى جانب جيشها فى صفا واحدا لصد العدو المشترك • وكان لذلك أثره الملطف فى العلاقات مع السلطة فى بغداد كما سوف نبين بعد • وتعتمد كلا من الجماعتين الكفاح المسلح اسلوبا لتحقيق أهدافها سواء بالاغاره على معسكرات الجيش العراقى والاستيلاء على الاسلحه والعتاد لتوفير احتياجاتهم لاستمرار هذا النشاط ، أو بخطف كبار المسئولين أو الأجانب العاملين فى المشاريع التى تقيمها الدولة فى المنطقة اضافه الى الهدف الاساسى وهو قتل أى مسئول عراقى سواء فى الحزب أو الدولة وبصفه خاصة أفراد الشرطة والأمن العراقى أينما يوجد وذلك كله بغرض اشاعه نوع من القلق والذعر وعدم استقرار للسلطة فى المنطقة . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نصور للقارىء الحاله التى كانت تعيشها مدينه مثل السليمانيه وهى معقل المعارضه الكرديه للبعث العراقى ومصدر استياء دائم وعدم رضا من قبل صدام حسين حيث كانت السياده على المدينه تتناوبها الجماعات الكرديه والدوله خلال اليوم الواحد حيث تتوقف قدرة الدولة فى فرض سيطرتها على المدينه وكذلك الطرق الخارجية المؤديه لها ابتداء من الحدود الاداريه لأولى المحافظات الشماليه بعد بغداد وصاعدا الى أقصى الشمال وذلك حتى الساعه الثالثه عصرا حيث تخضع المنطقة

لسيطرة ميليشيات الجماعات الكرديه التي تغير على أي سيارة أو شخص يتحرك خلال هذه الفتره حتى صباح اليوم التالي ،وأصبح ذلك ناموسا مألوفا للجميع ولا تسمع خلال الساعات التاليه الا طلقات القناصه أو قذائف الأربج ٠ وهذه الميليشيات التي يطلق عليها (الباشمركه) لديها تعليماتها الصارمه باطلاق النار على أي شخص يتحرك خلال الساعات التي تسيطر على المدينة خلالها ٠ والجدير بالذكر أن هنالك نوعا من التحالف كان قد تم بين بعض أقطاب الحزب الشيوعي العراقي وجماعة جلال الطلباني ؟ الا انه قد عادت الجماعه وأذاعت من خلال الاذاعه الكرديه الخاصة بها في منطقة كردستان أن هنالك اثنين من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي قد تم اعتقالهم من قبل الجماعه لتورطهم في مؤامرات مع سلطات الحكم في ايران وأذاعوا بعضا من الوثائق التي حصلوا عليها في هذا الشأن ٠ وبذلك كشفوا أوراق الشيوعيين في شمال العراق الذين تتذبذب تحالفاتهم مع هذه الجماعه أو تلك على ضوء مصالحهم بالاضافة الى أنهم ، هم أنفسهم منشقين في حزبهم ٠ ولا شك أن الشيوعيين في العراق لا يهدفون من تحالفاتهم مع تلك الجماعات الكرديه مساندتها من أجل تحقيق أهدافها القوميه وانما هو لقاء مصالح حيث يجتمع كل منهما على شيئا واحدا هو محاربه نظام البعث في بغداد وأن كان هدف الشيوعيين يتعدى أهداف الأكراد ، الى اسقاط نظام حكم البعث نفسه والاستيلاء على السلطة التي كانت وما زالت وستبقى قطب الرحى الذي يدور حوله الصراع بين البعث والحزب الشيوعي العراقي ٠ ولذلك فنحن نرى أن تحالف الشيوعيين مع الأكراد ، الحالي هو تحالف وقتي مرتبط بالظرف الذي فرض هذا التحالف واذا شاء للشيوعيون الاستيلاء على السلطة في بغداد ـ لا قدر الله ـ فلن يعترفوا بشيء اسمه المطالب القوميه للأكراد ٠ وسيفعلون بهم ما يفعله بهم أقرانهم البعثيين الذين لا يختلفون كثيرا في نهجهم أو فكرهم عن الشيوعيين في شيء ٠ ولعل سجل التحالف الشيوعي الكردي يطوي بين صفحاته العديد من التجارب القاطعة على هذا النهج الذي يصعب للشيوعيين التخلي عنه ولذلك فان جماعة الطلباني بصفه خاصة كانت حريصة على الافاده من تجارب الأمس مع كل من البعث والشيوعيين في تعاملاتها معهم كما سوف نبين فيما بعد ٠ ولقد استفادت القياده العراقيه في بغداد كثيرا من التناقضات والتناحرات التي قامت بين الجماعات الكرديه وبعضها ، وبينها وبين القوى السياسيه الأخرى المتحالفه معها من غير الأكراد ٠ ولعبت بها كورقة رابحه بأقصى ما تستطيع ٠

ونظرا للاستنزاف الذي يعانيه الجيش العراقي نتيجه نشاط هذه الجماعات مجتمعه باختلاف فصائلها فقد أصبح يشكل خطوره أكبر من الخطر الذي يواجه

قواتها في شمال العراق من جانب ايران ٠ لأنه يمثل خطرا واقعيا من قبل جماعات قادره على التحرك والمفاجأه ويحقق أرباكا وبشكل لا تستطيع قيادة تلك القوات التنبأ به ٠ ولذلك أصبح الجيش العراقي يحارب على جبهتين الأولى مع ايران وعلى خط مواجهه حوالي ١٢٠٠ كيلوا مترا ، والثانيه في الداخل في مواجهة الأكراد وعلى جبهات مقسمه حسب تعدد الجماعات الكرديه المناوئه شمال العراق ٠ ولذلك وعندما بدأت ايران في توسيع عملياتها الهجوميه مع بدايه عام ١٩٨٣ على خط المواجهه مع العراق في مختلف الجبهات لاستعاده ما تبقى لها من أرض ، أو في محاولاتها الوصول الى العمق العراقي للتمركز أو السيطره على مناطق استراتيجية فيها ، ونظرا للحاجه الماسه للجيش العراقي لحريه الحركه في المناوره بقواته على الجبهات بنقل تشكيلات من قطاع الى قطاع أي بين الفيلق الأول المتمركز في شمال العراق وباقي الفيالق في الوسط والجنوب حسب مقتضيات وضرورات الموقف العسكري على جبهات القتال فقد وجدت القياده العراقيه نفسها تواجه عمليات عمليات اجهاد لا تحتملها قواتها المسلحة ، فهي كانت تحتاج أحيانا لنقل بعض التشكيلات من أو الى الفيلق الأول في الشمال بسرعه تفرضها ظروف المعارك الطارئه ، قد لا تمكنها أحيانا من توفير عمليات تأمين نقل هذه التشكيلات الضخمه عبر الطرق الماره في المنطقة الشماليه من هجمات (الباشمركه) التابعين للجماعات الكرديه المسيطره على تلك المناطق ٠ ولا سيما في الليل مما يعرقل تحركاتها ويسبب لها ارباكا وخسائر هي في غنى عنها في مثل هذه الظروف الحرجه ٠

ولذلك فقد اتخذ صدام حسين قرارا فرديا يقضي بتسريح الجنود الأكراد الذين أنهوا مدة الخدمة العسكرية في الجيش العراقي ٠ وكذلك السماح بنقل من لم تنتهي مدة خدمتهم الى مناطق اقامتهم بالمحافظات الشمالية ٠ وتضمن القرار أيضا العفو العام عن الشباب الأكراد الهاربين الى الجبال اذا انضموا أنفسهم الى التشكيلات العسكرية الموجوده في منطقتهم وبشرط أن لا يكون الشخص قد ارتكب جريمة قتل ، والمعروف أن الهارب من الخدمة العسكرية في العراق يعاقب بالاعدام ٠ ولكن الأمر قد خلق متاعب لم تكن في حسبان الرئيس فعاد محاولا الرجوع عن قراره ٠ ففي لقاء مذاع على شبكات الاذاعة والتلفزيون العراقي بين الرئيس العراقي وعددا من الجنود الأكراد لا يتعدى عدد أصابع اليدين حاول الرئيس العراقي من خلال لقائه بهم نقل رساله الى الشعب العراقي عربا وأكرادا ، ليعلن بطريقة غير مباشره عن عزمه على سحب هذا القرار وعدم تنفيذه ، فقد اعترف الرئيس العراقي بأنه اتخذ هذا القرار

بدون علم أعضاء القيادة به (*) - وأخذ يبين كيف لا يستقيم الأمر بين أبناء الوطن الواحد اذا طلب كل عراقى أن يبقى فى نطاق محافظته عندما يلتحق بالخدمة العسكرية وأن ذلك يعنى أن ابن بغداد يريد أن يبقى فى بغداد ، وابن السليمانيه يريد أن يبقى فى السليمانيه . فى حين أن الامر يقتضى أن يشارك جميع أبناء الوطن فى الدفاع عنه وفى أى منطقة حسب المقتضيات . ولقد كان ذلك يعنى بوضوح تام أنه يبعث برسالة غير مباشره من خلال هذا اللقاء التلفزيوني أو إن شئنا ، الاعلامي الى الأكراد الملتحقين بالخدمة العسكرية لكى يتوقفوا عن تقديم طلباتهم الى وحداتهم الملتحقين بها بشأن نقلهم الى مناطق اقامتهم فى الشمال . ورسالة أخرى غير مباشرة موجهه الى باقى الشباب العراقى من غير الأكراد يطمئنهم من خلالها ، أنه قد عدل عن تنفيذ هذا القرار . والحقيقه أن القضية لم تستغرق منذ صدور القرار وحتى تجميده سوى أسابيع قليلة . ولكن قبل أن نبحث فى دوافع اتخاذ الرئيس العراقى هذا القرار ، نتحسس أولا رد فعله لدى العراقيين .

فالعرب منهم قد تلقوا القرار بمزيج من الدهشه والحيره ، وذلك لعدم قدرتهم على ايجاد تفسير لمبررات هذا القرار والحكمه منه . هل المقصود به احداث نوع من التفرقه بين أبناء الوطن الواحد من حيث اعفاء المتخلفين والهاربين من الأكراد من عقوبة الاعدام فى حين تطبق على العرب ، وتسريح من أتم منهم مدة خدمته العسكرية فى حين بقاء العرب على جبهات القتال الى ما شاء الله ، ومنح الأكراد حق آداء خدمتهم العسكرية فى موطنهم فى حين يرسل ابن بغداد الى البصره وهكذا .. !!

أما بالنسبه للقاده العسكرين فى التشكيلات وبصفه خاصة المرابضين على جبهات القتال فكان الموقف له أبعاد أخرى ، فانه وبالاضافة الى الأثر النفسى الحاد السيء الذى ترتب على صدور هذا القرار وتنفيذه بالنسبه للجنود العرب حينما يرون اقرنائهم الأكراد يتمتعون بتلك المزايا المفاجئه فان هناك عجزا حادا سوف يواجهه قادة التشكيلات نتيجة تسريح أو نقل الجنود الأكراد ويقدر بالآلاف على مستوى الفيلق الواحد مما سوف يؤثر على قدرات واستعداد تلك التشكيلات لمواجهة متطلبات المعارك اليوميه مع ايران . أما بالنسبه للأكراد فمع أنهم لم يضيعوا وقتا فى الافاده من الفقرات الخاصه بالتسريح والنقل الى مناطقهم ومع مشاركة أخوانهم العرب فى نفس موقف الدهشه والحيره من القرار ، لكن بقى لديهم حالة ارتياب بشأن الفقره الخاصة بالعفو العام عن الهاربين منهم الملتحقين

(*) - وهذه معلومه تعطى للقارىء خلفيه عن اسلوب ادارة الحكم الفردى فى العراق .

بالجبال وتسليم أنفهم الى الوحدات العسكرية الموجودة في منطقتهم لتأدية مــــدة خدمتهم فيهـــا ٠

وبرغم أنه خلال الأيام الأولى للقرار تقدم فعلا أعداد كبيرة منهم الى قيــــادة الفيلــق الأول ٠ الا أن العمليه بدأت في التقليــص بعد أن بدأت قيادات الحركـــة الكرديه تتدارس الأمر وتعطى تصوراتها والتى تشير جميعها الى أن هناك شرك أعـــده صدام حسين من وراء هذا القرار ٠ ولعل قيام صدام حسين نتيجة هذا الوضع الشـــاذ الذى خلقه القرار بشأن العجز الذى سيحدث فى القوى البشريه للتشكيلات المختلفـة خارج المنطقة الشماليه والحاله النفسيه التى خلفها القرار بين الجنود من غير الأكراد باعداد هذا اللقاء التلفزيونى مع بعض الجنود الأكراد ، ليسحب قراره ـ كان أمـــــرا ضروريا لتدارك الموقف ٠ وان كان لا يستبعـــد أنه كان عازما على اتخاذ القرار بصفه فرديه أو تعمد الايحاء بذلك ، لكى يقوم بسحبه مرة أخرى فى التوقيت الذى حـــدده هو مسبقا بعد أن يكون قد أدرك بالقرار مقصده ، وليس لهذه القرارات الشـــاذه وجها للغرابه باعتبارها ليست جديده من نوعها فى ظل الحكم البعثى فى العراق ، فقد سبق أن أصدر بيانا قال فيه : " ان المعركــة بحاجه الى المقاتلين ممن هم أكبر مــــن ستين سنة " ولم يعرف حتى الآن حكمه هذا البيان والذى سنعرض له فيما بعد ٠

واذا كان لى أن أبحث عن تفســيرا لهذا القرار ودوافعه لدى القيادة العراقيـه وعلى ضوء ما كان يهمس به المواطن العراقى عربيا أو كرديا ، فأولا : لا يستبعــــد أن يكون من دوافــع منح الأكراد الهاربين الى الجبال ـ العفو العام ـ هو تحقيــــق أمرين فى وقت واحد أولهما توجيه ضربه قويه لقادة الحركات الكرديه التى تستند على هؤلاء الشباب فى مزاوله نشاطها العسكرى ضد السلطة وجيشها ٠ حيث يعمل جميع الأفراد الهاربين ضمن الميليشيات التابعه لهذه الجماعات فى الجبال ، وبذلك تتمكن القياده العراقيه من اضعاف هذه الجماعات فى أهم عناصرها ٠ ولا شك أن التحـــاق الشباب الكردى بوحدات عسكرية تقع فى منطقتهم الكرديه سوف يشجعهم على النـزول من الجبل والتخلص من حياة المطاردة من قبل السلطه التى كانت تعيشها بعيدا عـــن أهلهـــا فى القرى والمدن ، أما الأمر الثانى : فان التحاق هؤلاء الأكراد بتشكيـــلات الفيلــق الأول فى الشمال وغيره من الوحدات ، سوف يوفر للقوات المسلحة العراقيـــة رصيدا ضخما من الأفراد يعوضها عن خسائرها اليوميه على جبهات القتال ويمكنهـــا من نقل الجنود العراقيين الغير أكراد الى تشكيلات أخرى تحتاج استكمال مراتبهـــا من الأفراد أو فى تشكيل وحدات عسكرية جديدة تستلزمها ظروف الحرب مع الاستفـاده من عنصر الكفاءه القتاليه لهؤلاء الأكـراد فى تلك المنطقة التى يجيدون القتال فيها ٠

ثانيا : ان تجميع الجنود الأكراد في منطقة كردستان وسواء في تشكيلات الفيلق الأول أو غيره من الوحدات المنفصلة · سوف يجعل معظم أفراد القوات المسلحة العراقيه في المنطقة الكرديه من الأكراد · مما يجعل زعماء الجماعات الكرديه يواجهون موقفا حرجا أمام الشعب الكردي في حالة التفكير في الاغاره على هذه التشكيلات أو أي تحركات عسكرية للوحدات التابعه لها · وبذلك تضمن القيادة العامه للقوات المسلحة عمليه تأمين هذه التشكيلات والى حد كبير من عمليات (الباشمركه) الكرديه ·

ولا سيما أن الاستنزاف الذي كانت تعانيه تلك التشكيلات من هذه العمليات كان يؤثر كثيرا على الحاله النفسيه للجنود العراقيين من غير الأكراد الذين يواجهون الضربات من الخلف ويفضلون الخدمة على جبهات القتال مع ايران بعيدا عن المنطقة الكرديه · فلقد كانت أحيانا الظروف تقتضي أن يطلب الفيلق الاول من القياده العامه في بغداد ارسال حملات عسكريه من بغداد أو من أي فيلق لتأمين احدى المناطق التي يواجه التشكيل المتواجد فيها متاعب من هذا القبيل ، أو لتأمين تحركات القوات من الشمال الى أي جبهه أخرى وبالعكس بسبب ظروف عاجله قد تتطلبها مراحل سير العمليات على الجبهات مع ايران لمعاونة هذا التشكيل أو ذلك في أعمال القتال مع احدى التشكيلات في جبهه أخرى · ولقد حدث خلال صيف عام ١٩٨٣ أن قافلة عسكرية كانت تتحرك على احدى الطرق في الشمال فتعرضت لها جماعات (الباشمركه) وقامت بعمليه هجوميه خاطفه وعلى أثرها تم ارسال مجموعات من الصاعقه من الفيلق الرابع وقوات أخرى معاونه لتحاصر القريه التي وقعت عمليه الاغاره بالقرب منها وتم ترحيل كافه أهلها شيوخا وأطفالا ونساءا الى جهه غير معلومه في العراق عقابا لهم على شئ لم يقترفوه علما بأن الجماعه التي قامت بالعمليه ليست من الجماعات التي تتبعها هذه القريه وانما من جماعة أخرى · (*)

ثالثا : لا يستبعد أيضا أن يكون من أهداف هذا القرار ، الحصول على معلومات وافره من الأكراد العائدين من الجبال عن قياداتهم وأسرار تنظيماتهم وكل ما يهم عنهم ، وسواء تم ذلك بالترغيب أو الترهيب طالما أصبحوا في أيدي السلطة · مع ما سوف يوفره ذلك من أحكام السيطره على هؤلاء العائدين بعد أن كانوا تحت أمرة

(*) ـ لن يتسع المقام لسرد الوقائع التفصيليه للمعامله اللاإنسانيه التي تتعرض لها الأسر الكرديه في مثل هذه الحملات الشرسه وتجريدهم من كل ما يملكون من أراضي وأموال بل ومن انسانيتهم أيضا ·

زعمائهم الأكراد . اضافة الى كونهم أفراد مقاتلين من الدرجة الأولى ولا يحتاجون الى عناء وجهد التدريب .

رابعا : لقد أفرزت عمليات الدفاع عن المنطقة الكرديه عندما تعرضت للهجوم الايرانى الذى شارك فيه جماعة أبناء البرزانى ، أن الأكراد وحدهم هم القادرين على مواجهة مثل هذه العمليات التى تتم فى مناطق جبليه وعره لا يتسنى لغير أبناء المنطقة الكرديه القتال فيها لما لديهم من خبرة خاصة وكفاءه عاليه فى القتال فى هذه المناطق التى يحفظونها جيدا وبالتالى فسيكونون أقدر على حمايه منطقتهم من أى اعتداء ايرانى مع امكانية التصرف والتعامل مع الجماعات الكرديه الأخرى التى تدعم هذه الاعتداءات . ولا يفوتنا هنا أن نشير الى مطلب الأكراد القديم والذى لم يتخلوا عنه حتى اليوم فى تكوين جيش خاص بهم للدفاع عن منطقتهم . ولعل اعطائهم فرصه الخدمة فى الجيش ، فى داخل منطقتهم سيكون نوعا من المداعبه للزعماء الأكراد الذين نادوا بهذا المطلب .

- الاتصالات بين زعماء الأكراد والسلطة :

جرت خلال عام ١٩٨٣ اتصالات بين كلا الطرفين وأرسلت القياده العراقيه وفدا يضم بعض الوزراء الاكراد الى مدينة السليمانيه حيث عقدت لقاءات مع بعض الشخصيات البارزه على الساحه الكرديه ولم يمثل الحركات الكرديه بشكل رسمى أحد من بينهم ولقد قدم الأكراد مطالبهم بعد ذلك والتى أخذت فتره طويله فى دراستها والتفاوض بشأنها بين الحكومه فى بغداد وممثلى الأكراد الذين كانوا على اتصال بهم . وكان أول ما تم الاتفاق عليه ، هو اعاده الحاله الطبيعيه لمدينه السليمانيه وقد تلقى أبناء المدينه هذا الاتفاق بسرور بالغ . وعادت فعلا الحياه للمدينة واختفت تقريبا مظاهر العنف منها توطئه لاعداد الصيغه النهائيه للاتفاق والتى طالما انتظر الشعب العراقى عربا وأكرادا صدورها لتخفف عن صدر العراق كابوسا عنيفا اسمه المشكله الكرديه يعانى من أثاره كل من العرب والأكراد . ولكن يبدوا أن المفاوضات قد أخفقت فى النهايه ومنذ عام ١٩٨٣ وحتى اليوم لم نسمع عن بوادر تشير الى شئ من هذا القبيل . ولقد تردد أن بعض زعماء الجماعات الكردية المتفاوضه كانوا فى حاجه وقتها الى تسويه وتدبير أمورهم وبشكل لا يعرضهم لمواجهه متاعب مع القياده السوريه حيث يتواجد الكثير من العائلات الكرديه فى سوريا والتى يسود جوا من العداء بينها وبين القيادة العراقيه . وقد لا يسروق لها أن تسير الأمور بغير رضائها ، وكما تفعل مع الفصائل الفلسطينيه الآن والتى

تعمل بمساندتها · وقد يولد لهم ذلك العديد من المتاعب التى ستؤثر على الحركة الكرديه وأبرزها محاوله اقدام سوريا كعادتها على تأليب الفصائل الكرديه على بعضها · كما تردد أن السلطه البعثيه فى بغداد قد قامت وخلال فترة المفاوضات وفى مرحلتها المتأخره باعتقال بعض من زعماء الأكراد والشخصيات البارزه فى الحركه ، واعتبره زعماء الأكراد نوعا من الغدر من جانب البعثيين ليس جديدا عليهم ·

الا أن الأسباب الرئيسيه فى نظرنا والتى كانت لها دورها فى عدم الوصول الى اتفاق بشأن القضيه الكرديه بين البعث وزعماء الحركه الكرديه هى ذاتها الأسباب التاريخيه المتعلقه بقضيه توافر الثقه بين الطرفين ، وطبيعة مطالب الأكراد ·

ان قضيه عدم توافر عنصر الأمان لكل طرف تجاه الآخر وافتراض احتمال قيام أحدهم مستقبلا بالعوده للغدر هو أمر يسيطر لا شك على تفكير الطرفين · فالبعث العراقى يفترض أن الأكراد يمكن أن يقومون مستقبلا ، واذا توافرت لهم الظروف الملائمه ولا سيما من خلال ظروف الحرب مع ايران ، على القيام بحركة انفصاليه بالمنطقة عن باقى العراق · كما أن استمرار لجوء الشيوعيين الى المنطقة الكرديه ووجود تحالفات بينهم وبين الجماعات الكرديه أمر لا يروق للبعث فى بغداد ويتوجس دائما وأبدا من وراء وجودهم فى الشمال خيفة وارتيابا ·

وان كان فى رأيى موضوع اقدام الأكراد على الانفصال باقليمهم عن العراق ، هو أمر بات مستحيلا فى ظل الحقائق السياسيه الموجوده فى المنطقة ، فان قيام دولة كرديه على اقليم كردستان العراق اليوم ، سيجعلها جسما غريبا محاطا باعدائه من كل جانب · فالسلطه الايرانيه لن تقبل بدعم مثل هذا الكيان لانه سيمثل نواة لحركة قادمه على الجانب الآخر ، وفى منطقة أكراد ايران ، وان كانت ايران تدعم بعض الجماعات الكرديه ضد السلطة فى بغداد فان ذلك هو أقصى ما يمكن أن تسمح به - كوسيله من وسائل ادارة صراعها مع البعث فى العراق ، وهو نفس الأمر بالنسبة لتركيا فهى لن تسمح بوجود كيان مستقل على حدودها ليزيد من طموح أكراد تركيا على الاقدام على نفس الخطوه حتى ولو كان بالانضمام الى ذلك الكيان فى وحده سياسيه متحده · ولذلك وكما بينا ، فان تركيا تعمل بتنسيق تام مع السلطة فى بغداد لضرب أى تنسيق بين أكراد تركيا والعراق حتى ولو لزم الأمر دخول الأراضى العراقيه لتعقب هذه الجماعات كما حدث بالفعل ولا نعتقد أن زعماء الحركات الكرديه يجهلون هذه الحقائق الواضحة · لأن دولتهم ستكون هشه

وضعيفه ولن يكون لهم معبرا أو جسرا للاتصال بالعالم الخارجي عن طريقه لان حدودهم محاطه بأنظمه ستعمل على قتل دولتهم الوليدة في المهد .

على الجانب الآخر - فان الأكراد بدورهم وعلى ضوء تجاربهم السابقة ولا سيما خلال معاركهم مع السلطه عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وبعد اتفاق صدام حسين مع الشاه في مارس ١٩٧٥ وما ترتب عليه من توجيه الضربه المجهضه للحركه الكرديه في الوقت الذي كان بوسعه التفاوض معهم للوصول الى صيغه اتفاق ترضي الطرفين قد فقدوا الثقه في امكانيه التزام البعثيين معهم بشيء يتم الاتفاق عليه ولعلهم يفضلون الانتظار الى ما بعد انتهاء الحرب العراقيه الايرانيه .

ويقول الأكراد أنهم كلما زاروا مقابر شهدائهم في الأعياد والمناسبات وشاهدوا هذه الآلاف من ضحايا حرق القرى والاعدامات بالجمله لا ينسوا أن ذلك كان على أيدي البعثيين وحيث كان صدام حسين نفسه يشرف على ادارة المذبحه ضدهم .

فلا مجال عندهم لكلام عن الثقه في أي اتفاق مع البعث في بغداد . لقد كانوا في بغداد يقيمون ، درجه ولاء العراقيين الحزبيين بمدى استعدادهم للذهاب الى المنطقة الكرديه للعمل هناك ضمن أجهزة الدولة . ويشترط لكي يرقى الحزبي الى درجة عضو (رفيق حزبي) في حزب البعث أن يجتاز فتره (٦ شهور) يحمل خلالها السلاح ويقاتل ضد الحركات في المنطقة الكرديه حتى يثبت أنه جدير بحمل هذه الدرجة الحزبيه . اذا فان قيادة البعث في بغداد في نظرهم تزكي روح الكراهيه الى حد القتل بين أبناء الوطن الواحد مع بث روح التفرقه بين العربي والكردي ، وكما تفعل الآن بين أبناء العراق الذين يمتون الى أصول ايرانيه وغيرهم .

أما عن المطالب الكرديه التي قدموها الى السلطة خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين فيمكن القول أنها ليست بجديده كثيرا عما تقدم به جلال الطلباني نفسه في عهد عبد السلام عارف عندما كان الملا مصطفى البرزاني يقود الحركة ، ورفض معظمها عبد السلام عارف . ويمكن ايجاز نقاط الاختلاف على ما يلي :-

(١) - المطالبه بشمول منطقة الحكم الذاتي بكافة المحافظات الشماليه الكرديه مع احتفاظها بالمناطق النفطيه الموجوده فيها لتكون مصدرا للتمويل الذاتي للمنطقة باعتباره ثروات خاصة بالاقليم .

(٢) - استقلال المنطقة بشئون الدفاع بتكوين جيش كردي يمارس مهامه تحت قيادة ضباط أكراد يختارهم زعماء الحركه وليسوا من الذين ترشحهم السلطة

ى بغداد من الأكراد الموجودين فى القوات المسلحة العراقيه الآن مع استقلال المنطقة فى شئون الأمن والشرطه دون سيطرة العنصر العربى فى هذه الاجهزة ٠

(٣) ـ وقف عمليه التبعيث التى تقوم بها القيادة العراقيه فى المنطقة بفرض انتماء الأكراد لحزب البعث باستخدام طرق الترغيب والترهيب ٠

هذا بالطبع اضافه الى مطالب أخرى ليست محل خلاف كبير بينهما مثل قضايا الثقافه والتعليم واللغه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ الخ ٠

ويمكن القول مرة أخرى أن أى من الطرفين لم ينسى مساوىء الآخر نحوه ، لقد زرع البعثيون روح الكراهيه بين أبناء الوطن الواحد وأصبح المواطن العراقى غير الكردى يلعن الكردى فى نفسه ، ذلك الانسان الذى لاقى أبناء المحافظات غير الكرديه على يده القتل خلال حربهم عام ١٩٧٤ ٠

وها هو اليوم يضربه من الخلف وهو يقف ليقاتل على حدود العراق مع ايران فى منطقة كردستان ٠ دون أن يفهم أبعاد القضية والأسباب التى أدت الى هذا الوضع الغريب والشاذ بين شعبى العراق ٠

أما فى الجانب الآخر ، فالأكراد لا ينسوا ما حل بقراهم ومزارعهم التى كانت تنتج أجود أنواع الفواكه والخضر ، الشمال الذى يقال عنه جنة العراق لقد حرقت القنابل خلال عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ كل شيء ٠ والأبناء خرجوا الى الحياة وليس لهم من هدف سوى الثأر لآبائهم وأهليهم الذين قتلوا فى حرب إباده ظالمه بدأت منذ عهد عبد السلام عارف ووصلت ذروتها فى عهد البعث وعلى يد صدام حسين ٠ اضافة الى ذلك فان التفرقه العنصريه قائمه بين أبناء الوطن الواحد ٠ فى الوظائف ـ فى التعليم ـ فى كل شيء وعمليات الانتقام والتنكيل والتهجير ، للأسر الكرديه الى مناطق صحراويه فى أقصى العراق وأدناه بعيدا عن منطقة كردستان ، تسير على قدم وساق بينما يتم إبدالهم بأسر أخرى عربيه لتمكن فى قراهم التى نقلوا منها عنوة ٠ بل أن هذه الأسر العراقيه غير الكرديه ، التى تنقل الى المنطقة الكرديه أصبحت تواجه بدورها الرعب والقلق ٠ لأن ميليشيات الأكراد لن تجعلها تنعم بموطن ليس موطنها وهذا يكثر بشأنه روايات عن وقائع مثيره ٠ تسبب فى وقوعها واحداث آثارها الخطيره فى نفوس أبناء العراق عربا وكردا،حكام البعث فى بغداد ٠

قانون الحكم الذاتى الصادر فى مارس ١٩٧٤ :

يبقى أن نتكلم عن النتائج التى أفرزها تطبيق هذا القانون الذى يعتبره

صدام حسين انجاز ضخم وتاريخي لأبناء منطقة كردستان . فلولا أن هذا القانون غير معبر سواء من حيث النصوص أو فى الجانب العملى عند تطبيقه ، عن المطالب القوميه للشعب الكردى ـ ما كان هناك جماعات ترفع السلاح ، وما كانت سلطات البعث تعود عام ١٩٨٣ لتتفاوض مرة أخرى مع ممثلى الأكراد فى منطقة الحكم الذاتى كما تطلق عليها . فبرغم وجود المؤسسات الخاصة بالحكم الذاتى التى جاء بها القانون المذكور الا أنه قد أنشأ مؤسسات بلا صلاحيات تمكن المسئولين الأكراد من ممارسة حقوقهم النيابية وادارة شئون اقليمهم بشكل يحقق لهم كافة الغايات والمصالح التى تتطلبها المنطقة . فالمسئولين عن ادارة شئون السلطة التنفيذية فى المنطقة سواء محافظين أو غيرهم لا يملكون سلطات فعليه ومؤثره فى منطقتهم ويبقى دائما الأمر ـ فى أيدى السلطة المركزيه فى بغداد ـ مما جعل هؤلاء المسئولين الأكراد محل ازدراء من قبل مواطنيهم الأكراد وينظرون اليهم كرموز مواليه للسلطة فى بغداد . ويبدوا أن هذه هى فلسفه حكام بغداد ومقصدهم . وفى اللقاء الذى أشرنا الى حدوثه بين الرئيس العراقى وبعض رجال الدين الأكراد فى شهر رمضان عام ١٩٨١ ، حاول الرئيس العراقى أن يوحى بأن جميع المشاكل والمتاعب التى يلاقيها الأكراد فى منطقة الحكم الذاتى ترجع الى عدم كفاءة المسئولين التنفيذين فى محافظاتهم وهو يعلم جيدا أنهم لا يملكون حولا ولا قوة . كما أن الأشخاص ذوى الكفاءة والخبرة لا يسمحون لأنفسهم بالتعامل مع السلطة . وحتى بالنسبه لانتخابات المجلس الوطنى العراقى (البرلمان) فقد قاطعها الشعب الكردى فى منطقته وكذلك المجلس التشريعى للمنطقة، فعلاوه على قناعتهم بأن هذه المجالس بحكم قوانين تشكيلها لا تملك أى سلطات تشريعيه أو رقابيه ، فان أى مشاركه فيها تعتبر فى نظرهم مشاركه للنظام واقرار بهذه الأوضاع . ولقد أصدرت الجماعات الكرديه تعليماتها خلال أول انتخابات تشريعيه فى العراق الى (الباشمركه) باعدام المرشحين الأكراد ، ثم عدلت عن ذلك فيما بعد وطالبتهم بتسديد مبالغ محدده تسلم لمسئولى الحركة . ونستطيع أن نقول أن أسوأ ما يعانيه الأكراد الآن فى العراق هو محاولات طمس مقومات القوميه الكرديه ، ان المطالب الكرديه التى لم تخرج عن كونها مطالب قوميه مشروعه لشعب يريد أن يعيش فى ظل وطن واحد هو العراق ، ويحصل على ما يحصل عليه الشعب العربى فى باقى العراق ، لجديره بأن تتحرك القوى السياسيه التى عليها مسئوليه تبنى هذه القضية التى هى قضيه شعب يعد جزءا من شعبنا فى الوطن العربى الكبير . وليس قضيه أناس غرباء عن مجتمعنا (لقد وقف الحزب الديمقراطى الكردستانى الى جانب الأمه العربيه فى مختلف أقطارها من أجل تحررها الاقتصادى والسياسى) (١) .

---

(١) ـ د. جلال يحيى ، د. محمد نصر مهنا ـ مشكله الاقليات فى الوطن العربى ص ٧٠

لقد حققت الحكومه العراقيه البعثيه انجازات فعليه فى منطقة الحكم الذاتى ولكن الشعب الكردي لا يريد الخبز دون أن يكون قادرا على مضغه ، كما أنهم يرون أن كل ما يتم بنائه فى المنطقه لن يعوض الأكراد عن قراهم التى احترقت وأبناءهم الذين قتلوا أو شردوا نتيجة العمليات التى قام بها الجيش العراقى فى الشمال كما أنه لا يقارن بالعائدات التى تحصل عليها الحكومة المركزيه من حقول نفط الشمال بترول الموجوده فى منطقتهم ٠

أن تقييم تجربه الحكم الذاتى فى منطقة كردستان بالعراق تقطع بأن هناك تغييرات كثيرة ينبغى اجرائها ، وليس عيبا أن يعاد النظر فى قانون أو نظام يطبق لأول مرة وفى ظروف مثل تلك الظروف الحساسه التى طبق فيها القانون ٠ (ويمكن القول أن مؤسسات الحكم الذاتى هناك غير نشيطه ولم تتطور وأنه يسودها العلل الاجتماعيه والفجوات الاقتصاديه التى تستلزم حلا سريعا ومن منطلق سياسى وانسانى سليم ٠ وأن ذلك مرهون بالدرجة الأولى بتطوير الممارسات الديمقراطية ٠٠٠

ويكفى العراق ما تعرض له فى السنوات الماضيه من ظروف استثنائيه ومن حزازات فى المنطقة الكرديه خاصه وأن الحزب الديمقراطى الكردستانى قد رفع منذ تأسيسه شعار اقامة الوحدة الوطنيه على أساس الاتحاد الاختيارى والمساواه بين القوميتين العربيه والكرديه فى العراق) (١) ٠

ويبقى أن نضيف أن حل الصراع أو النزاع العراقى الايرانى ، لابد وأن يتضمن بين طيات أوراقه ، الورقه الكرديه والا سيبقى هناك فتيلا ينتظر لحظه اشتعاله ٠

وننوه الى ان معظم الزعماء الأكراد ، الآن وسواء فى العراق أو تركيا أو ايران قد تأثروا كثيرا بالفكر الشيوعى الذى ترك بصماته على فكرهم السياسى ، ويربطهم بالاتحاد السوفيتى علاقات مودة وتفاهم ٠ كما أن الكثير من المنظمات الكرديه استطاعت أن تحصل على منح دراسيه فى الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الاشتراكيه لابناء المناطق الكرديه فى الدول الثلاث ، اضافه الى امكانية الحصول على دعم سوفيتى يأتيها بصور أخرى مختلفه حسب اختلاف أنواع هذا الدعم ، فليس خافيا أن من بين هذا الدعم - يأتى السلاح - والتدريب على حرب العصابات ٠ وارسال الخبراء السوفيت الى المناطق الكرديه للاشراف على بعض نواحي التدريب ٠ ولذا كانت كل من الدول الثلاث قد أخذت احتياطاتها الكافيه بعدم السماح للحركات الكرديه المتواجده

---

(١) - د ٠ جلال يحيى ، د ٠ محمد نصر مهنا - مشكله الاقليات فى الوطن العربى المرجع السابق ص ٧٠

فى أراضيها بالاقدام على خطوه انفصاليه عن هذه الدول ، فان هناك دولة قريبة من المنطقة هى الوحيده (*) التى تستطيع أن تشجع على هذه الخطوة ، وتدعمها فى سبيل توحيد المناطق الكرديه فى دول المنطقة فى كيان واحد مستقل ، وهى تستطيع أن تختار أنسب الجماعات فى الدول الثلاثة التى تهيأت لها الظروف الداخليه لتقدم على الخطوه الأولى فى هذا الاتجاه ووقتها سيسمح العالم على خطوة ثانيه وثالثه فى باقى الدول ليلتحموا بما تبقى من مناطق كرديه تقع هناك على أطراف الاتحاد السوفيتى أذربيجان وأرمينيا السوفيتيه ـ ووقتها لن تستطيع أى دولة من الدول الأم أن تقف أمام العملاق الأحمر وستندم أنظمه الحكم فيها أنها فوتت على نفسها الفرصة وبيدها لصيانه أراضيها والاحتفاظ بشعبها " فالتحرك الكردى الجديد يؤكد على أن جذوة المقاومة لم تضعف بين الأكراد بل تنذر باحراق المنطقة وتفجيرها لكى تزداد الحرائق فى تلك المنطقة الحساسه من العالم ، فاذا كان الاستعمار قد زرع اسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط لتكون لغما فى المنطقة . فقد قسم كردستان ووزع شعبها بين دول تركيا وايران والعراق وسوريا حتى يكونوا قنابل موقوته يسهل تفجيرها عند اللزوم حينما تختل الموازين الدولية . الا أن الاتحاد السوفيتى يبدو أنه سيستعملها ضدهم .

فالأكراد على مفترق الطرق الآن فاما أن نساعدهم ، بحل مشاكلهم حتى ولو بمنحهم الحكم الذاتى والا فلننتظر قريبا حتى تعلن حركات التحرير الكرديه الشعبيه دول ماركسيه فى تركيا وايران و العراق " (١) .

وبعد فاننا نأمل أيضا أن نكون قد ساهمنا فى هذا الفصل بالقاء اليسير من الضوء على الأكراد والمشكله الكرديه حيث نادرا ما تتناول الصحف العربيه شيئا عنهم ، وهم جزء من سكان وطننا العربى ، وأصحاب قضيةقوميةعادله تحتاج فقط الى آذان صاغيه وعقل متفتح والا سوف نكون كمن يصر على دفن رأسه فى الرمال بحق ؛ ويظل الانسان العربى يلتقط الانباء المتعلقه بأحداث وطنه عن طريق أجهزة الاعلام الأجنبيه فى ظل التعتيم الذى يسود الاعلام العربى ، ومثلنا على ذلك هنا ما تناقلته وكالات الأنباء الاجنبيه ، واذاعة لندن فى ١٩٨٦/١/١٣ ، نقلا عن تقريرا للمنظمة العالميه لحقوق الانسان بشأن طلب المنظمه من العراق التحقيق فى صحة واقعة

---

(١) ـ جريدة حزب الوفد المصرية ١٩٨٤/٩/١٣ .

(*) ـ أقصد بها الاتحاد السوفيتى .

اطلاق السلطات العراقية النار واعدام ٢٠٠ كردى فى (السليمانيه) خلال الشهرين السابقين لذلك التاريخ ، وكذلك ما أفادته تلك الوكالات من وقوع مظاهرات فى المدينة أطلقت النار أيضا على المشتركين فيها .

وانه لا يفوتنى قبل أن أبرح هذه الصفحات بعد أن فرغت من حديثى عن الأكراد الآ أن أعود وأذكر بالتواجد المصرى فى دائرة النزاع القائم بين الأكراد والسلطة فى بغداد وذلك فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وأستطرد لأنوه الى أن حجم التواجد المصرى الحالى رسميا وشعبيا فى الساحه العراقيه اذا ما ربطناه بحجمها والدور التاريخى الملقى على عاتقها بالنسبه للعالم العربى عموما وتأثيرها وتأثرها بما يقع من أحداث ، ويدب من صراعات سواء بين وحداته أو فى داخل الدولة العربيه الواحده ، أقول ذلك التواجد المصرى الحالى على الساحة العراقية ان صح هذا التعبير فهو تواجد غير كافى لتغطيه تلك الساحه طالما لا يوجد دور لهذا التواجد فى اصلاح ذات البين ، ما بين الزعماء الأكراد والسلطة الحاكمه فى بغداد .

لان مصر هى الدولة الوحيده المؤهلة لهذا الدور دون أن يكون هناك شبهة شكوك فى احتمال انحيازها أو تحاملها مع هذا الطرف أو ضد ذالك لأن مصلحتها أساسا هى فى التئام الجرح الذى ما زال ينزف منذ عشرات السنوات فى شمال العراق وبالتبعيه فى جسم الوطن الأم ـ العراق . ولذلك فان فتح الباب أمام الزعماء الأكراد ليعرضوا قضيتهم أمام مصر وهو أمر لا نعتقد أن قيادة البعث فى العراق سوف تتحفظ بشأنه لأنها بدورها تعانى بذات القدر الذى يعانيه الأكراد من استمرار هذا الجرح ينزف . ولكن فى هذه الحاله على الأكراد أن يوحدوا صفوفهم ويتجردوا من الانتماءات الخارجيه ، ليكون انتماؤهم فقط للعراق وليس لايران أو ليبيا أو سوريا أو غيرهم . وعلى أبناء البرزانى أن يضعوا أيديهم فى أيدى الطلبانى وزملائه الآخرين فى الحركه . كما ينبغى أن يكون مفهوما لدى الجميع أنه لا مصر ولا أى دولة عربيه أو إسلاميه تستطيع أن تتقبل بأى وجهه نظر كرديه تدعو الى الانفصال عن الوطن الأم العراق . وأن مثل هذه الدعوه فى حد ذاتها هى دعوه للانتحار من قبل الشعب الكردى لسبب وجيه سبق أن أوضحناه وهو أن أى دولة من الدول المجاوره للعراق والتى يعيش على أرضها أكرادا لن تقبل بمثل هذا الوضع حتى لا تنتقل هذه الحاله الى أرضها لتهدد وحدة البلاد . كما أن وجود كيان سياسى مستقل لأكراد العراق سوف يجعل منافذ اتصالهم بالعالم الخارجى تمر عبر تلك الدولة التى كما قلت لن تنظر الى هذا الوضع بارتياح مهما كانت علاقاتها سيئه بنظام الحكم القائم فى بغداد ، وبالتالى ستكون مصالح وأمن ذلك الكيان السياسى الكردى الجديد تحت رحمة تلك الدول المجاوره وهى (سوريا وتركيا وايران) وستكون تلك الدول قادره على خلق متاعب عديده لاستقرار النظام فى الدوله الوليدة .

القسم الثاني

طبيعة نظام الحكم السياسي في ايران والعراق

الفصل الأول

طبيعة نظام الحكم في ايران

ايران دوله متعدده القوميات ، فيوجد فيها الفرس وهم يشكلون حوالي ٤٠ ٪ من مجموع شعبها يليهم الأكراد والبلوش والعرب والأتراك والأذربيجان . وهذه القوميات على تعددها يكاد يوجد بينها عامل الدين حيث يشكل المسلمون الشيعه النسبه الغالبه بينهم وهو الوضع الذي يشابه ما عليه الحال في العراق . ولكن يلاحظ أن مدى تقبل الشعب العراقي لفكرة اقامة نظام حكم اسلامي على غرار ما هو قائم في ايران واستنادا الى نظريه ولاية الفقيه ، هو أمر قد ضعف كثيرا نتيجة الآثار البالغه التي تمكن الحكم البعثي من إحداثها في نفوس الشعب العراقي وأفكار الأجيال الجديدة خاصه،مما جعل إستعداد كل من الشعبين لتقبل هذه الفكره يختلف على ضوء هذه الحقيقه وذلك على الرغم من حياة الاباحيه التي سادت في المجتمع الايراني خلال عهد نظام حكم الشاه . الا أن ذلك لم يؤثر على النزعه الدينيه المتوطنه داخل عقول ونفوس الايرانيين بالشكل الذي حدث في العراق ، في هذا الاتجاه . وظل الانسان الايراني برغم كل مظاهر الفجور والعربده التي عاشها الشباب الايراني في العهد السابق ، ما زال لديه الاستعداد للخروج من هذه الحاله المؤقته اذا ما وجد الأرضيه الاجتماعيه التي تمكنه من التخلي الفوري عن تلك الممارسات الدخيله على طبيعة المجتمع الايراني الشيعي التي جاءت نتيجة دخول مظاهر الحضارة الأوروبية بما تحمله من مقومات الانحراف والانحطاط الخلقي والاباحيه التي تتعارض مع الفكر الاسلامي عموما ، واذا ما وجد الأيدي التي يستطيع أن يثق في قدرتها لتأخذ بيده . وهذا ما حدث بالفعل حينما وصل الامام الخميني الى مطار طهران قادما من باريس حيث منفاه الاختياري واندفاع الملايين من الشعب الايراني لاستقباله والاعلان عن تأييدها لحركته والأفكار التي أعلن عنها قبل مغادرته فرنسا ، فقد رأوا فيه الشخص الذي كانوا ينتظرونه لانقاذهم من بحر الضياع الى بر الأمان ، فذلك الاحساس الذي تولد عند هذه الملايين التي اندفعت لاستقبال الامام العائد ، لم يكن لحظتها ذو ارتباط بقضية انتظار الاصلاح السياسي والخلاص من وطأة حكم الشاه وقسوته عليهم بقدر ما كان ارتباطا بقضية الاصلاح الاجتماعي والتخلص من الضياع الذي كان الشعب

الايرانى يعيشه تحت حكم الشاه ٠

وان كنت لا أدرى ماذا يقول الشعب الايرانى اليوم وخاصة الشباب بعد مرور هذه السنوات على قيام الثورة الاسلاميه فى ايران وفى ظل نظام حكمها ، هل تحقق للشعب الايرانى آماله فى الصلاح السياسى والاجتماعى ، أم أن الحرب العراقية الايرانيه قد حجبت وحالت دون أن يجنى الشعب الايرانى ثمرة ثورته الشعبيه وتأييده لمن رأى فيهم الأمل فى قيادة المجتمع الايرانى الى حيث كان ينبغى أن يحققه ٠ وعلى أى الأحوال فان المشاعر التى كانت لدى الايرانيين خلال الأيام الأولى للثورة ، تعطى لنا صورة عن الاستعداد الطبيعى والخاص الموجود لدى الايرانيين بصدد قضيه تقبل اقامة نظام حكم اسلامى ، لموافقة ذلك مع طبيعه هذا الشعب العقائديه ونظرته لرجال الدين بصفه خاصه ٠ وهو أمر أشك تماما فى مدى مطابقته مع واقع الحال فى العراق اليوم ٠

ونظرا لأن كثيرا من الكتابات التى تناولت موضوع الثورة الايرانيه قد تعرضت بقدر لا بأس به من الدراسة والتحليل للحياة السياسية فى ايران والتغيرات التى لحقت بها حتى قيام الثورة الاسلاميه فى فبراير ١٩٧٩ ، فى حين لم تتعرض غالبية هذه الدراسات لمسألة تقييم نظام الحكم فى العراق بالمقابل وخاصة عن الفترة التى تبدأ منذ استيلاء البعثيين على السلطة فى بغداد فى يوليو ١٩٦٨ وحتى الآن ، بل أن ما جاء من كتابات عن نظم الحكم فى الدولتين وخاصة ما صدر بشأن حرب الخليج عموما ، قد أفاض فى الحديث عن ايران ومساوىء الحكم الجديد هناك ، فى حين تجنب طرق موضوع الحياة السياسية وطبيعة نظام الحكم فى العراق ٠ مما حرم القارىء العربى من الوقوف على حقيقة الاوضاع السياسيه فى العراق ، اضافه الى عمليه التعتيم الاعلامى التى شارك فيها للأسف الكثير من أصحاب الأقلام والمسئولين الرسميين فى الوطن العربى ٠ لذلك فقد آثرت أن يكون تناولى للحياة السياسيه فى ايران موجزا بقدر الامكان لسبق تغطيته من جانب الآخرين فى حين توسعت بعض الشىء فيما يتعلق بالعراق وفى حدود ما تقتضيه خطه البحث فى معالجة موضوع الكتاب ٠ وفى الحقيقه ، أن التاريخ السياسى لايران كان وما زال يشهد بالدور المتميز لرجال الدين على ساحة الأحداث الداخليه فى ايران وبشكل لا نجده وبنفس الصورة فى الدول التى يمثل شعبها غالبيه من المسلمين الشيعه مثل العراق أو فى الدول الاسلاميه بصفه خاصه ٠ وأيا كان ذلك الدور صغيرا أو كبيرا بالنسبة لرجال الدين فى ايران ، فانه قد أخذ مع مرور السنوات الأخيرة لحكم الشاه يأخذ لنفسه حجما مؤثرا ومتميزا بين قوى المعارضه الايرانيه المختلفة والى أن تبلورت حركة رجال الدين مؤخرا وبشكل خطير وفعال مما جعل

كافه القوى السياسيه الأخرى على الساحه الايرانيه وباختلاف اتجاهاتها السياسيه والفكريه والعقائديه ، تعجز عن احداث ذات التأثير الذى استطاعت قوى رجال الدين وأتباعهم احداثه فى ايران عند وصول الخميني من باريس الى طهران ولدرجة أن قوى البطش والهيمنه على الشارع الايرانى من المؤسسات الأمنيه المختلفه التى كان الشاه يعتمد عليها فى السيطره على أى حركة تعكر صفو الحياه السياسيه التى أرادها لايران ، قد أصبحت فى حالة تحجيم تقريبا ٠ بينما اتخذ الجيش هو الآخر موقف الحياد ولم يتدخل ، وذلك كله سهل على ميليشيات الثوره الاسلاميه السيطره على مقاليد الأمور فى ايران ٠ وكانت حركة رجال الدين فى بدايتها تتمثل فى الاعتصام فى المساجد فينضم اليهم الألوف من أبناء الشعب الايرانى ، ثم أخذت شكل المظاهرات الواسعه والتى كان يحدث خلالها الاصطدامات مع السلطة ٠ ولعل أبرز حركات رجال الدين أثرا فى الحياه السياسيه فى ايران تلك التى حدثت عام١٩٠٦ والتى قادوا فيها الآلاف من الايرانيين للمطالبه بتطبيق (العدالة والشريعه الاسلاميه) ، والتى اضطر مظفر الدين شاه فى اعقابها الى تشكيل حكومة دستوريه ، وتكوين مجلس وطنى منتخب قام بصياغة أول دستور فى تاريخ ايران الحديثه ٠ ويمكن اعتبار تلك الفترة من تاريخ ايران هى البدايه الحقيقية للمواجهه بين رجال الدين والسلطه ٠ ولا شك أن المكانه الخاصه التى يمثلها رجال الدين الشيعه لدى الايرانيين هى المعول الأساسى فى جعل حركة رجال الدين ليست معزوله عن الشعب ، وهذا ما يميزها كما قلنا عن أى مجتمع اسلامى آخر ٠ مما جعل حركتهم على الساحه السياسيه قادره على أن تجرف أى تيار سياسى لأى من القوى الأخرى على الساحه الايرانيه لصالحها ، وهو أمر مرتبط أساسا بعدة مفاهيم مرتبطه بعقيدة الشيعه ومكانة الأئمه عندهم كما قلنا وما يستتبعه من وجوب الطاعه الكامله للامام أو من يمثله (نائبه) باعتباره معصوما من الخطأ ٠

ومنذ قيام المجلس النيابى والحكومه الدستوريه فى عهد (مظفر الدين شاه) بدأت السلطه توسع من دورها فى المجال الاقتصادى فى البلاد على حساب البرجوازيه الايرانيه مع استمرار القمع وتقوية قبضه السلطه ، الى أن عُطل مجلس النواب بعد هجوم قام به رجال السلطه على المجلس وقتل بعض نوابه وهرب آخرين ثم اعلان الشاه وقف العمل بالدستور وإقامة حكومة عسكريه فى طهران عام ١٩٠٨ الى أن تعقدت الأمور " وحدثت عدة انتفاضات فى الفترة التى تلت ذلك ٠ (*) وفى ٢٦ يوليو ١٩٠٩ ، خلع الشاه وعين إبنه سلطان أحمد ميرزا ـ ملكا ـ وأعيد الدستور وأفتتح المجلس الثانى فى أكتوبر ١٩٠٩ " (١) وفى عام ١٩٢١ قام (رضان خان) بانقلاب

(*) ـ السيد زهره ـ الثوره الايرانيه (ص ٢٨) ٠

عسكرى تولى بعده بفتره رئاسة الوزاره الى أن توج ملكا عام ١٩٢٥ ليبدأ عصر الحكم الأسرة البهلويه في ايران منذ ذلك التاريخ واستعاده الحكومه المركزيه لقبضتها القويه ، وسحق حركات الأقليات ، وخاصه الأكراد ٠ وقوى مركز المؤسسه العسكريه في ايران وامتد نفوذ الدوله الى كافه جوانب الحياة الاقتصادية فى البلاد مع التركيز على اضعاف المؤسسه الدينيه وكسر هيبتها وضرب مرتكزاتها الاقتصاديه والاجتماعيه ٠ " فقد أقام رضا شاه التشريع على أسس مدنيه واستصدر قانونا يمكن بمقتضاه تأميم الأراضى ومشروعات الرى المملوكه لمؤسسات دينيه ، وفى عهده أصبح المندوبون الحكوميون يراقبون المدارس الدينيه ٠٠٠٠ وعينت الحكومه أجهزه خاصه لادارة الجوامع والأماكن الدينيه وتنظيم انتقال الذاهبين الى الحج وغير ذلك ٠ وتولى رضا شاه حصر انفاق الأوقاف الدينيه وقرر شكل صرفها ٠"(١) والخلاصه أنه فى عهد (رضا شاه) أصبحت السلطه المركزيه لها جبروتها ، وتحولت فى ظل المؤسسات السياسيه ، البرلمان ، الوزاره ٠٠٠٠ الخ الى مجرد أشكال هيكليه تجسد ارادة الحاكم الطاغيه دون أن يكون لها فاعليه تذكر ٠

ولا يفوتنا أن نذكر أنه فى بداية حكمه تم احتلال منطقة عربستان العربية وضمها الى ايران عام ١٩٢٥ والتى كانت محلا لأطماع كل القوى فى المنطقة،وعندما تولى بعد ذلك ابنه (محمد رضا بهلوى) زمام الحكم عام ١٩٤١ ، استطاع الشيوعيون وخصوصا بعد تأسيسهم (حزب توده) أن يظهروا على الساحه الداخليه فى ايران بشكل ملموس وقاموا باحداث اضطرابات عماليه واسعة النطاق ، مع مشاركة فعاله فى حركات الأقليات القوميه وهى بالطبع لعبتهم المفضله فى كل من العراق وايران ٠ وشهدت فتره حكم (محمد رضا) حركه الدكتور (مصدق) الذى كان يرأس الجبهه الوطنيه والتى ضمت أربعة أحزاب هى : (حزب ايران ، وحزب الجامعه الايرانيه ، وحزب الشغيله ، وحزب مجاهدى اسلام) ٠

وكانت تعتبر الجبهة قوة سياسيه كبيره وتتمتع بنفوذ جماهيرى واسع ٠ وقد تقدم مصدق بقانون تأميم صناعه النفط الذى تُذكر حركته به فى التاريخ الايرانى الحديث ٠ وقد وافق عليه البرلمان وحصل على تأييد واسع بشأنه من قادة الحزب الشيوعى (توده) ورجال الدين أيضا ، وقد كانا أكبر قوتين سياسيتين فى ايران فى حينها ٠ ولكن عندما تمكن الدكتور مصدق من الوصول الى رئاسه الوزارة بنجاح ساحق عام ١٩٥١ دبرت المخابرات الأمريكيه عمليه الإطاحة الشهيره به ، وأعادت الشاه الى ايران ثانيه حيث ظل مدينا للولايات المتحدة الأمريكية بذلك

(١) ـ المرجع السابق (ص ٣٥) ٠

الفصل التاريخي ، وعقد العزم على ارساء دعائم نظام قمعي يستطيع أن يتصدى لأي حركة مناوشه لحكمه أو أي تمرد في أي اقليم في ايران ، ويستطيع أن يشل فاعليه أي قوى سياسيه معارضه ، وأصبح جهاز الدولة في عهد الشاه له دوره الخطير في تسيير شئون البلاد بالشكل الذي يضمن الهيبه الكاملة والسيطرة التامه على مقدرات البلاد • وكان وسيلته في ذلك مجموعه من الأجهزه القمعيه من البوليس والجيش والمخابرات والتي كانت تضم ضمن وحداتها ما عرف (بالساڤاك) ذلك الجهاز سيء السمعه • ليستطيع بواسطة هذه الأجهزة أن يصل الى كل فرد وحصر كافه تحركات المعارضه وتوقع سلوكها مسبقا في كل مكان في ايران اضافه الى جعل ايران قوة عسكريه ضاربته في المنطقه و جعلت منها بحق وقبل وصول الخميني مباشرة – القوة الخامسه في العالم – ليحقق الشاه بواسطتها أهدافه وأهداف القوى الغربية ، من خلال الدور الإقليمي الخاص لإيران في المنطقة والذي أطلق عليه (شرطي الخليج)• وقد وفر الشاه لهذه القوة أحدث ما وصلت اليه التقنيه العسكرية في العالم من أجهزة ونظم وخبرات • ولم يقل دور القوات المسلحة نفسها كأداة قمع ضد الشارع الايراني وحركات الأقليات القوميه عن دور سائر أجهزة القمع الأخرى حيث كان النظام يستعين بها عند الحاجه • بل لقد أدخلت هذه الأجهزة أنوفها في كل مؤسسات الدوله ونواحي الحياة في المجتمع الايراني • ولقد لعب جهاز الدولة نفسه دورا حاسما في المجال الاقتصادي للدولة الى جانب الدور الذي لعبه العرش الشاهنشاهي ، وما يمثله من ثقل في الاقتصاد الايراني ، من خلال المؤسسات العديدة التجاريه والصناعيه وغيرها ، العائده للعائله المالكه • وأصبحت المركزيه في اتخاذ القرار ، هي السمه الأساسيه للنظام السياسي في ايران ، باعتباره إستمرارا للنظام الدكتاتوري الذي توارثه الشاه عن والده • حيث أصبح يمسك بيديه كل خيوط عمليه صنع السياسه واتخاذ القرار في الدولة • ولقد ساعده على ذلك ، سيطرته الشخصيه على كافة وحدات القمع في ايران مع شل فاعليه كافة التنظيمات التي تعبر عن الاتجاهات السياسيه المختلفه المتواجده على الساحه الايرانيه • وحصر مزاولة النشاط السياسي على حزبه (الراستاخيز) (*) مع شل وتحجيم عمل المؤسسات الدستوريه الأخرى مثل الحكومه والبرلمان ••••• الخ •

وعدم تمكينها من العمل خارج الحدود المرسومه لها من قبل الشاه ، مع ارتهان بقائها بتأييدها ومباركتها لسياسه الشاه • ولقد ساعده في ذلك وصول

(*) – والجدير بالملاحظه أن تطبيقات أساليب الحكم في العراق حاليا – تكاد تتطابق مع اسلوب ممارسة الشاه لحكمه في ايران في شتى النواحي مع اختلاف المسميات لهذه المؤسسه أو تلك •

عائلات بعينهـا الى تلك المؤسسات واحتفاظها بمقاعد دائمه سواء فى الـوزارة أو البرلمان أو الأجهزه الحساسه فى الدولة والقوات المسلحه فى كسبهـا مركزا متمـيزا فى المجتمع الايرانى ومنحها الـقدره على التأثير على الساحه السياسيه ٠ وكانت لتلك العائلات علاقاتها وروابطهـا المختلفه والمتعدده مع الأسرة المالكه فى ايـران ٠ وهكذا ومع استمرار الشاه فى تأصيـل هذا الخط الجديد فى سياسته الدكتاتوريه فـى ايران ، سارت الحياه الداخليـه فى ايران من جديـد على طريق المتاعب مرة أخـرى لكل من الشعب الايرانى متمثلا فى قـواه السياسيه المختلفه ومن ضمنها مجموعـة رجال الدين بالطبع ، وبالنسبه للنظام ذاته الذى بـدأ يواجه هذه القوى وما تثـيره للنظام من قلاقـل ٠ وذلك بالاضافـه الى نشاط الأقليات القوميه الذى لم يهدأ يوما فى ايران ٠ وبدأت المواجهـه بين الطرفين تأخذ أشكالا متعدده أصبح العنف أهـم سماتها من كلا الجانبين الى أن عـادت قوى المعارضـه السياسيه الدينيه الى الظهـور على سطح الأحداث بشكل بـارز ، عندما وقع اضراب عام فى مدينة (قم) المقدسـة وبقيـادة الآيـات والحجج ، وترتب على المواجهه البشعة التى وقعت بين النظـام والجماهير التى كانت قد انطلقـت فى مظاهـرات ضخمـه سقوط المئات من الأشخـاص ما بين قتيـل وجريح ، فكانت هذه الحادثه بحق بداية النهـايه لنظام حكم الشـاه فى ايران ٠ فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجـات متخـذه من مناسـبه الأربعين ـ وهى ذكـرى مقدسـة لدى الشـيعه ـ مناسبة دوريـه لهـا فكلمـا سقط شهداء فى كـل مواجهـه يكون هنالك مواجهـه أخرى فى ذكرى الأربعـين الخاصه بهم وهكـذا ٠٠ (*) ومع تصاعـد حملـة الاضطرابات الطلابيـه والعماليه من جهة أخرى أيضـا ٠

وفى أعقـاب حـادث اشعال النـار فى دار للسينما عام ١٩٦٨ فى اقليم عربستـان بمدينـة عبدان ، إنفجـرت على أثره المظاهرات فى عدد من المدن الايرانيه مطالبـه بسقوط الشـاه ٠٠٠٠ فاسرع الشاه بتغيير الحكومة القائمه أنذاك ونصب (شريـف امامى) رئيـسا للحكومة الجديـدة ٠ وأطلق عليهـا اسم حكومة المصالحة القوميـة ـ ولكن ذلك لم يهـدىء من الثوره المشتعلـه ـ فى نفوس الشعب الايرانى شيئا ، والـذى انطلـق فى مسيرات سلميـة فى عيد الفطر فى سبتمبر ١٩٧٨ اشترك فيها عـدة ملايين وفى ايران كلهـا تقريبا ، وأعقبتها مظاهرات أخرى " ففرضت الحكومة حظـرا على المظاهـرات ٠٠ ورغم هذا خرجت المظاهـرات الضخمه ، وأعلنـت عن تنظـيم

(*) ـ ويلاحظ أنه وبالرغم من أن الايرانيين كانوا يتخذون من ذكرى الأربعين لسقـوط أحد المواطنين على أيدى السلطه ذريعه لتفجير مظاهراتهم للتعبير عـن سخطهـم على السلطه ، باعتبارها مناسبه لهـا تقاليدها فى التاريخ الشيعـى منذ اقامة ذكرى الأربعين لمقتل سيد الشهداء الامام الحسين فى كربلاء ، الا أن =

مظاهرة أخرى فى اليوم التالى للمطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسين . وكان هذا اليوم هو " يوم الجمعه السوداء " ففى الساعه السادسه من صباح يوم الجمعة ٨ سبتمبر اعلنت الحكومة الأحكام العرفيه فى ١٢ مدينه بما فيها طهران لمدة ستة أشهر . وكانت محاولة يائسه من جانب الحكومة لوقف المظاهره قبل أن تبلغ حجما لا يمكن السيطرة عليه . غير أن الأهالى كانوا قد بدأوا يتجمعون منذ الخامسه صباحا دون أن يعلموا شيئا عن فرض الأحكام العرفيه . وتتبع ذلك أشد المجازر وحشيه فقد سقط فى طهران [illegible] لايقل عن ٤ آلاف قتيل .. ورغم هذه المجزره الوحشيه .. انطلقت موجه جديده من المظاهرات المتفرقه فى عشرين مدينة ، كما بدأ العمال حركة إضراب بلغت من الاتساع والأهميه قدرا لم يعرف من

قبل . وعندما تولى أحد المعارضين " شهبور بختيار " رئاسة الوزارة بناء على طلب الشاه له - اشترط على الشاه قبل قبول المهمه أن يغادر ايران الى أن تهدأ الحاله فى البلاد ، مع ضرورة تخويل " شهبور بختيار " صلاحيات استثنائيه لاجراء بعض الاصلاحات التى يطالب بها المعارضون ، وقد قبل الشاه الشرطين لمنح بختيار الفرصه لكسر حدة الثوره وحفظ العرش للاسرة البهلويه " . (١) وهكذا أخرج الشاه من ايران وللمرة الثانيه فى تاريخ حكمه مجبرا ، وذلك فى يناير ١٩٧٩ ، تاركا مجلس وصايه على العرش ، وأصدر مجلس الشيوخ الايرانى قانون حل جهاز السافاك الذى كان أحد المطالب الهامة لقوى المعارضه . وأصدر أيضا قانون محاكمه السوزراء والموظفين المتهمين بالرشوه والفساد ، ثم اطلاق سراح عدد من المسجونين السياسيين كمحاوله من جانب (شهبور بختيار) لتهدئه حده الثوره فى نفوس الجماهير .

ولكن .. يبدوا أن العاصفه قد هبت بالفعل ولم تجدى محاولات وقفها أو تهدئتها ، فالخمينى كان قد أعد العده مع جماعته فى فرنسا ، وحزم أمتعته للعوده الى الوطن أيا كانت النتائج .

فلقد أصبحت الأمور فى داخل ايران مهيأه تماما لوقوع حدث خطير وهام كان أعوان الامام قد أعدوا له العدة ، ولم يبقى سوى أن تصل رياح العاصفه الى العاصمة طهران ، من باريس حيث مقر الاقامه المؤقته للخمينى بعد أن ساءت الأمور بينه

= العراقيين وعلى الرغم من كونهم شيعه أيضا لا يجرؤن على مجرد ارتداء زى الحداد على مقتل أحد ابنائهم على أيدى السلطه ويظلون يكتمون مشاعر الحزن داخلهم .

(١) - السيد زهره - الثورة الايرانيه (المرجع السابق ص ١٣٣ - ١٣٤) .

وبين البعث فى العراق على أثر توقيع اتفاقيه الجزائر بينهم وبين الشاه والتى بموجبها تم تحجيم نشاط زعماء المعارضه الايرانين الموجودين فى العراق ومنهم الامام الخمينى الذى ظل هناك ١٤ عاما فاضطر الى السفر الى فرنسا بعد أن رفضت أيضا الكويت منحه الاقامة هناك ٠ (*) ٠ وفى باريس أعلن الامام الخمينى عن عزمه على العوده الى ايران لتشكيل سلطه شرعيه وفق نظام حكم اسلامى ٠

وما أن وصل الخمينى واستتبت له الأمور،قام بتنصيب (مهدى بزركان) رئيسا للحكومه الاسلاميه الجديدة ، مع وجود (شهبور بختيار) الرئيس الرسمى للحكومة وقيام صراع بين الحكومتين الرسميه والثوريه انتهى الى سيطرة ميليشيات الحركة الثوريه الاسلاميه على كافة مرافق الدولة فى ايران ، خصوصا بعد أن أعلن رئيس أركان الجيش وقوف الجيش على الحياد ، مما سهل مهمه هذه الميليشيات والتى عرفت فيما بعد (بالحرس الثورى) ٠ أو (حراس الثوره) ٠ وأصبح الهدف الذى سعى من أجل تحقيقه مجموعة رجال الدين وتابعيهم بزعامه الامام الخمينى قد أصبح حقيقة واقعه ، وهو عزل الشاه واقامة جمهورية اسلاميه فى ايران ٠ وأعلنت الجمهوريه فعلا بعد الاستفتاء العام أول ابريل ١٩٧٩ ٠ وهو الأمر الذى بدأ يثير ردود فعل باقى القوى التى ساهمت بدور لا يمكن اغفاله فى انجاح الثوره التى ركب قمتها رجال الدين ٠ بل كانت هناك تحفظات من جانب رفاق الامام من الآيات الكبار أنفسهم مثل آية الله شريعة مدارى وأصبح اقامة نظام الحكم الاسلامى المستند على مبدأ ولايه الفقيه محل اعتراض من قبل هذه القوى من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، مما ترتب عليه حدوث أول شرخ فى العلاقات بين هذه القوى ذات التيارات السياسيه والفكريه المتعدده على الساحه السياسيه فى ايران ، وبين مجموعه الآيات والحجج التى أستتب أمر السلطه فى يدها ٠ ولقد أعلنت تلك القوى رأيها صراحه فى النظام الجديد من خلال اعتراضها على اسلوب اعداد الدستور الجديد وما تضمنه أيضا من مواد لم تحقق المواءمه بين المفاهيم التى تؤمن بها القوى المختلفه وبين نظريه الحكم الاسلامى هذه ، ومراعاة الأوضاع التى أفرزتها حقائق التركيبه الخاصه للشعوب الايرانيه من حيث تعدد قومياتها وتعدد الديانات ما بين مسلم ومسيحى ومنهم مسلم سنى ومسلم شيعى ، وتعدد الاتجاهات الفكريه للقوى السياسيه التى ظلت تناضل سنوات طويله فى ايران ضد نظام حكم الشاه ٠ ذلك الدستور الذى أجرى الاستفتاء عليه رغم أنف جميع هذه

(*) - والجدير بالذكر أن مواقف حكومات البعث العراقى ودولة الكويت لم تغيب عن بال الخمينى وجماعته منذ أيام المنفى وأخذت تعطى مردودها فى علاقات ايران مع النظامين المذكورين فيما بعد ٠

القوى في أغسطس عام ١٩٧٩ ٠

" وقد تم انتخاب مجلس للخبراء " في مطلع أغسطس عام ١٩٧٩ ، وتولى اعداد صيغه الدستور التي طرحت للاستفتاء " (١) في حين كان العديد من القوى المذكورة ترى أن يقوم باعداد الدستور (جمعيه تأسيسيه) منتخبه تضم ممثلين عن جميع الاتجاهات الموجودة في ايران (*) ـ ولقد أقر الدستور الايراني الجديد مبدأ ولايه الفقيه أحد وأهم الأحكام التي كانت محل اعتراض القوى السياسيه في ايران وبصفه خاصه اليسار (وحزب توده) ٠ وأطلق عنيه لفظ (القائد) اذا توافرت الشروط الجامعه بقبول الأكثريه الساحقه من الشعب مرجعتيه وقيادة أحد الفقهاء على أساسها (**) ٠ وتكون له ولايه الأمر وكافة المسئوليات الناشئه عنها وكما تقضي به أحكام الامامة في المذهب الشيعي والتي سنلقي بعض الضوء عن مكانتها في عقيدة الشيعه في موضعها ٠ وفي حالة عدم وجود الفقيه الذي تتجمع فيه كافة الشرائط الشرعيه المطلوبه ، فان الخبراء المنتخبون من الشعب وكما تقضي به المادة (١٠٧ من الدستور الايراني الجديد) ، يبحثون ويتشاورون حول كافة الذين تتوافر فيهم صلاحيه المرجعيه والقياده ٠ فاذا وجدوا أن مرجعا واحدا يملك ميزه خاصه للقيادة فانهم يعرفونه ، باعتباره قائدا للشعب ، والا فانهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع (يلاحظ فرديه العدد لضمان وجود أغلبيه على القرار) من جامعي الشرائط الشرعيه باعتبارهم يمثلون في هذه الحاله (مجلس القياده) ويعرفونهم للشعب وتكون القياده للدولة في هذه الحاله ، قياده جماعيه وليست فرديه ولكنها تبقى في شكلها الشرعي هي قيادة الامام ، لتوافر شروط الإمامه الشرعيه في كل من القائد أو في أعضاء مجلس القيادة ، هذا المجلس بالطبع ، يختلف عن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومه الذين يستقلون بوظائفهم وفقا لأحكام الدستور المبينه لها ٠

ولقد جاء النظام الجديد أيضا بما يعرف (بمجلس المحافظة على الدستور ٠

---

(١) ـ السيد زهره ـ المرجع السابق (ص ٤١) ٠

(*) وسوف نلاحظ عند الكلام عن النظام السياسي في العراق بالمقارنه كيف أن ـ الدستور المؤقت هناك قد تم اعداده من قبل مجلس قيادة الثورة العراقي والذي له وحده حق تعديله أو الغائه دون الرجوع لأي مرجع شعبي أوحزبي وهو احدى الخصائص التي تميز كلا من النظامين السياسيين الثوريين في الدولتين الجارتين ٠

(**) ومن ينطبق عليه هذه الشروط ويُجمع على أحقيته في الولايه سيكون المرجعيه الأولى للدولة الاسلاميه ـ أي ـ مثل الامام الخميني الذي يعتبرونه اضافه الى ذلك قائد الثورة الاسلاميه ٠

وفى الحقيقه . أنه - وان أخذ البعض على النظام الايرانى الجديد - بأنه قد أعطى للقيادات الرئيسيه فى السلطه ، السيطرة المباشرة على الأجهزه والمؤسسات الرئيسية فى البلاد وذلك بمنحها سلطات واختصاصات غير محدودة ٠ فاننى أرى أن ذلك القول يصعب الرد عليه وتفنيده الآ من خلال دراسة قانونيه ومتخصصه للدستور الايرانى وتطبيقاته خلال الأعوام السته المنصرفه منذ اعلانه وهذا ما يدخل فى اختصاص فقهاء القانون الدستورى والنظم السياسيه ولا يقبل من كل من عن له الكتابه أن يكتب فيه ٠

الا أننا نعيب على هذه التعليقات أنها جاءت باحكام سريعه ودون تمحيص جيد واستيعاب كامل للفكر الشيعى وبصفه خاصه فى موضوع الامامه ٠ مع المقارنه الموضوعيه النزيهه لما جاءت به أرقى الدساتير فى الديمقراطيات الغربيه المعاصره ، من أحكام وخاصة ما يتعلق بالصلاحيات التى تخولها لرئيس الدولة ٠ بل ينبغى فى الوقت الراهن أن تتم هذه الدراسه المقارنه مع دساتير دول العالم الثالث والتى تصنف ايران كاحدى وحداته السياسيه ٠ وحتى لا نُحمِّل الأمور أكثر مما تحتمل على ضوء الظروف السياسيه التى تمر بها دول عالمنا الثالث فى الداخل ، وما أعطاه الزعماء لأنفسهم من صلاحيات بموجب قوانين استثنائيه أو فقرات خاصة نصت عليها دساتير تلك الدول تمنح زعمائها من الصلاحيات ما يكفى لقتل كل ما جاءت به باقى مواد دساتيرها من أحكام تتعلق بالحريات العامه وحدود سلطان الدولة فى الداخل مع عدم وجود جهه أخرى تستطيع أن تراجع تصرفات رئيس الدولة ، وما يصدره من قرارات أو قوانين بحكم هذه الصلاحيات التى استمدها من تلك المواد الشاذه التى جاءت فى تلك الدساتير ، أو حتى بموجب القوانين التى يستطيع أن يحصل عليها عن طريق الاستفتاءات الشعبيه ، ذلك الباب الخلفى الذى يغنيهم عن الدستور ٠ لذلك فان القول بأن الدستور الايرانى الجديد (وهذا ليس دفاعا عنه انما تنويها لضرورة الالتزام بمبدأ الحياديه فى الحكم على ما جاء فى هذا الدستور على ضوء ما ذكرناه سالفا) ، قد أعطى القيادات الرئيسيه سلطات لا حد لها ، هو أمر - اضافة الى ما سبق بشأن التسرع فى تقريره - فهو كما نرى يحمل شيئا من المبالغه والتحامل التى لا تستهدف الدستور الايرانى ذاته بقدر ما تستهدف التجريح المسبق لأى نظام اسلامى يمكن أن يقوم هنا أو هناك ٠ وذلك استمرارا وامتدادا لحملة النيل من أى اتجاه لاقامة نظام حكم اسلامى وسواء كان يعتمد فلسفه الفكر الشيعى فى مقدمات قيامه أو الفكر الاسلامى لدى مذاهب أهل السنه ٠ لأن المنبع فى كلا الحالتين واحد وهو ذلك المنبع الطيب الطاهر ، وهو تشريع السماء الذى لا يمكن التصور بأن الله عز وجل قد أنزله لتنعم بأحكامه فئه على حساب فئه أخرى من عباده تعالى ولا يمكن تصور أنه يمنح فئه بعينها حق الافتئات والتحكم فى رقاب الناس عامه ، وخاصه من هم غير

المسلمين منهم ٪ من رعايا الدوله التى سيقام فيها نظام حكم الاسلام ٠ لأن الهدف الذى جاءت من أجله شريعه السماء واحد وهو اقامة العداله بين الناس كافة ، وتنظيم حياة الفرد على أسس من المساواه والحرية ٠ ومراعاة معيار الكفاءه فى توزيع الوظائف ٠٠٠٠ الخ ٠

ومرة أخرى فى هذا المقام ـ ولسنا هنا بصدد الدفاع عن نظام ، اتبع الشرعيه فى اقامة مؤسساته الدستوريه وفقا لعقيده المذهب الذى ينتمى اليه غالبيه سكانه مع ما لنا من تحفظات ليست بشأن الصلاحيات الواسعه والتى قيل أن الدستور قد منحها لقياداته ، وانما بشأن عدم مراعاة التركيبه الخاصه للقوميات المتعدده فى هذا البلد ، والتى لها حقوقها التى كان ينبغى أن يقرها دستورهم الجديد ٠ وكذلك تحفظاتنا عن التطبيق ، لأن الدفاع عن نظام الحكم شئ ، والأشخاص القائمين عليه شيئا آخر ٠ لقد بدأ قادة الثورة فى ايران حكمهم بتصفية حساباتهم مع جلاديهم واعتبروها حسابات شخصيه أكثر منها حسابات لصالح مجموع الشعب الايرانى الذى كان يئن على أيدى جلاديه ولم يهدأ يوما ٠

لقد كانت عمليات تصفيه الحساب مع رموز نظام الشاه من الجيش والشرطة والسافاك وغيرها من الأجهزة المتعدده هى بدايه النهايه بالنسبة لازاحه كل من يدخل فى دائرة المعارضه ، للحكام الجدد ٠ ولذلك فان التفرقه بين النظم السياسيه وبين تطبيقات الحكام فى ممارستهم للسلطه ـ هو أمر واجب الانتباه اليه قبل توجيه النقد الى أى نظام سياسى مهما كانت الفلسفه التى يقوم عليها ٠ لأن الهجوم على نظم الحكم الاسلاميه بات أمرا يطيب كثيرا لمن يقلقهم قيامه فى أى دوله من دول عالمنا الثالث الاسلاميه فيبحثون دائما فيما يصدر عن الحكام من أخطاء ليُقيِّموا بها النظام ويحاكمونه أيضا ٠

ونعود ونقول أن الشروط التى جاءت بها الماده (١٠٩) من الدستور الايرانى ، والواجب توافرها فى القائد وأعضاء مجلس القيادة والطريقة الخاصة التى رسمها الدستور لتحديد القائد أو مجلس القياده قد تحتاج الى وقفه موضوعيه من قبل من انتقدوا هذه الماده من الدستور الايرانى ٠ لانها لم تتضمن شروطا ذات صبغه دينيه فقط وبحكم شروط الامامه المعروفه فى المذهب الشيعى ، وانما تطلبت الصلاحيه العلميه اضافه الى التقوى اللازمه للافتاء والمرجعيه ، والرؤيه السياسيه والاجتماعيه والشجاعه الكافيه والقدره والاداره الكافيه للقياده ٠ ولذلك فقد جاء الدستور بحكم خاص بامكانيه تحديد عدة أشخاص ، ثلاثة أو خمسة من قبل (مجلس الخبراء المنتخبين) اذا لم تتوافر الشروط المطلوبه فى شخص واحد ٠

والسؤال الآن : من - من رؤساء وحكام الدول الاسلاميه أو حتى ما يطلق عليهم (مجلس قيادة الثورة) في بعض الأنظمه يتوافر فيهم الشروط المحكمه التي جاء بها الدستور الايراني الاسلامي ، بصرف النظر عن ما يؤخذ على حكام ايران من أخطاء تحسب عليهم وليس على نظامهم ؟ . وأخيرا نقول أن الملاحيات التي يمارسها القاده في الدستور الايراني ، محدده بموجب أحكامه ، وليست مفتوحه بلا حدود ونصت عليها الماده (١١٠) من الدستور وبشكل محدد ولا تختلف في مجملها عن ذات الملاحيات التي تمنحها الدساتير المعاصره ، وخصوصا في دول العالم الثالث - بالنسبه لرئيس الدولة . ويلاحظ أن منصب رئيس الجمهورية بموجب هذا الدستور يتم إشغاله بالانتخاب (*) وليس بالاستفتاء على شخص واحد يقدم للشعب . وذلك وعلى خلاف ما يتم غالبا في دول العالم الثالث ، ولا سيما عقب تسلم من يطلقون على أنفسهم الثوريين ، فقد تم تنصيب رئيس الجمهورية في ايران ، عقب انتخابات حره ، تقدم فيها أكثر من مرشح . وكانت المنافسه حاده بين مرشح حزب الجمهورية الاسلاميه ، وهو يعتبر حزب الثورة وزعمائها لأنه يتشكل من رجال الدين ومعظم أقطاب الثورة الاسلاميه وبالذات جماعة الامام الخميني - وعلى رأسهم على خامنائي رئيس الجمهورية الحالي وأمين عام الحزب ورافسنجاني رئيس البرلمان وكان يرأسه في حينها آيه الله بهشتي قبل حادث تفجير مقر الحزب أثناء انعقاد اجتماع لزعمائه وذهب ضحيته معظم أقطاب الحزب وبهشتي ذاته في ١٩٨٢/٤/٢٨ في حين كان المنافس الآخر والمرشح لمنصب رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر والذي حقق فوزا ساحقا في هذه الانتخابات على منافسه (حسن حبيبي) الذي هو مرشح زعماء الثوره في الواقع . .

ولكن . . ألم يكن في استطاعة رجال الدين بحكم موقعهم سواء في قيادة الثورة الايرانيه أو في السلطه ، أو بالتأثير على الجماهير أن يعملوا على تمكين مرشحهم في الانتخابات للوصول الى منصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات حره في ايران ؟ ولماذا تركوا صندوق الاقتراع يقول كلمته بلا تدخل ؟ ونعتقد أن هذه النقطه جديره بالدراسه من قبل الذين تحاملوا على دستور ونظام حكم الأئمه في ايران ، وكذلك تفهم طبيعة الشعب الايراني ومدى ما أصبح عليه رجل الشارع من وعي سياسي ، جعله قادرا على التمييز أولا في اختيار من يشاء ، وجعل رجال الثورة

(*) يلاحظ أن رئيس الجمهورية الحالي في العراق تم تنصيبه بقرار من مجلس قيادة الثورة العراقي بعد أن تنحى الرئيس السابق أحمد حسن البكر ، والذي أيضا تسلم المنصب بنفس الطريقة - وليس بالانتخاب .

لا يجرءون على المساس بصناديق الاقتراع على هذه الانتخابات ٠

وجاءت الانتخابات البرلمانيه لتشهد " صراعا حادا بين مختلف التيارات السياسيه وبصفه خاصه بين تياري بني صدر ، وحزب (الجمهورية الاسلامي) و طمع كل منهما في الحصول على أغلبيه في البرلمان تمكنه من دعم مركزه ٠ وقد أسفرت الانتخابات التي جرت في شهري ابريل ومايو عام ١٩٨٠ عن حصول حزب الجمهورية على أغلبية كبيرة من مقاعد المجلس الـ ٢٧٠ ، بينما حصل مؤيدوا بني صدر على عدد محدود من المقاعد ، وتفرق الباقون بين مختلف الاتجاهات " (١) ، ولكن الأمور لم تسير في ظل الجمهورية الوليدة - بشكل مستقر وهادىء ، فقد ظهرت على السطح الخلافات الحاده التي أخذت شكل صراعات بين حزب الجمهورية الاسلامي - الذي افتقد منصب رئيس الجمهورية وان كان عزز مكانته بأغلبية في (مجلس الشورى) وكذلك في التشكيل الوزاري وذلك بزعامه رجال الدين وأعوان الامام الخميني

وبين تيار بني صدر - والقوى السياسيه الأخرى التي التفت حوله ، وانتهت هذه الصراعات الحاده بصدور قرار من الامام الخميني باعفاء أبو الحسن بني صدر من منصبه كقائدا عام للقوات المسلحه في يوليو ١٩٨١ - استنادا الى ما وجه اليه من لوم نتيجة الحملة التي قادها ضده حزب الجمهورية الاسلامي بشأن النتائج السيئه التي أفرزتها المعارك على جبهات القتال مع العراق ، ووجه اليه تهمة انتهاك الدستور وعدم الالتزام بالقوانين بناءا على قرار من مجلس الشورى الذي يسيطر عليه حزب الجمهورية الاسلامي ، مما حمل بني صدر الى اعداد العدة للهرب من البلاد ، متجها الى فرنسا (٢) وقبل أن يجد نفسه مقدما للمحاكمة على أيدي زعماء حزب الجمهورية الاسلامي ٠

والحقيقه أن معظم الصراعات التي كانت قائمه بين حزب الجمهورية الاسلامي وبني صدر لم تكن تتعلق بشخص بني صدر بقدر ما كانت متعلقه بأفكاره في ادارة شئون الدولة الاسلاميه الجديدة (*) والذي كان يرى بناء مجتمع يوائم بين الاسلام والمعاصره ٠ وكذلك التيارات والقوى الاخرى التي استقطبها بني صدر ٠ حيث كانت

---

(١) - لقد أتهم الحكم في العراق الجماهير الايرانيه في هذا الصدد بالجهله والاميين والمنحرفين ، التقرير القطري (ص ٢٩٠) ٠

(٢) - تمت انتخابات الرئاسه في ايران عقب ترشيح ثلاثة أشخاص من خمسون مرشحا وقد تمكن (خامنائي) مرة ثانيه من الفوز برئاسة الجمهورية وذلك يوم الجمعة ١٩٨٥/٦/١ ٠

(*) - يلاحظ أن البعث العراقي كان يراهن على أن حزب توده سوف ينقض على السلطة في ايران حينما تتاح له الفرصه الا أنهم لم يدركوا أن ألد اعداء حكم الأئمه لن لن يكون سوى البعث ٠

كلها تمثل الخطر المنتظر على نظام الجمهورية الاسلاميه وولاية الفقيه من وجهة نظر الآيات هناك . فالتيار الديني .. الذي كان مضطرا في الشهور الأولى للثورة لقبول ممارسه هذه القوى عملها على الساحه الايرانيه والسكوت عن بعض التيارات اليساريه أو قبول الحوار مع بعضها ، لم يلبث وبعد أن زاد ثقل الموقف على جبهات القتال على قادة الحكم في ايران ، أن ينقلب فجأه على الجميع ابتداءا من بني صدر ، الى كافة الاتجاهات والقوى المعارضه المختلفه مستخدما أساليب القمع التي عادت تذكر الايرانيين بأيام نظام الشاه المخلوع وبدأت ترسل الحملات العسكرية الى مناطق الأقليات القوميه لقمع حركاتها ، تلك الأقليات التي كانت قد علقت آمالا واسعه على الثورة الاسلاميه . بل أن هذا البطش قد شمل حتى بعض رجال الدين الذين اختلفوا مع القائمين على النظام حول الطريقة التي أراد حزب الجمهورية الاسلامية والامام الخميني تحويل ايران بها ، الى دولة اسلاميه ، ونظام ولاية الفقيه وكان على رأس هؤلاء (آيه الله شريعتمداري) . وكانت آخر الضربات التي وجهت للقوى السياسيه في ايران هي تصفيه حزب توده ، وتقديم زعمائه وأعضائه للمحاكمه بعد اتهامه بالعمل لحساب الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٣ .

واذا كانت أهم القوى وأخطرها تأثيرا في جانب المعارضه الايرانيه اليوم هي التي يتزعمها (مسعود رجوى) وهي منظمه (مجاهدى خلق) التي تتخذ من فرنسا أيضا مقرا لها[*] الا أن اسلوب هذه المنظمه في ممارسه نشاطها في معارضه نظام الحكم لن يمنحها أي رصيدا شعبيا ، يمكن أن يتعادل مع الرصيد الشعبي لرجال الدين الحاكمين في ايران الآن . وبالتالي لا يمكن أن ينتزعها منهم ، بالرغم مما يعانيه الشعب الايراني الان على أيديهم . ولأن اعتماد المنظمه على العمليات الارهابيه وتفجير القنابل في المناطق المزدحمه بالسكان لن يكون بالاسلوب الذي يكسب تعاطف وتأييد الشعب الايراني ، أو أي شعب آخر مع المنظمه التي تعتمد هذا الاسلوب وسيلة في صراعها مع السلطه الحاكمه - لما يترتب عليه من آثار تُعتبر الجماهير ذاتها أول من يتضرر منها . ولذلك فان تصوير هذه الانفجارات ، أو المظاهرات وأعمال الشغب التي يديرها أتباع هذا التنظيم داخل ايران ، أو أعمال الاغتيالات خارجها لا يمكن أن يمثل المعارضه الايرانيه بشتى فصائلها واتجاهاتها .

وعلى أي الأحوال يمكن القول أن فصائل المعارضه في ايران بمختلف اتجاهاتها متفقه في الفتره الحاليه فقط على وحده الهدف الذي يجمعهم وهو اسقاط نظام

(*) - إنتقل (مسعود رجوى) ورفاقه إلى بغداد ليتخذ منها مقرا لنشاطه في ١٠/٦/٨٦ بعد موقف حكومة جاك شيراك الفرنسيه منه نتيجة تقاربها الأخير مع إيران .

الحكم الاسلامي بصورته الدستوريه الحاليه وبرموزه المتواجدين في السلطة ، واقامة نظام جديد لا أظن أنه قادر اذا نجحوا فرضا في تحقيق ذلك ، على ارضاء كافة اتجاهات القوى السياسيه الموجوده على الساحه الايرانيه به ، اضافه الى مطالب الأقليات القوميه . واذا كان البعض من زعماء هذه القوى وأيضا ، بعض أقطاب المعارضه الايرانيه المستقلين ومنهم من سبق له تولى مناصب رئيسيه في ظل النظام الحالي ، قد اتخذ من موضوع الحرب العراقيه الايرانيه مادة رئيسيه لهجومهم على النظام الحالي في ايران متهمين النظام بأنه المتسبب في استمراريه الحرب والتعنت في قضيه التفاوض بشأن ايقافها ، الا أنه ويقينا فلن يكون الوضع في هذه القضية أفضل حالا ، في حاله ما اذا سقط نظام الحكم الحالي وتولى بعده اى نظام آخر ، يساريا كان أو يمينيا للحكم في ايران من الوضع الحالي . ولكنها ـ أي قضية الحرب ـ هي مجرد مادة صالحه لاثارة الجماهير الايرانيه ضد نظام الحكم ورموزه ـ وللاستهلاك الدعائي المرحلي لها ليس الا ..

والسؤال الآن ، ماذا ستؤول اليه الأوضاع السياسيه الداخليه في ايران ؟ .

نقول : أنه وعلى ضوء تجربه قيام الثورة الاسلاميه بهذه الصورة ، ونجاحها في اسقاط نظام الشاه واقامه نظامها ثم تمكنها من ضرب قوى المعارضة بمختلف فصائلها ، يصعب على المراقب التكهن بما يمكن أن تؤول اليه الاوضاع في ايران بحكم التركيبه الخاصه للشعب الايراني ، وتعدد قوى المعارضه مع تعدد اتجاهاتها وفكرها السياسي والاجتماعي . ووجود مؤسسات دستوريه لم يصنعها القاده الحاليين في ايران ، بالشكل الذى نراه في بعض نظم دول العالم الثالث ، انما جاءت بناء على تعبير جماهيرى من خلال الطرق الشرعيه وهي الانتخابات التي تمت بشأنها . فكل ما يمكن أن نتكهن به على ضوء هذه المؤشرات ، هو أن يتم أحداث نوع من التهذيب لممارسات المؤسسات الدستوريه في ايران ورجالها وبالشكل الذى يسمح باحتواء حالة عدم الرضى التي تسود معظم الشعب الايراني على نهج السلطة في ادارة شئون البلاد ، ويفسح المجال أيضا لمشاركه حذره لبعض قوى المعارضه التي لا تصطدم أفكارها مع الفكر الذى استندت اليه التركيبه الدستوريه الحاليه للنظام السياسي الايراني ـ اصطداما كاملا ـ كحزب توده .

وان أول هذه التغييرات لن تتم الا اذا جاء الى مجلس الشورى الايراني نواب قادرين على احداث هذا التغيير . وان كان ذلك ليس مشروطا بتطورات الموقف العسكرى على جبهات القتال أو احتمالات حدوث أي تغيير في سياسة ايران بشأن صراعها المرير مع العراق ، التي كما قلنا لن يأتي في ايران من يتعامل في هذه

القضية بشكل يختلف عن ما يسلكه القاده الحاليين فى ايران الآن - نحو البعث فى العراق - وقد يحتاج أى نظام جديد يأتى الى فتره تفرغ لترتيب الاوضاع الداخلية واحكام سلطته على مجريات الأمور فى ايران ، وتحسين علاقاته مع الدول الأخرى · ولذلك قد يلجأ الى ما يشبه الهدنه المؤقته مع قادة العراق بصرف النظر عن الشكل القانونى الذى سيغلف به هذه الهدنه لتغطيه نواياهم أمام العراق والعالم الخارجى · ولكنه سوف يعود - وكما عاد الشاه ، وصدام حسين - وفى الوقت المناسب لممارسة لعبة الصراع مرة أخرى ·

الفكر السياسى الذى تقوم عليه نظم الحكم فى كل من ايران والعراق

لما كان الصراع القائم بين نظامى الحكم فى الدولتين - وكما سوف نبين بشكل أكثر وضوحا فيما بعد - هو صراع عقائدى ومذهبى ، ناتج عن الاختلاف الكلى بين الفكر الذى يرتكز عليه النظام السياسى فى الدولتين ، وهو الفكر الاسلامى الشيعى فى ايران ، والفكر البعثى فى العراق · حيث يخشى القاده البعثيون من امتداد الفكر الاسلامى الشيعى الى العراق وكذا المنطقة العربيه وخاصة دول الخليج العربى · والذى يعتبرونه مصدرا مباشرا للخطر على امكانيه انتشار الفكر البعثى فى المنطقة العربيه ، مما يصطدم مع طموحاتهم فى تبعيث نظم الحكم العربيه تحقيقا لشعارات وأهداف حزب البعث العربى الاشتراكى · ذلك مضافا الى خطورة الفكر السياسى الاسلامى القادم من ايران على بقاء السلطه خالصه هادئه فى أيدى البعثيين فى العراق بل ووجود البعث نفسه فى العراق · ولا سيما أن تشيُّع غالبيه مسلمى العراق مثل ايران يكون التربه الخصبه لسرعه نمو هذا الفكر الاسلامى الشيعى ووثوبه الى مركز السلطه فى العراق · لذلك فقد رأيت وقبل البدء فى الكلام عن نظام الحكم فى العراق ، أن أسلط الضوء على الفكر السياسى الشيعى الذى يقوم عليه نظام الحكم فى ايران ، وذلك فيما يتعلق بموضوع الامامة ، ومكانة الامام لدى الشيعه ، ثم ننتقل للكلام عن نظام الحكم فى العراق ومن خلاله سوف نقدم للقارئ شيء من التفصيل عن حزب البعث العربى الاشتراكى وفكره المطبق فى العراق ·

•••••••••

الامامه فى عقيـدة الشيعه الاثنى عشرية (*)

نشأت قضية الخلافه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتولى الخلفاء الراشدين أمور المجتمع الاسلامى من بعده ، حيث وقع أعظم انشقاق فى الاسلام ، فمـن سيخلف محمـدا ؟ " ويعتقد الشيعه أن الخلافه هى حق من حقوق الامام ولكن نفـاق بعض الصحابه وكيدهم أدى الى ابعاد الامام الحق ، عن حقه " . ومن هنا ظهرت فكـرة وجوب الامامه . " وذهبت معظم فرق المسلمين الى القول بوجوب الامامه ... كمـا اتفق المسلمون بعد وفاة الرسول على ضـرورة تنصيب الامام وقد عبر عن ذلك أبو بكـر بقوله : أن محمدا قد مضى لسبيله ولابد لهذا الدين من قائم يقوم به ، فأنظروا وهاتـو آرا ءكم يرحمكم الله ، فنـاداه الناس من كل جانب : صدقت يا أبا بكر فكان الاجمـاع على هذا الوجـه دليلا على وجوب الامامه " ويقول الشيعه الاثنا عشريه وطائفـة الاسماعيليـه بوجـوب الامامه عقلا على الله تعالى ، وأن " الامامه من الله لطف لأنهـا خاليه من المفاسـد ومن جهات القبح جميعـا ، اذ لو كانت مشتمله على مفسده لمـا أوجب الله على المكلفين طاعـة الامـام بقوله : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولـى الأمـر منكم) " .

ويعتبر الشيعه موالاة الامام من أركان الاسلام كالصلاة والصيام . " ويقـول آل كاشف الغطـاء : ولكن الشيعه الاماميه زادوا ركنا خامسا الى جانب أركـان الاسلام الاربعة الموجبه للعمل وهى (الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والحج ، أمـا الشهادة بالوحدانيه ونبوة محمـد فمجرد قول) ، وهو الاعتقاد بالامامه ، بمعـنى أن يعتقد أن الامامة منصب الهى كالنبوة " وأما اعتبار الامامه عنـدهم من أركـان الدين فاستنادا الى الحديث الشريف (من مات ولا يعرف امام زمانه فقد مات ميتـه جاهليـه) ، وفى قول آخر ، وليس فى عنقه بيعه الامام فقد خلع ربقـة الاسـلام ويلاحظ أن " الامام المقصود بالبيعه ، هو صاحب الزمان الثانى عشر ، محمد ابـن الحسن العسكرى الذى يعتبر بأنه غـاب عام ٢٦٠ هـ ولا يزال فى الغيبه ، فهو امـام الزمان الذى يجب أن يعترف به جميع الشيعه المؤمنين " ويعتبر من يتولى شئـون الامامه فى زمن ما قبل ظهور الامام الغائب أو كما يطلقـون عليه (المهدى المنتظر) يعتبر نائبا للامام فى زمن غيبته ، هذا عن أهميـة ومكانة الامام فى عقيدة الشيعـه أما المصدر الذى يستمـد منه هذه الأهميه وتلك المكانه فهو يرجع الى فكرة العصمـه

(*) انظر فى ذلك (١) د. أحمد محمود صبحى - نظرية الامامة . (٢) دوايت م. دونلرش (عقيـدة الشيعـه) .

التى يسبغونها على الامام ٠ " فالعصمه أهم الفضائل التى يوجبها الشيعه للامام حتى أصبحت وصفا ملازما له ، فضلا عما تمثله من أهميه كبرى فى العقيدة الشيعيه " ويتفق علماء الشيعه على عصمة الأنبياء والأئمه فى حين لا تصف الفرق الاسلاميه الأئمه بالعصمه " وقد نقل عن المجلسى فى المجلد الثالث من حياة القلوب قوله : (اعلم أن اجماع علماء الاماميه قد انعقد على أن الامام معصوم من جميع الذنوب صغيرة كانت ام كبيرة من أول العمر الى آخره ، لا عمدا ولا سهوا ويعتبر الشيعه أن أهم آيه فى القرآن تبرهن على ضرورة الاعتقاد بعصمة الامام هى قوله تعالى لابراهيم : (انى جاعلك للناس اماما) فسأله ابراهيم (ومن ذريتى) قال تعالى : (لا ينال عهدى الظالمين) ٠ " سورة البقرة ـ الآيه ١١٨ ") ٠

وتعتبر فكرة العصمه التى يسبغها الشيعه على الامام ، انما هى نتيجة مباشرة أو ملازمه لعقيدة الامامه عندهم ، علما بأن القرآن لم يقل بالعصمة المطلقه للأنبياء ٠ " والاختلاف بين الشيعه وأهل السنه فى العصمه وحدودها ومداها لا يبلغ الى الحد الذى يختلفان عنده فيما يختص بمن تجب له هذه العصمه ، فأهل السنه المتأخرون يقتربون من الشيعه فى القول بوجوب عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر كما يقترب التفكير الشيعى الحديث من نظرة أهل السنه فى تجويز وقوع السهو والخطأ غير المتعمد من الأنبياء ٠٠٠ غير أن الشيعه ينفردون بالقول بوجوب عصمة الأئمه " باستثناء الزيديه الذين لا يفترضونها لأئمتهم ٠ " وينتقل الشيعه من القول بعصمة الأنبياء ـ وقد كاد أن تتفق عليها سائر الفرق الاسلاميه ـ الى القول بعصمه الأئمه دون أن يجدوا هوة كبيرة تفصل بين الاثنين ، فالنبوة لطف خاص والامامه لطف عام ٠ فليست عصمة الامام بأقل أولويه من عصمة الرسول لأن انتفاء العام أكثر شرا من انتفاء الخاص " ٠ " ولا يجد الشيعه حرجا أن يجعلوا علوم الأئمه مساويه لعلوم الأنبياء ان لم تفوقهم باستثناء النبى محمد ٠٠٠ وقد ورث الأئمه علم النبى وعلوم الأنبياء جميعا ، فعندهم جميع الكتب التى نزلت من عند الله ، وأنهم يعرفونها على اختلاف السنتها ، وهم يعلمون القرآن كله وتفسيره وتأويله وناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ٠ أما الأنبياء فآيات القرآن تشير الى أنهم ما أحاطوا بكل شئ علما " ولعل فى ذلك تصحيحا ان لم يكن ردا كافيا على من يدعون بأن الشيعه يضعون أئمتهم فى منزله أكبر من الأنبياء ، بل وأنهم يعتبرون أن الامام الخمينى فى ايران يجعل من نفسه صاحب درجة أعلى من درجة النبى محمد نفسه ، وهو على حد علمى لم يقل به أحد فى ايران ٠ وأصدق ردا عليهم ما قال به الصادق عندما " سئل عن الأئمه بمن يشبهون وما منزلتهم ممن مضى

فقال : كصاحب موسى وذو القرنين كانا عالمين ولم يكونا نبيين ، اذ لهم ما للنبي ، ولكن ليسوا أنبياء فلا ينزل عليهم الوحي ولا يحل لهم من النساء فأما ، ما خلا ذلك فهم بمنزله رسول الله اذ لم يعلم الله نبيه علما الا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين فهو شريكه في العلم ..... وقد يستفاد من منطق في زيادة علم الامام على علم الأنبياء السابقين أن ذلك ليس الا لتأخرهم في الوجود عليهم في الزمان فاستفادوا علومهم جميعا وورثوها عنهم ... ولكن يلزم عنه أن يكون اللاحق من الأئمه أفضل علما من السابقين " وان كان ذلك المنطق لم يسلم من النقد أيضا .

ويرى الشيعه ان الامامة تكون للافضل وليس للمفضول استنادا لقوله تعالى : " أفمن يهدى الى الحق أحق أن يُتّبع أمّن لا يهدى الاّ أن يُهدى " . سورة يونس الآيه ٢٥ .

واذا كانت الامامه جوهر المذهب فان موالاة الأئمه هي حجر الزاويه فيه ذلك أن جميع الأفكار التي سبق عرضها كالايمان باللطف الالهي ووجوب عصمه الامام وأفضليته كل هذه الافكار لا تجعل من الفرد شيعيا بقدر ما يكون ذلك حين يعتقد بولاية الأئمه . وهذا هو الامر الذى ألفت النظر اليه حينما ننظر في الحرب الشرسه التي يخوضها قادة البعث في العراق ضد رجال الدين الشيعه وأتباعهم في العراق ويفسر لنا سبب التعاطف الذى يصعب خلعه من نفوس العراقيين الشيعه نحو الزعامه الدينيه في طهران وخاصه بعد اعدام امام الشيعه في العراق الامام (محمد باقر الصدر) وزوجته في عهد صدام حسين . ويرى الشيعه " أن معرفه الامام فرض عين على المسلمين وولايته شرطا ضروريا لوجود الايمان لا مجرد كماله " .

والامامه عند الشيعه الاثنى عشريه تتسلسل بعد على أبن أبى طالب الى ابنه الحسن ثم الحسين ثم تنتقل الى زين العابدين ولد الحسين ثم ابنه الباقر وبعده ابنه جعفر الصادق الى ولده موسى الكاظم الذى نص على ولده على الرضا ثم تسلسلت منه الى محمد الجواد وبعده ابنه على الهادى ثم الحسن العسكرى وتختتم بابنه محمد الحجه المنتظر أو المهدى " استند الشيعه في ذلك الى أحاديث منسوبه الى النبي - فعن جابر بن سمره أنه قال : (لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة ، ويكون عليهم اثنا عشر خليفه كلهم من قريش) والحديث غير منكر لدى أهل السنه اذ ذكره البخاري ومسلم والترمذى وأن خالفهم أهل السنه في تحديد أشخاص الأئمه " ويلاحظ أن معظم الأئمه الاثنا عشر بالاضافة الى جدهم الامام على ابن أبى طالب رضى الله عنه لهم أضرحه في أماكن عديده في العراق يطلق عليها الاماكن المقدسه والتي يتعلق بها الشيعه سواء في العراق نفسه أو ايران . وهناك من دفن منهم وأقيم ضريحه في ايران مثل الامام الرضا . واذا كانت هذه هي عقيده الشيعه

فى وجوب الامامه وموالاة الامام واتخاذ تاريخ أئمتهم الذين هم أتوا كما بينا من الأصلاب الطاهره . . فان ذلك بدوره يجرنا لايضاح أمرا آخر على درجة عاليه من الأهميه يرتبط ارتباطا مباشرا بعقائد الشيعه وبكفاح الأئمه الطهره ضد أئمه الظلم والبغى . والذين أرادوا اغتصاب حق الأئمه الالهى - من وجهه نظر الشيعه - فى خلافة المسلمين ذلك الامر هو فكرة الشهاده عند الشيعه . ومثالنا فى كفاح هؤلاء الأئمه الذين قدموا أنفسهم قربانا وضحوا بأولادهم فى سبيل الحق ، مثل التضحيات التى قدمها الحسين ابن على ابن أبى طالب ، هو وأهله وصحبه فى كربلاء بالعراق ضد جيش ابن زياد .

ذلك اليوم الذى يصفه أحد القمم من المفكرين الاسلاميين وهو الاستاذ / خالد محمد خالد فى كتابه (أبناء الرسول فى كربلاء) بأنه كان " يوما فريدا فى تاريخ الآلام والأبطال .... لقد وقف اثنان وسبعون بطلا ، وراء قائدهم العظيم " ابى عبدالله الحسين " ليس لهم فى احراز النصر على عدوهم أدنى أمل ، وليس أمامهم سوى القتل بأسلحة خصم فاجر متوحش مسعور .. وأمامهم فرص النجاة اذا هم أرادوها .. لكنهم يرفضون النجاة ، ما دامت ستكون غمطا لقداسة الحق ، وثلما لشرف التضحيه .. وان الاقدار لم تدع رؤوس أبناء الرسول تحمل على أسنة الرماح قاتليهم ، الا لتحيلهم " مشاعل " على طريق الأبد ، للمسلمين خاصه ، وللبشريه الراشده كافه ، يتعلمون فى ضوئها الباهر : أن الحق وحده هو المقدس .. وأن التضحيه وحدها هى الشرف ، وأن الولاء المطلق للحق ، والتضحيه العادله فى سبيله ، هما وحدهما اللذان يجعلان للانسان وللحياة قيمه ومعنى .. لذلك وحينما نتكلم عن فكرة الشهادة لدى الشيعه وبالعودة الى موضوع الكتاب عن الصراع العقائدى بين نظم الحكم فى العراق وايران ، سنجد أن من اليسير على القارىء أن يفسر السر وراء إصرار الايرانيين على استمراريه القتال مع العراق برغم التضحيات الضخمه التى يتكبدونها فى هذه الحرب . ولا سيما فى مواجهه امتلاك العراق وسائل عسكرية غير متوافره لدى ايران . وفى هذا الشأن يقابلنا ذلك القول الذى يتردد على لسان الزعماء الايرانيين وخاصة الامام الخمينى - والذى أبلغوه الى العديد ممن ذهبوا لاقناعهم بالعدول عن الاستمرار فى القتال حينما قالوا أن طريقنا هو طريق الحسين ، ومن يريد أن يفهم منهجنا ، عليه أن يدرس تاريخ الحسين وكذلك تعقيب سفير ايران لدى الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الاخير الصادر فى نهاية فبراير ١٩٨٦ مطالبا الجانبين بوقف القتال والتفاوض - حيث يقول السفير الايرانى : أنه على أعضاء مجلس الأمن أن يدرسوا نفسيه الشعب الايرانى أولا . " أن الطوائف الايرانيه كانت ولا تزال تظهر ميلا نحو التقشف وانكار الذات ، أو ما يعتقدونه كذلك ، فهذه التضحيه من الحسين تتفق واستعدادهم الطبيعى لقبولها حالا " والطريف أن القاده الايرانيين يطلقون على صدام حسين (يزيد العراق)

تشبيها له بيزيد الذى قاتل الحسين فى كربلاء . ولعل اندفاع الشباب الايرانى خلال العمليات الهجوميه على الخطوط العراقيه بذلك الشكل الذى أثار حنق القاده العراقيين فادعوا أن القياده الايرانيه تقذف شبابها فى حقول الالغام غير عابئه بأرواحهم ، وهى نقطه سوف نعود لتوضيحها فى موضعها ، ذلك الاندفاع يمكن تفسيره بسهوله على ضوء حقيقة فكرة الشهادة والتضحيه التى تمثل جزءا من عقيده الشيعه ولقد وجدنا لها تطبيقاتها الايرانيه فى الأعمال الانتحاريه للشيعه فى لبنان . فالانسان الشيعى قد ساعدته ... فى السعى من أجل الشهادة نظرا لما تأصل فى نفسه وعقله بحكم هذه العقيده ... تتعلق بالشهادة ومكانه الشهيد .

وفى الجهه الأخرى ـ يرفع القاده البعثيون شعارا مقابلا يحاولون فيه نفى الشبهه عن حزبهم فيما يتعلق بترك القيم التى غرستها العقيده الشيعيه لدى الشعب العراقى فيرفعون شعار (الشهداء أكرم منا جميعا) وهى احدى شعارات الحزب المستحدثه بمناسبه الحرب مع ايران . وهو شعار لا يجد لنفسه أصولا فى العقيدة الشيعيه . ولكن لابد للبعثيين أن تكون شعاراتهم مغايره لما يقول به الايرانيون حتى ولو كانت من أصول العقيده ذاتها ، وكذلك فان الجنود الايرانيين فى لحظه هجومهم على المواقع العراقيه يرددون بشكل جماعى عبارة (الله أكبر) والتى رددها المصريون قبلهم فى حرب ١٩٧٣ ، وقد ألف القاده البعثيون للجنود العراقيين عبارة أخرى مقابله تمتزج باللهجه العراقيه بعيدة أيضا عن المنحى الاسلامى فى ألفاظها .

....

الفصل الثانى

طبيعة نظام الحكم فى العراق

نعود وننوه الى أن موضوع دراسة وتقييم نظام الحكم فى دولة ما ، هو أمر يدخل فى اختصاص فقهاء القانون الدستورى والنظم السياسية ، ولكننا نتعرض لهذا الموضوع هنا ، بشكل عام لكى نعطى القارىء صوره عامه للوضع السياسى فى كلا البلدين ليتسنى الربط بين كافة العناصر المتصله بالنزاع الداخلية والخارجية ، ولا سيما أن القرارات التى يتعلق عليها مصير الشعوب والتى تمثل هذا القدر من الخطورة مثل قرار دخول البلاد فى حرب هى أمر يختلف اسلوب تقريره باختلاف نظام الحكم القائم فى الدولة من حيث الطريق الذى رسمه دستور هذه الدولة فى الوصول الى مثل هذا القرار كأن يعرض على الهيئه التشريعيه المختصه وهى التى تتكون من نواب شعب هذه الدولة والحصول على موافقتها بناءا على ما تقدمه الحكومه من تقييم للموقف ، وبذلك يخضع القرار فى هذه الحاله لقدر كافى من الدراسة والتمحيص لكل الأسباب التى تبرر اتخاذ هذا القرار الخطير وتحسب النتائج المتوقع ترتبها على دخول البلاد الحرب ، سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية ٠

ويختلف الأمر بالطبع اذا ما كانت جهة اصدار هذا القرار هى السلطة الحاكمة نفسها بلا تعقيب أو مراجعه من قبل أى مؤسسه دستوريه أخرى مما يتضمنه هذا الاسلوب من مخاطر تتمثل فى احتمالات اتخاذ القرار بناءا على حسابات غير دقيقة أو عدم افساح الزعامه الحاكمه لنفسها ولجهاز المعاونه الذى يعمل معها فرصة كافيه لدراسة الأمر بشكل دقيق - لكونها قد أقدمت عليه مثلا نتيجة انفعالات شخصيه أو لتحقيق طموحات شخصيه حيث يتساوى الأمر فى الحالتين ٠ ولأن جهة التقييم واصدار القرار تكون واحده فى هذه الحاله ، وكما يحدث فى النظم الديكتاتوريه. وهذا ما سوف نستطلعه من خلال القاء الضوء على طبيعة نظام الحكم واسلوب ممارسة السلطه فى العراق فى الصفحات التاليه ٠

ويمكن القول أنه ومنذ قيام أول نظام جمهورى فى العراق عقب اندلاع ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم ، والغاء النظام الملكى والدستور ، ومرورا بكافة الانقلابات العسكرية العديدة فى العراق وحتى تسلم صدام حسين السلطة فى ١٩٧٩/٧/١٦ من سلفه أحمد حسن البكر ، وخلال هذه الفتره الزمنيه وعلى طولها لم يشهد العراق أى نظام سياسى مستقر ، وأصبحت الصراعات السياسيه على السلطة من جانب مختلف الأحزاب والقوى السياسيه ، والتى غالبا ما تضم جماعات من كبار

العسكريين في الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي ، بل وحتى حينما استقر الامر لصالح حزب البعث العربي الاشتراكي في السيطره على مقاليد السلطه منذ يوليو عام ١٩٦٨ وحتى الآن - ظل الصراع قائما - ولكن في داخل الحزب نفسه حيث لم تتوقف محاولات ضرب بعض أقطاب الحزب لبعضهم للاستئثار بالسلطه وكما سوف نبين فيما بعد ٠ ولذلك أصبح عدم الاستقرار السياسي طابعا مميزا للعراق ، زاد عليه موضوع دخول الحرب مع ايران وظهور قوى أخرى على الساحه الداخليه تعمل على تقويض النظام السياسي الحالي مستغله ظروف الحرب - وأصبحت هذه هي الصورة الحاضره في ذهن المواطن العربي - بصفه عامه - منذ ثورة عام ١٩٥٨ وحتى الآن عن العراق ، ولا يذكر العراق الا ويرتبط بالذهن المذابح الدموية التي كانت تنتج عن هذه الصراعات أو عن تصفيه القائمين على السلطه في أي من تلك الفترات لمعارضيهم ، وسحل قادة الانقلابات في الشوارع على أيدي من أعقبوهم في الاستيلاء على السلطة منهم ، مع الحرص الشديد من جانب كل من استولى على السلطه ، على التصفيه الجسديه لكل من كان في السلطه قبله أو ساهم في قيامها ، ثم يعود لتصفيه من يرى في تواجدهم خطوره تعكر صفو استقرار السلطه في يده ، أو نفيه أو سحله ، حتى ولو كانوا من الرفاق الذين شاركوا في التخطيط أو التنفيذ أو التسهيل والمعاونه للتخلص من النظام السابق عليه ، وتمكينه من السلطه بعده ٠ فهذا نهج ثابت للأسف واكتوى من مظاهره الشعب العراقي على مدى تلك السنوات السوداء في عهد ما يسمى بالثورات التحرريه والقوميه ، والتقدميه ٠

وقد تمكن ذلك الحزب الانتهازي الذي لم يعرف سوى الانتهازيه ، وانتهاز الفرص والمواقف والظروف ليحقق من خلالها مصالحه في الزحف ثم الانقضاض على السلطه ولو على حساب المبادئ البراقه التي يعتبرها دستورا له ونقصد به (حزب البعث العربي الاشتراكي) ، من الوصول الى السلطه في العراق أثر مشاركته ببعض عناصره في انقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد حكم (عبد الرحمن عارف) الذي كان قد تولى السلطه بعد حادث احتراق الطائره التي كان يقلها أخيه (عبد السلام عارف) ٠

ولقد كان معروفا عن (عبد الرحمن عارف) أنه ذو امكانيات شخصيه محدوده ومتواضعه في قضيه ممارسة السلطه مما سهل للبعثيين الاتفاق مع بعض المقربين في القصر الجمهوري للرئيس (عبد الرحمن عارف) والانقضاض على السلطه في عمليه بسيطه لم تستغرق شيئا من الوقت أو الجهد ٠ وكان صدام حسين داخل احدى الدبابات التي كانت تأخذ مكانها الى القصر الجمهوري مقر الرئيس لتحاصره ، وقد كان وقتها شخصا مدنيا ٠

وحين تمكن البعثيون من الوصول الى السلطه كانوا قد عقدوا العزم على الاستفاده من تجارب الماضي السابقة ، بعدم ابقاء أي قوى سياسيه أو أطراف أخرى تشاركهم السلطه • وذلك قاموا على الفور باستكمال عمليه (١٧ يوليو) بعمليه أخرى سريعه للتخلص من العناصر الأخرى التي ساهمت معهم في الحركة والتي على أكتافها تم انجاح تلك العمليه بحكم مواقعها الحساسه في السلطه - فقام صدام حسين في (٣٠ يوليو ١٩٦٨) باقتحام القاعه التي يجلس فيها رفاق الأمس شاهرا مدسه مع أخيه الأصغر الذي " ولاه رئاسه المخابرات العامه في العراق خلال بدايه الثمانينات ثم أقصاه عنها " وأخرج كل من (عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود) من القاعه ، بل واخراجهما من العراق كلها ، وكذلك باقي العناصر الأخرى ان لم يكن قد خرج بعضهم من الحياة ذاتها على أيدى البعثيين فعلا • وذلك أبلغ دليل على انتهازيه هذا الحزب ، واعتماده الغدر اسلوبا من أساليبه ، ومنهج ثابت في نشاطه داخليا وعلى الساحه العربيه • وليس دوره المشبوه في الوحده بين مصر وسوريا ثم الانفصال أيضا ، ببعيد عن الأذهان • ولكن الطريف في موضوع استيلاء حزب البعث على السلطة في العراق ، ما قد يلاحظه المراقب في التسميه الفريده التي يطلقونها على ما يسمى بثورتهم في العراق بذكر تاريخين لها معا حيث يطلق عليها (ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨) •

فقد لا يدرك المراقب معنى هذين التاريخين (١٧ ، ٣٠) - ولعلنا فسرنا ذلك في المتن أعلاه بشيء من الايجاز فقد كان يوم ١٧ يوليو هو عمليه الاستيلاء على السلطه التي شارك فيها البعثيون وغير البعثيين ، أما ٣٠ يوليو فكانت عمليه التصفيه التي كانت النيه مبيته لدى البعثيين للتخلص فيها من العناصر الأخرى التي لم يكونوا بقادرين على الاستيلاء على السلطة ، والوصول اليها الا استنادا الى مساعدتهم بحكم مواقعهم في السلطة في حينها • وحتى تستقر الأمور في أيدى البعثيين خالصه • وكان لهم ما أرادوا بالفعل ، ولذلك فان اصرار القيادة الحاكمه في العراق اليوم على ترديد أن ما يسمى بثورة (١٧ ، ٣٠ تموز) ١٩٦٨ في العراق لم يشارك فيها أى فئه أو عناصر من خارج حزب البعث ، هو أمر تفضحه الوقائع ويعد تزويرا للتاريخ • لانها محاوله رخيصه للإستئثار بالسلطه على انفراد وانكار دور العناصر الأخرى فيها ، مع قطع الطريق اليوم على كافة القوى السياسيه في داخل العراق ، لتأخذ مكانها على الساحه السياسيه العراقيه • بحجة أن البعث وحده هو صاحب الفضل في هذه الثورة وكأنها غنيمه •

وهذا يفسر لنا اصرارهم على الزام كافة الأحزاب العراقيه الأخرى ، بقبول واقرار

ما يسمى " بالدور القائد لحزب البعث العربى الاشتراكى وأنه هو وحده صاحب الحق التاريخى والواقعى فى قيادة المسيره الثورية فى العراق " وعلى أساس أنه وبعد أن تخلص من الفئات والعناصر الأخرى التى ساهمت معه فى الانقلاب على حكم عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨ ، لم يبقى سواه فى السلطه - وينبغى على كافة الأحزاب الأخرى أن تقبل بهذا الأمر الواقع ونتعامل مع حزب البعث على أساسه - وتحدد لنفسها الدور والحجم الذى يتمشى مع هذا الأمر الواقع · ولذلك حينما تم تشكيل ما يعرف (بالجبهه الوطنيه والقوميه التقدميه) فى العراق فى يوليو ١٩٧٣ ، والتى أعلن ميثاقها وتشكيل هيئاتها فى أغسطس ١٩٧٣ - فرض على الأحزاب التى تكونت منها الجبهه وقتهما ، أن تقبل بهذا الدور المتميز لحزب البعث بينها ، وبمعنى آخر ، أن تتقيد بالعمل وفق فلسفته وآرائه التى هى الاساس الذى سوف تسيس عليه شئون العراق الداخليه والخارجيه · وذلك يعنى بدوره الغاء دور ، ووزن هذه الأحزاب وتحويلها الى شبه منظمات حزبيه تابعه لحزب البعث كباقى المنظمات الحزبيه التابعه له بحكم تشكيلاته ، وتأتمر بأمره وتلك الأحزاب التى كانت فى الجبهه المذكوره هى : (الحزب الشيوعى العراقى - والحزب الديمقراطى الكردستانى - وحزب البعث بالطبع) وترتب على ذلك أن أصبحت هذه الجبهه مؤسسه هيكليه لا حياة فيها ولا نشاط ، لعدم قناعة الأحزاب التى شاركت فيها بذلك الواقع الذى لا يمكن تصوره فى ظل نظام يفترض فيه تعدديه الأحزاب · ولكن تبقى الهيئه والسلطه فى أيدى حزب واحد فقط ومدى الحياة · ولقد توقف دور الحزب الشيوعى العراقى فعلا فى الجبهة منذ حوالى عام ١٩٧٨ حينما فشلت محاولات احداث لقاء على مائده الحوار بين الشيوعيين والبعثيين ولا سيما أن الشيوعيين هم أيضا ، وبدورهم لهم أطماعهم التى لا تخفى على أحد ، فى أى مجتمع يقوم لهم فيه تنظيم · وهو لن يكون بالطبع - أى شيئا آخر - غير الاستيلاء على السلطه - أو المشاركه المؤثره فيها وذلك ما لا يمكن أن يقبل به البعثيون بأى حال من الأحوال فى العراق ·

ولقد كان واضحا أن منهج حزب البعث فى الاصرار على الانفراد بالسلطه بعد تصفيه كل العناصر التى يمكن أن تشكل عقبه فى سبيل ذلك ، هو أمر له رواسبه فى الماضى القريب · وأهم هذه الرواسب ما أطلق عليه (مؤامرة تشرين الثانى (يناير) ١٩٦٣) (*) - التى يعتبرها البعثيون فى العراق عمليه سرقه للسلطه منهم · ومن هنا كان حرصهم الدائم على عدم اشراك أى فئه أخرى معهم فى السلطه ولكن لنا أن نتساءل هنا أليس عمليه تصفيه العناصر التى شاركت فى عمليه (١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد حكم

(*) - يقصد البعثيون بتلك التسميه قيام الرئيس الراحل عبد السلام عارف بطرد البعثيين من السلطه بعد أن اكتشف تآمرهم عليه ·

عبد الرحمن عارف ـ الى جانب البعثيين ـ تلك التى قادها صدام حسين بنفسه فى (٣٠ يوليو ١٩٦٨) هى الاخرى عمليه سرقه للسلطه ، ولكن من جانب البعث هذه المرة ؟ أم أنه حلال للبعث وحرام على الآخرين ؟ لقد قام البعثيون فى العراق بتحليل وتفسير سلوكهم الغريب الذى سلكوه خلال أيام (١٧ ، ٣٠ يوليو ١٩٦٨) بقولهم : (واذا كنا نتحدث عن الثورة اليوم ، وبعد أكثر من أربعة عشر عاما من قيامها ، فان الامانه الحزبيه ، والعلميه ، والتاريخيه تتطلب أن نقول بدقه أن (١٧ تموز) هى ثورة فى روحها ونواياها ولكنها ، [illegible] العملية ، كانت مشروع ثورة وان (٣٠ تموز) هى الثورة التى نعيشها البـ [illegible] مسيرتها ٠ ان تغيير (١٧ تموز) ١٩٦٨ ، لو لم يكمله ما حدث فى ٣٠ تموز ١٩٦٨ [illegible] كان انقلابا عسكريا ، أقرب الى الطابع اليمينى الاصلاحى منه الى الثورة الجذريه الشامله ، ولو تمكنت العناصر المضاده للثورة (عبد الرازق النايف وعبد الرحمن الداود) وغيرهما من السيطرة على الاوضاع لتحول تغيير (١٧ تموز) فعلا الى ثورة مضادة ولضرب الحزب وصدمت كل أمال الشعب فى الحريه ، والتقدم ، والاستقلال ، والنهضه ٠٠٠٠٠ ولكن فى (يوم ٣٠ تموز) ، كان صدام حسين هو قائد الثورة حقا ، فهو الذى أصر على تصفيه قوى الثورة المضادة ، وبسرعه ، وهو الذى وضع الخطه ، وهو الذى اختار ساعة التنفيذ ، وهو الذى وزع الادوار، وهو الذى قام بنفسه بالضربة الحاسمه ، وبذلك ولدت الثورة ولاده حقيقيه ٠٠٠٠ (١) ـ ويقينى أنه لو كان الرئيس السابق أحمد حسن البكر على قيد الحياه والذى كان رئيسا لمجلس قيادة الثورة منذ عام ١٩٦٨ وحتى عملية نقل السلطة الى صدام حسين عام ١٩٧٩ ، ما كان البعثيون بقادرين على الوصول الى هذه الدرجة من النفاق لرئيسهم الحالى لمحاولة طمس أى دور لسلفه وحتى لرفاق انقلاب يوم (١٧ يوليو) أنفسهم ونسب العملية كلها لصدام حسين شخصيا من خلال تسليطهم الضوء على عملية القرصنه التى تمت يوم (٣٠ يوليو) والتى أشرنا اليها سالفا ٠

وبذلك أقر البعث بدوره فى تصفيه من كانوا عونا لهم فى الوصول للسلطة فى (١٧ يوليو ١٩٦٨) فأطلقوا عليهم وبعد مرور يومين فقط لفظ عناصر الثورة المضاده ـ ثم انقلبوا ثانيه على قادة العمليه كلها والذين بقوا على قمة السلطة منذ عام ١٩٦٨ وحتى بعد تولى صدام حسين السلطه عام ١٩٧٩ وهم رفاقهم فى الحزب نفسه ـ وحاولوا الغاء أى فضل لهم أو دور فى احداث عام ١٩٦٨ وما بعدها ٠

فكما دأب البعثيون أن ينسبوا كل الأعمال التى أنجزها من سبقوهم فى السلطة ،

---

(١) ـ التقرير الحزبى المشار اليه (ص ٣٠) ٠

الى من يتمكن من البقاء أو انتزاع السلطه منهم فقد نسبت كل الأعمال التى أدت الى الاستيلاء على السلطه لصالح حزب البعث ، الى شخص صدام حسين كما أشرنا فى الصفحة السابقه ، وكذلك حتى فتره تولى الرئيس البكر المسئوليه فى الموقع الأول للحزب والدولة فى العراق ، قد نسبت كل الجهود الى صدام حسين ، ولكن بعد أن أزيح البكر من موقعه ٠ وفى هذا يقول تقرير الحزب المشار اليه فى هامش الصفحه السابقه : " وعبر مسيرة الثوره كلها ، وفى كل المنعطفات التى مرت بها ، والانجازات الكبيرة التى حققتها كان الرفيق صدام حسين فى المركز الأول ، كان المبادر ، والمخطط ، والمتصدى للصعوبات ، وواضع الحلول ٠٠٠٠ والرفيق صدام حسين هو القائد السوقى والتعبوى لعمليه تأميم النفط ٠٠٠٠ وهو واضع ستراتيجيه البحوث النوويه فى العراق ٠٠٠٠٠ وهو المخطط الأول لعملية التنميه الشامله ـ فى العراق ٠٠٠٠ وقد قاد عمليه صيرورة الجبهه الوطنيه ٠٠٠٠٠ وكان يلح ويشجع ويرعى عملية تطوير القوات المسلحة الوطنيه ، ورفع كفاءتها القتاليه ٠٠٠٠ والموجه الأول فى حقل الفكر والثقافة والاعلام ٠٠٠٠ والذى قام بالدور الأول فى بناء تنظيم الحزب قبل الثورة وواصل هذه المهمه وهذا الدور بعد الثورة ٠٠٠٠٠ ولقد صمم بدقه كيفيه ادارة العلاقات مع الأقطار العربيه ٠٠٠٠٠٠ " ٠

وخلاصه القول أنه قد ألغى كل فضل للرئيس الراحل البكر ونسب الفضل كله وفى كل شئ لصدام حسين وحده ٠

ويتردد بين البعثيين القدامى فى العراق ، أن صدام حسين لم يكن بقادر على الوصول الى مقعد الرئاسه فى العراق واستبعاده أى فضل للرئيس السابق أحمد حسن البكر ، ونسب هذه الأفضال لشخصه وحده ، الا بفضل الموقع المتميز والخطير الذى دعم صدام حسين وجعله مصدر ارهاب وخطر على كل شخص فى القيادة العراقيه التى تسلمت السلطه عام ١٩٦٨، ذلك الموقع هو توليه رئاسه _ الجهاز السرى الخاص بتصفيه الشخصيات والعناصر التى يمثل بقائها فى (الحياة) خطرا على الحزب ، ذلك الجهاز الذى عادة ما تسند مهمه ادارته الى شخص يتمتع بصفات خاصه ، لسنا فى حاجه الى حصرها هنا ، ويكفى التعريف بطبيعة عمل هذا الجهاز الذى ما زال للأسف يمارس نشاطه فى العراق ، وأن تغيرت عناصر الاشراف والتنفيذ الخاصة به ٠

والمعروف أيضا أن جهازا من هذا القبيل يمكن أن يمثل خطورة حتى على أعلى المستويات القياديه فى الدولة ابتداء من رئيس الدولة نفسه ٠ وهذا ما حدث فى العراق ، حينما أصبح نفوذ صدام حسين وهيبته المستمده من وضعه على رأس هذا

الجهاز القمعي ، كفيل بتهيئه الظروف المناسبه لتسلطه على مجلس قيادة الثورة العراقي ، ولا سيما بعد عمليات التطهير أو التصفيه الدورية التي كان محصلتها في النهايه أن أصبح الرئيس البكر غير قادر على اصدار قرار أو منع صدور قرار لا يقبل به ، فأصبح رئيسا شكليا للدولة ٠

لقد كانت تقدم اليه قرارات اعدام بعض العناصر التي يراد التخلص منها ـ دون أن يكون بقادر على الاعتراض (*) ، بل أن البكر حينما اشتدت عليه وطأة المرض، والتعب النفسي الناتج عن الادارة التعصبيه للعراق باسمه ، ليظل صدام وأسرته ومجموعته الخاصه في منأى عن تحمل تبعه مسئوليه ما يقع ابتداء من حرب ابادة الأكراد شمال العراق مرورا بعمليات القمع والتصفيه بكافة عناصر المعارضه وقتل الحريات بكافة أشكالها ـ وحتى مهزله مؤتمر بغداد لعزل مصر ، حتى في هذه الحاله لم يسمح له بالتخلي عن السلطه الا في التوقيت الذي حدده صدام حسين ومجموعته ، بعد أن استنفذت مهمه البكر في السلطه ، بل وحتى لحظه اذاعه البكر لبيانه على شاشات التليفزيون العراقي وشبكات الاذاعه على الهواء مباشرة ، والذي أعلن فيه تخليه عن مسئوليات السلطه في الدولة والحزب مبررا ذلك بسوء حالته الصحيه مع الاشاره الى أنه سبق أن طلب ذلك ولكن رفاقه في القياده ، لم يقبلوا بطلبه ، وعلى اعتبار أن ذلك من باب تمسكهم به كما يفهم من لهجة إلقائه البيان ، حتى هذه اللحظات كان صدام حسين حاضرا مع الرئيس الراحل البكر بعيدا عن الكاميرات ، وكان للشعب العراقي تعليقه الحاضر ليلتها ، والذي يعبر عن اعتقاده بأن السلطه نقلت الى صدام حسين قصرا في الوقت الذي شاءه ، وان بقائه مع الرئيس لحظه القاء البيان كان بمثابه نوعا من الحيطه من أن يتفوه الرئيس البكر بشيء عما كان يعانيه على رأس السلطه ، وعلى الهواء مباشره ٠

وبعد أن تسلم صدام حسين السلطه من البكر في ١٦/٧/١٩٧٩ ـ قام على الفور بتطهير الحزب والدولة من كافة العناصر التي كان لها ميولا نحو البكر ، أو التي لم تكن تقبل باستقرار مقاليد السلطه في أيدي صدام حسين ، وسواء كان ذلك لأسباب شخصية بينهم أو لأسباب تتعلق بوجهه نظرهم في الاسلوب الذي كانوا يريدون أن تدار به البلاد داخليا ، وخارجيا ، وعلى ضوء وقائع ونتائج مؤتمر بغداد ـ وتوقيع ميثاق

(*) ـ سبق أن كتب أحد رؤساء الوزاره السابقين في العراق مقاله بجريدة الأهرام في أوائل السبعينات أشار فيها الى أن قرارات الاعدام كانت توقع من الرئيس البكر رغما عنه ودون أن يكون له حق الرفض ٠ والجدير بالذكر بل والمدهش حقا أننا لم نسمع عن أي رأي للرئيس الراحل البكر قبل وفاته عن موضوع هذه الحـ ـ =

العمل الوطنى مع سوريا فى ١٩٧٨/١٠/٢٦ ـ تمهيدا لقيام الوحدة بين الدولتين ، ولقد أطلق على عمليه محاكمة وتصفيه هؤلاء العناصر الذين يمثلون قيادات كبيره فى الحزب والدولة ومنهم أعضاء مجلس قيادة الثورة إسم (المؤامـره) ـ وادعت قيادة الحـزب بعدها أنهم كانوا يتآمرون على نظام الحكم بمساعدة من الرئيس السورى حافظ الأسد بالرغم من أن الرئيس الأسد أرسل مبعوثين الى بغداد لاستيضاح الأمر ونفى أى شبهه اشتراك فيما نسب الى القيادة السوريه ٠ ولكن الملفت للنظر ، وبالمقارنه مع الوضع فى ايران باعتبار أن النظامين قد مارسا عملية التخلص من العناصر الغير مرغوبه على الساحه الداخليه ، فان ايران قد قدمت الذين اتهمتهم بالتآمر على الشعب وآخرهم قيادة حزب توده الشيوعى ، الى محاكمات علنيه ، استمع فيها الشعب الايرانى ورأى على شاشات التلفزيون وقائع المحاكمات وأسباب الاتهام ، أما فى العراق ، والمتهمون هنا عناصر قياديه معروفه لدى الشعب العراقى ، وخاصة كوادر حزب البعث المتقدمه ، لم يعرف الشعب شيئا سوى العقوبات التى صدرت ضد المتهمين ، دون تحديد قالب محدد للتهمه التى نسبت لكل شخص ودوره فى ما نسب اليه.بل ان السرعه التى تمت بها عمليه المحاكمه وتنفيذ العقوبه والتى سنتكلم عنها تفصيلا فيما بعد ، تثير المزيد من الشكوك نحو القصد من وراء التخلص من هذه المجموعة بهذه السرعه والذى تم بالاعدام أو الأشغال الشاقه ٠ وبهذا خلصت السلطة لصدام حسين الذى بدأ حياته طالبا ثم دخل الحزب وتدرب على عمليات الاغتيال واسندت اليه عمليه اغتيال عبد الكريم قاسم وفشل فى انجازها وبعد أن أصبح خلال فترة من حياته مطاردا من البوليس العراقى ، هرب الى مصر ليدرس فى كلية الحقوق ثم انتقل للعراق لينفذ بعض مهام الجهاز السرى القمعى للحزب الى أن قبض عليه فى عهد عبد السلام عارف وسجن ثم نجح البعثيون فى الاستيلاء على السلطة عام ١٩٦٨ فقفز خلال فتره وجيزه الى منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ثم أصبح الآن رئيسا للمجلس الذى لم يضم من أعضائه الأصليين سوى نائبه الحالى ـ عزت ابراهيم الدورى والقلائل من العناصر التى ارتضيت أن تكون تابعه لصدام حسين بلا رأى لها ولا كلمه ٠

---

* سواء بالتأييد لموقف القيادة العراقيه التى تسلمت منه السلطه ، بشأن هذه الحرب مع ايران أو أى رأى آخر يخالف ذلك ، ولكن الشئ الذى لا يمكن اغفاله هو أن موافقه البكر على هذا الموقف من ايران ما كانت تبقى هكذا فى طى الكتمان ، وانما كان النظام الوريث له قد أجاد استغلالها لكسب الرأى العام العراقى بشأنها لِما كان للرئيس الراحل من شعبيه لا تقارن مع ما هو عليه الآن الرئيس صدام حسين فيمايجعلنا نشك فى موافقة الرئيس البكر على موقف القيادة الحاليه من ايران ٠

ولعلنا فى هذا الموضع نشير الى واحده من الأسباب الشخصية العديده التى تزيد من هوه الصراع والنفور بين الرئيس العراقى صدام حسين والزعيم الايرانى آيه الله العظمى الامام الخمينى ، فكل منهما يعرف حقيقة وقدر نفسه ، وحقيقه وقدر خصمه ، والامكانيات الفكريه والعلميه والرصيد من التأييد الشعبى الذى يؤهل كل منهما لقيادة شعبه فى بلده ، بل ليس ذلك وقط ، انما أيضا مدى تمتع كل منهما بقسط من الرضا أو عدم الرضى لدى شعب الدولة الأخرى ، ولذلك نجد صدام حسين قد ، دأب على سب الزعماء الايرانيين واطلاق لفظ الجهله عليهم برغم الدرجات العلميه التى حصلوا عليها (*) .

ولقد سن صدام حسين نظاما جديدا لتشكيل مجلس قيادة الثورة جعل من خلاله بقاء أو ضم شخص للمجلس ، فضلا يسبغه على من يشاء من العناصر التى تستطيع اظهار ولاءها المطلق لشخص الرئيس وارضائه .

وأصبح مجلس قيادة الثورة يتم تجديد نسبه من أعضائه بصفه دوريه . واذا كان العراق وبحكم نصوص دستوره الحالى الصادر فى ١٦/٧/١٩٧٠ يحكم بواسطة مجلس قيادة حيث تقول المادة ٣٧ من هذا الدستور : " مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا فى الدولة الذى أخذ على عاتقه فى السابع عشر من شهر تموز ١٩٦٨ مسئولية تحقيق الارادة الشعبيه العامه بانتزاع السلطه من النظام الرجعى الفردى الفاسد واعادتها للشعب " ، فان هذا المجلس الذى تكلمت عنه المادة (٣٧) من الدستور والذى لم يبق من أعضائه الذين قاموا بهذه الثورة سوى نفر قليل أصبح مصير أعضائه فى قبضة رئيسه شخصيا وبحكم الطريقه الجديده التى رسمها لتشكيل أعضائه وليس العكس . وبالتالى فالتساؤل هنا وعلى ضوء أحكام الدستور نفسه والذى يقضى بأن محاكمه رئيس المجلس أو اعضائه تتم من قبل المجلس ذاته ـ فمن إذاً ـ الذى يستطيع أن يحاسب ، ولا نقول يحاكم رئيس مجلس قيادة الثورة اليوم اذا ارتكب فعلا فى حق شعبه ، يستوجب المحاسبه ؟ ومن ذا الذى يجرؤ على أن يقيّم تصرفات الرئيس ومدى خروجها عن الصالح العام للشعب العراقى ، ولا سيما على ضوء ما سوف نوضحه من حقائق بشأن الحرب مع ايران ؟ اننا لم نلق هذا التساؤل لنبحث له عن اجابه لأن الاجابه مستحيله ، ولكننا نقدم به كخلفيه ضروريه للكلام عن اسلوب ممارسته الحكم فى العراق الذى

(*) ـ الجدير بالذكر هنا ان الرئيس العراقى منح نفسه رتبه (مهيب ركن) وهى تعادل (مشير) ومنذ كان نائبا للرئيس البكر الذى كان ضابطا عسكريا ـ فى حين لم يسبق لصدام حسين أن كان أحد العاملين فى السلك العسكرى .

يتكلم رئيسه عن الحكم الفردى قبل تسلم حزب البعث السلطه عام ١٩٦٨ ، وللمقارنه مع نظام الحكم فى ايران الذى يصعب أن نعتبره حكما فرديا ، وان تشابهت النتائج المترتبه على ممارسة كلا النظامين الحكم فى بلديهما ، ولو أن الحكم الجماعى فى ايران فى رأيى من الناحيه الدستوريه قد يقرب فرصه تصحيح الأوضاع يوما ، وهو أبعد ما يكون عن قدومه فى ظل النظام الفردى فى العراق والنتائج الداخليه والخارجيه التى تترتب على ممارسة كل من النموذجين للسلطه فى بلديهما ٠ وعليه فانه يصعب جدا على المراقب ان يطلق على صيغه ممارسه السلطه فى العراق بأنها (جماعيه القيادة) وكما هو الحال فى ايران بالمقارنه، رغم وجود ما يسمى بمجلس قيادة الثورة فى العراق ٠

ولكننا نرجع الآن لاستكمال الكلام عن حزب البعث العربى الاشتراكى باعتباره المؤسسه السياسيه الوحيده التى تحكم العراق والمسموح لها بممارسه النشاط السياسى من الناحيه الفعليه على الأقل ٠ ونقول أن تاريخ هذا الحزب حافل بالانقلابات والانقسامات سواء على المستوى القطرى الداخلى فى كل من سوريا والعراق ، وحتى داخل منظمه الحزب نفسه فى الدولة الواحدة ، أو على المستوى القومى ، ومثالنا على الحاله الأولى المؤامرات الداخليه والصراعات على السلطه التى يكون الحزب أحد أطرافها مع السلطة الحاكمه والقوى السياسيه الأخرى وكما حدث فى العراق منذ عهد عبد الكريم قاسم وحتى تسلموا السلطه خالصه عام ١٩٦٨ فى العراق ، وعلى مستوى الحزب داخليا ، ما يطلقون عليه المؤامرات ومثالنا على ذلك ما أطلقوا عليه مؤامره ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٣ وانشقاق الحزب على نفسه فى العراق ، ومؤامرة شباط (فبراير) عام ١٩٦٦ فى سوريه ، ومؤامرة عام ١٩٧٠ ، ومؤامرة عام ١٩٧٣ فى العراق ثم (مؤامرة) عام ١٩٧٩ فى العراق أيضا والأخيرتين يضمان أعضاء من قيادة مجلس الثورة وعدد من أعضاء الكادر المتقدم للحزب ٠ أما الحاله الثانيه وعلى المستوى القومى ، فتكفينا تجربه الوحده بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وسعى الحزب الى التهليل لقيامها ثم سعيه لضربها ومباركه الانفصال عام ١٩٦١ وهو ما أفضل تسميته (بالدور المشبوه للحزب فى قيام الوحده ـ وفى الانفصال الذى تعرضت له الوحده) ولأغراض فى الحالتين ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة وصول الحزب للسلطة باعتبارها فى نظرى القضية الأولى التى يكيف حزب البعث سلوكياته ونشاطه فى سبيل تحقيقها.فهدفه الأساسى وشغله الشاغل هو ، الوثوب الى السلطه بأى ثمن ٠

وحزب البعث العربى الاشتراكى ، الذى يحكم الآن فى كل من سوريا والعراق ، قد تأسس عام ١٩٤٦ بعد اندماج فريق من متشابهى البرامج هما حزب البعث الذى كان

أسسه في سوريا ميشيل عفلق (*) وصلاح البيطار . والأول هو أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي على المستوى القومي ، ويقيم الان في العراق حيث يعتبر مطلوبا للمحاكمة في سوريه بعد انشقاق الحزب الى جناحين مستقلين في كل من سوريا والعراق ، أما الحزب الثاني الذي اندمج مع البعث فهو الحزب الاشتراكي العربي وأسسه أكرم الحوراني ، وهو حزب قومي يدعوا في أدبياته وكذلك مبادئه ، الى السعي من أجل تحقيق الوحده العربيه الشامله بين الاقطار العربيه ، بمعنى أنه لا ينطلق من أساس أممي مثل الأحزاب الشيوعيه . وان كانت القيادة العراقيه وأمام مشكلة امكانيه المواءمه بين مبادىء الحزب القوميه العربيه وبين رغبته في السيطرة على الشعب الكردي في شمال العراق عن طريق ضمه الى عضوية الحزب ، قد ابتكرت تكييفا وان شئنا فنقول تعديلا في هذه الجزئيه سوف نتكلم عنه في موضعه . ولكني أرى ومن خلال الممارسه التطبيقيه لحزب البعث للسلطه في العراق بل وفي سوريا ، أنه لا يختلف كثيرا عن الأحزاب الشيوعيه في ممارستها السلطه واسلوب سيطرتها على الشعب وكذلك اسلوب الممارسه الحزبيه نفسها للنشاط الحزبي .

....

تشكيلات الحزب ودوره في جهاز الدولة والمجتمع :

يتكون الهيكل التنظيمي لحزب البعث من عده منظمات حزبيه - يطلق عليها المنظمات الجماهيريه تعتبر قاعدته الشعبيه . وتسيطر هذه المنظمات على كافة قطاعات الشعب العراقي وكذلك الأنشطه التي يزاولها . فعلى قمة التنظيم الحزبي يوجد أمين سر القطر وهو الذي يجمع في يده ما بين رئاسه الدولة ورئاسه الحزب وهو صدام حسين بالنسبة للعراق . ولما كان الحزب يفترض فيه أنه تنظيم حزبي سياسي يعمل على النطاق القومي وليس في قطر واحد ، فان قيادة منظمات الحزب في كل دولة أو قطر تشكل في مجموعها القيادة القوميه للحزب ، والتي يعتبر (ميشيل عفلق) أمين السر العام لها . ومن المفترض أن يكون أمين سر التنظيم في كل قطر - مثل صدام حسين وحافظ الأسد ، هما نواب أمين سر الحزب على المستوى القومي بحكم مواقعهم الحزبيه ، فكل منهم هو أمين سر القيادة القطريه للحزب في بلده .

(*) - كان رئيس تحرير الأهرام السابق - الأستاذ محمد حسنين هيكل يطلق عليه فيلسوف الحزب ، ويطلقون عليه في العراق (القائد المؤسس) وللمزيد من المعلومات عن الحزب يمكن الاطلاع على المنهج التثقيفي للحزب - طبعة بغداد .

والحزب على المستوى القومي ، يتكون من عدة تنظيمات يطلق عليها مكاتب مثل مكتب فلسطين والكفاح المسلح الذى كان يتولاه ـ (نعيم حداد) رئيس المجلس الوطني العراقي السابق وعضو مجلس قيادة الثورة العراقي ، وآخر خاص بالاعلام وكذلك العلاقات العربيه ، والدوليه ۰۰۰۰ الخ ۰

وسوف نقصر حديثنا على تنظيم الحزب قطريا فقط داخل العراق ، باعتبار أن دور الحزب ونشاطه على المستوى القومي العربي ـ والدولي يكاد يكون مجمدا بسبب انشقاق الحزب في كل من سوريا والعراق ـ واعتبار كل من قيادتيه السوريه والعراقيه ـ نفسها قيادة قوميه للحزب ـ وتمارس نشاطها الحزبي على الساحه الخارجيه على هذا الأساس ۰

وهناك المنظمات الاقليميه للحزب داخل القطر ، حيث تقسم المحافظات حسب تعدادها السكاني الى منظمات فتعتبر كل محافظة شعبه للحزب وقد يتشكل من محافظة واحده ، أو أكثر من محافظة فرع للحزب يتكون من عدة شعب بعدد المحافظات أو بعدد التقسيمات الحزبيه التي تشكل داخل المحافظه الواحده اذا كانت كبيرة ويتشكل من الأفرع مكتب مثل مكتب تنظيم الجنوب أو الوسط أو الشمال ـ أو الفرات أو بغداد ۰۰۰۰ الخ ۰ ولكل مكتب مسئول حزبي يسمى مسئول مكتب تنظيم كذا ۰۰۰۰ ومن هؤلاء يتشكل ما يعرف بالقيادة القطريه للحزب ـ مضافا اليهم مسئولي المكاتب النوعيه ، فهناك مكتب تنظيم الطلبه والشباب على مستوى القطر ، والمكتب العمالي ـ ومكتب المهنيين والفلاحي ـ والمرأة ۰۰۰۰ الخ ۰ وهذه المكاتب النوعيه يتفرع منها تنظيمات تابعه لها فمثلا المكتب العمالي ـ يسيطر على نشاط الاتحاد العام لعمال العراق بمختلف تنظيماته ويشرف على نشاطه ، ومكتب الشباب والطلبة ، يسيطر على نشاط الاتحاد العام لشباب العراق ـ والاتحاد العام لطلبة العراق بمختلف تنظيماتهم على مستوى العراق كله ۰ والمكتب العسكري الذى لا يتسنى ترقيه أى رتبه الا بعد موافقته و يسيطر على كافة المنظمات الحزبيه المتواجدة داخل تشكيلات القوات المسلحة والمكتب الفلاحي الذى يسيطر على القرية العراقيه والفلاح العراقي من خلال التنظيمات الفلاحيه التابعه له عن طريق التحكم فى عملية توزيع الاحتياجات الزراعيه للفلاح وهكذا ۰۰۰ ۰

وعلى مستوى المحافظه الواحده يتواجد ذات الهيكل التنظيمي السابق ذكره على مستوى أدنى ومصغر ۰ فالى جانب المحافظ وهو رئيس السلطة التنفيذيه في المحافظه ، يوجد أمين سر الحزب فى المحافظة الذى قد يكون أمين سر شعبه

أو فرع حسب حجم المحافظه - ويتبعه المسئولين الحزبيين للمناطق التى تقسم حسب الكثافه السكانيه كما تقسم المناطق ذاتها الى تقسيمات أدنى وهكذا ٠ كما يوجد فى نفس المحافظة كافة التنظيمات النوعيه المشار اليها وبهذا الشكل يتم السيطرة الكامله على كافة قطاعات الشعب ، ونشاطاته من خلال تلك التنظيمات الحزبيه ٠ ويقوم الحزب باعداد كوادر خاصه من أعضائه ، ليكونون قادرين على تولى مسئوليـة ادارة منشآت الدولة فى كل القطاعات المختلفه ، بارسالهم الى بعثات للخارج لاستكمال دراستهم العليا أو فى الداخل بصرف النظر عن الشروط الواجب توافرها بالنسبة للراغبين فى الدراسة بصفه عامه ٠ فهذه بعثات خاصة بالحزب ، مستثناه من هذه الشروط ٠ وذلك ليتمكن الحزب من توفير العناصر القادره على السيطره على كل نواحى الحياه مع ضمان ولائهـا لقيادة الحزب التى يرجع اليها الفضل فى توفير سبيل الدراسة لهم ٠ ولذلك كثيرا ما نجد ظاهرة وجود شخص يجمع ما بين صفه كونه مسئول حزبى ذو درجة متقدمه فى الحزب وبين درجته الكبيرة فى وظيفته ، مما يكسبه قوة نفوذ خاصه فى محيط نشاطه الوظيفى ٠

واذا كان ذلك اتجاها لا بأس به من حيث تدفع الدولة بعناصر شابه يفترض فيها الجمع بين العلم والخبرة اللازمين لقيادة عجلة المجتمع فى سائر المواقع ، مع الوعى السياسى والادراك الجيد لمشاكل المجتمع العراقى وحاجته الى التغلب على أسباب تخلفه والقدرة على احداث التغيير المطلوب فى النمط السلوكى المعيب والمتوارث فى ظل أنظمه سياسيه سابقه منذ العهد الملكى ، مع عادات وتقاليد قبليه ما زالت بصماتها على سلوكيات الانسان العراقى تمثل عقبه فى سبيل دفع عمليه التقدم فى العراق ، وهو الدور الذى أعد الحزب عناصره من أجله ٠ ولكن ساحة التطبيق والواقع أفرزت نتائج تختلف كثيرا عن ذلك الذى كان مأمولا الوصول اليه ٠ والسبب الرئيسى ، هو الفلسفه الشاذه التى يعتنقها الحزب بشأن قضية الولاء المطلق لقيادته لضمان السيطره على المجتمع بواسطة أعضاء الحزب أنفسهم ٠ فان قضية الولاء المطلق جعلت قضيه الاختيار ما بين العمل لصالح المجتمع ككل - أو العمل لصالح ارضاء القيادة الحزبيه - قضيه تكلف صاحبها حياته أحيانا ، لانها أصبحت (قضية جبر وليس قضية اختيار) ، فالقيادة التى يرجع لها الفضل فى نقل موظف صغير لا يحمل مؤهلات علميه تؤهله الى أن يكون مسئولا فى قسم من أقسام احد المصانع الى موقع المسئوليه القياديه فى ذلك المصنع بعد أن يرسل فى بعثه دراسيه للخارج أو الداخل على حساب الحزب ، أو حتى ينقل الى موقع قيادى فوق رؤوس أشخاص آخرين لديهم من المؤهلات العلميه والخبره ما يجعلهم أحق منه فى تولى مسئوليه قيادة الموقع

الذين يعملون فيه تلك القيادة أصبحت هي الأولى بالولاء لها قبل المجتمع ، وكل هذا خلق حالات شاذه في المجتمع العراقي أثرت تأثيرا مباشرا وملحوظا على خطوات التقدم التي كان ينبغي أن يخطوها العراق في مسيرة التنميه وفي ظل ظروف اقتصاديه مواتيه حيث يمتلك العراق عائدا ضخما من العملات الحره عن مبيعاته النفطيه ٠ ان اشغال المسئول الحزبي الذي يشغل منصبا قياديا في نفس الوقت - في موقع عمله - بقضايا الحزب ، والتي لا تخرج عن كونها مسائل تنظيميه تنحصر في تكليفات تصدر اليه من المستويات الحزبيه التي تعلوه مباشرة بشأن أعمال حزبيه كالتحرك على العناصر الغير مواليه للحزب من أفراد الشعب العراقي داخل موقع العمل الذي يرأسه ذلك المسئول الحزبي أوفي المنطقة السكنيه التي تتبع التنظيم الحزبي الذي يتبعه هذا المسئول واعداد قوائم بهؤلاء الأشخاص ، وتقارير عن اتجاهاتهم الفكريه واتصالاتهم بالآخرين ، ومدى استجابتهم للدعوه الى الانضمام الى عضويه حزب البعث ، وكذلك عملية مراقبه ومتابعه نشاط البعثيين أنفسهم المرتبطين بالمنظمه الحزبيه التي يتبعها هذا المسئول ، وعمليات التحضير للاجتماعات الحزبيه المتعدده أو التحضير لمسيرات شعبيه تصدر بشأنها تعليمات من القياده في بغداد - للتأييد أو الاعلان عن الاحتجاج بشأن وقائع تحددها لهم تلك القيادة ، مع تحضير الشعارات التي سوف يهتف بها المتظاهرون الى آخر تلك الأنشطه الحزبيه التي يشغل بها الحزب المسئولين الحزبيين والتي تستغرق حقيقة ، معظم وقت أي مسئول حزبي ، وعلى حساب الوقت اللازم لتفرغه للاشراف على العمليه الانتاجيه في موقع عمله ، أو خدمة المواطنين اذا كان في موقع خدمي ، بل وتتعدى ذلك الى استغراق كامل وقته اليومي- ذلك النشاط الحزبي جعل المسئول الحزبي يوجه كل جهده واهتمامه ووقته الى خدمة الحزب ، في محاولة ارضاء مسئوليه الحزبيين الذين بدورهم يمارسون نفس النشاط على المستوى الأعلى حتى مستوى الكادر المتقدم للحزب في سبيل ارضاء المستويات العليا وصولا الى القيادة القطريه وأمين سرها الذي هو رئيس الدولة نفسه ٠ وبغير ذلك ، لا يعد الشخص مخلصا للحزب والثورة ، ولو كان ذلك على حساب الصالح العام للمجتمع ذاته ، وعليه يتم محاسبته حزبيا ٠ وأصبح حتى صغار العاملين في أي موقع لا يهتمون باتقان ما يلسب اليهم من أعمال بقدر ما يهتمون باتقان دور ممالأة رؤسائهم اذا كانوا مسئولين حزبيين في ذات الوقت ، أو ارضاء المسئول الحزبي في موقع العمل ، وتنفيذ توجيهاته وتلبيه طلباته ولو كانت شخصية ، دون الاعتداد بموقع المسئول القيادي في العمل اذا كان غير حزبي أو على درجة حزبيه أقل من المسئول الحزبي في ذلك الموقع ٠ ولذلك نجد أن الشخص اذا كان يمثل موقعا قياديا في عمله دون أن يكون حزبيا ، أو كان هناك مسئولا حزبيا في جهة العمل يعلوه في درجته

الحزبيه ، حتى ولو كان موظفا صغيرا ، أو عاملا عاديا ، نجده لا يتمتع بذات القوة من النفوذ ، والقدره على السيطره على نشاط العاملين في موقع العمل الذى يرأسه لأن المسئول الحزبى يستحوذ على ذلك النفوذ ، ويتمتع بهيبه خاصه بين العاملين في الموقع تجعل لكلمته صداها المباشر بينهم ، ليس حبا وتقديرا لشخصه ، انما تهيبا من موقعه الحزبى وخوفا من عدم رضائه عنهم • بل يحدث كثيرا أن يتمكن مسئول نقابى وحزبى في احدى مواقع العمل أن يشل حركة [illegible]ل ، وهو عامل بسيط ، ويعرقل نشاط مهندس ك[illegible]و رئيس ذلك الموقع في ت[illegible]ركة العمل اليوميه • حيث يعطى تعليماته للعمال بالامتناع عن عمل مع[illegible] يكلفهم بنشاط يتعلق بالحزب أو النقابه ، ولا يستطيع المهندس المسئول عن الموقع أن يعترض على ذلك ، والا تعرض لتهمه العمل ضد الحزب والثورة ، استنادا الى تقرير يعده هذا المسئول الحزبى الى منظمته الحزبيه التى ترسله الى جهاز الأمن فورا ليباشر معه تحقيقا قد يطول سنوات • وذلك بدوره انعكس على الجهد والاستعداد للعطاء لدى أصحاب الكفاءة في العراق اذا كانوا من غير البعثيين •

وهذه صورة مصغره نسوقها كمثالا ، على أثر دخول الحزب في نشاط الدولة لاحداث ازدواجية تسخر نشاطها لصالح الحزب ، والولاء لقيادته على حساب مصالح الـ[illegible]تمع ككل ، مع بروز ظاهره هى النتاج الطبيعى لهذا الوضع الشاذ ، وهى ظاهرة النفاق وممالأة الصغار للكبار في كل موقع لارضائهم وعلى حساب المصلحة العامه للشعب وعدم القدرة على اعتراض الانسان العراقى ، على أى شئ يصدر عن أى مسئول في أى موقع من القاعدة الى قمه السلطه ، مما قتل في نفوس العراقيين الجرأه والشجاعه على ابداء الرأى والتى كانت سمة خاصة تميز بها الشعب العراقى ، في الخروج على حكامه اذا إشطاطو في حكمهم عليه ومنذ عهد الخلافه الاسلاميه حتى تسلم البعثيون السلطة في يوليو ١٩٦٨ • وهى احدى سمات التغييرات الجذريه التى أحدثها الفكر البعثى وتطبيقاته في العراق كما سيأتى •

وأصبحت عمليه سيطرة الحزب على كل فرد ، وكل مكان ، وكل نشاط في العراق، تستوجب تسخير كل الجهود لتحقيقها ، لامكان السيطرة الكامله على كل العراقيين بشكل لا يتضمن ولو أقل درجة من احتمالات ضياع السلطه من أيدى القيادة الحاليه في العراق ، مستفيدين من دروس الماضى القريب في تجاربهم في السلطه • وأصبح هناك شعار واجب النفاذ كعقيده وهو : (من لا يؤمن بالحزب - فهو معادى للثورة والحزب) وصورة ذلك عند رفض الشخص الانتماء للحزب ، عندما يعرض عليه المسئول الحزبى في موقع عمله ، أو في منطقته السكنيه ذلك ، وعليه ، يمر بعدة مراحل من الضغوط تنتهى به غالبا الى توجيه تهمه (العمل ضد الثورة والحزب) والا - لماذا يرفض

الانتماء للحزب ؟ ولقد صدرت تعليمات من قيادة الحزب في العراق خلال عام ١٩٨٣ ـ تقضي بأن يتم التوسع والى أوسع مدى في هذا النطاق لتمكين أجهزة الدولة من السيطرة الشامله على كل أفراد المجتمع العراقي لتسخيرهم لخدمة ظروف الحرب مع ايران من الشباب الصغير الى الشيوخ ٠ وأصبحت العمليه اجباريه وليست اختياريه ٠ وكذلك بالنسبة للنساء العاملات ٠ وان ذلك هو المعيار الوحيد لقياس ولاء المسئولين الحزبيين للقياده الحاكمه ـ ومعيار تقييم عملهم أيضا ، وهو في ذات الوقت المعيار الوحيد لتحديد مدى ولاء العراقيين عموما للوطن والا فهو خائن ومتآمر مع العدو الايراني ٠ " فالمطلوب أن يكون التنظيم الحزبي الذي أصبح يغطي كل زاويه من زوايا العراق مؤمنا بالمبادىء فعلا ، ويعبر عن هذه المبادىء بالممارسه التي لا تعرف الضعف والتردد ٠٠٠٠٠ وفي المسئوليات الحزبيه ، علينا أن نقيس اخلاص وكفاءة الحزبيين ضمن المحافظات والتقسيمات الاداريه الأخرى ، على أساس تناقص أعداء الثورة والحزب ، وتناقص الوسط السلبي في وسط الشعب في كل منطقه ، وعلى أساس ازدياد حماس الجماهير للثورة والحزب ، وازدياد وعيها وحصانتها الفكريه والاخلاقيه بموجب مبادىء الحزب ومقاييسه في كل مرحله ٠ اننا ننطلق في هذه المفاهيم من معرفه دقيقه بأن العراقيين قد أصبحوا متجانسين أجتماعيا ونفسيا أو متقاربين الى حد كبير ، لذلك فان الفروقات بين منطقة وأخرى ، وبين مدينة وأخرى اذا ما أصبحت كبيرة فيما يتعلق بالولاء للحزب ومسيرة الثورة ، فان التقصير يكون من داخل منظمة الحزب هناك ٠ هذه هي المفاهيم التي أرى أن نراقب الظواهر بموجبها ونؤدي واجباتنا الثورية في بناء الدولة والحزب والمجتمع ٠٠ وفي مواجهة الأعداء وتقييم الحزبيين والشعب والاصدقاء ، وعلى أساس هذه المفاهيم سأتعامل مع الرفاق كل حسب مسئولياته " (١) ، وهذه الفقره تبين بوضوح المعيار الذي يقيّم على أساسه الانسان العراقي اليوم ، والطريق الجبرى الذي وضع عليه ٠ واستعارة ذلك التقسيم العجيب للشعب الذي قاسينا منه في مصر في عهد عبد الناصر ـ عندما أطلق اصطلاح (أعداء الشعب) والذي يبقى تحديد الفئات التي تندرج تحته في يد سلطات القمع وأجهزتها الرهيبه ٠

ولتهون التضحيه بالكثير من المواطنين بما فيهم الكفاءات التي تحمل الشعب في سبيل اعدادها ليوم هو في أمس الحاجه اليهم فيه ـ في سبيل الحفاظ على القياده ـ والحفاظ على السلطه خالصه في يدها ٠ فالسلطه والقائمين عليها هما الأساس والهدف الذي يسخر من أجله أفراد المجتمع ، وقبل النظر في مصالح المجتمع

---

(١) ـ الكلمه التي ألقاها الرئيس العراقي صدام حسين أمام الجلسة الافتتاحيه للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد في ابريل عام ١٩٨٢ ٠

نفسه ، وتحقيق حاجاته التى قامت الثورة من أجلها ، وليس من المستغرب أن ما جاء فى المادة السابعه والثلاثين من الدستور العراقى الحالى والتى تتكلم عن مسئولية مجلس قيادة الثورة ، وهو الهيئه العليا الوحيده التى فى يدها كافة السلطات فى العراق (تشريعيه وتنفيذيه بل وقضائيه أيضا) لتحقيق الاراده الشعبيه العامه بانتزاع السلطه من النظام السابق واعادتها الى الشعب كما تقول تلك المادة يتناقض مع اعتراف قيادة البعث العراقى : " بأن الحزب قد واجه " بصورة حاسمه ، مسأله توطيد السلطه الثوريه ووضع هذه المهمه ، بحق ، فوق أى اعتبار آخر . وقد تميزت المرحلة التى سبقت المؤتمر القطرى الثامن (*) بأنها كانت مرحلة توطيد السلطة الثوريه والقضاء على أية امكانيه للتآمر أو الرده ، ولكن فى الحقيقه ، أن هذه المهمه لم تنته بانقضاء ذلك المؤتمر ...... وفى جميع المبادىء يجب علينا الأخذ بالاعتبار أن صيغ الضرورة والطوارىء التى يتحتم علينا اسقاط ما تسمح ظروف المرحله باسقاطه منها يمكن أن تصبح فى بعض الأحيان ، ولمواجهه حاله معينه ، ضروريه جدا .

وفى ضوء هذا التقدير والظروف الموضوعيه المحيطه بالحزب والثورة ، وبسبب ظروف داخليه فى الحزب ومنها الصيغه الدستوريه السابقه لم يكن هناك حماسه كافيه لدى القياده للاقدام على اجراء موازنه متلائمه مع الظروف بين المركزية والديمقراطيه لصالح توسيع وتطوير الممارسه الديمقراطيه واقامة المؤسسات الضروريه لذلك . بل كان هناك تحسب من أن التوسع فى المؤسسات الديمقراطيه يمكن أن يستغل لالحاق الأذى بالحزب ، والثوره ، واضعافهما " . (١) ، فمسأله توطيد السلطه اذاً هى فوق أى اعتبار ولو كان المصلحه العامه للشعب العراقى متناسيه ما جاء فى الدستور المؤقت . وقد وجد ذلك تطبيقات عديده فى الشئون الداخلية والخارجيه للعراق أبرزها تنازل القياده البعثيه عن جزء من سيادة العراق فى شط العرب لشاه ايران بموجب اتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥ ، مقابل تمكين السلطة من توجيه ضربه قاسمه لقيادة الحركه الكرديه فى شمال العراق التى كانت تسبب نزفا مستمرا فى جسم السلطه ، وتهدد بقائها على مقاعدها فى بغداد وكما سوف نبين فيما بعد .

وأما عن ممارسه الشعب لحريته فى ادارة شئونه وبالطريق الديمقراطى الذى كان مأمولا أن يحققه له البعثيون بعد يوليو ١٩٦٨ ، فلم يكن هناك حماسا لدى قيادة البعث لتحقيقه " ومن الناحيه الأخرى لا يمكن التوسع فى الممارسات والصيغ

---

(١) - التقرير المقدم للمؤتمر القطرى التاسع للحزب فى بغداد عام ١٩٨٢ (ص ٨٠).
(*) - انعقد فى يناير ١٩٧٤ .

الديمقراطيــه الا اذا رافق ذلك ظروف ذاتيــه أو داخليه مواتيه فى الحزب والثورة " (١)
فالظـروف هذه ـ ترتبط بالحزب والثورة ـ وليس لها علاقه بالشعب نفسه ، لأنهــم
مشغولون بتوطيد سلطتهم وحماية أنفسهم فى الحزب والثورة ، من أنفسهم ، ومــن
القوى السياسيـه الأخرى غير البعثيه ٠ لأن التوسع فى المؤسسات الدستورية ـ وكمـا
يقولون ـ يمكن أن يُستغل لالحاق الأذى بالحزب والثورة وإضعافها ، وعليه فان صيــغ
الضـروره والطوارىء ـ تصبح هى الأصل والأساس فى اسلوب ممارسه السلطه والعكس هـو
الاستثنــاء ٠

ولقد كانت عمليه فرض الانتماء لحزب البعث على أفراد الشعب العراقى ـ هـى
الاسلوب الأمثل الذى توصلت اليه قيادة الحزب فى العراق ، لامكان السيطرة الكاملـه
على سلوكيات الشعب ٠ فالشخص المنتمى الى الحزب ، سوف يكون ملتزما بمباشـر
التعليمات التى تصدر اليـه من مســئوله الحزبى حتى ولو كانت تتعارض مع مصالحـه
الشخصيه أو مشاعره الخاصه ، ومنها مشاعره الدينيه كما سنفصل فيما بعد ٠ واذا لم
يلتزم بتنفيذ تلك التعليمات الحزبيه ، سوف يحول الى أجهزة الأمن التى سوف تعالـج
الموقف معه بالطريقه التى تجعله عبرة لغيره من الذين يفكرون فى اللحاق بسلوكــه
الغير منضبط حزبيا ٠ فالاجتماعات الحزبيه مثلا ، لم يكن يترتب على عدم المواظبـه
على حضورها من قبل الشخص البعثى سوى عقوبات حزبيه تتمثل فى تأخير ترقيته الـى
درجة حزبيه أعلى ، أو حرمانه من بعض الميزات التى تغـدق بها القياده علــى
الحزبيين ، وأقصى عقوبه هى فصل الشخص من الحزب اذا استمر انقطاعه عن حضــور
اجتماعات الحزب ، أو تقديم التقارير التى تطلب منه ، بعد عددا من المرات الـتى
حددت فى لائحة جزاءات الحزب ٠ أما الآن فان مجرد الانقطاع عن اجتماع واحــد ،
يستوجب تقديم تقرير الى المسئول الحزبى الأعلى يبين فيه الشخص العذر الذى حـال
دون حضوره الاجتماع ، واذا لم يقبل العذر ـ يتم احاله الشخص الى أجهزة الأمن لكـى
يجرون معه مقابله لمجرد التهديد والترهيب منعا للتكرار ، واذا تكررت فانه بذلـك
قد أدخل نفسه فى دائرة الشكوك والاتهام بمعاداة الحزب والثورة ، وعليه فان الانسان
البسيط الذى يخشى على أمنه ، وأمن أسرته التى ينالها من هذا العقاب حظـا ،
وحفاظا على لقمة عيشه ، واستقراره فى موطنه ، يضطر الى الخضوع وتنفيذ ما يطلب
منه ، وبذلك الاسلوب يضمن الحزب ، ولاء وخضوع كافه أفراد الشعب العراقى لقيادته
الحاكمه ، وعلى رأسها الرئيس العراقى صدام حسين ، وأى تَنَكُّر لهذه القيادة الفرديه
ودورها الذى يغطى كل شبر فى العراق ، وفضلها الذى يغدق منه على كل فــرد

(١) ـ التقرير المقدم للمؤتمر القطرى التاسع للحزب فى بغداد عام ١٩٨٢ (ص ٨٠)٠

فى العراق ـ ذلك القائد الذى يطلقون عليه (القائد الضرورة) ، بعد التنكر له ولقيادته " أو الابتعاد عن خطها الستراتيجى ليس موقفا فرديا ، أو اجتهادا خاصا ، وانما هو اضرار مباشر ومتعمد بآمال الحزب والشعب ومصالحهما الاساسيه " (١) حيث تندمج هنا مصالح الشعب والقائد لتعود الى نظام الحكم القديم فى مصر البطلميه حيث كان للملك السلطه المطلقه سواء التنفيذيه أو التشريعيه أو القضائيه ـ وهو تجسيد للدولة ولا يمكن الفصل بين الملك والدولة ـ ولكن قيادة البعث فى العراق تحاول فى استحياء أن تنكر على طبيعة نظام الحكم هناك صفه الفرديه حيث تقول : " ان تأكيد هذه الحقائق ، وفى هذا المؤتمر بالذات ، باعتباره ، أعلى سلطه شرعيه فى الحزب فى القطر العراقى ، ومناسبة تاريخيه بارزه فى مسيرته لا ينطلق من الدوافع الذاتيه ، ولا ينطلق أبدا من النزعه التى سميت فى تجارب أخرى ب (عبادة الفرد) ، ان هذه النزعه التى يرفضها الرفيق صدام حسين قبل غيره من الرفاق والتى لا تنسجم مع تقاليد الأمه العربيه عبر التاريخ ، ومع نفسيه الشعب العراقى ، تختلف اختلافا نوعيا ، وبالممارسه الحيه عن صيغه (القائد الضرورة) فهى شئ مختلف تماما " ٠ (٢) وبذلك فلسف البعثيون الوضع بطريقتهم المعهوده وأصبح حكم الفرد يسمى (القائد الضروره) ٠

وأصبحت عمليه فرض الانتماء للحزب تجد لها مسالك عديدة ـ تسمح لقيادة الحزب بوضع المواطن من خلالها أمام الاختيار الصعب ـ حينما يجد المواطن أن حصوله على حق من الحقوق التى هى جزء من حقوق المواطن فى أى مجتمع ـ يتوقف على

---

(١) ، (٢) ـ المرجع السابق (ص ٤٢) وفى موضع آخر"يقول التقرير الحزبى أن قيادة الرفيق صدام حسين للحزب ، ولمسيرة الثورة كانت منذ البدايه الضرورة التاريخية التى يحرص عليها كل مناضل شريف فى هذا الحزب والتى صارت مع الزمن (الضرورة الوطنيه) التى يؤمن بها كل العراقيين الشرفاء الذين يجدون فيه القائد الذى انتظروه مئات السنين والذين يؤمنون ايمانا عميقا بأنه يقودهم على طريق الحريه والتقدم والكرامه والعزة والجد والعطاء ٠٠٠٠٠ إن (القائد الضرورة) هو الرجل الذى تتجسد فيه فى مرحلة تاريخيه معينه آمال الحزب والشعب ومصالحها الأساسيه ٠٠٠٠٠٠ ولهذا ومن أجل الحزب والشعب يجب الحفاظ على هذه (الضرورة) ـ اى شخص الرئيس والالتصاق بها بكل اخلاص وأصالة" ٠٠ وهكذا قنن البعث مسأله الزعامه الفرديه المطلقة التى لا يجب الخروج عن طاعتها فى الوقت الذى حاول الحزب أن يرفع من مكانه الرئيس بشكل يحاول به أن يصعد بهذه المكانه التى يحتلها الزعيم الدينى الامام الخمينى فى نفوس الايرانيين والشيعه عموما فى البلدين ، ولكنه فى كل ذلك تجاهل وبشكل صارخ أى دور للقيادة السابقه للرئيس البكر رحمه الله ٠

قبول المواطن الانتماء للحزب - أو - رفضه مع التخلي عن تحقيق مصلحته التي ربطتها القيادة العراقيه بقضيه الانتماء للحزب . فمثلا الالتحاق بوظائف معينه بل الالتحاق بأي وظيفة في وزارات بعينها لا يجوز لمن لا ينتمي للحزب أن يتحصل عليها ، فوزارة الدفاع - والداخلية - وديوان رئاسه الجمهورية - والثقافة والاعلام - والتعليم والتعليم العالي والنفط ...... الخ وزارات مغلقه على البعثيين فقط . ويحظر حظرا تاما اشتغال أي شخص بالتعليم في أي مستوى من مستوياته الا اذا كان بعثيا عملا بقرار (تبعيث التعليم) ، ولذلك فقد خير التربويين في العراق وأساتذة الجامعات ما بين البقاء في التعليم بشرط قبول الانتماء للحزب أو النقل الى أجهزه أخرى في الدولة لا يرتبط عملهم الجديد فيها بأي صورة بمؤهلاتهم العلميه وخبراتهم في التعليم ، ومن عجائب الأمور أن الدولة تضطر للتعاقد مع المواطنين العرب لاستكمال النقص الحاد في هيئات التدريس في المدارس والمعاهد والجامعات . بما يكلفها ذلك من مبالغ طائله من العملات الحره ، وأثره على العملية التربويه بسبب عدم وجود أي خبرات سابقه لكثير من هؤلاء الوافدين العرب في مجال التربية والتعليم ، حيث تقوم الدولة باعدادهم من خلال دورات تربويه سريعه خاصة لهذه المهمه . في الوقت الذي يعمل المدرسون المتخصصون كتاب في الادارات الحسابية والاداريه في وزارات أخرى عقابا لهم على رفضهم الانتماء للحزب ، ويطبق الشرط ذاته عند دخول الكليات العسكريه والجامعات عموما .

ولقد انعقد في بغداد مؤتمر لبحث أسباب تدهور التعليم عموما في العراق ، وحضره الرئيس العراقي صدام حسين ، وتجرأ أحد الاساتذه وذكر أن من أسباب احجام الشباب عن دخول معاهد المعلمين التي تخرج المدرسين وحرمان أجهزة التربيه والتعليم والجامعات من خبرات جيده بسبب قضيه التبعيث ، ولقد أعقب هذا المؤتمر إقالة وزير التربيه والتعليم العراقي - الذي لم يستطع أن يسيطر على أعضاء المؤتمر التابعين له - في تجرؤهم على إثارة مثل هذه الامور التي هي جزء من سياسة الدولة العليا التي لا يقبل بشأنها نقاش - على الرغم من ابداء القيادة العراقيه استعدادها للنظر في هذه القضية خلال المؤتمر . ولقد واجه هذا الاسلوب في فرض الانتماء للحزب مشكلة خاصة في منطقة الحكم الذاتي - شمال العراق .

فالقول بأن الحزب ، هو حزب عربي - قومي ، أصبح يصطدم مع أهداف قيادة الحزب في تبعيث منطقة كردستان شمال العراق والبالغ عدد سكانها حوالي أربعة ملايين كردي من بين سكان العراق البالغ عددهم قرابه ١٢ مليون نسمه ما بين عربي وكردي . ولهم قوميتهم الكرديه الخاصه بهم التي يعتزون بها وكما بينا في الكلام

عن منطقة كردستان آنفا ٠ ولهم حزبهم الذى يمثلهم فى ما يسمى بالجبهة الوطنية والقوميه التقدميه ، وهو الحزب الديمقراطى الكردستانى فكيف يستطيع حزب البعث العربى ـ الذى يعتبر نفسه ومن خلال مبادئه المعلنه بأنه : " يعمل من أجل الجماهير العربيه فى كل الوطن العربى " أن يغير من مبادئه أو يعدلها ليكون فى خدمة (الجماهير العربيه ـ وغير العربيه [illegible] القوميات الأخرى) ـ وبذلك يتحول من حزب قومى الى حزب أممى ـ وهو سيلتقى [illegible] مع الحزب الشيوعى العراقى الذى يعد المنافس والخصم الأول الذى يقف [illegible] بالمرصاد على الساحه العراقيه ، لذلك فقد توصلت القيادة العراقيه ـ الى [illegible] فلسفيه جديدة عبرت عنها فى وثيقه نشرت فى ١٩٧٩/٤/١٩ تقول فيها : (أن حزب البعث العربى الاشتراكى هو الحزب الطليعى الذى يمثل الجماهير ـ كل الجماهير التى تعيش فى الوطن العربى ، بصرف النظر عن لغتها وسماتها القوميه ، وهو المدافع الأمين والمناضل الصلب عن قضيتها ، وهو الذى يقودها على طريق الحريه ، وعلى طريق المجتمع الموحد فى الوطن العربى) ٠ وقد اقر المؤتمر القومى الحادى عشر للحزب هذه الوثيقه التى تحدد موقف الحزب من القوميات والأقليات فى الوطن العربى ٠ وبذلك وجدت قيادة حزب البعث العربى الاشتراكى لنفسها طريقا تتحرك عليه فادخلت ذلك التعديل على مفهوم القوميه الذى أصبح قوميه الأرض التى يعيش عليها المواطن وليس قوميه الانسان الذى يعيش عليها ، فكل شخص يعيش فى الوطن العربى أيا كان قوميته ، هو واحدا من الجماهير ـ التى لم يعد يطلق عليها (الجماهير العربيه) بعد هذا التعديل ، والتى يمثلها هذا الحزب ويعمل من أجل تحقيق أمانيها فى الوحدة والاشتراكيه والحريه ٠ ولكن هذا التعديل الجديد فى الواقع أوقع فلاسفه الحزب فى حرج شديد حينما يتعارض مع شعارهم الأول وهو (أمة عربيه واحدة ذات رساله خالده) والذى وضعوه على كل مساحه على كتاب أو حائط فى سوريا والعراق ٠ فمن هى تلك الامة المقصوده فى هذا الشعار ؟ هل هى الأمه العربيه أم أن الأمه العربيه قد اندمجت مع القوميات الأخرى غير العربيه التى تعيش فى الوطن العربى فأصبحت أمة واحدة ـ ليس لها اسم ، أمة مبهمه ؟ وماذا بشأن العرب المقيمين خارج الوطن العربى والذين كم دفع البعثيون من الأموال لشراء انتمائهم للحزب سواء المهاجرين العرب فى المهجر أو شباب الطلبه العرب والذين يتحرك الحزب عليهم من خلال منظماته الحزبيه المنتشره فى كل مكان فى العالم ، آملا فى اقامة تنظيمات حزبيه تابعه فى باقى أقطار الوطن العربى ـ يستطيع فيها البعث أن يحكم يوما ـ على غرار ما يحاولون بشأنه فى كل من السودان والمغرب وتونس ، أليس تحديد مهمه الحزب فى خدمه الجماهير أصبحت محدده بحكم التعديل الجديد على الأرض العربيه ؟ فكيف ستمتد الى خارجها للسعى وراء العناصر العربية

في الخارج اذاً ؟ نعتقد أن فلاسفه البعث قادرين على استنباط تعديل آخر يمكن أن يعالج هذا الحرج - الخاص بالامه الواحده ذات الرساله الخالده ، والا يلغون هذه العبارة من شعاراتهم ، وكذلك معالجه موضوع الجماهير العربيه المتواجده في المهجر والتي يمكن أن يشكل حجمها ما يعادل تعداد سكان العراق كله منتشرين في أرجاء العالم ، والذين خسر البعث العراقي الكثير من تقديرهم له بعد أن إفتضحت أمامهم الكثير من الوقائع الخاصه بالحرب العراقيه الايرانيه والممارسات القمعيه للسلطة البعثيه في العراق ضد الأكراد وسوريا ضد سكان حماه والآ - فعليهم أن يتخلوا عن هذا النشاط خارج الوطن العربي ويوفرون المال الذي يبذر على دعاياتهم اللاقوميه واللا عربيه واللا اسلاميه لشعوبهم · فهذا أجدى وأنفع · واذا كان ذلك الحل لمشكله اقليميه واجهت ذلك الحزب تتعلق بكيفيه توفير سبل استحواذه على السلطه في كل العراق ، بما فيها منطقة كردستان ، قد كان يتضمن في نفس الوقت هدفا خاصا آخر قصده قادة الحزب في العراق يتعلق بضرب الحزب الديمقراطي الكردستاني ، في قضيه صميميه هي قضية القوميه ذاتها ، أقصد القوميه الكرديه بتجميد نشاط الحزب الكردستاني في منطقته الكرديه ، حينما يضطر المواطن الكردي وأمام الاختيار الصعب الى الرضوخ والانضمام لحزب البعث ليتمكن من الحصول على حقه في الحياه نتيجة فرض شروط الانتماء في مختلف نواحي الحياة التي سبق الاشاره اليها ، ولكي يخلص في النهايه حزب البعث الى نتيجة يقيم عليها حجته بأنه : (حزب كل الجماهير - وأن الشعب الكردي تخلى حتى عن حزبه الكردي والتف حول قيادته البعثيه) ، مما يفقد الحزب الكردستاني مقومات بقائه وممارسة نشاطه كحزب سياسي على الساحه العراقيه ، وفي منطقة كردستان بصفه خاصه · ولكي يؤكد حزب البعث قولا وعملا ، إدعائه - (بأنه وحده صاحب الحق التاريخي والواقعي في قياده المسيره الثوريه في البلاد ، ······وهو الذي يمتلك أوسع قاعدة جماهيريه ، وأن على الأحزاب التي تشارك في الجبهه أن تقبل بهذه الحقيقة الموضوعيه) · (١)

ولقد كان لذلك السلوك أثره المباشر على المشاعر القومية للشعب الكردي ودحض أي ادعاء للقيادة العراقيه ، بأنها تحترم المشاعر القوميه للشعب الكردي، مما زاد من الهوة بين قيادات الحركات الكرديه ، والنظام في بغداد · ولكن هناك أيضا قصد خفي آخر قصده البعثيون في تعديلهم المشار اليه بشأن قضية الانتماء للحزب في المنطقة الكرديه ، وتوسيع نطاق الانتماء ليشمل العرب وغير العرب، فقلنا أن الحزب الشيوعي العراقي يعد الخصم الأول العنيف والخطير أيضا على سلامه بقاء السلطه خالصه في أيدي البعثيين في العراق · ولقد حدث أن التجأ الكثير من

---

(١) - المرجع السابق (ص ٦٤ ، ٦٥) ·

قادة الحزب الشيوعى العراقى الى شمال العراق ، وانضموا الى الجماعات الكرديه المناهضه لنظام حكم البعث فى العراق ٠

كما أن تاريخ العلاقات بين الحزب الشيوعى العراقى والحركه الكرديه بعيدا فى الواقع وليس فقط وليد ظروف تسلم البعثيين السلطه عام ١٩٦٨ ٠ ولذلك فقد أراد البعثيون قطع الطريق على الحزب الشيوعى ونشاطه شمال العراق ، لمنع تأثيره على الأكراد ، الذين يميل الكثير منهم الى اعتناق الفكر الشيوعى بحكم ملابسات سبق الاشاره اليها . فتواجد حزب البعث على الساحه الكرديه سيكون له - حسب تقدير البعثيين فى بغداد - أثره على تلك الساحه ، المعوقه على الأقل لحركه الحزب الشيوعى هناك ٠ والتى أطلقوا على نشاطاته بشأنها (محاولات عزل الجماهير الكرديه عن حزب البعث العربى الاشتراكى) ، ولا سيما أن البعثيين قد ادعوا أن قيادة الحزب الشيوعى العراقى كانت تحاول اقناعهم بجعل المنطقة العربيه فى العراق تخضع لحكم البعث بينما يكون الجزء الكردى من العراق خاضعا لنفوذ الشيوعيين وعلى حد ادعاء القيادة البعثيه فى بغداد ٠

وفى الواقع أن السيطرة الشامله للحزب على كل نواحى الحياه فى العراق ، أمر يطول الكلام عنه مما لا يتسع المقام له فى هذا الكتاب ، ويكفى أن نقول أنه أصبح موضوع يرتبط بتحكم الحزب فى لقمة عيش المواطن العراقى ، ومستقبله ، وأمن المواطن العراقى وأمن اسرته ٠

ويعتمد نظام الحكم على بعض المنظمات الحزبيه ، اعتمادا أساسيا فى عملية أحكام سيطرته على مقدرات الشعب العراقى أهمها - الاتحاد العام لطلبة العراق - والاتحاد العام لشباب العراق - والاتحاد العام لعمال العراق ٠ فهم عيون القيادة الحاكمه ووسيلتها الفعاله فى مراقبه وتعقب أى نشاط معادى لنظام الحكم وذلك الى جانب أجهزة النظام الأمنيه المتعدده ٠ فالشباب فى هذه المرحله من العمر ، وبما يملكه من طاقه نشطه ، واندفاع جارف ، يمكن شحنهم بالشكل المطلوب لخدمة أهداف النظام ، عن طريق الوسائل والأدوات المختلفه التى يملكها النظام فى هذا الشأن ، وأهمها ما يقدم الى الشباب من اغراءات توافق هوى الشباب وتطلعاته ، فأصبح الطالب يقوم بدور الرقيب على أستاذه فى الجامعه والمدرسة ويستطيع أن يعوق سير العمليه التعليميه والتربويه ، بواسطه التقارير التى يعدها الطلبة أعضاء الاتحاد فى الكليه أو المدرسة ضد اساتذتهم ، ويحسبون عليهم كلماتهم ، ويفقد الاستاذ مقومات السيطره على العمليه التربويه لطلابه ٠ وأصبح الاستاذ الجامعى أو المعلم فى المدرسة يخشى طلبته ، ولا يملك وسيله التوجيه للطالب ، اذا كان الأخير من

الحزبيين المتقدمين فى الحزب · وليس غريبا أن تجد طالبا لا يحضر عاما دراسيا كاملا ، ولا يؤدى امتحان - نهاية العام الدراسى - ثم يصدر قرارا من مجلس قيادة الثورة باعتباره ناجحا ومنقولا للعام الدراسى التالى ، وذلك بموجب تقرير يقدم من مكتب الطلبه يشير فيه الى أن الطالب كان فى مهمه قوميه خاصه · وهذه المهمه غالبا ما تكون تكليف صادر بواسطه الجهاز الخاص فى الحزب الذى يعتمد على الطلبه والشباب فى نشاطه بملاحقه احد المعارضين فى خارج العراق او داخله لاغتياله · أو عمليات تخريبيه يرسل اليها الطالب ضمن مجموعه خاصه الى أى مكان فى العالم حسب التكليف الصادر من القيادة فى هذا الشأن · ونفس الأمر ينطبق على الاتحاد العام لعمال العراق ، ودورهم فى مراقبه زملائهم ورؤسائهم العاملين معهم داخل الوحدات التى ينتسبون اليها · ولذلك فان أجهزة الأمن فى العراق ، والمخابرات تعتمد اعتمادا كبيرا على هذين التنظيمين فى مباشرة نشاطها وتعمل بتنسيق كامل مع قيادة هذه التنظيمات كما سنوضح بعد · ولقد انعكست هذه الأمور على الأوضاع الاجتماعيه للشعب العراقى فقد أصبح الأب غير قادر على السيطره على ابنائه من الجنسين معا ولأن الشباب أصبح يرى فى القيادة والحزب كل شيء نتيجة ذلك الشحن المعنوى الذى يتعرض له · وأصبح يتجاهل مكانه الأسرة والمجتمع وكل المُثُل والمبادىء التى كانت تتوارثها الأسرة العراقيه عن العشيره والقبيله ، ولا يرى أمامه سوى القيادة ومبادىء الحزب ، التى عملت على تدمير ذلك التراث الاجتماعى الذى كانت تتناقله الأجيال جيلا عن جيل ·

ولقد لعب الاتحاد العام لنساء العراق دوره الفعال فى هذا المجال بدوره ، للقضاء على التقاليد العريقه للمرأة العربيه تحت شعارات زائفه لتطوير المرأة · ذلك الاتحاد الذى أصبح جهاز تسلط على المرأة العراقيه ويدعوها للسفور ، والخروج على الطاعه الأسريه · لحضور الاجتماعات الحزبيه - أو الخروج فى مسيرات تجير فيها على الهتاف بحياة الرئيس القائد والحزب وفى مظهر وبصورة غير معهوده فى حياة الشعب العراقى · والآ تعرضت للمحاسبه والمتاعب على أيدى أجهزه الحزب والايذاء من قبل زملائها · ولقد كان الشباب يقف على أبواب المعاهد والجامعات ولا يسمح للطالبه أن تدخل اذا كانت لم تقبل بعد الانتماء للحزب ، وتعجز أسرتها أن تحميها من هذا الايذاء فى مشاعرها ، وكما حدث تماما حينما تعرضت بعض الطالبات لاعتداء زملائهن الطلبة اعضاء الاتحاد عليهن بنزع غطاء الرأس من فوق شعورهن ، حتى لا تتشبهن الطالبات بالايرانيات تنفيذا لتعليمات الحزب ·

بل لقد وصل الأمر الى تجنيد المرأة العراقيه فيما يعرف بالجيش الشعبى

للتدريب على حمل السلاح وأساليب القتال . وهناك الواجبات التى تكلف بها المرأة بحكم عضويتها فى الحزب والتى تقتضى الخروج بصحبة رجال من الحزب لتنفيذ مهمة يكلفون بها ، مثل عمليات جمع التبرعات التى تمت أو غيرها من المهام الحزبيه ، ومع تعارض ذلك وخروجه على طبيعة المجتمع العراقى العشائرى ، ومكانه المرأه فيه كمجتمع محافظ .

وبعد استعراضنا لدور الحزب فى المجتمع وأجهزة الدولة لكى نوضح الصورة التى يسير عليها نهج الحكم فى العراق ، بقى أن نلقى نظره سريعه على دور الحزب خارج العراق فى فترات سابقه لتستكمل الصورة عن حزب البعث العربى الاشتراكى. ونخص بالذكر موضوع الوحده الذى يضعه حزب البعث الشعار الأول ضمن شعاراته الثلاثة المعروفه (الوحده ـ الحريه ـ الاشتراكيه) . لقد أشرت الى أن هذا الحزب كان له دورا مشبوهـا فى قيام الوحدة ـ بين مصر وسوريا ـ عام ١٩٥٨ ووجه الشبهه فى هذا الدور أنه وبرغم دعوته كما قلنا للوحده فى شعاراته ، الا أنه كان يريدها وحدة أقطار تحت سيطرة وسيادة حكمه وليس حكم الآخرين ، أو حتى مشاركتهم ، وهو حزب انتهازى ، لأنه فى سبيل تحقيق هدفه هذا ، فى السيطره على مقاليد الحكم فى الوطن العربى ، ليس لديه مانع من التحالف أو المهادنه الوقتيه مع أى قوة سياسيه أخرى يستطيع بواسطتها الوصول للسلطه ، الى أن تواتيه الفرصه المناسبه لكى تخلص له السلطه وحده ، بعد أن يتخلص من تلك القوى ، فهو بذلك ينتهز المواقف والظروف لحساب تحقيق أطماعه فى السلطه ، وليس لتحقيق الأهداف والمبادىء التى يدعى بها فى خدمة الجماهير العربيه . وليس مثال احكام سيطرتهم على مقاليد السلطه فى العراق بعد انقلاب يوليو ١٩٦٨ ببعيد وكما أسلفنا وقدمنا الدليل من وثقائهم وليس من عندنـا .

" وقد توقع زعماؤه منذ سنة ١٩٥٥ أن دعوتهم الى الوحدة العربيه لا يمكن أن تتحقق دون مساهمه مصر فيها لقناعتهم بأن مصر قادرة بأمكانياتها على أن تعوق جهودهم . وزادت رغبتهم فى استغلال طاقات مصر لتحقيق رغباتهم عندما أصبح الرئيس المصرى للجمهورية رمز القوميه العربيه وقد حقق بالعمل ما كان يزعمه حزب البعث بالكلام .

وحسب زعماء الحزب أنهم قادرون على الاستفاده بمكانة الرئيس المصرى للوصول بهم الى مراكز السلطه فى سوريا الأمر الذى عجزوا عن تحقيقه لأنفسهم بأنفسهم ، ومن هنا كان تحمسهم الشديد للوحده مع مصر وتفانيهم فى اقناع حكومة

الجبهة الوطنيه في سوريا للدخول في وحده مع مصر جزءا من برنامجهم السياسي ، وكان حزب البعث الانتهازي ـ في محاولته لكسب مزيد من التأييد ، قد أقام تحالفا مع الشيوعيين الأمر الذي استغله الشيوعيون لصالحهم بسبب حسن تنظيمهم فلم تمض فترة قصيره حتى استطاعوا السيطرة على المراكز الحساسه في الجيش السوري . ولما كان استقرار الأمور في سوريا من المسائل التي تشغل بال مصر فانها اضطرت الا تقف مكتوفه الأيدي أمام استحثاث حكومة سوريا لها خشيه أن يسيطر الشيوعيون على البلاد . وهنا لم تجد مصر محيصا من أن تقبل الوضع غير المقبول وهو أن تعمل للقضيه ذاتها التي يعمل من أجلها حزب البعث . (١) وهي قضية الوحدة ، التي تعد شعارا من شعارات الحزب اضافه الى مبادئه التي نص عليها دستوره كالاشتراكيه والحريه ومحاربه الاستعمار والحياد الايجابي وعدم الانحياز ، وتلك كلها ذات المبادئ التي عمل من أجلها عبد الناصر " فلقد نادى حزب البعث بهذه المبادئ قبل ظهور عبد الناصر بخمسة عشر عاما ، ولم يستطع تحقيقها .... ولهذا أصبح لمبادئ حزب البعث بعد ظهور عبد الناصر معنى آخر جديد يختلف كل الاختلاف عن كلام يرقد في أحضان الدساتير ، ويظل حبيس العقول ... وذلك الأمر منح حزب البعث في سوريه وفي كل البلاد العربيه قوة حتى أحرز في الانتخابات (٢٢) مقعدا في مجلس النواب ، وأصبح حزب البعث يمثل في سوريه احدى القوى المؤثره على الساحه السياسيه هناك .... وعندما قامت الوحده ساهم قادة البعث أكرم الحوراني وصلاح البيطار في الحكم بعد الوحده لمنحها المزيد من القوة والتأييد .

ولكن قادة البعث في سوريا لم يرتفعوا الى مستوى المسئوليه القوميه ، ولم يضحوا من أجل المبادئ التي أعلنوها في دستور البعث ، وبالرغم أن الرئيس عبد الناصر كان قد اشترط خلال مفاوضات الوحده مع سوريا حل الأحزاب السياسيه في سوريه ، فان حزب البعث ، رغم الاعلان الرسمي لحله بقي قائما يمارس نشاطه في سوريه ، ولو أن قادة البعث اكتفوا بأن يظل الحزب يمارس نشاطه بطريقه مكشوفه ، لو اكتفى قادة البعث بأن يجعلوا الرابطه بينهم وبين اعضاء البعث في سوريه رابطه روحيه سنادها المبادئ وقوامها دستور الشرف الذي يتضمن هذه المبادئ ، لو فعلوا هذا لهان الأمر ولكن قادة البعث ، أرادوا أن يلغوا الشعب السوري كله وأن يظل شئ اسمه حزب البعث في كل منصب ، وفي كل وظيفه ، وفي كل عمل يمكن أن يكون ذا حساسيه مطلقه .... وأصبح الناس مخيرين بين البعثيه ، وبين البطاله والاضطهاد (*) ، والى أن حاول قادة البعث اخراج عبد الناصر نتيجة موقف خلقوه هم

---

(١) ـ د . طلعت الغنيمي ـ جامعة الدول العربية ص٢٢٦ ، ٢٢٩ .

(*) ـ وهو نفس الاسلوب الذي يطبق في العراق الان على أيدي البعث وبعد مرور حوالي ثلاثين عاما .

أنفسهم ـ فقدموا استقالتهم تهديدا للرئيس ـ ووضعه أمام الامر الواقع فقبل عبد الناصر الاستقاله فبدأت عملياتهم التخريبيه ضد الوحده بعد أن خرجوا من السلطة ٠ وحينما وقع الانفصال ووقع عليه أكرم الحوراني وصلاح البيطار قادة البعث ودعاة الاشتراكيه ورواد الوحده وأنصار الحياد على بيان تأييد الحكومه الانفصاليه الجديدة ٠ (١) ٠

ولعلنا بهذه المناسبه ـ نقتطف بعضا مما قاله الرئيس الراحل جمال عبدالناصر عن البعثيين وعلى ضوء تجاربه السابقه معهم ٠ (وفيه شيء أنا بدي أقوله رغم كل هذا ، هناك حقد في قلب البعثيين ضد الجمهورية العربية المتحدة وضد مصر وضد ثورة مصر ٠ والبعثيين ما عندهمش مانع أنهم يتعاونوا مع أي أحد حتى الشيطان اذا كان هذا يؤذي مصر أو يؤذي ثورة مصر (*) ، لأن الحقد موجود في قلبهم وعندهم مركب نقص وعقدة كبيرة ورغم كل اللي عملناه ورغم سكوتنا خرجت صحفهم تهاجمنا قبل مؤتمر رؤساء الحكومات وتهاجم مؤتمرات القمه وتهاجم القيادة العربيه الموحده اللي تكونت نتيجة مؤتمرات القمه ، وتهاجم الكيان الفلسطيني وتهاجم كل شيء وتقول أن مصر هي المسئوله عن مؤتمرات القمه وأن احنا لابد أن نحرر فلسطين ، ولابد نعمل عمل ثوري لتحرير فلسطين ٠ هم طبعا اتكلموا هذا الكلام في مؤتمر القمه ولكن اللي مش قادر يدافع عن نفسه ازاي يحرر فلسطين ده كان الرد عليهم ٠ ، اذا كنتم ما أنتوش قادرين تدافعوا عن أنفسكم ازاي تحرروا فلسطين ، يكون كلام تحرير فلسطين كلام على الجرائد ، تحرير فلسطين جعجعه وكلام هجص بتقولوه ومفيش حاجه ابدا تعملوها ، العملية بهذا الشكل ، ولكن قصدهم ايه ، قصدهم انهم يتملقوا الشعب العربي ويضحكوا على الشعب العربي ومش عارفين أن الشعب العربي كاشف السياسه الانتهازيه ومحاولة اللعب بقضايا المصير وكاشف أساليب حزب البعثيين ، الأساليب اللي كلها غدر وخداع وطعنات في الظهور ٠ احنا اشتغلنا مع البعثيين وتعاونا مع البعثيين ولم ينالنا منهم الا طعنات في الظهور ودس ودسائس ٠ وكل ده نسيناه من أجل قضية فلسطين ٠٠٠٠٠ اذن حزب البعثيين اللي طول عمره كذاب ٠٠٠٠٠ حزب البعثيين بيحاول يتبع سياسه انتهازية ويحاول يلعب بقضايا المصير ولكن أنا أقول لهم أن الشعب العربي كشفهم ، الشعب العربي عارفهم والشعب العربي عارف أساليبهم وعارف أساليب الغدر والطعن في الظهر ٠٠٠ وعارف مؤامراتهم ضد الوحده وعارف

---

(١) ـ أحمد مهابه ـ أسرار الحركة الانفصاليه في سوريه (ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) ٠

(*) ـ وهذا ما فعله البعثيون في العراق وسوريا خلال مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ بهدف مقاطعة مصر عربيا ٠

ازاى تحالفوا مع الانفصاليين ، وازاى دخلوا الوزارة مع الانفصاليين وعارف ازاى دخلوا مع ثورة ٨ مارس وازاى سرقوا هذه الثورة وشلوها ٠٠٠٠ والشعب العربى فى كل مكان يكشف حكم البعثيين ويعلم أنه حكم عسكرى فاشستى وليس حكم تقدمى اشتراكى) (١) ٠

وعن دور البعث فى الانقلابات التى كانت تجتاح سوريا والعراق ، والمذابح التى كانوا يتسببون فى قيامها يقول عبد الناصر فى احد خطبه : (نأخذ نماذج للانقلابات عندنا نماذج كثيرة ولكن اذا أخذنا النموذج الواضح قدامنا نأخذ حزب البعثيين ٠٠ حزب البعثيين فى سوريا بقاله عشرين سنه يعمل فى السياسه ٠٠ ماذا أنجز قالوا انهم حزب اشتراكى وقالوا انهم حزب قومى وقالوا انهم حزب وحدوى ولكن هل استطاعوا أن يثبتوا هذا بالعمل ٠٠٠ أبدا بالشعارات ٠٠٠ أى معركة خاضها البعث ؟ الا معاركه المسلحه بين أطرافه المختلفه كما حصل فى العراق استولى البعث على السلطه فى العراق ، ثم سار فى طريق حمامات الدم لقتل الناس القوميين والوطنيين وكل الناس ، ثم انقلبوا على أنفسهم بعد أن وضعوا العدد الكبير فى السجون وحاربوا بعضهم البعض وقامت معارك مسلحه بينهم وبين بعضهم ٠ فى سوريه نفس الشىء ، نفس الشىء البعثيين أيضا هناك معارك مسلحه بينهم وبين بعضهم ٠ أيه اللى عمله البعثيين فى العشرين سنه اللى فاتت ؟ ٠ البعثيين شاركوا فى الانقلابات وكانوا ينظروا للانقلابات اللى حصلت فى سوريه طوال هذه المدة على أنها سبيل ليمكنهم من السلطه ٠ وكانوا يتفقوا مع كل انقلاب ٠ ثم ينقلبوا على الانقلابات ثم ينقلبوا على أنفسهم ويتخانقوا مع نفسهم ويتنازعوا حينما لا يجدوا أى شىء ينقلبوا عليه طبعا ايه اللى عمله البعثيين ؟ ايه الانجاز اللى عملوه ؟ ايه القوة اللى حققوها ؟ ما فيش حاجه غير الجعجعه والانشاء والكلام ٠ هل هناك معركه واحدة مع الاستعمار ؟ أو هل هناك معركة مع اسرائيل ؟ ٠٠٠٠٠ وحزب البعثيين يمثل المثل الواقع والمثل الحقيقى للانقلاب ٠ اعمال سلبيه مثل حصار المدن زى ما حصل فى حماه لا يمكن أن نعتبره عمل ايجابى بل عمل سلبى) ٠

وفى الواقع أن الرئيس الراحل عبد الناصر لو كان باقيا على قيد الحياة لعاد وأضاف الى ما ذكره فى هذا الخطاب الذى ألقاه فى احتفالات أعياد الثورة فى الاسكندرية عام ١٩٦٥ ، الانجاز الكبير الذى قدمه البعث فى العراق بدخول معركة مع دولة اسلاميه جاره له هى ايران محاولا جر باقى الدول العربيه معه - فى الوقت الذى عجز على القيام بأى رد فعل ضد اسرائيل التى جاءت من وراء حدود دول أخرى مجاوره له

---

(١) - الخطاب الذى ألقاه الرئيس عبد الناصر فى ٢٢ يوليو ١٩٦٥ ٠

لتقصف المفاعل الذرى العراقى فى مايو عام ١٩٨١ وفى عمليه لم تستغرق سوى عدة دقائق عادت طائراتها كلها سالمه · والانجاز الكبير الذى قام به البعث السورى فى لبنان بذبح الفلسطينين وحصار صيدا وشتلا الاخير عام ١٩٨٥ · أما فى داخل القطرين، فهناك حالات أعاد تاريخ البعث فيها نفسه مرة أخرى حينما قصف البعث العراقى قرية (بلد) فى وسط العراق بالقنابل لاعتداء وقع على موكب صدام حسين حينما كان يمر بالقرب منها ، وقصف منطقة الأهوار فى جنوب العراق بمختلف أنواع القنابل والأسلحة فى مطارده بعض الرافضين للاشتراك فى الحرب مع إيران ·

وأعاد البعث السوري نفسه أيضا فى قصف مدينه حماه مرة أخرى فى عهد حافظ الأسد ودكها على أهلها ، بسبب تواجد بعض المعارضين لنظام حكم البعث السورى فى هذه المدينه البطله · وقد ذهب ضحيه هذه المذبحه عام ١٩٨٢ ما بين ١٠ الى ٢٠ ألف شخص ويقدر ما تحتاجه المدينه ليعاد تعميرها حوالى ٤٩ مليون دولار ·

" ومن الاستطراد الذى يقتضيه المقام أن نضيف أن حزب البعث الذى حطم الوحده الأولى هو بذاته الذى عاد فحطم اتفاق الوحده الثلاثيه ، فقد جاء الى المفاوضات التى انتهت باتفاق الوحده الثلاثيه آملا أن يحصل من مصر على اعتراف صريح أو ضمنى بشرعيته ليستغل ذلك فى معركته من أجل السلطة ، ولذلك واجههم الرئيس جمال عبد الناصر أثناء المفاوضات بأنه يريد وحده مع سوريا وليس مع حزب البعث ·

ونظرا لان إتفاقيه القاهرة (الوحدة الثلاثية) لم تحدد على وجه الدقه شروط الائتلاف بين حزب البعث ومنافسيه فقد عمل حزب البعث بعد انتهاء مفاوضات القاهرة - جاهدا لكى يحصل على أكبر كسب ممكن فى مراكز السلطه ولم يرعوا عن أى طريق تصل به الى تصفية العناصر الصديقه لمصر لا سيما بعد أن تمكن من الامساك بزمام السلطه فى كل من سوريا والعراق معا ووصلت الحال الى ما وصفته جريدة الأهرام فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ بأن البعث يخطط لاستثارة مصر كيما تنسحب من اتفاق الوحدة لأن سياسه البعث اتجهت الى القضاء على اتفاق الوحدة ولكنه أراد القاء التبعه على غيره" ·(١)

هذا عن دور الحزب فى قضية الوحده العربيه كما سجله تاريخ الحزب الحافل بالتآمر على الوحدة وتسخيرها من أجل تحقيق أهداف قياداته فى السيطرة على مقاليد السلطة فى العالم العربى · وعلى الجانب الآخر - هناك تجربة الحزب فى لبنان والتى

---

(١) - د· طلعت الغنيمى - المرجع السابق (ص ٢٧٩ ، ٢٨٠) ·

كانت تجربة الحرب الأهليه اللبنانيه أنسب ميدان لكي يثبت الحزب فيه مدى كفاءته ومقدرته على العمل والنضال الذى طالما تشدق به أقطابه - فى خدمة الجماهير العربية . فالتنظيم البعثى الذى كان يقوده عبد المجيد الرافعى فى لبنان ، بقى مجرد بوق يردد صدى ما يقوله قاده الحزب فى العراق ، والذى كان يلقى منهم الدعم المادى . ولم يستطع أن يلعب أى دور ملموس يذكر على ساحه الأحداث فى لبنان خلال فترة الحرب التى يمكن أن تفرز بحكم ظروفها الغير طبيعية ، من النتائج مالا تهيئه الظروف الاعتياديه فى أى قطر آخر . فى حين استطاعت تنظيمات أخرى حديثة العهد بالعمل السياسى ، من الظهور على الساحه اللبنانيه وفرض تواجدها وامتداد تأثيرها على الأحداث فى لبنان الى خارج لبنان مثل منظمه أمل ، وغيرها من المنظمات ، كتعبير صادق عن اراده الجماهير التى تمثلها ، سواء كانت شيعيه أو درزيه أو سنيه أو غيرها وبالشكل الذى لم تستطع قيادة حزب البعث فى لبنان أن تحققه على الاطلاق . كما جعلنا بحق نخرج بحقيقة لا تقبل الشك - وهى أن عبارة (التعبير عن مصالح الجماهير فى الوطن العربى) التى ما زال يرددها قادة البعث فى كل مكان - قد سقطت فى امتحان الحرب اللبنانيه ، والتى كانت أفضل محك كان يستطيع الحزب أن يختبر فيه امكانياته وقدراته ، فى النضال ضد الغزو الاسرائيلى ، والصراع الطائفى باعتباره حزبا لا يرتبط بطائفه معينه فى انتمائه ، وفى النضال من أجل تخليص لبنان من التبعيه الخارجيه ، وكان يستطيع أن يفرض نفسه اذا كان بالفعل يعد حزبا يعبر عن مصالح تلك الجماهير العربيه فى كل قطر عربى كما يدعى . وكان بمقدوره لو كان هناك قناعه وايمان لدى تلك الجماهير بمبادىء وفكر وفلسفه هذا الحزب أن يأخذ مكانه القيادى أو حتى النسبى بين سائر القوى السياسيه المتواجده على الساحه اللبنانيه . ووضع الصيغه المناسبه لحل مشاكل المجتمع اللبنانى صاعدا فوق كل الخلافات والتقسيمات الطائفيه والمذهبيه فى لبنان وحمايه الفلسطينيين الذين ظل يتاجر بقضيتهم . ولكنه أثبت بالفعل من خلال تلك التجربه أنه آخر تلك القوى التى يمكن أن يكون لها صوت يسمع فى لبنان ، وأنه - أى البعث عموما لا يستطيع أن يناضل الا على رقاب الجماهير الضعيفه العزل مستخدما أساليب البطش والقتل ، وهذا ما لم تسمح له الظروف على الساحه اللبنانيه أن يفعله وعاد الحزب فى لبنان ليبدل ولائه من بغداد الى دمشق حيث يجب أن يكون الى جانب الجهة التى لها الصوت المسموع والقوة المرهوبه على الساحه الى أن تحين الفرصه لينتهزها كما كان دأبه دائما فى الماضى .

أما موقف حزب البعث من قضية فلسطين ، فقد فضح عبد الناصر هذا الموقف

لحزبهم الانتهـازى وبقينى أن حزب البعث لن يسمح للكيان الفلسطينى الشرعى بـأن تقوم له قائمه ، لتبقى قضية فلسطين ، هى ، القضيه الرئيسيه على المستوى القومـى التى يتاجر بشأنها الحزب فى سوق الساسه العربيه . فنحن رأينا ما فعله الحزب فى جناحه السورى بالفلسطينيين فى لبنان والمشاركه فى حصارهم واجبار ياسر عرفات على الخروج بحرا مع مقاتليـه بعد أن أغلقـوا فى وجهه الطريق البرى الى دمشق . ثم أوعزوا لباقى المنظمات اللبنانيه العسكريه لذبح ما تبقى من فلسطينيين عزل فى لبنان وذلك بعد أن أجهـزوا على التنظيمات الفلسطينيه منها باحداث الانشقاقات العديده بين فصائلها وتحريضها للانقلاب على عرفات .

أما جناح البعث فى العراق ـ فقد كان هو الآخر من أكبر المساهمين فى حركـة استقطاب التنظيمات الفلسطينيه ، ومحاوله احتوائها لتعمل بامرته وتربط مسيرتها بخط سياسته فى بغداد . وكان من أكبر هذه المنظمات ـ الجبهة الشعبيه التى يقودها الدكتور جورج حبش ، ثم تحولت الاخيره عن بغداد . وحتى حينما قامت علاقـات طبيعيه بين قيادة البعث فى العراق وقيادة فتح ـ وباسر عرفات ـ حاولت كعادتهـا فرض وصايتهـا عليهم ، وتقييدهم بخطها السياسى وتقلباتها على الساحه السياسيه العربيه والدولية وكان أبرز مثال على ذلك ، موقف الحزب من تأييد المنظمه لنظـام الحكم الثورى الجديد فى ايران ، والذى وُبخت عليه المنظمه كثيرا ، ثم رفضهم قبـول دور الوساطه الذى أبدى ياسر عرفات القيام به بين ايران والعراق لاحتواء الصراع بـين الدولتين خلال الشهور الاولى للحرب ، وبحجة مدحوضـه ، وغير مقبوله وكما سـوف نعرض فى موضعه . بل لقد وضعت القيادة الايرانيه القيادة البعثيه فى موقف لا تحسد عليه عند بدايه الغزو الاسرائيلى للبنـان ـ حين رفضت طلب القيادة الايرانيـه منهم السماح بمرور قواتها الى لبنان للمشاركه فى مساعدة الفلسطينين لصد الغـزو اللبنانى ـ وبالطبع ـ فانه من المستحيل أن يقبل البعث ، وهو الذى ظل منذ تأسيسه وحتى اليوم يتكلم عن فلسطين والفلسطينين ـ وتحرير الأرض المحتله ـ أن يقوم بواجب التصدى للاسرائيليين فى لبنان نظام ايران الذى فضل هو أن يدخل معه فى حرب يجرب فيها قوته ويستعرض فيها عضلاته أمام المنطقة عن توفـير وادخال هذا الحجم الضخم من العتاد العسكرى والبشرى الذى أحرقته هذه الحرب اللا شريفه لحرب كان أشرف له أن يكون خصمه فيها هو عدو العرب الحقيقى ، اسرائيل . وفى خدمة القضيـه الفلسطينيه . وليس من المعقول أن يقبل البعث أن يتحقق انتصار على الاسرائيليين فى لبنان يكون لنظام ايران ودمشق فضل ولو ضئيلا فى تحقيقه . فيسرق منه بذلك أنظار وتقدير الجماهير العربيه التى ملأ آذانها كلاما عن فلسطين والتحرير . وكيف

يمر الجيش الايراني اذاً من داخل العراق ليذهب الى جبهة القتال مع اسرائيل ـ ويشاهد العراقيون ذلك وجيشهم متواجد في مكان آخر داخل الأراضي الايرانيه وليقاتل جيرانهم ويدك مدنهم وقراهم على من فيها . ولذلك وجد البعث العراقي لنفسه الحجه ، ليدافع بها عن موقفه فاشترط أن يوقف القتال على الجبهه مع ايران وتعترف ايران له بشروطه مستخدما اسلوبه الانتهازي الذي لا يستطيع التخلي عنه . باعتباره يمثل الطريقة المثلى في تحقيق مقاصده .

وقال أنه لا يستطيع أن يسمح بمرور قوات عسكريه لدولة هو في حالة حرب معها . ألم يكن الغزو الاسرائيلي للبنان ـ هو الفرصه التاريخيه للبعث ليثبت فيها مدى اخلاصه ـ ووفاءه للقضيه الفلسطينيه وليتجاوز الخلافات الشخصية بين قيادة جناحيه في سوريا والعراق ليعملا سويا من أجل الفلسطينيين والعروبه .. ألم يكن تدخلهم في هذه الحاله ـ واذا صدقت النوايا ، وهي لن تصدق لدى البعثيين أبدا ـ وبحكم قدراتهم العسكريه الهائله ـ كان كفيلا ـ بتسويه الاوضاع على الساحه اللبنانيه سواء مع اسرائيل أو بين الفئات اللبنانيه المصارعه ، وحسمها بشكل يمكن أن يخدم مصلحه الشعب اللبناني ، وأوضاع الفلسطينيين هناك . وكان بذلك قد استطاع أن يضع القيادة الايرانيه أمام الامر الوقاع ، والاختبار الصعب ، حينما ستجد أن العراق قد أوقف قتاله معها وأرسل قواته الى لبنان . انه حتى وفي هذه الحاله ، اذا تجرأت ايران على تجاوز الخطوط والأوضاع التي كان العراق سوف يترك الموقف مع ايران عليها عند ارسال قواته الى لبنان ، سوف يجعل ايران في موقف يؤلب عليها كافة الأطراف العربيه والاسلاميه وبلا استثناء . وكان البعث سيجد التأييد والعون والدعم اللا محدود من كافة الدول العربيه الأخرى . وبذلك كان يستطيع أن يكسب قضيته مع ايران بشرف ونزاهه ، ولكنه مع الأسف ، انساق وراء الاحقاد الشخصيه لقيادته ، وسوء تقديرها للأمور والمواقف .

وبمناسبه الكلام عن القضية الفلسطينيه ففي عام ١٩٧٩ وبعد تسلم صدام حسين السلطه في بغداد ، التقى به أحد رؤساء تحرير الصحف الألمانيه الغربيه الذي سأله عن تصوره للكيفيه التي يمكن للعرب بها تسويه قضيتهم مع اسرائيل ، طالما أنهم اليوم غير قادرين على دخول حرب معها ـ وأنهم رافضين للتفاوض معها ، كما فعلت مصر . فأجابه الرئيس العراقي ، وكان ذلك قبل دخول الحرب مع ايران بأن العرب يمكنهم أن ينتظرون ولو عشرون سنه اذا لزم الأمر أو أكثر لكي يتمكنوا من تطوير امكانياتهم وقدراتهم وبلوغ درجة من التقدم ، تمكنهم وقتها من التصدي لاسرائيل ؟؟ هكذا كانت اجابة زعيم البعث الذي أهلك من القدرات العسكرية

والبشريه والاقتصادية للعراق فى حربه مع ايران ما كان يكفى على الأقل لتحرير نصف فلسطين ٠ ونسى الصحفى أو لعله تحرج فى أن يلفت نظر الرئيس العراقى ، الى أن العرب اذا كانوا فى حاجة الى هذه الحقبه الزمنيه لبلوغ التطور والتقدم الذى حققته اسرائيل عن الفترة الماضيه - فماذا بشأن التطور والتقدم الذى سوف تحققه اسرائيل حتما خلال تلك السنوات التاليه التى سيعمل العرب فيها على اللحاق باسرائيل عما حققته فى الماضى . أم أن الرئيس العراقى يعتقد أن اسرائيل قد اكتفت بما حققته من تقدم وتطور ، وستقف متفرجه على ما سيفعله العرب بها !!! ٠

فهذا هو البعث - وهذا هو فكر واسلوب قادته فى التفكير والتعامل على الساحه العربيه - بل والدوليه أيضا ٠ ونرى أنه لن يحقق العرب خيرا ، طالما بقى هذا الحزب يقود ويحكم فى أى دولة من عالمنا العربى ٠ وسيظل يعمل وكما قال عبد الناصر بحق - الدسيسه والغدر ، واذا جرى وراء نظام عربى ، أو زعيم ، فهو يجرى لمصلحة يبغى تحقيقها من ورائه ، واذا مدح - زعيم من زعماء العرب ، فهو يحتاج لعونه ، والاستفاده من موقعه ٠ وغدا ، حينما تسنح الفرصه وتنتفى الحاجه اليه سوف يطعنه من الخلف ، لأن قادة البعث لا يروق لهم أن يروا زعيما عربيا يستحوز اعجاب وتقدير الشعوب العربيه الا اذا كان بعثيا وكم يحاول الحزب فى العراق الآن أن يُصعّد صدام حسين الى ذات المرتبه التى كان عليها عبد الناصر يوما ، ولكن هيهات ٠٠ ولأنه حزب انتهازى، فهو يستطيع أن يسب ذلك النظام اليوم ويحرض على مقاطعته ثم يعود وحده غدا لكى يمدح فيه ويثنى على قيادته عندما يحتاج الى دعمه - ومساندته - كما فعل مع مصر واستضافته لمؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ لمقاطعتها وهو الذى لا يؤمن كما يقول فى مؤتمره الاخير بصيغه مؤتمرات القمه ثم عاد حينما احتاج لدعمها من السلاح والعتاد العسكرى فى حربه مع ايران يطلب كسب ود قيادتها ، بل وكان ذلك حتى قبل رحيل الرئيس السادات والذى فضح ذلك الامر فى احدى خطبه الشهيره ٠ لذلك ، فلا نرى من وراء البعث خيرا ، وهو الذى يريد الان فى حربه مع ايران التى يدعى أنه يقاتل فيها نيابه عن الأمه العربيه - أن يجر وراءه العرب كل العرب فى حرب لا يعلم الا الله مداها ، وكيف سوف تنتهى ٠ نقول ذلك لنحذر أصحاب الأقلام التى انساقت للدفاع عن موقف نظام البعث فى العراق - فى حربه مع ايران ونقول لهم : تنبهوا ان النظام الذى تدافعون عنه هو نظام البعث بكل تراثه البغيض وماضيه الاسود على الساحه العربيه ٠

وان التفرقه ضروريه بين الدفاع عن هذا النظام ، وعن الشعب العراقى - وهنا ستختلف الوسائل والاساليب والادوات التى سوف تستخدم حتما ٠

ونعود الآن لنتكلم عن نظام البعث فى العراق فى سياق كلامنا عن نظام الحكم فى العراق باعتبار أنه يمثل السلطه الحاكمه والتى بيدها مقاليد الحكم هناك ٠ ولكن قبل أن ندخل فى الكلام عن طبيعة نظام الحكم ومؤسساته ، سنتكلم بشيء من الايجاز عن الدور العقائدى للحزب ، بالمقابله مع الدور العقائدى للمذهب الشيعى ، باعتبار أن الصراع الدائر بين القيادتين فى العراق وايران ، هو صراع عقائدى بين عقيدة البعث، وعقيدة الشيعه على أرضيه ، يشكل معظم سكانهما المسلمين الشيعه ٠ لقد عالج البعثيون قضية الدين والتدين ، بأساليب وطرق خاصة ، باعتبارها كانت تمثل الى جانب الفكر الشيوعى ، أخطر الأسلحة التى يواجهها الفكر البعثى والتى تلقى بآثرها المباشره على قضية بقاء البعثيين فى السلطة ، وإنفرادهم بها من ثم ٠ واذا كانت مجابهتهم للفكر الشيوعى ومحاربته ، إقتضت منهم المواجهه المكشوفه ، بإعتبار أن الشعوب المسلمه بطبيعتها تأبى تقبل الفكر الشيوعى يفرض نفسه على الحياه السياسيه والإجتماعية لديها ، فإن شن حملات واسعه ضد هذا الفكر وقيادة تنظيمه فى العراق ، من جانب البعثيين لن يثير غضب الرأى العام العراقى وسخطه على البعث - بقدر ما يحدث ذلك لو إتبع البعثيين نفس النهج فى مواجهتهم للفكر الشيعى ، لأنهم بذلك يضعون أنفسهم فى موقف العداء المباشر من الدين الإسلامى ذاته ٠ ولذلك ، كان يتطلب الأمر من جانب حزب البعث فى العراق ، اعتماد أساليب ووسائل أخرى ، تبعد عنهم هذه الشبهه ، أو على الأقل - فى الظاهر - وحتى لا يجرهم ذلك الى سخط عام من جانب الشعوب الإسلاميه بصفه عامه وقياداتها خارج العراق عموما ٠ ولقد زادت الحاجة الى سرعة التحرك لضرب أى اتجاه معارض ذو صبغه دينيه فى العراق ، بعد قيام الثورة الاسلاميه فى ايران، والتى قادها شخص له مكانته الخاصه لدى المسلمين الشيعه فى العراق وهو الامام الخمينى ، والذى كان قد أمضى بينهم حوالى أربعة عشر عاما فى منفاه ، فى النجف الأشرف وتكون له أتباع وصداقات قويه ، خلال تلك الفترة - من رجال الدين الشيعة - ومن أفراد عاديين فى العراق ٠ وأصبح لتأثيره عليهم ، ولتأثرهم به ، أمرا يشكل خطر أن يصبح العراق مسرحا ثانيا لما وقع بفعل تأثير الإمام الخمينى وجماعته فى ايران ٠ وذلك كفيل بتقويض كيان حزب البعث فى العراق ونزع السلطة من يده ، وقتل كل أمل لديه ليس فى البقاء فى السلطه مستأثرا بها وحده فى العراق فقط ، وانما أيضا ضرب طموحات الحزب ، وزعامته الحاليه فى شخص صدام حسين ، من إمتداد المد الثورى البعثى الى المنطقة العربية ، والتى ظل الحزب ينفق الأموال الطائله - سواء لدعم بعض التنظيمات أو النظم التى يبنى عليها الأمل فى أن تكون حليفه ثم تابعه له أو لإثبات ذاته وفرض زعامته فى منطقة الخليج ، ولدرجة استخدام أساليب

الإبتزاز السياسي واحداث القلاقل والارهاب السياسي في المنطقة ليصبح حكمه مرهوب الجانب لدى حكام الخليج ٠ بل أن هناك خطرا أكبر قد بات يواجهه الحزب وقادته في بغداد ، وهو خطر المد الثوري المقابل للثورة الاسلاميه ، ليس الى العراق فقط ، وانما الى باقي دول الخليج العربي مما يقضي على كل أمل في أن يجد لنفسه متنفس في المنطقة ٠ ولذلك كان على الحزب أن يعمل على محورين ، الأول هو محاولة التعرض للثورة الاسلاميه الشيعيه نفسها في ايران ، والثاني هو ضرب أي نزعه دينيه في داخل العراق والقضاء الفوري عليها ٠ مفضلا بذلك أن يتخذ موقف الهجوم - قبل أن يجد نفسه غير قادرا على الدفاع عن بقائه في المنطقة - وحتى في داخل العراق ٠ ولقد سبق أن تكلمنا عن فكرة طاعة الامام الواجبه باعتبارها جزء١ من العقيدة الشيعيه ، وهذه هي أولى القضايا التي إهتدى فلاسفه البعث لمعالجتها ٠ بحيث يتسنى نقل هذه الطاعه العمياء الى الحزب وقيادته ، وتحويل الإعتناق بالمبادىء والفكر الشيعي الى مبادىء وفكر حزب البعث ، وذلك هو الطريق الذي سوف تنقلب عليه الوقائع وستتحول فوقه الاتجاهات العقائديه لتسير في اتجاه واحد فقط هو إتجاه البعث ووجهته ، فاذا كان الالتزام الديني لدى الشيعه بطاعة الامام واحترام رجل الدين وتقديره وتبجيله طواعية باعتبار ذلك أمرا نابعا من ذات الشخص وداخله بحكم العقيده التي يعتنقها منذ آلاف السنين وهو وأجداده ، فإن هذه العقيده في رأي البعثيين لابد أن تتزعزع أولا ، ثم يحل محلها عقيدة أخرى . واذا كان ذلك يصعب أن يقوم به الشخص طواعيه ، انما لابد من سبيل الى إجباره عليه ٠ وان عمليه التبعيث - واجبار الشعب على الانتماء الى الحزب ، ومن ثم الالتزام بتعليماته التي هي سلسله من حلقات مدروسه ومحكمه من الأساليب اللازمه لتخريب عقيدته واجباره على التخلي عنها - هي الطريق الوحيد والأمثل لمعالجة هذه القضيه ٠ وعلى أن يجد الانسان نفسه مخير بين الانتماء للحزب ، وبين محاربته في رزقه والتنكيل به وتشريده وتصنيفه في قائمه المعاديين للثورة والحزب ، وما يترتب على ذلك من قهر وهتك لحقوق الانسان العراقي ، هو وأسرته ٠ بل انه حينما ارتضى العراقيون والعراقيات التضحيه ببعض متطلباتهم في الحياة التي علق الحصول عليها بالانتماء للحزب ، وجد القاده البعثيون أنه لا مفر من جعل العقوبه اجباريه على كافه أفراد الشعب العراقي ، وأياكان توجههم وأصبح على الانسان العراقي أن يحدد مصيره ، على استمارة قبول العضويه في حزب البعث التي تقدم له بواسطه المسئول الحزبي في العمل أو في المنطقة السكنيه ٠ ولدرجة أن بعض العراقيين المثقفين يقولون : (أن الحزب الشيوعي على جبروته في

الاتحاد السوفيتي لم يشترط أن يكون كل أفراد الشعب السوفيتي أعضاء في الحـــزب ، ولكن في العراق حتى الكلاب والمواشـي يجب أن يكونوا بعثيين حتى يأمن قـــادة البعث على أنفسهم منهم هم أيضـا) ٠ ولعله من المفيد أن نلقى الضوء على فكـــر البعث وموقفه من قضية الدين ـ وظاهرة التديـن ـ ورجال الدين ، والتى أصبحـت موضوعا يؤرق مضاجع النظام في العراق ، واحتمالات المستقبل أمامه بعد مرور ١٤ عاما على تسلمه الحكم من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٢ حينما عقد مؤتمره القطرى التاســع للحزب في بغـداد ٠ فقد قدم فلاسفـه الحزب الى هذا المؤتمر فصلا كاملا عـــن ما أسماه (بالمسألـه الدينيه) ضمـن التقرير المركزى المقدم الى هذا المؤتمر ليقره كدستور ومنهج يطبق خلال الفترة اللاحقه لـه ٠ ولعل أسباب إختيار هذا التوقيـت من جانب فلاسفـه البعث للتعرض لهذه القضيه الحساسه ، هوبـدء هبوب ريـــاح مقلقـه من الجانب الآخر حيث الحدود الشرقيه مع إيران ، بعـد قيام نظام حكـــم ينادي باقامـة الحكومـة الاسلاميه في المنطقة ، نظام له خصوصيته التى ينفرد بهـــا مع العراق عن سائر دول المنطقـة ٠ لكونه يخاطب في دعوتـه هذه شعوبا إسلاميـــه في غالبيتها وينتمى معظمهـا الى المذهب الشيعى الجعفـرى في كل من العـــراق وايران ، ولزعامتهـا تأثيرها الروحى في نفوس شعب العراق كما أوضحنا سابقا ٠ ولقد جـاء في التقرير المشار اليه في هذا الصدد : (أصبحت المسأله الدينيه التى كانـت تثار بين الحين والآخر في الحياة السياسيه العربيه وحتى في بعض الأوساط الدوليـة ، أصبحت في السنوات الأخيرة مسأله بارزه ٠٠ ومع قيام الثورة الايرانيه ونجاحهـــا في الاطاحه بنظام الشاه باتت مسأله ساخنه وتصاعد حولها الاهتمام والبحث والخلاف في المنطقة،وعلى الصعيد الدولـي ـ وفي داخل القطر (أى العراق) إتسعت بصـــورة متساويه في السنوات الأخيره نشاطات بعض الجماعات التى اتخذت من الدين غطـــاء لأهدافهـا ومآربهـا السياسيه وبخاصة جماعـة حزب الدعوه واتخذت طابعـــا ارهابيا وتخريبيـا معاديا للشعب والحزب ٠٠ والثورة ٠ ما هو موقف الحزب مـــن المسأله الدينيه وكيف تعامل معهـا ؟ ولماذا برزت هذه الصيغـه في هذه المرحلـــة سواء على صعيد القطر أو في المنطقة ؟ وكيف يتعين على الحزب أن يتعامل معهـــا الآن ؟ أن حزب البعث العربى الاشتراكى هو الحزب الاشتراكى والثورى الوحيد ليـــس في الوطن العربى فحسب وانما في المنطقة أيضا الذى أعطى المسأله الدينيه إهتمامـا بارزا في عقيدته وفي سلوكه السياسى والاجتماعى) ٠

وفي موضع الاجابه عن السؤال الأول الذى طرحه الحزب بشأن موقفه من المسألـه الدينيه قال : (ومنذ البدء حدد الحزب موقفه من الدين وكما قال الرفيق صـــدام حسين أننا لسنا حياديين بين الايمان والإلحاد ، أننا مؤمنون ٠٠٠ وقال القائـــد

المؤسس في ذكرى الرسول العربي في عام ١٩٤٣ " كان محمدا لكل العرب فليكن العرب اليوم محمد ٠٠٠٠٠ " وعبر أكثر من ثلاثين عاما من مسيرة حزب البعث العربي الاشتراكي لم تكن هناك مشكله بينه وبين الدين - اذا صح التعبير " ٠ وبهذه العبارات المبهمه وذات المعاني القاصره أجابوا على السؤال الأول المذكور ، ومن الناحية النظريه البحته بالطبع ، لأن الموقف الفعلي للحزب من هذه القضية سوف تستكمل الاجابه عليه بالأمثله الحيه من ممارسات النظام في العراق على الصفحات التاليه ٠

وفي سبيل تشويه الحزب ، لنشاط الأحزاب والحركات والتيارات الدينيه السياسيه في الوطن العربي - ليحط من قدرها في نظر المواطن العربي ، وكأن هناك عداء مستحكم قد كشف فلاسفه الحزب بالفعل عن ما تنطوى عليه النفسيه البعثيه من حقد وكراهية تجاه الدين والحركات الدينيه ، وليكون هو وحده الحركة السياسيه الوحيده في الوطن العربي التي يجب أن تلتف حولها الجماهير العربيه فيقول التقرير المشار اليه أعلاه : (ومنذ البدء أيضا وقفت هذه الأحزاب والحركات والتيارات ضد الدعوه القوميه ٠٠٠٠ وحاربتها ووقفت ضد القيادات القوميه التي حملت رايه النضال التحرري والوحدوي والقومي مثل البعث ٠٠ وعبد الناصر وغيرهم ٠ وفي صراعها مع حركة القوميه العربيه وضعت هذه الأحزاب والحركات والتيارات نفسها ، مرات عديده ، في مواقع معاديه للجماهير وآمالها وتطلعاتها واصطفت بصورة اراديه حينا ، أو نتيجة لموقفها هذا الى جانب القوى والأنظمه الرجعيه العربيه ، وحتى بعض الأوساط الاستعماريه ٠ كما أن هذه الأحزاب والحركات والتيارات قد لجأت في أحيان كثيرة إلى أساليب الإرهاب والعنف ، في محاولتها للوصول الى السلطة أو في صدامها مع الأنظمه القائمه أو الأحزاب والقوى السياسيه الأخرى) ٠ وبهذا الوضوح الذي ليس فيه لبس كشف فلاسفه البعث وأقطابه عن مشاعرهم نحو ما أطلقوا عليه إصطلاح " الأحزاب والحركات والتيارات الدينيه " ووصموها بتلك الاتهامات والمواقف الوارده في تقريرهم ٠ في حين أن المتأمل لتاريخ الحركات الدينيه السياسيه بوجه عام في عالمنا العربي ، لا يصادفه ذلك النوع من الحركات التي إقتصر نشاطها على منتسبي المذهب الذي تقوم عليه الحركه دون غيره – لأن الدعوه الاسلاميه - عامه وتشمل المسلمين جميعا منطويين تحت رايتها ، والاّ فكيف سيتسنى لمثل هذه الحركات أن تصل الى سدنه الحكم اذا افترضنا أن ذلك كان هدف تلك الحركات ، في ظل المجتمع العربي الاسلامي ، الذي تتعدد فيه الطوائف والمذاهب ، والتي يتكون منها مجموع الشعب الذي ستعتمد عليه تلك الحركات في الوصول للسلطه - بل وماذا عن الجماهير الغير مسلمه هي الأخرى ، هل ستخرج عن سلطان الدولة ويطلب منها تشكيل دوله أخرى لكل طائفة منها لأن

البديهي ، أن أي حركة دينيه سياسيه لا تستطيع أن تستند على دعم طائفه دينيه معينه في الوصول للسلطه ، واقامة نظامها السياسي الجديد ، بل أن الصورة لقريبه من عهدنا اليوم في التجربه الايرانيه . لقد شارك في الثورة الاسلاميه كل طوائف الشعب الايراني ، حتى الأحزاب التي تقع في أقصى اليسار مثل حزب توده الشيوعي قد شارك ودعم الثورة - وإن اختلفوا أخيرا - على الصياغه الدستوريه ، من حيث التفصيل في اسلوب ادارة الحكم في ايران . وان كانت تجربه الثورة الاسلاميه في ايران ليست معيارا أو نموذجا يحتذى به ويقاس عليه في هذا الصدد . إضافه الى أنها لم تأت ، استنادا الى تنظيم ديني سياسي محدد أوصلها الى الحكم ، ونقول ذلك بمناسبة إعتماد البعث كثيرا على المقارنه والتركيز في حديثه عن الحركات الدينيه السياسية على موضوع الثورة الاسلاميه ونظام الحكم في ايران .

نضيف الى ذلك ، أن الحقبه التاريخيه التي يتحدث عنها البعثيون في تقريرهم المشار اليه ، لم تشاهد حركة دينيه في الوطن العربي ذات إتجاه سياسي لها ثقلها ووزنها لدى الجماهير العربيه ، سوى حركة الإخوان المسلمين ، والتي كانت ساحتها الرئيسيه هي مصر حيث يتواجد أقطابها ومؤسسيها وأتباعهم . وهي لم تكن في يوم من الأيام حركة طائفيه على الاطلاق . بل ان التقرير الذي أشرنا اليه لم يذكر لنا أي حركة على سبيل المثال والتخصيص ليدلل بها على صحه ادعائه ، سوى حركة الإخوان المسلمين بالذات في مصر . والتي كان لها نشاط متواضع في دول عربيه أخرى . أما عن الادعاء بأن تلك الحركات ، وهم على ما يبدوا يقصدون حركة الاخوان المسلمين ، قد كان لها مواقفها ضد القيادات القوميه في العالم العربي ومحاربتها ..... الخ فإن فلاسفه البعث قد أتوا الى بيت القصيد فعلا بقولهم هذا حينما حددوا هذه القيادات القوميه المستهدفه من هذه الحركات فهي أولا وكما جاء في تقريرهم (البعث) وثانيا (جمال عبد الناصر) ويقيني أنهم بحثوا عن ثالثا ورابعا فلم يعثروا على أحد يعددونه . أما عن حزب البعث العربي الاشتراكي " الانتهازي " فتحديدهم له يعكس مرة أخرى وكما قلنا عن موقف البعثيين النفسي من أي حركة سياسيه في العالم العربي عموما والحركات الدينيه بوجه خاص . والتي تمثل الخطر الداهم ، الى جانب الأحزاب الشيوعيه العربيه ، على نشاط البعث وطموحاته في السلطه على الساحه العربيه . لأن كل منهما ، والحركات الدينيه بصفه خاصه تقوم على أساس عقائدي وجد له جذوره في التاريخ البعيد ومنذ مجيء الرساله الاسلاميه - في نفوس شعوب المنطقة ومن بينها ايران أيضا . وهذا الفكر العقائدي - أي الفكر الاسلامي - يقوى على حجاجيه عقيدة

البعث الغريبه والجديدة على التيارات الفكريه السياسيه فى المنطقة . وخاصه لأنها تتبنى أمرين غريبين عن الفكر الاسلامى هما الاشتراكيه التى هى ليست سوى مرحله سابقه على الشيوعيه الإلحاديه ، والقوميه التى لا تقوى حجة تجمع على أساسها أنـــــاس لا يعرف دينهم التفرقه بين الشعوب ما بين عربى وعجمى . والقرآن الكريم الذى هو الدستور الإلاهى الذى يتضمن المبادىء التى تحكم العلاقة بين الشعوب يقول : (يا أيها الذين آمنوا انا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

صدق الله العظيم

أما عن " الوحـــده " وهى الأمر الثانى الذى أدعى البعث أن الحركات المذكورة قد وقفت ضدها ، وضد قياداتها ، فليس هناك خلاف على أن الاسلام ودعاته ، قـــد أقام دعوته على أساس توحيد الشعوب الاسلاميه تحت رايه الاسلام مع احترام مشاعـــر غير المسلمين الذين ستضمهم رايه الوحده الاسلاميه وكما كان فى عصر الدولـــة الاسلاميه الكبرى فى زمن الخلفاء الراشدين وليس بنى أميه . ولم ولن تستطيع دعـــوة البعث وعقيدته الماديه فى مجال الوحده ، أن تأتى بمبادىء وأحكام تتعلق بحمايـــه الحريات وتحرير البشر من كل ما هو يَمتهِن إنسانيتهم وسواء كانوا من المسلميــن أو غير المسلمين ، من رعايا الدولة الاسلاميه بقدر ما جاء به الاسلام ونادى به دعاته والحركات الدينيه التى خرجت تحمل لواء تلك الدعوة ، وبعكس ما كشفت عنه تجربة تطبيقات حزب البعث فى هذا الصدد على الشعوب التى إبتلت بسيطرته على مقاليد السلطه فيها برغم من شعاراته الثلاثة الشهيره (الوحده ، والحريه ، والاشتراكية) وإننا لنتساءل ألم يكن البعث نفسه الذى تكلم عن عبد الناصر والوحده كضحايــــا الحركات الدينيه ، وهما أول من كانا من ضحايا غدره ، وضرباته من الخلف وكما أوضحنا فى الصفحات السابقه . وان كنت لا أرغب فى الكلام عن عبد الناصر ذلك الزعيم القومى الذى ضربه البعث ثم عاد يضرب به المثال اليوم ، والذى ضرب الحريه وإنتهك نظامه فى مصـــر الحرمات والحريات التى خلقها الله مع الانسان يوم ولد . وهو نفسه الذى تعرض لحركة الاخوان المسلمين فى مصر بالقمع والقتل والتشريد والمحاكمات الظالمة وقد أقر عبد الناصر نفسه على نفسه بما فعله بالاخوان المسلمون حينما أشــــار فى خطابه بمناسبة عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير عام ١٩٦٦ فى معرض حديثه عن ما دار فى لقاء تم بينه وبين الملك فيصل قائلا فى ذلك الخطاب : (وأنا عايز أطمئنك كـــل الاخوان فى السجن ما فيش واحد بره ...... موضوع الاخوان ما كنش أبدا موضـــوع واتلموا فى أقصر وقت .) . وهذا هو كلام عبد الناصر نفسه وليس من عندنا .

بقى أن نوضح أمرا فى تفنيدنا لعدم صحة الادعاءات التى قدمها فلاسفه البعث

فى تحليلهم لما أطلقوا عليه المسأله الدينيه أو الظاهره الدينيه فى العالم العربى ، والتى نسبوها الى ما أطلقوا عليه أيضا (الأحزاب والحركات والتيارات وأحيانا لفظ الدعوات ـ الدينيه) ، ذلك الأمر ، هو أن الساحه العربيه ومنذ بدأ نشاط حركة الإخوان المسلمين وحتى الآن لم تشهد أثرا لتلك الكيانات أو تلك المسميات المذكورة ، باستثناء حزب الدعوه الاسلامى فى العراق الذى نشط بعد قيام الحكومة الاسلاميه فى ايران ، سوى حركة الاخوان المسلمين نفسها التى بدأ يظهر لها وجود واسع فى سوريا قبل مذبحه حماة على أيدى البعث السورى علاوه على استمراريه نشاطها فى مصر ولكن بشكل غير رسمى أيضا *، وما نريد أن نقوله بصدد هذه الحركات ان افترضنا صحة وجودها إضافة الى حركة الاخوان المسلمين ، فهى لم تكن فى يوم من الأيام أهدافها قضية الوصول الى الحكم ، وتسلم السلطه ، كما هو شأن حزب البعث العربى الاشتراكى الذى يعتبره الهدف الأول والأساسى الذى تقبل فى سبيله كل التضحيات ولو كانت التضحيه بالشعوب نفسها ، انما كانت هذه الحركات ترمى الى نشر الدعوة الاسلاميه والتى يرتبط بها بالضروره قضيه إقامة العداله الاجتماعيه ، وكفالة الحريات الانسانيه التى أكد عليها الدين الاسلامى الحنيف والمساواه بين الحاكم والمحكوم فى الحقوق والواجبات الى آخر تلك المبادىء التى تحقق سعادة الانسان ورفاهيته بعيدا عن الظلم والاستعباد وكما قررها الاسلام ٠ وهذه كلها مبادىء كانت مطبقه فى عصر الخلفاء الراشدين فى وقت كانت الدولة الاسلاميه تتسع لتمتد فى كل من أفريقيا وآسيا وأوربا أيضا ٠ ولذلك لم يكن فى الأمر غرابه على ضوء تلك الحقائق التاريخيه أن يكون من الأهداف التى دعت لتحقيقها حركة الاخوان المسلمين أو غيرها ، اقامة نظام الحكم على أساس مبادىء الشريعه الاسلامية ـ لأنها كفيله بتحقيق تلك المبادىء التى جعلت تلك الحركات منها دستورا لها ، دون أن يكون مشروطا بأن تستولى هذه الحركات على السلطه وأن يتم تطبيق ذلك النظام الاسلامى على أيدى دعاتها ، كما نود أن ننوه بهذه المناسبه أن حركة الاخوان المسلمين بالذات ، لم تكن تعتمد فى دعوتها ونشاطها على رجال الدين ، أو بمعنى أدق العلماء العاملين فى حقل الدعوه الاسلاميه والذين يكتسبون رزقهم من عملهم فى هذا الميدان ٠ كرجال الأزهر الشريف على سبيل المثال ٠ وانما كانت تضم تلك الحركه اضافه الى البعض من هذه الفئه المذكوره ـ جمعا من شتى فئات المجتمع باختلاف طوائفهم وإختصاصاتهم وثقافاتهم ـ إضافه الى الجمع بين ذلك وما كسبوه من ثقافه وعلم فى شئون الدعوه والشريعه الاسلاميه ـ والتى كانت تتولاه الحركة بواسطة العلماء والمفكرين المتخصصين المنضوين تحت لواء الحركة ٠ فهى تجمع ما بين علماء الدين وأساتذة الجامعات بمختلف اختصاصاتهم ، والمهندسين والأطباء والمعلمين والمهنيين والعمال والنساء والطلاب ٠٠٠ الخ ، وكلهم يجمعون ما بين الثقافة الاسلامية

---

* لا يفوتنا أن ننوه الى ما حققه الاخوان المسلمون فى السودان خلال الانتخابات الاخيره فى ابريل ١٩٨٦ ٠

الواعيه وبين مداركهم الخاصه التي يمارسون دورهم الطبيعي في المجتمع على أساسها . ولما كانت السلطه ليست هي مقصدهم كما كان يقول أقطاب حركة الاخوان المسلمين : (اننا لسنا دعاة سلطة) ، فإنهم لم يسعوا الى السلطة ويتقاتلون مع القوى السياسيه الأخرى المنافسه ثم مع أنفسهم كما سعى لها البعث وقاتل من أجلها . وذلك بالرغم من القاعده العريضة من قطاعات الشعب المختلفه التي كانت ترتكز عليها تلك الحركه . ولعل البعثيين أنفسهم قد أقروا سهوا ودون أن يدركوا ذلك ، بهذه الحقيقه حينما ذكروا في تحليلهم الذي تضمنه تقريرهم المشار اليه ما يلي : (وفي الواقع ، ورغم أن بعض هذه الأحزاب والحركات بلغت مرحله مهمه من القوة وخاصة حركة اخوان المسلمين في مصر في الأربعينات والخمسينات ، فلم تستطع أي من هذه الأحزاب والحركات والتيارات أن تصبح قوة شعبيه سائده تلتف حولها الجماهير التفافا قويا ، وتضعها فعليا على ناصية السلطة السياسيه ..) (١) ، فذلك الاقرار من البعث يقطع بأن هذه الحركة لم تكن تضع مسأله السلطه نصب أعينها وكهدف أساسي لنشاطها كما هو حال البعث ، إنما كانت تعمل دائما على كشف تجاوزات الحاكم ومقاومته بكل الوسائل حينما يشطط في ممارسة السلطة ويتبع هواه بعيدا عن مصالح الشعب . ولذلك كانت الحركة دائما ، والمنضويين تحت لوائها محلا للبطش والتنكيل من جانب السلطة الحاكمة كما حدث في (مصر عبد الناصر ، وسوريا حافظ الأسد) على سبيل المثال . حيث كان كل منهما يرى في نفوذ الحركه بين الجماهير وتأثيرها عليهم خطرا محدقا ببقاء نظامه واستمرار بقائه على قمة السلطة .

فما فعله البعث في العراق حينما انقلب على رفاق حركة ١٧ يوليو ١٩٦٨ لينفرد وحده بالسلطة بعد تصفيه الأقطاب غير البعثيين المشتركين معهم في تلك الحركة يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٨ ، وذلك بقيادة صدام حسين الذي يحكم في العراق اليوم ، ذلك الفعل يأبى أقطاب الحركات الاسلاميه النظيفة مثل حركة الاخوان المسلمين أن يفعلوه ، لأنه غدر وخساسه لا تجد لها بين المبادىء الاسلاميه التي يدعون اليها وعلى أساسها مكانا . وهذا هو الفرق بينها وبين البعث الحاقد عليها . ونحن هنا ما زلنا بصدد الكلام عن تلك الحركات في العالم العربي ، وبعيدا عن ايران .

ولكن إستثناءا من هذه الحركات الدينيه ، فإن حزب الدعوه الاسلامي - في العراق والذي تباشر قيادته إدارة نشاطه من ايران ، هو الحزب الوحيد تقريبا الذي يدعوا علانية الى إسقاط نظام حكم البعث في العراق ، وإقامة حكم إسلامي يتولى

---

(١) ـ المرجع السابق (ص ٢٦٧) .

هو وبالشكل الذى تم فى ايران تأسيسه • ولذلك فإن محور كلام فلاسفه البعث فى هـذا التقرير المذكور ، هو هذا الحزب ، لأن المخاطب بهذا الكلام هو الشعب العراقى بالدرجة الأولى ، والقاعده التى يرتكز عيها حزب الدعوه ، هو الشعب العراقى بالطبع بالدرجة الأولى اعتمادا على العون والدعم الذى تقدمه له الثورة الاسلاميه فى ايران •

ولعل حزب الدعوه فى تصعيد دعوته هذه ، فى هذه المرحلة الزمنيه ، وتحديد أهدافه بهذا الشكل المحدد - فى السلطه - بل وتشكيل ما يعرف (بالجمهورية الاسلاميه فى العراق) - انما يأتى كرد فعل لما وصلت اليه الأوضاع بالشعب العراقى فى عهد البعث واسلوب ممارسته السلطه فى العراق •

والغريب أن قادة البعث يحاولون وكعادتهم فلسفه التاريخ السياسى العربى وتحوير وقائعه بشكل لا يمكن أن يوصف الآ بأنه تزويرا حقيقيا للتاريخ العربى - بقصد تكييف الأحداث والوقائع بشكل دعائى يخدم مقاصده وأهدافه ، وفى ذلك يقول : (أن حركة القوميه العربيه أصيبت بنكسات متلاحقه بدأت فى مرحلة الستينات مثل فشل تجربه الوحده السوريه المصريه * (١) وفشل تجربة ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ فى العراق - (٢) ، وقيام ردة ٢ شباط فى سوريه - (٣) ثم هزيمة حزيران الساحقه فى ١٩٦٧م وقد أدت هذه النكسات الى خلق حاله واسعة من الإضطراب والقلق النفسى والفكرى فى أوساط المثقفين والأحزاب والحركات السياسيه فى أوساط الجماهير ٠٠٠٠ كما شاع فى تلك الفتره نزوع واسع النطاق نحو العقيدة الماركسيه ٠٠٠٠ ولكن ذلك النزوع كان يتسم بصورة عامه بالتسرع والإنفعال ٠٠٠٠ غير أن هذه الموجه (الماركسيه) كانت موجه سطحيه ولا تمتلك جذورا راسخه فى الحياه العربيه ولم تستطع أن تقدم حلولا موضوعيه لحاجات المرحله الراهنه وتحدياتها فلم تستطع أن تتحول الى قوة جماهيريه ثابته ٠٠٠ وفى المرحله التى كانت الثورة فى طور التكوين والاستعداد لأن تكون مركز اشعاع قومى جديد فى حركة الثورة العربيه ،

---

* (١) لقد لعب حزب البعث العربى الاشتراكى كما بينا سالفا دورا ملموسا فى فشل هذه الوحدة •

* (٢) وقع صراع بين البعث والرئيس عبد السلام عارف حيث حاول الأول ابتلاع الثورة والانقضاض على عارف الذى حسم الصراع بتوجيه ضربه قاسمه للبعثيين وايداعهم فى السجون - فأطلقوا عليها تسميه سرقه السلطة من البعث •

* (٣) حينما انقسم الحزب على نفسه الى جناحين أحدهما فى سوريا والاخر فى العراق وحتى الآن •

وفي الوقت الذى كان فيه الحزب يجتاز المخاض العسير من أجل أن يستعيد دوره الطليعى فى حركة الثورة العربية فى هذه المرحله بالذات بدأت الظاهره الدينيه ، السياسيه بالنمو والانتشار ، وصارت تستقطب عددا من الشباب الى صفوفها وتعدهم للقيام بأعمال فيها المغامره والتضحيه ٠ ومن هذا نجد أن نمو " الظاهره الدينيه ـ السياسيه " لم يكن اذا صح التعبير نموا طبيعيا ايجابيا يعبر عن حاجات أصيله ويمتلك مبررات قوية وثابته ، وانما كان بمثابة رد فعل سطحى على النكسه المؤقته لحركة الثورة العربية وسدا مؤقتا لفراغ نشأ بسبب إنحسارها المؤقت ٠ (١) ، وبهذا الشكل ـ وبهذه الفلسفه الغريبه ذهب البعثيون فى تزويرهم للتاريخ وفلسفتهم لحركته ـ الى أن جعلوا حركتهم وحدها هى الحركة السياسية الطبيعيه التى جاءت وليدة ظروف إعتياديه تؤهلها لقيادة حركة الجماهير العربية والتعبير عن حاجاتها ومحط أمال وأنظار الشعوب العربية وليست وليدة ظروف خاصه طارئه مثل باقى الحركات التى لم يعددها فلاسفه البعث أو يحددوا مسمياتها على الاطلاق؛ ولم يرد فى تحليلهم هذا سوى ـ اسم حركة الإخوان المسلمين ـ وحزب الدعوه الاسلامى ، علما بأن حركة الاخوان نشأت قبل تلك الوقائع التى أطلق عليها الحزب اصطلاح النكسات المتلاحقه " والتى أدت بظروفها الى نمو وانتشار الظاهره الدينيه ـ السياسيه ، كما أن حزب الدعوه الاسلامى لم يسمع عنه شعب المنطقة العربيه ، الاّ بعد أن وصل الحكم البعثى فى العراق ، فى تلاعبه بمقررات الشعب العراقى واهداره لانسانيه هذا الشعب حدا جعل النضال فى مواجهته ضرورة خلقتها تلك الظروف الخاصه ، التى ولدت خلالها حركة هذا الحزب ونشطت لتعمل على الساحه السياسيه ، وان كان ذلك النشاط يأخذ الطابع السرى حتى الآن وما زال حكام البعث وامكانياتهم الجباره فى ميدان متابعة المعارضين وقمعهم والكشف عنهم ، قد عجزوا على الوصول الى الخلايا المركزيه لهذا الحزب داخل العراق ٠ والغالبيه الساحقه من المعتقلين والمحكومين على أنهم منتمين لهذا الحزب ـ تم اعتقالهم بالشبهه فقط ، ولم يستطع النظام البعثى أن يعلن عن أسماء أى أشخاص ثبت له بالدليل أنهم من بين العناصر القيادية لهذا الحزب ٠ وبرغم هذا اللون الداكن السواد الذى يحاول به البعث حجب الجوانب المضيئه فى التاريخ النضالى السياسى لحركة الاخوان ، وإتهامها بما سبق أن أشرنا اليه على لسانهم فإنه قد عاد وأقر فى جانب آخر من (تقريره) شيء من هذا النضال ضد الاستعمار البريطانى والنظام الملكى الفاسد ، والإعتراف

(١) ـ يراجع المصدر المشار اليه آنفا ٠ (ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢)

بالدور الهام للحركة فى هذا المجال ، ونحن نتساءل عن ما يجب أن تأخذه على عاتقها أى حركة سياسيه - دينيه الصبغه كانت أو غير دينيه - أهم وأولى من قيامها بمكافحة الاستعمار الذى يقبع على أراضى الدولة التى نشأت وتعمل فيها ، وكذلك فساد الحكم فيها . الم يمثل ذلك تناقض واضح فى رأى الحزب الذى توصل اليه حينما تناول بالتقييم فى تحليله وضع هذه الحركة ووصفها بهذه الأوصاف والنعوت المشار اليها أعلاه ثم أقر بأخطر وأهم دور لها فى ممارستها لنشاطها على الساحه الوطنيه فى مصر . أم أن الحركات السياسيه لا تقيم ويعتد بنشاطها الآ اذا اتخذت من قضيه الاستيلاء على السلطه هدفا أساسيا لها حتى تكون حركة صحيحة ومعبره عن مطالب الجماهير كما هو شأن حزب البعث ذاته ؟ ! ، بل أن التناقض وصل الى قمته حينما عاد التحليل يذكر أن (من الخطأ القول بأن الظاهره الدينيه - السياسيه هى من صنع الدوائر الاستعماريه والصهيونيه فهذه الظاهره - ظاهره طبيعيه فى المجتمع العربى - الاسلامى وتستمد مبررات وجودها من عوامل واقعيه فى هذا المجتمع ومن ظروف التحولات الجاريه فيه والمشكلات العميقه التى يواجهها) (١) ، ولسنا فى حاجه الى التعليق على تناقض ما جاء فيها بشأن الظروف الطبيعيه والتى سبق أن كانت فى الفترات الاخرى غير طبيعيه لنشأه هذه الحركات ، وأغلب الظن أن واضعى هذا التقرير لم يراجعوا ما كتبوه قبل أن يقدموه للجماهير العربيه كوثيقه رسميه وتاريخيه من تراث حزبهم العريق فى كذبه ، بشأن قضايا الوطن . أما ما يتعلق بالقضية الفلسطينيه وموقف الظاهره الدينيه منها فيقول البعث : (.... وهى يمكن أن تدفع بقطاعات من الجماهير وبالشباب فى عمليات نضاليه ضد الكيان الصهيونى غير أن هذه الحقيقة شئ .... والنتائج العمليه الكليه للظاهره الدينيه - السياسيه على مجرى الصراع العربى الاسرائيلى شئ مختلف تماما) (٢) ، ونحن بدورنا نشير فقط تعقيبا على ذلك بالدور البطولى لحركة الإخوان فى المشاركة فى حرب فلسطين بفدائييها ودور منظمات سياسيه دينيه - مثل حركة أمل المنبثقه عن تلك الحركة التى كان يتزعمها الامام الشيعى المختفى (موسى الصدر) فى إجبار الاسرائيليين على الخروج من لبنان بسلسله من الأعمال البطوليه التى لولا الإيمان الكامل بالشهادة وقيمتها فى الاسلام ما كانت تتم تلك الأعمال الانتحاريه البطوليه بهذا الشكل الذى جعل بقاء الاسرائيليين أمرا مكلفا فى لبنان . وذلك بصرف النظر عن رأينا فيما أقدمت عليه قيادة هذه المنظمه من تجاوزات فى حق الفلسطينيين واللبنانيين الآخرين . ولكن لولا مباركه البعث نفسه ، فى الجناح السورى ما استطاعت

---

(١) - المرجع السابق (ص ٢٧٣) .

(٢) - نفس المرجع (ص ٢٧٦ ، ٢٧٨) .

منظمة أمل أن تتجرأ بالعمل ضد الفلسطينيين بهذا الشكل . ولذلك فأرى أن البعث الذى فشل بجناحه اللبنانى أن يقدم أى عمل وطنى ملموس فى النضال ضد التواجد الاسرائيلى فى لبنان استغل نجاح المنظمه الاسلاميه (امل) لكى يحقق بها ما عجز هو عن تحقيقه ثم قام بعد ذلك بتحريضها على الفلسطينيين لقتلهم ، لكى يلوث فى النهايه دورها ويلطخ أيديها ... عزيزه وطاهره حتى لا يكون لغيره من الحركات السياسيه - دورا - يحسبه له ... يوما ، فى القضايا القوميه .

أما عن صلاحيه هذ... ت الدينيه .. السياسيه - فى نظر البعث لتولى مسئوليات الحكم والنتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك فيقول تحليلهم : (أن الأحزاب والحركات الدينيه التى تسيطر على الحكم فى أى جزء من المجتمع العربى ستحتاج الى مدة تتراوح بين (١٠ - ٢٠) سنه من أجل تدمير البنى الأساسيه والاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه القائمه فى ذلك المجتمع وإعادة بنائها وفق أسس دينيه كما يفترض ذلك خطها الفكرى) (١) .

ويعتبر البعث فتره كهذه ، فتره خاسره فى سباق التطور بين الأمه العربيه من جهه والاستعمار والصهيونيه من جهة أخرى بل يضيف أيضا أن " الأمر الأكيد هو أن عمليه كهذه على ما تتطلبه من فتره طويله لا يمكن أن تكتمل بالنجاح " ولكن الحزب أكد نجاحه فعلا وتجاوزه ذلك القصور الذى يمكن أن تواجه به تلك الحركات المذكورة حينما تمكن حزب البعث فى العراق خلال أقل من عشرون سنه ومنذ توليه الحكم فى عام ١٩٦٨ فى العراق أن يقوم بتدمير كل البنى الأساسيه والاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه فى المجتمع العراقى وتخريبها ، على طريقته ومنهجه الخاص ، والى هذه الدرجة التى أفلست العراق وقضت على شبابه وتوّجها بحربه مع ايران حتى الآن . كما أن الأمر ليس بمختلفا كثيرا عنه فى سوريا البعث حيث ورط الحزب سوريا وامكانياتها فى المستنقع الطائفى فى لبنان حتى أدخل الاسرائيليين وخرج منها هو ليتفرغ لقمع المجتمع السورى وادارة اللعبة اللبنانيه من خلف الحدود .

" أما الظاهره الدينيه - السياسيه فى العصر الراهن فإنها ظاهره سلفيه ومتخلفه فى النظرة وفى الممارسه وهى تأتى فى عصر سمته الأساسيه وشروط التقدم والقوة فيه هى العلم والتكنولوجيا وخلق الثروه واستخدامها استخداما كاملا ، وتوزيعها على أسس عادله كما يرى ذلك الاشتراكيون ، لذلك فإن سيطرة الظاهره الدينيه - السياسيه السلفيه والمتخلفه على المجتمعات العربيه لا يمكن أن تحقق

---

(١) - المرجع السابق (ص ٢٧٦ ، ٢٧٨) .

أى نتائج نوعيه ايجابيه على طريق التحرر والتقدم والإقتدار فى مواجهة التحديات الاستعماريه والصهيونيه وتحديات العصر الحديث وانما تؤدى الى تراجع الأمة ثقافيا وعلميا وتقنيا والى تدمير الثروة القومية بدلا من خلقها وتطويرها ٠ " (١)

وفى النهايه يصل التحليل الى بيت القصيد ، والهدف الذى قصد به هذا التقديم ، وهذه الحملة على الحركات الدينيه السياسيه أو ما أطلق عليه الظاهره الدينيه - وهو محاولة التشكيك والتنديد بنظام الحكم القائم فى ايران كنظام حكم اسلامى فيقول التحليل (ان الحاله التى وصلت اليها التجربه الايرانيه لا تؤكد صحة الموقف الفكرى والسياسى والتطبيقى لحزب البعث العربى الاشتراكى وتجربته الفذه فى القطر العراقى من هذه الظاهره فحسب ، وانما تعبر عن بعد النظر العميق الذى تتميز به هذه التجربه وقائدها صدام حسين فى الوقت الذى باءت بالخيب والفشل تقديرات أنصار الظاهره الدينيه - السياسيه والتقديرات السطحيه والمتسرعه التى أطلقها عليها الكثير من القيادات والأحزاب والأنظمه فى الوطن العربى والتى انساقت وراءها ، أو تصاغرت أمامها أو روجت لها بشتى الدوافع والذرائع ٠) (٢)

وواضح أن الكلام هنا يعبر بصدق عن الحاله النفسيه والعصبيه التى تعترى البعثيين بشأن موقفهم من النظام الجديد فى ايران - بعقد هذه المقارنه والغيره القاتله التى تعتريهم من جراء مشاهدتهم لبعض الأطراف العربيه تشيد بهذه التجربه الايرانيه أو تتعاطف معها ٠ ولكن الملفت للنظر أن هناك تطابق واضح فى ممارسات كل من النظامين على الساحه الداخليه عند بدايه تسلم كل منهما السلطه ، يركز عليه البعث على الجانب الايرانى باعتباره أحد الأمور التى يدان بها النظام الايرانى فى حين كان البعث سباقا لممارستها فى العراق متناسيا ذلك حيث يقول : (فالتيار الدينى الذى كان مضطرا فى البدايه للقبول ببعض الممارسات الديمقراطيه وللسكوت عن بعض الاتجاهات الليبراليه واليساريه أو الحوار معها خلال سعيه لترسيخ قواعد سلطته ٠٠ ما لبث تدريجيا أن أسفر عن تفكيره وممارساته الفاشيه وصار يمارس القمع المباشر ضد معارضيه ويحاول الاستئثار بكل المؤسسات ٠ وعندما تسلم السلطه بصورة كامله أسفر عن طبيعته هذه اسفارا كاملا فقد استولى على السلطه بصوره مطلقه ولم يقبل منها بأى قدر من المشاركه ولم يعد يسمح بأى شكل من اشكال النقد والحوار أو المعارضه - وصار يبطش بالمعارضين بأشد الأساليب فتكا ووحشيه حتى فاق فى ذلك أساليب الشاه بمرات عديدة وصار نظام خمينى أكثر الأنظمه فاشيه ودمويه فى العالم كله) (٣) ،

---

(١) ، (٢) المرجع السابق (ص ٢٧٨ ، ٢٨١) ٠

(٣) - المرجع السابق (ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩) ٠

ونتساءل ألم يتطابق ذلك السلوك وتلك الممارسات فى السلطه تماما مع ما يفعله البعث فى العراق ـ وهل هناك معارضه ـ ومشاركه من جانب أى قوى سياسيه أخرى مع البعث فى السلطه ؟، فما محل الحكم على التجربه المجاوره لهم بالفشل ـ فى ايران فى الوقت الذى لم يختلفوا هم عنهم فى التطبيق فى شىء ؟ ٠ اللهم الا اذا كان البعثيون لديهم الشجاعه على الاقرار بفشلهم هم ايضا فى تحقيق أمانى وأحلام الشعب العراقى مثل ما حدث للشعب الايرانى تماما حتى يكون الحكم منصفا وعادلا وفى كل الميادين كما وصف به التجربه الايرانيه" ان التجربه الايرانيه لم تفشل فى الميدان الديمقراطى فحسب بتحولها الى تجربه فاشيه ودمويه وانما هى فشلت فشلا ذريعا فى كل الميادين الأخرى " (١) ٠ بل اننا وفى مجال المقارنه بين ما يمكن اطلاق عليه ثورة البعث فى العراق والثورة الاسلاميه فى ايران ، نشير الى مثالين إثنين أوردهما تقرير البعث فى هذا الشأن ، أولهما يتكلم عن موضوع الرهائن الذين حجزتهم ايران من العاملين فى السفاره الأمريكيه فى طهران ٠ فيقول التقرير البعثى : (أنها لم تكن سوى " حاله مزعجه " من الناحية النفسيه للاداره الأمريكيه لا أقل ولا أكثر ٠ ولم تحتوى على أى محتوى نضالى جدى ضد الامبرياليه الأمريكيه ٠٠٠ وبعد أن استثمرت قضيه الرهائن فى تصفيه الحسابات الداخليه ، كما أشرنا ، عادت زمرة خمينى وحلت هذه المسأله باتفاقيه انطوت على تنازلات مخزيه) ، أما المثال الثانى فهو ما تحدث عنه التقرير بقوله : (وقد كشف نظام خمينى عن طبيعته العنصريه الفاشيه عندما أنكر حقوق الشعوب الايرانيه من العرب والأكراد وشن ضدهم حرب إبادة واضطهد قادتهم الدينيين مثل الخاقانى والحسينى) (٢) ٠ ونحن بدورنا نود أن نضيف ما يستوجب الأمر إضافته من حقائق لنستكمل الصورة عن كلا النظامين ، فالنظام العراقى الذى يتهم قرينه فى ايران بهذه الأمور ، لم يتورع أن يسبقه هو نفسه بالاقدام على نفس الممارسات بل وأسوء منها ـ فإتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه ايران عام ١٩٧٥ بشأن تسويه مشاكل الحدود على حساب القضية الكرديه انطوت على تنازلات مخزيه ومهينه للشعب العراقى وسيادته على إقليمه حيثما تنازل صدام حسين ونظامه عن جزء من سياده العراق على شط العرب كما سوف نوضح بالوثائق فى موضعه فأيهما أسوء وأفدح فى حق النظام والشعب لكل منهما ٠ والأمر الثانى قضية حقوق الاقليات القوميه ونخص بها الأكراد فى العراق ، الذين لم يكن حظهم أفضل حالا من حظ أكراد ايران ٠ فقلنا أنه الى جانب تسوية مشاكل الحدود مع الشاه على حساب قضيتهم فقد عمل فيهم نظام البعث حرب إباده

---

(١) ، (٢) ـ المرجع السابق (ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩) ٠

لا تلـــين وما زالت قائمه حتى يومنـا هذا وكما أوضحنا فى كلامنا عن الأكراد ٠ فعلى ماذا اذاً يقيم البعثيين المقارنه بين نظامهم ونظام ايران ؟ لا نـدرى ! ٠

وما زلنـا بصدد إستعراض وجهـه نظر البعث ونظـام الحكم فى العراق ـ من خلال التقرير المشار اليه آنفا ـ بشأن نظام الحكم المقابل فى ايران للكشف عن حقيقـــة خلفيـات النزاع ـ أو الصراع بينهما ـ باعتباره صراع عقائدى ، وشخصى ، فـى ذات الوقت بين الفكرين البعثى ـ والاسلامى الشيعى ، والقيادتين المتقابلتين فى كـــلا الدولتين ٠ فما زالت قضيه الغيره القاتله التى تسيطر على مشاعر وتفكير البعثيـين من تلك الثورة الاسلاميـه المجاوره ونظام حكمها الذى أتى لها بالقلق المستمـــر ، فيقول التقرير المذكور : (أن بعض الذين لا يريدون الاعتراف بالفشل الذريع للتجربـة الايرانيه يدّعون بأن كل الثورات قد مرت فى مثل هذه المرحله ، وهذا تزوير تاريخـــى فاضح ، صحيح أن الثورات قد إجتازت مرحلة الإختلافات السياسيه والفكريه ولكن لـم يحدث أن قامت ثورة جديــه فى التاريخ لم يطرح أصحابها برنامجهم السياســـى والإقتصـادى والإجتماعى ولو بإطاره العام) ٠ (١) ، ولنقتبـس بعضا من مطالعاتنـا من البحث القيم الذى قدمه أحد الباحثين فى موضوع الثورة الايرانيه لنعقب به علـــى ما جاء فى الفقره السابقه والذى يقول فيه : (ففى إعتقادنا أن بالامكان تقييم حكـــم رجال الدين فى ايران تقييما موضوعيا إستنادا إلى إعتبارات ثلاثه ٠٠٠٠٠٠ ثانيـــا : أنه اذا كانت ايديولوجيــه قادة أى نظـام تعد أحد العوامل الأساسيه التى تحـــدد توجهـات النظام وحدود الاجراءات الإصلاحيـه التى يمكن أن يتخذها ، فلا شـــك أن أيديولوجيــه الزعامات الدينيـه فى ايران وفكرها واضحه الى حد كبير ٠ ثالثا : أنه قد مضت ثلاث سنوات حتى الآن بعد الثورة ورغم أن هذه الفتره ليست كافيه بحد ذاتها للحكم القاطع على تجربه النظام الجديد فى الحكم الا أنـها يمكن بالتأكيد أن تقدم لنا المؤشـرات العامه الصحيحه لمجمـل توجهـات النظام وحدود الإصلاحات التى يمكن أن يقوم بها) ٠٠٠٠٠٠٠٠ وبادىء ذى بـدء ، ينبغـى الاقرار بأن القيادات الدينيـة وحتى تسلمها مقاليد السلطه فى ايران ، لم تكن تقـدم تصورا محددا لطبيعـــة " الاطار المؤسس " للنظام الجديـد ولا لطريقـة ارساء قواعده ٠ الا أن هــــذه القيادات ، وعلى امتداد الفتره الماضيه ، استطاعت أن تتخذ خطوات أربع أساسيـــه فى هذا الاتجاه ، فقد تم فى البدايـه اعلان الجمهورية الاسلاميه ، ثم تلا ذلك اقـــرار الدستور الجديد ، والذى أعقبه انتخابات رئاســه الجمهورية ، ثم تشكيل البرلمان" (٢)

---

(١) ـ المرجع السابق (ص ٢٨٨) ٠

(٢) ـ السيد زهره ـ الثورة الايرانيـه ٠ (ص ١٦١ ، ١٦٣) ٠

ونعتقد أن هذه فى مجملها ، أهم العناصر والاصلاحات الأساسيه التى ينبغى أن يقدم على تنفيذها أى نظام أو حركة ثوريه جديده بعد وصولها للسلطه ٠ باعتبارها أولى الاصلاحات التى ينتظرها أى مجتمع فى مثل تلك الظروف ، وسواء كانت معلنه ضمن برنامج الحركه أو الثوره وقبل إقدامها على حركتها أو عقبها مباشرة ، أو قد قامت بتنفيذها مباشره بعد تسلمها السلطه من النظام السابق عليها ، وفى تقديرنا - وبالمقارنه طبعا - فإن حزب البعث ونظامه لم يقدم للشعب العراقى وبعد مرور أكثر من سبعة عشر عاما على تسلمه السلطه فى العراق سوى النذر اليسير جدا جدا فى تلك المجالات الدستورية الأربعة ٠ وليس بعد شهور قليلة كما فعل قادة الثورة الايرانيه على الجانب الآخر من الحدود العراقيه ٠ فبالنسبه للدستور العراقى الصادر فى ١٦ يوليو ١٩٧٠ فهو دستور مؤقت وضعه أعضاء مجلس الثورة بأنفسهم ويعدلون ويلغون فيه كما يشاءون من دون تعقيب أو رقيب من الشعب العراقى ويمنحهم كافة الصلاحيات الواسعه التى لا حدود لها ، وهو ليس موضع مقارنه مع الدستور الايرانى سواء فى إسلوبه وطريقة إعداده ، برغم إنتقاد البعض بشأنه أو فيما يتعلق بالصلاحيات التى منحها للسلطه الحاكمه ، أو بالنسبة لامكانية تعديله أو إلغاء بعض نصوصه والجهة التى تختص بذلك ٠ إضافه الى أن دستور الجمهورية الاسلاميه وكما بينّا سابقا قد تم الاستفتاء عليه بعد صياغته فى استفتاء شعبى لم ولن يراه الدستور العراقى لا الحالى المؤقت ولا ما سوف يعقبه فى ظل سيطره البعث - الآ - اذا كان بالشكل الذى جاءت عليها تمثيليه أول إنتخابات برلمانيه للمجلس الوطنى التى تمت عام ١٩٨٢ فى العراق ٠

أما عن المجال الاقتصادى والاجتماعى " أعلنت القيادات الجديدة مرارا بأنها سوف تسعى الى إنهاء تبعيه ايران للخارج ٠ والى تقليل الفوارق بين الطبقات المختلفة ورفع مستوى معيشه الطبقات الدنيا فى المجتمع ٠٠٠٠ " (١) ، هذا كله فيما يتعلق بالمغالطات العديدة التى وردت فى تحليل البعث لموقفه من النظام الايرانى والتى قصد بها على ما يتضح جليها - تشويه النظام المنافس للبعث فى فرض سلطان نفوذه على المنطقة فى القريب العاجل ، ولنقف قليل اذاً - أمام ما قاله فلاسفه البعث فى نظامهم وحزبهم - وهى نفس النقاط التى إنطلقوا منها لنقد ومهاجمة الثورة الايرانيه ونظامها ٠ ففى نفس تقريرهم الذى ما زلنا نتخذ منه مادتنا الأساسيه فى هذا الموضوع يقولون : (لقد كان الحزب قبل تسلمه السلطة فى ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ يستند فى نضاله وفى نشاطه العملى الى المنطلقات

---

(١) - السيد زهره ، المرجع السابق (ص ١٢٢) ٠

الأساسيه والى الأفكار العامه التى أثبتت بالتأكيد صوابها فى مراحلها ، ولكن الحزب كان يفتقر الى نظرية العمل فى تطبيق مبادئه على أرض الواقع عند تسلمه السلطه السياسيه ، وهذا من أهم الأسباب التى أدت الى نكسه تجربه الحزب المقدامه فى عام ١٩٦٣ فى العراق ، وحتى الى جانب النكسه فى سوريه) (١) . واذا كان الأمر كذلك بالنسبه لعدم وجود نظريه للحزب للعمل استنادا اليها عند تسلمه السلطه ، فعلى ماذا ينتقد الثورة الايرانيه بشأن هذه النقطة اذاً ، وان كان النظام الايرانى نفسه وقبل تسلم رجال الدين السلطه أعلن على لسان الامام الخمينى زعيم هذه الثورة - فى يناير ١٩٧٩ من فرنسا أنه سيعود الى أرض الوطن لتشكيل سلطة شرعيه تنهى حكم الأسرة البهلويه وتتسلم السلطه وتقيم (نظاما اسلاميا) ومعنى - إقامة نظام اسلامى - أن هناك مبادئ أساسيه سيقوم عليها النظام الجديد وسيعمل على تطبيقها دون حاجه لعرضها فى برنامج تفصيلى ومعلن . لأن النظام الاسلامى يفترض تطبيق تلك المبادىء عند قيامه والخاصه بطريقة اختيار الحاكم ومؤسسات الدولة الدستورية .... الخ . والبعثيون أنفسهم يفهمون ذلك جيدا ، ذلك بالرغم من أن معظم قادة الثورة الذين قدموا مع الخمينى للسلطه قد أفاضوا فى الحديث عن الخطوات والأهداف التى سيقدمون على تحقيقها فى هذا الشأن وحتى قبل عودة الخمينى الى ايران . أليس القرآن الكريم بكافيا كدستور كامل وشامل وجامع ومانع لكل متطلبات الانسانيه وحاجاتها وتحقيق آمالها ليعيش المواطن آمنا وفى سعاده وسلام ، وعلى فرض تطبيق ما جاء فيه من أحكام باخلاص ، وتجرد من شهوة السلطه . وألم يكن هو نفسه ذلك الدستور أو النظرية التى تكلم البعث فى تقريره عنها قائلا : (أما بالنسبه للثورة الاسلاميه التى قادها محمد (ص) فى الأرض فانها طرحت برنامجها هذا بصورة متدرجه منذ المراحل الأولى للدعوه الاسلاميه فى نظريتها (القرآن الكريم) وفى نظرية العمل الأساسيه لها (السنه النبويه) وسيرة الخلفاء الراشدين) (٢) ، وهى نفسها النظريه التى تعتبر النظريه الأساسيه الغير مكتوبه لأى نظام حكم إسلامى ؟ .

ولا شك وكما قلنا من قبل بأن هذا الهجوم والنقد البالغ الذى شنه الحزب فى تقريره ، إنما كان تعبيرا حقيقيا عن الموقف النفسى لحزب البعث - ونظام حكمه فى العراق - من نظام حكم الثورة الاسلاميه فى ايران - وما أطلق عليه الحركات الدينيه - السياسيه التى يعد النظام الايرانى امتدادا لها ، وكذلك حزب الدعوه فى العراق . وكان ذلك بقصد تغطيه اجراءاته وممارساته القمعيه التى كان قد بدأ

---

(١) ، (٢) - التقرير القطرى المشار اليه انفا (ص ١٧٢ ، ٤٠ ، ٢٨٨) .

في تنفيذها داخل العراق ضد رجال الدين العراقيين ، ومن تحوم حولهم شبهه التدين ٠ ومحاولة لإيجاد المبررات والذرائع التى يبرر بها هذه الاجراءات ، وتلك الحملة الضاريه ضدهم ٠ " وكان العراق من بين الأقطار التى شهدت نشوء أحزاب وحركات وقيادات دينيه - سياسيه وعلى أساس طائفى طبعا اسوة بما حصل فى الأقطار الأخرى مع خصوصيات وتعقيدات خاصة تندرج تحت حساب تأثير صلة الجوار مع تركيا فى عهد الدولة العثمانيه من ناحية . وايران من ناحية أخرى وتناوب هاتين الدولتين على السيطرة واحتلال العراق طيلة ثمانية قرون تقريبا تحت ستار من الدين والطائفية وبرغم أن هذه الأحزاب والحركات والتيارات قد وقفت ضد الشيوعيه ٠٠ واصطدمت بالشيوعيين وبصورة خاصة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وانتشار المد الشيوعى الارهابى - الا أن الخصم الأساسى الذى استهدفته هذه الأحزاب والحركات والتيارات كان دائما الحركة القوميه العربيه وطليعتها الثوريه الباسله ، حزب البعث العربى الاشتراكى ٠ وبرغم قدم نشاط هذه الأحزاب والحركات والتيارات وبرغم كل التشويهات والافتراءات التى أطلقتها لسنوات عديدة ضد فكر الحزب وتجربته الثوريه فإنها بقيت تمثل قلة من الأفراد معزوله عن الجماهير وحتى عن الجماهير المتدينه وأغلب الأوساط الدينيه ٠٠٠٠ وكان من بين أنشط هذه المجموعات فى هذه المرحلة حزب يدعى (حزب الدعوه) ٠٠٠٠ ولكن هذا الحزب وغيره من الحركات والتيارات الدينيه لم يصل فى أى وقت من الأوقات الى مستوى يمكن أن يشكل تهديدا جديا للحزب والثورة ، ولكن بعد الثورة الايرانيه تغيرت الأمور ؟ ! " (١) ، وبالرغم من ادعاء البعث بأن هذه الحركات ومنها حزب الدعوة بقيت معزوله عن الجماهير الآ أنه عاد وأقر بمدى تأثيرها بين صفوف الجماهير ، وخطورتها ويتساءل ٠٠٠ (كيف استطاعت هذه الظاهره أن تستقطب عددا من الشباب وتضللهم وتدفعهم للقيام بأعمال عدائيه ضد الحزب والثورة ؟ ! ٠٠٠٠٠ وفى معرض الاجابه يقول : أن الظاهره الدينيه - السياسيه تبقى من الظواهر الدائمه أو شبه الدائمه لأنها تنشأ وتترعرع فى الأوساط الدينيه وبين المواطنين المتدينين وتستخدم الأماكن الدينيه كمراكز للنشاط ٠٠٠ وسيكون دائما من الصعب على أجهزة الحزب والدولة التمييز المبكر بين الذى يمارس الطقوس الدينيه انطلاقا من الايمان بالدين وبين الذى يتستر بهذه الطقوس لأغراض سياسيه ٠٠٠

ثانيا : ان المرجعيه الأولى للمذهب الجعفرى تقع فى مدينه النجف فى العراق وفيها أيضا العتبات المقدسه التى يزورها عدد كبير من المسلمين مما يتيح موضوعيا امكانيه اختلاط الممارسات الدينيه الطبيعيه بالمخططات والنشاطات

---

(١) - المرجع السابق (ص ٢٩١ ، ٢٩٢) ٠

السياسيه للأحزاب والحركات الدينيه (*) ٠٠٠٠ ثالثا - أن بعض أسباب هذه الظاهره يعود للظروف القوميه وبعضها الآخر يعود للظروف القطريه الخاصة التى تشهد تحولا شاملا وسريعا نحو قيام مجمتع ثورى اشتراكى، تتغير فيه أنماط الحياة الاقتصاديه والاجتماعية والثقافيه بوتيره سريعه فضلا عن التغيير السياسى الحاسم فى البلاد ٠٠٠٠٠ أن الأفراد الذين لا يشاركون فيها لسبب أو لآخر أو الذين تصطدم هذه التحولات بقيمهم الموروثه أو ثقافاتهم أو بمصالحهم الفرديه يقفون من هذه التحولات موقفا سلبيا وبسبب الطبيعه العراقيه الموروثه المشحونه بعواطف التطرف وردود الأفعال يمكن لهذا الموقف السلبى أن يتحول الى موقف عدائى ٠٠٠٠٠ ويشكل الدين أو التدين وعاء أو مناخا ملائما تماما لاستقطاب الحالات السلبيه المشار اليها ٠ ففيها يجد الفرد المعقد من التحولات الاجتماعيه راحه نفسيه وخلاصا من حالة القلق والتوتر الذى يعانيها ازاء هذه التحولات ٠٠ وفى هذه الظروف بالذات يمكن للأحزاب الدينيه - السياسيه أن تستثمر هذه الظاهره لصالحها وان تستقطب عددا من الشباب وتدفعهم لتحقيق أغراضها وهذا ما حدث بالفعل فى العراق ٠ فحزب الدعوه قد استثمر حالات القلق والضياع لدى بعض أوساط الشباب وشحنهم شحنا دينيا وطائفيا ضد الحزب والثورة ٠٠ رابعا :بقيت فى المجتمع الثورى نسبه معينه من المواطنين ومن الشباب بوجه خاص خارج المسيره الثوريه فلم يعيشوا سخونه هذه المسيرة ولم يتأثروا بها بصورة مباشرة ووقفوا منها موقفا سلبيا ٠٠٠٠ ولابد أن نشير الى أن أخطاء قد ارتكبت فى أساليب تنظيم الشباب والطلبة ٠٠٠٠ مما دفع قسما من هؤلاء الى الوقوع فى شرك حزب الدعوة والحركات الدينيه - السياسيه الأخرى (١) ، والى هنا ينتهى فلاسفه الحزب فى العراق من تحليلهم للظاهره الدينيه كما أطلقوا عليها وبقيت عمليه الربط بينها وبين القيادات الايرانيه من رجال الدين لتغطية حملتهم ضد كل من هذه الظاهره داخل العراق ٠٠ والنظام الايرانى فيرى التحليل ان هذه الظروف المشار اليها فى معرض اجابتهم عن تساؤلهم عن كيفيه استقطاب الظاهره الدينيه للشباب فى العراق وظروفها الأربعه المذكورة فيقول : " ان هذه الظروف شجعت الأوساط الدينيه - السياسيه فى العراق ، وبخاصه حزب الدعوه الذى كان على صلـه

---

(١) - المرجع السابق (ص ٢٩٧ ، ٢٩٨) ٠

(*) - انتقلت المرجعيه الآن الى مدينه قم المقدسة فى ايران ولا سيما بعد اقدام سلطات الحكم فى العراق على اعدام الامام الباقر وزوجته وتنصيب (الخوئى) من بعده أما العتبات المقدسه فهى تعبير يقصد به مراقد الامام على ابن أبى طالب وأحفاده وأئمه المذهب الشيعى المعروفين فى كل من مدينة النجف وكربلاء وسامراء - والكاظميه فى بغداد وغيرها ٠

وثيقه بخميني أثناء اقامته في العراق على الانتقال الى مرحلة التصدي للسلطة الثوريه بأساليب العنف والتخريب على نطاق مكشوف وهستيرى ٠ فقد انتقلت قيادة هـذا الحزب الى ايران (*) ٠٠٠٠٠٠ وصارت تدفع بعناصر حزبها للقيام بأعمال ارهابيه وتخريبيه ٠٠٠ ظانه أن هذه الأعمال يمكن أن تخلخل الوضع الثورى في البلاد ، وتثير فتنه طائفيه فيها تمهيدا لاسقاط الثورة والحاق العراق بايران كولاية تابعه لها تحت قيادة خميني وأتباعه " (١) ، وهذا هو ما تريد أن تصل اليه قيادة البعث وتكشف عن مخاوفها تجاهه وعلاقه كل هذه الأحداث بقضيه السلطة التي يستطيع البعث أن يذهب في الدفاع عن بقائه فيها الى أبعد مدى يمكن تصوره ولو كان التضحيه بالشعب العراقي نفسه ـ ويبقى الحزب ـ ويبقى القائد سالما كما تقول الشعارات هناك ولذلك كان على قيادة الحزب أن تبدأ في التحرك السريع لتأمين أوضاعها في السلطة بسلسلة من الاجراءات تتضمن بدورها ـ المخطط الدقيق الذى وضعه عباقرة الحزب لتخريب العقيده الدينيه في داخل الانسان العراقي ـ ومحوها ـ وابدالها بالعقيدة البعثيه ـ باعتبار حزبهم ـ وكما يطلقون عليه حزب عقائدى ٠ وكبدايه ، (وخلال فترة قصيرة من الزمن حشد الحزب والثورة حملة عامه ضد هذه العصابه وضد نظام خميني الذى يقف وراءها " ٠٠٠٠٠٠ لقد حرص الحزب حرصا مبدئيا على التفريق الدقيق بين الموقف من نظام خميني ومن عصابة الدعوه ، وبين الموقف من الدين ومن الجماهير الشعبيه المتدينه)(٢)، كما يؤكد التقرير على نقطتين أهمها أن هذه الظاهره لن تصاب بنكسه قاضيه الآ مع (سقوط التجربه الخمينيه سقوطا كاملا ونهائيا) ، وهذا هو أحد عناصر الصراع العراقي الايراني الحقيقية ـ فمن خلال التحليل أقر الحزب بأن القيادة العراقيه عازمه على محاربه ذلك النظام المقابل لها في ايران واسقاطه ـ وتأتي هذه الحقيقة لتفرض نفسها برغم التعتيم الشديد على الأسباب الحقيقيه للصراع بين الدولتين ٠ ويقر بالهدف الاساسي من هذا الصراع وهو اسقاط نظام حكم الجمهورية الاسلاميه في ايران قبل أن ينجح الاخير في اسقاط نظام حكم البعث في العراق ٠ ولذلك فان اعلان قادة ايران عن عزمهم على اسقاط حكم البعث ـ صراحة ـ لم يأت من فراغ اذاً ، وانما هو الوجه الثاني للصراع وعلى الجانب

---

(١) ، (٢) ـ المرجع السابق (ص ٢٩٧ ، ٢٩٨) ٠

(*) ـ والحقيقة أن قمه الهستيريا تتمثل في اسلوب مواجهة نظام حكم البعث في العراق لهذه القضيه حينما أصدر مجلس الثورة العراقي خلال الأيام الساخنه التي لحقت نشوب القتال بين الدولتين ـ قرارا يقضي باعدام كل من يدان بالانتساب الى حزب الدعوه ـ ولكن مبلغ الهستيريا في هذا الاجراء ـ هو أن القرار نص على شمول أحكامه للمعتقلين قبل صدور القرار ، أي أنه ينفذ بأثر رجعي وذلك خلافا الى الأصول الصحيحة للسياسه الجنائيه التي تقضي بعدم سريان القوانين الجنائيه بأثر رجعي على الوقائع التي وقعت قبل صدورها ٠

الآخر من الحدود . فالأهداف واحده بالنسبة لقاده البلدين كل تجاه الآخر . وعليه . فان محاربة البعثيين لما أطلقوا عليه ظاهرة التدين والمتدينين في العراق ، والتنكيل برجال الدين ، لم يكن سوى التطبيق العملي لخططهم التي أقروها على مستوى قيادة الحزب في العراق على طريق احلال عقيده وفكر البعث محل العقيدة الاسلامية وفرضها فرضا على الشعب العراقي ، وقد أخذ الجانب التطبيقي لهذه الخطة صورا عديدة أقروا ببعضها صراحة في تقريرهم آنف الذكر . ولكنهم قد وقعوا في تناقض شديد تكشفه لنا تلك الفقرات المقتطفه من هذا التقرير الحزبي في هذا الشأن حيث تعرضوا للحديث عن ضرورة " الحرص على التفريق بين الموقف من أفراد حزب الدعوه وبين المتدينين " ، ثم عادوا يقولون : " وسيكون دائما من الصعب على أجهزة الحزب والدولة تمييز الذي يتستر بهذه الطقوس لأغراض سياسيه " - أن قضية الايمان هي قضية داخليه في أعماق ووجدان الانسان ذاته ، فكيف اذاً يستطيع الحزب وأجهزته أن يميز بين أفراد حزب الدعوه وبين المتدينين ولدرجة " التفريق الدقيق " حسب تعبيرهم ؟ ، لا شك أن ذلك التناقض فيما جاء في هذا الشأن ضمن تقريرهم المشار اليه كفيل بأن يكشف عن الأسباب الواهيه التي يستند اليها الحزب والأجهزة الأمنيه في العراق في ارتكاب تلك الجرائم البشعه التي تقع كل يوم في حق الشعب العراقي بصفه عامه ، والمتدينين ورجال الدين بصفه خاصه ، ولمجرد الشبهه فقط لعدم وجود معيار التفرقه الدقيق وباقرارهم أنفسهم في التقرير الحزبي المذكور . وهذا ما أردنا أن نكشف الستار عنه في هذا الكتاب تلميحا فقط .

لقد وضع الحزب نفسه في موقف شاذ في سعيه الحقيقي لتخريب العقيدة الاسلاميه في العراق واحلال فكرة محلها ، مع ما ترتب عليه من هدم الكثير من المبادىء والتقاليد التي تميز بها المجتمع العربي الاسلامي ، وتحويل هذا المجتمع الى مجتمع مادي ومتحلل ، مما أثار عليه رجال الدين في العراق وجعلهم يوعزون الى زملائهم في ايران لاصدار فتواهم الشهيره التي صدرت عن المرجعيه الجديدة للشيعه في ايران باعتبار " حزب البعث العربي الاشتراكي " حزب الحادي ، والحكم عليه وعلى قادته بالكفر . تلك الفتوى الصادره عن المرجعيه العليا للمسلمين الشيعه والتي تعني في مذهبهم استباحه دم البعثيين باعتبارهم كفره ، وبناء عليه بدأ بالفعل حزب الدعوه الاسلامي في العراق في تنفيذ حكم الفتوى بعمليات اغتيال واسعه في صفوف الكوادر المتقدمه للحزب ورجال الأمن في العراق .

ولقد بدأ الحزب البعث بنفسه لتطهير نفسه من أي مظهر أو سلوك يمارسه البعثيين - يرتبط بالدين والتدين بصله ، باعتبارها مظاهر غير مقبوله من قبل

الشخص الحزبي الملتزم ، وحتى لا تكون محلا لتقليد سائر أفرد الحزب الذين هم في درجات أدنى ، وهكذا ، يقول الحزب في هذا الشأن : (وفي خلال المرحله الماضيه وقف عدد من الحزبيين من مراتب متعدده في الحزب مواقف خاطئه وبعيده عن مبادىء الحزب أو ممارساته الجوهريه الصحيحة ازاء المسأله الدينيه والظاهره الدينيه - السياسيه ، مما انعكس بقدر أو بآخر على واقع هذه الظاهره في القطر وأحدث أضرارا في عملية مواجهتها من قبل الحزب وأجهزة الثورة المختصة ٠٠٠٠ أن بعض الحزبيين صاروا يمارسون الطقوس الدينيه بصورة مظهريه وشيئا فشيئا صارت المفاهيم الدينيه تغلب على المفاهيم الحزبيه عند معالجتهم للقضايا الأساسيه في الفكر والتطبيق في شتى النواحي التي يواجهها الحزب في عمليه التغيير الثوري الشامله ، وصارت ظاهرة التدين تنتشر شيئا فشيئا وبصورة مفتعلة في ممارستها وفي صيرورتها في بعض الأوساط الحزبيه بدافع تقليد الحزبيين الأعلى في المرتبه الحزبيه - ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل صار بعض الرفاق يضعون مسأله ممارسة الطقوس الدينيه كمعايير للتقييم الحزبي) (١) ، وعن التخوف من التقارب في المفاهيم بين البعثيين وغيرهم ممن يطلق عليهم الحزب المتدينين أو الحركات الدينيه - السياسية يستطرد التقرير ويقول : (فهذا الفرد وذاك يمارسان الممارسات الدينيه في وقت واحد وأحيانا في أمكنه واحده ، فتتقارب مفاهيمها ازاء بعض المسائل والقضايا الفكريه والاجتماعية والنفسيه ، وقد أسهمت هذه الحاله في اضعاف يقظه الحزب ازاء نمو الظاهره الدينيه - السياسيه والمعاديه في البلاد ، لأن قاعدة الحزب تشكل عينا أساسيه في رصد التحركات المعاديه للثورة) ٠٠٠٠ ومن هذا نخلص الى القالب الذي وضعت فيه قيادة الحزب ، أفراد الشعب العراقي ، وفي مقدمتهم البعثيين منهم ، ووضوح الدور التجسسي الذي يجب على هؤلاء البعثيين القيام به ، والذي أقر به التقرير صراحه ودون خجل ، مع تحذيرهم من ممارسه الطقوس الدينيه في المساجد لأن هذا هو الوجه العلني أو المظهري الذي يستدل منه على هذه الممارسه التي قصدها التقرير من فقرته السابقه وكذلك عدم الإلتفاف حول رجال الدين أو الاتصال بهم ، والأشخاص المتدينين من خارج الحزب وهذا ما أسفرت عنه الممارسات العملية فعلا ، للنظام في العراق حيث ترجمت هذه الدراسه التي قدمت الى مؤتمرهم القطري الثامن الى توجيهات صدرت بعد ذلك الى قواعد الحزب ، والى أجهزة الأمن المختصة وأصبحت الإجتماعات الحزبيه تنعقد أيام الجمعه وقت حلول أداء فريضة صلاة الجمعة ، باعتبارها الصلاة الجامعه في الاسلام والتي لا يجوز تأخيرها ، وحتى لا

---

(١) - المرجع السابق (ص ٣٠٠ ، ٣٠١) .

يجتمع الحزبيون مع غيرهم فى هذا التوقيت خوفا من التقارب فى المفاهيم كما جاء فى التقرير المذكور ، وعلى الشخص الحزبى أن يختار ما بين الذهاب للمسجد للصلاة ، أو الولاء للحزب وحضور اجتماعه الاسبوعى · ليكشف بذلك عن هويته الحقيقيه ، ويتحدد على ضوء ذلك موقفه ، إما باعتباره غير مؤمنا بالحزب والثورة ـ وهو فى هذه الحاله يعتبر من أفراد حزب الدعوه وعليه أن يواجه هذا الاتهام ـ أو يتخلى عن عقيدته الدينيه ، ويعتنق بدلا منها عقيدة البعث وفكره ·

ومن الصور الأخرى فى تطبيقات هذا المخطط المذكور ، صدرت التعليمات الحزبيه بمنع ارتداء المرأة العراقيه لغطاء الرأس حتى لا يكون ذلك تقليدا للمرأة الايرانيه فى عهد الثورة الاسلاميه وتولى المسئولين الحزبيون فى الدوائر الحكوميه والاتحاد العام لطلبة العراق فى الجامعات والمعاهد تنفيذ ذلك بأنفسهم ، وتهديد من يرفض الالتزام بذلك التوجيه الحزبى بالطرد من العمل أو التعليم · مع ما يمثله مثل هذا السلوك من انتهاكا صارخا للحريات الشخصيه ، وحرمة المرأة بصفه خاصه والتى لها خصوصياتها فى مظهرها داخل مجتمعنا العربى الاسلامى · الآ أن ذلك لم يكن محل استهجان لدى البعث العراقى ، إنما ممارسة الشعائر الدينيه هى التى تعد فى نظرهم محل الاستهجان الشديد والتخوف من التقليد فيها · ولقد أبت الكثيرات من العراقيات الشريفات أن تقبل بامتهان كرامتهن والخضوع لرغبات الطغاه بهذا الشكل مضحين بوظائفهن مع ما كانت توفره لهن من لقمة عيش فى سبيل صيانه كرامتهن · بل أن هذه الحملة الهستيريه البعثيه قد ذهبت الى أبعد من ذلك حينما تطاول المسئولون البعثيون على السيدات المصريات العاملات فى العراق بمطالبتهن بنزع غطاء الرأس أسوة بالعراقيات فى هذا الشأن مع ما يمثله ذلك أيضا من انتهاك صارخ لحرية المواطن الغير عراقى وهو يعد ضيفا على بلدهم وقد جاء ليقدم خدماته لمجتمعهم وليس للاهانه فيه · واستمرت خطط تدمير العقيدة الاسلاميه فى العراق الى حد خطير حينما بدأ رجال الأمن يتعقبون الأشخاص الذين يترددون على المساجد لأداء شعائر الصلاة ، وتجنيد أعوان لأجهزة الأمن لاعداد تقارير عن هؤلاء الأشخاص · وقد تم استدعاء العديد منهم من قبل هذه الأجهزة لاجراء مقابلات معهم تهدف بالدرجة الأولى الى إحداث نوع من الارهاب لدى جمهور المترددين على المساجد أو الأشخاص المتصلين برجال الدين ، مما ترتب عليه بالفعل تجنب أفراد الشعب العراقى التردد على المساجد تجنبا للشبهات · وأصبح ذلك حديثا يتندر به الناس فى العراق واستمرت حملة تعقب رجال الدين والتنكيل بهم وتلفيق التهم اليهم وإعدام المئات منهم لكى لا يكون لهم بين الأوساط الشعبيه شأن ولقتل هذه المكانه التى يحتلونها فى نفوس المسلمين الشيعه

بحكم هذه العقيدة · وليكون التبجيل والاحترام واجبا فقط لقيادة الحزب وسواء كان ذلك خوفا أو طواعيه · ولقد كان على رأس ضحايا هذه الحمله امام الشيعه فى العراق (محمد باقر الصدر) وزوجته حيث أصدر صدام حسين قرارا باعدامهما دون أن تأخذه رأفه حتى بشيخوختهما رحمهما الله *، وحاول تبرير ذلك بأنهم أرسلوا برقيه من العراق الى القيادة الايرانيه يتحدث فيها عن الأوضاع فى العراق · وقد ذكر الرئيس العراقى فى اشارته لهذا الموضوع فى احدى خطبه أن البرقيه قد أرسلت من خلال أجهزة البرق الحكوميه العراقيه ومما يثير العجب والدهشه من هذه الروايه هو استحالة وقوع مثل هذا الأمر لعدة أسباب أهمها عدم تصور قيام موظفى البرق العراقيين وهم غالبيتهم من البعثيين وعملاء أجهزة الأمن ، لارسال برقيه للخارج تحمل مثل هذا المعنى · وكذلك عدم تصور قيام الامام الصدر بحكم درجته الدينيه وادراكه الواسع لأساليب ادارة القيادة العراقية شئون البلاد وموقفها من الامام الخمينى وباقى القاده فى ايران ، أن يقوم بارسال برقيه بهذا المعنى ومن خلال أجهزة البرق العراقية التى تراقب كل ما يمر من خلالها من اتصالات ·

وفى صورة أخرى من صور محاربه الظاهرة الدينيه ، قيام القيادة العراقيه بعمليات الطرد الواسعه لمن أطلقت عليهم تعبير (التبعيه الايرانيه) الى الحدود الايرانيه على اعتبار أن انتشار قاعدة المتدينين قد نمى خلال هذه الفئه من الشعب العراقى حسب تصور القيادة العراقيه ·

وبمناسبة الحديث عن الدين والتدين فى العراق ، أشير الى أن العراق يعد الدولة الاسلاميه الوحيده فى عالمنا العربى ، وعلى حد علمى ، الذى لا يذاع فيه الآذان بواسطة أجهزة الاذاعه أو التلفزيون الآ خلال شهر رمضان فقط · كذلك يحظر هناك اذاعه شعائر صلاة الجمعه من خلال هذه الأجهزة ** وذلك كله فى عهد البعث · ولعلهم محقين فى تخوفهم من السماح بنقل صلاة الجمعه على الهواء مباشرة خشيه أن يستغل أحد الأئمه الموقف ويتطرق الى الكلام عن أمور تمس النظام وبقائه فى السلطه ، لكن موضوع اذاعه آذان الصلاة هو أمر مثير للدهشه حقا · ولذلك فان قيام الدولة بتنفيذ مشروعات صيانه وتجميل للمساجد ومراقد الأئمه انما هو مظهر من مظاهر الدعايه الخارجيه للنظام أمام زوار هذه الأماكن من القادمين من الخارج · كذلك وجود تشريع يعاقب من يضبط مفطر فى شهر رمضان ····· ولقد اختفت الكتب والمراجع والبحوث الاسلاميه من المكتبه العراقيه وحل محلها الدراسات التى تتكلم عن الحزب وقادة الحزب والتى تروج للنظام وتلقى دعم مالى ضخم من الدولة ··· ولكى نتأصل لدى الشعب العراقى عقيده البعث وفكره لتحل محل الفكر الاسلامى الشيعى،

---

* ١ · ومن المؤسف أن يستخدم الرئيس العراقى فى حديثه المذكور لفظ (المقبور) كتابة عن رسم الامام الشهير ·

* ٢ · [illegible] فى الوقت الذى تنقل اذاعة اسرائيل شعائر صلاة الجمعة بصفه منتظمه ·

وليستبدل الأئمه الشيعه بقادة الحزب من حيث القدسيه التي يتمتع بها هؤلاء الأئمه في نفوس الشيعه ٠ وأصبحت صورة صدام حسين في كل زاويه من العراق ، ويشير العراقيون الى هذه الصورة التي لا يخلوا حائط في مبنى منها ، الى أنه إلاه العراقيين لأن بيده مصير بقاء أي شخص أو موته حسب ما يشاء ٠ وأصبح صيام شهر رمضان يتقرر من بغداد ، والطريف في هذا الصدد أن الشعب العراقي يصوم شهر رمضان ، ويحدد أول الشهور العربيه وفقا لما يصدر عن المرجعيه العليا للشيعه في قُم ـ بإيران بعد اعدام امامهم في العراق ٠ وذلك لأنهم يعتبرون المفتي الرسمي للعراق والذي يطلق عليه (قاضي بغداد الأول) شخصا غير أهل للفتوى ، لأن فتواه تأتي وفقا لما تمليه عليه السلطه في بغداد ٠ ولقد انتشر في ظل هذا الانقلاب الأساسي في عادات وتقاليد ومبادىء المجتمع العراقي الاسلامي ، إنتشرت ظاهره السكر والتي تجد استحسانا من المسئولين في الحزب والدولة ٠ ولا سيما أن جلسات تناول الخمور أصبحت عرفا جديدا أساسيا في الجلسات الجماعيه بين العراقيين أو خلال الدعوات التي تجمع بين المسئولين في الحزب والدولة ٠ وانتشرت هذه الظاهره السيئه والخطيرة بين أوساط الشعب العراقي وحتى في داخل الأسر وبين مختلف الأعمار ـ كنوعا من التقليد لكبار البعثيين ويلقى الاستحسان والرضا من قبل القيادة العراقيه عموما ، وكسلوك مقابل للممارسات الخاصه بالشعائر الدينيه التي كانت محل استهجان من قبل قيادة الحزب بالنسبه للمسئولين البعثيين الذين كانوا يمارسونها ٠ وأصبحوا محل تقليدا من قبل باقي البعثيين بالنسبه لها ، وأصبح تقديم الخمور الى الضيوف وفي الدعوات التي يتبادلها البعثيون بصفه خاصه ـ عاده جديده ومتميزه في سلوكيات الشعب العراقي ، الذي أصبح في عهد حكم البعث من أكثر الشعوب الاسلاميه عموما ـ والشعوب العربية خصوصا استهلاكا للخمور التي تستورد من قبل الدولة ، حتى في ظروف إقتصاديات الحرب المعروفه في العراق ٠ وانتشرت نتيجة ذلك وقائع الاعتداء ـ وبعض الجرائم ـ من المخمورين على المواطنين ، والتي يصعب أن تجد طريقها الطبيعي في المحاسبه حينما تصل الى مراكز الشرطه ، باعتبار أن الجاني كان مخمورا ولا يدري بما يفعله وبهذا الشكل أصبح على الناس أن يتحملوا أي اهانه أو اعتداء من قبل أشخاص مخمورين لأن الشكوى لن تعود على المجنى عليه سوى تضييع الوقت ، وربما التعرض للإبتزاز اذا كان المعتدى حزبيا كبيرا والغريب فعلا ، أن الأمر يختلف كثيرا ، اذا كان يتعلق بالمساس بشخص الرئيس أو الحزب أو السلطة عموما حينما يصدر من شخص مخمور أي عبارات يتفوه بها تمثل تعريضا من قريب أو بعيد بهما ٠ حيث ينبغي على كل شخص كان قريبا من مكان وجوده وسمع هذه العبارات أن يبلغ فورا وإلا فمن الممكن أن يتهم هو بدوره بالتستر عليه ٠

ومن الصور الأخرى لأساليب إرغام الشعب على الولاء التام للحزب والنظام والتخلي عن ما عداه ، حتى بضرب مشاعر الناس تجاه أقربائهم ما ابتكره النظام من اسلوب غايه في الغرابه حقيقه ، حينما يطلب من الحزبيين أن يقدموا اقرار كتابي يقرون فيه بالتبرئه من علاقه النسب التي تربطهم مع أقربائهم الذين قد يدانوا في احدى قضايا أمن النظام ٠ وفي حالة الرفض ، يوجه اليه تهمه معاداة الحزب والثورة لأنه بذلك يثبت تأييده لما أقدم عليه قريبه الذي حوكم وأعدم أو سجن بهذه التهمة ، وقد يكون ذلك القريب هو الزوج أو الزوجة والأخ أو الوالد أو يربطه علاقه نسب مع الحزبي المطلوب منه التبرئه من علاقة القرابه به ٠ ويتم بالطبع انتشار مثل هذه الواقعه ، واقعة الاقرار المطلوب بين كافة منتسبي الحزب في المنظمه التابع لها هذا الشخص ، كنوع من الارهاب ، والردع العام ٠ واذا كان موضوع الاقرار - بالتبرؤ من علاقة القرابه لن يغير من الواقع الذي هو وليد الطبيعه الكونيه التي خلق الله الناس عليها شيئا ، والتي حاول البعث أن يحل نفسه محل القدرة والمشيئه الإلاهيه فيها ، الا أن الهدف الأساسي من ذلك الاجراء في رأيي هو اختبار مدى ولاء الحزبيين الذين يتم محاكمه أقربائهم في هذه التهم - للحزب وقيادته - ومعرفه مدى اهتزازهم وتأثرهم بما لحق أقربائهم من ذلك ٠ ولا شك أن هذا أمرا لا يمكن أن يتقبله الضمير الانساني ٠

واستمرارا للارهاب الذي أعتمدته القيادة البعثيه وسيله ناجحه لتنفيذ خطتها المشار اليها آنفا ، باعتبار أن الأمر يتعسر إذاً تطبيقه ، عن طريق الاقناع وفي مواجهه العقيده الدينيه التي كانت قد تأصلت عبر قرون من الزمان لدى الشعب العراقي العربي المسلم ٠ فسوف نضرب مثالا بحاله تجسدت فيها معظم أهداف ومقاصد النظام ولتحقيق هذه الغايه المنشوده في جعل الانسان العراقي عبدا للحزب وقائده ، فحينما أعلن عن إكتشاف ما أطلقوا عليه " المؤامره " عام ١٩٧٩ - والتي أدين فيها عددا من أعضاء قيادة مجلس الثورة العراقي - وقيادة الحزب وصدرت ضدهم أحكام بالاعدام في محاكمة رأسها ، عضو مجلس قيادة الثورة الذي كان مسئولا عن مكتب فلسطين والكفاح المسلح في القيادة القوميه للحزب - والذي تم تعيينه رئيسا لأول برلمان عراقي في عهد البعث (المجلس الوطني) وهو نعيم حداد - فقد ابتكرت طريقه فريده من نوعها لتنفيذ عمليه اعدام هؤلاء الأشخاص - وأغلب الظن أنها من ابتكار زعيمهم (الفذ والملهم) صدام حسين لأنها تتفق مع تركيبته النفسيه والعقليه وطبيعة شخصيته ، فقد تم استدعاء كافة أعضاء الكوادر المتقدمة للحزب في محافظات العراق للتوجه الى بغداد في تاريخ محدد على أن يحمل كل شخص

سلاحه الشخصي الذي تسلمه من الحزب دون أن يعلم بالمهمه التي طلب بشأنها شيئا ، وعند وصولهم لبغداد تم نقلهم الى حيث الساحه التي أعدت لتنفيذ أحكام الاعدام ضد قادتهم السابقين والذين أتهموا في قضية المؤامره المذكورة ، وطلب من كل شخص أن يساهم في عمليه تنفيذ أحكام الاعدام باستخدام سلاحه الذي حضر به ٠ ولقد كانت المفاجأه المذهله لهذا الجمع من البعثيين ، أن يطالبوا بالقيام بتنفيذ عملية اعدام من كانوا يسبحون بحمدهم ويعملون جاهدين على الحصول على رضائهم بالأمس ، ومنهم من كان رفيقا وصديقا حميما ومنهم من هو قريبا أو نسيبا ، وكان للموقف حراجته لا شك ٠ لكن هيهات أن يتراجع أحد ، أو يقدم أى مبرر لاعفائه من التنفيذ ٠ فسيسمع الاجابه التقليديه الشهيره حينما يكلف شخص بشئ ، ويشعر بعدم القدره على تنفيذه ، فيقال له انت بعثي ، أى يجب أن تفعل أى شيء يطلب منك ، وبلا مناقشه ، وبلا تردد ، وبلا خوف أيضا ٠ فالسلاح بأيديهم ، والأمر صادر من اعلى سلطه في العراق ، ولا مبرر بعد ، وبالطبع كانت هذه أغرب حاله يجبر فيها شخص على قتل آخر دون أن يستطيع التخلص لأى سبب ٠ لقد تناقلت وفى حدود ضيقه بالطبع أخبار هذه الواقعة بين العراقيين ، ومنهم من ذكر أن يده كانت ترتعش ولم يستطع أن يمسك بمسدسه أو يضغط على زناده من شدة المفاجأه وهول الموقف ، فلا يدرى أين كانت تقع طلقات مسدسه ٠ وبعد تنفيذ العملية صدرت التعليمات الفوريه بمكافأة هؤلاء البعثيين بمنحهم امتيازات خاصة ، ليحتذى بهم البعثيون فى المستويات الحزبيه الأخرى ، باعتبارهم أثبتوا ولاءهم الكامل لقيادة الحزب والثورة ، التى كانت محل المؤامره المذكورة والتى حوكم عليها هؤلاء الرفاق بالأمس القريب ٠ فمنح كل منهم سيارة خاصة هديه من الحزب ومنزل مؤثث فى منطقة ممارسة نشاطه الحزبى ٠٠٠٠٠ الخ ٠

واذا أخذنا وقفه تحليليه عند هذه الواقعة لاستخلاص المقاصد التى كان يرمى اليها الرئيس العراقى من هذا السيناريو الذى تمت به عمليه تنفيذ أحكام الاعدام فى هؤلاء الاشخاص ، والآثار التى تترتب على تنفيذها بهذا الشكل فيمكن أن نوجزها فيما يلى :

(١) - فرض فكرة الردع العام بين صفوف البعثيين بزرعها داخل مشاعرهم وكنتيجة مباشره لقيام الكوادر المتقدمه منهم بتنفيذ عملية الإعدام ، مما يكون له أثره الرادع لمن تُسوّل له نفسه القيام بأى نشاط أو تحرك ، أو ابداء أى موقف معادى للرئيس ونظامه ، لأن من اتهموا بالمؤامره كانت تهمتهم أساسا هى الاتفاق على تحرك ضد الرئيس نفسه ٠

(٢) - اشـراك جميع المسئولين الحزبيين فى ذلك - والذين سوف يتم تصعيـد عددا منهم مستقبلا الى مراكز حزبيه ووظيفيـه عليا نتيجة خلو المراكز التى كـان يشغلها من إتهموا فى تلك المؤامـره ، مع ما يترتب على ذلك من شمول عمليـة التصعيـد ، كل المستويات التنظيميه للحزب من أسفل الى أعلى ، واضافـة الى أن تنفيذهـم لهذا العمل سيكون نوعا من الاختبار والتقييم لمدى الولاء لشخص الرئيس ، فهو يمثل أيضا نوعا من التضامـن فى المسئوليه التاريخيه لمن قاموا بتنفيذ هـذه العمليه - مشاركة مع الرئيس ومن تبقى معه من القياده فى حينها - حيث سيصبـح البعض منهم بعد تصعيدهـم الى درجات أعلى ، فى الموقع الأول فى السلطة مع الرئيس فلا يتحمل صـدام حسين مسئولية هذا العمل وحده هو ونائبه عزت ابراهيم الـدورى ورئيس المحكمه نعيم حداد والقلائل المتبقـين من قادة إنقلاب يوليـو عام ١٩٦٨ ٠

(٣) - أن تتكون هناك عقيده لدى البعثيين فى نفوسهم وعقولهم ومهما كانت درجة اقترابهم أو علاقتهـم بالرئيس نفسـه ، أو أعضاء القيادة الآخرين ، بأن مكانتهـم هذه لن تشفع لهم فى التسامح عن أى تصرف يدخل ضمن دائره ما يسمى (بالتآمر علـى الحزب والثورة) وهى عباره لا يقصد بها سوى شخص الرئيس ونوابه فى الحـزب والسلطـه ، ومهمـا كان الدور الذى قام به الشخص المتهم بالتآمر ، فى خدمـة النظام أو الشعب ٠ ولكى يفهم الجميع أن أمن وسلامة الرئيس ونظامه فوق كل شـئ وقبل كل شئ فى العراق ٠

(٤) - أن يفهم كل مواطـن فى العراق أن كل تحرك أو عمل يقوم به أى شخـص - وخصوصا البعثيون منهـم - وأى كانت درجته ، هو محل رقابة ومتابعه من قبـل زملائـه الذين قد يكونوا أقرب أصدقائه أيضا ، مما يفرض حالة من الحذر المفـرط الذى هو الخوف بعينه ، فى سلوك المواطنين ويجعلهم دائما فى حالة حسـاب ومراجعـه مع النفس على كل تصرف أو كل كلمه تصدر عنهم ، فيما اذا كانت تتضمـن خروجا عن حدود الطاعه العميـاء للقيادة ، والالتزام الكامل بما يطلقون عليـه مبادئ الحزب ، وبالتالى تستوجب المساءلـه أم لا (*) ، وهذا بدوره يساهم فى تحقيق عملية الانضباط بين العراقيين ، وتقديس الرئيس والنظام شـاءوا ذلك أم أبـوا وعلى سبيل المثال فان من واجبات الحزبى أن لا يذكر اسم الرئيس مباشرة - أو يقـول الرئيـس - وانما لابد أن يقول " السيد الرئيس " حتى ولو كان ذكره جاء ضمـن حديث داخل الأسـرة الواحدة ٠

(*) - الجدير بالذكر هنا أن التبليـغ عما أطلق عليه المؤامره تم من قبل أحد كبـار المسئولين العراقيين المشاركين فى السلطة الى جانب الرئيس العراقى ٠

وبهذا الشكل وعلى صور وأساليب متعدده لا يتسع لها المجال لحصرها هنا ، يستطيع المراقب أن يستخلص الحقيقه القاسيه على نفوسنا كعرب ومسلمين والتى يصعب انكار وجودها ، وهى أن قيادة حكم البعث برئاسه صدام حسين فى العراق قد نجحت فعلا فى احداث تغيير فعلى وملموس فى عقول ونفوس أفراد الشعب العراقى ـ بمحو العقيده الاسلاميه من عقولهم وفكرهم ، وأحيانا بالنسبة للبعض من قلوبهم . وابدالها بعقيده البعث وفكره ، وأهمها تقديس شخص الرئيس ـ مع استخدام أخطر الأساليب وأقصاها حسما بصرف النظر عن ما يترتب على ذلك من آثار بإلغاء آدميه الانسان فى العراق ، بالقوة والارهاب . وبذلك قد قطعت شوطا كبيرا فى تنفيذ مخططها الذى أشرنا اليه ـ وباتت فكرة تطبيق نظام حكم اسلامى فى العراق ، أمرا لا يلقى رد فعل ايجابى حى وسريع وبالشكل الذى تلقّى به الشعب الايرانى ذلك الأمر . ان الشاه لم يستطع أن يصدر حكما بالاعدام ضد الامام الخمينى ، ونصحه مستشاريه بنفيه خارج ايران فى الوقت الذى تجرأ صدام حسين على اعدام من كان يكبر الخمينى مقاما ودرجة بين رجال الدين الشيعه وهو الامام الباقر وزوجته فى العراق وغيره من الأئمه الكبار . ولعل قادة النظام فى العراق متهمين حقا بأنهم قد أحدثوا تغييرات جوهريه فى تركيبه وسلوكيات المجتمع العراقى يتباهون بها فى خطاب الرئيس وأدبيات الحزب ، وهى حقا تغييرات ظاهره واضحه لا غمامه عليها ، الاّ أنها ليست من النوع الذى يعد مصدرا للابتهاج والافتخار ، وانما هى عار فى جبين البعث ونظامه يسجله عليه التاريخ والى يوم الدين ، لقد بات الكثير من العراقيين ينفر من فكرة التدين والدين ، ومن تطبيق نظام الحكم الاسلامى ، لأنه أصبح من العسير عليه ، أن يتخلى عن العادات والسلوكيات الجديدة التى أصّلها فكر البعث فى المجتمع العراقى مثل الاباحيه ـ والسكر والعربده العلينه فى أرض المقدسات وانتشار الحانات والملاهى الليليه واستجلاب بنات الليل من الخارج والذين يتقاضون أجورهم بالعملة الصعبه من دم الشعب العراقى . وتغيرت سلوكيات المرأة العراقية الى سلوكيات لم يعهدها تاريخ المرأة العراقيه ، وامتهنت كرامتها ، ليكون ولائها وإحترامها للحزب ومسئوليها الحزبيين والالتزام بما يصدر اليها من تعليمات وتنفيذها ، قبل احترامها والتزامها بمتطلبات حياتها الزوجيه ، وأصبحت الدعوة لخروج المرأة من بيتها ـ حتى ربات البيوت ـ لخدمة نشاط اتحاد النساء والحزب ، أمرا مقدسا على المرأة العراقية أن تستجيب اليه ، ذلك بخلاف مهزله جمع المصوغات الذهبيه بالقوة ، للتبرع بها للمجهود الحربى والتى سيحين الكلام عنها ، فى موضعها ، لسلب المرأة العراقية حليها ليقدم على مائدة الشرف هديه للحزب فى حربه مع ايران ، ومن هذا المنطلق ـ وتنفيذا

لهذا المخطط - كانت عملية ادارة الصراع بين نظام البعث فى العراق وبين نظام الحكم الاسلامى فى ايران - ولكن من الداخل أولا توطئه لنقل ساحه الصراع وميدانه ، وبصورة مباشره ، الى وراء الحدود ٠ وهو ما أخذ صورة القتال المباشر بين الدولتين فيما بعد ٠ لقد كانت ادارة الصراع ، وعلى الجبهة الداخلية فى العراق بهذه الصورة التى عرضنا لجانب منها ، محاوله مستميته للدفاع عن النظام ، وفكر البعث عن طريق الهجوم المباشر المباغت والضارى ، على أى اتجاه اسلامى والذى كانت تتواجد تربته الخصبه فى العراق ، وأوشكت بذوره القادمه من ايران أن تأتى بثمارها بعد تسلم رجال الدين السلطه فيها ، ذلك الفكر الذى يهدد ولا شك بقاء البعث فى السلطه ، والذى كان لابد من هدم كل مصادره ، فى الداخل والخارج على حد سواء لان هذا هو جوهر الصراع ، الذى هو صراع عقائدى بين النظامين فى العراق وايران ٠

وبعد هذا العرض الذى قصدنا منه تقديم صورة متكامله عن الفكر المذهبى الذى يستند اليه كل من نظامى الحكم فى العراق وايران - ومبلغ التعارض بين الفكرين الذى أدى الى ذلك الصراع بين النظامين نعود لنستكمل حديثنا عن نظام الحكم فى العراق بعد أن تعرفنا على فكره العقائدى ، بالتعريف بطبيعة المؤسسات الدستوريه القائمه فى العراق الآن ، وأساليب ادارة شئون الحكم فى العراق ٠

فمنذ استيلاء البعثيين على السلطة عام ١٩٦٨ فى العراق وحتى الآن ، أى حوالى ثمانية عشر عاما ما زال هناك ما يعرف " بمجلس قيادة الثورة " قائما ، ليجمع بين يديه كافة السلطات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه وهو السلطه العليا فى البلاد وله كافة الصلاحيات المطلقه ولا معقب على ما يصدر عنه من قرارات أو أعمال من أى جهه أخرى فى العراق ٠ وفى هذا ينص الدستور العراقى المؤقت الصادر فى ١٦ يوليو عام ١٩٧٠ فى مادته السابعه والثلاثين:(مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا فى الدولة) ،هذا عن المؤسسه التى تملك السلطات الفعليه لادارة شئون الحكم فى العراق ، وكان مجلس قيادة الثورة يضم فى البدايه الأشخاص الذين شاركوا فى عملية يوليو ١٩٦٨ بعد أن تم تطهيرهم من العناصر الأخرى التى شاركت معهم فى هذه العملية ، ثم جرت عدة محاولات داخليه فى داخل الحزب ، وفى السلطه لا تخرج عن كونها تصرفات طبيعيه ومعهوده فى سلوكيات البعثيين وليست غريبه عن طبيعتهم ، فى التآمر من داخل الحزب ، وترتب عليها عمليات تطهير مرحليه انتهت الى ما أشرنا اليه واطلق عليه اسم المؤامره - عام ١٩٧٩ ٠ وهو اللفظ الذى يطلقه البعثيون فى كل مرة ، وتم فى المرة الاخيره تطهير واسع شمل ممن شملهم بعض

من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، واذا كان المفترض أن يكون أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هم العناصر التى شاركت بالفعل فيما يطلق عليه الثورة - فانه ليس من المعتاد أن يدخل تشكيل هذا المجلس نفر من غير هؤلاء ، والى أن تستتب الأمور والأوضاع فى البلاد ، وتقوم مؤسسات دستوريه شرعيه وبالطرق المألوفه ، لتحل محل هذا المجلس الذى يكون قد أدى واجبه خلال المرحله الانتقاليه كما يحدث فى معظم الدول التى مرث بهذه التجربه الا أن الأمر فى العراق قد خرج عن هذه القاعدة - وتم اخراج بعض من أعضاء مجلس قيادة الثورة مرة تاليه خلال فترة انعقاد المؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث عام ١٩٨٢ حيث جرت الانتخابات القطريه الدوريه للحزب ، وتم ادخال عناصر أخرى فى مجلس قيادة الثورة ، ومنها السيد / طه محى الدين معروف ، الذى يشغل وظيفة نائب لرئيس الجمهورية ، وهو كردى ٠ وخرج كل من وزير الصناعة السابق ووزير النفط من المجلس والوزارة معا ، وقد كان على الرئيس أن يضيف الى تشكيل المجلس أشخاص آخرين بعد أن أصبح من تبقى معه فى المجلس نفر قليل جدا ، ولا يشكلون أى نوع من العقبات فى طريق اصدار قرار أواتخاذ أى اجراء باسم المجلس ، ولو كان ذلك بصفه فرديه دون علمهم مثل قرار تسريح الأكراد من الخدمة العسكريه الذى أشرنا الى اعتراف الرئيس بطريقة اصداره الفرديه ٠ وعليه فقد قام الرئيس باختيار أشخاص جدد أضافهم الى عضوية المجلس ليكون التشكيل الجديد لأعلى سلطه فى العراق - بحكم الدستور - هو من أشخاص يدينون بالطاعه التامه ، والفضل الكامل لشخص الرئيس فيستخدمهم كما يشاء باسم المجلس . هذا عن مجلس قيادة الثورة وصلاحياته ٠ والمفروض بحكم الدستور أن رئيس مجلس قيادة الثورة - هو نفسه رئيس الجمهورية - وأمين سر القطر للحزب وبذلك يجمع فى يده بين رئاسه السلطه التشريعيه التى هى المجلس ، والسلطه السياسيه والتنفيذية وهى رئاسه الجمهورية ورئاسه الحكومه معا ، اضافة الى رئاسة حزب البعث ٠ ويتبع الوزراء فى تعيينهم ومحاسبتهم لرئيس الجمهورية الذى يملك التعيين والعزل والمحاسبه دون معقب عليه ، ولما كان تشكيل الأحزاب فى العراق محظور حيث يوجد ما يسمى " بالجبهة الوطنيه والقوميه التقدميه " والتى تضم الأحزاب الثلاثه التى كان مسموحا بوجودها وهى البعث والكردستانى والشيوعى - وان لم يعُدلها أى أثر وكما كانت منذ ميلادها بسبب انهاء دور الحزب الشيوعى فى العراق - وكذلك تجميد دور الحزب الديمقراطى الكردستانى من الناحية الفعلية ، ولأنه وكما ذكرنا آنفا ، يتم دائما التأكيد من قبل القيادة البعثيه على أن حزب البعث هو الحزب القائد فى العراق ٠ فان ذلك يعنى حرمان أى قوى سياسيه أخرى من أن تمارس أى نشاط سياسى فى العراق ، ويقوم نظام الحزب الوحيد - وهو الحزب الحاكم - والذى يدين بالولاء والطاعة التامه وعلى النحو الذى بيناه - للرئيس

وبالتالي ، ينتفي أي تواجد لأي مؤسسه أو جهة رقابيه على تصرفات الرئيس ، بل وحتى من مجلس قيادة الثورة بسبب خضوع أعضائه لطاعته بحكم طريقة تشكيل المجلس الذي يفترض فيه بحكم الدستور حق محاسبة رئيسه ، والذين يتم اختيارهم من داخل الحزب نفسه ، ويلاحظ أن " نظام الحزب القائد تطبقه الأحزاب الشيوعيه مرحليا عن طريق تكوين جبهه يسيطر عليها الحزب الشيوعي ثم تُوجه الأمور بحيث تصفى تلك الأحزاب أو تندمج في الحزب الشيوعي " (١) ، وهذا ما حدث بالضبط في العراق كما بينا بالنسبه لما يسمى بالجبهه الوطنيه التقدميه ٠٠ وموقفها من الحزب الكردستاني والشيوعي ٠ ويلاحظ أن الوضع الدستوري في العراق مرهون بمشيئه مجلس قيادة الثورة ورئيسه الذي يسيطر عليه ، ويملك بيده مصير أعضائه كما حدث بشأن أسلافهم الأعضاء السابقين للمجلس ومنذ قيامه ٠ وعليه فانه حتى بالنسبة للدستور المؤقت العراقي ـ فان تعديله أو إلغائه مرهون بمشيئه المجلس المذكور حيث تنص المادة الثانيه والستون من هذا الدستور على أنه : (لا يعدل هذا الدستور الا من قبل مجلس قيادة الثورة) والسؤال الآن : لماذا بقي هذا المجلس قائما ليملك كافة صلاحيات شئون الحكم ، ومصير الشعب العراقي ؟ وقد مضت كما قلنا ثمانية عشر ؟ عاما على بقائه ، ألم يعد الشعب العراقي بقادرا على ادارة شئونه من خلال مؤسسات دستوريه شرعيه طبيعيه حتى الآن ؟ أم أنه الضمان الوحيد لبقاء البعث في السلطة في العراق ، لأن ممارسه الشعب لسلطاته بالطرق الشرعيه سوف يضع هذا الحزب الوصولي في مكانه الصحيح ويعطيه حجمه الطبيعي ٠ وأغلب ظني أن هذا هو سبب بقاء الأوضاع الدستورية على ما هي عليه في العراق ، وطالما بقي البعث في السلطه ، ولكن لماذا اذاً توجيه النقد الى نظام الحكم في ايران الحالي من قبل قادة العراق ؟ هل لأن نظام حكم العراق أفضل منهم حالا فيستحثون الشعب الايراني بالثورة على نظامهم ؟ أم أنها الغيرة من رد الفعل لدى الشعب العراقي الذي يرى في النظام الذي هو محل هجوم دائم من قبل قادتهم ، ذو حيز أوسع من الديمقراطية يسمح للشعب الايراني في اختيار مؤسساته الدستورية وأهمها اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر ووجود دستور دائم وبرلمان منتخب ٠ وهي أمور تحققت بعد مرور شهور قليله من قيام الثورة الاسلاميه في ايران في حين ما زال الشعب العراقي محروما من الحصول عليها رغم انقضاء كل هذه السنوات منذ قيام ما يسمى بالثورة في العراق عام ١٩٦٨ ٠

أما بالنسبة للبرلمان ويطلق عليه اسم " المجلس الوطني " في العراق

---

(١) ـ د٠ سليمان محمد الطماوي ـ السلطات الثلاث في الدساتير العربيه (ص ٥٦٥) ٠

فكان قد اقر المؤتمر القطرى الثامن للحزب اقامة المجلس الوطني عن طريق التعيين الا أنه وبعد أن تولى صدام حسين السلطة رأى أن يعدل الأمر ، لعدم تناسب هذه الصيغه مع الظروف السياسيه الدولية المحيطة بالعراق ولا سيما ما يجرى على الجانب الآخر كما أشرنا ، في ايران ، وجعل تشكيل المجلس يكون بالانتخاب ، والطريف هنا أن النظام وعلى عادته حينما يحاول ابعاد شبهه اقدامه على عمل مُستنكر من قبل الرأى العام (على طريقة نفي النفي هو اقرار بفعل الشيء المراد نفي فعله) فقد أقر بهذا التدخل في سير عمليه الانتخابات حينما نفى ذلك بقوله : (لقد كان باستطاعه الحزب بما يمتلكه من تأييد شعبى كبير ، ومن أدوات فعاله في السلطه والمنظمات الجماهيريه وفي أجهزة الاعلام أن يخوض تجربة انتخابات نيابيه تقليديه وأن يحصل بدون عناء على أغلبيه ساحقه في المجلس الوطني) (١) ، وعليه فقد أدار الحزب اللعبه الانتخابيه بالطريقة التي يريدها ، وتقدم كل العراقيون وبصفه الزاميه الى صندوق الانتخابات ـ تحت تأثير حملة حزبيه مكثفه ـ كما أن البعثيين منهم قد تقدموا الى لجان الانتخابات ومعهم قائمه بالاسماء التي تلقوا تعليمات حزبيه بالادلاء بأصواتهم لصالحها ، باعتبار ذلك واجب حزبي يجب أن ينفذ ، ولقد استبعد من العمليه الانتخابيه وسواء في الانتخاب أو الترشيح الاشخاص الذين صنعتهم الأجهزة الأمنيه ضمن ما أطلق عليهم أعداء الثورة والحزب والشعب ، ومن بينهم من تثور حولهم الشبهه بالانتماء الى الفكر الشيوعي أو حزب الدعوة . ولقد حدثت بعض المشاكل التي حسمتها أجهزة الأمن بسرعة في كل من كربلاء ـ والعماره ، ومحافظات أخرى ، ولقد عبر الحزب عن امتنانه بهذه الطريقة التي سارت عليها العمليه الحزبيه والتي حسم نتيجتها لصالحه وفي ذلك يقول : " لقد كانت انتخابات المجلس الوطني في حزيران ١٩٨٠ بحق استفتاء شعبيا عبرت من خلاله الجماهير في العراق عن التفافها العميق والاصيل حول الحزب والثورة والقائد صدام حسين " (٢) . وطالما أن الحزب يسيطر على كل شئ في العراق ، وقادر على توجيه المواطنين في العمليه الانتخابيه الى الطريق ، وبالنتيجة التي يريدها مسبقا ، اضافه الى أنه حتى واذا افترضنا أن تشكيل المجلس الجديد سوف يترتب عليه دخول المجلس عناصر لديها القدرات والامكانيات الشخصيه التي تعينها على احداث تغيير ملموس بشأن ممارسة السلطه في العراق ، فانها لن تكون قادره على استخدام هذه الامكانيات والقدرات التي تتمتع بها ، لأن دور المجلس الوطني في العراق ، محدودا جدا ، ونشاطه مرتبط بالدائره المرسومه له بموجب أحكام الدستور

---

(١) ، (٢) ـ التقرير السابق (ص ٨٤) .

العراقي المؤقت ، فأولا : تعديل الدستور ذاته لا يتم الا بواسطه مجلس قيادة الثورة ، وبالتالي لن يكون لدى أعضاء المجلس القدره على احداث تعديل في نصوص الدستور تسمح باحداث تغيير في التركيبه الدستوريه - الموجوده في العراق ، وثانيا - أن معظم الصلاحيات أو كلها تقريبا الخاصه بحق التشريع ، مقصوره على مجلس قيادة الثورة ، ولا يتبقى للمجلس الوطني الا أمورا محدوده ليست بالخطوره بمكان بالنسبة للامور الأخرى التي ظلت ضمن صلاحيات مجلس قيادة الثورة ٠ حيث تنص المادة الثالثة والخمسون من الدستور على : " ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقدمها ربع عدد أعضائه ودلك غير الأمور العسكريه والماليه وشئون الأمن العام " والمادة الواحده والخمسون تقضي بأن (ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس قيادة الثورة) والمادة الثانية والخمسون تقضي بأن (ينظر المجلس الوطني خلال مدة خمسة عشر يوما في مشروعات القوانين المقدمة من رئيس الجمهورية) ، وفي الحقيقه وعلى ضوء تجربة المجلس الوطني الأول الذي تم تشكيله في يونيو عام ١٩٨٠ فان قليلا جدا بل نادرا ما أحيل الى المجلس الوطني من قبل مجلس قيادة الثورة مشروعات قوانين لينظر فيها حسب نص الدستور لأن مجلس قيادة الثورة يعتبر نفسه مؤسسه لديها الكفاءه والقدرة على اخراج القوانين بالسرعه - والشكل اللذان تتطلبهما ظروف المجتمع العراقي على حد تعبير الرئيس العراقي ، كما أن موضوع القوانين التي يبحث فيها المجلس الوطني ليست وكما أرادت السلطه الحاكمه ذات خطوره وأهميه على المستوى التي تشكل تأثيرا مباشرا على مصالح المجتمع العراقي ، وتحديد مصيره مثلما يحتفظ لنفسه مجلس قيادة الثورة من صلاحيات ٠ (وهكذا استبعد الدستور من نطاق حق إقتراح مشروعات القوانين المتصله بالأمور الثلاثه السابقه وهي من الاتساع بحيث يمكن للحكومة أن تستند اليها لحرمان البرلمان من حق الاقتراح ، فضلا عن أن المادة حرمت الاعضاء فرادى من حق الاقتراح وقصرته على ربع عدد أعضائه وهو قيد خاص لا تفرضه الدساتير عاده الا بالنسبه للاقتراحات الخاصه بتعديل الدستور نفسه) ٠ (١) ولعل أقرب مثال للاثار التي تترتب على حرمان البرلمان من حق الاقتراع على الموضوعات الخطيره التي يرتبط بنتائجها مصير الشعب كله - هو انفراد مجلس قيادة الثورة بتقرير اعلان الحرب ضد ايران والغاء اتفاقيه مارس ١٩٧٥ التي كانت معقوده معها ، ويكتفي بتكليف المجلس بمناقشه مشاريع القوانين الخاصة بانشاء مؤسسات عاديه في الدوله - أو قانون يتعلق بتقديم الخدمات العاديه مثل النقل أو التعاون أو غيرها ٠

---

(١) - د٠ سليمان الطماوي - المرجع السابق (ص ١٧٢) ٠

كما يلاحظ أن حق مراقبه السلطه التنفيذيه ومحاسبتها ، معدومه بالنسبه لصلاحيات المجلس الوطني في العراق حيث تنص المادة الرابعة والخمسون الفقره (ب) " للمجلس الوطني بعد موافقة رئيس الجمهورية أن يستدعي الوزراء بقصد الاستيضاح والاستفسار " ولنا على ذلك النص ملاحظتين الاولى : تتعلق باشتراط موافقة رئيس الجمهورية قبل اتخاذ اجراء من ذلك الاجرائين وعلى محيط التطبيق العملي وفي ظل الظروف التي يعيشها المواطن العراقي السابق ايضاحها ، لا نتصور أن عضوا في المجلس الوطني بقادر على التجرؤ بابداء رغبته في توجيه طلبا لرئيس الجمهورية للموافقه على اتخاذ أي من هذين الاجرائين ، وعدم القدرة على التجرؤ في نظري ليست متعلقه باستدعاء الوزير ، انما مجرد توجيه الطلب للرئيس للموافقه على استدعاء الوزير. أما الملاحظه الثانيه خاصة بنوع الاجراء الذى منحه الدستور للمجلس وهو الاستيضاح ، والاستفسار ، ولا شك أنهما أمرين بعيدين تماما عن مفهوم المحاسبه ، مثل الاستجواب ، وطلب الاحاطه المعمول بهما لدى معظم برلمانات العالم اليوم ٠ كما أن النص الدستوري لم يحدد أسلوب طلب الاستدعاء:هل بناء على طلب عدد معين من الأعضاء أو نسبه معينه أم يمكن للعضو الفرد أن يطلبه - أم بموافقة أعضاء المجلس جميعا - وأغلب الظن أن النص قد عُمد الى صياغته بهذه الصياغه المبهمه والتيإذا تسنى تفسيرها فسوف يكون التفسير الذى لا يستهدف سوى التضييق في استخدام هذا الحق ، وهو اعتبار حق طلب الاستدعاء مشروطا بموافقة جميع أعضاء المجلس - لأن نص المادة جاء على هذا النحو (للمجلس الوطني)٠ وعلى أي الأحوال وحسب علمي فلم يحدث أن طبق هذا النص في العراق ٠ ومجمل القول بالنسبه للمجلس الوطني في العراق فهو برلمان بلا سلطات، يجتمع ليصفق ويؤيد لكل ما يصدر عن رئيس الدولة من أعمال وأقوال ٠ ويُعد اصرار قادة العراق على استمرار هذا الوضع الشاذ بشأن ممارسه الشعب العراقي حقه وتقييد حريته في التعبير عن رأيه وبواسطه نواب برلمانيين يصلون الى البرلمان بطريق شرعي صحيح ، يعد في نظري استخفافا بعقليه الانسان العراقي ، بل واحتقارا لمشاعره وقدرته على ممارسة حقه الدستوري ، ذلك الشعب العريق في ممارساتها البرلمانيه ، والذي لا يمكن أن يعتبر قاصرا - أو جاهلا - بهذه الممارسه وأصولياتها ، ويكفي أن تاريخ العراق السياسي حافل بدور الشعب العراقي ونوابه البرلمانيين في الدفاع عن حقوق العراق وعن سيادته تحت قبة برلمانه ضد القوانين التي تحاول الحكومات التي عاصرت العهد الملكي أن تمررها على المجلس - وتشهد مضابط البرلمان (مجلس النواب العراقي حينما ناقش معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ والخاصة بتسوية مشاكل الحدود بين العراق وايران) بعد أن قام وزير الخارجيه العراقي في ذلك الوقت

(الدكتور ناجي الأصيل) بالتوقيع على تلك المعاهده التي جرت بشأنها مفاوضات في بغداد وافق الجانب العراقي فيها على تخصيص مرسى لايران تجاه مدينة (عبادان) يبلغ طوله سبعة كيلو مترات متبعا خط التالوج في شط العرب (وقد انتقد أحد النواب وهو " رستم حيدر " استسلام المفاوض العراقي وضربه بمصالح العراق عرض الحائط ، أما الفريق (طه الهاشمي) فقد انتقد المعاهده بمراره ، كما انتقد اشراك ايران في الملاحه في شط العرب حيث قال : " أن الاتفاقيات خولت ايران حق مرور بواخرها من شط العرب بكل حريه ، وهذه معطاه الى سفن جميع الدول .. لذلك لم يكن لايران أي حق في أن تطلب شيئا أكثر عما هو موجود في الاتفاقيات السابقه " ، أما محمد مهدي كبه فقد انتقد المعاهده بقوله " انها منحت لحكومة الجاره ايران حقوقا وامتيازات أخرى لم تكن لها من قبل ، الامر الذي لا يتفق وحقوق السياده والتملك التي ورثناها عن الأمبراطورية العثمانيه والتي ضمنتها لنا المعاهدات والبروتوكولات وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد " ، وعلى كل حال .. فقد حدثت مظاهرات صاخبه في بغداد وفي البصره في يوم ٦ آذار (مارس) ١٩٣٨ ، احتجاجا على مناقشة مجلس النواب لمعاهده الحدود لعام ١٩٣٧ ومحاولة ابرامها في ذلك اليوم ، واقفلت الدكاكين والمتاجر والمصانع وتعطلت جميع مظاهر الحياه العامه في بغداد تأييدا لتلك المظاهرات الشعبيه) (١) .

هذا هو البرلمان الذي كان موجودا عام ١٩٣٨ في العراق ، وهكذا تكلم نواب البعث العراقي دفاعا عن حقوق السياده لوطنهم وباسلوب ينم عن عمق الفهم والادراك لأبعاد المشكله والعلاقه الحساسه والتاريخيه للجاره ايران مع التمسك بحقوق الشعب العراقي الموروثه ، وتوجيه اللوم الشديد للحكومه التي أقدمت على تقديم مثل هذا التنازل لها ، وهكذا كان الشعب العراقي - وعلى هذه الدرجة من الوعي والادراك لمصالح وطنه ، حينما خرج في تلك المظاهرات وليست المسيرات الشعبيه التي يوجه اليها جبرا للتعبير عن ما يريده الحاكم وليس طواعيه للتعبير عما يريده هو ، ذلك هو الفرق بين الأمس واليوم ، فهل كان في العراق كله من كان يستطيع أن يعلن صراحه أن الاتفاقيه التي أبرمها صدام حسين مع شاه ايران في الجزائر والتي تنازل فيها عن جزء من سيادة العراق على شط العرب والتي لا تقل مساحه في ضررها عن تلك التي عرضت على مجلس النواب عام ١٩٣٨ ، يعلن عن اعتراضه عليها كما حدث عام ١٩٣٨ ؟ ، ان الاجابه على ذلك السؤال يستطيع أن يستخلصها القارىء

---

(١) - د. خالد يحي العربي - مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون (ص ٧٠ ، ٧١) .

نفسه من خلال ما عرضناه فى السطور السابقه وما سنعرضه من حقائق فى السطور القادمة ، وبالرغم من أن الشعب الايرانى يمتلك الجرأه على التعبير عن رأى بعض قطاعاته فى عدم الرغبه فى الاستمرار فى الحرب بسبب تأثيراتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعيــة فى ايران وبصرف النظر عن قوى المعارضـه السياسيه التى تقف خلف هذه المظاهرات فان أنباء تلك المظاهرات تتناقلها وكالات الأنباء العالميه والعربيه خاصة للتدليل على عدم رضاء الشعب الايرانى عن نظام الحكم القائم فى ايران ، فى حين لا تذكــر الحقيقه المقابلـه عن العراق ـ برغم من تناول أجهزة الاعلام العراقيه بدورها أنبـاء هذه المظاهرات الايرانيه بنفس المنطق ، ويتناسى الجميع تلك الحقيقه القاطعــه بأن أحدا من أفراد الشعب العراقى لا يملك الجـرأه على فعل الشئ نفسه بالتظاهــر ضد سلطه البعث فى العراق أى كان موضوع التظاهـر لأن التجمع فى حد ذاته ممنـوع فى العراق ٠ ولا يسمح الا بالمظاهرات التى يدعوا اليها الحزب والتى يخرج اليهـا المواطنـون صاغريـن وتتوقف فى سبيلها سبل الحياة ٠

وبعد رئيس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة الذى يرأسه الأول ـ يأتى مجلـس الوزراء ـ وفى الحقيقة أن الأمر بالنسبه للوزارة فى العراق يشبه الى حد ما النظـام الرئاسى المعمول به فى الولايات المتحدة الأمريكيـه حيث يقوم الرئيس وحده بممارسة حق اختيار وزرائه وإقالتهم ـ ولا يكونوا موضع مسئولية أمام البرلمان والذى لا يملك حق إقالتهم طبعا ، ولكن يوجد الى جانب الرئيس فى العراق ـ نائب أول لرئيس الوزراء ـ واطلاق هذا الاصطـلاح عليه يعنى وجود رئيس للوزراء وهو فى هذه الحاله الرئيـس نفسه ، الذى يعتبر رئيسا للمجلس حينما ينعقد مجلس الوزراء برئاسته ، ويمـارس النائب الأول لرئيس الوزراء وهو السيد / طه ياسين رمضان الذى يجمع بين هـذا المنصب فى الدولة ، ومنصب القائـد الأعلى للجيش الشعبى وهو منصب حزبـى مهـام رئيس الوزراء ، فهو يوجه الوزراء وينسق بين وزاراتهم والأعمال والمهام التى يكلفون بها عن طريق توجيهات رئيس الجمهورية ، أو من رئاسة ديوان رئاسه الجمهورية الذى يتطلب الأمـر الحصول على موافقتـه المسبقه فى الكثير من الأمور ، وكانت أحيانا تشمل حتى بعض الأمـور الصغيرة جدا ٠

وعليه فانه حتى الوزير نفسه لا يستطيع أن يخاطب رئيس الجمهورية أو رئاسـه ديوان رئاسه الجمهورية التى هى مؤسسه أخرى تمثل كافة الاختصاصات الموجود فى كافة مؤسسات وأجهزة الدولة ، وانما يتم ذلك من خلال مكتب النائب الأول لرئيس الـوزراء الذى يقوم بدوره بمفاتحـه ديوان الرئاسه فى الأمر ليبت فيه أو يعرضه على الرئيـس اذا استدعى الأمـر ذلك ٠ لذلك فان علاقة الرئيس بوزرائه هى علاقه فوقيـه أستطيــع

أن أصفها بأنها علاقه متعاليه حيث يندر أن يلتقي الرئيس بوزرائه الآ من خلال اجتماع مجلس الوزراء والذى غالبا ما يتم بصدد الأمور الهامه جدا ويكون اجتماعا موسعا يضم فى ذات الوقت أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعضاء القيادة القطريه وغالبا ما يكون معظم الأعضاء فى التشكيلين الأخيرين هم أشخاص يجمعون بين عضوية المؤسستين فى وقت واحد ـ بحكم التركيبه الحزبيه وعلاقة التنظيم الحزبى بأجهزة الدوله الرسميه ومؤسساتها العليا ،وحدث أن اختفى عددا من الوزراء فى عهد رئاسة صدام حسين ، وقد أعلن فى حينها عن اقالة البعض منهم مثل وزير الماليه ، والذى تصادف اعلان اعفائه من منصبه خلال تواجد وفد مصرى من وزراء الماليه والاقتصاد كان الوزير قد التقى بهم فعلا خلال زيارتهم بغداد ، دون أن تقدم السلطه تبريرا لهذا الاعفاء ، وكذلك وزير التربيه والتعليم ، بنفس الاسلوب ٠ اما وزراء الصناعة والنفط السابقين ، فقد تم اعفائهم من مناصبهم الوزاريه عقب انتخابات الكادر المتقدم للحزب عام ١٩٨٢ ، وكثرت بشأنهم الاشاعات فى الشارع العراقى عن مصيرهم. وقد سبق أن علق الرئيس العراقى على سؤال لأحد الصحفيين غير العراقيين بشأن اختفائهم بأن أحدهم ، ويقصد وزير الصناعة الذى كان عضوا فى مجلس قيادة الثورة أيضا ، يشغل مهام أخرى فى التنظيم العمالى ، ولقد أشيع فى العراق أن هذين الوزيرين كانا قد عرضا على الرئيس العراقى فكرة التنحيه عن منصبه ومغادرة العراق الى دولة أخرى ، حتى يمكن تسوية النزاع مع القيادة الايرانيه التى تتمسك بضرورة ازاحته من السلطه ، كشرط لحل النزاع بين البلدين ، وأن الرئيس قد أعدم أحدهما وسجن الآخر نتيجة لعرضهم ذلك الاقتراح عليه ٠ وسبق أن أعفى الدكتور سعدون حمادى وزير الخارجيه السابق من منصبه واسناده الى السيد / طارق عزيز النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجيه الحالى ، والذى كان يتولى عمليه رسم ومتابعه السياسه الخارجيه للعراق من قبل ، بحكم موقعه كمسئولا لمكتب العلاقات الخارجية للحزب ٠ وقد دافع الرئيس العراقى أمام مندوبى الصحافه العالميه عن إبعاد الوزير السابق للخارجيه عن منصبه مبررا ذلك بأنه يعود الى أسباب صحية تتعلق بالدكتور سعدون حمادى ، ولكن هناك ملاحظتين ينبغى أن نشير اليهما فى هذا الصدد أولهما أن هذا الوزير كان قد صدر عنه تصريحات خارج العراق تتناقض مع ما أعلنه رئيسه بشأن النزاع العراقى الايرانى ، الملاحظه الثانيه أن للوزير السابق شقيق كان قد وقع فى الأسر بين أيدى القوات الايرانيه حينما كان على رأس أحد تشكيلات ما يعرف بالجيش الشعبى وقد أدلى بتصريحات نقلت عن الاذاعه الايرانيه ينتقد فيها نظام الحكم فى العراق ، والظروف الشخصيه التى تعرض لها فى العراق ، الى أن وصل به الأمر الى زجه ضمن هذا التشكيل الى جبهات القتال (*) ولكن على قدر ما وقع من غرائب

(*) ـ الجدير بالذكر أن الدكتور سعدون حمادى يعد من قدامى البعثيين فى الحزب وأحد مثقفيه البارزين ٠

تتعلق باعفاء وزراء عديدين من مناصبهم ولأسباب أبعد ما تكون عن مدى صلاحيتهم لمباشرة مهام مسئولية هذا المنصب ، فان أغرب القصص التى كان لها رد فعل واسع وغير معتاد تلك الخاصه بقضية اعدام وزير الصحة العراقى السابق • فقد قدم الرئيس العراقى بنفسه وقائع تلك القصة المختلقه التى برر بها إقدامه على إعدام أحد وزرائه دون أن يقدم لمحاكمه أو يعلن على الشعب حقيقة الاتهام المنسوب اليه قبل اعدامه • وتتلخص الروايه التى قدمها صدام حسين فى هذا الموضوع ، أن الوزير لم يتخذ قرارا بصدد ما عرضه عليه مرؤوسيه بشأن عقارا استوردته (المؤسسه العامه لتجارة الأدويه والمستلزمات الطبيه) العراقيه من الخارج ، وكان يترتب على حقن جرحى الحرب به حدوث حالات كثيرة من الوفاه ، ويكاد الرئيس العراقى يوحى الى شعبه أن الوزير كان متآمرا بذلك الموقف السلبى من استمرار استخدام هذا العقار القاتل ليبرر قراره باعدامه • ولم يتقبل الشارع العراقى هذا التفسير غير المقنع ، لأن المتبع أن استيراد مثل هذه السلع الخاصه بصحة المواطن يتم اختبارها قبل استخدامها ، كما أن الشركة المنتجه لها هى شركة دولية بالطبع ولا يمكن أن تتورط فى عمل كهذا مضحيه بسمعتها فى السوق العالمى ، بل الغريب فى الأمر أننا لم نسمع أو نقرأ من خلال أجهزة اعلام البعث عن اسم العقار المذكور أو حتى اسم الشركة المنتجه له • أو محاكمة الأطباء المسئولين عن اقرار استيراده • واذا كانت الحقيقة ما زالت غائبه بشأن الأسباب الحقيقية لاعدام وزير الصحة العراقى السابق ، فان هناك روايه أخرى يتناقلها العراقيون فيما بينهم مؤداها أن الوزير كان فى مقابله شخصيه فى مكتب الرئيس العراقى بناءا على استدعائه له ، تم خلالها حوار محتدم بين الطرفين حاول خلاله الوزير أن يدافع عن كرامته عندما أخذته الحميه ردا على قول الرئيس العراقى له ومنذ لحظه دخوله مكتبه مباشره : (أنتم الأطباء ما تفتهمون شئ ••• وأنت كل شئ ما تفتهم) حيث رد الوزير على ذلك قائلا : (أننى أفهم عملى وأنى حاصل على شهادات علميه معترف بها دوليا ••••) ، وبعد أن طرده من مكتبه ، كان ما كان • واختفى الوزير ليدق جرس الهاتف فى منزل زوجة الوزير بعد يومين وتُبلغ زوجة الوزير بهذه العبارة " تعالى خذى جثة كلبك " ، ويضيف العراقيون أن جثة الوزير لم يكن من اليسير التعرف عليها بسبب التشويه نتيجة التعذيب ، والاسلوب الذى تم إعدامه به مع انتزاع فروة شعره •

تقييم طبيعة نظام الحكم فى العراق

على ضوء العرض العام الذى ألقينا من خلاله الضوء على الحياة السياسيه فى العراق فى ظل حكم حزب البعث العربى الاشتراكى ، يمكن تقييم نظام الحكم هناك

والحاقه بأحد التصنيفات التي درج الفقه الدستوري على تقسيم نظم الحكم السياسيه اليها بموجب الأوصاف والمعايير الموضوعه لكل نظام سياسي منها . فاذا كانت صور ممارسة السلطة في النظم الديمقراطيه لا تخرج عن ثلاث تقسيمات ، النوع الأول منها هو ما يطلق عليه الديمقراطيه المباشره والتي تعني ممارسة الشعب بنفسه كافة السلطات التنفيذيه والتشريعيه والقضائيه وبطريقه مباشره وليس بواسطة مؤسسات تتولى ممارسه هذه السلطات مع عدم وجود برلمان . وعلى ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملي لاسلوب ممارسة السلطه في العراق بوصفه الحالي في ظل سيطرة الحزب - حزب البعث على مقاليد السلطه هناك ، فان هذه الصورة من صور الديمقراطيه ، لا يتوافر لها أي وجود في العراق . نظرا لوجود رئيس للدولة ، وحكومة ، وبرلمان .

أما الصورة الثانيه لنظم الحكم الديمقراطي وهي نظام الديمقراطيه غير المباشره ، حيث تمارس السلطة بواسطة النواب الذين ينتخبهم الشعب لهذا الغرض وحيث يشترك أيضا الشعب نفسه مع نوابه في ممارسة بعض شئون السلطة في نطاق وموضوعات معينه وان كانت محدوده . مثل ما يعرف بحق الشعب في اقتراح مشروعات القوانين أمام البرلمان ، بضوابط معينه ، وحق الاعتراض على القوانين التي يصدرها البرلمان ، وحق الاستفتاء الشعبي على موضوع بعينه . فهذه الصورة الثانية أيضا لا تجد لها وجودا في العراق ، بل أن ممارسة العملية التشريعيه يحتكرها ما يعرف بمجلس قيادة الثورة دون أي مشاركه لامن الشعب أو من جانب البرلمان ذاته الآ بالقدر النذير بالنسبه للأخير هذا ، ولذلك نستبعد أيضا هذه الصورة من صور النظم الديمقراطيه كوصفا يمكن اطلاقه على نظام الحكم الحالي في العراق .

وتبقى الصورة الثالثه والتي تعرف بالديمقراطيه النيابيه " حيث يوجد برلمان منتخب من الشعب يباشر سلطات فعليه حقيقيه في شئون الحكم " بمعنى أنه لا يوجد أي هيئه أخرى تشارك البرلمان في ممارسة سلطاته التشريعيه والرقابيه التي هي من صلب اختصاصه ، ونظرا لأن حق ممارسة العمليه التشريعيه للمجلس الوطني في العراق غير فعليه أو حقيقيه بالمعنى الذي يقصده فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسيه ، ونظرا لاحتكار مجلس قيادة الثورة للعمليه التشريعيه ، مما يعني وجود مؤسسه أخرى تشارك البرلمان في السلطة التشريعيه ، كما أن الدستور العراقي اعتبره سلطة لا يعلوها أي سلطه أخرى في العراق ، وهو بالتالي يملك حق إلغاء وتعديل أي قانون صادر عن البرلمان (المجلس الوطني) ، فانه واستنادا لما تقدم - يصعب ادراج صورة نظام الحكم المطبق في العراق حاليا - تحت صورة نظام الديمقراطية النيابيه ، برغم وجود برلمان هناك ويخرج بذلك هذا النظام عن كونه أي من صور

النظم الديمقراطيـــه الثلاث العشار اليهـــا ، لعدم توافر شروط وعناصر قيام أى منها فى هذا النظـــام ٠

اذاً فان ما يطبق فى العراق الآن هو شئ آخر تماما غير النظام الديمقراطـــى ، بصرف النظر عن ما يطلقه النظام على نفسه من أوصاف وتسميات يحاول بها الصـــاق صفه الديمقراطيه على ممارسته للسلطـــه ٠ ولذلك فاننا سنحاول أن نلقى الضوء علـــى النظم الشموليـــه هى الأخرى لنتعرف على طبيعتها بالمقارنه مع النظام موضوع البحث هنا ٠ واذا كان فقهـــاء القانون الدستورى والنظم السياسيه يصنفـــون " الحكومـــه التى لا تخضع فيها السلطه الحاكمه لحكم القانون ، فارادتها هى القانون بحيث يكـــون لهـــا أن تقرر ما تشاء دون أن تخضع فيما تجريه من تصرفات لحكم القانون " (١) ٠٠ بانها حكومة إستبداديـــه ٠٠ ويصفـــون أيضا الحكومة التى تتجمع فيها السلطات فى يـــد شخص واحد أو هيئه واحدة بأن يجمع الحاكم فى يده جميع السلطات من تشريعيـــــه وتنفيذيـــه وقضائيه ولا يكون بجانبه سلطـــه أخرى حقيقيه تشترك معه فى شئـــــون الحكم " (٢) ، أنها الحكومة المطلقه ٠ وبالمطابقه مع ما هو قائم فى العراق وعلى ضوء ما أوضحنـــاه سابقا عن كيفيـــه ممارسة السلطه والمؤسسات التى تمارسها هنـــاك ، سنجد أن ذلك النظام ينطبق تماما عليه صورة نظام الحكم الشمولـــى ٠ بل وأننى أعتبره نظاما دكتاتوريا حقيقيا " حيث تتركز السلطـــه فى فرد واحد هو الدكتاتور الـــــذى يصل الى القبض على زمام السلطـــه وتركيزها فى شخصـــه إعتمادا على قوة شخصيتــــه وكفايته ومواهبـــه الشخصيه " (٣) ، وبصرف النظر عما يحاول الحاكم إدخالـــه مـــن أساليب يدعى بها الديمقراطيه كانشاء مؤسســـات يدعى أنها جاءت لتحقيق ممارســة الشعب للديمقراطيـــه التى تكـــون من أهم شعارات نظام حكمه ٠ لأن ذلك كله لا يغير من واقع الأمر القائم شيئـــا ، ولا تخرج عن كونها دعايـــه يحاول بها الحكم إيهـــــام الجماهير والعالم الخارجى بأن نظام حكمه يستند الى اراده شعبه والى ديمقراطيـــــه فعليه ٠ حتى ولو كان ذلك النظام يحكم من خلال الحزب الواحد كما هو الحال بالنسبة لحزب البعث المنفرد بممارسة السلطـــه فى العراق فـــان (النظام الدكتاتـــــورى لا يعرف اختلاف الآراء السياسيه اذ يعمل على عدم السماح بتعدد هذه الآراء ولا يسمح الا بوجود وجهه نظر سياسيه واحدة تعبر فقط عن النظام الدكتاتورى الموجـــود فـــى الدولـــة) (٤) ، لأنه لا يوجد سوى هذا الحزب السياسى الواحد الذى يعبر عن مبـــادئ الدكتاتـــور وآرائـــه السياسيه والمروج لهـــا بحيث يحرم أى نشاط سياسى آخر ، ممـــا

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ـ د٠ محسن خليل ـ النظم السياسيه والقانون الدستورى (ص ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٧) ٠

يؤدى الى الغاء كافة الأحزاب السياسيه الأخرى ، وكما حدث بالنسبة لرفع شعار (الحزب القائد) ومحاولة احتواء الحزب الديمقراطى الكردستانى وشل فاعليته فى المنطقة الكرديه بغرض التبعيث على أهالى المنطقة مع اثارة المشاكل الدائمه مع قيادة الحزب الشيوعى العراقى التى انتهت بالغاء دوره على الساحه السياسيه فى العراق • ويتميز نظام الحزب الواحد ـ بأنه يشرف ويسيطر على الحكومة فهو الذى يرسم السياسه العامه لها ويحركها طبقا لآرائه ومبادئه مع ملاحظة أن الحزب الواحد إنما يعبر عن آراء ومبادىء الدكتاتور فهو الذى يسيطر فى واقع الأمر على هذا الحزب وبالتالى على الحكومة " (١) ، ولجوء (الدكتاتوريه الى انتهاج سياسه معينه من مقتضاها إظهار الدولة بمظهر يسمو عن باقى الدول الأخرى بما يلهب حماس الأفراد ويلهيهم عن المطالبة بحقوقهم وحرياتهم التى فقدوها فى ظل النظام الدكتاتورى وبذلك يتحقق نسيان الشعب لآلامه ويكف عن التفكير فى حقوقه وحرياته الشخصيه المفقوده • ومثال ذلك (فكرة التعصب الجنسى) (٢) ، وتزكيه العنصريه وهو الأمر الذى نجد له تطبيقات واضحه فى محاولات الزعامه العراقيه بث الروح العنصريه بين أبناء الدين الواحد فى العراق وايران باثاره نعرات عنصرية ولّت مع دخول الاسلام عقول وقلوب شعوب المنطقة • حيث دأبت الزعامه العراقيه على ترديد عبارات (الفرس المجوس العنصريين) ، (أحفاد كسرى ورستم) إلى آخر ذلك من عبارات أثارت الرأى العام العالمى ضد العراق ، وقام بعض الزعماء الذين قاموا بدور الوساطه فى محاولات حل النزاع بين البلدين ، بتوجيه نظر الزعامه العراقيه الى عدم ملاءمة هذا فى محيط العلاقات الدوليه اليوم ، وعلى ضوء العلاقات التاريخيه التى ربطت الدولة الفارسيه بالدول العربيه بعد دخولهم جميعا فى الاسلام • ولقد كان الرئيس العراقى يهدف من ذلك الى استحثاث باقى الزعماء والشعوب العربيه باثارة الحميه العربية وبإظهار صراعه مع نظام الحكم فى ايران ، وكأنه صراع عنصرى بين الفرس الذين يطمعون فى إعادة إقامة امبراطوريتهم على حساب العرب جميعا ، وليقفوا الى جانبه • بل أن هذه النعره العنصريه تثار داخل العراق نفسه بالتركيز على العروبه والاشاده بأمجاد العرب فى الوقت الذى يتواجد على أرض العراق شعب كردى يمثل نسبه لا يستهان بها من تعداد الشعب العراقى وله قوميته وأمجاده التى يعتز بها ، ووقفاته المشهوده مع العرب والمسلم وفى زمن باتت فيه قضية القوميه ، والوحده التى تلألأ نجمها فى عهد عبد الناصر ضيه لا تلقى ذات الحماس من الشعوب العربيه وحكامها والذى كانت تلقاه فى زمن عبد الناصر حيث كانت تلك الشعوب تواقه الى الحصول على استقلالها السياسى بالنسبه لعدد كبير من الدول العربيه نتيجة الاستعمار

(١) ، (٢) ـ المرجع السابق (ص ١٣٨ ، ١٣٩) •

الانجليزى أو الفرنسى · ولقد كانت تلك النزعات تشدها وتجمعها على هذا الطريق لتحقيق هذا الهدف الذى كانت تسعى كل الشعوب العربيه من أجل تحقيقه ، أما اليوم فأصبح هناك شيئا آخر تعمل الشعوب على السعى من أجل تحقيقه ، وهو تحقيق الرفاهيه الجماعيه فى صورة تبادل المصالح المشتركه بين دولها والذى يعبر عنه بواسطه الاتفاقيات الثنائيه التى تعقد فى شتى المجالات بين هذه الدول لتحقيق هذه المصالح · والتى باتت تمثل الدرجة ذاتها التى كانت تحتلها قضية الوحده والقوميه العربيه فى زمن مضى · ولذلك نرى الأهداف أو المبادىء التى جعلها حزب البعث العربى الاشتراكى شعارا ودستورا له قد مضى عليها الزمن ، وعليه أن يعمل من أجل قضية حريه المواطن فى البلاد التى يحكم فيها أولا ، وقضية رفاهيته ثم يسعى بعد ذلك الى تحقيق الأهداف التى يمكن أن يطلق عليها - أهدافا قوميه - عن طريق اقامة علاقات حسنه ونظيفه مع نظم الحكم العربيه فى سبيل تحقيق رفاهيه المواطن العربى فى كل مكان فليس أسمى من هذه الغايه غايه أخرى ، ولو كانت الوحدة ذاتها التى ذبحها البعث وهى تحبوا ذات يوم مضى ·

ونخرج من هذا التحليل الوجيز والسريع والمقارن لنظام الحكم المطبق فى العراق حاليا مع أنظمه الحكم القائمه فى العالم اليوم على ضوء تصنيفات الفقهاء لها الى أن نظام الحكم فى العراق لايخرج عن كونه نظام دكتاتورى استبدادى - لا يتصل بالديمقراطيه بأى صله الا فيما تطلقه أجهزة النظام الاعلاميه والحزبيه من دعايات مضلله بحكم تسلط وسيطرة الرئيس عليها · بل هو حكم فردى لا يسمح بظهور أى شخصيه أخرى غير شخصية الرئيس ، أو حتى أى تجمع آخر ، ولو كان من قيادة الحزب نفسه الذى يحكم العراق · لأن ذلك يمثل خطرا على استتباب السلطه فى يد الرئيس ، واحتمالات الاستقطاب أو تحويل جزء من الولاء المطلق له ، الى الغير ، فردا كان أو جماعة ، ويعتبره الرئيس مؤامره تقطع الرقاب على أثرها ·

فكل شئ فى العراق وكل انجاز - يجب أن ينسب فضله الى الرئيس القائد - ويصدر باسمه ، ويجب على الأجهزة الحزبيه والاعلاميه أن تركز على توضيح هذه الحقيقه للشعب العراقى ليل نهار · فالمعارك الحربيه تتم باسمه وبفضل اشرافه على التخطيط والتنفيذ لها ، والجيش هو جيش صدام حسين ، وليس جيش العراق - واذا حقق الجيش نصرا فى احدى العمليات مع ايران - فان النصر يكون للرئيس القائد - فهو صاحبه - واذا لم يحالفه الحظ فى احدى العمليات - فان الخذلان والفشل يعود الى قادة الجيش المسئولين عن هذه المنطقة من الجبهه وعليه يعزل

قادة ويحاكم آخرون بسبب هذا الفشل ٠ وعلى النحو الذى سنعرض له عند الكلام عن وقائع سير العمليات الحربيه بين العراق وايران ٠

ولقد ترتب على تطبيق النظام الدكتاتورى فى العراق ، تدخل أجهزة الدولة فى كل مجال فى الحياه اليوميه الى جانب تدخل الحزب بأجهزته وتنظيماته - وبالشكل الذى عرضنا اليه سابقا ٠ وذلك لإحكام سيطرة السلطه على كافه أوجه الحياه - فى المجتمع ، ولقد سبق أن أشرنا الى أنه فى النظم الدكتاتوريه سواء كانت دكتاتوريه الفرد أو الحزب فان قبضة السلطه كلها تتجمع فى يد شخص الحاكم مع السيطره الشامله على كافة نواحى الحياة وذلك يضع سائر أجهزة الدولة ، والحزب تحت سيطرة الحاكم الكامله ، مع وضع سائر أفراد المجتمع تحت سيطرة تلك الأجهزة - ولتكون تلك الأجهزة هى تعبيرا مجسدا لشخص الحاكم ونظامه ٠ ولا أكون مبالغا اذا قلت أن التغلغل فى أدق حلقات المجتمع العراقى وصل الى حد تغلغل تلك الأجهزة الرسميه والحزبيه فى حياة الأسرة العراقيه - وفى داخلها ٠ لضمان الكشف المبكر عن اتجاهات ونوايا كل فرد فيها ، الى حد الفصل بين الزوج وزوجته والأب وأبنائه لصالح السلطه ، وبمباركه علنيه من قبل الحاكم وأجهزته ، مثل تشجيع الزوجه على التبليغ عن زوجها الهارب من ميدان الحرب ، أو تبليغ الأبناء عن كون آبائهم ممن يطلق عليهم التبعيه الايرانيه - حيث يكافأ الولد ويحصل على كل ممتلكات الأب بعد طرده من العراق ، واعتبار ذلك واجب وطنى يحث عليه مسئولى الحزب فى ندواتهم وحلقاتهم مع الحزبيين الأدنى درجة ، وبالذات الشباب منهم ٠ والأمر هنا يغنى عن ضرب الأمثله لكونها عديده ويعلم بها شعبنا فى العراق ٠ ولكن أبلغ هذه الصور تجسيدا لسياسه الحاكم فى هدم الأسره العراقيه والفصل بين الزوج والزوجه والأولاد - وجعل الولاء للسلطه ذو مرتبه أعلى وأقدس من قدسيه العلاقه الأسريه - عن طريق الاغراءات الماديه - ومعرفه القيادة العراقيه للطبيعة الفطريه للكثير من أفراد الشعب العراقى ، الذى انتقل الكثير منه من مرحله حياة البداوه ورعى الأغنام - الى الحصول على الثروة وكافه وسائل الرفاهيه فى نقله تعد طفره ذات حيز زمنى قليل نتيجة اكتشاف النفط على نطاق واسع فى العراق ، دون أن يتوافر لقطاع واسع من الشعب العراقى فرصة التزود بالجانب الثقافى والتربوى اللازم لنقله من الحياة البدويه الى حياة المدينه الحديثه بكل مقوماتها ومما جعل الكثير منهم ينقاد بسرعة وراء الاغراءات الماديه والتى تعرض عليه مقابل التضحيه بالمثل والمبادئ التى ورثها فى مجتمع العشيره والقبيله والتى عملت ظروف الإنتقال الى مجتمع الثروه وامتلاك وسائل الرفاهيه

الحديثه الى هدمها بسرعه فائقه · والصورة التى نعنيها هنا ، هى تشجيع السلطه الحاكمه للعراقيين على تطليق زوجاتهم اذا كانوا ينحدرون من أصول ايرانيه · مهما كانت بعيده · وقد صدر قرار من مجلس قيادة الثورة العراقى فى هذا الشأن ، يقضى بمنح مبالغ طائله قسم منها يعتبر منحه من الدولة لا ترد كمكافأه للزوج على تطليق زوجته والتبليغ عنها ، والقسم الثانى هو سلفه زواج ، ليتمكن المطلق من مواجهه احتياجات الزواج من أخرى · ويمنح الزوج هذا المبلغ بعد أن يقوم بتطليق زوجته ، ثم تسليمها الى جهاز الأمن المختص الذى يقوم بتجميع المراد ترحيلهم ، ثم القذف بهم على الحدود العراقيه الايرانيه · والحقيقه نحن أمام هذه الصورة التى تمثل أبشع أنواع الجرائم فظاعه فى حق الأسره ولا ندرى كيف تقوم الدولة بتشجيع المواطن على نزع العاطفه الأسريه من وجدانه وتسليم زوجته أم أولاده مع حرمانها من أولادها الى السلطات التى يعلم كل مواطن فى العراق ما يفعله ويقوم به رجالها من اعتداء واهدار لآدميه الانسان ، لتطردها خارج الحدود ولتبقى عديمة الجنسيه يتسلمها الايرانيون ، وكأنها من السبايا ولكن بدون حرب يُسبون خلالها · ألم يجعل ذلك القرار ، كل زوجه فى العراق تنحدر من أصل ايرانى ، وكما قلنا من قبل فان الكثير جدا من الشعب العراقى تتداخل علاقات النسب بينه وبين الشعب الايرانى منذ مئات السنين ـ تعيش فى قلق قاتل ـ خشيه غدر الزوج بها بين يوم وليلة وتسليمها الى جهات الأمن لترحيلها لكى ينعم بالمكافأه ـ ويتزوج على حساب خزينه الدولة بأخرى · والحق يقال أن كثيرا جدا من شرفاء العراق أبوا أن يفعلوا ذلك برغم ضغوط أجهزة النظام عليهم ، والقليل من أصحاب النفوس الضعيفه وهم جميعا بعثيون قد فعلوا ذلك بفخر ـ وبلا حياء · وهذه احدى صور تغلغل أجهزة النظام فى شئون العائله الواحده للتفريق بينها لصالح النظام وأمنه · والأمثله كثيرة · أما عن تدخل النظام فى شئون قطاعات المجتمع المختلفة فنجده يحتكر العملية الاقتصاديه فى العراق ـ باعتبار ذلك احدى سمات النظام الشمولى المسمى بالاشتراكيه حيث يوجد قطاع عام يستأثر بالمساحه الأكبر من نشاط القطاع الاقتصادى وخاصه التجارة الخارجيه بينما يزاول القطاع الخاص دورا محدودا مرسوما له من خلال توصيات المؤتمرات القطريه الدوريه وان كان ذلك القطاع قد شهد نوعا من الانفراج خلال الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ الا أن حالة الحرب قد قلبت الأوضاع وجمدت النشاط الاقتصادى عموما فى العراق · ولكن اهم ما يعنينا هنا فى هذا المجال هو دور أجهزة الدولة ، فى السيطرة على حياة المواطن العراقى ، بصفه فرديه وسلوكياته كجزء من سيطرتها الشامله على قطاعات المجتمع بصفه عامه · ووسيله السلطه فى ذلك مجموعه من الأجهزة الأمنيه والبوليسيه

والقوات المسلحه أحيانا ، وبالتنسيق التام مع أجهزة الحزب كما أسلفنا . وذلك بهدف احكام الرقابه على الانسان العراقى . فالشرطه فى العراق لها هيبتها وجبروتها فى نفوس المواطنين ، نتيجة الأساليب القمعيه والغير انسانيه التى تقابل بها المواطن حينما يلتجأ اليها أو تدفعه الظروف ليجد نفسه أمامها . بل انه نفس الامر الذى يلقاه الأجنبى فى العراق من معامله من قبل الشرطة العراقية أما ما يعرف بجهاز الأمن (سىء السيط) فى العراق والذى يماثل الى حد بعيد جهاز (السافاك) الشهير فى ايران خلال حكم الشاه ، فهذا الجهاز بحق يستطيع أن يتدخل فى أدق أمور الأسره العراقيه وتطويع أفرادها لخدمة أغراضه وأهدافه . وله أعوانه من المواطنين الذين يعملون مجبرين أو مختارين معه ، نظير أجور ، على شكل مكافآت شهريه تدفع اليهم . وينقسم نشاط هؤلاء العملاء الى نوعين ، الأول تم تدريبه على نقل المعلومات والتجسس على أحوال المواطنين الآخرين كل حسب موقعه وتقديم تقارير عنها لجهاز الأمن ، والثانى يتم تنقيته واختياره على أسس معينه ولأسباب لها خصوصيتها تتعلق بالشخص ذاته ، ويكون مهمته هى المعاونه فى عمليات التعذيب التى تتم داخل السجون والمعتقلات العراقيه للمواطنين بغرض الحصول على ما يطلب منهم تقديمه من اعترافات ، وقد يصل ذلك الى حد قتل أحد هؤلاء المعتقلين على أيدى هؤلاء المتعاونين مع أجهزة الأمن ، وبعيدا عن أيدى رجال الأمن أنفسهم فيكونوا بذلك ـ عرضه للضغط عليهم أكثر بتهديدهم بتلفيق تهمة القتل لهم مما يجعلهم ينساقون أكثر الى تعليمات ومطالب هذا الجهاز . ولقد وصل الأمر الى قيام هذا الجهاز بالتقاط عورات الناس وفضائحهم الأسريه الخاصه واتخاذها وسيله ضغط وارهاب لارغامهم على قبول العمل كعملاء للجهاز وهناك وسيلة أخرى لتجنيد المزيد من العملاء عن طريق التغرير ببعض أقارب المعتقلين وايهامهم بأنهم سوف يقدمون لهم المساعده فى الحصول على معلومات بشأن أقاربهم المعتقلين (حيث لا يعرف عن المعتقل أى شىء منذ اعتقاله ولمدة سنوات طويله الآ اذا أعدم وارسلت جثته) أو زيارتهم ، أو توصيل بعض الملابس والمستلزمات لهم أو السعى للافراج عنهم ، ويكون ذلك كله مقابل قبول الضحيه تقديم تقرير عن شخص معين أو تنفيذ مهمه ما يطلبها رجال الأمن منه . وبعدها يقع الشخص فريسه العمل مع الجهاز راضخا دون أن يتحقق له أى من الوعود التى عرضت عليه فى بدايه الأمر ، ويضطر للعمل تحت التهديد والارهاب الذى يتعرض له . والحقيقة التى لا جدال فيها أنه لا يوجد دائره حكوميه فى العراق تخلو من وجود أشخاص مجندين فيها للعمل لدى أجهزة الأمن والمخابرات العراقيه ، وبشكل يجعل كل شخص رجل كان أو إمرأة ، يرتاب من زميله ويشك فى تبعيته لهذا الجهاز أو ذاك .

والنتيجة هي الخوف الذي يسيطر على كل مواطن في العراق ، وبذلك يتحقق للنظام أهم أهدافه في أحكام السيطره على المواطن العراقي بضمان عدم انزلاق لسانه بكلمه تمس النظام او بفعل شيئا يهدد كيانه ٠ لأن كل سلوكياته مراقبه ، وكل كلامه محسوب ، ولقد ترتب على ذلك وقوع كثير من التجاوزات على حريات المواطن وانتهاكها ، والاعتداءات على أعراض الناس دون أن يستطيع الزوج حماية زوجته أو الأب حماية إبنته ٠ وبهذه المناسبه ، فان النظام قد استغل الكثير من عادات وتقاليد المجتمع العراقي الموروثه لتكون ورقه ضد ، يلعب بها للضغط على الشعب ولصالح أهدافه ٠ فمثلا لا يقبل المجتمع العراقي بأى اتصال يجرى بين المرأة العراقيه وأجهزة الشرطه حتى ولو كان في سبيل التبليغ عن حادث وقع لها ، أو للمطالبة بحق لدى الآخرين ٠ حيث يجب أن يقوم الرجل بهذه المهمه لأن ذلك عيب لا تقره التقاليد السائده ، ومن هذا المنطلق تطلب الأجهزة الأمنيه من السيدات العاملات في أجهزة الدولة ، أو طالبات الجامعات والمعاهد ، التعاون معهم ، والآ تعرضن لاستدعائهن الى جهاز الأمن ، وهو أمر له صدى وأثر أخطر من الاستدعاء أمام الشرطه ، بحجه الاستفسار أو التحقيق بشأن اتهام ينسب اليها يتصل بسلوكها وعلاقاتها مع زملائها أو أصدقائها ، وهي تهمة قد تمثل الصاق العار بالمرأه وتثير حميه الأسره لقتلها غسلا لهذا العار ، الذي هو أمر لا وجود له ، بل ويكفي اثارة الشبهه حولها في هذا المجال ٠ ويعتمد جهاز الأمن في ذلك على ما يجمعه بواسطه عملائه عن العلاقات الشخصيه بين المواطنين بعضهم مع البعض الآخر ٠ ومن الأجهزة القمعيه الأخرى التي يستند اليها نظام الحكم في تأمين بقائه في السلطه ، جهاز المخابرات الذي اتسع في مجال نشاطه خلال السنوات الأخيرة بعد اندلاع الحرب مع ايران ، والذي رأسه " برزان التكريتي " أحد أشقاء الرئيس صدام حسين ، ثم قام بأعفائه من هذا المنصب فيما بعد ٠ ولا يختلف اسلوب تعامل هذا الجهاز مع المواطنين كثيرا عن اسلوب تعامل جهاز الأمن العام ، بل يصل الأمر أحيانا ، الى حد التداخل في نشاطات الجهازين لدرجة تثير التكهن بأن كلا الجهازين يتنافس على مستوى القمه في اثبات الولاء والاخلاص للحاكم ، ولو كان على حساب المصلحة العامه للشعب الذي يفترض أنهم يسهرون على أمنه ٠ ولذلك فنعتبر أن أجهزة الأمن العراقيه مُسَيَّسه لخدمة الحاكم والنظام - وليس ولائها لخدمة الشعب ككل كما هو متبع في معظم دول العالم ٠ ولنضرب لذلك مثالا ، فخلال لقاء تم بين الرئيس العراقي عام ١٩٨٤ ومجموعه من المصريين العاملين في العراق ٠ والذين تم اختيارهم وتجميعهم بواسطه أجهزة الحزب من العناصر المصرية التي يقينا لا تمثل مجموع المصريين العاملين في العراق (*) ، وبهدف تقديم صورة اعلاميه

(*) - هذا هو رأينا الشخصي في تلك المجموعه التي ذهبت الى الرئيس العراقي في قصره الجمهوري في بغداد لتعبر عن تأييدها له ٠

للرأى العام داخل وخارج العراق بمدى ولاء واعتزاز المصريين بالرئيس العراقى، تكلم الرئيس العراقى أمام هذه المجموعه عن واقعة تؤكد صحة ما ذكرناه بشأن اسلوب عمل هذه الأجهزة الأمنيه فى محاولة تقديم المعلومات التى لا تخدم المصلحه العامه بقدر ما يتراءى لرؤساء هذه الأجهزة أنها ترضى الحاكم . فقال الرئيس العراقى فى هذا اللقاء،أنه كان قد تلقى تقريرا من أجهزة الأمن يحذر من التواجد المصرى بالنسبه للمصريين العاملين فى العراق، وخصوصا بعد انتهاء مؤتمر قمة بغداد، وأن هذا التواجد يمثل خطرا على الحاله الأمنيه فى العراق وينصحون باخراجهم من العراق . ويستطرد الرئيس بأنه قد تلقى تقريرا آخر من المخابرات بنفس المعنى، ونفس الرأى . وقال الرئيس أنه لم يأخذ برأى الجهازين اللذان يمثلان أخطر وأهم الأجهزة فى الدولة والتى يُستند على تقاريرها بشكل أساسى فى تقدير الموقف بالنسبه لموضوع معين واتخاذ القرار السياسى على ضوئه . وبصرف النظر عن رأينا الشخصى فى الأسباب التى أدت بالرئيس الى عدم الأخذ برأى أجهزته الأمنيه سواء ما يتعلق منها بعدم ثقته فى صحة هذه التقارير وفهمه لاتجاهات المسئولين عن هذه الأجهزة، وحاجه الرئيس لهذا الحشد المصرى الكبير من القوى العامله التى كان العراق فى حاجه ماسه اليها، مع علمه بطبيعة المصريين والشعب المصرى الذى ليس من طبيعته الاساءه الى المجتمع الذى عاش بين أفراده، فان المهم عندى هنا، هو المحصله النهائيه التى يمكن أن نستخلصها من معنى تقديم هذه التقارير بهذه الصورة لرئيس الدولة من هذين الجهازين، وهل هو اتفاق مسبق على أن تخرج تقاريرهم متفقه مع بعضها على هذا النحو - لغايه فى نفس يعقوب - تتعلق بموقف رؤساء هذه الأجهزة من مصر والشعب المصرى، استمرارا لحمله الكراهيه الخفيه التى تحاول بعض العناصر فى المستويات المختلفه لأجهزة الحزب والدولة بثها فى نفوس الشعب العراقى ضد مصر - وشعبها، أم أنه جهل واهمال بالغ من أفراد الجهازين فى جمع معلوماتهم، ثم تقصير من المسئولين عن هذين الجهازين فى دراسة وتقييم مدى صحة هذه المعلومات قبل رفع تقريرهما الى رئيس الدولة . أم أنه - نتيجة اعتماد الاسلوب الارتجالى والتخمينى فى اعداد التقارير بالنسبه لبعض الموضوعات بحكم التكوين الفكرى ومدى الكفاءه العمليه لادارة مثل هذه الأجهزه الحساسه، وكذلك بالنسبه لأفرادها وطبيعة تشكيل الهيكل التنظيمى لها، مما ترتب عليه اعداد التقارير بهذه الصورة الخاطئه والتى تبعد كل البعد عن الصواب والحقيقة بدليل أنه قد مرت سنوات طويله منذ رفع هذه التقارير وحتى الآن مرورا بأوضاع داخليه صعبه فى العراق بعد نشوب الحرب مع إيران، ولم تحدث حاله واحدة ثبت فيها وقوع أضرار من جانب المصريين العاملين فى العراق، ضد أمن وسلامه

المجتمع العراقي ونظام الحكم فيه ٠ وانني اذ أقدم هذه الواقعه ، أترك للقارىء العربي الحكم على الكيفيه التي تدار بها شئون السلطة في واحد من أقطار عالمنا العربي ، وأقول ذلك بمناسبة ـ وقوع حاله مشابهه ـ انما أخذت حيز التنفيذ الفعلي وهي طرد نظام حكم الرئيس الليبي معمر القذافي المصريين العاملين في ليبيا خلال شهر أغسطس عام ١٩٨٥ بعد تجريدهم من أمتعتهم ومستحقاتهم الماليه ٠ وأحب أن أعيد الى الذاكره أن تلك الواقعة ليست الأولى من نوعها في النظم الشموليه ، ففي العراق أيضا سبق عام ١٩٧٧ أن قامت الأجهزة الأمنيه هناك بتجميع المصريين من الشوارع وأحيانا بملابسهم الخاصه بالنوم وقذفهم على الحدود السوريه بسبب تقارير المخابرات والأمن ، وإحتمالات حدوث أعمال تخريب في بعض المناطق في العراق ، حيث تم إتهام بعض المواطنين السوريين في حينها بوضع حقيبه للقنابل في صحن مسجد الامام على ابن أبي طالب بالنجف الأشرف ٠ وهذا هو الثمن الذي يدفعه وما زال يدفعه الشعب المصري عن ما يقدمه من جهد وعناء لبناء هذه المجتمعات العربيه التي لم تكن بالأمس القريب تملك شيئا فأفاض الله عليها بترولا ، أكسبها ثروة أنستها حقيقة أمرها ، وأعمتها أن ترى صورة وجهها الحقيقي ، أمام ذلك الشعب العريق و الأبي العظيم الطيب ، شعب مصر النبيل الذي تلقى وما زال يتلقى الاساءه دون ردها ٠ وأود أن أثير أمرا آخر قبل أن أفرغ من الكلام عن الأجهزة الأمنيه في العراق ، يتعلق بمحاولةهذه الأجهزة تجنيد بعض الأجانب العاملين في العراق ، كعملاء لها ٠ ولقد تم التركيز على المصريين بصفه خاصه في الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، وهذه جرأة يحسد عليها المسئولين عن هذه الأجهزة وليس مبلغ الجرأه هو محاولة التجنيد ذاتها ، لأنه من حق أي جهاز أمني أن يختار من العناصر الوطنية أو الأجنبيهالتي لديها الاستعداد الشخصي للتعامل معه ، لكي يستطيع أن يؤدي واجبه في تأمين المجتمع الذي يعمل في خدمته ٠ ولكن مبلغ الجرأه ، هو محاولة التحرشبالمصريين والسعي الدؤوب وراءهم للايقاع بمن يراد إيقاعه منهم في شباك هذه الأجهزة لتجنيده للعمل لحسابها ٠ ويطلب منهم اذا نجحت عناصر الأمن أو المخابرات في ذلك ، تقديم تقارير عن بعض المواطنين ـ سواء عراقيين ـ او مصريين ، على أن تكون هذه التقارير مكتوبه بالطبع ، لتكون فيما بعد دليلا على تعاملهم معهم ، يهدد على أساسه الشخص بتبليغ الأجهزة المختصه في بلده بذلك ، فيستسلم لهم بشكل كامل ٠ والمؤسف هنا أن أخواننا العراقيين وهم شعب ذكي وناضج الفكر ـ وحساس بطبيعته وليس كما يتصور قادته ـ قد لاحظ هذه الأمور ، بحكم درايتهم بأساليب عمل أجهزتهم الأمنيه ٠ وقد ولد عندهم هذا الموضوع نوع من الحساسيه الخاصه من ناحية أشقائهم العرب ـ والمصريين منهم خاصة ، وبدأ الظن في أن معظم

المصريين هم عملاء يعملون لحساب الأجهزة الأمنيه العراقيه ضدهم ، وما ترتب على هذا الإحساس من آثار نفسيه سيئه ، تسىء الى العلاقات بين الشعبين العراقى والمصرى ، وتكون مدعاة لزرع الكراهيه بينهما - وبفعل مسئولى أجهزة الأمن الذين كان ينبغى أن يعملوا على تجنب وجود أى ظاهره ، أو حاله تكون سببا فى وجود الكراهيه بين الشعبين حفاظا على أمن المجتمع العراقى نفسه . ولا شك أن الأخطاء الكبيرة التى تقع فيها أجهزة الأمن والمخابرات العراقية ترجع كما قلنا الى طبيعة إسلوب العمل فى هذه الأجهزة ، وندرة الكفاءات المتخصصه فى هذا العمل ، والاعتماد على جيش من الشباب من صغار السن الذين تم تجميعهم من تنظيمات الحزب المختلفه من يثبت ولاءهم المطلق للنظام ، واستعدادهم للطاعه العمياء فى تنفيذ ما يكلفون به من مهام بصرف النظر عن الاستعداد الفكرى والثقافى الذى تستلزمه هذه الوظيفه الحساسه فى المجتمع والتى يقع على كتفيها مسئولية تأمين وحمايه المجتمع . ولا شك أن أى أجنبى يستطيع أن يميز عناصر هذه الأجهزة دون صعوبة تذكر نتيجة تصرفاتهم وسلوكياتهم التى تكشف عن هويتهم بسهوله ، وهذا فى حد ذاته عنصر ضعف فى كيان هذه الأجهزة ، لان الشخص المتمرس فى الأعمال المضاده يستطيع أن يكتشف هذه الأجهزة - ويتجنبها اذا كان قادما للعراق من أى دولة أخرى لغرض يتعلق بهذا النوع من النشاط . ولعل السيل الجارف من المعلومات الدقيقة التى تصل الى ايران كل ساعة ليس الاّ نتيجة وجود هذه الثغره الخطيره فى جسم أجهزة الأمن العراقيه - وعلى حد تعليق لأحد رعايا الدول الاجنبية غير العربيه ، فى هذا الشأن بقوله أن عناصر الأمن والمخابرات فى العراق لا ينقصها سوى تعليق لافته على ظهر كل شخص يحدد عليها اسم الجهاز الذى ينتمى اليه (مخابرات أو أمن عام) .

وفى النهايه نود أن نشير الى أن هناك تنسيق تام بين نشاط أجهزة الأمن والمنظمات الحزبيه حيث يقوم الحزب بتزويد أجهزة الأمن بتقارير وفقا للمعلومات التى يحصل عليها الحزب عن طريق التقارير التى يكتبها البعثين من واقع عملهم . كما أن التنظيم الحزبى فى كل محافظة ومنطقة يدخل فى تشكيله عناصر من الأمن بحكم انتمائهم للحزب - ومن هنا يكون الارتباط العضوى بين الحزب وجهاز الأمن - ارتباطا عضويا ووثيقا .

وبعد أن تكلمنا عن كل من السلطتين التنفيذيه والتشريعيه والتى أوضحنا أنهما لا يعدان سلطتين منفصلتين فى النظام السياسى الحالى فى العراق بحكم اجتماعهما فى يد واحده هى مجلس قيادة الثورة ورئيسه ، إضافة الى أن بعض

نواب رئيس الوزراء،وهم أعضاء في ذلك المجلس المذكور أيضا - فيبقى أن نتكلم عن السلطة القضائية في سطور موجزه ٠ والتي تتميز بوضع غريب وفريد في العراق بالمقارنه بوضع السلطه القضائيه في النظم الديمقراطيه الحديثه حيث تتمتع بالاستقلال التام عن كل من السلطتين التشريعيه والتنفيذيه ٠

فالسلطة القضائيه في العراق ، يشارك في شطر كبير من اختصاصاتها الطبيعيه الأصليه مجلس قيادة الثورة - فهناك العديد من الموضوعات التي تحكمها قوانين في الأصل ، تعد من اختصاص القضاء العادي - ولكنها تخضع في العراق الى ما يعرف باسم محاكم الثوره التابعه لهذا المجلس ، وبعض هذه الموضوعات تعالجها القوانين العاديه المنصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به أمام القضاء العادي ٠ والمعروف أن ما يعرف بمحاكم مجلس قيادة الثورة - أنها في حكم القضاء الاستثنائي ٠ وأهم القضايا التي يحظر على القضاء العادي النظر فيها تلك المتعلقه بأمن الحزب والثورة ، أو سب أي من المسئولين في هذين الجهازين الحاكمين ٠ اضافة الى قضايا أمن الدولة العاديه المتعلقه بالتجسس أو التخابر مع دولة أجنبيه وغيرها ٠ ويخصص في كل دائرة قضائية قاضي يختص بالتحقيق في مثل هذه الأمور ، يطلق عليه قاضي الأمن ٠ هذا فيما يتعلق بمشاركه السلطه القضائيه في أعمالها - من قبل مجلس قيادة الثورة ٠ ولكن هناك صورة أخرى تتعلق بالتدخل في شئون السلطة القضائية تختلف عن مشاركتها إختصاصها وان كان ذلك التدخل يتم بصورة غير مباشرة الآ أنه يحدث أثره المباشر على طبيعة سير الاجراءات واتخاذ القرار الخاص بالموضوع المعروض على هيئة المحكمة ٠ وذلك التدخل يتم عن طريق أجهزة الحزب والأجهزة الأمنيه المختصه بناءا على تعليمات تأتي من القيادة في بغداد ٠ واذا عرفنا أن الاتجاه الآن الى تبعيث القضاء بعد أن كلفت القيادة العراقيه - وزير العدل العراقي - " منذر الشاوي " بوضع ما يسمى بقانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ والذي وضع كأساسا لبناء القوانين الجديدة وإصلاح مجموعة القواعد والتشريعات النافذه المعمول في العراق لتنسجم مع الفلسفه التي ينتهجها حزب البعث في ادارة شئون الحكم وكما يقال بشأنها " لتنسجم أو تواكب التغيير الثوري الذي يقوده الحزب في مختلف مرافق الحياة " مع وضع الفلسفه العامه للحزب ونظرته للقانون والقضاء معا وهي نظره خاصه تعبر عن رأي الحزب وقيادته قبل أن تعبر عن متطلبات المجتمع التشريعيه ٠ فإضافة الى تبعيث القانون نفسه كان هناك العمل من أجل تبعيث القضاء بمعنى أن يكون الحكام " القضاه " هم أشخاص بعثيين مؤمنين بمبادىء البعث وفلسفته حتى يطبقوا القوانين بروح بعثيه

وعليه يمكن أن نتصور النتيجة التى تترتب على ذلك التفاعل المستمر بين القاضى البعثى - وقيادته الحزبيه ، وأثر ذلك على ما سوف يقضى به القاضى من قرارات أو أحكام بشأن القضايا والأمور المعروضه عليه حينما يتلقى بشأنها توصيه من قبل أجهزة الحزب المختصه • ولذلك وعلى ضوء هذه الحقيقه لا يمكننا أن نقرر أن القضاء فى العراق وبصفه خاصه القضاء الجنائى يعمل باستقلال تام عن أجهزة الحكم المختلفه وبدون تأثير مباشر صادر عليها • ولن نتعرض لطريقة المحاكمه التى تتم بشأن المتهمين فى قضايا تتعلق بالثورة والحزب - وعدم امكانيه حصول المتهم على محامى للدفاع عنه فى هذه القضايا ، حيث لا يجرؤ المحامون للتصدى للدفاع عن متهم فى مثل هذه القضايا • وأحيانا يتم تنسيب محامى بعثى يحضر بصفه شكليه مع المتهم أمام محاكم الثورة هذه ، وقد يفيىء الله عليه فى بعض الحالات ليتفوه بكلمه واحده أمام هيئة المحكمه وهى " طلب الرأفه " دون التعرض لموضوع الدعوى وظروفها ومدى توافر عناصر الإتهام •

وعليه فإن القاضى والمحامى - وهما العنصرين الأخيرين اللذين يفترض أن يسلم المتهم لهما قضيته ومصيره فى مثل هذه القضايا الكبيره التى يتعلق على نتيجة الحكم فيها اعدام متهم أو سجنه مدى الحياه ، قد أصبحا فى ظل حكم البعث ، وفلسفته بشأن القانون والقضاء اللذان يجب أن يخدما أهداف ومتطلبات الحكم وقيادته وأن يعمل القاضى على ضوء هذه الفلسفه الغريبه على ساحه للقضاء والسياسه التشريعيه - قد أصبحا تابعين لمشيئه سلطة الحاكم، واتجاهاته وفلسفته فى الحكم • وعلى القاضى والمحامى أن يتحركا فى الدعوى التى بين ايديهم من هذا المنطلق • ولعل أقوال الرئيس العراقى فى هذا الشأن صريحه وواضحة ويستطيع من يريد المزيد من المعلومات فى هذا الشأن أن يرجع الى قانون الاصلاح القانونى المذكور وأقوال الرئيس العراقى ومطبوعات الحزب فى هذا الشأن ليقف الباحث على المزيد من الحقائق عن محاولات البعث فلسفة أعمال القضاء والسياسه التشريعيه وتطويعها لخدمة نظريته فى الحكم ورغبات الحاكم أيضا بعيدا عن مفهوم العدالة • والكلام عن القضاء والقضاه فى العراق ، بل والمحامين أيضا ، أمرا يجلب الحزن والأسى حقيقة على ما وصلت اليه أحوالهم فى عراقنا الشقيق •

وفى حقيقة الأمر فإن كلامنا عن القضاء فى العراق - يغنينا عن الكلام عن الحريات العامه والشخصيه أيضا هناك • لأن تقييد أعمال السلطة القضائيه ، والمشاركه فى أعمالها الأصليه من قبل سلطة أخرى ، ومحاولات فرض الوصايه على أعمال القاضى ، كلها علامات واضحة تشير الى مدى ما لحق المجتمع العراقى من

اعتداء على حرياته • فكيف يتمتع المواطن بحريات كفلها الدستور المؤقت ذاته ونص عليها ـ فى وقت هو محروم فيه من قضاء يحمى له هذا الحق اذا إنتهك ، ولا يجد المحامى الذى يستطيع أن يقف الى جانبه ليدافع عنه أمام قضاء استثنائى صارم فى أحكامه ويمثل قضائه السلطه العليا فى البلاد وهى مجلس قيادة الثورة • ولا معقب أو رقيب على أعمالهم وما يصدرونه من أحكام • بل لقد وصل الأمر الى اصدار قرارات عن مجلس قيادة الثورة تلغى أحكاما صادرة عن بعض محاكم القضاء العادى فى نزاعات مدنيه عاديه ، وبعد أن استنفذت جميع درجات التقاضى الخاصه بها بما فيها محكمة النقض العراقيه واحالتها الى محكمة الثورة لإعادة النظر فيها • ومثل هذه القرارات موجودة فى الوقائع العراقيه ذاتها لتشهد على كيفيه التدخل فى شئون السلطة القضائيه الى حد الغاء قراراتها • مما يجهض اى جهد قضائى يبذل ويقتل روح البحث لدى القضاه والمحامين على حد سواء •

وعلى كل حال فلا نستطيع أن نتوسع فى الكلام عن نظام الحكم فى العراق أكثر مما عرضنا له فى هذه الصفحات السابقه والذى قدمنا من خلاله صورة موجزه بالقدر الذى يساعد على خدمة موضوع الكتاب فيما يتعلق بطبيعة النزاع بين النظامين وليساعد على اجراء المقارنه لدى القارىء بين ما يدور على الساحه الداخليه فى الدولتين •

•••••••••••••

القسم الثالث

الظروف العربية والدولية التى سبقت اندلاع الحرب والعلاقات بين طرفى النزاع

الفصل الأول

الظروف العربية والدولية

اذا رجعنا بعض الشيء الى الوراء ، وبالتحديد عام ١٩٧٩ ، سنجد أن هناك تغييرات جذريه قد لحقت بالمنطقة العربيه وبالانتماءات الدوليه لعدد من دول منطقتنا العربيه والخليجيه منها خاصة وذلك نتيجة حدثين هامين أولهما : اقدام مصر على توقيع معاهده سلام مع اسرائيل فى مارس عام ١٩٧٩ وما إرتبط به من نتائج أهمها انعقاد مؤتمر قمه بغداد وما صدر عنه من مقررات . وثانيهما : قيام ثورة شعبيه فى ايران بقيادة رجال الدين إنتهت بسقوط نظام حكم الشاه فى فبراير ١٩٧٩ ، وإقامه نظام الجمهورية الاسلاميه هناك . وسنتناول هنا كل من الحدثين على حده لتوضيح الآثار التى ترتبت على وقوعهما ، ودورهما فى تطور الأوضاع فى منطقة الخليج العربى وبالشكل الذى أدى الى تهيئه الساحه للمنازله بين نظامى الحكم فى العراق وفى ايران فيما بعد .

أولا : مؤتمر القمة العربى فى بغداد :

لقد كان لتحرك مصر نحو عقد اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل يُمكنها من الوصول الى تسويه تستطيع بموجبها استعاده باقى أراضيها التى فقدتها فى حرب عام ١٩٦٧ ، وما استتبع ذلك من انهاء حالة الحرب مع اسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، وفقا للمطالب الاسرائيليه كشرط لتوقيع هذا الاتفاق ، والذى ما كان أمام القيادة المصريه فى حينها من سبيل لاسترجاع الأرض المحتله دون التسليم بهذه الشروط ، كان هذا التحرك المصرى وتصرفها على هذا النحو يمثل الورقة الذهبية والتاريخيه التى إلتقطها زعماء الدول التى أطلقت على أنظمتها ما يسمى بالنظم التقدميه الثوريه مثل ، عراق البعث وسوريا البعث وليبيا التطرف ، واليمن الجنوبى الشيوعى ، إضافه الى موقف منظمه التحرير الفلسطينيه فى حينها . فقد إعتبرت هذه الأنظمه أن التصرف المصرى يمثل جرما لا يغتفر على ضوء شعاراتها فى تحرير الأراضى المحتله بقوة السلاح كأسلوبا وحيدا لاستعادة هذه الأراضى .

ووجه الجُرم ، من وجهه نظر زعماء هذه الأنظمه أمام الرأى العام العربى والدولى ، هو خروج مصر عن مبدأ عدم التفاوض مع العدو الاسرائيلى ، وقبول الحل السلمى معه ·
أما وجه الجرم الحقيقى ومن وجهه نظرى بالنسبه لزعماء هذه الأنظمه أمام أنفسهم ، هو خروج مصر من خندق القتال ضد اسرائيل ، وبحكم ثقلها السياسى والعسكرى والشعبى ، وما يترتب عليه من احداث فراغ محسوس ولا يستهان بحجمه ، على ساحه هذا الخندق ، وهو أمر يتضمن بالضروره كشف عورات هذه الأنظمه التى تتكلم كثيرا عن الحرب ـ وحرب التحرير الشعبيه وفى وقت هم أبعد ما يكونوا عن القدره فى خوض مثل هذه الحرب ، سواء من حيث بعدهم عن خندق القتال من الناحيه الجغرافيه ، أو بحكم الامكانيات والقدرات التى تمتلكها هذه الأنظمه ، ومقدار ما هيأته لبلادها من استعداد فى شتى المجالات وعلى كل المستويات لما تتطلبه الحرب ، كما أن الأمر الأكثر أهميه والذى يسبب حرجا أكثر لزعماء تلك الأنظمه الذين يجيدون الحرب الكلاميه والاعلاميه هو القصور المتعلق بالقدرات الشخصيه لهؤلاء الزعماء وبشكل لا يؤهلهم لتحمل مسئوليه اتخاذ قرار خوض حرب مع اسرائيل وتنفيذه ، وبالشكل الذى استطاعت الزعامه المصريه والقيادات التابعه لها أن تقوم به خلال حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل · بل أن هذه الزعامات العربيه التى أعنيها غير قادره على مجرد ممارسة أى نوع من المواجهات المحدوده مع اسرائيل ، فى غيبه مصر والمسانده المصريه · لذلك كله فقد كان التصرف المصرى بقبول عقد اتفاق مع اسرائيل هو أمر جد خطير ، لأنه سوف يضع الزعماء (الثوريين) فى العالم العربى فى مواقعهم الحقيقيه على ساحه المواجهه وحدهم ، وجها لوجه مع اسرائيل · وأصبح عليهم أن يترجموا شعاراتهم وأقوالهم الى عمل واقعى على هذه الساحه · ويجربون النزال العسكرى مع اسرائيل الذى يعلمون جيدا وقبل شعوبهم ، أنهم أبعد ما يكونوا أهلا له · أقول ذلك لأن الحرب ضد اسرائيل كانت دائما وأبدا تقع مسئوليتها بالدرجة الأولى على مصر ، شعبا وقيادة · وهو الأمر الذى تعوّد عليه العرب عموما ، وأصبح ذلك على مصر واجبا ، وللعرب حقا ، وعلى مصر أن تظل تتحمل هذا العبْ نيابة عنهم والاّ تكون قد كفرت ، ويحق عليها القصاص مما يستوجب أن يُشمر الزعماء العرب عن ساعدهم ويجتمعوا فى بغداد لتقرير هذا القصاص · والملفت للنظر أن يجتمع فرقاء الأمس على أمر لم يستغرق الإعداد له من الوقت شيئا · حتى هؤلاء الذين إدعوا أنهم لا يؤمنون بصيغه مؤتمرات القمه كانوا هم أول من دعى اليه وقدم عاصمة بلده مضيفا لوفود مؤتمر القمه العربى هذا · والغريب أيضا ، والغرائب كثيرة فى دنيا السياسه العربيه ، أن دعوة مشابهه لعقد مؤتمر قمه عربى لبحث التدهور الذى أصاب الفلسطينين وأحوالهم بعد طردهم من لبنان وذبح من ذبح منهم على الأرض اللبنانيه ،

قد لاقت تلك الدعوه ما يشبه الاستجداء من جانب الملك الحسن الثانى ملك المغرب لكى يقنع بعض هؤلاء الذين كانوا متحمسين لحضور مؤتمر القمه العربى فى بغداد من أجل معاقبه مصر ، وغرس إسفين فرقه فى الجبين العربى فى حين أخذوا يتهربون من قبول دعوة الملك المغربى لذلك المؤتمر الأخير الذى كان محاولة لدأب الصدع والعمل على إلتئام الجرح العربى ، وتصفيه الخلافات . لقد ظلت محاولات الملك المغربى من عام ١٩٨٤ وحتى أغسطس ١٩٨٥ ، يلهث وراء هؤلاء الزعماء المحسوبين على العرب كمسئولين عن مصائر شعوبهم ، واذا بالمحاولات الحثيثه هذه تتمخض عن حضور ممثلى خمس عشرة دولة عربيه فقط الى هذا المؤتمر ليس من بينهم سوى النذر القليل من رؤساء الدول .

وفى الواقع أن الحقائق التاريخيه لا يمكن أن تغيب أو تُحجب أبدا ، وأن وقائع مؤتمر قمه بغداد لا تنفصل عن أحداث الحرب العراقيه الايرانيه على الاطلاق . فلقد كان للداعيين لانعقاد قمه بغداد والمناضلين من أجل نجاحها ، أهدافهم الخفيه وان فاحت رائحتها فى أنوف بعض زعماء الدول العربيه الآخرين خلال أيام المؤتمر ، وبعض زعماء دول الخليج منهم بصفه خاصه ، والذين وجدوا أن الأمواج - أمواج الإرهاب المُقنّع فى صورة جديده ، وصياغه حديثه العهد بالقمم العربيه مؤداها (أنه من ليس مع مقررات المؤتمر بالمقاطعه والعقوبات المقترحه ضد الشعب المصرى - فهو اذاً - مع النهج الاستسلامى لمصر - ويقف الى جانب اسرائيل) ولا خيار ولا منطق يُقبل إعماله فى هذه الحاله . وهذا ما دعى البعض يعتبر " أن هناك رأى عام عربى يكاد يصل الى درجة الإجماع . بان القرار الذى صدر فى قمة بغداد بتعليق عضويه مصر فى الجامعه العربيه كان قرارا إنفعاليا ، صدر للأسف تحت أسنه الرماح أو ربما قد أتاحت الظروف الساخنه فى هذا الوقت الفرصه لزلزلة وحدة العمل العربى المشترك " (١) ، ولكن بيد من كانت توجه هذه الرماح ؟ وأستطيع أن أقول أن أهمية الأهداف الخفيه التى سعت الى تحقيقها زعامة البعث العراقى والسورى - فرقاء أول الأمس الذين أصبحوا أصدقاء الأمس ثم إنقلبوا مرة أخرى اليوم بعد أن استُنفذت المصالح - هو عزل مصر حكومة وشعبا بكل ثقلها ودورها عن الكيان العربى آملين أن ترث هذه الزعامات كل حسب خططه الخاصه وتصوره القاصر هذا المكان وهذا الثقل المصرى أو إقتسامه وحتى لا يثير كل منهما العوائق فى طريق الآخر ، اتفقت زعامةّ البعث فى العراق وسوريا على تسويه مشاكلهما معا ، والاعداد لمشروع وحده بين القطرين أجمع

---

(١) - جريدة الأهرام ١٩٨٥/٨/٣ .

الشارع السورى على أن القيادة السوريه كانت تلهو به كلعبه تشغل بها القيادة العراقيه حتى تمر فترة إنعقاد المؤتمر وهذا ما حدث بالفعل ٠ لأن البعث دائما لا يستطيع التخلى عن لعبة الغدر واستغلال الفرص ٠ ولقد فشلت تلك الزعامات البعثيه وغيرها من الزعماء التقدميين كما يحلوا لهم أن يطلقوا على أنفسهم ، فى إقناع الزعماء العرب المجتمعين فى بغداد على الموافقه على كل المقررات المقترحه وبالصيغه التى كانوا يأملون الخروج من المؤتمر بها ٠ فاضطروا الى النزول الى ما أطلق عليه (صيغة الحد الأدنى) من العقوبات والمقاطعه ٠ وتُرك ما هو أكثر من الحد الأدنى لتقوم باتخاذ الاجراءات المناسبه بشأنه كل دولة على حده وكان منطق الزعامه العراقيه فى مسأله وقف المساعدات الماليه التى كانت إحدى مقررات هذه القمه ـ إضافه الى وقف التعاون التجارى وتعليق عضوية مصر فى الجامعة العربيه ـ هو أن ذلك يحقق حسب فهمهم الضحل اجبار الشعب المصرى على الثورة ضد نظام حكم الرئيس الراحل أنور السادات باعتباره أحد أساليب الضغط على الشعب المصرى الذى سينعكس بدوره على موقفه من قيادته ٠ فيضطر الرئيس السادات بالتخلى عن فكرة توقيع المعاهده مع اسرائيل ٠ ولقد أثبتت الأيام التى أعقبت إنتهاء المؤتمر لأعماله مباشره ـ وحتى يومنا هذا عدة حقائق نشك فى أن الذين كانوا متحمسين لإنعقاد قمه بغداد قد استوعبوها جيدا ، حتى يزدادوا معرفه وفهما لطبيعة الشعب المصرى وقدرة تحمله ، ومقدرته على تقييم ما أقدمت عليه قيادته من تصرفات فيما يتعلق بموضوع اتفاق السلام مع اسرائيل ٠ على ضوء ظروفه ومشاكله التى يعايشها هو وحده ـ وليس أحد آخر غيره من وراء حدوده ذلك الشعب الذى يعرف متى يتحرك ولماذا ، حينما يتعلق الأمر بالمساس بكرامة الانسان المصرى ، وينفذ صبره ، وكما حدث عندما وقع حادث إغتيال الرئيس الراحل السادات ٠ ففى حالة ابرام الإتفاق مع اسرائيل ، وحالة إغتياله على المنصه التى كان يستعرض فيها قواته المسلحة بمناسبة ذكرى مرور سبعة أعوام على حرب اكتوبر لم يكن الشعب المصرى فى تلك الحالتين المختلفتين تماما فى حاجة الى قوى خارجيه توجهه أو تجبره على أن يعبر عن رفضه لهذا الموقف أو ذاك ٠ انما هو الذى يُقيم الموقف وهو الذى يتخذ القرار الذى يعبر عن ما يجيش فى صدره ٠ ولذلك لم يثور الشعب المصرى فى مواجهه قيادته احتجاجا على مفاوضات السلام ، ولا بعد تنفيذ الأنظمه العربيه لمقررات بغداد ، كما أنه لم يمت جوعا ولم نسمع أن انسانا واحدا فى مصر مات أو حتى مرض بسبب الفقر وانقطاع المساعدات الماليه العربيه عن مصر ٠ وان كان ذلك الأمر يقطع بشئ ، فهو يقطع بأن هناك قصورا فكريا لدى بعض الزعماء العرب فى فهم حركة التاريخ لشعوب المنطقة العربية ٠

وذلك أمر بالضروره له إنعكاساته على طبيعة القرارات التي تصدر عن هؤلاء الزعماء واسلوب اتخاذها . وارتباط ذلك بمصائر شعوبهم وشعوب دول أخرى معهم . ولعلي بهذه المناسبه ، ومن استقراء الوقائع والأحداث لا أستبعد أن هناك حقيقة كانت ماثله في رؤوس القادة العراقيين بالذات ، وبعض من جاراهم في مسلكهم نحو مصر خلال أيام المؤتمر ، عندما قدما عرضا الى مصر بواسطة ثلاثه مندوبين يمثلون الزعماء المجتمعين في بغداد يتم بموجبه تقديم مبلغا من المال الى الحكومة المصرية مقابل تخليها عن طريق الصلح مع اسرائيل . والحقيقة التي أظنها كانت ماثله في رؤوس هؤلاء القاده هي أنهم كانوا يأملون فعلا أن ترفض القيادة المصريه هذا العرض ـ وهم يعلمون يقينا أنها سوف ترفضه . لأن شعب مصر لا يقبل أن توافق قيادته على دخول مقايضه مع الزعماء العرب الذين بدأوا يلوحون بعزله ومقاطعته . ولعل أملهم ذلك كان عند تحققه ، سيؤمن سير الأحداث كما رسموا لها وضمان خروج مصر من الساحه العربيه لتخلو لهم ، ويتسلمون رايه الزعامه التي يحلمون بها ومن أجلها سعوا وبسرعه مذهله ، لعقد هذا المؤتمر . ولا شك أن الأسلوب الذي تعاملت به القيادة المصريه في حينها مع هذا العرض العربي ، قد نال من كرامة حماسة هؤلاء الزعماء الذين تبنوا فكرة هذا العرض . وهكذا وبعد أن نجح النظام العراقي في أن يفتح لنفسه طريق الزعامه على العالم العربي بعد أن أزيح العملاق الكبير " مصر " من الساحه العربيه والذى كان دائما وأبدا قادرا على أن يكون لحركته الدور المؤثر والذى تبدو بجواره أحجام كل الأنظمه العربيه الأخرى ضئيله ، تمكن القاده العراقيون من أن يناموا ليلة إنتهاء القمة العربية في بغداد مرتاحي البال ، ولكن فكرهم كان مشغولا بالغد ومستقبل خطط الزعامه . وهكذا ـ كان نفس حال بعض من شاركوهم نفس الأهداف القريبه أو البعيده حينما استقلوا طائراتهم مغادرين أرض بغداد . ولم يكن ذلك الأمر وليد استنتاج شخصي من عندى ، وانما كان يمثل حقيقه موجوده في فكر وتخطيط القيادة الحاكمه في العراق وتأيد بعد ذلك باقرارهم لهذه الحقيقه كامله بقولهم : (ان أول ردود الأفعال البارزه التي حدثت بعد زيارة السادات للقدس هو سعى ما يسمى بـ (الأنظمة التقدميه) وأطراف المقاومه الفلسطينيه الى عقد اجتماع لبحث هذا التطور الجديد والخطير في الموقف وما ينبغي اتخاذه ازاءه . وفي تلك الأيام تداخلت في آن واحد دعوتان لعقد مثل هذا الاجتماع ، دعوه وجهت من العراق ودعوه أخرى وجهت من قبل ليبيا .. ان عقد المؤتمر في بغداد كان يعني اعطاء الدور القيادي لقيادة الحزب والثورة التي لها موقف خاص من حيث الأساس ومن حيث النتائج إزاء نهج التسوية مما يؤثر على اتجاهات المؤتمر ونتائجه .... إن الظرف التاريخي في ذلك الحين وتعاظم

تأثير العراق فى الساحه العربيه اعطيا العراق فرصه للتأثير الفعال فى مجرى الأحداث العربيه أفضل بكثير مما كان متوفرا فى السابق ٠ لذلك كان لابد من إغتنام هذه الفرصة التاريخيه واعتماد إسلوب القمه العربيه فى مواجهه هذه الحاله ٠ " (١) وهكذا أقر نظام حكم العراق بأنه وبرغم عدم اقراره كما يدعون اسلوب مؤتمرات القمه الآ أنه وسعيا وراء الزعامه انبرى فى العمل الدؤوب من أجل عقد مؤتمر قمه طالما سيكون فى بغداد ـ باعتبارهم كما يرون أحق من الأطراف العربيه الأخرى فى الحصول على دور قيادى وتأثير فعال فى هذا المجال ٠

والجدير بالذكر أن هناك مؤتمرا انعقد فى طرابلس ليبيا فى ديسمبر عام ١٩٧٧ حضرته دول ما يسمى " بجبهه الصمود والتصدى " لدراسة موضوع زيارة الرئيس السادات للقدس وأعقبه مؤتمرا آخر فى الجزائر لم يحضره العراق ، إحتجاجا على ما اعتبره النظام العراقى " مناوره من جانب الجزائر واستمرارا لخط التسويه السلميه الذى إنتهجه مؤتمر طرابلس " على حد تعبيرهم ٠ ولم يعد أمام العراق سوى مهادنه سوريا ليستطيع إنجاح دعوته لعقد المؤتمر فى بغداد وذلك ما دفعهم الى توقيع ما يسمى بميثاق العمل القومى فى ١٩٧٨/١٠/٢٦ بين قيادتى البعث فى سوريا والعراق تمهيدا لمشروع الوحده الفاشله بينهما ٠ ومن ناحيه أخرى وفيما يتعلق بدول الخليج العربى والسعوديه فلا شك أنها كانت لها رؤيا أخرى للاحداث فى المنطقة وبصرف النظر عن مباركه أطراف معينه خليجيه موضوع عزل مصر عن العرب ـ واستمرارها حتى اليوم تلعب فى الخفاء دورا تعويقيا فى مواجهة محاولات بعض الأطراف العربيه الأخرى التى تسعى لاعادة ترتيب البيت العربى ووضع مصر فى مكانها الطبيعى منه ، فلقد أظهرت وقائع مؤتمر قمه بغداد وخلال فترة إنعقاده ـ مؤشرات قلقه تتعلق بتطلعات القيادة العراقيه واسلوب ممارستها العمل فى المحيط العربى خاصه ، وظهور دلائل تشير بوضوح الى سعى قادة البعث فى العراق لفرض وصايتهم على المنطقة العربيه وخاصه ـ صدام حسين ـ الذى كان نائبا للرئيس العراقى أحمد حسن البكر فى حينها ، والذى كان المحرك الفعلى للدور العراقى بالنسبة لانعقاد المؤتمر فى بغداد ـ وسير وقائعه حتى صدور مقرراته ، وكان الوريث الطبيعى والمنتظر لرئاسه النظام فى العراق إن آجلا أو عاجلا ٠ لقد كان اسلوب الضغط الذى مارسه صدام حسين على الوفود التى حضرت المؤتمر لاصدار المقررات المطلوب مواجهه مصر بها ـ مع التلميح بالاتهامات التقليديه المعتمده فى القاموس العربى (النظم الاستسلاميه ـ والرجعيه العربيه ـ وعملاء الاستعمار

---

(١) ـ التقرير المقدم للمؤتمر التاسع لحزب البعث عام ١٩٨٢ (ص ٣٠٩) ٠

والخونــه ٠٠٠٠ الخ) وما تمثله هذه الأساليب من إرهاب مُقنّع كان أول من ناله حظا وافرا منها هو السودان نظرا لموقف التحفظ الذى اتخذه من هذه المقررات .
ونضيف الى ذلك أن الدول الخليجيه لها تجاربها الخاصة مع النظم المتعاقبه على الحكم فى العراق منذ عهد الثورات الذى بدأ عام ١٩٥٨ بثورة عبد الكريم قاسم ، وقد تعرضت لحملات عديـده من حكام العراق المتعاقبين ٠ ومحاولاتهم إحداث القلاقل السياسيه ـ وحوادث إغتيال المعارضين والعناصر الغير مرغوب فيها من العراقيين أثناء تواجدهم على أراضى تلك الدول ـ وخاصة الكويت ٠ وأطماع تلك الأنظمه العراقيه المتعاقبه فى احداث تغيير فى النظم السياسيه القائمه فى دول الخليج العربى ، لتأتى نظم أخرى مواليه لهم ٠ وهو الأمر الذى كان يقف له الشاه بالمرصاد ، ليحافظ على الأوضاع فى المنطقة ٠ إضافه الى العمل على استمرار تعليق المشاكل الحدوديه بين العراق وهذه الدول مثل السعوديه والكويت لتكون ورقة لإثارة المتاعب يستخدمها حكام العراق فى الوقت المناسب ٠ وان كان قد تم اجراء مفاوضات لتسويه هذه المشاكل مؤخرا وخلال السنوات الأخيره للحرب العراقيه الايرانيه ٠ وهى مفاوضات ألجأت الضرورة والحاجه لعون هذه الدول ، إضطرار النظام الحاكم فى العراق للاقدام عليها ، وهو نفس الأمر الذى حدث مع الأردن أيضا لحاجه العراق الى وقوفه بجانبه فى هذه الحرب ٠ واذا رجعنا الى التاريخ القريب حينما حاول عبد الكريم قاسم ارسال " بعض التشكيلات العسكرية لاحتلال الكويت عام ١٩٦١ معلنا أن الكويت جزء من العراق تابع للواء البصرة ، واعترض على إنضمام الكويت للجامعه العربيه ، مما دفع دول الجامعة الى ارسال قوات مشتركه من الدول الأعضاء فى الجامعه " اطلق عليها اسم قوات الجامعة العربيه بالكويت فى ١٠ سبتمبر ـ وذلك لحمايه الكويت ضد تهديد العراق بضمها " (١) ، ولقد قيل أن الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر لعب دورا فى عدول القيادة العراقيه فى حينها عن عزمها الذى أقدمت على تحقيقه ٠ ويقول العراقيون أن هناك خطأ قد وقع بالنسبه لتوصيل الأوامر التى تلقاها قائد التحرك الذى كلف بغزو الكويت أدى الى فشل تنفيذها فى الوقت المحدد لها ـ ولكن وعلى أى الأحوال ، فان الواقعة فى حد ذاتها تبقى علامه تحذير ـ لحكام الخليج ـ ومهما تبدلت الأنظمه الحاكمه فى بغداد ٠ وسيظل احتمال التدخل العسكرى واردا حينما يجد حكام العراق أنفسهم قادرين فى ظل ظروف عربيه ـ تسمح لهم بالاقدام عليه لتحقيق تطلعاتهم فى فرض السيطره على المنطقة ٠ بل إنه وفى عهد البعث قام حكام العراق بتحرشات عسكريه على الحدود مع الكويت عام ١٩٧٢ ٠ لذلك فإن الطموح للزعامه وبسط النفوذ

---

(١) ـ الدكتور / طلعت الغنيمى ـ الجامعه العربيه (ص ٢٢٤) ٠

فى المنطقة ، أمرا كانت تؤكده الشواهد المحسوبه على سلوكيات القيادة العراقية من عهد عبد الكريم قاسم وحتى اليوم · ويقوى ويعزز قيام هذا الاحتمال نمو القدرة العسكريه العراقيه بشكل يغرى قيادتها على الاقدام على أى عمل متهور قد يدفع زعماء الخليج على أثر وقوعه ثمنا باهظا إن لم يكن ذلك الثمن فى بعض الحالات هو مقاعد الحكم وأمن النظام فى بعض هذه الدول · ولا شك أن وقائع الحرب العراقية الايرانيه هى ترجمه واقعيه لهذا التصور الذى كان قائما بعد إنفضاض مؤتمر بغداد وحتى اليوم · ولقد كان لإنشغال الخصم الأول للقيادة العراقيه ـ على الساحه العربيه ـ بعد غياب مصر ، وهو نظام حافظ الأسد فى سوريا فى مشاكل لبنان وتواجده العسكرى فى بدايه الأمر فيها ، وإهتمامه فقط بالنسبه لمؤتمر بغداد بالحصول على أكبر قدر من الدعم المالى العربى ، وبدرجة تعلو إهتماماته بشئون الزعامه العربيه فى حينها ، كان لذلك الأمر أثره أيضا كعامل مساعد فى تسهيل مهمه قاده العراق فى التحرك بشئ من الحريه على الساحه العربيه ومنطقة الخليج خاصه ، والتى لا شك أن زعمائها لم يفوتهم تسجيل تلك المواقف والمتغيرات على الساحه فى حينها وفهم مغزاها · ولقد هيأت هذه الظروف وفى أعقاب مؤتمر قمة بغداد الفرصه لكى يجرب صدام حسين الذى أصبح فى ١٩٧٩/٧/١٦ الرئيس الفعلى والرسمى أيضا للعراق ـ ممارسة دور الزعيم فى المنطقة العربيه ، وبعد أن وقفت الثورة الاسلاميه بنظامها الجديد على اقدامها فى ايران ·

ففى ٨ فبراير عام ١٩٨٠ أعلن صدام حسين أمام الجماهير التى أحتشدت فى ملعب الشعب فى بغداد عن مشروع أطلق عليه " الاعلان القومى " يتكون من ثمانى نقاط ـ أرى أنه لا يختلف فى مضمونه كثيرا عن ما جاء فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى أبرمت فى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ · والتى أقيم على أساسها مجلس الدفاع المشترك " الذى أنشئ استنادا الى المادة السادسه من ميثاق الجامعة ···· ويعمل تحت اشراف مجلس الجامعه فيما يتعلق بشئون الأمن الجماعى بما فى ذلك استخدام القوة المسلحه ، لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام الى نصابهما وتنسيق موارد الدول المتعاقده وحاجاتها فى تهيئه وسائلها الدفاعيه الخاصه والجماعيه لمقاومة أى اعتداء مسلح ···· كما توجد لجنة عسكرية دائمه تؤلف من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئه وسائله وأساليبه ··· وكذلك هيئه استشاريه عسكرية وفقا لما نص عليه البرتوكول الاضافى لمعاهده الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى تؤلف من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للاشراف على اللجنة العسكرية الدائمة

المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها فى جميع اختصاصاتها " (١)
ولعل المرء يقف أمام هذا المشروع كثيرا ويتساءل - اذا كانت عناصر هذا المشروع قد غطتها بنود معاهدة الدفاع المشترك والمهام التى أسندت الى اللجان العسكرية المذكورة أعلاه - فما هو الجديد الذى أتى به صدام حسين فى هذا الصدد ؟ . ولقد أتى رد فعل الدول العربية على هذا الاعلان . وقد كان ردا باردا ، باستثناء بعض الأنظمة التى لها علاقاتها المصلحية الخاصة مع بغداد ، والتى يتلقى البعض منها مساعدات مالية من العراق . بل أن تأييدها هى الأخرى للاعلان القومى المذكور " لم يخرج من كونه مجاملة للقيادة العراقية - فلم يُعلن عن إستجابة عملية لأى من هذه الأنظمة للدخول فى إتفاق رسمى يكون نواة للقيام مثل هذا المشروع الذى خرج من بغداد وقتها ، كما أن قادة العراق أنفسهم لم يتحمسوا كثيرا لردود الفعل التى صدرت باعلان تأييدها للمشروع ، وبالتالى لم يطلبوا من زعماء تلك الأنظمة التى تتحدث عن تأييدها له بادخال المشروع حيز التنفيذ ، مما يشكك فى النوايا الحقيقية للقيادة العراقية وراء إعلان هذا المشروع - والدول المستهدفة من قيامه - لتكون أطرافا أساسية فيه والتى قصد ربطها بأحكامه والتى لم يكن من بينها من أعلنوا عن تأييدهم للمشروع لأن المقصود به على ما أرى هو دول الخليج العربى بصفة خاصة وكما سوف أبيّن فيما بعد . وإزاء رد الفعل المذكور ، لجأت القيادة العراقية الى اسلوبها الدعائى المعهود ، وحتى لا يترك رد الفعل العربى الفاتر ، أثره على الرأى العام العراقى ، ونظرته للدور الذى بدأت القيادة الجديدة فى العراق تختبر إمكانياتها للقيام به على الساحة العربية ، فقد دعت القيادة العراقية الى عقد مؤتمر شعبى عربى فى بغداد ، وهو اسلوب اعتمدته القيادة العراقية نهجا ثابتا للكسب الدعائى فى قضاياها الفاشلة التى لا تجد لها صدى لدى الدوائر الرسمية للأطراف الدولية المعنية وتكرر فى موضوعات عديدة فيما بعد . وكان موضوع المؤتمر هو مناقشة "الاعلان القومى " المذكور - وكما أطلقوا عليه (مناقشة قومية ديمقراطية) للاعلان . وقد حضره ممثلين من أحزاب وحركات سياسية وشخصيات من بعض الدول . بل وحتى شخصيات تم جمعها من دول المهجر تتكفل خزانة الشعب العراقى بمصاريف حضورهم الى العراق وإقامتهم وعودتهم الى الأقطار التى جاءوا منها . وليخرج المجتمعون فى النهاية بمقررات أعدت مسبقا لتخدم وجهة النظر العراقية - وليتسنى للقيادة العراقية - على ضوئها حفظ ماء وجهها أمام شعبها .

---

(١) - راجع فى ذلك - د. طلعت الغنيمى - الجامعة العربية (ص ٧٣) .

ونستطيع استخلاص نتيجة هامه من وراء اعلان هذا المشروع ، وهى أن الدعـوه الى قيامه وبالتالى التزام دول المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربى بأحكامه وربطها بما سيقع من أحداث من أحداث بين أحد الأطراف الموقعه عليه ـ وأى أطراف أخرى غير عربيـه ، يمثل ذلك الخطوه الثانيه بعد مؤتمر بغداد ، والتى تضمنتها خطط القيادة العراقيه فى سبيل تهيئه الأوضاع فى المنطقة ـ وبقيادة العراق طبعـا ـ لتحقيق طموحات قيادته فى فرض زعامتها وبسط وصايتها على المنطقة العربية عموما ، ومنطقة الخليج العربى خصوصا ـ فى غياب مصر ـ وانشغال سوريا فى أحداث لبنان ٠ ولم يكن تضمين الاعلان المذكور على مبادىء خاصة بالعلاقات بين الدول العربيه والبلدان المجاوره ، الأ تعبيرا حقيقيا عن هذا الاتجاه ٠

فطبيعة العلاقات بين الدول العربيه وجيرانها من الدول غير العربيه ، كانت وما زالت الى حد ـ ما ، علاقات طبيعيه تبعد عن المشاكل التى تستدعى السعى وراء الارتباط بمنظومة تماثل ما هدف الاعلان القومى العراقى إقامتها ، ولا سيما أن اتفاقيه الدفاع المشترك والتى ما تزال قائمه ـ وقد تغنى عن ذلك ، وباعتبار مثل هذا الاعلان قد جاء ليواجه حالة طارئه وموجوده تستدعى مثل هذا التحرك السريع لمجابهتها ٠ اضافة الى أن الدول العربيه وبحكم وضعها الجغرافى لا تشترك مع دول غير عربيه على حدودها من تلك التى تسود العلاقات القائمه معها شكلا من التوتر الذى يهدد أمن هذه الدول العربيه ، الأ بالنسبه لاسرائيل والدول المواجهه لها ٠ وتلك الاخيره لم يحدث أن تخلفت باقى الدول العربيه عن الوقوف الى جانبها فى جولاتها التى دخلتها مع اسرائيل ، وحتى بدون الحاجه الى الاستناد الى معاهدة الدفاع المشترك فى هذا المجال ٠ أما الدول العربيه الأفريقيه فلم تكن علاقاتها مع الدول الأفريقيه المجاوره لها فى وضع يتضمن مشاكل تنذر بوقوع صدام مسلح معها ، اللهم إلا ما يتعلق بالدول العربيه نفسها مع بعضها مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للجار الليبى (جار السوء) فى علاقته مع كل من مصر والسودان وتونس ٠ وعلاقة المغرب والجزائر بسبب مساندة الأخيره للجمهوريه الصحراويه ٠ إضافه الى البعد الجغرافى للعراق عن موقع الدول العربيه الافريقيه بصفه خاصه ٠ مما يجعل فكرة هذا الاعلان لا تلاقى مبررات قويه ومقنعه تحمس الأقطار العربيه الأفريقيه على الاقدام عليها لصعوبه استفادتها منها ٠ مع استبعاد حاجتها اليها ٠ ولا يبقى أمامنا اذا سوى الدول العربيه الخليجيه ، والمتأمل فى الخريطة السياسيه لمنطقة الخليج العربى سيجد أن الدول غير العربيه المجاوره هى ايران، وسنقول مجازا أيضا تركيا باعتبارها مجاوره للعراق ٠ وهى مجاوره لسوريا أيضا

التي هي دوله مواجهه مع اسرائيل العدو المشترك للعرب جميعا ، وتلك وكما قد أوضحنا نعدم الحاجه شأنها لاتفاق خاص للدعم العسكرى لأن الدول العربيه لم تقصر في حق دول المواجهه مع اسرائيل سواء خلال وقوع حرب معها ، أو في الأوقات الأخرى حيث تتلقى سوريا والأردن ولبنان دعما ماليا من الدول العربيه في هذا الشأن .

أما العلاقات التركيه السوريه أو التركيه العراقيه تاريخيا وهي الجار الغير عربي على حدودهما ، فيمكن وصفها بأنها علاقات شبه مستقره - أو بعيده عن مظاهر الصراع أو النزاعات المسلحه برغم من موضوع لواء الاسكندرونه الذى فرضت تركيا عليه سيادتها . ولكن العلاقات العراقيه التركيه بالذات ، وباعتبار العراق هو الد اعي للاعلان القومي المذكور ، تجعلنا نُخرِج احتمالات القصد العراقي في أن تكون تركيا هي الطرف الغير عربي المستهدف اقامة مشروع الاعلان في مواجهته سواء بشأن موضوع اقليم الاسكندرونه - أو بشأن اى مشاكل أخرى محتملا قيامها بين تركيا والعراق مستقبلا ولا سيما أن التنسيق على المستوى العسكرى ذاته يسير بخطى طيبه بين العراق وتركيا ، لتعقب الحركات الكرديه كما أوضحنا في هذا الكتاب ، اذاً - فان تعبير الدول المجاوره لا ينطبق الآ على ايران على ضوء هذا التحليل . ونستطيع أن نقول أن العلاقات الايرانيه مع الدول العربيه المجاوره لها على الخليج العربي - وان كان يشوبها نوع من الحذر والحيطه من جانب العرب نحو النوايا والتحركات الايرانيه في المنطقة ومنذ عهد الشاه ، الآ أنها وبعد اتمام إستيلاء الشاه على الجزر العربيه الثلاث عام ١٩٧١ - وحتى قيام الثورة الاسلاميه في ايران - كانت دائما بعيده عن احتمالات وصولها الى حد نشوب نزاع مسلح بين الطرفين - ايران ، ودول الخليج العربي عدا العراق . وذلك أمر يرجع الى عدة أسباب على رأسها سببين هامين أولهما : أن نظم الحكم في هذه الدول وكذلك ايران كانت تدور في فلك المعسكر الغربي - وبدرجات متفاوته مع ارتباط مصالحها جميعها بدول هذا المعسكر وما رتبه الأمر من آثار جعل مصالحها جميعا تتأثر بعضها بالبعض مع مصالح دول هذا المعسكر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي يهمها أن تكون الأوضاع السياسيه مستقره والعلاقات بعيده عن النزاعات المؤثره على مصالح هذا المعسكر . وكان الشاه يكتفي فقط بمراقبه الأوضاع السياسيه الداخليه في هذه الدول - والعمل على الحفاظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليها ، وخاصة فيما يتعلق بمواجهه أى حركة ثورية تحاول العمل على تغيير أى من نظم الحكم في هذه الدول ، سواء أتت من جانب العراق أو غيره . بل وهذا أمر يخدم

بالدرجة الأولى أنظمة الحكم القائمه فى هذه الدول . والسبب الثانى هو السياسه المتزنه والهادئه التى يتعامل بها حكام دول الخليج مع الأطراف الأخرى فى المنطقة تجنبا لمواجهة مشاكل ومتاعب قد تنأى قدراتهم على التصدى لها مما قد يجعلهم عرضه لفقدان أجزاء أخرى - غير الجزر الثلاث من أراضيهم وكما كان سيحدث بالنسبة للكويت فى محاولة حكام العراق ضمها الى أراضيها كما أسلفنا . ومن محصلة ذلك وأسباب أخرى - ظلت العلاقات الايرانيه الخليجيه - بعيدة عن مظاهر الصراعات الساخنه ، أو المسلحه . وبرغم استمرار احتلال ايران للجزر المذكورة (طنب الكبرى والصغرى وأم موسى) ، إضافه الى وجود مصالح حيويه لايران فى دول الخليج العربى عموما ، مع وجود جاليات ايرانيه ضخمه جدا ، ولها تأثيرها المزدوج سواء على محيط الحياه الداخليه فى هذه الدول أو على ضبط ايقاع التصرفات السياسيه للشاه فى علاقته مع هذه الدول ، بالشكل الذى لا يدفع حكوماتها الى الحاق الضرر بتلك الجاليات الضخمه ، مثل ما دأب العراق على نهجه - من طرده للرعايا الايرانيين المقيمين فى العراق وبعد مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم - وتركهم على الحدود الايرانيه أكثر من مره ومنذ عهد الشاه وبما يمثله ذلك من أضرار ومتاعب تتعلق باستيعاب هذه الآلاف فى ايران وتحمل نتائج فرضهم على المجتمع الايرانى سواء الاقتصاديه أو الأمنيه اذا ما أقدمت دول الخليج العربى على اجراء كهذا ضد ايران .

ولا نستطيع أيضا أن نتجاهل دور القوى الكبرى التى تعمل أصابعها فى ضبط ايقاع خطوات السياسه الخارجيه لدول المنطقة فى علاقاتها مع بعضها بما فيها ايران ، ومع الآخرين . وسواء كان ذلك فى صورة ابداء المشوره أو بالضغط المباشر فى صور متعدده . ان محاولات الزعامه العراقيه بعد الاعلان عن هذا المشروع " الاعلان القومى " لنفى عدم وجود مصالح خاصه للعراق أو أى رغبه عراقيه فى السيطره وبحكم الحجم العسكرى للعراق - لم تخفى النوايا العراقيه - فى رأيى - من وراء هذا الاعلان والتى باتت واضحه أمام زعماء الخليج ولذلك لم يكن غريبا أن يطلع علينا زعماء دول الخليج بالاعلان عن انشاء ما يسمى بمجلس التعاون المشترك لدول الخليج " والذى أعتبر أكبر ضربه للاعلان القومى العراقى ، ذلك المجلس الذى أعتمد فى بدايه تكوينه اسلوب التعاون المشترك فى شئون السياسه الخارجيه الاقتصاديه والأمنيه ثم تطور ليأخذ شكل الحلف العسكرى - وان كان المسئولين فى الدول الأعضاء فيه ينفون هذه الشبهه عن تنظيمهم ، وذلك فى مراحل أخرى تاليه عندما لاحت مخاطر النزاع المسلح بين العراق وايران ومحاولات

الطرفين توسيع نطاق الحرب وتوريط هذه الدول فيها أملا فى التخلص من الوضع الشاذ الذى وضع قادة الدولتين المتحاربتين بلادهما فيه ، من اطالة لأمد الحرب ، وبحثا عن وسيله لانهائها ولو بتوريط الغير فيها ، ولقد بدأت بالفعل دول المجلس اجراء مناورات عسكريه مشتركه ـ ولكن هل سأل حكام العراق - وهم أول من أعلن عن مشروع لا يختلف كثيرا عن ذلك الذى أدخله زعماء دول الخليج حيز التنفيذ الفعلى والفورى، لماذا لم يدعى العراق للمشاركه فى هذا المجلس ؟ فى الوقت الذى حاول زعماء الدول الأعضاء فيه التأكيد فى تصريحاتهم ، بأن مجلسهم لا يمثل تكتلا ضد أحد فى المنطقة ، وهم بالطبع يقصدون بهذا التنويه ـ كل من العراق وايران ٠ ولا شك أن دول المجلس قد حاولت بذلك التنظيم الوليد ـ إثبات ذاتها فى منطقتها ـ وأنها قادره على حمايه نفسها بنفسها ، حينما يقترب الخطر محدقا بأمنها وسيادتها ، وبالشكل وفى التوقيت الذى يلائم ظروفها وطبيعة النظم السياسيه القائمه فيها دون الحاجه للارتباط بمشاريع تكتلات أو تحالفات تنضوى تحت رايتها ويدخل معها فى تنظيمها أطراف أخرى ، تحاول الهيمنه على ذلك التنظيم بحكم قدراتها وامكانياتها الخاصة قد تكون هى ذاتها مصدر الخطر القادم بفعل تصرفات قادتها وطبيعة علاقاتهم مع الأطراف الغير عربيه فى المنطقة وبحكم طبيعة فلسفه النظام السياسى الذى تقوم عليه السلطه فيها ٠ فلم يكن من المستبعد أن يصدر تصرف غير مسئول عن قادة أحد الأنظمه التى تنطبق عليها هذه الأوصاف ـ فى حالة الدخول معها من قبل أقطار الخليج العربى فى مثل هذا المشروع ـ تجد الأخيره نفسها من جرائه مجبره على التورط فى أمر قد لا يتفق مع سياستها وإسلوب معالجتها للمشاكل مع الأطراف الأخرى وسائر الدول وقد تجنى على شعوبها بدخول حروب أو صراعات كانت هى فى غنى عنها ٠ ونستطيع أن نتساءل بهذه المناسبه عن الموقف الذى كان يمكن أن نرى عليه الوضع فى منطقة الخليج اذا كان قد تسنى لفكرة الاعلان القومى العراقى أن تدخل حيز التنفيذ فى حينها بعد نشوب الحرب العراقيه الايرانيه وتطوراتها المؤسفه اليوم ٠ وعلى ضوء اصرار العراق على اعتبار هذه الحرب هى معركة قوميه دفاعا عن كل العرب وليس نزاعا على الحدود بين ايران والعراق ـ وذلك بغرض إقحام الدول العربيه الأخرى معه فى هذه الحرب ٠

لقد كانت القيادة العراقيه حينما أعلنت عن مشروع الاعلان القومى هذا - تظن أن تلك الدول الواقعة على الخليج ـ بصفه خاصه ـ سوف ترحب بالانضمام الى مشروع يكسبها التمتع بحمايه العراق بحكم قدراته العسكريه ٠ وظل هذا التصور الذاتى الخاص ، قائم فى ذهن هذه الزعامه ـ حتى بعد عدم تلقى رد فعل مشجع من

قبل زعامات الخليج العربى على هذا الاعلان ـ أملا فى حدوث متغيرات على الساحه تجعلهم يُعيدون النظر فى موقفهم من المشروع ٠ وحتى بعد وقوع الحرب مع ايران ، ظل هذا الأمل يراود حكام العراق بل إزداد بريقه بعد أن لاح بريق النصر العراقى فى معاركه العسكريه خلال الأيام الأولى لتلك الحرب واحتلال مساحات كبيره من الأراضى الايرانيه مستغلا هذه النتائج التى تمخضت عن تلك العمليات الحربيه كماده دعائيه جديده " للاعلان القومى " ، وليبرهن لهذه الدول أن العراق يملك من القوة العسكرية والقدرات والامكانيات الأخرى ما يمكنه من حمايه دول المنطقة أيضا كما حاول زعمائه الادعاء به قبل أن تتحول ظروف الحرب الى نتائج عكسيه جعلته مطالبا اليوم بالدفاع عن حدوده أولا وبالدرجة الأولى وتأكيدا لذلك لقد حاول صدام حسين أن يعيد الى أذهان الزعماء العرب فى منطقة الخليج ما أعلنه بشأن مشروعه مرة أخرى وذلك حينما وجه نداءا الى الزعماء العرب من خلال خطابه الذى ألقاه فى ١٩٨٠/٩/٢٨ قائلا : " إن المعركه التى خضناها مع النظام الايرانى ، وان كانت بالأصل معركه من أجل الدفاع عن شرف بلادنا وسيادتها وحقوقها التاريخيه الثابته ومصالحها الحيويه المشروعه ، الاّ أنها كانت فى الوقت نفسه معركه فاصله من أجل عروبة الخليج وردع الأطماع الفارسيه التوسعيه فيه ومن أجل استقلاله التام عن تدخلات القوى الدولية ومعركه من أجل ضمان الأمن والاستقرار فيه واتاحه الفرصه فى هذه المنطقة للتطور الطبيعى وفقا للاختيارات الحره لابنائها بعيدا عن أى شكل من أشكال التدخل الخارجى والأطماع الخارجيه ٠٠٠٠٠٠"
وقبل أن نستكمل ما جاء فى خطاب الرئيس العراقى فى هذا الصدد يجدر أن نتساءل عن معنى الأمن والاستقرار والتطور التى تكلم عنها صدام حسين فى هذا الخطاب ٠ هل تلك التى تنعم بها المنطقة الآن فى ظل حربه مع ايران ؟ ، أم أن الوضع كان أسوأ من ذلك عندما تقدم باعلانه القومى المذكور ، وقبل نشوب الحرب وادخال التوتر الى منطقة الخليج ، وإتاحه الفرصه للقوى الأخرى لتهيئ نفسها للتدخل فى المنطقة حينما تجد الفرصه متاحه من خلال تلك الظروف والأوضاع الجديده التى خلقتها الحرب العراقيه الايرانيه ٠ ونعود لخطاب الرئيس العراقى حيث يقول : " اننا ندعو الأقطار العربيه الشقيقه فى المنطقة الى استثمار الفوز فى هذه المعركة التى خاضها العراق نيابه عن الأمه العربيه وعن أبناء الخليج العربى من أجل ترصين استقلالها وطرد أى شكل من أشكال النفوذ الأجنبى فيها ووضع حد للتسلل الأجنبى الذى استهدف تغيير هويتها القوميه ، كما ندعوها الى التضامن والعمل المشترك وفق المبادىء القوميه التى حددناها فى اعلاننا القومى فى الثامن من شباط عام ١٩٨٠ ، فهذه المبادىء هى الضمان الحقيقى للسياده والأمن فى هذه المنطقة

وفى كل الوطن العربى ٠ وكل ما عداها من السياسات والمحاولات ما هى الاّ أغطيه للنيل من استقلال أقطار الخليج العربى ، ووضع مداخله وممراته فى خدمة مصالح الامبرياليه والقوى الشريره ٠٠٠ " ٠

أليس ما جاء فى هذا الخطاب هو دعوه صريحه وواضحه لتوسيع نطاق الحرب بتحريض أطراف أخرى هى دول الخليج بالذات على المشاركه فيها ٠ بل أليس هذه الدعوه ، تقطع بثبوت النيه ، والقصد الصريح لدى الزعامه العراقيه من وراء اعلانها القومى - فى استهدافه دول الخليج العربى بصفه خاصه ٠ وكما توصلنا فى تحليلنا سابقا ٠ خدمه لأهداف أخرى انعقدت عليها النوايا الخفيه للقيادة العراقيه فى الدخول فى صراع مسلح مع القيادة الجديدة فى ايران تجر وراءها كل دول المنطقة لتخرج فيها بنصر كان مأمولا تحقيقه على ايران سوف ينسب بالدرجة الأولى للقيادة العراقيه بالطبع ، ويخولها تسلم رايه الزعامه عن جداره ، واثبات عملى لصلاحيتها لتولى هذا الدور الذى تم اقصاء مصر عنه ٠

ولكن لنا أن نستخلص بعض الحقائق الهامه التى تضمنها خطاب الرئيس العراقى المذكور ، لا نستطيع أن نمر دون اظهارها والتعليق عليها ٠ فان ادعاء الرئيس العراقى بأنه قد خاض الحرب مع ايران نيابه عن الأمه العربيه وعن أبناء الخليج العربى - هو أمر يستحق أن يتساءل المرأ بشأنه عن عدة أمور ، أولها يتعلق بمفهوم فكره الإنابه فى العلاقات الدولية طالما قد سمح رئيس دولة لنفسه أن يستخدم هذا اللفظ فى خطابه للتعبير عن حالة لا تدور سوى فى ذهنه وحده ٠ وهل قد تلقى الرئيس العراقى ونظام حكمه موافقه من أى من الدول العربيه أو الخليجيه لكى يحارب نيابة عنها ، حتى يعود فى خطبه فى السنوات التاليه ليطالب تلك الدول بتقديم ما تستوجب أحكام الانابه من تقديمه من إلتزامات وفاءا لحقوق الدولة التى أنابوها عنهم وهى العراق فى هذه الحرب ٠ أم أنها إنابه ضمنيه ومفترضه وأظن أن هذا ما يستطيع فلاسفه البعث أن يقدموا الى الرأى العام العربى تفسيره بأنهم يدافعون نيابه عن شعوب الدول العربيه وليس أنظمه الحكم القائمه فيها ، باعتبار حزبهم هو حزب الشعب وحزب الجماهير العربيه الذى يعبر عن آمالها وطموحاتها ويدافع عن مكاسبها الى آخر هذه الفلسفه التى لم تقدم للعرب سوى الخراب والدمار والتأخر ٠ بل ان الانسان العربى ليفور الدم فى رأسه ويغلى حينما يدعى نظاما عربيا آخر أنه يحارب نيابه عنه وبهذا المنطق الغريب والشاذ - وليُحمِّله فى النهايه التزامات ضخمه تؤثر على سير خطط تنميه بلده ورفاهيته التى كان يعمل من أجل تحقيقها قبل بدايه هذه الحرب اللعينه التى

أعاقت تنفيذ الخطط الاقتصاديه الطموحه التي كانت قد قطعت شوطا طويلا في تنفيذها في تلك الأقطار الخليجيه بصفه خاصه ، وأثرت على اقتصاديات هذه الدول - نتيجه ما أحدثه انخفاض سعر النفط الذي تأثر بوقائع الحرب ٠ هذه حقيقه ، أما الحقيقه الثانيه التي نريد التعليق عليها مما تضمنه خطاب الرئيس العراقي في ٢٨/٩/١٩٨٠ - من حقائق ، تلك التي تتعلق بعودته لحث الدول الخليجيه والعربيه عموما ، وعلى إحياء مشروع اعلانه القومي والعمل على تنفيذه ٠ فلقد كرر الرئيس العراقي - وللمره الثانيه لهجته الجديده على محيط السياسه العربيه التي تُعتبرها نوعا من الارهاب والقرصنه السياسيه والتي تكررت في وقائع أخرى سنذكرها في موضعها ٠ ذلك حينما اعتبر الرئيس العراقي في ذلك الخطاب - أن أي سياسات أو محاولات عدا مشروعه القومي " أمر لا يخدم سوى المصالح الامبرياليه والقوى الشريره ونيل من استقلال هذه الأقطار " - وذلك يؤدي بالضرورة الى القول بأن ما تراه القيادة العراقيه وحده هو الصحيح والواجب الأخذ به ، وبذلك فيكون لها حق الوصايه على تصرفات الحكام العرب وسياستهم - والاّ فإنهم عملاء للامبرياليه ٠

ويبقى لنا وكما درجنا في هذا الكتاب أن نلقي بتساؤلا آخر ولكن نوجهه الى إخواننا في الخليج العربي الذين أغدقوا بمساعداتهم الماليه على العراق لتبقى نار الحرب تأكل المزيد كل يوم من المسلمين في كل من العراق وايران ، ما هو موقفهم مما جاء في خطاب الرئيس العراقي في ٢٨/ ٩/١٩٨٠ وعلى ضوء قيام (مجلس التعاون المشترك لدول الخليج) وقطع مشوارا لا بأس به من التنسيق الدفاعي بينها - بعد خطابه المذكور ٠ وأين موقعهم الآن من تلك العباره التي تكررها مرة أخرى الوارده في هذا الخطاب والتي قال فيها : " وكل ما عداها من السياسات والمحاولات ما هي الاّ أغطيه للنيل من استقلال أقطار الخليج العربي ووضع مداخله وممراته في خدمة مصالح الامبرياليه والقوى الشريره " ٠ بل ما هو موقف القيادة العراقيه والرئيس العراقي مما قاله في هذا الخطاب ، بعد أن قام المجلس المذكور ومارس نشاطه وفقا لأهدافه التي وضعها له زعماء الدول المشتركه فيه ؟ ولماذا لم تمارس القيادة العراقيه إسلوبها المفضل في توجيه الاتهامات والشتائم الى زعماء هذه الدول ، بعد ارتكابهم جريمة تشكيل المجلس المذكور ٠ ان الاجابه على التساؤلين يرتبطان بأمران يتعلق أولهما بالرغبه الخليجيه في تقويض القوة العراقيه التي تريد بسط سيطرتها على المنطقة ، وثانيهما يتعلق بحاجة الرئيس العراقي للدعم المالي لهذه الدول بعد أن تورط في تلك الحرب

ولم تعد قدرات العراق الاقتصاديه قادره على الوفاء بالتزامات الحرب . وكلا الأمرين كانا عاملين خفيين وراء سكوت كل من الطرفين عن تصرفات الآخر التى لا ترضى طموحاته أو تتوافق مع سياسته .

لقد كان مشروع الاعلان القومى فى حقيقته - يحمل فى طياته - أمرا لم يغب ولا شك عن ذهن زعماء الخليج وهو ربط تلك الدول بالتزامات عسكريه مع العراق لخلق أوضاع جديدة فى المنطقه يتدعم معها موقف الزعامه العراقيه فى تحركاتها السياسيه فى منطقة الخليج مستقبلا . وأن تلك التحركات واستنادا الى تحليل موقف العلاقات بين الدول العربيه وجيرانها فى المنطقه ، لن يكون بعيدا كثيرا عن دائرة النزاع بين ايران والعراق والذى كانت بوادره قد بدأت تتجلى على محيط العلاقات الثنائيه بين الدولتين الجارتين ، فى صور متعدده كان أبرزها تشجيع كل من الطرفين قوى المعارضه للنظام الآخر ودعمها للعمل ضد نظام الحكم القائم فى بلدها مع اثارة الاقليات القوميه ضد نظام الحكم .

وأعتقد أن تقديرات زعماء دول الخليج العربى والسعوديه ، حينما آثروا تجنب توريط نظمهم وشعوبهم فى هذا المشروع العراقى ، كانت تقديرات صائبه ، اذا صح تصورنا هذا للموقف ، فلقد كشفت تطورات الحرب العراقيه الايرانيه فيما بعد ، عن حقائق ومواقف خطيره ومفجعه ، آخرها تمكن القوات الايرانيه من احتلال ميناء الفاو العراقى ومحاولتها الوصول الى الحدود العراقيه الكويتيه وذلك فى فبراير ١٩٨٦ ولم يستطع القاده العراقيون أن يخرجوهم من هذه المنطقه حتى لحظة كتابة هذه السطور . وتحول العراق من موقفه الذى ملأ أسماع الدنيا فيه ، بأنه قادر على أن يكون حامى حمى الخليج العربى ودوله ، الى طلب المساعده لحماية حدوده السياسيه وأمنه ، ومن - من ؟ من دول الخليج العربى ذاتها التى لولا دعمها المادى للعراق ، لسقط صريعا - لا قدر الله - فى هذه الحرب اللعينه أمام الايرانيين . وجاءت دعوة العراق بالمطالبه بوضع أحكام معاهدة الدفاع المشترك لدول الجامعه العربيه موضع التطبيق - حيث تذكر القادة العراقيون أخيرا أن هناك معاهده من هذا النوع وتغنى عن مشروعهم المزمع ، وتحرك ودعوة المسئولين العراقيين لجمع المتطوعين العرب للمساهمه فى هذه الحرب ، ولم يكن هذا أو ذاك " تحقيقا لمبدأ ضرورة إفساح الفرصه لينال كل العرب شرف المشاركه القوميه فى هذه الحرب " .. وكما يحاول زعماء البعث فى العراق المكابره بالادعاء به ، لأن الحقيقه الواقعيه على ساحه الصراع مع ايران اليوم تقول بأن العراقيين بات غير قادرا بالفعل عن الدفاع عن حدوده السياسيه أمام الضغط

الايرانى ٠ ولكن القيادة العراقيـه لا تريد أن تعترف بهذه الحقيقه وتبررتحركاتهـا المـذكورة هذه بأن ذلك ليس لان العراق غير قادر على خوض الصراع وحده ، لنيل شرف المساهمه فيها الى آخر ذلك من أوهام ٠

ولكن مرة أخرى أعود لتذكير الرئيس العراقى صدام حسين بما قاله ردا على تساؤل الصحافه عن احتمالات قبول القيادة العراقيه مشاركة الجيش المصرى الى جانب الجيش العراقى فى مواجهة ايران ، وذلك خلال الأيام الساخنه الأولى من فترة تفجر النزاع العراقى الايرانى ، وخاصة بعد تصريح الرئيس الراحل أنور السادات فى حينها من أن مصر سوف تتدخل بقواتها المسلحه للدفاع عن العراق ضد أى غزو ايرانى لها ، دون انتظار لموافقه القيادة العراقيه ، فما كان من الرئيس العراقى الا أن نفى نفيا قاطعا ، وبكل ثقه ، استعداد العراق لتقبل أى مشاركه من الجيش المصرى الى جانبه ، مؤكدا أن الجيش العراقى قادرا على الدفاع عن نفسه ، مع اعرابه عن تقديره للجيش المصرى على حد قوله فى حينها ٠ ان هذا القول لم تمحوه ذاكره التاريخ العربى بعد، وما زال صدى صوت صدام حسين عالقا فى الآذان ، ولكنه هو وحده قد نساه أو تناساه حينما تلقى ذات السؤال بعد مرور حوالى ثلاثة أعوام على بدء الحرب العراقيه الايرانيه وأصبح جيشه يدافع عن العراق من داخل حدوده الدوليه مع ايران فأجاب على السؤال الذى وجهه له أحد الصحفيين العرب باجابه عبر فيها الرئيس العراقى وبوضوح كامل ، عن أمله فى أن يرى الجيش المصرى فى بغداد وردد نفس الكلام فى مناسبات أخرى ٠

وانها لحقائق مُبكيه حقا تلك التى وصل اليها حال العرب فى ظل حكام من نوعيه البعث العراقى والسورى وغيرهم ٠ رئيس دولة ينكر أن تعوزه الحاجه يوما لمساعدة الأشقاء فى مصر ، واستمر فى حملة التشهير بدور جيشها فى حرب ١٩٧٣ للتقليل من شأن ما سطره هذا الجيش المصرى العظيم فى حرب سأعود لالقاء الضوء بالمقارنه البسيطه بينها وبين حرب الخليج ٠ واذا بالاقدار تخفى له ما أحجبته عنه رؤيته السياسيه ذات قصر النظر فيجد نفسه أول من يرحب باستقبال الجيش المصرى فى بغداد ، اذا تحقق ذلك ، ويلح فى طلب تطبيق أحكام معاهده الدفاع العربى المشترك ٠ واللهم لا شماته ولكن انقل الوقائع كما هى ٠٠٠ فسبحان مغير الأحوال من حال الى حال ٠ ولكن قبل أن أبرح هذا المقام ـ أذكر وللتاريخ ٠ أن هذه الحرب القذره التى تدور رحاها الآن فى الخليج العربى ، اذا لا قدر الله قد اتسعت لتأكل نيرانها دولا أخرى من أشقائنا عرب الخليج ، فلن يكون من معين بعد الله ، ومدافع عن هذه الدول سوى جيش واحد فقط ، هو القادر على تغيير الموازين

فى هذه الحاله ، وهو جيش مصر . تقبل البعض هذه الحقيقة أم كابروا . وسوف يكون ذلك يقينا بناء على طلب لحوح من زعماء بعض هذه الدول . وان كنت لا أشك فى اننا فى مصر لن ننتظر الحاح أحد لكى نقدم العون للاخوه الاشقاء وقت الحاجه . وستبقى الحقيقه التى ينبغى أن لا تغيب وقتها تقطع بأن هذه الحرب قد تسبب فيها العرب ، وحسمتها مصر .

ثانيا : قيام الثورة الاسلاميه فى ايران

لقد استعرضنا فى الصفحات السابقه المتغير الأول الذى لحق بالأوضاع والانتماءات الدولية فى المنطقة العربيه وهو إقدام مصر على عقد معاهدة سلام مع اسرائيل ، وصدور مقررات قمه بغداد بشأنها . أما المتغير الثانى ، وان كان قد وقع خارج نطاق الخريطه العربيه ، الآ أنه كان قريبا من بعض الخطوط الحساسه على هذه الخريطة . فان سقوط الشاه رضا بهلوى ونظامه فى ايران - وقيام حكومة الجمهورية الاسلاميه التى أسسها رجال الدين بزعامه الزعيم الروحى الامام الخمينى نتيجة ثورة شعبيه ذات نمط غير معتاد وقوعه مقارنه بالثورات العديده التى قامت فى أرجاء مختلفه من العالم بأثره فى التاريخ المعاصر حيث وقف الجيش والأجهزة البوليسيه المختلفه منها موقف الحياد . مع كل ما يمثله ذلك الحدث أو ذلك المتغير من تأثير خطير فى المنطقة ، وسواء من حيث الطريقة التى حدث بها التغيير لاسقاط نظام حكم الشاه الذى لم يتم بانقلاب يستند الى الجيش ويتربع فيه العسكريون على كراسى السلطه ، أو فى نوع النظام السياسى الذى سيخلفه واستناده الى مبدأ ولايه الفقيه باعتباره نظاما اسلاميا وفقا لأحكام ومبادئ المذهب الشيعى وليس نظاما يستند فيه الحاكم الى أسباب وراثيه فى بقائه على قمه السلطه . وعلى النحو الذى عرضناه سابقا .

ولقد كانت نظرة الدول القريبه من ايران فى المنطقة متباينه . فبينما يرى زعماء الدول الخليجيه فى النظام الجديد فى ايران خطورة قد تهدد مقاعد السلطه فى بلادهم التى توارثوا الجلوس عليها بشكل أسرى ، نظرا لما تحمله دعوى اقامة نظام حكم اسلامى فى المنطقة من متاعب لا يمكن التقليل من شأنها وآثارها على نظم الحكم هذه . والاتهامات التى خرجت عن النظام الحاكم الجديد فى ايران الى زعماء دول الخليج العربى . بابتعادهم عن الاسلام وارتمائهم فى أحضان الغرب . مع قدرة زعماء الدين فى ايران على تحريك الشيعه المسلمين فى تلك الدول واعتمادا على جاليات ايرانيه ضخمه تعيش فى هذه الدول . والتى

يستطيع بعض العناصر المنتميه اليها التأثير الحساس على بعض مراكز إتخاذ القرار فى هذه الدول ٠

ولعل تحرك بعض المجموعات ذات الانتماءات المرتبطه بنظام حكم الإمام الخميني لاحداث قلاقل فى كل من السعوديه والامارات والكويت وكما سنعرض لها ، تبرهن على صحة هذا التقدير ٠ نضيف الى ذلك أن القوى الخارجيه والتى كانت ذات يوم قادره على ترويض سلوكيات نظام الشاه السابق ورسم الحدود التى ينبغى أن يتعداها فى طموحاته فى المنطقة ، حرصا على مصالحها الخاصة المرتبطه باستقرار الأوضاع السياسيه لدول الخليج العربى على ما هى والتى ترتبط بالأنظمه الحاكمه فى الخليج بعلاقات قويه للغايه ، وعلى رأس تلك القوى الأجنبيه الولايات المتحدة الأمريكيه وفرنسا وانجلترا قد شل دورها ، بعد انتهاء أى تواجد مؤثر لها فى ايران ٠ وأصبحت مشغوله بالدرجة الأولى فى ادارة معركتها مع النظام الجديد فى ايران ٠ لانقاذ مصالحها التى ضربتها القيادة الجديدة بعنف ٠ وان حادث حجز أعضاء السفاره الأمريكيه فى ايران ليس ببعيد عن الاذهان ، وبالتالى فانه قد أصبح على زعماء الخليج أن يدبروا أمرهم فى تأمين نظمهم السياسيه ضد خطر الثورة الاسلاميه القادم من على بعد خطوات منهم - بأنفسهم - لأنه لم يعد لحلفائهم فى الغرب القدره على التأثير السابق على الأحداث بالشكل الذى كانت تسير الأمور عليه فى عهد الشاه ٠

هذا كان ما يتعلق بالزاويه التى وضع من خلالها زعماء الخليج رؤيتهم وتقييمهم للوضع الجديد بعد قيام الثورة الايرانيه - وقيام نظام حكم اسلامى فى منطقة، للدين حساسيه خاصه من حيث تأثيره على شعوبها للأسباب التاريخيه المعروفه ٠ وذلك ضمن كلامنا عن المتغير الثانى فى المنطقة ٠ ولكن ، وعلى الجانب الآخر - وفى العراق - فإن الرؤيه والتقييم بالنسبه لهذا المتغير كانت مختلفه بعض الشيء ٠ فإذا كان هناك اتفاق مع وجهة النظر الخليجيه فيما يتعلق بالمخاطر القادمة وراء الدعوة لاقامة نظام حكم اسلامى فى المنطقة ٠ وتأثير هذه الدعوى على مسلمى العراق بصفه خاصه لكون غالبيتهم ، وهم من المسلمين الشيعه ، والتى أطلق عليها قادة العراق عبارة (تصدير الثورة) الآ أن تقييم القاده العراقيين كان يستند الى حسابات أخرى تختلف عن جيرانهم فى الخليج ٠ فموضوع تحريك الشيعه فى العراق، تأثرا بما يحدث فى ايران - والتيارات المقاومه فيها والمتصله بهم ، هو أمر تستطيع السلطات الحاكمه فى العراق أن تتعامل معه وتواجهه وكما أوضحنا سالفا عند الكلام عن " المسأله الدينيه فى العراق " وباعتبار هذا الأمر ليس وليد

أحداث الثورة الايرانيه وحدها وانما كانت له جذوره في أرض العراق ٠ وان كان ذلك لا يعني التقليل من شأن خطورة هذه الدعوه القادمه من ايران على أمن وسيطرة نظام البعث على قمة السلطه في داخل العراق ، ولكن تقييم قادة العراق في رأيي للوضع الجديد كان يرى أن النظام الجديد وعلى رأسه رجال الدين في ايران ، يمثل خطرا أكبر على استراتيجية البعث من ذلك الخطر الذي كان يمثله نظام حكم الشاه في ايران سابقا ٠ بل أصبح الوضع يهيئ الظروف المناسبه لتحقيق فرصة يستطيع العراق من خلالها القيام بعمل يمكنه من أن يشتم به الهواء في المنطقه بحريه أكثر مما كان متاح له في عهد الشاه الذي كان يقف لأي تحرك بالمرصاد ٠ وفهل أن يتمكن النظام الجديد من تحقيق نجاح لدعوته في اقامة نظم حكم اسلامي في المنطقة تهدد استراتيجية البعث في المنطقة أيضا ٠ وعليه فأصبح للتقييم العراقي خصوصيته المتعلقه بالدرجة الأولى بالطموحات الخارجيه للزعامه العراقيه ٠ بعد أن اختفى شرطي الخليج من الساحه ٠ ولذلك كانت الاهتمامات الخاصة بالآثار الخارجيه المترتبه على الأوضاع الجديده في ايران لها أولويتها في الحسابات العراقيه ـ باعتبار أن نجاح الدعوه القادمه من ايران في تحقيق أهدافها ستكون صفعه قويه للطموحات العراقيه في المنطقة مما يستدعي إغتنام الفرصه والعمل السريع قبل أن تتمكن هذه الدعوه الجديده من إحداث تأثيرها وتحقيق أي نتائج ٠ ولقد صورت التقارير الوارده الى القيادة العراقيه من خلال أجهزتها المختلفه ـ عن الأوضاع في ايران ، وكأنها بيت سائب قد خلت حتى أبوابه من الحراس ، بعد أن قام رجال الدين بتصفيه حساباتهم مع جلاديهم باعدام قادة الجيش بأفرعه المختلفة والأجهزة الأمنيه العديده التي كانت موجوده في ايران ـ والذين كانوا يملكون الخبره والعلم العسكري ـ والدرايه الكافيه ـ لإحباط أي تحرك عراقي في المنطقة يمثل تجاوزا يؤدي الى احداث تغيير هنا أو هناك ٠ ولم يعد الجيش يملك من القيادات القادره على الدخول في معارك خارجيه ، أي عناصر تذكر ٠ كما أن تأزم العلاقه بين الولايات المتحدة الأمريكيه ونظام الحكم الجديد في ايران والتي كانت المصدر الاساسي لتصدير السلاح والعتاد والخبره لايران ـ مع فقدهم لأهم مصدر من مصادر تزويدهم بالمعلومات الدقيقه من خلال ما تملكه الولايات المتحده الأمريكيه من وسائل وامكانيات تغطي كل المنطقة ٠ وعليه فإن أي عمل عسكري للتحرش بايران سيجعلها تواجه عجزا واضحا في تلك العناصر التي ذكرناها لن يمكنها من الاستمرار والصمود في أي معركة عسكرية ، ولا سيما إفتقارها الى العقول القادره على ادارة مثل ذلك الصراع المسلح ٠ هذا ما كانت تصوره التقارير الوارده الى بغداد عن الأوضاع الجديده في ايران ، مضافا اليه الانطباعات التي أملتها تلك

التقارير بشأن وجود خلافات حاده بدأت تدب فى ذلك الوقت بين القوى السياسيه المختلفه فى ايران من ناحية وبين قيادة النظام الحاكم الجديد ، بل فى داخل المؤسسه الحاكمه ذاتها فى ايران مما اعتبرته القيادة العراقيه - نوعا من الصراع على السلطه سوف يساند أى إشغال لهذه السلطه فى صراع خارجي و يعمل على انهيار النظام الجديد فى ايران ، على اعتبار أن القيادة الحاكمه هناك مشغوله بمشاكلها الداخليه ولن تكون هناك فى هذه الحاله قيادة موحده قادره على مجابهة الموقف . هذا باختصار شديد كان أهم العناصر البارزه فى تقييم القياده العراقيه للأوضاع الجديدة . مضافا اليها عدم إستبعاد تلقى زعماء الخليج أى عمل ضد النظام الجديد فى ايران بقبول حسن لما أوضحناه من كثرة المخاوف الخليجيه من الأوضاع الجديدة فى ايران .

وهكذا كانت أهم المتغيرات التى حدثت فى المنطقة سواء بانعقاد مؤتمر قمة بغداد وبروز شخصية صدام حسين من خلاله ، وما ارتبط بهذا المؤتمر من نتائج أهمها عزل مصر عن الساحه العربيه ودور الزعامه التقليدى والتاريخى على العالم العربى ثم الاعلان عن مشروع الاعلان القومى العراقى بهدف ربط دول الخليج بتحالف عسكرى مع العراق يكون للزعامه العراقيه الدور القيادى فيه وردود الفعل البارده من قبل تلك الدول على هذا المشروع ، وقيام الثورة الايرانيه - واقامة نظام حكم سيطر عليه رجال الدين الذين كانوا فى نظر القيادة العراقيه غير قادرين على مواجهة ادارة أى صراع خارجي لانشغالهم بصراعاتهم الداخليه مع خلو المنطقة من شرطى الخليج الذى كان قادرا على كبت جماح القيادة العراقيه فى أى تحرك فى المنطقة . كل ذلك شجع طموحات القيادة العراقيه - وزين لها الطريق للاقدام على عمل تستطيع من خلاله اثبات ذاتها ، وفرض زعامتها على المنطقة . فلقد كانت تلك المتغيرات بمثابه قلبا لموازين القوى فى المنطقة لصالح العراق فى نظر زعامته فى ذلك الوقت استنادا الى محصله تحليلها وتقييمها للموقف . وعلى ضوء تصورها وطريقتها الخاصه فى تقييم الأمور مما أوصلها فى النهايه الى النقطه الحرجه ، وهى أن الفرصه قد أصبحت أمامها سانحه وبشكل لا يحتمل الانتظار فى سبيل تحقيق أحلامها فى الزعامه وتغيير الأوضاع فى المنطقة بسرعه الاقدام على عمل لم يبقى لها سوى البحث عن المبررات اللازمه للاقدام على تنفيذه ، ولم يكن ذلك يصعب على البعثيين على أى الأحوال . وذلك ما سوف نوضحه فى بحثنا لأسباب قيام الحرب .

وعلى الجانب الآخر فى ايران - كانت هناك حسابات أخرى تجرى لتقييم

الموقف فى المنطقة وبالنسبه للعراق بصفه خاصه - بحكم العلاقات الخاصه بين شعبى البلدين · ولقد كان لذلك التقييم وبعد خروج مصر من الساحه العربيه بفعل أشقائها العرب أثره على تصرفات القيادة الايرانيه الجديده فى المنطقة وموقفها من كافة الأطراف المعينه فيها · فبالنسبه للعراق - لم ينسى الامام الخمينى اضطراره الى مغادرة العراق بحثا عن بلد آخر يتخذ منه مقرا لادارة صراعه مع نظام الشاه وتوجيه القوى المعارضه فى ايران وخارجها ضده · كما أنه لم ينسى ذلك للكويت أيضا التى رفضت قبول دخوله أراضيها الى أن اتجه الى فرنسا · ولقد ساءت الأحوال بين نظامى حكم الجمهورية الاسلاميه فى ايران والبعث فى العراق لدرجة يستحيل عندها التفاهم بين النظامين · كما أن الزعامه الايرانيه قد أجرت هى الأخرى نفس الحسابات والتقييم الذى قامت به دول الخليج بشأن الأوضاع الجديدة ، ولا سيما قضية خروج مصر وتطلعات الزعامه العراقيه فى المنطقة · ولم يختلف موقف ايران الجديد من السعوديه - الدولة الكبرى فى منطقة الخليج عن سائر دول الخليج الأخرى من حيث اعتبار الأنظمه القائمه فى هذه الدول ، أنظمه غير مشروعه - لأن الحكم فيها مخالف لما يقضى به نظام الحكم فى الاسلام ، وبالذات فيما يتعلق بقضية وراثه الحكم · بالاضافة الى قائمه الاتهامات التى إقتبسها زعماء ايران من قاموس (الزعماء الثوريين العرب) من عماله للغرب ، والخيانه للعروبه والاسلام والتخلى عن القضية الفلسطينيه ····· الخ ، وأن حكام هذه الدول أبعد ما يكونون عن الاسلام وخاصة السعوديه التى نالت النصيب الأكبر من هذه الاتهامات بحكم ثقلها فى المنطقة وتواجد الأماكن المقدسه فيها واتهامها بعدم صلاحيتها الشرعيه لبسط نفوذها على تلك الأماكن المقدسه · ولقد تبنت حكومة الثورة فى ايران بعض الجماعات والتنظيمات التى تعمل لمناهضه السلطه فى بعض تلك الدول ، وايوائها لبعض مسئولى هذه الحركات ·

················

الفصل الثاني

العلاقات العراقيه الإيرانيه الرسميه وإتفاقيات الحدود بينهما

في البدايه نود أن نشير الى أن الصراع بين الدولتين ليس وليد أحداث أو مشاكل حديثه ، أنما شهد التاريخ القديم سواء كان قبل الفتح الاسلامي للمنطقة أو حتى بعده العديد من المشاكل بين الطرفين وكان مرتبطا في الأساس بموضوع التوسع الاقليمي الذى كانت تسعى اليه الدوله الفارسيه لبسط نفوذها على المناطق المجاوره للهضبه الايرانيه . فكانت دولة المناذره في العراق تخضع رسميا للنفوذ الفارسي الى أن دخلت الجيوش الاسلاميه المنطقة لنشر الاسلام وحررت العراق من النفوذ الفارسي . ولكن الصراع إستمر على فترات متقطعه من التاريخ سواء في عصر الخلفاء الراشدين أم في عهد الدولة الأمويه وعهد الدولة العباسيه ، ولا سيما في عهد المنصور والرشيد الى أن سقطت الدولة العربيه في عام ١٢٥٨ م . و أصبح للدولة الفارسيه كما لباقي الدول الأجنبيه نفوذها في العراق وحتى خلال فترة السيطره العثمانيه على العراق ، والتي تمكن الفرس أثناءها من الحصول على إمتيازات منحتها السند الذى رتب لها حقوقا مزعومه في الأراضي العراقيه ما زالت وحتى نشوب الحرب الأخيره بين البلدين ، تشكل خلفيه أساسيه لمشاكل النزاع على الحدود ومرتبطه بكافه المعاهدات التي وقعت في هذا الشأن بينهما . وأصبحت مسأله عدم امكان تطبيق أحكام هذه المعاهدات المبرمه بينهما وبالشكل الذى يرضي كلاهما دون المساس بحقوق السياده ، مسألة عقيمه وصعبه . ولا سيما أن في ظروف إعداد هذه المعاهدات وفي صياغاتها من الثغرات ما يكفي لمنح كل من طرفيها امكانية اثارة المتاعب في وجه الطرف الآخر وكما سنبين عند الكلام عن المعاهدات المتعلقه بالنزاع الحدودي بين الطرفين . ولقد أخذت العلاقات الرسميه بين الدولتين تدخل مرحلة العداء العلني الواضح منذ قيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ وطيله فترة حكم اللواء عبد الكريم قاسم في العراق ، تلك الثورة التي أسقطت حلف بغداد بعد انسحاب العراق الذى كان طرف أساسي مع ايران في قيام الحلف لضرب القوى الثوريه التحرريه في المنطقة ، والذى وضع ليكون ركيزه ـ وقاعدة للاستعمار الغربي في المنطقة . وأصبح هناك نظامين مناوئين لبعضهما تتعارض المبادىء والأهداف التي يعملان من أجلها في محيط سياستهما الخارجيه ، مع تعارض طبيعة الأنظمه

السياسيه القائمه فى كل منهما • هذين النظامين هما النظام الامبراطورى الشاهنشاهى فى ايران ، والنظام الجمهورى الثورى فى العراق • بعد أن كان فى البلدين الجارين نظامين حليفين بالأمس فقط • وبدأ كل من النظامين يعمل على اثارة القلاقل والمتاعب الداخليه والخارجيه للآخر • وبشتى الطرق والأساليب ، وسواء باثارة مشاكل النزاعات على الحدود بينهما أو باحتضان ومآزره قوى المعارضه ومساعدة زعماء حركات الأقليات القوميه فى كل من الدولتين وتشجيعهما على الإنفصال • ولم تقتصر هذه التصرفات على طرف دون الآخر منهما • وان سجلات الأمم المتحده بكل هيئاتها المعنيه تزخر بالشكاوى المرسله من كلا الطرفين فى حق الآخر • وبصفه خاصه خلال فترات حكم الانقلابات العسكريه فى العراق وكذلك الشاه رضى بهلوى فى ايران • حيث أصبح الصراع مباشرا ـ وجها لوجه بين كلا النظامين الى أن أتى الى السلطه كل من صدام حسين فى العراق والامام الخمينى فى ايران فإتسعت الهوه بين النظامين وتوفرت أسباب وظروف متعدده دوليه ، ومحليه ، وداخليه هيأت جميعها لعمليه تفجير النزاع الذى كان قد تحول فى الواقع الى صراع بين النظامين الى حد نشوب القتال وعلى الشكل الذى نوف نفصله وبشكل يقطع بأن اندلاع الحرب لم تكن وليده حادثه أو حوادث متفرقه يإعتدى فيها طرف على الحدود الدولية للآخر ، أو تدخل أحدهما فى الشئون الداخليه للآخر وبهذه البساطه التى تم تصوير أسباب نشوب القتال بين البلدين عليها • ولكن فى حقيقة الأمر ـ وكما سنبين أن ما وقع كان نتيجة حتميه لصراع قام بين نظامين متناقضين بدأ مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٨ فى العراق ـ وبدايه وجود النظم الجمهورية الثوريه على الجانب الآخر من حدود الامبراطوريه الشاهنشاهيه • نظامين يرى كلاهما فى بقاء الثانى فى السلطه على الجانب الآخر من حدوده خطرا يهدد وجود نظامه فى الداخل كما هو حال العراق اليوم وخطرا يهدد مصالحه وتطلعاته ونشر مذهبه السياسى فى المنطقه ، وهذا هو حال كل من العراق وايران معا • صراع يحاول أن يثبت كل من النظامين من خلاله للآخر ولدول المنطقة وكذلك الدول ذات المصالح فى المنطقة ، أنه وحده القادر على التأثير فى المصالح الدولية فى المنطقة سواء بالسلب أو بالايجاب ، وأنه من الثقل والقدرة مما ينبغى معه الاقرار بحجمه وبدوره الذى يجب مراعاته فى رسم سياستهم مع باقى الدول المتواجده فى المنطقة • ولا سيما بعد سقوط نظام الشاه فى ايران وتسلم صدام حسين السلطه فى العراق • واذا كانت الخلافات التاريخيه بين الدولتين وحتى قيام ثورة عبد الكريم قاسم فى العراق عام ١٩٥٨ هى خلافات تقوم أساسا على قضايا حدوديه ، فانها بقيت بسماتها واضحه على سجل العلاقات بين الطرفين فيما بعد ، وخلال تعاقب الأنظمه المتعدده فى العراق ، إضافه الى العنصر الجديد الذى ترتب على قيام تلك النظم الجمهوريه

الثورية وهو عنصر الاختلاف الفكري والسياسي بينهما والذى أخذ يتبلور ليأخذ شكل الخلاف العقائدى بينهما مؤخرا كما أسلفنا ٠ وعليه فانه بعد سنة ١٩٥٨، اتجه كل من العراق وايران الى مسالك مختلفه متباينه حيث كانت ايران دولة ملكيه وعضوا فى (حلف السنتو) وذات نظام اقتصادى اقطاعى رأسمالى ، أما العراق فانه فى نفس الوقت الذى قضى فيه على الملكيه ،أنشأ جمهورية اشتراكيه انسحبت من حلف بغداد وتحالفت مع القوى الاشتراكيه الوطنيه المناهضه للاستعمار والتى برزت فى الشرق الأوسط ٠٠٠٠٠ وأماالتيجان القليله الباقيه فى عصر إختفاء الملكيه ، فانها على حذر مستمر خوفا من أية رياح تحرريه تهب من الجمهوريات المجاوره لها فتطيح بأنظمتها ٠ وعليه فان ايران لا يمكن الآ أن تكون على وعى مستمر بالخطر المحدق بها والذى تهب رياحه من جارتها العراق ٠ ذلك النظام الجمهورى الذى يطرح مشكله سيكولوجيه تملى عليها لزوم التأقلم والتعايش معه تعايشا يؤثر على علاقتهما ٠ ولذا فان العلاقات المتوتره بين العراق وايران يمكن تفسيرها بهذا الاختلاف العقائدى الأساسى فى النظم السياسيه الذى تدين به كل من الدولتين الجارتين ٠

هذا " ولما كان من طبيعة الاختلافات الايديولوجيه السياسيه فى الدول المتجاوره ، أثارت موضوعات نزاعات الحدود ، ٠٠٠ فإن الخلاف الأساسى السياسى بين كل من ايران والعراق ، قد لعب دورا هاما فى البواعث الايرانيه وفى المسلك العراقى تجاه الادعاءات الايرانيه " (١) ٠ ولذلك فان جميع الاتصالات والاتفاقيات التى تمت بين البلدين منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٨ فى العراق وحتى اتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥ كانت فى رأيى مجرد محاولات لكسب الوقت قصد منها الحكام العراقيون المتعاقبون إتقاء المتاعب التى كان الشاه قادرا دائما على أن يثيرها فى مواجهتهم ولكى يتفرغوا لصراعاتهم الداخليه مع خصومهم من القوى السياسيه الأخرى داخل العراق ، والتى كانت الهم الأكبر الذى يشغل القيادات العراقيه خلال فترة إنقلاباتها العديده ٠ وقصد منها الشاه ترقب مجيء الوقت والظرف المناسب ليحقق فيه اهدافه التوسعيه وأطماعه فى العراق مستندا الى الثغرات وضعف الصياغه التى وفرتها له نصوص معاهداته مع حكام العراق السابقين لكى يدفع بمطالبه حينما تحين تلك الظروف المناسبه ٠ وكان يجيد اللعب بهذه الورقه فى ظل ظروف سياسيه غير مستقره دائما فى العراق ، وإلى أن حانت له الفرصه فعلا حينما رضخ صدام حسين الى تلك المطالب بعد اشتداد وطأة

---

(١) ـ دكتور خالد يحيى العربى ـ مشكله شط العرب (ص ٢٠٢ ، ٢٠٣) ٠

القتال مع الأكراد شمال العراق ،ووقع على اتفاقية مارس ١٩٧٥ فى الجزائر ٠ (*)

وسنبدأ فى الكلام عن المشاكل التاريخيه أولا ـ وهى مشاكل الحدود بين البلدين نستعرض من خلالها بايجاز أهم الاتفاقيات التى أبرمت بين الطرفين لتسوية هذه المشاكل باعتبارها الباب الذى سوف ندخل منه الى مناقشة بعض أسباب قيام الحرب ٠

وقبل أن نتكلم عن اتفاقيات الحدود بين الدولتين نلقى ضوءا سريعا عن ماهيه شط العرب باعتباره كان وما زال أحد العناصر الاساسيه لخلافات الحدود بين الدولتين ٠

ما هو شط العرب

شط العرب نهر ملاحى واسع يتكون من التقاء نهرى دجله القادم عبر محافظة ميسان والفرات القادم عبر محافظة ذى قار ليلتقيا النهرين عند مدينة القرنه العراقيه شمال البصره ليبدأ النهر الملاحى فى مجراه المشترك حتى مصبه فى الخليج العربى " ولمسافه (٢٠٤) كيلو متر تقع نصفها فى أرض عراقيه على الجانبين أما النصف الآخر فان ساحله الأيسر فى منطقة (عربستان) العربيه التى ضُمت الى ايران بعد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٩٤٧ " ٠ ثم يستمر النهر فى ساحله الأيمن عراقيا حتى رأس الخليج عند ميناء الفاو العراقى ، والذى يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على الخليج العربى مباشرة ٠ ولولا أن ايران قد استطاعت أن تحصل لنفسها على مواطىء اقدام على الساحل الأيسر لشط العرب بموجب الاتفاقيات العديده التى عالجت مشاكل الحدود بين الدولتين الفارسيه والعثمانيه ومن بعدها المملكه العراقيه ثم فى عهد البعث عام ١٩٧٥ ، لأصبح شط العرب بحق ـ نهرا عراقيا داخليا صرفا ٠

معاهدة أرضروم

أبرمت معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ بين الدولة الفارسيه والدولة العثمانيه التى كانت صاحبه السياده على العراق فى ذلك الوقت ، لمعالجة مشاكل

(*) ـ سوف تكون الظروف والملابسات المتعلقه بأسرار سعى كل من الطرفين (ايران والعراق) لتوقيع هذه الاتفاقية والدور الجزائرى فيها فى عهد الرئيس الراحل هوارى بومدين ، وتحديداً العراق الذى ألح على ابرام هذه الاتفاقية وعلى هذا النحو الذى جاءت عليه أحكامها ، مهين بالعراق وسيادته ، ستكون محل دراسه مستقله ستصدر فى الوقت المناسب ان شاء الله ٠

الحدود بين الدولتين ولكنها لم تكن تقوى نصوصها على معالجة بعض المشاكل بين الامبراطوريتين التى ظلت معلقه وخصوصا ما يتعلق منها بالحدود الفارسيه مع العراق ٠ وكان لارتباط مصالح كل من بريطانيا وروسيا فى المنطقة وتأثر هذه المصالح بتلك المنازعات ، حافزا على تدخل الدولتين ومساعدتهما فى التوصل الى صيغه جديده لتسويه خلافاتهما مما أسفر فى النهايه وبعد أربع سنوات من مفاوضات صعبه استطاع الوسيطان وضع نصوص معاهده أرضروم الثانيه التى اعتبرت بموادها التسع أساسا لوضع الأمور فى نصابها بين الدولتين المتنازعتين حيث صدقت بتاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٨٤٧ ، وبموجب نصوص هذه المعاهده تم وضع الأسس الكفيله لحل جميع المشاكل الحدوديه ومشاكل القبائل ومشاكل التنظيم الملاحى فى شط العرب ٠ كما رسمت الحدود بين الدولتين ويضمنها خط الحدود بين العراق وايران ٠

وأهم ما جاء فى هذه المعاهده " تنازل الحكومة العثمانيه عن مدينة وميناء المحمره ، وعن جزيرة عبدان ، وعن المرسى والأراضى الواقعه على الضفه الشرقيه (اليسرى) من شط العرب والتى كانت تعتبر ميناء عراقيا"وهى فى ذلك وهبت ما لا تملك لمن لا تستحق " (١) ٠ ولكن الأمرلم يخلو من تعقيدات ومشاكل شكليه خلقتها ظروف توقيع المعاهده والملابسات المحيطه بها وأسلوب صياغتها مما أعطى لكلا الطرفين مجالا للاجتهاد فى التفسير بالشكل الذىيحقق طموحاته ومصالحه ، وخاصة الحكومة الفارسيه ٠ حيث كان وزير خارجية الدولة العثمانيه قد بعث برساله الى سفيرى انجلترا وروسيا فى استامبول باعتبارهما الدولتين الوسطتين فى اعداد هذه المعاهده ، وذلك قبل التوقيع على المعاهدة ، يستفسر عن بعض مواد مسوده المعاهدة " وأرسل السفيران مذكرة ايضاحيه حول تلك التساؤلات بتاريخ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٨٤٧ ٠٠٠٠ ووافق المبعوث الفارسى على التوقيع على المعاهدة ومذكرتها الايضاحيه " (٢) وكتب تصريحا بذلك الى سفيرى الدولتين الوسيطتين فى ١٨٤٨/١/٣١ وفى ١٩١١/١/٢١ ابرم اتفاق جديد بين الامبراطوريتين العثمانيه والفارسيه وضعته الدولتا ن الوسيطتا ن انجلترا وروسيا يتضمن تحدد القواعد والاجراءات التى يجرى بموجبها تحديد الحدود اطلق عليه (برتوكول طهران) ٠ ولكن عادت ايران تحاول اثارة العقبات بشأن تطبيق أحكام معاهده أرضروم الثانيه بحجه أن ممثلها الذى وقع على المعاهده والمذكرة الايضاحيه الخاصه بها لم يكن يملك الصلاحيات التامه للتوقيع على تلك

---

(١) ، (٢) ـ د ٠ خالد يحيى العربى ـ مشكلة شط العرب (ص ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣) ٠

المذكرة التي رأت أنها تحمل شروطا اضافيه لم تدخل ضمن النص الرسمي للمعاهده ، الى أن أعلن المندوب الفارسي في اللجنة المشتركه المشكله عقب توقيع بروتوكول طهران المذكور ، لتتولى تحديد الحدود المشتركه بين البلدين ، أعلن عن اعترافه في اجتماع اللجنه المشتركه في ١٥ أغسطس ١٩١٢ موافقه حكومته على المذكرة الايضاحيه التي طالما أعلنت الحكومه الفارسيه أنها ليست جزءا متمما للمعاهده لتجاوز ممثلها صلاحيته بالتوقيع عليها ٠ وفي عام ١٩١٣ قام ممثلي الدول الأربعة المعنيه هنا ، بالتوقيع على بروتوكول ثاني اطلق عليه (بروتوكول القسطنطينيه) حيث يتم بموجبه تثبيت الحدود نهائيا بين الدولتين العثمانيه والفارسيه ٠ وقد أصبح خط الحدود يمر على الضفه اليسرى (الشرقيه) من شط العرب وان كان هناك مناطق قد منحت بموجب هذه التسويه الى الدولة الفارسيه كانت في حقيقتها جزء لا يتجزأ من العراق ٠

معاهده الحدود لعام ١٩٣٧ :

خلال زيارة الملك فيصل ، ملك العراق عام ١٩٣٢ لايران " انتهزت الحكومة الفارسيه تلك الفرصة فأثارت موضوع (خط التالوج) في شط العرب ورغبتها في جعله خط الحدود بين البلدين ، الا أن هذه الرغبه الايرانيه جوبهت بالرفض من قبل ملك العراق " (١) في ذلك الحين ٠ وهو نفس الأمر حينما أعلن مجلس الوزراء العراقي عن رفضه قبول طلب الشاه الذي أبلغه (لنوري السعيد) خلال لقائه به بتنازل العراق عن ثلاثة كيلو مترات فقط من شط العرب أمام (عبدان) لتتاح للسفن الايرانيه حريه الحركه والارساء ، وأعلن مجلس الوزراء العراقي بعد أن درس تقرير رئيس الوزراء بهذا الصدد : " أن الدستور العراقي لا يجيز التنازل عن أي جزء من الاقليم العراقي ، ولذلك فان من المستحيل الاذعان لرغبه الشاه ، الا أنه يرى بأن من الممكن (تأجير) المنطقة المذكورة الى الحكومة الايرانيه مقابل اعتراف الاخيرة بالحقوق العراقيه في القضايا المتنازع حولها " (*) ٠ وبعد سنوات من النزاع والخلاف الذي لم يقف عند حد بين الدولتين بشأن شرعيه المعاهدات والاتفاقيات السابقه وحجيه ما ورد بها من أحكام ، انتهى الامر الى قيام العراق بتقديم شكوى الى عصبة الأمم في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ عن الانتهاكات الايرانيه لحدوده ٠ وعندما وصلت مناقشات

---

(١) - المرجع السابق (ص ٤٣ ، ٤٤) ٠

(*) - يلاحظ الموقف الذي اتخذه مجلس الوزراء العراقي في العهد الملكي بالمقارنه مع ذات الموقف في العهد الثوري البعثي حينما خالفت القيادة العراقيه الدستور بالتنازل لايران عن حقوق السياده في شط العرب عام ١٩٧٥ ٠

مجلس العصبـــه الى طريق مسدود وافق الممثل العراقى على الاقتراح البريطانى بعـوض النزاع على محكمة العدل الدوليه ولكن الممثل الايرانى رفض هذا الامر ، ثم استؤنفـــت المفاوضـــات بين الحكومتين العراقيه والايرانيه بشكل مباشر بعد انضمام العـــراق لحلف دفاع الشرق الأوسط الذى وقع عليه فى ٨ يولـيـو ١٩٣٧ بين تركيا وإيران والعـــراق وأفغانــتان لمواجهه الظـروف التى استجدت على المنطقة وخاصة الغزو الايطالـــى لأفريقيا ٠ وفى ٢٧ ابريل ، ٤ مايو ١٩٣٦ طلبت الدولتان سحب الشكوى من جدول أعمـال العصبـــة ٠

وفى ٤ يوليو ١٩٣٧ تم التوقيع على (معاهدة الحدود) الجديدة التى جـــاءت نتيجة المفاوضات المباشـره بين البلدين مع البرتوكول الملحق بها وتقضى هـــذه المعاهـــده " بتخصيص مرسى لايران تجاه مدينة (عبـــدان) يبلغ طوله سبعه كيلـــو مترات متبـعا خط الثالوج فى شط العرب ، مقابل اعتراف ايران ببروتوكـــــول القسطنطينيه لعام ١٩١٣ وبمحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ " ـ واعتبرت هذه الاتفاقيـــه أساسا لتسويه المشاكل الحدوديه المستديمه بين البلدين ٠ وترتب على هذه الاتفاقيـه أن أصبح مبدأ خط (الثالوج) هو أساس تثبيت الحدود فـــى النهر بين الدولتين أمام عبـــدان ، و يلاحظ أن خط الحدود بين الدولتين فى منطقـــة شـط العرب أصبح على هذا النحو يسير وفق ثلاثـة أسس متباينه ٠ فبينما تكـــون المياه الاقليميه العراقيه فى شط العرب تمتـد بصورة عامه حتى المياه المنخفضـــه للساحـل الايرانى ، فإن المنطقة التى تقع أمام ميناء عبـــدان يسير خط الحدود منهـا وفق مبدأ الخط الملاحى العميـق لمجرى النهر (الثالـوج) ، ولمسافه ٧ كيلو مترات على امتداد الساحل بموجب معاهده ١٩٣٧ ، أما مدينة المحمره فإن أساس تثبيـــت الحدود أمامها هو منتصف الخط المائى وجنوب المحـمره لتعود بعدها الحـــدود العراقيه حتى الساحل الأيسر للنهر ٠ وذلك بموجب برتوكول القسطنطينـه لعام ١٩١٣ ٠ والغريب حقيقـة أن معاهـــده الحدود لعام ١٩٣٧ تعطى سبعه كيلو مترات أمام ميناء عبـــدان هبـه لايران بينما كان الشاه يأمل فى ثلاثة كيلو مترات فقط خلال رغبته الـــتى أبداهـا لنور السعيـد كما ذكرنا من قبل ٠ وبهذه المناسبه فاننا لا نستطيـــــع أن نغفـــل ذلك الهجوم العنيف الذى تعرضت له الحكومة العراقيه عند مناقشة مجلس النواب لهذه الاتفاقيـــه ـ وذلك من قبل أعضاء المجلس ، فى ذلك الوقت الذى كـــان العراق يمتلك فيه بالفعل برلمـان ٠ وكانت تقوم فيه ممارسات ديمقراطيه تختلف تماما عن ديمقراطيه البعث المزعومه اليوم ٠

" كما حدثت مظاهرات صاخبه فى بغداد وفى البصره وتعطلت جميع مظاهـــر

الحياه العامه فى بغداد احتجاجا على مناقشه مجلس النواب لمعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ ٠ ولكن تلك التنازلات العديده من جانب الدولة العثمانيه ومن بعدها المملكه العراقيه الى ايران قد فتحت شهيه النظام الشاهنشاهى طمعا فى المزيد من التوسع ، على حساب العراق وسيادته ، مستغلا فى ذلك تلك الظروف المختلفه التى كان يمر بها العراق فى كل مرة ٠ وعادت ايران تطالب بتطبيق (نظريه الثالوج) على طول شط العرب وحتى مصبه فى الخليج العربى ٠

ولقد تمت لقاءات عديده بين ممثلى الدولتين العراق وايران للاعداد لعقد اتفاقيه تعالج موضوع الملاحه فى شط العرب كما تقضى بذلك أحكام المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ والمادة الثانيه من البرتوكول الملحق بها ولكن المفاوضون لم يتوصلوا الى نتائج تذكر فى هذا الشأن ٠ ثم بدأت المشاكل تبرز على سطح العلاقات بين البلدين مره أخرى حينما عرض العراق تصوره للأسس التى يرى أن تستند اليها أعمال اللجنة المشتركه المزمع تشكيلها تنفيذا لأحكام المادتين المذكورتين من المعاهده وتتلخص فى أن يحتفظ كل جانب بسيادته على الأجزاء التى يمر بها شط العرب فى إقليمه وأن تكون مهمة (اللجنة المشتركة) مهمه (استشاريه) فقط وليس اداريه ٠ الا أن الحكومه الايرانيه عارضت وجهه النظر العراقيه هذه فيما يتعلق بطبيعة عمل اللجنة المشتركه وطالبت بأن تكون مهمتها اداريه وليست استشاريه فقط ٠ وبذلك توقفت المخابرات بين الطرفين ، فى حين زادت ومنذ ذلك الحين حوادث الاعتداء المتكرر على جانبى الحدود بين الدولتين وزادت حدة التوتر فى العلاقات الثنائيه بين الدولتين ، الى أن انضمت ايران الى حلف بغداد الذى انشىء عام ١٩٥٥ حيث تلاقت المصالح والأهداف لكلا الطرفين فى المنطقة ، ثم زيارة الملك فيصل الثانى ملك العراق لايران والتوصل الى اتفاق مشترك على تشكيل لجنتين تتولى أحداهما تثبيت الحدود البريه بين الدولتين ، وتتولى الثانية تطبيق ما جاء فى المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ بشأن شط العرب ذلك الموضوع الذى طالما تعثرت سبل تحقيق ما جاء بشأنه فى المعاهده ٠ ولكن ايران عاودت اثارتها لمسألة عقد اتفاقيه تتضمن مبدأ المشاركه الثنائيه فى ادارة شط العرب مما واجه معارضه العراق لمبدأ المشاركه الايرانيه فى هذا الأمر بالذات ٠ واستمر ٠ واستمر الوضع على حاله الى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٨ فى العراق ، وقيام نظام جمهورى وانسحابه من حلف بغداد مما ترتب عليه خلق أوضاع جديدة فى المنطقة وأصبح هنالك على كلا جانبى الحدود العراقيه والايرانيه يقبع نظامين سياسيين متناقضين ، الامبراطورى فى ايران ، والثورى فى العراق ٠ نظام الشاه الذى كان يعتبر نفسه وريث الامبراطوريات الاستعماريه فى المنطقة وحامى حمى

مصالحها فيها ٠ معززا بقوه عسكريه ومسانده من جانب دول الغرب في المنطقة ٠

واذا وضعنا في الاعتبار المتاعب التي كان يواجهها نظام الشاه في ايران - من قبل قوى المعارضه الداخليه والأقليات القوميه هناك ، فان الشاه لم يكن يقبل بطبيعة الحال بوجود نظام ثوري على الجانب الآخر من حدوده في العراق - ولا سيما تميز كل من الشعبين العراقي والايراني بالكثير من تركيباته العرقيه والمذهبيه بخاصيه وجود علاقات خاصة تربط الشعبين مع اشتراكهما في خصائص متعدده على رأسها الدين ، والمصاهره مما يوفر ظروفا خاصة تساعد على التأثير المتبادل بين الشعبين من جراء أي تغيير يحدث على الساحه الداخليه لأي من البلدين ، وخطر انتقال التيار الثوري من العراق بشكل يوصل الأمور الى ما وصلت اليه من انهيار عرش الملك فيصل في العراق وخصوصا بعد انهيار حلف بغداد وانسحاب العراق منه ٠ ومن هنا بدأت وجهة النزاع العراقي الايراني ولأول مرة في تاريخ العلاقات بينهما تأخذ بعداً جديداً وهاماً ويتحول من نزاع حدود - الى صراع مصالح تفرض النزعه العقائديه التي يستند اليها كل من النظامين السياسيين القائمين في كلا الدولتين نفسها على طبيعته٠ وهو ذات الصراع القائم بين نظامي الحكم في الدولتين اليوم والذي تصاعد ليصل ذروته باندلاع الحرب بينهما ٠ وكان في العراق نظام يدعو الى التحرر من الاستعمار الغربي ومحاربته وضرب مصالحه في المنطقة ، ومعاداة نظم الحكم الوراثيه فيها ، وبعكس نظام الحكم الإمبراطوري الوراثي في ايران المتحالف مع الغرب ، والذي يعمل على ضرب كافه الحركات التحرريه في المنطقة ٠ ولذلك فكان على الشاه وبمساعدة أصدقائه وحلفائه أن يعمل على زعزعة الوضع الجديد في العراق بانتهاج كافة الطرق - وعلى مختلف الأصعده السياسيه - والاعلاميه والأمنيه في داخل العراق ، مع استثارته للنزعات الطائفيه وتحريك الأقليات القوميه فيه ٠ ذلك كله الى جانب استخدام الورقه التاريخيه (مشاكل الحدود) التي ما زالت تلعب دورها - وستبقى هكذا فيما بعد كما سنرى ، ولكن كغطاء يخفي طبيعة المشاكل أو الصراع الذي غلب فيه الطابع العقائدي على الطابع السياسي الخاص بمشاكل الحدود ٠ وعليه فقد " قامت الحكومة الايرانيه بارسال مذكرة أخرى بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١٤ تتهم فيها الحكومة العراقية باحتكار ادارة الملاحه في شط العرب دون وجه حق مما يخالف نصوص معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ والبرتوكول الملحق بها ٠ كما جددت مطالبتها بضرورة مبادرة الحكومة العراقيه بتسميه ممثليها في اللجنتين المشتركتين محدده وقتا لذلك ينتهي في ١٩٥٨/١١/٦ ومحذره في نفس الوقت من عدم مبادرة الحكومة العراقيه الى تلك الطلبات حيث ستكون الحكومة الايرانيه مضطره الى اتخاذ اجراءاتها التي تحفظ

لها مصالحها فى شط العرب ، وهكذا نجد أن العلاقة بين البلدين قد بدأت تـــــزداد سوءا " (١) ، وبعد شهور قليله من قيام الثورة فى العراق ٠ وعادت ايران مرة أخـــرى للكلام عن تطبيق مبدأ خط التالوج فى تحديد الحدود فى شط العرب والذى سيترتب على تطبيقـــه انتقاص المزيد من حقوق السياده العراقيه على مياهها حيث سوف يسير خط الحدود وفقا لذلك ، عبر الطريق الملاحى العميق للنهر مما سوف يستدعى تحريك خط الحدود الى الجهه الغربيه من عرض النهر واقتطـاع أجزاء من المياه الا قليميـه للعراق ، واعطاء ايران حق المشاركه فى السياده على هذا النهر الذى كان ومنذ خلقـه اللـه فى المنطقه نهرا عراقيا داخليا يمر عبر الأراضى العراقيه التى إقتُطِع الكثـــير منها لصالح ايران ، فبدأت تتطلع لمد سيادتها على النهر نفسه ٠ وقد كانت الأراضـى المحيطـه بضفتيـه تحت السياده العثمانيه قبل استقلال العراق ، والذى انتقلت اليه حقوق مـد السـياده على تلك الأراضـى بعد استقلالـه عن بريطانيا بالتبعيـــــه ٠ وبالرغـم من وجود معاهـدة لحل المنازعات بين البلدين بالطرق السلميه عام ١٩٣٧ ، فان ايران لجأت الى اسلوب الاعتداءات المتكرره والتحرش الدائم على الحدود العراقية ، وظل الحال على ما هو عليه من توتــر فى العلاقات بين الدولتين - مع صعوبة التوصـل لتسويـه الموضوع الرئيســى بينهما والخاص بقضية الاداره المشتركه لشط العـــرب وتقسـيم العائدات بينهما ٠ مـع المشاركه فى ادارة الملاحه فى شط العرب ، باعتبار أن حقوق السياده شـبه متعادله على الشط بالنسبه للطرفين على طول النهر ٠

ونود أن نضيف الى ذلك أيضـا ، أن كافة الاتفاقــات والبرتوكولات الخاصـــه بموضــوع شط العرب لم يرد فيها ما يشير الى المساواه القانونيه فى السياده بين كل من طرفيها على شـط العرب ٠ كما أن حق السياده يختلف عن حق الانتفاع الذى ينبغى أن يوصف به طبيعة العلاقـة التى تربط ايران بالمناطق التى منحت لها بموجب تلـك المعاهـدات المذكورة ويحضرنـا فى ذلك ما جاء على لسان عبد الكريم قاسم فـــى ٢ ديسمبر عام ١٩٥٩ خلال مؤتمـر صحفى عقـده لشرح العلاقات العراقيه الايرانيــه حيث قال : " لقد فرضت معاهـدة سنه ١٩٣٧ على العراق فرضا ٠ وقد أعطت الحكومة العراقيه حوالى سبعة كيلو مترات من شط العرب (هديـــه) من العراق وليس (حقا) لايـــران ٠ لقـد أعطيت تلك الكيلو مترات أمام شط العرب كهديه من أجل أن تستعمل لأغراض شركـات النفط واعفائهـــا من دفع الرسوم الى العراق ٠ لقد أعطى العـــراق تلك (الهديـــه) فى ظـروف حرجـه وكـان مجبرا على ذلك بعناصر خارجية ضاغطـه ،

---

(١) - المرجع السابـــق (ص ٨١) ٠

وبالرغم من أن ايران ليس لها مثل هذا الحق الآ أن العراق قد قام بهذا العمل من أجل حل مشكله الحدود ٠ ان مشكلة الحدود كغيرها من المشاكل لا تزال قائمه ما ظلت الأمور على حالها كما هي عليه الآن ٠ فان العراق لن يظل مرتبطا بالتزامات هذه الهديه وسيسترجعها ويضمها الى الوطن الأم " (١) ـ والحقيقة أن مسألة اتباع خط الحدود في شط العرب مرة للمياه المنخفضه ومرة للعميقه (التالوج) ، ووسط المياه ، قد سبب كثيرا من التعقيدات في وضع صيغه يوافق عليها الطرفين محل النزاعات الدائمه بينهما بشأن ادارة الملاحه على الشط النهري ٠

واذا كانت معاهدة ١٩٣٧ وملحقاتها قد أعطت ايران أي حق يقرر لها المساواه القانونيه في ممارسه سيادتها على شط العرب ـ مع العراق ما لجأت للمطالبه بتطبيق خط التالوك ، وما أعلنت عن الغاء الاتفاقيه فيما بعد ٠ وكانت قد تمسكت به فالماده الخامسه من معاهده ١٩٣٧ تنص على : " لما كان للفريقين الساميين مصلحة مشتركه في الملاحه في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهده فانهما يتعهدان بعقد اتفاقيه بشأن صيانه وتحسين طريق الملاحه وبشأن أعمال الحفر ودلالـه السفن واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير اللازمه الأخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقه بالملاحه في شط العرب ، كما هو معرف بالمادة الرابعة من هذه المعاهدة " (٢) ٠٠ وواضح من قراءة النص أنه يتكلم عن أعمال تنظيميه لتنظيم شئون الملاحه لأن تطهير النهر وأعمال الدلالـه على سبيل المثال لا تستطيع دولة واحده ـ في ظروف مثل ظروف شط العرب ـ أن تتولاه بمفردها دون تنسيق مع الطرف الآخر المستفيد من الملاحه في هذا النهر بحكم موقعه الجغرافي منه ٠ وذلك يحتاج الى وضع اتفاق خاص لينظم تلك الأمور ويحدد التزامات كل من الطرفين بشأنها وحقوقه أيضا وحتى اذا إفترضنا جدلا أن تنفيذ ما جاء في المادة الخامسه المشار اليها من أمور تنظيميه يقتضي قيام عمل مشترك من قبل الدولتين بحكم وجود مصالح لكل منهما أهمها بقاء النهر في حاله صالحه ـ دائمه للملاحه ، فان ذلك لا يقتضي بالضرورة أن يتم التنسيق والعمل المطلوب من خلال لجنة مشتركه تقوم بنفسها بمباشره هذه الأعمال الاداريه ٠ وانما يكفي وجود لجنه مشتركه تضع الأسس والضوابط التي سيكون عليها العمل بشأن تنظيم أمور الملاحه في النهر وصيانته والتصرف في عائداته ، ثم تتحول هذه اللجنه بعد أن تضع هذه الأسس المذكورة ـ الى لجنه استشاريه تراقب تطبيق الأسس التي وضعتها وتساعد الطرفين بالرأي والمشوره في معالجه ما ينشأ من مشاكل (*)

---

(١) ـ المرجع السابق (ص ٩٣ ، ٩٤) ٠

(٢) ـ راجع في ذلك المرجع السابق (ص ١٥٩) ٠

(*) ـ وهذا ما نقترح الأخذ به عند النظر في هذه القضية بين الدولتين ٠

فى هذا الشأن . وعليه فإن تَطَلُّب طبيعة الأمور فى شط العرب وجود الادارة المشتركة شىء ، ومسأله فرض وجود هذه الادارة المشتركه ـ والتى يتم التذرع بها ـ واعتبار ما عداها اخلالا بأحكام الاتفاقيه يبرر التحلل منها والاعلان عن الغائها ـ شىء آخر تماما . لأن هناك فرق بين الالتزام المنصوص عليه صراحه وبشكل قاطع بموجب النص والذى يترتب على رفض أحد الأطراف الموقعه على تنفيذه ـ الاخلال بالاتفاق ذاته وترتب حق الإلغاء ، وفرق آخر بين ما يعد من المتطلبات الواقعيه لتنفيذ أحكام الاتفاق وهى مسائل اجرائيه ، حيث لا يجوز فى هذه الحاله لأحد الأطراف الاحتجاج بعدم قيام الطرف الآخر باتخاذ ما يلزم لتحقيقها ، للمطالبه بالغاء الاتفاق من جانب واحد . لأنه وفى الحاله الأخيره يجب الالتجاء الى الطرق التوفيقيه لبحث الإسلوب الأمثل والصياغه المناسبه لامكانيه تنفيذ الاتفاق الأصلى .

ولذلك نجد أن ايران بعد أن فقدت الوسيله لدفع العراق الى الرضوخ لمطالبها الغير مشروعه فى شط العرب قامت بالغاء المعاهده من جانب واحد . ونظرا لعدم توافر السند القانونى بموجب نصوص المعاهده نفسها الذى يمكن أن تحتج ايران به لتأييد وجهه نظرها فى تلك المطالب ـ فكان الغائها المعاهدة من جانب واحد يستند الى أساس آخر وهو (نظريه تغيير الظروف) ولولا أن أحكام المعاهدة لا تقوى حجه لصالح وجهه النظر الايرانيه سواء فى المطالبة بالمشاركه فى السياده ، على شط العرب أو اعطائها سندا تتخذ منه ذريعه ضد العراق لإلغائها ما كان بوسعها البحث عن سند عقيم فى امكانيه تطبيقه مثل " نظريه تغيير الظروف " والتى لاقت الكثير من الأسباب لتنفيدها ود حر أى ادعاء يقوم عليها فى هذه القضية،إضافة الى ذلك فقد قامت ايران بممارسه أساليب عديده بهدف إثارة المتاعب للحكومه العراقيه آمله أن تمثل تلك المتاعب ضغوطا تجبر العراق على القبول بالمطالب الايرانيه . فحاولت التدخل فى شئون الادارة والملاحه على شط العرب بصور مختلفه ومعززه بالقوة العسكريه لكى يتحول ذلك الى واقع حال فيما بعد ، اذا سكتت عنه السلطات العراقيه المختصه . وكذلك محاولاتها المتكرره بالتعدى على الحدود العراقيه ، والقيام بأجراءات تحويل مجارى بعض الأنهار التى تنبع من الأراضى الايرانيه وعددها حوالى (٢٥ نهرا) بما يتضمنه ذلك من إضرارا بالحياة فى المناطق الزراعيه التى تعيش على هذه الأنهار فى الأراضى العراقيه المتاخمه للحدود الايرانيه ، كما أن ذلك كان له أثرا ملحوظا فى زيادة نسبه الملوحه لمياه شط العرب الذى حرم من مياه هذه الأنهار التى كانت تصب فيه فى النهايه .

****

العلاقات العراقيه الايرانيه بعد تسلم حزب البعث السلطه فى العراق عام ١٩٦٨

لم يتغير هذا الوضع الذى كان يسوده التوتر فى العلاقات بين الدولتين بعد تسلم البعثيين السلطه فى بغداد . فالنظام الجديد بدوره لم يختلف كثيرا عن سابقه فى نزعاته وان كان أكثر تطرفا منه ، ولقد كان أخطر ما يقلق الحكومة البعثيه فى بغداد بعد تسلمها السلطه فى عام ١٩٦٨ زيادة قوة ونفوذ وسلطات الشاه فى المنطقة والتأييد القوى الذى يتمتع به من قبل المعسكر الغربى (الولايات المتحدة الأمريكيه ودول غرب أوروبا) بصفه خاصه . ولم يكن النظام الجديد فى العراق فى حينها بقادر على الوقوف أمام طموحات الشاه وبشكل يكبح جماحه وذلك بحكم قدراته العسكريه المتواضعه ، وانشغال البعثيين فى عملية توطيد السلطه والسيطره الكامله على مقاليد الحكم فى العراق ـ وملاحقه مناوئيهم من القوى الأخرى . اضافة الى أن نظام البعث الجديد فى العراق لم يكن قد تمكن من توطيد علاقاته الخارجيه مع الدول العربيه عموما والخليجيه منها بصفه خاصه . حيث كان العراق ولفترة طويله عقب سقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم والى أن تسلم البعثيون السلطه عام ١٩٦٨ ـ يتعرض الى موجات متعاقبه من الانقلابات وعدم استقرار السلطه وكان للبعثيين بصماتهم على تلك التطورات إضافه الى رصيدهم من السمعه السيئه التى كان وما زال يتسم بها حزب البعث العربى الاشتراكى فى العالم العربى لإرتباط اسمه بالكثير من الانقلابات والصراعات الداخليه فى كل من سوريا والعراق ودوره المشبوه فى قيام ثم اسقاط الوحده بين مصر وسوريا ومشاريع الوحده بين مصر وسوريا والعراق بعدها وعلى النحو الذى سقناه فيما سبق .

وقد كان الشاه بدوره يعى هذه الحقائق المتعلقه بالأوضاع الجديدة فى العراق فبدأ يستفز السلطة الجديدة باثارة المشاكل الداخليه لديها وتصعيد التجاوزات على الحدود العراقيه البريه ، فدفع مخافرة الحدوديه الى داخل الأراضى العراقيه وشق بعض الطرق البريه لربطها بالعمق الايرانى ، معززا ذلك بحشود عسكريه لفرض تجاوزاته بالقوة . ثم بدأ يطالب بتعديل الحدود فى شط العرب خلافا للوضع القانونى للحدود السائده عندئذ . وفى نفس الوقت كانت القيادة الجديدة فى العراق تعى نفس الحقيقة بالنسبه لوضعها فى الداخل ـ وعلاقاتها مع الدول العربيه الأخرى ـ وقدرات الشاه التى ليس بمقدورهم التصدى لها فى تلك الظروف . ولذلك حاولوا تجنب تفجير الموقف مع الشاه وبادروا بارسال وفد برئاسة الفريق حردان عبد الغفار فى ديسمبر ١٩٦٨ لبحث العلاقات بين الدولتين فى محاولة لتحسينها وتخفيف حده التوتر بين الدولتين . وردت ايران بزيارة قام بها وفد مماثل الى بغداد

في فبراير ١٩٦٩ وقد قدم كل من الوفدين العراقي والايراني مسودة اتفاقية بشأن موضوع تنظيم الملاحه في شط العرب وصيانتها ٠ ولكن الوفدين لم يتمكنا من التوصل الى نتيجة بشأن موضوع شط العرب حيث لم تقبل الحكومة العراقيه بما جاء بالمسوده المقدمه من الجانب الايراني بشأن الاداره المشتركه للملاحه في شط العرب كما لم تقبل الحكومه الايرانيه بوجهه النظر العراقيه والتي تركزت على أن يكون (موضوع الاتفاقية هو تنظيم الملاحه في شط العرب) وعليه أصدرت الحكومه الايرانيه أوامرها باستدعاء الوفد الايراني وقطع المفاوضات ٠ وأرسل الوفد الايراني خطابا الى رئيس الوفد العراقي المفاوض جاء فيه (٠٠٠٠ أن عدم تنفيذ العراق لأهم مادة تتعلق بالحدود المائيه من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ يعتبر إلغاء للمعاهدة منذ عشرات السنين من قبل الحكومة العراقيه نفسها ، هذا بالاضافة الى أن المعاهدة ذاتها تعتبر مخالفه لقواعد التطبيق العامه لمبادىء القانون الدولي ٠ وعلى هذا فإن المعاهدة تعتبر من قِبَل وجهه النظر الايرانيه الامبراطوريه غير ذات قيمه وملغاه) (١) ٠ وفي ١٩٦٩/٤/١٥ " قام وكيل وزارة الخارجيه باستدعاء السفير الايراني ببغداد وطلب اليه ابلاغ حكومته بأن على السفن الايرانيه التي تمخر في شط العرب تخفيض أعلامها عند المرور بتلك المياه كما طلب اليه ضرورة سحب الحكومة الايرانيه لربابنتها الذين يعملون على تلك السفن ٠ وانه في حالة عدم قيام السلطات الايرانيه بتنفيذ ذلك فإن السلطات العراقيه ستتولى بنفسها طرد أولئك الربابنه وتخفيض العلم الايراني ، كما أنها لن تسمح في المستقبل بدخول أيه سفينه تتجه نحو الموانيء الايرانيه مياه شط العرب " (٢) ، وقام الممثل الايراني في الأمم المتحده بتقديم مذكره علق من خلالها على ما جاء في المذكرة العراقيه المشار اليها وذلك في ١٩٦٩/٥/٩ جاء فيها (أن ايران لن يرهبها مثل هذا التهديد باستعمال القوة وانها لن تسمح لأي أحد بتخفيض علمها في ساريته ٠ رغم أنها لن تدخر أي جهد من أجل الحفاظ على سيادتها وكرامتها الوطنيه طبقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحده) ٠ (٣)

وفي ١٩ ابريل عام ١٩٦٩ أعلن وكيل وزارة الخارجيه الايرانيه أمام مجلس الأمه الايراني أن الحكومة العراقيه لم تظهر أيه نيه صادقه لتنفيذ التزاماتها بموجب أحكام معاهده ١٩٣٧ ومنذ عقد هذه المعاهده وذلك فيما يتعلق بالمادتين

---

(١) - المرجع السابق ٠ (ص ١٦٣) ٠

(٢) ، (٣) - نفس المرجع (ص ١١٣ ، ١١٤) ٠

الرابعة والخامسه وبالفقره الثانيه من البرتوكول الملحق بها الخاص بالادارة المشتركة لشط العرب وتقسيم العائدات ٠٠٠ ان الحكومه الايرانيه تعتبر المعاهده المذكوره ملغاه ولا تربط الحكومه الايرانيه بأى التزام ، وان الحكومه الايرانيه لن تعترف بأى خط حدودى على طول مجرى شط العرب ما عدا الخط الذى يقام على أساس من مبادىء القانون الدولى ٠٠ وهو خط الوسط " (١) .

ثم أصدرت وزارة الخارجيه الايرانيه بيان بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٧ جاء فيه : " ولأن ظروفا جديده واحداثا قد تغيرت منذ ذلك الحين فان تلك الظروف والأحوال لم تعد الآن مقبولـه للأخذ بها فى نطاق تلك (الهبه الاستعماريه ـ أى المعاهده الأخيره) وتطبيقا للمبدأ القانونى المعترف به (تغيير الأحوال بتغير الأزمان) أو نظريـة (الظروف الطارئـه) فان معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ التى فرضت على ايران فرضا لم تعد مقبوله ومعترف بها خاصة فيما يتعلق بنهر (أرفلـدرود) الذى تتكون معظم مياهه من مصادر ايرانيه ٠٠٠٠ كما أنها مستعده إظهارا لحسن نيتها مع العراق لانهاء حالة الطوارىء على طول خط الحدود التى اضطرت لاعلانها ردا على الاستفزازات العراقيه ـ اذا ما قامت الحكومه العراقيه باظهار حسن نيتها بالمثل) (٢) كما أعلنت وزارة الخارجيه الايرانيه رسميا الغاء المعاهدة بموجب اعلانها الصادر فى ١٩٦٩/٤/٢٧ والذى جاء فيه : " ان الحكومة الامبراطورية الايرانيه ـ استنادا الى مبادىء القانون الدولى تعتبر معاهدة عام ١٩٣٧ ملغاه وغير ذات أثر قانونى وذلك تطبيقا لنظرية الظروف التى تعترف بأن ظروف عقد المعاهدة اذا ما تغيرت تغيرا جوهريا عما كانت عليه عند عقد المعاهده ، أصبح من حق أى طرف من أطرافها اعلان إلغائها ٠٠ ولذلك فان معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ غير المتكافئه والتى أجبرت ايران على قبولها فى حينه ـ لم تعد ذات موضوع أو أثر ملزم " (٣) ، وهكذا قامت الحكومه الايرانيه بالغاء معاهده ١٩٣٧ بشكل انفرادى وتأسيها على حجج تستحق فى الواقع الكثير من المناقشه فى مدى شرعيتها ، وحجيتها ، الا اننا أصبحنا نعيش فى عصر لا يجد القانون الدولى أو المعاهدات المبرمه بين الأطراف الدوليه سبيلا لإحترامها يقوم على مبدأ احترام الأطراف المعنيه لالتزاماتها على توقيع هذه المعاهدات ، وأصبح مبدأ القوة وقدرة الدولة على فرض احترام الأطراف الأخرى لمشيئتها فرضا ـ هو الغالب ، وكذلك أصبح من اليسير على الدولة أن تتحلل من التزاماتها تجاه الآخرين اذا كان لديها القوة والقدرة على منع الأطراف

---

(١) ـ المرجع السابق / ص ١١١ ، ١١٢) .

(٢) ، (٣) ـ المرجع السابق / ص ١١٤ ، ١٧٥) .

الأخرى المعنيه من اتخاذ أى اجراء مضاد - وكذلك الدفاع عن موقفها الجديد بعد تحللها من التزاماتها الدوليه ، وهذا ما يتوافر فعلا فى المثال القائم أمامنا حينما قام الشاه بالاعلان عن الغاء معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ مع العراق استنادا الى قدرته العسكرية والتأييد والمسانده التى كان يلقاها من جانب القوى عظمى .

وفى ١٩٦٩/٤/٣٠ أرسل رئيس الوفد الايرانى المفاوض (وكيل وزارة الخارجية) مذكرة تفصيليه الى رئيس الوفد العراقى المفاوض (وكيل وزارة الخارجية) جاء فيها : " أن الحكومة العراقية قد ماطلت باستمرار فى تنفيذ ما جاء فى المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ ، وما جاء فى الفقره الثانيه من البرتوكول الملحق بها حول الادارة المشتركه لشط العرب حيث ورد فى المعاهدة ما ينص على عقد اتفاق خاص فى هذا الصدد من خلال سنه واحده من تنفيذ المعاهدة . وأن الحكومه العراقيه قد سنّت قوانين وأنظمه للملاحه فى شط العرب بصورة انفراديه ودون الرجوع الى الحكومة الايرانيه ، ولذلك فان ما قامت به الحكومة الايرانيه من اعتبار المعاهده ملغاه وغير ذات أثر ، انما يعتبر حصيله طبيعيه لما قامت به الحكومة العراقيه من تجاهل لأحكامها وعدم تنفيذ لبنودها " . كما جاء فى هذه المذكرة الايرانيه : " أن شط العرب ، من وجهه النظر الجغرافيه والقانونية لا يمكن أن يقع تحت السيادة العراقيه بصورة مطلقه ما دامت أكثر من نصف مياهه تجرى من أنهار ايرانيه ، كما أن طريق الملاحه الرئيسى فيه يتجه الى الموانئ الايرانيه . وعلى ذلك فان الحكومة الايرانيه تجد نفسها ذات حقوق فى شط العرب بدرجة لا تقل عن حقوق الحكومة العراقيه . وأن شط العرب لا يمكن أن يقع تحت السياده العراقيه بصورة كليه وفقا للمفهوم العام لمعاهدة ١٩٣٧ والبرتوكول الملحق بها . وأنه لا يجوز أن تستأثر دولة واحدة بمنافع الأنهار الملاحيه التى يجب أن تقتسم بين الدول عملا بمبادئ القانون الدولى العام " . وأضاف وكيل الوزارة الايرانى فى مذكرته " أن الظروف التى صيغت بموجبها الفقره الرابعة من البرتوكول الملحق بالمعاهدة قد تغيرت وأن تلك التغيرات تحتم وضع نظام خاص جديد للإفاده من النهر بما يؤمن حقوق الطرفين " (١) . ولقد قامت وزارة الخارجيه العراقيه بالرد على جميع هذه الحجج الايرانيه بما عرف بالكتاب الأبيض العراقى فندت فيه الادعاءات الايرانيه . ولا شك أن (الهدف الايرانى الحقيقى هو المشاركه فى السياده على شط العرب على ادارة الملاحه فيه بغض النظر عن نصوص معاهدة الحدود حيث أن ما ترغب فيه ايران يتجلى فى العمل على تغيير تخطيط الحدود بين البلدين فى شط العرب بطريقة تجعلها

---

(١) - المرجع السابق . (ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦) .

تسير وخط الثالوج بدلا من الضفه اليسرى للنهر المتبعه حاليا " (١) ٠

وفى ١٩٧٤/٢/١٢ قدم العراق مذكرة بالاعتداءات الايرانيه - ومحاولات التدخل فى شئونه الداخليه من جانب ايران - الى الأمم المتحده وقام السكرتير العام بارسال ممثل عنه بناء على توصيه مجلس الأمن فى ١٩٧٤/٢/٢٨ وقام ممثل السكرتير العام بعده جولات من المفاوضات مع المسئولين فى كل من بغداد وطهران - استمع فيها الى وجهه نظر كل من الطرفين . وقدم تقريرا عن مهمته الى السكرتير العام للأمم المتحدة فى ١٩٧٤/٥/١٦ ٠ وقد تضمن التقرير استعداد الطرفين على الالتزام بأربعة نقاط اتفقا عليها ، وقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٣٤٨) فى ١٩٧٤/٥/٢٨ متضمنا تلك النقاط الأربعة والتى جاء فيها أن الطرفان قد اتفقا على :

(١) - أن يلتزم كل من الطرفين بقرار ايقاف اطلاق النار الذى اتخذه مجلس الأمن فى السابع من آذار (مارس) عام ١٩٧٤ ٠

(٢) - أن يلتزم كل من الطرفين بسحب قواته العسكريه المتمركزه على طول الحدود بموجب تنظيم يتفق عليه الطرفان ٠

(٣) - أن يلتزم كل من الطرفين بالاستئناف المبكر ، وبدون أية شروط مسبقه لعلاقاتهما من أجل تحديد مكان ومستوى المفاوضات المباشرة من أجل تسوية جميع القضايا المتنازع عليها ٠

ولقد استؤنفت المفاوضات بين الجانبين العراقى والايرانى بناء على ما جاء فى الفقره الرابعة من قرار مجلس الأمن المذكور والذى أقرته الحكومة العراقيه والحكومه الايرانيه ولم تمضى شهورا على هذه المحادثات العراقيه الايرانيه التى أجريت فى استانبول وفى نيويورك حتى تم التوقيع على اتفاقية الجزائر بين البلدين فى مارس ١٩٧٥ أثناء انعقاد مؤتمر القمه للدول الأعضاء فى منظمه الأقطار المصدره للنفط فى الجزائر وحضره كل من شاه ايران - وصدام حسين الذى كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى فى ذلك الحين وبمساعدة من الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين ٠ ونظرا لأهميه اتفاقية الجزائر والتى أعلن العراق الغائها من جانب واحد عند بدايه حربه مع ايران فسوف نعرض أولا لظروف ابرام الاتفاقيه وبنودها ، لندخل منها الى موضوع نشوب القتال بين الدولتين والغاء العراق لتلك الاتفاقيه ٠

---

(١) - المرجع السابق ٠ (ص ١٦٨) ٠

اتفاقيـة الجزائر لعـام ١٩٧٥

أولا : ظروف ابرام الإتفاقيــــــــه :

لقد آثرنا أن نستند الى ما صدر عن المسئولين العراقيين في تحديد تلك الظروف لتكون مناقشتها عند الكلام عن الغاء الاتفاقيه ـ مناقشه مستنده الى الحجه العراقيه ذاتهـا ـ دون أن نأتي بأي عناصر أخرى مما أثارها الطرف الايراني ، وذلك في معـرض تقييمنا للوقائـع ٠

ففي الخطاب الذى ألقاه الرئيس العراقي صدام حسين في المجلس الوطني العراقي (البرلمـان) يوم ١٩٨٠/٩/١٧ والذى أعلن خلاله الغاء اتفاقيه الجزائر لعام ١٩٧٥ ، حدد الرئيس العراقي الأسباب التي أدت الى اقدام العراق على ابرام هذه الاتفاقيه بقولـــــه : " ولكي يوفر العراق الظروف الملائمه لمشاركة قواته في المعركه مع العدو الصهيوني أصدر مجلس قيادة الثورة في السابع من تشرين الأول عام ١٩٧٣ بيانا يؤكد فيه استعـداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلميه ثم ارسل قواته الضاربه الى سوريا ٠٠٠٠٠ وكان اصدار البيان يعني ، من الناحيه الواقعيه ، استعداد العراق للنظر في مطالـب ايران في شط العرب ٠ وفي عام ١٩٧٥ عندما بادر الرئيس بومدين ـ رحمه اللـــه ـ بالاتصال مع العراق وايران مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها وافقنا على هذه المبادره واعتبرناها فرصه سانحه لانقاذ أمن العــراق ووحدته الوطنيه وأمن الجيش العراقي ٠ وعلى هذا الأساس اتخذت قيادة الحزب والدولة قرارا بقبول التفاوض مع ايـران وقبول خط (التالـوك) كخط حدود في شط العـرب ٠ مقابل تراجع ايران من الأراضي العراقيــه التي اغتصبتها في عهود سابقه خلافا لبرتوكول القسطنطـين لعام ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيرى الحدود الملحقه بها لتأشـير الحدود بين العراق وايران لعام ١٩١٤ ومنها منطقة (زين القـوس وسيف سعد) الـتي حررتها قواتنا قبل أيام ٠ والامتناع أيضا عن تقديم المعونات العسكريه وغيرهـــا من المعونات للزمـرة العميله المرتده في شمال الوطن ٠ وعلى هذا الاساس تم التفـاوض مع ايران ٠ وتم توقيع اتفاقيه ٦ آذار عام ١٩٧٥ ٠ لقد كانت تلك الاتفاقيـه ، في حينها ، حدثا مهما ، فبعد اعلاناتهـا مباشرة انهارت قوات التمرد العميل واستسلـــم المتمـردون ٠٠ لقد كانت اتفاقيه آذار ١٩٧٥ في حينها قرارا شجاعا ، وحكيما وقـرارا وطنيا وقوميا (*) ٠٠ لقد أنقذ هذا القرار في ضوء تلك الظروف في العراق من مخاطـر

(*) ـ هذا على الرغم من أن في هذه الاتفاقيه قد أقرت السلطه العراقيه بالتنازل عن جزء من سيادتها على شط العرب مقابل وكما ادعت انسحاب ايران من بعض المناطق =

جديه كانت تهدد وحد نه وأمنه ومستقبله وأتاحت الفرصه لشعبنا المضى فى ثورته ٠ ولم يكن القرار استسلاما لواقع مرير " رغم أن الواقع كان مريرا وخطيرا " ٠ كما تحمل شعبنا كل التضحيات التى تطلبتها المعركه التى امتدت اثنى عشر شهرا بين آذار ١٩٧٤ وآذار ١٩٧٥ ، والتى خسر فيها الجيش العراقى أكثر من ستة عشر ألف اصابه بين شهيد وجريح وكان مجمل خسائر الجيش والشعب فيها ستين ألف اصابه بين قتيل وجريح ٠٠٠٠ وكانت المشكله الأساسيه فى معركتنا مع التمرد العميل ، هى استمرار تدفق الأسلحه والأعتده بصورة خاصة الى ميادين القتال بما يتكافئ ، على أقل تقدير ، مع الأسلحه والذخائر والتجهيزات غير المحدوده التى كان يضعها النظام الايرانى تحت تصرف الزمره العميله المرتده نيابه عن الامبرياليه الأمريكيه والصهيونيه ٠٠٠ وقد بلغ الأمر درجة خطيره فعلا ، عندما بدأت تجهيزاتنا ، وذخائرنا الأساسيه تتناقص على وجه خطير وبخاصه فى الأسلحه الحاسمه والأكثر تأثيرا ٠ فلقد أوشك عتاد المدفعيه الثقيله على الانتهاء ولم يبقى من القنابل الثقيله فى سلاح الطيران سوى ثلاث قنابل ٠٠٠٠ ولكن هذه الحقيقة كان لها انعكاس مهم على صناعة قرارنا السياسى فى الصراع الذى كان قائما بيننا وبين ايران " ٠

وعلى هذا النحو ، وضع الرئيس العراقى أصابعه على الأسباب الحقيقية التى كانت وراء قبول ابرام اتفاقيه الجزائر على النحو الذى تمت عليه ٠ وبشكل يغنى عن أى شرح أو توضيح لما جاء فى ذلك الخطاب الذى قدم لنا فيه الحجه التى سوف ترد عليه فيما بعد - والتى لم تأتى بها من مصدر آخر ٠ ولقد تم التوقيع على ثلاثة برتوكولات ملحقه بالاتفاقيه أيضا أولها خاص بتحديد الحدود النهريه والثانى خاص بتحديد الحدود البريه بين البلدين والثالث خاص بالمشاكل الأمنيه بين البلدين وبصفه خاصه ما يتعلق بالأكراد شمال العراق ٠ ليتسنى لنظام البعث احتواء حركة البر زانى والقضاء عليها ٠ والمتأمل لبنود اتفاقيه الجزائر والمبررات التى ساقها الرئيس العراقى فى خطابه المشار اليه ، كأسباب لتوقيع هذه الاتفاقيه يمكن أن يستخلص الحقائق التاليه :

(١) - فيما يتعلق بأحكام الاتفاقيه - فاذا وازنا بين الحقوق والالتزامات التى رتبتها أحكام هذه الاتفاقيه فى بنودها الأربعة ٠ سنجد أن الاتفاقيه فى مجملها

= الصحراويه الصغيره - فقد شنت نفس السلطه حملتها التى توجتها بانعقاد مؤتمر بغداد وذلك ضد قيام مصر بمفاوضات مع اسرائيل لاستعادة الاجزاء التى بقيت تحت الاحتلال الاسرائيلى - بالرغم من أن مصر لم تقدم تنازلات عن سيادتها على أراضيها كما فعل العراق فى هذه المفاوضات ٠

هي ربح صافي لصالح ايران ، دون أن تعطي هي شيئا ٠ وبالذات بالنسبه لما جاء في البند الثاني من الاتفاق والذي رتب حقوقا لايران نتجت عن الاقرار العراقي بتطبيق نظرية التالوك لرسم الحدود بين البلدين في شط العرب ـ وهو المطلب الايراني الدائم الذي طالما أثار الشاه من أجله العديد من المتاعب والمشاكل والقلاقل بمختلف صورها لأنظمه الحكم المتعاقبه على السلطه في العراق ٠ في الوقت الذي كانت الحدود تخضع لكل من خط التالوك والمياه المنخفضه وخط الوسط معا قبل ذلك ٠ ولا شك أن محاوله الشاه لاثارة هذه المتاعب المشار اليها كانت تكلفه الكثير من المال والجهد وما يستتبعها من ردود فعل أيضا من الجانب الآخر وتأثيرها على أمن ايران وهذه كلها أمور قد أغنته اتفاقيه مارس ١٩٧٥ عنها تماما ٠ كما أن تطبيق نظرية التالوك استتبعه تحريك الحدود النهريه على شط العرب بين البلدين في المناطق التي كانت تخضع لقاعدة خط المياه الواطئ والتي كانت تجعل خط الحدود يبدأ من على الجانب الأيسر الشرقي للنهر ـ وهو الجانب الايراني ـ حيث كانت تبدأ الحدود العراقيه ولسنوات طويله ماضيه لتصبح السياده الايرانيه تبدأ عند خط المجرى الملاحي العميق للنهر بموجب الاتفاقيه الجديدة ٠ وما يترتب عليه حق المشاركه في ادارة الملاحه على شط العرب ـ والتي رفضتها الحكومات العراقيه في العهد الملكي وفي عهد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن عارف وقبل بها البعث للاسباب الوارده في خطاب الرئيس العراقي المشار اليه آنفا ٠ وقد تشكلت بالفعل لجنة مشتركة لادارة شئون الملاحه ، والتي طالما كانت محلا للنزاع بشأن تفسير الماده الخامسه من المعاهدة عام ١٩٣٧ والمتعلقه بها كما أشرنا من قبل ٠ وفي الحقيقة فان هذا الأمر ليثير العجب فعلا ويعد سابقه خطيره في تاريخ العلاقات العربيه مع الدول المجاوره لها ، وبالذات في عهد الحكومات التي تطلق على أنظمه حكمها صفه الثوريه ٠ لقد كان للحكومات العراقيه السابقه عذرها ـ في قبول اتفاقيه عام ١٩٣٩ للحدود بين العراق وايران الذي يمكن أن نلتمسه لها في ظل النفوذ والضغط البريطاني الذي كان يمارسها عليها وقت أن كان له وصايته التي لا تنكر على العراق وغيره من الأقطار العربيه في المنطقة آنذاك ومع هذا فقد كان هناك برلمان في العراق إنبرى نفر من شرفاء العراق فيه لمهاجمه المعاهده كما أسلفنا ، ومهاجمه الحكومة التي تفاوضت والتي وقعت عليها ٠ اضافة الى الاحتجاجات الشعبيه التي تمثلت في تلك المظاهرات والاضرابات الشعبيه التي جرت في العديد من مدن العراق بشأن هذه المعاهدة أما في عهد البعثيين الذين يعتبرون أنفسهم وحدهم الثوريين والوطنيين الشرفاء الوحيدين من بين سائر القوى الوطنيه في العالم العربي ـ فقد كانت المصيبه أكبر وأعظم ، حينما تنازل أقطاب البعث في العراق عن حق

ظل ثابتا للعراق على شط العرب ومنذ خضوع العراق للنفوذ العثمانى مرورا بالاستعمار الانجليزى وحتى تسلم البعث السلطه فى عام ١٩٦٨ ، ولكن البعثيين فى اتفاقيه مارس ١٩٧٥ بالجزائر أعطوا الشاه أكثر مما كان يطلبه فى العهد الملكى . حينما منحوه حق المشاركه فى ادارة شط العرب واقتسام السياده على شط العرب باخضاع تخطيط الحدود عليه الى نظريه (التالوك) . ان مسأله الادارة المشتركه التى كانت تطالب بها ايران بشأن الملاحه والعائدات المرتبطه بها فى شط العرب كانت لها جوانبها التى تستحق النظر فى وجاهتها من عدمه . لما يرتبط بنظام الملاحه الذى كان معمولا به فى ظل معاهدة ١٩٣٧ من تعقيدات ومشاكل ترتبط هى الأخرى بقضية السياده وحق كل من الدولتين فى ممارسه أعمال السدلاليه فى الأجزاء التى ستدخل تحت سيادتها من مياه شط العرب وفقا للاساس الذى سيتم عليه تخطيط الحدود فى النهر ـ فيما اذا كانت قاعدة المياه الواطئه والتالوك معا أم التالوك وحدها على النهر كله . ومع هذا نود أن نؤكد هنا ، أن نظرية التالوك كأساسا لتخطيط الحدود العراقيه الايرانيه على شط العرب ، وكذلك موضوع الادارة المشتركه قد واجها من الدفوع والردود العراقيه امام الجهات الدولية التى نظرت هذا النزاع ، وخلال المذكرات المتبادله بين العراق وايران ، ما يكفى لرفض أى ادعاء ايرانى بشأنها ـ وهى كلها دفوع كان يستطيع البعثيون الاستمرار فى التمسك بها لقانونيتها وشرعيتها دفاعا عن حقوق العراق وسيادته ، وبشكل لا يقبل على الاطلاق أمامه أى حجه أو منطق يقدم تبريرا لذلك التنازل الذى قدمه حكم البعث بشأن هذه القضية من خلال ما جاء فى اتفاقيه مارس فى الجزائر عام ١٩٧٥ . مما أهدر كل جهد ـ وكل دفاع قام به العراق فى الماضى دفاعا عن هذه القضية الوطنيه . لقد كان التنازل عن حقوق العراق بهذا الشكل ، وبلا مقابل ـ من الأشرف والأكرم للبعثيين فى العراق أن يستبدلوه بتنازل آخر أقل أثرا على وطنهم اذا تنازلوا فى ذلك الحين عن شيئا من حقوق السلطه المركزيه فى بغداد فى ادارة شئون البلاد بشأن المنطقة الكرديه ، ولصالح أبناء الوطن الواحد ـ وهم الشعب الكردستانى فى شمال العراق . وذلك أشرف من التنازل عن حقوق العراق التاريخيه الى دولة أجنبيه هى ايران . ولا سيما أن زعامه الحركه الكرديه فى ذلك الحين كانت قد أبرقت الى القيادة العراقيه وحذرته أن يقدم على خطوه التنازل للشاه كما أسلفنا دون أن يلقى استجابه سوى الدمار والهلاك الذى لحق منطقة وشعب كردستان بعد أن أتم البعث صفقته بهذه الاتفاقيه مع الشاه وتفرغ للاكراد ولذلك فاننى أعود ومن هذه النقطة بالذات الى ما سبق أن أشرت اليه عند الكلام عن المشكله الكرديه فى العراق ـ وأقول أن الورقه الكرديه كانت تمثل الورقه الأساسيه التى دفعت القياده العراقيه الى توقيع اتفاقيه الجزائر مع ايران . لان البعثيين فضلوا

أن يتنازلوا عن جزء من حقوق الشعب العراقي وسيادته للشاه - دون أن يتنازلوا عن جزء من حقوق السلطه في ممارسه سلطانها بشكل مركزي ومطلق على المنطقة الكرديه في شمال العراق ، باعتبار أن السلطة ، هي القضيه الرئيسيه التي يعمل البعث من أجلها في أي قطر يمارس فيه نشاطه والتي يستطيع أن يضحي بكل شيء من اجلها حتى ولو كان جزء غالي من الوطن وسيادته · لقد فضل النظام العراقي في ذلك الحين ضرب الأكراد - وهم جزء من الشعب العراقي انتقاما للهزيمه العسكريه الفادحه التي منيت بها القيادة العراقيه والتي كان يتولى الاشراف على شئونها في ذلك الوقت صدام حسين بنفسه · والتي ترتب عليها تكبيد الجيش العراقي على أيدي الأكراد شمال العراق خسائر فادحه في الاشخاص والعتاد والسلاح ·

وبدلك الشكل الذي وضعه الرئيس العراقي في خطابه المشار اليه · على اعتبار أن ذلك يمثل مساسا بكبرياء النظام ورموزه · مما جعلهم يقبلون بالتنازل عن جزء من الوطن في سبيل تخلي شاه ايران عن دعمه (للملا مصطفى البرزاني) وجماعته في حربهم مع الجيش العراقي في المنطقة الكرديه · وأباحوا استمرار ذبح الشعب العراقي على ايدي أبنائه لتقوى قبضتهم وسلطانهم وتأمين نظام حكمهم في بغداد ·

واذا كان موضوع التمرد الكردي في شمال العراق هو الجانب الأول من المسأله وكما ادعى الرئيس العراقي في خطابه لتبرير توقيعه على اتفاقية الجزائر ، فإن الجانب الآخر كان وعلى حد قوله - ظروف المعركه التي خاضها العراق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ · فلقد عوّل الرئيس العراقي على ارسال العراق لبعض التشكيلات من قواته المسلحه الى الجبهه السوريه كسببا ثانيا ورئيسيا في قبوله الاتفاق المذكور · وأن بيان مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٣/١٠/٧ في هذا الشأن والذي أكد فيه استعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلميه كان يعني وعلى حد قوله من الناحية الواقعيه ، استعداد العراق للنظر في مطالب ايران في شط العرب ·

ويقيني أن هذا القول لم نجد له وجود على لسان أي من المسئولين العراقيين ، قبل أن يذكره الرئيس العراقي في خطابه عندما برر قبوله هذه الاتفاقيه مع الشاه · فهذا التفسير الذي حاول الرئيس العراقي إضفائه على تلك العباره الوارده في بيان مجلس قيادة الثورة الصادر في عام ١٩٧٣ لم يكن موجودا في حينها ولا حتى بعدها · ولو كان ذلك الأمر قد وصل الى علم ايران حتى ولو بشكل غير مباشر أو غير رسمي عن القيادة العراقيه ما تباطأ الشاه لحظه واحده في السعي لابرام اتفاق مع البعث بهذا المعنى قبل أن تتراجع القيادة العراقيه عنه ، وبوفر على نفسه متاعب الصراع اليومي الذي كان يديره ضدهم · ولا ينتظر حوالي سته عشر شهرا كامله

وحتى انعقاد مؤتمر القمه للدول المصدره للبترول فى الجزائر عام ١٩٧٥ حيث تم ابرام الاتفاقيــه فى ذلك الحين ٠ بل لقد كان نظام الشاه مستمرا فى اثارة المتاعب الداخليه للعراق وعلى الحدود بين الجانبـين الى الحد الذى دفع العراق الى (تقديم مذكـرة خطيه فى ١٩٧٤/٢/١٢ الى الأمم المتحده للنظر فى الاعتداءات الايرانيه على العـراق وسيادته فى أراضيه ومياهــه) (١) ، أى بعد اعلان مجلس قيادة الثورة المذكـور بشهور ٠ ويقينى أيضا أن هذا البيان المذكور كان بعيدا كل البعد عن موضوع استعداد العراق لمنح ايران حقوقا جديده فى شـط العرب على حد تفسير الرئيس العراقى الذى قدمه لهذا البيان خلال خطابه المشار اليه ٠ وانما كان المقصود بالبيان مخاطبـة ود ايران خلال فترة سحب بعض القوات المسلحه العراقيه من على الحدود مع ايـران لارسالها الى الجبهه السوريـه ٠ علما بأن ايران لم تكن فى وضع يسمح لها بالاقـدام على أى عمل عسكـرى على حدود العراق خلال مشاركه الجيش العراقى على الجبهـه السوريه مع اسرائيل ٠ لأن ذلك كان سوف يضع الشاه فى وضع سىء جدا فى علاقاتـه مع الدول العربيه ، وبالذات مع القيـاده المصريه والرئيس الراحل أنور السـادات حيث كانت مصر وسوريا هما دولتـا المواجهه الرئيسيتين فى تلك الحرب وستضـار العمليات الحربيه من جـراء اضطـرار العراق لمواجهة أى عدوان ايرانى على حدودها يجبرها على سحب قواتها من الجبهه الشرقيه ٠ بل أن الشاه كان له موقفه الخاص مـن هذه الحرب بالذات حينما امتنعـت دولة عربيه محسوب نظام الحكم فيها على النظم التى تدعى الثوريه عن تزويـد مصر بحاجتها من البترول خلال أيام الحرب مـع اسرائيل عام ١٩٧٣ ـ فقام الشاه على الفور بتحويل مسار ناقلات البترول التى كانـت تحمل البترول الايرانى فى عرض المحيط الى مصر لتزويدها باحتياجاتها من البـترول بل أن الأمر الأهم هو أن ظـروف العراق مع ايران من حيث الاتصالات التى كانت تجرى بينهما فى ذلك الحين ، والأوضـاع السياسيه بين البلدين لم تكن تنذر بهذه الدرجـه من الخطر الذى يجبر القيادة العراقيه على اصدار بيانها فى ٧٣/١٠/٧ ـ رضوخـا للمطالب الايرانيه بهدف اعلانها عن استعدادها بالتنازل عن حقوق فى شط العـرب لايـران ٠ بل أن البيان العراقى لم يشـير الى شىء من هذا القبيل وان ما جاء فيـه لا يختلف كثيرا عن ما جاء فى بيانات أخرى صدرت عقب اللقاءات التى جرت بـين الطرفـين بشأن الرغبه فى معالجة المشاكل بين البلدين وتحسين العلاقات بينهما ٠ والثابت تاريخيـا أن الحرب مع الأكراد شمال العراق بدأت فى مارس ١٩٧٤ وانتهت فى مارس ١٩٧٥ مع توقيع اتفاق الجزائر ٠ فكيف يربط قادة العراق بين حاجتهـم

---

(١) ـ المرجع السابق (ص ٢١٥) ٠

للمشاركه في الحرب الى جانب سوريا مما اضطرهم الى اصدار بيانهم في اكتوبر عام ١٩٧٣ والذى فسروه أخيرا على هذا النحو ، وبين توقيعهم لاتفاق الجزائر الذى تم بعد مرور حوالى ١٦ شهرا من ذلك التاريخ تأسيسا على هذه الظروف التي كانت قد انقضت عليها تلك المدة الطويله وتلك الظروف التي لم تعد قائمه عند ابرام اتفاقيه الجزائر ٠ ولكن اسلوب ربط المشاكل الداخليه - وتبرير مواقفهم الخاصه فيها حينما يبدو تقصيرهم في معالجتها واضح أمام الرأى العام داخل وخارج العراق ، وكما حاولوا ربط ابرام اتفاقيه الجزائر باسباب ومبررات عربيه وهو أمرا ليس غريبا في سياسه البعث - فقد حاولوا أيضا تبرير عدم اقامة المؤسسات الديمقراطيه وفي مقدمتها المجلس الوطنى (البرلمان) في العراق بما ادعوه من أوضاع عربيه نشأت بعد زيارة السادات ، للقدس واتفاقيات كامب ديفيد ٠ بقولهم : (ففي السنه التي تلت انتهاء أعمال المؤتمر القطرى الثامن أنفجرت الأوضاع في لبنان والتى احتلت قدرا كبيرا من اهتمام القياده ، وفي عام ١٩٧٧ قام السادات بزيارات المشئو مه للقدس ، ومنذ ذلك الحين ولسنتين لاحقتين انشغلت القيادة انشغالا مكثفا بالظروف العربيه ٠٠٠٠ فعندما تكون قيادة الحزب والثورة ، وكل المؤسسات القياديه منشغله بمهمات قوميه معقّده وكثيره لا يبقى هناك وقت كاف للانصراف لنحت وبناء صيغ جديدة للممارسة الديمقراطيه التي تتطلب بالتأكيد مجهودات نظريه وسياسيه وعمليه كبيرة ٠) (١) وهكذا لم يكن ما يحاول قادة البعث تقديمه من مبررات ، يستند الى اساس واقعى وظروف حقيقيه موجوده على الساحه ٠ وانما كانوا يحاولون دائما تقديم التفسير الملائم لتبرير تصرفاتهم حينما تكون مستنده بالاساس الى أسباب ضعيفه وواهنه ومستهجنه من قبل الجماهير العربيه التي يدّعون بأنهم حماتها - وحراس أمنها ٠

ولكن ما جاء على لسان القيادة العراقيه نفسها حينما عرضت لظروف اقدامها على ابرام اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ ، أقر بالحقيقه الواقعيه التي تدحض ما يحاولون إقحامه من مبررات لإبرام الاتفاقية حينما قال الرئيس العراقي في نفس خطابه المذكور : (لقد كانت اتفاقيه آذار بنت ظروفها) وانني أرى أن الظرف الوحيد هو نتيجة القتال الذى خاضته القياده العراقيه مع الشعب العراقي الكردى في شمال العراق ٠ ذلك الأمر الذى رأت القيادة البعثيه في استمراره تهديدا مباشرا لنظام حكمهم وبقاء حزبهم مسيطرا على مقاليد السلطه في العراق ٠ ولم يستطيع النظام أن يتعامل مع هذه المشكله بالمرونه المطلوبه ، واضعا في اعتباره الظروف المتعدده المرتبطه بالمشكله الكرديه في شمال العراق ٠ ونظرة الحكومات

---

(١) - المرجع السابق (ص ٧٨) ٠

(الثوريه) المتعاقبه لهذه المشكله وطريقة معالجتها لها • ولذلك لم يلتجي نظام حكم البعث في العراق الى هذا الحل الذى اختاره لنفسه بالنسبة للاوضاع شمال العراق الا بعد أن إستنزف في المعارك التى دارت خلال عام كامل مع الأكراد • ولم تنتهي هذه المعارك فعلا الا بعد ابرام اتفاق الجزائر مع ايران التى تعتبر بمثابه ضربه قويه لقيادة (التمرد الكردي) في الشمال جعلتهم يتركون المنطقة الكرديه الى خارج العراق • وتوقف القتال لسنوات ليست بكثيرة عاود بعدها زعماء الحركة الكرديه نشاطهم في المنطقة الكرديه ثانيه ، وفرض أوضاعا جديدة تمثل في تقديري ظرفا وأرضيه جديده خلفية قرار القيادة العراقيه لالغاء إتفاقيه الجزائر في ١٩٨٠/٩/١٧ من جانب واحد ـ تماما كانت من قبل هي نفسها خلفية قرار قبول الاتفاقيه عام ١٩٧٥ وحسب ما عرضنا له • ونضيف بهذه المناسبه أنها أي المشكله الكرديه ـ ستبقى دائما جزءا من أوراق النزاع العراقي الايراني ، ولابد أن يكون لها دورها الهام في البحث عن حل للنزاع العراقي الايراني اذا شاء الله لهذه الحرب أن تتوقف بين كل الدولتين • مما يؤكد على صحة ما توصلنا اليه من أن المسأله الكرديه هي الورقه الخلفيه التي لا ينبغي تجاهلها عند بحث الصراع العراقي الايراني • أما محاولة القياده العراقيه تصوير هذه الاتفاقيه أنها كانت ملاذا للشاه لكي يتجنب بواسطتها ما يمكن أن تثيره له القيادة العراقيه من متاعب وعلى حد ادعائهم بقولهم : (غير أن نظام الشاه ما لبث أن شعر بان التآمر على العراق بات يكلفه غاليا ولن يؤدي الى سقوط النظام الثوري ، فالنظام الثوري صمد بوجه كل أنواع المؤامرات وصار يقوى مع الزمن ويزداد رسوخا • وصار رد فعل العراق على مؤامرات نظام الشاه يخلق له الكثير من الأذى والمخاطر بسبب احتضان العراق لمعارضي الشاه من كل الأطراف ومنهم (الخميني) ومساعدتهم ماديا وعسكريا واعلاميا • وكان هذا الاستنتاج هو الحافز الرئيسي الذى دفع الشاه في حينه الى القبول بالوصول الى تسويه مع العراق • إن اتفاقية عام ١٩٧٥ كانت نتيجة هذا التطور في الصراع بين العراق وايران ونتيجة هذا المستوى في موازين القوى الجديدة بينهما) (١) فإن واضعي هذا التقرير لا شك لم ينتبهوا الى ذلك التناقض الصارخ الذى وقع فيه نظامهم بموجب هذا الكلام مع ما جاء في خطاب الرئيس العراقي المشار اليه • فاذا كان النظام العراقي وقت توقيع اتفاق الجزائر قادرا على الحاق الأذى والضرر الذى أوصل نظام حكم الشاه الى اضطرار قبول الاتفاقيه المذكوره ، فما كانت هناك حاجة اذاً لكي تتضمن الاتفاقيه بندا يقضي بتنازل عراقي عن حقوق العراق للشاه بالشكل

---

(١) ـ التقرير المركزي المشار اليه آنفا (ص ١٨٤) •

الوارد في الاتفاقيه مما يفهم منه أن الافاده الرئيسيه التي ستعود على الشاه هي تجنب الأذى والضرر الذى كان يلحقه من جانب القيادة العراقيه ـ وهو الحافز الرئيسي وراء قبولها وبذلك يمحوا البعثيون الحافز الرئيسي للشاه فى قبول الاتفاقية وهو المشاركه فى ادارة شئون الملاحة فى شط العرب مع اقتسام السيادة على النهر وذلك ما يؤكد ما قلناه من أن الاتفاقيه كانت مكسبا صافيا لايران ولا ندرى أى موازين قوى جديده تلك التى يتكلم عنها النظام كما جاء فى الفقره السابقه ، فى الوقت الذى يعترف الرئيس العراقى فى خطابه الذى ذكرناه أن الموقف كان خطيرا جدا من الناحية العسكريه لدرجة عدم توافر العتاد والسلاح ٠٠٠٠ الخ ٠

ولنا تعليق آخر بشأن البند الثالث من اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والذى يعتبر حجر الزاويه لهذا الاتفاق فى رأيى بالنسبه للعراق ـ والهدف الأساسى الذى سعى لابرام الاتفاق من أجله ـ وهو موضوع توقف ايران عن دعم الأكراد (شمال العراق) فيلاحظ أن النص قد جاء بالتزامات ثنائيه يتحملها كلا الطرفين فى هذا الشأن ٠ فبقدر ما تلتزم ايران بعدم دعم الحركات المناوئه للحكم فى العراق ، ويقصد بها الجماعات الكرديه ، فان ذات الحكم قد انسحب بالتزامات مقابله على العراق بشأن عدم تقديمه الدعم للمعارضه الايرانيه المتواجد بعض أقطابها فى العراق وكان على رأسها الامام الخمينى ذاته وجماعته اضافة الى دعم العراق للاقليات القوميه ـ سواء كانت الكرديه أو فى منطقة عربستان لعرب الأحواز ، اذاً فحصيلة التوازن بين الالتزامات المترتبه على تطبيق أحكام البند الثالث من اتفاق الجزائر تكاد تكون توازن المكاسب نتيجة توازن الالتزامات التى رتبتها أحكام هذا البند على الطرفين ٠ ان لم تكن تميل الى صالح ايران أيضا أكثر منها الى صالح العراق ٠ لسببين أولهما : أن ايران سوف تستفيد من توقف العراق عن دعم قوى المعارضه الايرانيه المختلفه مما يقلل من المتاعب التى تسببها لنظام الشاه فى ايران ٠ وثانيهما : أنها سوف تخفف من عبء مسانده الشاه لزعماء الحركات الكرديه العراقيه ، بعد الزامه بالتوقف عنها بموجب الاتفاق ٠ والأمر فى الحالتين هو لمصلحة ايران ٠ ولقد كان العراق حريصا كل الحرص على الالتزام بأحكام هذا البند من الاتفاق وخاصة ما يتعلق بقوى المعارضه الايرانيه المتواجده فى العراق ويقول التقرير الصادر عن المؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث عام ١٩٨٢ فيما يتعلق بنشاط الامام الخمينى وأعوانه : " لذلك قررت القيادة ابلاغه بضرورة عدم القيام بأى نشاط سياسى علنى من هذا النوع الذى سيجعل العراق فى حالة مواجهه مع نظام الشاه مما سيعرقل عودة الأراضى العراقيه الى السياده العراقيه الفعليه كما نصت على ذلك اتفاقيه عام ١٩٧٥ والاتفاقيات السابقه ٠٠ وبذلك يكون العراق قد

دفع من جانبه ثمنا تسلمه الشاه (أي سيادة ايران على نصف شط العرب) من دون أن يحصل هو (أي العراق) على الثمن الذي يريده من اتفاقية ١٩٧٥ . وثانيهما : أن نشاطاته تتناقض مع مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٧٥ وستعطي لشاه ايران غطاء للتنصل من بنودها بما يجعله يعاود التدخل في شئون العراق الداخليه وفي مقدمة ذلك تحريك واستخدام زمرة البرزاني " (١) . وواضح من الفقره المذكورة الاعتراف والاقرار الصريح بالثمن الذي قبضه الشاه من الاتفاقيه وهو السياده على نصف شط العرب ، والمقابل الأساسي الذي حصل عليه القاده العراقيون منها والذي كان هو الهدف من وراء إبرامها وهو التزام الشاه بعدم مساندة الأكراد بقيادة البرزاني .

ولنا ملاحظة تتعلق بموضوع المعارضه الايرانيه التي كانت موجوده في العراق وبينها الزعيم الديني الخميني . فبعد إلغاء العراق لاتفاق الجزائر صدر كتيب من وزارة الثقافة والاعلام العراقيه بعنوان (لماذا ألغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران) صور فيه الكاتب الدعم العراقي لقوى المعارضه الايرانيه بأنه كان له الدور الملموس في اسقاط نظام حكم الشاه والذي تمثل في الصور التاليه :

(١) تقديم العون المادي والمعنوي والاعلامي بالاتجاه الذي يخدم أهداف الثوريين الايرانيين .

(٢) ايواء اللاجئين السياسيين ومنهم الزعيم الديني الامام الخميني والذي كان موجودا في العراق .

فبالرغم من أن ذلك الذي أعلنته وزارة الثقافة والاعلام العراقية في كتيبها يتناقض مع ما ذكر سابقا من أن القيادة العراقية كانت ملتزمه بعدم دعم المعارضه الايرانيه وعلى النحو الذي ذكرناه سابقا من إبلاغهم للامام الخميني بعدم القيام بأي نشاط سياسي . الاّ أنني أرى أن ما جاء في هذا الكتيب لا يتعدى صورة من صور الدعايه للنظام التي يحاول من ورائها أن ينسب لنفسه الفضل في أي حدث يقع على الساحه في المنطقة يجد أن له صدى لدى الجماهير وكما فعل تماما أثر حادث مقتل الرئيس الراحل أنور السادات حينما أصدر النظام العراقي بيانا أشار فيه الى دوره في تحريك الجماهير في مصر لتنفيذ حكم الإعدام في السادات . ولكن الملفت للنظر هنا - استمرارا لملاحظتنا التي ما زلنا بصددها هو أن الامام الخميني وجماعته كانا قد غادرا العراق الى فرنسا بناءا على المضايقات والضغوط التي كان

---

(١) - التقرير المشار اليه (ص ١٨٥ ، ١٨٦) .

يواجهها من قبل نظام البعث - والتي أقر بها النظام من خلال التحذير المشار اليه أعلاه - وغادر الامام الخميني العراق وهو في خصومه مع القيادة الحاكمه فيه ، فكيف نفسر إدعاء البعث بذلك الفضل الذي نسبه لنفسه في دعم الخميني وجماعته لاسقاط نظام الشاه ؟ نضيف الى ذلك أن رئيس وزراء ايران (امير عباس هويدا) كان قد أرسل رساله الى صدام حسين عن طريق سفير ايران في بغداد ، يقول فيها بأنه يرى أن لا يتشدد العراق في تعامله مع رجال الدين ، ويقول البعث في تقريره المشار اليه والذي وردت فيه هذه الفقره - أن الشاه قد التمس من العراق عدم الضغط على الخميني بما يجعله يغادر العراق - ولا ندري كيف للشاه بجبروته الذي كان يعرف عنه بالنسبه للمعارضه أن (يلتمس) تحقيق أمرا - هو بالضروره كان لن يحاد منه ٠ وأغلب الظن أن الضغوط التي كان يمارسها نظام البعث على الخميني وجماعته خلال فترة تواجدهم في العراق - لم تكن بقصد غل أيديهم عن ممارساتهم ضد الشاه بقدر ما كانت تخوفا من تأثيرهم على الشعب العراقي نتيجة التأثير الروحي والعلاقات القويه التي كانت تربط الامام الخميني برجال الدين الشيعه في العراق وهذا ما يشير اليه بوضوح مضمون الرد الذي بعث به صدام حسين الى رئيس وزراء ايران في حينه عندما ذكر في رسالته " أننا لن نسمح لأي رجل ديني بممارسة السياسه نيابه عن حزبنا وعن الدوله فاذا كان المقصود برجال الدين هم العراقيون فهذا هو جوابنا " ٠

•••••••••

القسم الرابع

انفجار الصراع وقيام الحرب بين الدولتين

الفصل الأول

العلاقات العراقية الإيرانية بعد سقوط نظام حكم الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران .

اذا طالعنا التاريخ السياسي لمنطقة الخليج العربي بصفه خاصه ، بل ومنطقة الشرق العربي عموما ، ومنذ مرحلة قيام الدولة الحديثه في تلك المناطق ، نجد أن انتماء شعوبها الى الاسلام قد فرض آثاره في احداث الكثير من التغيرات الأساسيه في سلوكيات تلك الشعوب ، ومحاولة حكامها التأكيد على الالتزام بالشريعه الاسلاميه والنص على ذلك في دساتير الحكم أو صياغة التشريعات الداخليه المختلفه ٠ وقد كان ذلك كله بتأثير من مبادىء الاسلام الحنيف الذى وحد كثيرا بين مشاعر شعوب المنطقة ٠ ولذلك فقد أصبحت قضايا النزاعات التى تقوم بين الكيانات السياسيه فى تلك المنطقة ، تدخل بالدرجة الأولى فى دائرة الأطماع على الحدود ، دون أن يكون لها أبعاد عقائديه أو فكريه حيث لم تكن المذاهب السياسيه قد دخلت المنطقة بعد ، والى أن بدأت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر تبعث برياح الثورة وحث شعوب المنطقة على التحرر ومناهضه الاستعمار الغربى واستثارة شعوب المنطقة العربيه للثورة على نظم الحكم الملكيه والوراثيه ، وهو الأمر الذى انتقل تأثيره الى ثورة عبد الكريم قاسم فى العراق عام ١٩٥٨ وما كان يحمله ذلك من مخاطر انتقال المد

الثورة من العراق الى الجاره ايران ، وحيث يوجد التربه والمناخ اللذان خلقتهما خصوصيه علاقة الشعبين الايرانى والعراقى وتأثيرهما المتبادل الى حد كبير ، وما يمكن أن يسببه ذلك من متاعب لنظام الشاه فى ايران ، حيث بدأت من ذلك التاريخ تنشأ أسباب عقائديه وفكريه تضع جذورها فى الخلافات السياسيه بين نظام الشاه ونظم الحكم المتعاقبه فى العراق ٠ فنظام عبد الكريم قاسم الثورى فى العراق أصبح خطرا وجد الشاه نفسه مجبرا على التصدى له ـ مما جعله يعمل وبشتى الوسائل على إجهاض الثورة العراقية ٠ ومن بين هذه الوسائل كانت هناك مشكله النزاع على الحدود وهى المشكله الأزليه فى العلاقات بين الدولتين ، والتى وجد الشاه فيها ضالته المنشوده ، كذريعه للنيل من نظام عبد الكريم قاسم فى العراق ٠ ليأخذ الصراع شكل النزاع على الحدود كغطاء لجوهر الصراع الذى أصبح صراع فكرى وعقائدى بين نظامين متضادين فى الأساس الأيديولوجى الذى يقوم عليه كل منهما وفى أهدافه ٠ واستمر الصراع بين الدولتين يسير فى جوهره على هذا الأساس العقائدى الى أن تسلم البعثيون السلطه ، وهم وحسب ما يدعون به أصحاب فكر عقائدى يتصادم كل التصادم مع الفكر السياسى الذى يقوم عليه نظام حكم الامبراطوريه الايرانيه ومن خلفها دول كبرى تدعمها وتقويها وتجعل منها الحارس الأساسى لمصالحها فى منطقة الخليج العربى ، وبشكل جعل لايران قوة عسكريه اكسبت الشاه وبحق لقب (شرطى الخليج) ٠

ولذلك وعلى ضوء هذه الحقائق التى أشرت اليها أعلاه ، فاننى أرى أنه ينبغى أن نفصل بين تاريخ العلاقات التى كانت سائده بين دول المنطقة قبل الفتوحات الاسلاميه حيث لم يكن هناك قيد أو ـ وازع أخلاقى يحد من طموحات وتطلعات القاده الفرس على وجه الخصوص ، الى الغزو والاحتلال نحو أراضى الغير ، وخاصة الأراضى العربيه ، وهو الأمر الذى كان يشكل احدى سمات العلاقات بين الفرس وباقى شعوب المنطقة ، إضافة الى حقدهم على الاسلام والمسلمين عند بدايه نشر الدعوه الاسلاميه ـ وبين مرحلة تاريخيه لاحقه لدخول الفرس الاسلام ، وتمكنه من نفوسهم مع بروز أقطاب فى الفقه الاسلامى من بين الشعوب الايرانيه ٠ ولذلك فان محاولات مزج تلك المراحل الزمنيه لتاريخ العلاقات فى المنطقة وربط وقائعها ببعضها بالرغم من اختلاف الظروف والدوافع التى كانت قائمه فى كل مرحله ، هو فى نظرى محاوله غير طيبه ـ لأنها تهدف قتل كافه النوايا الطيبه ان لم تكن فى نفوس زعماء المنطقة بما فيها ايران ، فعلى الأقل فى نفوس شعوبها للرغبه فى العيش فى سلام وأخوة فى ظل روح الدين الاسلامى الحنيف ٠ الذى وحد بين شعوب المنطقة بعد

دخول الاسلام فيها ، ووضع حد للحروب ، والقتال الذى كان يهدد أمنها وفرض السياده الاسلاميه التى كان يحمل لواءها العرب فى شبه الجزيره على سائر شعوب الأراضى التى دخلها الاسلام ومنها بلاد فارس والقضاء على المجوسيه فيها . وان أقرب نموذج لمحاولات بث روح العنصريه بين شعوب المنطقة تلك التى يحمل لواءها الآن البعث فى العراق والتى كانت للأسف نتيجة رد فعل شخصى بسبب التعاطف والتأييد الذى لاقته القياده الدينيه فى ايران خلال الشهور الأولى للثورة الايرانيه ـ سواء داخل العراق للاسباب السابق ذكرها أو فى المنطقة العربيه والاسلاميه . وذلك بقصد النيل من قيادة هذه الثورة عن طريق محاولة زرع العداوه والبغضاء بين المسلمين فى المنطقة وخلق أسس جديدة تقوم عليها عناصر التفرقه العنصريه والكراهيه بين تلك الشعوب المسلمه . محاولين العثور على سند لها من التاريخ القديم . وفى هذا الصدد يقول : (ولكن حتى فى ظل السياده العربيه ، سواء فى عهد الخلفاء الراشدين أم فى عهد الدولة الاموية ، وعهد الدولة العباسيه ، إستمر الصراع العربى الفارسى . ولكنه إتخذ هذه المرة صيغه جديدة . فالفرس قد دخلوا الاسلام بعد سقوط دولتهم وانهيار ديانتهم المجوسيه ، ولم يكن باستطاعتهم انكاره علنا ، والتمرد المباشر على الدولة العربية الاسلاميه ، ولكنهم إستخدموا كل الوسائل المتاحه فى ظل هذه الحاله لإضعاف الدولة العربيه ، وتخريبها والتغلغل فيها والإنتقام لهزيمتهم التاريخيه (العقائديه والعسكريه) أمام العرب الذين أسقطوا امبراطوريتهم وحطموا ديانتهم المجوسيه) (١) ، وبذلك فلف البعثيون التاريخ أيضا بالشكل الذى يحقق مقصدهم بتفسير الوقائع التاريخيه كما يحلوا لهم ونحن اذا أخذنا الفترة التى ساء خلالها حكم العباسيين فى بغداد ، فلم يكن هناك ما يمنع حكام فارس من الخروج عن الاسلام والارتداد عن الدين الاسلامى ، بدلا من أن يفتعلوا صراعات مع حكام الدولة العباسيه يخوضون فيها قتالا ما يفتأ أن يتوقف ليعود مرة أخرى لا لسبب سوى تحقيقا للرغبه فى " الانتقام لهزيمتهم التاريخيه ، العقائديه والعسكرية أمام العرب " كما يقول بذلك بعث العراق . وأى منطق هذا الذى فلسفوا تاريخ المنطقة به . ذلك التاريخ الذى يقطع بأن الأطماع الفارسيه فى المنطقه العربيه لم تقوى وتأخذ طريقها للتنفيذ على أرض الواقع سوى خلال فترة حكم العباسيين فى بغداد . حيث بلغ التغلغل الفارسى قمته وخاصة عندما بدأت الدولة العربيه تأخذ فى الضعف ، واستمرت تلك الأطماع الفارسيه فى أرض العرب ، وخلال فترة السيطرة العثمانيه على المنطقة ، وحققوا الكثير من أطماعهم فى منطقة ما بين النهرين والتى هى العراق الآن . وأهمها منطقة الأحواز العربيه التى تكلمنا عنها

---

(١) ـ التقرير المركزى التاسع للحزب (ص ١٨٣) .

في بداية هذا الكتاب • وما كان هناك مجالا للخوف من جانب الفرس في منازعاتهم التي وصلت الى حد القتال أحيانا مع الدولة العربية في الاعلان عن الارتداد عن الدين الجديد حتى يكون (الانتقام لهزيمتهم التاريخيه العقائديه) هذا له مبرره طالما أنهم رفعوا السيف وشاؤوا القتال إنما الواقع يقول أنه كان صراع كيانات سياسيه وأطماع توسعيه بعيدا عن مخلفات الماضي المرتبط بدخولهم الاسلام أي (الصراع العقائدي) الذي زعمه البعث • ولذلك فإن محاوله ادخال العنصر العقائدي كسببا تاريخيا قديما في تاريخ النزاع الفارسي العربي بعد إستتباب السيطره الاسلاميه على المنطقة • هو أمر يصعب قبوله بهذا المنطق البعثي المشار اليه أعلاه • وعليه لا يمكن القبول بسهوله ، بفكرة أن الانتقام للهزيمه العقائديه التي ترتب عليها خروج الفرس من الديانه المجوسيه الى الديانة الاسلاميه ، وبعد أن رسخ الاسلام في نفوس وقلوب الشعوب ، هي الأساس التاريخي لهذا الصراع العربي الفارسي ، أن صحت هذه التسميه • بل إننا اذا نظرنا الى تاريخ العلاقات السياسيه بين كل من ايران والعراق في العهد الملكي لكل منهما نجد أن المشاكل الرئيسيه والوحيده بين الحكم الفارسي والعراقي تقوم أساسا بسبب نزاعات الحدود ، بل أن ذلك كان قائما حتى قبل قيام الدولة العراقية الحديثة في عهد العثمانيين • ولم تشهد العلاقات بين الدولتين نوعا من الصراع الذي يستند على أسباب عقائديه أو فكريه خلال تلك المرحله • وكانت غالبا ما تعمل اللقاءات والاتصالات التي تتم بين المسئولين في البلدين على تهدئه التوتر ، واحتواء المشاكل بينهما الى أن أخذت المنازعات الحدوديه بينهما طريقها الى مائده المفاوضات التي تمخضت عن ابرام اتفاقيات ومعاهدات لتنظيم العلاقات الحدوديه بينهما والتي أشرنا اليها فيما سبق • ولم يحدث أن تصاعد التوتر بين الدولتين الى حد قيام مثل هذا الصراع الموجود اليوم بينهما وما نتج عنه مثل هذه الحرب الشرسه التي ما زلنا نسمع بوقائعها القذره حتى اليوم بين البلدين ولمدة أكثر من ست سنوات باعتبارها أول سابقه في تاريخ العلاقات الحديثه بينهما •

وليس بخافيا أن البعثيين حينما تسلموا السلطه في العراق أثر انقلاب عام ١٩٦٨ ضد عبد الرحمن عارف وحتى إنعقاد مؤتمر قمه بغداد المشئوم عام ١٩٧٩ ، لم يكونوا بقادرين على الوقوف بشكل مباشر أمام الشاه الذي أصبح يطور من قوته العسكريه وقدرات ايران المختلفه وسلطاته في داخل ايران وخارجها في منطقة الخليج ليكون قوة مرهوبه ورادعة لأي حركة لا يراد لها التأثير على تصالح ايران والقوى التي ينوب الشاه عنها في الدفاع عن مصالحها في تلك المنطقة الحيويه من العالم •

ولذلك فقد وصل البعث فى ضعفه أمام الشاه الى تلك الدرجة التى جعلته يقبل بتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع الشاه، والتى إعتبر الشاه نفسه بموجبها قد حقق نصرا حاسما على النظام العقائدى فى بغداد ، ليس من حيث المكاسب الإقليميه بما حصل عليه من إقتسام فى السياده على شط العرب مع العراق فقط ، حينما جعله يوقع على صك التنازل عن هذه الحقوق السياديه فى شط العرب ، ولكنه أيضا من الناحيه السياسيه وبشكل نال مباشرة من الفكر العقائدى للبعث والذى عبر عنه فى شعاراته الشهيره فى التحرر والوحده ـ والدفاع عن مصالح الأمة العربية مما جعل الجناح البعثى فى العراق يتعرض لأكبر حملة إتهام بالتفريط فى حقوق الأمة العربية والتخاذل من قبل جناح البعث السورى وأنظمه عربيه أخرى ٠ وكذلك قوى سياسيه عديده داخل العراق نفسه ٠

ولكن حينما قامت الثورة الاسلاميه فى ايران ، بدأ الصراع يكشف عن جوهره الحقيقى الذى كان قادة كل من الطرفين يحاول أن يغلفه بغطاء ما كان يعرف بمشاكل الحدود بين الدولتين وأصبح كل من الطرفين لا يخفى نواياه فى عزمه على الإطاحه بنظام الحكم على الجانب الآخر وبشتى الوسائل التى تتطلبها ادارة الصراع على هذا الشكل ٠ وصارت قضيه النزاع على الحدود هى الذريعه التى لجأ اليها حكام العراق على وجه الخصوص ، لتفجير صراعهم مع نظام رجال الدين فى ايران ، حينما واتتهم الظروف المناسبه لممارسه هذه اللعبه الخطره ٠ وذلك أن التناقض والتصادم قد وصل قمته بعد تسلم رجال الدين الحكم فى ايران وإقامة نظام الجمهورية الاسلاميه بما يشكله ذلك النظام من مخاطر سوف تعصف بالبعث ليس فى العراق فقط وانما فى كل المنطقة العربيه ٠ فكلا النظامين يحاول أن يثبت أن الفكر الذى يقوم عليه حكمه هو النموذج الناجح والملائم للتطبيق فى المنطقة ٠ ولكن الملاحظه التى تبدوا لى من خلال هذا الصراع العقائدى ـ والذى ـ دخل الدين ولأول مرة كعنصر أساسى فى تشكيل الماده العقائديه التى يقوم عليها الفكر السياسى فى أحد الدولتين تلك الملاحظه هى أن الطرف الذى أصبح مهددا من التأثير القادم من خلف حدوده على نظام حكمه وعقيدته ، هو طرف واحد وليس كلا الطرفين ٠ فالقادة الايرانيون ليس لديهم مشكله التخوف على نظام حكمهم الجديد ، برغم حداثته فى ايران ، من أى خطر فكرى عقائدى يأتى من العراق ليهدد استقراره فى ايران ، لأن تصدير الفكر البعثى الذى هو أقرب الى الفكر الشيوعى الى ايران هو ضرب من الخيال نظرا لإستحاله انتشار الفكر البعثى وعدم وجود أى أرضيه يمكن أن يجد لنفسه فيها مكانا بين أوساط الشعوب الايرانيه باختلاف قومياتها وأديانها واتجاهاتها السياسيه

وعليه فلم يعد سوى نظام البعث في العراق وحده هو الذى يتوجس خيفه من الفكر العقائدى القادم اليه من ايران حيث الأرضيه الخصبه للمسلمين الشيعه حيث وحده العقيده بين الشعبين ونظرا للعوامل التاريخيه الأخرى الخاصه بالشعبين الايرانى والعراقى - وهو الأمر الذى يجعل عمليه انتقال هذا الفكر القادم من ايران وإنتشاره فى العراق - هو أمرا حدوثه محققا ، وهذا ما أثبتته الأحداث بالفعل بعد إنتشار خلايا ونشاط (حزب الدعوه الاسلامى فى العراق) · إضافة الى أن الفكر الجديد القادم من ايران ، قادر أيضا على الانتشار فى المنطقة العربيه عموما لعدم غرابه الأساس الذى يقوم عليه وهو (الدين) على شعوب كان الدين دائما وأبدا ومنذ تاريخ الدعوه المحمديه هو العامل الأساسى الموحد بين هذه الشعوب على الأقل فى مشاعرها ·

وأريد ان أضيف أيضا الى ما سبق بشأن الصراع العقائدى بين البعث فى العراق، ونظام الجمهورية الاسلاميه فى ايران ، ذلك البعد الشخصى الذى وضع بصماته على أساليب ادارة الصراع من جانب الطرفين · وقد بدى وكأنه صراع شخصى بين قادة الدولتين · فكل منهما لم يدع وسيله لمهاجمه القيادات البارزه لدى النظام الآخر ولدرجة التحقير والسب من جانب قادة العراق · والحكم بالكفر - وتعريه الماضى الشخصى من جانب قادة ايران بالنسبه لقادة العراق · ولذلك فان دور الأحقاد الشخصية لا يمكن أن نتجاهله فى دراستنا لأسباب الصراع بين الدولتين واحتمالات إنهاء هذا الصراع فى المستقبل · ذلك أن الصفه الشخصيه لهذا الصراع - وان كانت من المتصور اختفائها باختفاء صدام حسين شخصيا عن السلطه فى العراق · وذلك بالنسبه للتوجه الذى يمكن أن تسير عليه القيادة الايرانيه فى معالجتها لحل هذا الصراع مع العراق ، الآ أن ذلك من الغير المتصور أن يختفى هذا العامل مع إختفاء الزعيم الايرانى آيه الله العظمى الامام الخمينى من على مسرح الأحداث فى ايران حتى ولو بعد وفاته ، لأن ذات النظره ستظل قائمه من بين القاده الايرانيين الآخرين لأن ممارسة السلطه الفعليه هناك ليست فى يد شخص واحد ، ولكنها وبحكم التركيبه الدستوريه فى ايران هى قيادة جماعيه ، إضافه الى وجود برلمان قوى يستطيع أن يلعب دورا حاسما فى اتخاذ القرار السياسى على مستوى العلاقات مع العراق وكما حدث خلال فترة (أزمة رهائن السفاره الأمريكيه فى طهران) · كما أن بقاء صدام حسين مع إختفاء الامام الخمينى لن يغيرا من الأمور شيئا · لذلك فاستطيع أن أقول أن نظرة العداء الشخصى بين نظام الجمهورية الاسلاميه ، ونظام البعث فى العراق ستظل ذات صفه أبديه

نظرا لموقف الأول من البعث كفكر ملحد وكافر كما يرون ، ونظرة الثاني من الحركات الدينيه ورجال الدين وكما أوضحنا عند كلامنا عن (المسأله الدينيه) ، كما يراها البعث ، ولنقدم نماذج من تعبير القيادة العراقيه الصريح عن العداء الشخصي الذي تكلمنا عنه والذي عبر عنه الرئيس العراقي صدام حسين صراحة في أحد خطاباته قائلا : " وأخيرا جاءت تيارات السياسه الدولية ، بخميني الى الحكم في ايران لتدفعه كي يحقق لها ما عجز الآخرون عن تحقيقه فأشاعوا حوله هاله من الأوصاف والمبالغات الكاذ ، ، وصوروه على أنه قوة رهيبه يمكن أن تغير كل الأوضاع في المنطقه .. بل وفي العالم .. ولم يكن خميني هو الدجال الوحيد الذي ظهر في بلاد فارس مدعيا الدين ..... لقد جاءوا بالخميني متوهمين بأنه قادر على تحقيق مخططاتهم ، ولكن شعب العراق المؤمن بالاسلام وبالأديان السماويه ايمانا أصيلا كان واعيا منذ البدايه لهذه العمليه الخبيثه .. فاستعد لها ولم ينخدع بها بعد أن انخدع بها كثيرون .. وسار وراء الموجه دول وأحزاب وحركات وأفراد عديدون ، بعضهم بوعي وتنسيق من أجل أهداف مشبوهه ، والبعض الآخر بسبب ضعف الوعي ، والروح الانتهازيه وعدم الثقه بالنفس " (١) . " ... ان الأمر الخطير هو أن بعض الأوساط العربيه ونقصد بذلك من اندفع منها بحسن نيه وليس بدوافع مخططه قد انساق وراء الظاهره الدينيه - السياسيه وبخاصه بعد الثورة الايرانيه ..... لقد بهرته فقط تلك الصرخات العنيفه التي أطلقها رجال الدين في ايران ضد الامبرياليه والصهيونيه وادعاءاتهم حول النضال من أجل تحرير القدس وفلسطين وظنوا بأنها يمكن أن تضيف الى النضال العربي ضد الامبرياليه والصهيونيه قوة كبيرة جاده ..... ان التيار الديني بصورة عامه .... وتيار خميني بصورة خاصة لم يكن أقدر التيارات الدينيه والمعارضه من الناحيه الثوريه ..... ففي الوقت الذي كانت فيه أطراف عربيه ودوليه عديده تتزلف لنظام خميني وتكيل له المدائح وتشعر أمامه بالصغر .... ان النظره الدينيه المنحرفه المتزمته .... والمتخلفه لزمرة خميني ..... قد وجدت في العراق الذي يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي والقائد صدام حسين ، النموذج الذي يذكرها بالشموخ العربي .... وعاشت لفترة طويله جدا في أوهام تكرار التجربه الايرانيه في اقطار اسلاميه أخرى ..... واعتبرت العراق الساحه المرشحه لذلك " (٢) . وبعد فقد قطعت العبارات التي إقتطفنا فقراتها من خطاب الرئيس العراقي والتقرير المركزي للحزب بالنظره الشخصيه والعدائيه التي تنطوي عليها نفسيه القيادة البعثيه

---

(١) - خطاب الرئيس في ١٩٨٢/٤/٢٠ (ص ٢٥٤) .

(٢) - التقرير المشار اليه آنفا (ص ١٨٩) .

في العراق نحو القيادات الدينيه في ايران وصورت حقيقة مشاعرهم الشخصية تجاه هذه القيادات بسبب إنبهار البعض بها - ولم يستثني البعث في القاء اللوم بل وحتى توجيه النقد والشتائم لمن أيد هذه الثورة الاسلاميه حتى من هم خارج المنطقة العربية .

وهكذا بدأ الصراع يسير نحو الدرجة الحرجه وفي تصاعد مستمر بين القيادتين العراقية والايرانيه وصولا الى مرحلة اندلاع القتال بينهما والذى لم يكن سوى الحلقه الأخيره من حلقات عملية ادارة الصراع بينهما في مسلسل الصراع العقائدي بين النظامين المتناقضين . والذى وجد له الأسباب والادعاءات المناسبه مثل دعوى إتهام العراق لإيران بعدم تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، التي تكلمنا عنها سابقا . وبشأن الانسحاب من المناطق الحدوديه البريه التابعة للعراق . وقيام القيادة الايرانيه بمحاولات للتدخل في الشئون الداخليه للعراق . وعدم ترك العراق يختار نظام الحكم الذى يريده . وهم يقصدون بذلك الربط بين نشاط حزب الدعوه الاسلامي في العراق ضد حكم البعث وبين الدعوه الايرانيه لإقامه نظم حكم اسلاميه في المنطقة ، وكذلك موضوع تزايد نشاط الأكراد المناهضين لسياسه البعث في منطقة كردستان شمال العراق . وكان من وقائع سيناريو تصعيد الصراع بين الدولتين والذى كان قد أعدته القيادة البعثيه في العراق كي تهيئ المناخ في المنطقة ، وتوتير العلاقات بين الدولتين - حتى تسمح اللحظه المناسبة - لتفجير صراعهم بشن الحرب على الحدود بين الجارتين . وكان من أبرز وقائع هذا السيناريو إضافة الى الحملات الاعلاميه والدبلوماسيه بين البلدين - أحداث الجامعة المستنصريه في بغداد والتي قال العراق بشأنها أن أحد الأشخاص من أصل ايراني (وهذا يعني أنه مواطن عراقي ولكنه ينحدر من أصل ايراني) ألقى قنبلة على تجمع طلابي (في الجامعة المستنصريه بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ ، كما ألقيت قنبله من المدرسة الايرانيه في بغداد على موكب تشييع شهداء الحادث الأول يوم ١٩٨٠/٤/٥ ، وجرت محاولة لاغتيال وزير الثقافة والاعلام العراقي بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢) (١) .

وبصرف النظر عن ما تردد بين صفوف الشعب العراقي بشأن موضوع إلقاء القنابل في الحادثتين المشار اليهما ، الآ أن موضوع القنبله الثانيه كان مثار جدل ومحل شكوك واضحه . لإن الادعاء بأن القنبله الثانيه قد ألقيت من مدرسة ايرانيه بعد الاعلان عن هويه الشخص الذى ألقى بالقنبله الأولى ، وفي ظل إجراءات الأمن العراقية التي لا تستدعي المزيد من الإفاضه عن أساليبها وسيطرتها على الشارع العراقي .

---

(١) - د. خالد يحيى العربي - مشكلة شط العرب (ص ٢٢٦) .

وبالذات عند وقوع مثل هذه الأحداث التي يفترض أنه قد صاحبها توتر وحرص لم يكن يسمح بتكرار حادث آخر مرة ثانيه ـ وبالذات أثناء تشييع الجنازه ٠ إضافه الى صعوبة تصور أن يغامر أي شخص بالاقدام على مثل هذه المحاولة من المدرسة الايرانيه بالذات في ذلك الظرف ٠ وبالرغم من أن السلطات العراقية قد وجدت من يمكن إنساب هذه الحادثه اليه وبسرعه لا تثير العجب لتمرسها في هذا المجال ٠ ولقد كانت محصله ما تردد عقب وقوع تلك الحوادث وذلك القسم الذى ألقى به الرئيس العراقي في احدى خطبه حينما قال ، والله ان دم شهداء حادث الجامعة المستنصريه لن يمر ٠٠٠٠٠٠ الخ) ، كل ذلك كان يقطع بأنه كان بمثابه عمليه إثاره للجماهير العراقيه وطلابها بصفه خاصه تمهيدا للبدأ في تنفيذ الحمله الشامله التي قرر قادة البعث القيام بها ضد الاتجاهات الدينيه في العراق وكبار رجال الدين ، ولتضع القيادة العراقيه لنفسها المبرر والسند الشرعي لهذه الحمله التي وصلت في إنتهاكها لحقوق الانسان الى أبعد ما يمكن تصوره في هذا العصر ٠ تلك الحمله التي بدأت بكبار رجال الدين والأئمه الكبار الذين كانت تربطهم أي صله بالامام الخميني وأتباعه خلال فترة تواجده في العراق ٠ والتي كان من أبرز ضحاياها كما ذكرنا الإمام (محمد الباقر وزوجته) ٠ وعلى صعيد الارهاب الداخلي ـ وخلق المضايقات للنظام الحكم الجديد في ايران في وقت واحد ـ قامت السلطات العراقيه بحمله واسعه كما ذكرنا باعتقال آلاف العراقيين الذين أعدت أجهزة الأمن والحزب تقاريرها التي تشكك في ولائهم للحزب والثورة ٠ واعتبرت هذه الآلاف (تبعيه ايرانيه) برغم الاسلوب العشوائي الذي تم به حصر هؤلاء المواطنين والذين قد سبق أن طردهم العراق في عهد الشاه والبعث فقام الشاه بحمله دبلوماسيه واعلاميه أوضح من خلالها أن بعض هؤلاء المواطنين هم عراقيون يحملون أوراقا رسميه تثبت عدم إنحدارهم من أصول غير عراقيه مما إضطرت معه القيادة العراقيه في حينها الى السماح لهم بالعوده للعراق ثانيه ، ولقد سلبت السلطات العراقيه هؤلاء المواطنين جميع أموالهم وممتلكاتهم وقذفت بهم على الحدود مع ايران بل استمر ذلك الاجراء حتى بعد إشتعال القتال وتعرض العديد من هؤلاء المطرودين العراه في الصحراء الى مخاطر القتال والتبادل بالنيران بين الطرفين ٠ وكانت تتم عمليات الاعتقال والتي ترتب عليها تشتيت بعض الأسر والتفريق بين الزوج وزوجته ، أو الأب وأبنائه أو الأم وأولادها بشكل غير انساني يعجز القلم عن وصف دقائق وقائعه المؤسفه في حق إناس أعطوا العراق عمرهم وجهدهم وعلمهم وأبناءهم الذين ما زال يتواجد بعضهم يقاتل بالاكراه على جبهات القتال مع ايران ٠ وقد عبر البعث عن رأيه في تلك الاجراءات التي أقدم عليها في حق حفنه من أبناء العراق بالقول : (ان الايرانيين القاطنين في العراق وبعض المتجنسين

منهم بالجنسيه العراقيه الذين كانوا مواليين لنظام الشاه ، وكانوا يخدمون مخططاته غيروا ولاءهم مرة واحده الى خميني ونظامه ليس لانسجامهم بالضرورة مع نهجه العكري أو السياسي . فقد لا يكون البعض منهم متفقا معه فى هذا النهج وانما بدافع الحقد العنصري على العراق والأمه العربيه ..... وعاد هؤلاء من جديد ليشكلوا مرة أخرى طابورا خامسا نشيطا جدا لخدمة نظام خميني وفي التخريب الداخلي وصاروا الوسط الأوسع الذي نشأ فيه حزب الدعوه العميل ، وكان يأوى أفراد هذه العصابه ويمدها بالمال .... فشرعت أجهزة الثورة بطرد هؤلاء من أرض الوطن واتخذت الاجراءات العقابيه ضدهم لتآمرهم على العراق وخيانتهم له وفي وقت سريع تماما ظهرت النتائج الايجابيه لهذا الاجراء الوطني السليم ففي خلال أسابيع قليلة ضعفت الى حد كبير ظاهرة الاشاعات المغرضه وظواهر البلبله التى كانوا يشيعونها ضد العراق ولصالح النظام الايراني . ولم تعد الاذاعه الايرانيه ومخابرات النظام الايراني تمتلك ما كانت تمتلكه في السابق من مصادر للمعلومات واستقر الوضع النفسي في كثير من المناطق العراقيه التى كان يشكل هؤلاء نسبه مهمه بين سكانها)(١)

واذا كان لنا من تعقيب على ما قدمه قادة البعث من تفسير لتبرير ذلك الاجراء الذي لن يبرئهم التاريخ من تبعاته على مر السنين ، فإن المشكوك فيه اضرار إناس ببلد ولدوا فيه هم وأجدادهم ، منذ مئات السنين وبعضهم أصبح في درجات متقدمه في الحزب الحاكم . والحقيقة أن موضوع النتائج الايجابيه التى ادعى البعث أنها قد أثمرت عن اجرائه هذا ، هو إدعاء يجافي الحقيقه لأن من هؤلاء الذين أعتبروا متآمرين وخونه من كان يشارك في الحرب على جبهات القتال ضد ايران في الوقت الذي كانت أسرهم رهن الاعتقال في السجون العراقيه توطئه لترحيلهم الى خارج الحدود العراقيه . وهو أمر يُعد في الواقع من سخريات القدر الذي لا يعثر عليه سوى في عراق البعث . واننا لنتساءل من أين اذاً تجمع ايران الآن معلوماتها الغزيره عن العراق في ادارة صراعها وحربها ضده ، اذا كانت هذه الفئات التى كان يعتمد عليها الايراني بحسب الادعاء العراقي المذكور ، قد طردت منه . ومن أين اذاً صدرت الاشاعات والبلبله المتواجده الآن في العراق بعد تسفيرهم ؟ . ولقد أضافت آثار هذا الاجراء عنصرا آخر في تصعيد الروح العدائيه بين النظامين في العراق وايران ، عندما خلقت مشكله تواجد الآلاف من الأسر العراقيه المطروده من العراق والتي أصبحت عديمة الجنسيه في هذه الحاله ، والمفروضه على السلطات الايرانيه وما يمثله ذلك من عبء على نظام الحكم في ايران سواء من حيث تدبير

---

(١) ـ التقرير المشار اليه سابقا (ص ٥٢) .

سبيل ايواء هذه الاسر وسبيل المعيشه اللازمه لاقامتهم في ايران في وقت لا تستطيع تقبلهم في أراضيها كايرانيين لانعدام الصلة أو الرابطة القانونية - بينهم وبين الدولة المطرودين اليها وهي رابطه كانت قائمه بين أجداد بعضهم من مئات السنوات وانقطعت بالنسبه لكثير منهم بل أن نسبه عاليه جدا من الأفراد المطرودين من العراق من الكبار وليس فقط الأطفال والشباب لا يعرفون أي من اللغات المتداوله في ايران ، ولم يسبق لهم زيارتها · ولعل أوضاعهم لا تختلف كثيرا عن أقرانهم الذين هم من أصل تركي والذين إندمجوا جيلا بعد جيل داخل المجتمع العراقي ليصبحوا جزءا من شعبه مثلهم تماما · ولذلك فحتى من الناحيه القانونيه لا يمكن الزام ايران بقبول أشخاص ليسوا من رعاياها ولا يحملون جنسيتها ، ولكن الموقف الانساني المتمثل في قذف السلطات العراقيه بهؤلاء الأشخاص وأطفالهم في الصحراء على الحدود المشتعله بالنيران بين البلدين - أعطى للسلطات الايرانيه الفرصه لكي تخطو خطوه لها مردودها لدى الرأى العام في البلدين من حيث استقبالها لهؤلاء الناس وايوائهم بالمقابله مع السلوك الغير انساني الذى سلكته السلطات العراقيه بطردهم وهم رعاياها بعد تجريدهم من كل ما يملكون ·

ويحق للمراقب أن يتساءل بهذه المناسبه عن الموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات العراقيه فيما لو قامت ايران باتخاذ موقف مقابل وطرد آلاف الأسر التي يمكن أن تعتبرها طابورا خامسا للعراق - ولا سيما أن هناك في ايران اقليما كاملا من العرب هو اقليم عربستان الملاصق للحدود العراقيه الذي تكلمنا عنه في بدايه هذا الكتاب فهل ستقبل العراق هؤلاء الناس · انه لمن الغرائب حقا أن يطرد العراق آلاف من الأسر الذين كانوا يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمع العراقي بحكم عوامل عديده ، في وقت قام فيه ومن تلقاء نفسه باستقبال آلاف أخرى من الأسر العربيه (العربستانيه) والتي تحمل الجنسيه الايرانيه بعد دخول الجيش العراقي اقليم عربستان خلال الأيام الأولى للحرب · وآمن لهؤلاء وسلمهم أراضي زراعيه في العراق ومرتبات شهريه لكل أسره على سبيل المعونه وهم الذين ثبت أن الكثير من المتاعب التي لاقاها الجيش العراقي في تواجده في أراضيهم كانت من وراء البعض منهم ولأسباب لا نستطيع لومهم بشأنها · باعتبار أن الغزو العراقي قد أصاب مدنهم بالخراب والدمار وأهلهم بالهلاك ، والأذى · وهل سيعود العراق يوما لطرد هؤلاء الى ايران باعتبارهم طابورا سادسا في هذه الحاله · فحتى قضيه بقائهم في العراق بعد غزو القوات العراقيه لاقليمهم قد خلق مشكله أخرى لهم - ر ، بإعتبارهم متعاونين مع النظام البعثي في العراق من وجهه نظر السلطات الايرانيه

برغم أن ذهابهم للعراق ، كان فى أغلب الأحوال أمرا لا خيار لهم فيه بحكم ظروف اقتحام مدنهم وصعوبة بقائهم فيها ، أو التوجه الى مناطق أخرى فى ايران بسبب حصار تلك المدن . وبل أن السلطات الايرانيه تستطيع أن تجد من المبررات اللازمه لاتخاذ قرار بابعادهم عن ايران وعدم السماح لهم بالعوده اليها أو طرد غيرهم من الموجودين الآن فى ايران - ما يمكن به دفع أى إنتقاد يوجه اليها وذلك باستخدام نفس المنطق أو الحجه العراقيه بالقول بأن هؤلاء الناس يختزنون مشاعر الحقد العنصرى ضد الدولة الايرانيه وظلوا موالين للعراق ولا سيما أن هناك منظمات سياسيه عديده قامت فى اقليم عربستان الايرانى " جبهه تحرير عربستان " التى تنادى بتحرير اقليم عربستان عن طريق الكفاح المسلح وحرب العصابات وكذلك الجبهه القوميه والحركه الثوريه والجبهه الشعبيه ومعظم تلك المنظمات، تلقت معونات ودعم من العراق ولم ينكر قاده العراق ذلك . وان كنت بدورى لا أنكر على هذه المنظمات دورها الشرعى للمطالبه بحق تقرير المصير لشعب عربستان . والحقيقه أن الاجراء العراقى بتسفير آلاف الأسر العراقيه على هذا الشكل الذى ذكرناه لم يكن سببا فى زيادة فجوة الانشقاق بين الشعبين العراقى والايرانى على مستوى العلاقات التاريخيه والأخويه بين الشعبين فقط ، ولكنه خلق نوعا جديدا من التفرقة القائمه على أساس عنصرى بين الشعبين المسلمين الجارين بل وفى داخل الشعب العراقى نفسه حينما قسمه الى عراقى عربى وعراقى تبعيه (من أصل ايرانى) واعتبر الثانى من المنبوذين مما جعل المواطن العادى يحرص فى تعامله مع زميله اذا كان له أصول ايرانيه تخوفا من اتهامه بشىء يسبب له المتاعب . وأصبح عليه أن يسب كل من هو من أصل ايرانى - لدفع الشبهه عن نفسه . وأستمرت عبارات (الفرس المجوس - أحفاد كسرى ورستم - الفرس العنصريين .... الخ) تستخدم فى كل مناسبه وعلى لسان كل المسئولين والأجهزة الاعلاميه والحزبيه والرسميه إضافه الى القرارات التى أشرنا اليها والتى تتعلق بتطليق الزوج لزوجته التى هى من أصول ايرانيه وتسليمها لجهات الأمن لتسفيرها مقابل منحه من الدولة ، وقرارات نقل العاملين من أجهزة الدولة الى دوائر خدميه كنوعا من التنكيل بهم باعتبارهم تبعيه ايرانيه حتى اضطرار السلطات العراقيه لوقف عمليه الطرد نتيجة رد الفعل العالمى الحاد على هذا المسلك اللا إنسانى . ولقد قضى هؤلاء الناس الذين لم يطردوا خلال فترة عمليات التسفير أياما قاسيه حيث كان كل فرد فى كل أسرة يعيش حاله من الرعب بعد أن يسدل الليل ستاره انتظارا للحظه يدق فيها باب المنزل ليكون الطارق هم رجال الأمن قادمين لاعتقالهم توطئه لطردهم خارج العراق . ولقد صدرت قرارات فى حينها بحظر سحب أى شخص يدخل ضمن قوائم خاصه أعدها رجال الأمن

بالأسر التي أعتبروها من أصول ايرانيه - أي أموال عائده له من البنوك - وكذلك حظر تصرفهم بالبيع أو التنازل أو أي تصرف في عقاراتهم وأموالهم المنقوله والغير منقوله الى أن يقضي الله في أمرهم .

وحقيقة لقد كانت مصائر العديد من أفراد الشعب العراقي خلال مدة التسفير (الطرد) هذه معلقه في أيدي رجال الأمن العراقيين حيث كان بوسع أي شرطي في جهاز الأمن أن يقدم تقريرا في حق شخص يترتب عليه ادخاله ضمن قوائم المطلوب تسفيرهم واسقاط الجنسيه العراقيه عنهم تحت عنوان أنه قد ثبت حصولهم عليها بطرق غير شرعيه.وغريب حقا أن يقال في ظل اجراءات نظام البعث الأمنيه الدقيقه أن هنالك مواطنا حصل على الجنسيه العراقيه بطريق غير قانوني وغير شرعي وعليه يتم اسقاطها عنه وطرده . وازاء هذا التصعيد على المستوى السياسي بين النظامين قامت السلطات الايرانيه من جانبها بشن حمله اعلاميه موازيه للحمله العراقيه ضد الثوره الايرانيه في ايران والتشكيك في أهدافها وبدأت الأجهزة الايرانيه بتوجيه الشتائم للعراق وتسفيه مبادىء حزب البعث في العراق والتعريض بشخصيه الرئيس العراقي صدام حسين وتشريحها وابراز الصفات السيئه في شخصيته والمواقف السيئه في تاريخه من واقع حياته ومنذ نشأته وحتى وصوله الى مقعد الرئاسه في العراق . وصدرت الفتوى الشهيره عن مرجعيه الشيعه من ايران باعتبار حزب البعث العربي الاشتراكي حزب كافر وكذلك رئيسه وأعضائه مما يستوجب تطبيق شرع الله في حقهم . وحدثت أعمال تعرض متبادله للسفارات العراقيه والايرانيه في البلدين والملحقيات والمدارس التابعه لهم وتنزيل الاعلام لكل من البلدين عن هذه المنشآت وصور زعمائهما وتزامنت هذه الأعمال تقريبا مع أعمال المناوشات العسكريه على الحدود بين البلدين الى أن اشتعلت الحرب بالشكل الذى وقع فيما بعد خلال شهر سبتمر عام ١٩٨٠ . فقد سبقت أحداث شهر سبتمبر عام ١٩٨٠ وقائع انتهاكات واعتداءات متبادله على الحدود بين البلدين ، وأعلن العراق من جانبه أن الانتهاكات الايرانيه قد بلغت للفتره ما بين يونيو الى سبتمبر ١٩٨٠ - (١٨٧) انتهاكا واعتداءا عسكرى عبر الحدود العراقيه وضد المدن والقرى والطرق والمخافر الحدوديه العراقيه وقد تم إبلاغ الحكومه الايرانيه بموجب المذكرات الدبلوماسيه التي ثبتت فيها كل واقعة منها ، ومن جهة أخرى لم يقف العراق مكتوف الأيدي نحو هذه الاعتداءات الايرانيه فقد أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في خطاب له أنه : (وطيلة أشهر عديدة تصرفت الثورة على أمثال هذه التجاوزات والمؤامرات بصبر وحزم وكانت ترد على الحملات الاعلاميه بقوة وتكيل للنظام الايراني الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود) . ومن هنا بدأت تتسلسل وقائع تصاعد التوتر

بين الدولتين وعلى النحو التالي وعلى لسان الجانب العراقي : (١) (ففي يوم الرابع من ايلول ١٩٨٠ قصفت المدفعية الايرانيه الثقيله وبعيدة المدى مدن خانقين ومندلي وزرباطيه ومنطقة نفط خانه وكان هذا العدوان معززا بحشود عسكريه واسعه على الحدود العراقيه وداخل الأراضي العراقيه " زين القوس وسيف سعد وهيله وخضر " ، لقد كان هذا التعرض يعني من الناحيه الواقعيه اعلان الحرب - وكان السكوت عليه يعني القبول بنقل ساحه الحرب الى الأراضي العراقيه · وازاء هذا التطور قررت القيادة ضرب المدن الايرانيه الحدوديه في المنطقة بالمدفعية معاملة بالمثل - وابعاد المدفعية الايرانيه عن المواقع التي يمكن ان تصيب منها المدن الحدوديه العراقيه غير أن انجاز هذه المهمه كان يتطلب تحرير منطقة (زين القوس) وهي أرض عراقيه ·

(٢) - وفي يوم السادس من ايلول ١٩٨٠ اجتمعت القيادة وقررت الايعاز للقوات المسلحة الوطنيه بتحرير (زين القوس) ·

(٣) - وفي اليوم التالي ٧ أيلول ١٩٨٠ إقتحمت القوات المسلحه منطقة زين القوس وانتزعتها من القوات الايرانيه في معركة سريعه ·

(٤) - بعد تحرير زين القوس واصلت قواتنا المسلحة مهماتها في استعادة الأراضي العراقيه ، فتم في ١٩٨٠/٩/١١ استعادة منطقة (سيف سعد) وفي يوم ١٩٨٠/٩/١٦ كانت قواتنا قد استعادت بمعارك جريئه كل الاراضي العراقيه المثبته في الاتفاقيات الدولية كما استعادت أيضا كل المخافر الحدوديه التابعة للسيادة العراقيه والتي كانت تسيطر عليها بصورة غير مشروعه السلطات الايرانيه) (١) ·

ذلك هو تسلسل الوقائع على نطاق العمل العسكري بعد أن وصل التوتر السياسي قمته في شتى المجالات وبالشكل الذى أوضحناه سابقا · فقد كانت هناك عمليات عسكرية ميدانيه هي بالأساس عمليات هجوميه تحركت فيها القطاعات العسكريه العراقيه لتنفيذ مهمات حددت لها وبصورة لا يمكن أن تدرج على ضوئها ضمن صيغ العمليات العسكرية الدفاعيه ويؤكد ذلك تطور العمليات العسكرية خلال الأيام التاليه لها · وينبغي أن لا نغفل هنا - اذا وقفنا على الجانب الآخر من الحدود العراقيه · أي خلف أجهزة صنع القرار في ايران - تسجيل رد الفعل الطبيعي والبديهي المنتظر لقيام العراق بتنفيذ مثل هذا الحجم من العمليات العسكرية وحجم القوات التي تسانده وما يستتبعه رد الفعل من قيام القياده الايرانيه

---

(١) - التقرير السابق (ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥) ·

اتخاذ اجراءات من جانبها هي بالدرجة الأولى تتضمن رفع درجات الاستعداد بين قواتها المسلحه وحشدها في اتجاه المحاور الساخنه ، واتخاذ اجراءات أخرى ، هي في مجملهما نوعا من الوقايه والتحسب لما سوف يعقب التحركات العراقيه وعملياتها العسكريه من عمليات لاحقه محتمله وهو المنطق البديهي الذى ستأخذ به أى دولة غير ايران فى هذه الحاله ـ وهو ما حدث بالفعل ٠ ويستوقفني هنا استخدام القيادة العراقيه عبارة (وانتزعتها من القوات الايرانيه في معركة سريعه) ٠ عند عرض تسلسل الوقائع ٠ وهو أمر يستخلص منه الوضع العسكرى الذى كانت عليه القوات الايرانيه في هذه الأماكن وهل كانت في حالة استعداد سابق للعمليات العسكرية العراقية أم لا ، وذلك أمر هام في توضيح ما اذا كانت ايران كما ادعى العراق تنوى الهجوم على العراق ـ واحداث حالة حرب واقعية ـ ذلك على فرض أنها كانت محشده لقواتها على الحدود العراقيه ـ وعليه فاذا صح هذا الافتراض فان من البديهي أن القوات العراقيه لم تكن قد استطاعت أن تنجز عملياتها المذكورة في الأيام الأولى بهذه (السرعه) كما وصفتها لأنها كانت سوف تقابل قوات مستعده لصدها والدفاع عن مواقعهما ويصعب القول بأنها كانت مستعده ولكنها فشلت في صد القوات العراقيه في حينها ـ وعلى ضوء النتائج التى أفرزتها العمليات العسكريه بين الطرفين فيما بعد حينما بدأت القوات الايرانيه في كسح القوات العراقيه الى خلف الحدود العراقية بعد أن استعادت قدراتها التنظيميه واستوعبت حقائق الموقف وهو ما سنعود لتوضيحه فيما بعد ٠ وفور انتهاء العراق من عملياته العسكرية السريعه المذكورة بدأت تتضح معالم الصراع وتتكشف النوايا العراقيه الحقيقية من خلال أساليب ادارة هذا الصراع ٠ فبعد أن بدأت القيادة العراقيه ادارة صراعها باستخدام ورقة تصعيد التوتر السياسى بين الدولتين سواء من خلال الحملات الاعلاميه أو الدبلوماسيه أو طرد الأسر ذات الأصول الايرانيه من العراق ـ أو اثارة المتاعب الداخليه في ايران ، تحولت الى استخدام ورقة النشاط العسكرى بعمليات سريعه بهدف جس نبض استعداد القوات الايرانيه لمدى قدرتها على مواجهة العمليات اللاحقه التى كان مخطط لها لتنفذ في مرحله لاحقه ٠ ثم جاء دور الورقة الثالثة والهامه حينما اعلنت القيادة العراقيه الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الموقعه مع ايران ونترك الرئيس العراقي يتكلم عن تفاصيل الموقف العراقي في هذه الخطوه من خلال خطابه الذى ألقاه أمام المجلس الوطني في ١٩٨٠/٩/١٧ حيث قال : (٠٠٠ وقد استفاد الجانب الايراني في وقت مبكر من اتفاقيه الحدود النهريه في شط العرب بينما تطلب الأمر وقتا اضافيا بالنسبة لتطبيق البروتوكول الخاص بالحدود البريه ، وكان ذلك أمرا اعتياديا وقد تعطلت اجراءات تسليم الأراضي فيما بعد بسبب الظروف التى كان يعيشها النظام الايراني

السابق عامي ٧٨ ، ١٩٧٩ ثم جاءت السلطه الايرانيه الجديده وبقيت أراضينا تحت سيطرة الطرف الآخر ، وقد قدرنا أن النظام الجديد يحتاج الى زمن لكي ينفذ الالتزامات التي تترتب عليه بموجب الاتفاقيه ٠٠٠٠ غير أننا ، ومنذ اليوم الأول لوصول المجموعه الحاكمه في ايران الى السلطه ـ لمسنا منها مواقف عدوانيه وإخلالا بعلاقات حسن الجوار ، وصرنا نسمع منهم التصريحات المتلاحقه عن عدم التزامهم باتفاقية آذار (مارس ١٩٧٥) ، وفي وقت مبكر جدا خرقت المجموعة الحاكمه في ايران مبدأ أساسيا من بنود الاتفاقيه ، عندما استدعت قيادة التمرد العميل من أمريكا الى ايران وكان العميل البارزاني وأولاده يتهيأون للعوده الى ايران واستئناف نشاطهم العدواني ولكنه توفي عند أولياء نعمته الأمريكان ، فعاد ابناؤه وقيادة التمرد العميل الى ايران واتخذوها منطلقا لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنيه باسناد صريح من السلطات الحاكمه فيها ٠٠٠٠٠ ثم يصل الرئيس العراقي الى أهم فقره في خطابه حينما قال : " ولما كان حكام ايران قد أخلّوا بهذه الاتفاقية منذ بدايه عهدهم بتدخلهم السافر والمقصود في شئون العراق الداخليه واسنادهم كما فعل الشاه من قبل وامدادهم لرؤوس التمرد المدعوم من أمريكا والصهيونيه ولامتناعهم عن اعادة الاراضي العراقيه التي اضطررنا الى تحريرها بالقوة فإنني أعلن أمامكم أننا نعتبر اتفاقية ٦ آذار لعام ١٩٧٥ ملغاه ٠٠٠٠ وقد اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا بذلك ٠٠٠٠٠ وهكذا ينبغي أن تعود العلاقات القانونيه في شط العرب الى ما كانت عليه قبل ٦ آذار ١٩٧٥ ويعود هذا الشط ، كما كان عبر التاريخ ، عراقيا وعربيا بالاسم والحقيقة ، مع كل حقوق التصرف بالسياده الكامله عليه "
وفي الحقيقه وقبل أن نتعرض بالدراسه لما جاء في هذا الخطاب يستوقفني ويدهشني تلك المحسوه بالمفاجئه التي ألمت بالرئيس العراقي والتي تنبه على أثرها بأن شط العرب وكما جاء في نهاية تلك الفقره من خطابه ـ حينما قال : " ويعود هذا الشط كما كان عبر التاريخ عراقيا وعربيا بالاسم والحقيقة ٠٠٠ الخ " ولنتساءل أين كانت تلك الحقيقة غائبه عن ذهن الرئيس العراقي حينما تفاوض مع شاه ايران في الجزائر عام ١٩٧٥ ووقع على التنازل عن السيادة على الشط لايران ؟ أغلب الظن أن ما فعله الأكراد شمال العراق بالرئيس وحينما كان يدير العمليات العسكريه ضدهم بصفته رئيسا للجنة شئون الشمال وقتها واوشاكهم على قسم ظهر البعث وتهديدهم المباشر لقضية بقاء السلطه في العراق في يد البعث كانت قد زرعت من الغيظ والحقد لدى الرئيس الى درجة أعمت بصيرته وعقله للاسف عن ادراك تلك الحقيقة المتعلقه بعروبة شط العرب عبر التاريخ ـ والتي لم يدركها الآ حينما فكر في اعلان الحرب على ايران والغاء الاتفاق متخذا من الورقة الكرديه

ذاتها التي كانت سببا في توقيعه لاتفاقيه الجزائر - سببا لالغاء ذات الاتفاقيه ، ولنعود لبحث أسباب الغاء اتفاقيه الجزائر من خلال الاسباب والمبررات التي أعلنها الرئيس العراقي نفسه وفي البدايه يستوقفنا أمرين :

الأمر الأول : ما يتعلق بقول الرئيس العراقي : خرق المجموعة الحاكمه في ايران بندا أساسيا من بنود الاتفاقية باستدعائهم جماعة البرزاني (الأكراد) ليتخذوا من ايران منطلقا لتهديد أمن العراق ٠

الأمر الثاني : امتناعهم (القاده الايرانيين) عن اعادة الاراضي العراقيه التي أستعادها العراق فيما بعد بالقوة ٠ وبالنسبه لهذا الأمر الأخير فان التناقض ليكاد يكون صارخا بين قول الرئيس في نفس الخطاب أنهم قد قدروا أن " النظام الجديد في ايران يحتاج الى زمن لكي ينفذ الإلتزامات التي تترتب عليه بموجب الاتفاقية في هذا الشأن " ، ثم يعود فيقول : " صرنا نسمع منهم التصريحات المتلاحقه من عدم التزامهم باتفاقيه الجزائر " ٠ مما اضطرهم الى تحرير هذه الأراضي بالقوة ٠ ويلاحظ أن النظام الجديد في ايران قد تسلم السلطه في فبراير ١٩٧٩ وقرر العراق استعادة تلك الأراضي بالقوة في سبتمبر ١٩٨٠ أي أنه وبالرغم من اقرار الرئيس العراقي في خطابه المشار اليه بالظروف التي واجهها النظام الجديد في ايران والتي أثرت على عمليه تسليم المناطق العراقيه موضوع اتفاقيه الجزائر ، فانه قد اعتبر ان تلك المدة والتي تبلغ حوالي عام ونصف عام في ظل تلك الظروف الداخلية لايران مهله كافيه ومبررا يستند اليه ضمن مبررات الغاء الاتفاقيه - وبينما كان قد انقضى على توقيع الاتفاقيه من مارس ١٩٧٥ وحتى قيام الثورة الايرانيه في فبراير ١٩٧٩ أربع سنوات وذلك في عهد الشاه ، ولم يجر نظام البعث على الاقدام على نفس الخطوه التي اتخذها في ظل نظام رجال الدين في ايران مع الشاه قبلهم مما يثير الشكوك حول حقيقة نوايا القيادة العراقيه في هذا الصدد - والأسباب الحقيقيه وراء خطوة استخدام القوة العسكرية في استعادة تلك المواقع ، واعلان الغاء اتفاقية مارس من جانب واحد ٠ وهل أن ذلك حقيقة وعلى ضوء ما قدمناه أعلاه يرجع الى سبب عدم تنفيذ ايران لالتزامها بموجب المعاهده بشأن عدم إعاده تلك المواقع ، واعادة القيادة الكرديه - من الخارج الى ايران كما جاء في مبررات اعلان الغاء الاتفاقية في خطاب الرئيس العراقي ، أم أن هناك أسباب حقيقيه تقف وراء هذه المبررات التي اتخذت واجهه لتغطيتها وكما كان عهد الصراع بين النظامين في اتخاذ أسباب تتعلق بالمشاكل الحدوديه ستارا يخفي صراعهم العقائدي في المنطقة ٠ ولقد طرح القاده الايرانيون هذا التساؤل بقولهم : " لماذا إختار

صدام حسين ذلك التوقيت بالذات للاقدام على تنفيذ عملياته العسكرية والغاء الاتفاقية ولم يفعل ذلك في عهد الشاه ؟! ويربطون بين ذلك وبين ظروف ايران الداخلية والعسكرية في العهدين " • وعلى أي الأحوال اذا كان هذان الأمران هما السببان المباشران اللذان إستند اليهما الرئيس العراقي في اتخاذ القرار الخاص بإلغاء اتفاقية الجزائر المبرمه عام ١٩٧٥ ، فإننا اذا تدارسناهما من الناحية الشكلية البحته فسنلاحظ أن الأمر الأول المتعلق بامتناع ايران في ظل حكم النظام الاسلامي الجديد عن اعادة الأراضي العراقيه - هو أمر في الحقيقة لا يستساغ إطلاقا الإستناد اليه كسببا جوهريا يجعل القيادة العراقيه تقدم على الغاء اتفاقية الجزائر وذلك لأن العلة قد انتفت هنا حينما قامت القيادة العراقية في ١٩٨٠/٩/٦ بتنفيذ عملياتها العسكرية الهجومية لاستعادة تلك المناطق التي جعلت من عدم قيام القيادة الجديدة في ايران اعادتها الى العراق سببا رئيسيا لإلغاء الاتفاقية في حين أن خطاب الرئيس الذي اعلن فيه إلغاء الاتفاقيه كان يوافق ١٩٨٠/٩/١٧ أي بعد أن أصبحت تلك الأراضي في أيدي العراق فعلا ، ولم يعد هناك حاجه لاتخاذها موضوعا يصاغ كسببا في إلغاء الاتفاقيه على الأقل من الناحيه النظريه الشكليه والمنطقية ، برغم أن القيادة العراقية قد تناست في هذه النقطة اقرارها في نفس الخطاب الخاص بالغاء الاتفاقية بأن الظروف الخاصة بايران الداخليه كانت تحتاج الى زمن لتنفيذ التزامها في هذا الشأن • اذاً ومن الناحية الشكلية أيضا لم يبقى أمامنا الآ الأمر الثاني الذي كان سببا ثانيا استندت اليه القيادة العراقية في الغاء الاتفاقية وهو موضوع التدخل في شئون العراق الداخليه والمقصود به ما ذكره الرئيس العراقي في خطابه ذاته - " استدعاء القيادة الايرانيه - قيادة الحركات الكرديه من أبناء الملا مصطفى البرزاني من الخارج لمواصلة نشاطهم شمال العراق " •

لكننا نتساءل عن مدى تأثير مثل هذا الفعل وخطورته المباشره وهل هي أمور كانت فعلا تستوجب سرعة التحرك العراقي بالغاء الاتفاقيه نتيجة اقدام ايران على هذا الفعل إن صح وقوعه • ان المعلومات التي يعرفها أي مواطن عزاقي عادي تقطع بأن نشاط الأكراد شمال العراق ضد سلطات البعث ، ومن خلال جماعات كرديه أخرى غير أولاد البرازاني بل وعلى خلاف معها كان قد وصل الى درجة مقلقه للسلطه في بغداد ، وبعيدا عن أي تأييد ايراني - أو حتى تعاون مع أبناء البرازاني - أي أن النشاط الكردي المعادي للسلطه كان موجودا • إضافة الى هذا فإن بنود اتفاقية الجزائر لم تتضمن حكما يقضي باعتبار الاتفاقية كلها ملغاه ويخول أحد طرفيها حق هذا الإلغاء من جانب واحد في حالة ما اذا أخل أحدهما بأحد شروطها •وهل مجرد وصول

عناصر معارضة لنظام الحكم في بغداد الى ايران يمكن أن يكون سببا كافيا لإعتبار ذلك اخلال من ايران بالمعاهده · وفي واقع الأمر ـ أن اعلان الرئيس العراقي عن هذين المبررين لإلغاء الاتفاقية وهما مبرران لا يقويان كحجة منطقيه ومقنعه وكأسباب ملحه تضطر معها القيادة العراقيه لالغاء إتفاقية الجزائر ، لفقدها الوسيله لدفع الضرر الذى لحق بها من جراء اخلال ايران ببنود الاتفاقية بشأن هذين المبررين وان ذلك الاعلان وهذا الاجراء العراقي لا يمكن النظر اليه بمعزل عن الظروف والأوضاع الجديدة التى خلقتها القيادة العراقيه عندما حركت قواتها في اتجاه الحدود بين الطرفين لاستعاده المناطق المشار اليها آنفا وما ترتب على هذه العمليات السريعه من نتائج سالت معها لعاب القيادة العراقية في الاندفاع بسرعه لتنفيذ مخططها الذى أشرنا اليه آنفا · ولا يمكن تجاهل الموقف العسكرى على الجانب الايراني في ذلك الوقت بالذات ومدى استعدادهم لتلقى مثل هذا الهجوم المفاجىء ، والوضع العسكرى العام في ايران في ظل الظروف الداخليه لايران التى سبق شرحها . وكذلك الوضع العسكرى العام في العراق ، وعمليات الحشد التى سبقت عمليات ١٩٨٠/٩/٦ بوقت كافي والتى كانت تشير بوضوح بحكم حجم القوات التى بدأت القيادة العراقية تدفع بها في اتجاه المناطق الحدوديه ـ والتى لم تكن تتناسب مع حجم عمليات اعاده مناطق حدوديه ومخافر محدودة · ولذلك فان هنالك سؤال يبرز أمامنا بهذه المناسبة وعلى ضوء تلك الظروف الجديدة ، وهو ـ لماذا لم يعلن الرئيس العراقي عن الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ قبل تاريخ تحركات قواته العسكرية في ١٩٨٠/٩/٦ وقبل قيامها بتحرير تلك المناطق العراقية والتى كانت في ذلك الحين تحت السيطرة الايرانيه ليكون لديه المبرر المنطقي والقوى لإلغاء الاتفاقيه لكون تلك الأراضي ستكون ما زالت تحت السيطرة الايرانيه بدلا من الاستناد لنفس السبب في حين العله منتفيه ـ لأنها وقت اعلانه عن الالغاء كانت تلك الأراضي قد أصبحت في أيدى العراق فعلا ؟ وعلى الأقل سوف يكون هنالك السند والمبرر الشرعي لاستخدام القوة العسكرية في تحرير تلك الأراضي من أيدى ايران بعد الغاء الاتفاقيه لتتسق الوقائع والأحداث منطقيا مع بعضها وليتجنب العراق أى ادانه من قبل الرأى العام العالمي باعتباره الطرف البادىء باشعال القتال · ولكن اذا كان لي من تعليق في هذا الشأن ، فأقول أن تسلسل الوقائع بهذا الشكل الذى سردناه وعلى لسان القيادة العراقيه نفسها ، وتحليل الأحداث يقطع بأن الأمر قد اختلط على القيادة العراقيه فلم تستطع أن تقرر أى الاجرائين ينبغى أن تقدم عليه أولا ـ القتال وتحرير المواقع العراقيه ـ أم الغاء الاتفاقيه ـ لأن النيه كانت مبيته على الاقدام على كلاهما بالفعل · فأخطأت ترتيب اجراءاتها فلم تستطيع إعمال

التغطيه اللازمه على نواياها الحقيقيه فى الإجرائيين أمام الرأى العام العالمى ٠
ونظرا لأن موضوع الاقدام على عمل عسكرى ضد ايران بالذات يحقق للقيادة العراقيه فرصة صعود أول درجة من درجات سلم الزعامه فى المنطقة والبطوله المزعومه التى سنشرحها فيما بعد ، فقد دفعها ذلك دفعا نحو إختيار الاجراء العسكرى أولا .
ولعل ذلك يفيدها فى مجال جس النبض وتقدير امكانيه استغلال نتائج العمليات العسكرية الأولى والنجاح الذى يمكن أن تحققه ورد الفعل الايرانى عليه ـ لتقرير مدى امكانيه الاقدام على خطوة إلغاء الاتفاقيه.وذلك ما يؤكده تسلسل الوقائع ولا سيما حرص القيادة العراقية على عدم الإعلان عن الغاء الاتفاقية الا بعد مرور أحد عشرة يوما من بدأ الهجوم العراقى واتمام عمليات استعادة الأراضى والاطمئنان على عدم وجود متاعب عسكريه من جانب ايران تعوق تنفيذ باقى مخططها للمرحله التاليه ٠ حيث تكون القيادة العراقيه بذلك العمل العسكرى الذى يتم بدعوى استعادة الأراضى العراقية التى تلكأت القيادة الايرانيه فى اعادتها للعراق ، قد خلقت حاله حرب حقيقيه وفعليه مع ايران ، وهى حاله لا يمكن لقيادة دولة فى وضع ايران أن تقف تجاهها مكتوفه الأيدى أمام هجوم عسكرى تعرضت له مخافرها الحدوديه أيا كان المبرر الذى ستبرر به الدولة المهاجمه عملياتها هذه ، مع اعلان العراق عن الغاء الاتفافية كإجراء لاحق ـ وهو اجراء بدوره سوف تقوم ايران باجراء مقابل له مما سيجعلها بالضروره أمام الهجوم العسكرى ـ وأمام الغاء الاتفاقيه مضطره لمواجهه الموقف باتخاذ اجراءات عسكرية مقابلـه على عجل كحشد قواتها واعلان التعبئه العامه تحسبا لاجراء عراقى لاحق بتطوير عملياته العسكريه بحكم الرصد الايرانى لحجم الحشود العسكريه العراقيه ، وهو ما أيدته الوقائع بالفعل بعد ذلك ٠ ولعل ذلك الاجراء الايرانى الذى دفعت القيادة العراقيه ـ القياده الايرانيه الى الاقدام عليه دفعا ـ كان ضمن تخطيطها فعلا لسيناريو الصراع ، وكان هو الظرف الكافى كمبررا تعتبره القيادة العراقيه سببا مباشرا لتطوير هجومها العسكرى بحجه أن ايران قد حشدت قواتها وأعلنت النفير العام وتستعد للهجوم الشامل على العراق وذلك فى الوقت الذى كان العراق نفسه هو المتسبب فى خلق حالة الحرب فى المنطقة ومنذ عمليات ١٩٨٠/٩/٦ الهجوميه (*) ٠ ولقد حدث ذلك بالفعل حينما قام العراق

(*) ـ فى أعقاب العمليات العسكريه العراقيه لاستعاده (زين القوس ، وسيف سعد) من السيطرة الايرانيه وما ترتب على ذلك من حشد عسكرى عراقى على المحاور الأخرى قامت ايران بحشد مماثل وبدأ القاده والمسئولون الايرانيون بتفقدون القوات على محاور الجبهات الى أن قام العراق بالغاء اتفاقية الجزائر فى ١٩٨٠/٩/١٧ ، فبدأ الجانب الايرانى بالرد على ذلك الاجراء الذى كان يقتضى =

وبعد أربعة أيام فقط من الغاء الاتفاقية وفي ١٩٨٠/٩/٢٢ ـ باستخدام قواته الجويه في الإغاره على القواعد والمطارات الحربيه الايرانيه ، ثم إجتياز القوات العراقيه للحدود الايرانيه مستندا على ذلك المبرر الذي أسسه على الاجراءات الايرانيه المقابله المذكورة التي اتخذتها القيادة الايرانيه عقب الهجوم العراقي والغاء اتفاقيه مارس لعام ١٩٧٥ · فقد بات واضحا أن القيادة العراقيه إختارت البدء بالاجراء العسكري في مرحله تصعيدها الصراع مع القيادة الايرانيه الجديدة ـ لجس النبض وتقدير امكانية استغلال النجاح العسكري ورد الفعل الايراني بشأنه والعالمي أيضا ، وخاصة رد فعل دول الخليج العربي لكي تقدم على خطوتها التاليه بالغاء الاتفاقية ثم تستثمر ردود الفعل الطبيعية الايرانيه على الاجراءين لتتخذ منها الذريعه التي تشق على أساسها معركتها الأصليه مع القيادة الايرانيه باقتحام الاراضي الايرانيه بهدف وضع القيادة الجديدة في ايران في موقف عسكري وسياسي يجبرها على التسليم بالأمر الواقع ، المتمثل في الاقرار بالمركز الجديد الذي سعت القيادة العراقيه لتبوأه في المنطقة ، وكعملية تأديب لمصدر الدعوه الجديدة لاقامة نظم الحكم الاسلامي في المنطقة والمنافسه لنظام البعث ومنهجه الفكري ، وعملية احباط للبعض ممن أشار اليهم الرئيس العراقي والذين أعربوا عن تعاطفهم وتأييدهم للثورة الايرانيه ·

وهكذا نجد أن الكلام عن أسباب إلغاء الاتفاقيه مرتبط بأسباب قيام الحرب لانها سلسله وقائع بدأت مع تاريخ ١٩٨٠/٩/٦ مع بدء العمليات العسكرية لتحرير المواقع العراقيه مرورا بيوم ١٩٨٠/٩/١٧ تاريخ اعلان الرئيس العراقي الغاء الاتفاقيه ثم ١٩٨٠/٩/٢٢ والبدء في شن هجوم شامل وواسع على الأراضي الايرانيه

= فرض اجراءات جديده على البواخر التي تعبر شط العرب أن تلتزم بها وأهمها اتباع تعليمات الملاحه الصادره عن الجهة العراقية المختصة مثل رفع العلم العراقي على كافة السفن فقامت ايران في ٨٠/٩/٢٠ بقصف مدفعي على خطوط الملاحه في (أم الرصاص العراقيه الواقعة على شط العرب) كما قامت السفينه الايرانيه (بندر) باطلاق النيران على دوريات الملاحه العسكريه العراقيه ، وفي ١٩٨٠/٩/٢١ أطلق قارب دوريه ايرانيه النيران على السفينه البريطانيه (نجمه الشرق) في الزياديه وهي في طريقها الى البصره · وكذلك تم اطلاق النار على برج المراقبه الملاحيه في الواصليه وأصيبت السفينه الكويتيه (الفردافيه) بقصف مدفعي من (عبدان) وكذلك أطلق النار على سفن عراقيه أخرى هي (سفينه سطيف ، المارجه (محمد) والسفينه السنغافوريه (لوسيل) وقصف مقر قياده البحريه العراقيه · وفي ٩/٢١ ١٩٨٠ =

العراقى . ونلاحظ تأكيد البيان العسكرى العراقى على حرص الطائرات العراقيه المغيره على عدم السماح بانقاذ طاقم هذه البواخر ومنع النجده من الوصول اليها بالرغم من أن ذلك عمل انسانى بعد أن تمكنت الطائرات من تحقيق هدفها الأساسى وهو إصابة الناقله ذاتها أو إحداث الرعب لها . وهو فى حد ذاته عمل رادع كافى لمنع مثل هؤلاء البحاره من القبول بالعمل على مثل هذه الناقلات فى تلك المنطقة . مما يحقق أثره فى تقليل عدد الناقلات التى تعمل فى المنطقة . ولكن نجد أن القيادة العراقية تجعل من هذا العمل بطولة تستحق أن يكافأ عليها طياريها ويمنحهم الرئيس العراقى الأنواط تكريما على بطولة لا نجد بشأنها ايه بطوله . فالتعرض لسفينه مدنيه لا تستطيع المقاومه فى عرض البحر بالضرب من قبل الطائرات العراقية ومنع أفرادها من الحصول على المساعدة اللازمه لانقاذ حياتهم هو أمرا يتنافى مع الشهامه العربيه حينما يقع حتى الجندى التابع للعدو صريعا تحت أقدام الجندى العربى فتأبى شهامته أن يجهز على الضحيه حينما تكون فى حالة عجز حتى عن الدفاع عن نفسها .

أما الملحوظه الثانيه - فهى التى تتعلق بالآثار المترتبه على اغراق الناقلات من حيث تلوث مياه الخليج العربى الذى عانت منه أول من عانت الدول العربيه المطله على الخليج والتى يعتمد الجزء الأكبر منها حتى فى الحصول على مياه الشرب من مياه الخليج بعد معالجتها . ولعل الاقدام على تدمير ناقلات النفط بالذات هو عمل عمدى فيما يتعلق بتلوث مياه الخليج فى الوقت الذى تلزم فيه الاتفاقيات الدوليه البواخر بعدم ترك مخلفاتها - أو إلقاء زيوت فى المياه القريبه من الشواطئ . ولعلنا لم ننسى حادث تهديد شواطئ دول الخليج العربيه باقتراب بقع واسعه المساحه من الزيت الخام بعد قيام العراق باحدى غاراته التى نتج عنها تسرب الزيت الى المنطقة بأثرها . ومرة أخرى نقول - سيظل دائما وأبدا - على دول الخليج العربى أن تدفع ثمن وقوفها الى جانب العراق ودعمه فى حربه مع ايران سواء نتيجة لرد فعل العمل العراقى مباشرة أو رد فعل الايرانى عليه .

كما أعلن العراق فى ١٩٨٦/٢/٢٦ عن اتساع المنطقة البحريه المحظوره لتمتد الى ساحل الخليج العربى أمام الموانئ الكويتيه واعتبار اى إعتداء إيرانى عليها هو اعتداء على العراق . وهو بذلك يحاول تأمين الصادرات والواردات العراقيه التى تتخذ من الموانئ الكويتيه محطه لها .

ولكن أليس هذا الاجراء فى حد ذاته محاوله عمليه ومكشوفه لتوسيع نطاق ساحه القتال مع ايران - لإجبار الكويت رضيت أم لم ترضى على أن تنجر جرا الى ساحه القتال ولتكون طرفا مباشرا فيها بعد فشله فى استخدام جزيرة (بوبيان الكويتيه)

- سبق ان قصف العراق حقل نيروز الايرانى ورفض السطح باصلاحه .

حلقات ثلاث هدفت القيادة العراقيه منها حسم الصراع لصالحها وكانت فى حقيقة أمرها استمرارا لحالة التوتر والصراع التمهيدى الذى سبق سبتمر عام ١٩٨٠ وعلى النحو الذى أشرنا اليه سالفا ٠ الآ أن الرياح لم تسير كما تمنى القاده العراقيون ، فنتائج العمليات العسكرية التى تمت خلال الاسبوع الأول من القتال والتى قد بهرتهم ودفعتهم الى السير قدما فى استكمال خططهم بدخول الأراضى الايرانيه فى ٨٠/٩/٢٢ ـ كانت نتائج ينقصها التحليل الدقيق للاسباب التى أدت الى تحقيق تلك الانتصارات السريعه للقوات العراقيه على القوات الايرانيه والتى كانت تحتاج الى دراسة عسكرية علميه دقيقه ومن كل النواحى سواء فى استعدادات القوات الايرانيه فى حينها وما وفرته القيادة الايرانيه لقواتها من امكانيات تواجه بها العمليات الحربيه خلال تلك الفترة ، والأسابيع القليله التى تليها ، لأنه وبعد مرور حوالى ثلاثة أشهر فقط أو أقل انقلبت الموازين وبدأت القوات العراقيه تدفع ثمن بقائها فى الأراضى الايرانيه ثمنا باهظا فى الأرواح والامكانيات العسكرية والاقتصادية فى الوقت الذى لم تلوح فى الأفق أى بارقة أمل لتحقيق انتصار عسكرى حاسم على ايران يجبرها على التوقيع على ما تريده القيادة العراقية ٠ بل العكس قد حدث ـ حيث بدأت القوات العراقيه تعود للخلف حتى صدر القرار الشهير من القيادة العراقية باعلان الانسحاب العام من الأراضى الايرانيه ٠ فكيف تخضع هذه القيادة القابعة فى طهران للمطالب العراقية بعد أن أجبرت القوات العراقية على العودة الى أراضيها فى الوقت الذى لم تقبل بذلك وقت أن كانت تلك القوات العراقية تسيطر على العديد من المدن الايرانيه ومساحات شاسعة من ايران ٠

ان ما يستطيع المرأ أن يستخلصه من تحليل الوقائع التى حدثت فى الأيام الأولى من سبتمبر عام ١٩٨٠ يجد أن هناك مرتكزات أربعة قد تبلورت أمام القيادة العراقية فى ذلك الشأن وكانت خلف قرارها بتنفيذ خطتها التى ما زالت متورطه فى نتائجها وعلى الوجه التالى :

(١) ـ محاولة الاستفاده بأسرع وقت ممكن من الأوضاع الداخليه الجديدة فى ايران على ضوء الصورة التى كونتها من واقع المعلومات المقدمه اليها من قبل أجهزتها المختصة والتى ألمحنا الى الطريقة الخاصة التى تعمل بها ٠ وأهم هذه

= أعلنت التعبئه العامه فى ايران بعد أن بات الهجوم العراقى الشامل أمرا محققا على ضوء الحشد العراقى على خط المواجهة مع ايران ٠ والذى تم فى اليوم التالى ٨٠/٩/٢٢ بالفعل ٠ وقد هددت ايران بغلق مضيق هرمز فى وجه السفن الداخلة الى الخليج والخارجة منه.

المعلومات ما يتعلق بالنزاعات التى كانت قائمه فى ذلك الحين بين القوى والعناصر السياسيه المختلفه فى ايران ، بل وبين رجال الدين أنفسهم مما يوحى بأن القياده الايرانيه لن تكون بقادره على ضوء هذه الظروف على مواجهة أى عمل عراقى ذو حجم من ذلك النوع العسكرى والسياسى الذى أقدم عليه العراق ٠

(٢) ـ تدهور أوضاع المؤسسه العسكريه الايرانيه نتيجة تصفية معظم قياداتها والعناصر الهامه فى أجهزة جمع ودراسة المعلومات فى ايران ٠ مع انقطاع أى تعاون بين الأجهزة المماثله فى كل من أمريكا واسرائيل وحلفاء الشاه بعد الثورة الاسلاميه والتى كانت تمد النظام فى ايران بتلك المعلومات ٠ مع بقاء القوات المسلحه الايرانيه بمختلف تشكيلاتها فى حالة شبه استرخاء فعلى ٠

(٣) ـ *الرهان العراقى على الورقة الخليجيه* ـ من حيث إطمئنان الزعامه العراقية الى أن الدول العربيه الخليجيه والسعوديه سوف تنظر الى أى عملية إجهاض للقدرة العسكرية الايرانيه ـ وأى ضربه سياسيه لهيبته وشعبيه الثورة الاسلاميه وقياداتها خارج ايران بعين الرضا والارتياح ـ بل وربما التشجيع ، وكما حدث بالفعل لما كانت تشكله هذه القدرة العسكريه الايرانيه ـ من تهديد المنطقة منذ عهد الشاه ، ولما يمثله الفكر السياسى الاسلامى الجديد الذى جاءت الدعوه موجه الى نشره من داخل ايران ـ من مفاهيم بشأن نظم الحكم فى الدول الاسلاميه وخطورتها على نظم الحكم القائمه فى تلك الدول ٠ وان فات القيادة العراقيه أن من أسباب تقبل القيادات الخليجيه لمثل هذا العمل ضد ايران سوف يأتى بثمار مزدوجه ستقطفها زعامات تلك الدول الخليجيه لأن الضعف لن يصيب ايران وحدها ، وانما سوف يصيب العراق أيضا ـ باعتباره مصدرا للقلق والخطر أيضا والذى لا يختلف كثيرا عن الخطر القادم من ايران خاصة بعد أن خلت الساحه العربيه للقيادة العراقية بعد خروج مصر ٠ وبالتالى فسيكون ذلك على الأقل بالنسبه للعراق فى نظرهم عملية تقليم أظافر تقوم بها القيادة العراقيه لنفسها بنفسها ٠ ولكن الرهان العراقى على الورقة الخليجية كان يتضمن أمرين : أولهما : هو التأييد وافساح المجال لتبوء مكانه قياديه بينهما من قبل القيادة العراقية ـ وثانيهما : وهو الأهم والمرتبط بالمشروع العراقى الخاص (بالاعلان القومى) المشار اليه ـ حيث إعتقدت القيادة العراقية أنها ستستطيع بشكل أو بآخر وفى مرحلة ما من الصراع العسكرى مع ايران أن تجر وراءها الجيوش الخليجيه وتسحبها معها فى تلك المعركة ٠ وتوريط زعماء هذه الدول فى حرب واسعة لن يخوضها العراق وحده الآ خلال الأيام الأولى فقط باعتبارها وكما اعلن قيادته من بعد ـ معركة الأمة العربية والدفاع عن عروبه الخليج ٠٠٠٠٠ الخ مما قد يشجع زعماء الخليج حسب تقدير الزعامه العراقية وقتها ، على الانضمام الى مشروع

(الاعلان القومى) العراقى كمنظومـــه عسكرية تتزعمها قوة عسكرية مرهوبه أفرزتهـــا وقائع الأيام الأولى للحرب ـ وهى العراق . ولكن هذا الرهان قد خسره العراقيون للاسف نتيجة وقائع الحرب فى الأيام التاليه لفترة التقييم العراقى للموقف هذه ـ وأصبـــــح العراق ، ومعه تلك الدول التى كان يحلم بضمها الى مشروعه القومى ، يدفعان جميعـــا وحتى اليوم ، ثمنا لما أقدم القـاده العراقيون على فعله بحربهم مع ايران . ولـــــم ينتهى الصـراع بعد ، وبدأ يتطور ليصيب دول الخليج أكثر مما كانت تتوقع بموجـب حساباتها فى الأيام الأولى للحرب ـ كما أن العراق لم يجد جندى واحد من أبنـــــاء الخليج يقف بين صفوف قواته ليحمل السلاح الى جانبهم بينما جاء المتطوعون العرب من أقصى المغرب العربى وجنوبه .

(٤) ـ وأخيرا فان القيادة العراقية كانت تبتغى الاستفاده من الأوضاع الدولية فى حينها لصالحها من حيث التدهور السريع والفورى فى العلاقات بين القيادة الايرانيه الجديدة والولايات المتحدة الأمريكيه ولا سيما بعد حادث حجز ايران لرهائن السفاره الأمريكيه فى طـهران . وتأزم العلاقات بين رجال الدين الحاكمين فى ايران والعديـــد من دول العالم وخاصة فى أوربا الغربيه مما سوف يضمـن للعراق على الأقل وقـــــوف كل هذه الأطـراف موقفا محايدا فى أى صراع عسكرى أو سياسى مع ايران ، بعـــــد أن كانت بالأمـس القريب حليفا لها .

وبناء على ما سبق فأرى أن ما قدمه الرئيس العراقى من أسباب ذكرها فى خطابه الذى أشرنا اليه واستند اليها فى الغاء الاتفاقيه ، انما كان غطاءا للاسباب الحقيقية فى الرغبه فى حسم صراعه مع القيادة الايرانيه الجديدة بعد أن وجـد الظروف المناسبة والملائمـه للاسـراع فى تنفيذ خطتــه التى أقدم عليها والتى كانت النيه مبيته مـــن قبل على القـدوم على تنفيذهـا . ولقد أكد حقيقة هذه النوايا تلك التصريحـــات التى أدلى بها وزير خارجية العراق فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى نيويورك بتاريـخ ٤/١٠/١٩٨٠ حيث قال : (ان العراق أرسل لايران مذكرة قبل قيام الحرب بين البلديـن لاستيضاح مدى تمسك حكام طهران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التى خرقوهـــــا بتدخلهم بشـئون العراق الداخلية وتزايد وجودهم العسكرى فى الأراضى العراقيـــة المغتصبة الاّ أنهم لم يردوا عليها وتزايد وجودهم العسكرى فى الأراضى العراقيـــة مما يعنى مواجهة لغزو عسكرى ايرانى فى الاراضى العراقية ولذلك فقد قرر العــــراق تحريك قواته لتحرير الأراضى العراقية معتبرا أن اتفاقية ١٩٧٥ قد سقطت لعــــدم التزام ايران بهـــا) . وهكذا كشف الدكتور / سعدون حمادى الذى كان يشغل منصب وزير خارجيه العراق فى ذلك الحين قبل إعفائه من هذا المنصب عن الحقيقـــة

فربط بين إلغاء الاتفاقية مؤكدا انه كان مبيتا بالفعل الاقدام عليه ـ وبين العمل العسكرى الذى سبقها.ولكن كان اعلان الغاء الاتفاقية مؤجلا الى حين انتظار النتائج التى ستظهر على ساحة القتال أولا ٠ أما ما يتعلق بذكر وزير الخارجيه العراقى فى مؤتمره الصحفى هذا ـ موضوع الاعتداءات الايرانيه على الحدود كسبب من أسباب اعلان الحرب والغاء الاتفاقية فلا شك أن اعتراف القيادة العراقية أنها كانت (ترد الصاع صاعين) على هذه الأعمال الايرانيه يغنى عن اشعال حرب واسعة النطاق وبالشكل الذى وصلت اليه الأحوال فى منطقة الخليج اليوم ٠ وهكذا ووفقا لسيناريو الأحداث الذى وضعه القاده العراقيون والذى أوضحناه وبالتسلسل المذكور ، رمت القيادة العراقيه الى تحقيق أهدافها البعيده من وراء دفع الأحداث الى هذه الدرجة الحساسه من الخطوره وتفجيرها بالشكل الذى حدث عليه ٠ تلك الأهداف التى لا تخرج عن توجيه ضربه قاسمه للنظام الحكم الاسلامى فى ايران لاجهاض أى حركة سياسيه ذات طابع دينى فى المنطقة تتخذ من النظام الايرانى نموذجا لها واشغال القيادة الايرانيه فى مثل هذا الصراع لكى لا تستطيع تحقيق أى تقدم على الصعيد الداخلى فى ايران ليصبح نموذج نظام حكمها محكوم عليه بالفشل ٠ وتأمين الأوضاع الداخلية فى العراق ضد أى نشاط من هذا القبيل ذلك البلد الذى يعتبر معظم شعبه من المسلمين الشيعه المتعاطفين مع القيادات الدينيه فى ايران ٠ وكذلك اثبات وجودها فى المنطقة والصعود على دَرَج الزعامه فيها وكما أشرنا من قبل ٠ وبهذا الشكل ـ ألغى العراق اتفاقية الجزائر ليعود بالاوضاع الى حالتها السابقه وأصبح من الصعب فى ظل الأوضاع الجديدة تصور الأسس التى يمكن أن يتم التعامل بها بين البلدين لكى تسير عليها العلاقات بين ايران والعراق وخاصة فيما يتعلق بقضية شط العرب أهم القضايا المتنازع عليها بينهما ٠ لأنه بالغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتى أقرت فى بنودها العمل بموجب بروتوكول القسطنطينيه لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ وقد انسحب عليهما حكم الالغاء ضمنا ، فأصبح الأمر مبهما ولم يعد هناك قواعد تحكم العلاقات بين الدولتين بشأن هذه الأمور وأصبح لكل من الطرفين أن يتصرف تجاه الآخر ـ ونحن هنا نتكلم عن الفترة اللاحقه مباشره لتاريخ الغاء الاتفاقيه الموافق ١٩٧٥/٩/١٦ ـ من منطلق ما تمكنه قدراته وقوته العسكرية من فرضه على الطرف الآخر من أوضاع ٠ ويفرض على الطرف الآخر ما يشاء من مطالب من هذا المنطلق ٠ وبذلك فقد خلقت واقعة الحرب ، وواقعة الغاء الاتفاقيه وهما قد أقدمت عليهما القيادة العراقية من جانب واحد ـ وضعا جديدا وشاذا ٠ لأنه من البديهى أن ايران ـ فى ظل ظروف الغاء اتفاقية الجزائر لن تسمح للعراق بالسيطرة على شط العرب بمفرده بعد أن أقر فى الاتفاقية الملغاه

بمشاركة ايران معه فى السياده على النهر · وستكون قادره على غلق الملاحه وسد طريق التجارة فى وجه العراق كأول اجراء مباشر فى مواجهة الاجراءات العراقية ، وكان على القيادة العراقية أن تحسب لذلك حسابه قبل أن تقدم على أى خطوه - لتصعيد الموقف لأنها أول من سيلحق بها الضرر من هذه الاجراءات التى أقدمت عليها وكما حدث بالفعل ، وأصبحت غير قادرة على تسيير باخرة واحدة فى شط العرب من هذا التاريخ وحتى اليوم ولم تفلح جميع عملياتها العسكرية أن تثنى القيادة الايرانيه عن الاصرار على غلق الملاحه فى وجه العراق فى شط العرب · ولذلك يحق للمرء أن يتساءل وحتى فى ظل محاولات القيادة العراقية قصف ميناء خرج الايرانى ، ردا على غلق الملاحه فى وجهها وللضغط على ايران لقبول وقف الحرب ، هل ستنجح هذه المحاولات العراقية فى اجبار القيادة الايرانيه على فتح الملاحه للعراق فى شط العرب ، أو وقف القتال ؟ ذلك ما نشك فيه ولا تلوح فى الأفق أى بادره فى اتجاهه بل العكس هو الذى نراه بعد أن ردت ايران بعمليات قرصنه بحريه فى مواجهة البواخر المبحره فى الخليج العربى نفسه وتفريغ حمولتها اذا كانت وجهتها هى العراق. وبالتالى أصبحت دائما قادره على أن تأخذ الاجراء المقابل والذى يؤثر على كل من العراق، ودول الخليج التى تسانده "ان انتقاص أى حق من حقوق العراق على شط العرب لصالح ايران لا يمكن أن نقبل به حتى ولو كان ذات التنازل الذى قبلت بـه القيادة العراقية نفسها فى نصوص اتفاقيه الجزائر، إنما المشكله كان يمكن معالجتها . وقبل اشتعال نيران الحرب بشكل أو بآخر · بل أن الادعاء بأن هناك مناطق من أراضى العراق كان استردادها من السيطرة الايرانيه سببا من أسباب قيام القيادة العراقية بقبول التنازل عن حقوق العراق التاريخيه فى شط العرب بالمقابل ، هو هراء لا يمكن القبول به ، ومقايضه رخيصه على حساب سيادة العراق · ولم يكن بقاؤها فى حينها تحت السيطرة الايرانيه يمثل خطورة على سيادة وأمن العراق تستدعى التنازل بالمقابل عن جزء آخر وكان يمكن استعادتها يوما طال أو بعد فى ظل ظروف سياسيه للعراق وموقف عربى الى جانبه يساند قضيته ·

أما الآن - وعلى ضوء ما وصلت اليه الأحوال - فان العراق لم يحقق مما أعلنت عنه قيادته شيئا سواء من المطالب الشكليه المعلنه والمتعلقه بالنزاع على قضايا الحدود - أو قضية التدخل فى الشئون الداخليه ودعم الأكراد . فقد زادت الأوضاع فى كل من القضيتين سوءا - نتيجة لعبة ادارة الصراع مع ايران بهذا الشكل الذى أقدموا عليه · لأنهم قد خسروا كل شئ وأصبحوا عبئا على شعبهم - وعلى دول الخليج التى تورطت فى مساندتهم - ودخلوا حربا لم يستطيعوا برغم

انتهاجهم كافة الطرق ـ ايقافها ٠ واننا لا نستبعد ، وبعد أن تأكل الحرب كل شيء في المنطقة ، أن يأتي يوما نجد نصوص اتفاقية الجزائر هي نفسها التي ستوضع على أوراق مائدة المفاوضات ليوقع عليها الطرفين العراق وايران ويومها يحق لكل مواطن عربي داخل العراق وخارجه ـ أن يتساءل ـ ولماذا ـ كانت هذه الحرب الطويلة اذاً ؟؟ ، وما الذي جناه الشعب العراقي منها والشعوب العربيه بصفه عامه ؟ ، ألم يكن مبلغ ٣٠٠ مليار دولار التي صرفها العراق على هذه الحرب وحسب ما نشرته احدى الصحف العربيه (١) بخلاف خسائر الحرب وأضرارها الاقتصادية داخل العراق بكافية لقلب الموازين بين العرب واسرائيل لو استخدم هذا المبلغ ، وبذلت هذه الدماء الذكيه من شباب العراق وغيره من المتطوعين العرب على ساحه القتال الأولى بالتضحيه من أجل قضية العرب كلهم وهي فلسطين ٠ وما هو الانتصار الحقيقي والنتائج الملموسه التي حققتها قيادة العراق بحربها مع ايران للعرب ؟ وهل القيادة الايرانيه الحاكمه الآن تمثل خطورة أكبر من تلك التي تمثلها قيادات اسرائيل المتعاقبه ، على أمن وسيادة العرب ، مما كان يقتضي التحرك السريع والفوري لمواجهتها بتلك الحرب التي شنها قادة العراق ضد ايران لضرب العجله العسكرية الايرانيه كما أدعوا قبل أن تكون قادرة على الحاق الأذى والضرر بالعراق والأمة العربية ٠ أم ان ذلك كان من الأولى اعماله ضد العدو التاريخي والخطر الداهم والدائم على العرب وهو دولة اسرائيل ، بل أن وقائع الأمس القريب لتقطع بصحة ما نقول حينما قامت اسرائيل ـ وخلال عام ١٩٨٢ بشن حملتها العسكرية لاحتلال لبنان وهو أمرا لم يكن جديدا أو غير متوقعا ، وما زالت قواتها باقيه حتى الان في الأراضي اللبنانيه وناهيك عن الآثار والنتائج المؤلمه التي ترتبت على هذا الغزو والتي لحقت بلبنان وشعبه وبالتبعيه علينا نحن العرب ٠ فهل كانت القيادة الايرانيه تشكل مثل هذه الدرجة من الخطر التي تنذر بالاحتلال العسكري لبعض الدول العربيه كما أدعت القيادة العراقية ـ وبالشكل الذي أقدمت عليه اسرائيل ؟ ٠ لا شك أن كل انسان عربي ، لقادر على تقديم الاجابة الصحيحه على هذا السؤال والتي تعرفها كل الجماهير العربيه ٠

أما بالنسبه للقيادة العراقية ـ فحينما يأتي ذلك اليوم الذي ستعاد فيه الأوضاع القانونيه بين العراق وايران الى ما كانت عليه قبل الغاء اتفاقية الجزائر ـ وتكون ذات الأحكام والنصوص المتفق عليها في تلك الاتفاقية هي التي ستشملها أية اتفاقات جديده بعد الحرب بين الدولتين ـ وذلك بفرض بقاء كلا القيادتين ـ الاسلاميه في ايران ـ والبعثيه في العراق ، في السلطه حينما سيأتي ذلك اليوم ستقول

---

(١) ـ جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١/١٨ ٠

الزعامه العراقيه نعقيبا على تساؤل شعبها لمادا إذاً كانت الحرب ؟ فترد بأننا استعدنا بها سيادتنا على أراضينا التى تلكأت القيادة الايرانيه الجديدة فى اعادتها بموجب اتفاقية الجزائر • وسيعقب العراقيون وقتها على قول زعامتهم بأن بضعة كيلو مترات قليله من الأراضى الصحراويه العراقية فى (سيف سعد وزين القوس) وغيرها لم تكن تتناسب مسأله اعادتها باستخدام القوة مع ما ترتب عليها من خسائر وأضرار لحقت بالعراق وشعبه وكل المنجزات الحضاريه التى حققها والتى تفوق فى أهميتها كمكاسب وخطوات طموحه فى طريق بناء قوة العراق ما تم استعادته من هذه المناطق الصحراويه القاحله ، ولا تتساوى مع خسائره فى كافة مجالات الحياة التى ترتبت على الحرب وأن هناك من الوسائل والطرق السلميه التى يعززها بقاء العراق محتفظا بقدراته الاقتصادية والعسكرية ما كان يكفى للوصول الى حلول مناسبه يمكن استعادة تلك المناطق الصحراويه الى العراق عن طريقها • أما الآن فقد استعيدت بالقوة ولكن ايران استطاعت أن تستولى على مناطق أكثر منها أهميه مثل منطقة جزر مجنون شرق البصرة وفى منطقة الطيب فى الجنوب وهى كلها مناطق غنيه بحقول النفط ، وكذلك مناطق أخرى وسط وشمال العراق تمثل أهميه استراتيجية للسيطرة على بعض المدن الرئيسيه الحدوديه فى العراق . وأخيرا مدينة وميناء الفاو ، منفذ العراق على الخليج العربى • وخسر العراق أيضا خلال فترة الحرب التمتع بممارسة سيادته على جزء آخر أهم من تلك المناطق الصحراويه ـ وهو شط العرب الشريان الحيوى للاقتصاد العراقى وحرم من مرور بواخره بسبب حالة الحرب مع ايران والتى دفعت القيادة العراقية خلالها بآلاف من أبناء الشعب العراقى الى داخل الأراضى الايرانيه لإحتلالها لتثبت تلك الزعامه للعالم أنها قادره ، وكما ادعت تكرارا من قبل على الوصول الى أى نقطة فى ايران حينما تريد ذلك ، غير عابئه بنتائج ذلك على شعبها فى الوقت الذى لم تكن قادرة على تأمين الملاحه العراقية فى شط العرب •

وهنا أيضا سيحاول القاده العراقيون تبرير مسلكهم هذا ـ بقولهم " أننا اضطررنا الى دخول الأراضى الايرانيه لنبعد بعض القرى والمدن الحدوديه عن مرمى المدفعيه الايرانيه بعيدة المدى " ولكن يظل الشعب العراقى الذى يعيش المأساه وحده ويعلم دقائق أمورها وأدرى من غيره باسلوب قيادته فى الحكم وطريقتها فى التفكير ـ فيرد على تبرير قيادته المذكورة قائلا : " ان القوات الايرانيه فى النهايه ومع بدايه عام ١٩٨٢ بدأت الضغط على قواتنا وأجبرتها على التقهقر من حيث جاءت والانسحاب الى الاراضى العراقية ـ مما اضطرت معه القياده الى اصدار

بيانها الشهير بالانسحاب من الأراضي التي إحتلها الجيش العراقي في العمق الايراني والذى بررته بأسباب تتعلق باختيار أنسب الأماكن وأفضلها تأمينا للقوات في محاولة لاخفاء حقيقة الانسحاب الاجباري والغير طوعي تحت الضغط العسكري الايراني ، بل أن القرى والمدن الحدوديه العراقية - وبعد الانسحاب العراقي لم تشهد أي نوع من التعدى الايراني عليها وهو السبب الذى ادعت القيادة العراقية أن دخول الأراضي الايرانيه كان لتجنبه ولم تصاب بذلك الشكل من الدمار والخراب الذى أحدثه الجيش العراقي حينما دخل القرى والمدن الايرانيه ، وحال تلك المناطق على الجانبين يشهد بحقيقة ما حدث . ويظل القاده العراقيون على كبرهم وعدم الاقرار بالحقيقه فيجادلون شعبهم قائلين : " ان الايرانيين بدءوا فعلا - وكما توقعنا في ١٩٨٢/٤/٢٠ بضرب مدننا وتدميرها ومحاولات التقدم لإحتلال بعض المناطق داخل الأراضي العراقية . ولكن الشعب العراقي لا ينسى الوقائع وأسبابها فيرد على قادته بأنكم أنتم المسئولين عن التعرض الايراني للمدن والقرى الحدوديه والعالم كله يشهد معنا على حقيقة ما حدث - لقد أنذرتم أنتم بضرب مدن ايران واعطيتم مهله أيام معدوده لسكان هذه المدن لمغادرتها رغبة منكم في تصعيد الصراع مع القيادة الايرانيه بعد أن فشلت العمليات العسكرية في اجبار القيادة الايرانيه على قبول طلباتكم في وقف الحرب على طريقتكم فكان على القيادة الايرانيه امام الأمر الواقع أن تهدد بالرد بالمثل ولكنكم جعلتمونا نعيش لحظات عصيبه من حياتنا حينما أصبح عليكم أن تتخذوا موقفا مسئولا في رعاية وتقدير أمن وسلامه شعبكم بالتروى في تنفيذ تهديدكم بضرب المدن الايرانيه بعد صدور التهديد الايراني المقابل في حالة تنفيذكم التهديد الصادر عنكم . الآ أنكم ضحيتم بأمن وسلامه شعب العراق في سبيل أن لا يقال أن صدام حسين لا يتراجع عن ما يقول به ، وكما روجت اجهزة الاعلام العراقيه في حينها . وحدث ما حدث ونفذتم تهديدكم فكان التعرض الايراني للمدن الحدوديه العراقيه بالقصف ولأول مرة ، أى أنه لم يكن نتيجة طبيعية لعودة القوات الايرانيه لمواقعها على الحدود مع العراق بعد الانسحاب العراقي ، وإنما كان قصف هذه المدن العراقية نتيجة ملازمه لضربكم المدن الايرانيه بشهادة العالم أجمع ، الذى ناشد الطرفين الالتزام بضبط النفس في هذه المشكله الخطيره من الصراع . ويعود القاده العراقيون للكلام عن تبرير احتلالهم للاراضي الايرانيه في بدايه الحرب فيقولون : " إننا لم نكن نقصد احتلالها لمجرد الاحتفاظ بها - انما كان ذلك بهدف تدمير الآله العسكريه الايرانيه ، وكما إدعوا ذلك في صياغه بيان الانسحاب الشهير في ابريل ١٩٨٢. ولولا ذلك لكانت القوات الايرانيه قادره على دخول أراضينا والحاق الأذى بها . ويجيب الشعب العراقي اليوم على ذلك بقوله : " أن القوة العسكريه

الايرانيه لم تدمر بعد . بل أن إطالة الحرب ساعد على كسبهم خبرات أوسع في اعادة تنظيم قواتهم لتكون قادره على خوض معركة طويلة مع العراق لا قبل لنا بها بسبب الكثافه العدديه التي تبلغ ثلاثة أضعاف تعداد العراق ، وتمتعهم بثروات أكبر. في حين أن العراق الآن يستدين من دول الخليج ويشتري السلاح من الخارج بالدين. وهم يملكون مساحه أكبر تشكل لهم عمقا استراتيجيا أوسع ، ولذلك فان قدراتهم العسكرية تزداد نموا حالهم مثل حال أي دولة في حالة حرب تعمل على زيادة قدراتها العسكرية عن القدر الذي كانت عليه قبل الحرب .واذا كانت القدرة العسكرية العراقية هي الأخرى في ازدياد ونمو عن ذي قبل فان ذلك يحده أمرين ، أولهما : القدرة على تدبير الأموال اللازمه لشراء مستلزمات الحرب وهي لن تكون سهله خلال السنوات القادمه كما كانت عليه من قبل بسبب الأوضاع الاقتصادية العراقية وزيادة الديون الخارجيه . والأمر الثاني القدرة على توفير الأعداد اللازمه من المقاتلين لجبهات القتال في وقت يعاني العراق من نزف آخر شمال العراق نتيجة الحركات الكرديه . بينما ايران تشتري امكانياتها العسكرية بأموالها الخاصه وليس بالدين مثلنا ، كذلك فان قدرتها على الحشد البشري بحكم تعدادها السكاني امر غني عن البيان. وقد أقرت القيادة العراقيه نفسها به . ويقدم الشعب العراقي الأمثله على ذلك كله بأنه وبعد ادعاء القيادة العراقية بأنها قد أنجزت مهمتها بتدمير الآله العسكريه الايرانيه وذلك في ابريل ١٩٨٢ وبدأت انسحابها ، استطاعت القيادة الايرانيه القيام بمحاولات جريئه ومكرره وما زالت تداوم عليها حتى هجوم فبراير عام ١٩٨٦ على مدينة وميناء الفاو ، وفي هذه المحاولات قصدت احداث تغيير في الموقف لصالحها بمهاجمة الأراضي العراقيه واحتلال أو تطويق مدن كبرى مثل البصره ، ثاني مدينة في العراق بعد بغداد . وان كانت هذه المحاولات قد حققت نجاحا في بعضها والفشل في البعض الآخر منها ، الا أنها تقطع بأن عجلة الحرب الايرانيه تزداد قوة وقادرة على أن تحدث شيئا يقلب الموازين بين الدولتين . ولولا أن القيادة العراقية لجأت الى استخدام وسائل غير مشروعه في التصدي لهذه العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه - وصلت في البعض منها الى تدمير قوات الطرفين معا للتخلص من نتائج لا يؤمن عقباهـا ، لكانت نتائج هذه العمليات قد أحدثت انقلابا واضحا للأوضاع بين البلدين ، وأن كان ذلك في النهايه يعطي محصله تقطع بأن ايران أصبحت لديها قدرة عسكرية تنفي تماما ذلك الادعاء الذي صدر عن القيادة العراقيه عام ١٩٨٢ بأنها قد حطمت العجلة العسكرية الايرانيه . ولنا أن نتصور ماذا ستكون عليه النتائج لا قدر الله لو قامت ايران باستخدام نفس اسلوب القيادة العراقية في العمليات العسكرية باستخدام الأساليب المحرمه دوليا في الحرب أو اباده القوات المتحاربه

من الطرفين في بعض مراحل القتال ، كما يفعل العراق في العمليات التي يكون موقف قواته في بعض المواقع بشأنها حرجا . وفي النهايه ، نحب أن نشير الى أن هذا الديالوج ، لا يمثل حوارا أتينا به من عندنا وانما هو يمثل حقيقة ما يدور على لسان الشعب العراقي - في تساؤلاته اليوميه - والتي يعلم بها قادته أنفسهم علم اليقين فيردوا عليها من خلال الخطب والمؤتمرات الصحيفه التي يجد القارئ فيها نفس الردود التي ذكرناها أعلاه . وكذلك البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة العامه للقوات المسلحه العراقيه وبشكل لا يسمح المجال في هذا الكتاب لنقلها كلها .

ونعود الآن للكلام عن الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ونتساءل : هل كان بالامكان اللجوء الى اسلوب آخر لمعالجة الموقف مع القيادة الايرانيه غير الغاء الاتفاقية ؟ ، اننا وبصدد البحث عن اجابة عن هذا السؤال سوف نعرض لرأي أحد الباحثين العراقيين في تعقيبه على موضوع الغاء شاه ايران لاتفاقية عام ١٩٣٧ والتي كان معمولا بها بين البلدين قبل عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فيقول الباحث : " وفي هذا الصدد نجد أن القانون الدولي يقرر بأن المعاهدات ينبغي أن تحترم ، ذلك أن النظام القانوني الدولي مبني باجمعه على أسس مبدأ العقد شريعه المتعاقدين كما أن ميثاق الأمم المتحدة يستند على نفس هذا المبدأ فهو يتطلب من الدول الأعضاء الامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها لحل المنازعات كما يتطلب كذلك احترام الالتزامات الناجمه عن المعاهدات وتنفيذها بنيه حسنه حيث يعدد الوسائل والطرق التي ينبغي التوسل بها لحل المنازعات الدولية بالطرق الوديه وعليه فقد أصبح من واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدخول في مفاوضات لتسوية منازعاتها المشتركة أو المطالبه باجراء ايه تعديلات في المعاهدات التي ترتبط بها نتيجة لتغيير الظروف ، الآ أنه ليس من حق أيه دولة أن تلغي معاهده من طرفها بصوره إنفراديه ، هادمه بذلك الوضع القانوني القائم " (١) ، ومع تحفظنا على موقف الباحث العراقي من قضية الغاء حكومته اتفاقية الجزائر - وتجاهله مسلك قيادة العراق في الغاء الاتفاقية في حين ركز على ادانه مسلك الشاه الذي لا يختلف اطلاقا في ذات الموضوع عن مسلك القيادة العراقيه حينما ألغى اتفاقية عام ١٩٣٧ من جانب واحد مستشهدا بعدة حجج ساقها لادانه مسلك شاه ايران ومنها تلك الفقره التي نقلناها عنه أعلاه ، في الوقت الذي أخذ يدافع عن مسلك القيادة العراقية المماثل بشأن الغاء اتفاقية الجزائر دون أن يقدم الحجج والأسانيد القانونية التي كان ينبغي لمثل هذا البحث القانوني أن يتضمنها لتبرير ذلك الاجراء العراقي وانما اكتفى بتقديم فقرات عديدة من أقوال وخطب الرئيس العراقي التي يعتبرونها القانون والحجه التي لا تقوى

---

(١) - د. خالد يحيى العربي - مشكلة شط العرب (ص ٢٠٠) .

فوقها حجه ولو كانت احكام قانون الأمم نفسه ٠٠٠٠ واننا لنلتمس للباحث العذر لأن بحثه كان في الأصل يعالج قضية النزاع العراقي الايراني بشأن شط العرب في فترة زمنيه سبقت الغاء اتفاقية الجزائر ، ولكن حينما تصادف طبع بحثه خلال عام الحرب اضطر لتذييل بحثه بفصلا خاصا عن النزاع لفترة ما بعد إلغاء اتفاقية الجزائر ٠ ومن البديهي أن يكون الفصل المضاف للبحث قد التزم فيه الباحث بالخط السياسي الواجب على كل من يمسك القلم ليكتب في العراق خلال عهد حكم البعث ، والذي يقتضي الدفاع عن كافة التصرفات التي تصدر عن السلطة الحاكمه وتمجيدها بصرف النظر عن مدى شرعيتها ٠ والا ما كان لبحثه هذا أن يرى النور ٠ ولكن الباحث قد ضيع مع الأسف ثمرة جهده المضنى الذي بذله في بدايه بحثه والذي استطاع من خلاله أن يدافع وبحق عن قضية بلده الغالي علينا جميعا ـ العراق ـ ومسخ ذلك الجهد وهز الثقه في قوة حججه التي قدمها بشأن القضية موضوع البحث وذلك بما ختم به بحثه في فصل مبتور بعيد في حجته وقانونيته كثيرا عن روح البحث الأصلي في فصوله السابقه عليه بهدف ارضاء السلطه في بلاده ، وكان أجدى له أن يسكت عن التعرض لهذا الموضوع الأخير ، أو يبحث عن حجج تقوى لتقوم سندا يبرر ما أقدمت عليه قيادة العراق من اجراءات ٠

ونعود للنظر في نصوص اتفاقية الجزائر وتقييم مدى قانونية اقدام القيادة العراقية على الغائها من جانب واحد على ضوء ما جاء في نصوصها ، وما يقضي به القانون الدولي بشأن المعاهدات على ضوء ما جاء في الفقره التي نقلناها عن البحث المشار اليه أعلاه ٠ فلقد نص البند الرابع من اتفاقية الجزائر الموقعة عام ١٩٧٥ على ما يلي : (كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها أعلاه (*) ـ كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فان أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر ويبقى الطرفان على اتصال دائم مع السيد هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجه معونه الجزائر الأخويه من أجل تطبيق هذه القرارات) ٠ والمتابع لسياق الأحداث وترتيب الوقائع يجد أن القيادة العراقية قامت باستخدام القوات المسلحه لتنفيذ ما تأخرت القيادة الايرانيه في تنفيذه من التزامات تتعلق باعادة المناطق العراقية التي كانت تحت السيطرة الايرانيه ٠ وهي بذلك قد قامت بمخالفة أحكام اتفاقية الجزائر نفسها والتي تقضي حسب البند الرابع المشار اليه بالاستعانه بالوساطه الجزائريه ٠ بل انها فوق ذلك قد خالفت أحكام القانون الدولي والتي أشرنا اليها نقلا عن الباحث العراقي آنفا بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد

(*) ـ أي بنود الاتفاقية ٠

بها لحل المنازعات ، وحسن النيه الواجب فى تنفيذ المعاهدات ، واذا كانت القيادة العراقية تدعى بأن ايران قد أعلنت على لسان بعض الشخصيات الايرانيه أنها لا تتقيد باتفاقية الجزائر ،فان ذلك لا يقوى مبررا لاعتبار الاتفاقية ملغاه ، لأنه من الواجب الاستناد الى اجراء رسمى يصدر عن السلطه المختصة فى ايران يعلن صراحة عن إلغاء الاتفاقية وكما حدث بالشكل الذى ألغيت عليه معاهدة الحدود بين البلدين لعام ١٩٣٧ عندما أعلن الشاه الغائها وبالطريقة الرسميه التى تجعل العراق فى حل من الالتزام ببنودها.وذلك الملك العراقى ينتفى معه حسن النيه فى قضية الالتزام باتفاقية الجزائر لأنه استند الى حجج واهيه فى الغائها . نضيف الى ذلك أن هناك طرق ووسائل عددها القانون الدولى لحل المنازعات ـ دون الالتجاء الى القوة ـ وهو الأمر الذى لم تحاول القيادة العراقية أن تسلكه فى هذه المشكله ويدلل على ذلك الفترة الزمنية القليله نسبيا بين تاريخ تسلم القيادة الايرانيه الجديدة السلطة فى ايران وتاريخ اعلان العراق الغاء الاتفاقية . وهى مدة أقر الرئيس العراقى نفسه بأن القيادة الايرانيه كانت مشغوله خلالها فى القضايا الداخليه . فى حين كان هناك مدة أطول كثيرا منذ توقيع الشاه على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وحتى قيام الثورة الايرانيه عام ١٩٧٩ لم تجرأ القيادة العراقية على أن تقدم على مثل هذه الخطوه معه خلالها . وهو الأمر الذى يؤكد عدم توافر حسن النيه لدى القيادة العراقية . وكان الواجب على القيادة العراقية التماس الظرف المواتى للمطالبه باجراء مفاوضات تعرض خلالها على القيادة الايرانيه الجديدة ما تريده من مطالب بشأن ضرورة تنفيذ التزامات ايران باعادة المناطق التى ما زالت تحت يدها ، ان شيئا من كل تلك الاجراءات التى كان على القيادة العراقية مراعاتها قبل أن أقدمت على خطواتها باعلان الحرب والغاء اتفاقية مارس عام ١٩٧٥ لم يحدث . ولم تحاول الاستعانه بطرف ثالث محايد تستطيع أن تُحكّمه حتى فيما ادعت به من (التدخل السافر والمقصود فى شئون العراق الداخليه) من جانب ايران . ولكن يبدو أن هذا الادعاء العراقى كان سيعوزه الأدله الكافيه لاثبات هذا التدخل الايرانى فى الشئون الداخلية علاوة على أن ايران كانت ستواجه العراق بالأمر ذاته فيما يتعلق بدعم العراق لعناصر المعارضة الايرانيه والأقليات القوميه . وعلى أى الأحوال فهو أمر يرتبط أساسا بمدى صدق الادعاء العراقى وحسن نواياه التى كان يستطيع ان صحت أن يحصل على ادانه لايران من قبل الرأى العام العالمى والعربى خصوصا . ولكن لم يكن ذلك هو واقع الحال وحقيقة الأمور . بل أن المجتمع الدولى فوجئ بهذا التطور السريع فى العلاقات بين الدولتين بنشوب القتال بينهما والغاء الاتفاقية وذلك من جانب العراق ، دون أن يكون هناك تغطيه اعلاميه لما ادعى العراق به من مشاكل وتدخلات ايرانيه ، ولم

يطرح النزاع برُومته على الأمم المتحدة كقضية عاجلـه ، مما يؤكد أن الأمر كان يُدبـــر في كتمان تام حتى يُفاجأ الايرانيين به في ظل الظروف السابق شرحها . ويبدوا أن القيادة البعثيه في بغداد قد شعرت مؤخرا أن نواياها هذه أصبحت مثار شك بسبب مفاجآتها للمجتمع الدولي بما أقدمت عليه من اجراءات ، وصارت محل استهجان منه فبررت ذلك بالقول : " غير أننا يجب أن ننبه هنا الى أن القيادة لم تقم في ذلك الوقت بنشاط واسع ومركز بهذا الاتجاه في الصعيدين العربي والدولي ، لا لعدم الشعور بأهمية ذلك ، ولكن لأن القيادة قدرت بأن الظرف لم يكن مناسبا لمثل هذا النشاط . ولقد كانت هناك أطراف عربية ودولية عديده تتهالك على التزلف لنظام خميني ، لذلك ـ فإن أى تركيز من جانب العراق بهذا الاتجاه كان سيفسر حتما في هذه الأوساط العربيـة والدوليـة على أنه نوع من الضعف مما يغرى نظام خميني بمزيد من التمادى في تآمره ، ويغرى أيضا اعداء الحزب والثورة في الصعيدين العربي والدولي بتشديد تآمرهم على العراق " (١) وانه لمنطق شاذ حقا أن تدافع دولة عن لجوئها الى استخدام القوة ، متجاهلة الوسائل السلميه العديده التى أقرها المجتمع الدولي ، في حل المنازعـات بين الدول ، وذلك بحجه أن ذلك قد يظهرها بمظهر الضعف أمام العالم . ولعل ما جاء في الفقره المشار اليها أعلاه يكشف بوضوح عن سوء النيه الذى كان مبيتا فيما أقدمت عليه القيادة العراقية من اجراءات ، وهو أيضا يكشف عن مدى الحقد الشخصي على الزعامه الجديدة في ايران ، والأطراف المؤيده لها .

ويلاحظ أن [illegible] من اتفاقية الجزائر لم يعطى لأى من طرفى الاتفاقيـة حق الغائها حتى في حالة الاخلال بأى من بنودها ، بل أحال في هذه الحالة على الاجراء الواجب إتباعه وهو الاتصال بالطرف الجزائري الذي سيقدم العون في سبيل تذليل ما يعوق تطبيق بنود الاتفاقيه . ولكن البعثيين لا يستطيعون التخلي عن اللعب بالالفاظ وفلسفه حتى نصوص الاتفاقيات الدولية على النحو الذى يخدم أغراضهم ويبرر نواياهم ، فالرئيس العراقي صدام حسين يحاول أن يغاير من المفهوم الذى صيغت به الاتفاقيه حتى بتغيير الالفاظ حينما قال : " ان الاتفاقية برغم الظروف التى أحاطت بالعراق عند توقيعها كانت تستند الى عناصر متوازنه وقد اعتبر الاخلال بأى عنصر من عناصرها اخلالا بروح الاتفاقية " . في حين ان النص الخاص بالبند الرابع من الاتفاقيـه ينص على " (.... فإن اى مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاقية الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع السيد هوارى بومدين الذى سيقدم عند الحاجه معونه الجزائر الأخويه من أجل تطبيق هذه القرارات)وهكذا لم يرد بالنص أى اشاره الى حق الغائها مباشره ومن جانب واحد .

---

(١) ـ التقرير المشار اليه آنفا .

وبرغم هذا التباين بين استخدام لفظ (اخلال) الوارد فى خطاب الرئيس العراقى ولفظ (يتنافى) الوارد فى نص الاتفاقيـــة الآ أن الطريق الذى رسمه نفس النص فى هـــذه الحاله ، وكما قلنا بالاستعانه بالوساطه الجزائريه لم يتبـع من جانب القيـــــادة العراقية ، بل خولت لنفسها طريقا آخر وهو استخدام القوة وبمناسبة الوساطه الجزائريه فلنا وقفه تتعلق بذلك الحادث الذى سمع به العالم أجمع حينما قامت الحكومـــــة الجزائرية بمحاولة وساطه من جانبها وبعد اشتعال الحرب بفتره ليست بقصيره ٠ وقـام الوفد الجزائرى الذى كان على مستوى عال بزيارات الى كل من طهران وبغداد وتدارس دقائـق الموقف واطلع على وجهة نظر الطرفين والحجج التى قدمها كل منهما تأييـدا لموقفه، وفى أعقاب انتهاء مهمة الوفد الجزائرى وخلال آخر رحلاته بين البلديـــن تعرضت الطائرة التى يستقلها الى حادث مفجع وهى فى الجو حيث تم تدميرهــــــا بواسطة احدى وسائل الدفاع الجوى ولكن لم يعرف الرأى العام العالمى بعد من الدولـة التى قامت بهذا الاعتداء الغاشـم ٠ وإن كانت الطائرة قد سقطت فى منطقة قيــــل أن وسائل الدفاع الجوى العراقى كانت قادره على اصابتها عندها ـ وذلك ما ادعت بــه ايران ـ وقيل أنها وسائل الدفاع الجوى الايرانيه ـ بل وقيل السوريه وكان محل سقــوط الطائرة على الاراضى التركيه فى منطقة قريبة من الحدود الدولية للدول الثلاث معـــا ، العراق وسوريا وايران ٠ ولقد قامت لجنة جزائرية متخصصه بمعاينة مكان سقـــوط الطائرة وقدمت تقريرها الى الحكومة الجزائرية الذى لا شك أنه حدد الدوله المسئولـه عن ارتكاب هذه الجريمة الشنيعه ضد وفـد يقوم بمهمـه سلام فى المنطقة ٠ وبرغـم أن كل الدلائل كانت تشير بحكم خط سـير الطائرة ومدى مرمى أسلحة الدفاع الجوى العراقية بالنسبه لها ـ الى مسئولية العراق ـ وبرغم أنه لم يصدر بيان عن أى مــن دول المنطقة تتـدارك فيه الموقف وتعلن أن اسقاطها تم خطأ مثلا ، فان احجام الحكومة الجزائريه عن اعلان حقيقة المأســاه والدولة المسئوله عنها ، مع احتفاظها بنفــس موقفها الغير مؤيد للعراق فى حربها ضد ايران ، وارتباطها بعلاقات مع ايران هــى على درجة أقوى وأفضل من علاقتها مع العراق ، ليشير بوضوح الى تأييد ما يشــــاع من أن العراق هو الذى قام بارتكاب هذه الجريمة ٠ ولعل الدافع فى ذلك أن لا تــرى التقارير التى يحملها الوفد الجزائرى عن مهمته بين طرفى النزاع ، وما تحملــــه من حقائق ـ النـــور ـ وحتى لا تأتى الادانه من جانب دولة عربية هى ذاتها الطـرف الشاهد على توقيع اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ـ ولعل الحرص الجزائرى على عدم كشف العورات بيننا كعرب سواء فيما يتعلق بقضية تحطيم الطائرة وقتل من فيهـــــا ، أو ما قد وصـل الى الحكومة الجزائرية من تقارير أوليـه عن نتائج الاتصالات التى قـام بها الوفد الجزائرى (الشهـــير) . كان له من وجهه النظر الجزائريه ما يــــبرره

للحفاظ على شئ من ماء الوجه للقاده العراقيين • والذين ما زالوا لا يتوقفون من برهه لاخرى عن سب القيادة الجزائرية بسبب عدم تأييدها لهم ضد ايران • ونخرج من كل ما سبق وعلى ضوء التحليل السابق أن القيادة العراقية قد ساقت أسبابا ومبررات لا تقوى لتكون سندا قانونيا ومنطقيا مشروعا ومقبولا لدى الرأى العام العالمى أو حتى الداخلى فى العراق لتبرر به لجوئها الى استخدام القوة والغاء الاتفاقية من جانب واحد تاركه جانبا الطرق التى رسمها ميثاق الأمم المتحدة ونصوص الاتفاقية ذاتها بانتهاج الطرق السلميه •

بقى أن نضيف معلومه بسيطه تتعلق بامكانية الاستناد على وجود حالة الحرب بين البلدين والتى خلقت القيادة العراقية بنفسها ظروفها بعمليات ١٩٨٠/٩/٧ — فحتى وجود حالة حرب لا يمكن أن تعطى للعراق الحق فى الغاء اتفاقية الجزائر استنادا الى أن ايران قد خلقت حالة الحرب مع العراق بافتراض حدوث ذلك جدلا • (لأنه لا يترتب على قيام الحرب - فى الرأى الراجح- انقضاء المعاهدات المنشئه لمراكز موضوعيه دائمه مثل المعاهدات المبينه للحدود الدولية وتلك التى تتم بمقتضاها التنازل عن اقليم معين) (١) ، ولا شك أن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ قد تضمنت الأمرين معا وهما شمولها على أحكام تتعلق بتحديد الحدود بين الطرفين وتنازل العراق عن جزء من أقليمه وهو الجزء الذى أعطى ايران عليه حق السياده فى شط العرب •

•••••••••••••••

---

(١) - د• محمد سامى عبد الحميد - التنظيم الدولى- الجزء الأول (ص ١٥٧) •

الفصل الثانى
الحرب

أولا : الرؤيه العراقية فى اختيارها الحرب اسلوبا لحسم الصراع مع ايـــــران والامكانيات المتاحه لادارة الصراع العسكرى :

بعد أن فرغنا من الكلام عن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ من حيث ظروف توقيعها والغائها من جانب العراق · ننتقل الى الكلام عن الحرب كموضوعا مرتبطا إرتباطـــــا مباشرا بواقعة الغاء الاتفاقية وكان المقدمة التى سبقت الغائها ، ووسيلتها السريعـــه لتصعيد الصراع مع القيادة الايرانيه توطئه لوصول القيادة العراقية الى مقصدها فى هـذا الصراع · وسنعرض لتسلسل الوقائع أولا ، ثم نعود لتحليلها والتعليق عليها ·

فبعد أن أعلن الرئيس العراقى الغاء الاتفاقية فى ١٩٨٠/٩/١٧ عقب الهجـــوم العسكرى لقواته فى ١٩٨٠/٩/٧ لاستعاده المناطق العراقية فى (سيف سعد) ، (زيـــن القـوس) ، أصبح من الطبيعى أن يكون رد الفعل لدى الايرانيين على الجانب الآخر ، له مخاطره ، ولا سيما أن الغاء الاتفاقية قد رتب أوضاعا جديدة فى العلاقات القانونيـة بين الدولتين وكما عبر عنه الرئيس العراقى فى خطاب الغاء الاتفاقية بقولـــــه : " أن العلاقة القانونية فى شط العرب ينبغى أن تعود الى ما كانت عليه عبر التاريـــخ ، عراقيا عربيا بالاسم والحقيقة ، مع كل حقوق التصرف بالسيادة العراقية الكامله " (١) ومؤدى ذلك انفراد العراق فى ادارة شئون الملاحه فى شط العرب ، والغاء مهمة اللجنة المشتركه المشكله بموجب بروتوكولات اتفاقيه الجزائر لعام ١٩٧٥ الملغيه · وقامــت أجهزة الموانئ والمنائر وباقى الأجهزة المعنيه بشئون الملاحه العراقية ، بممارســـة مهامها وفقا للوضع الذى كان قائما قبل توقيع الاتفاقية ، مع تطبيق التعليمات التى كانت معمولا بها من قبل ، وكان على كافة السفن التى تعبر شط العرب ، وبمختلـــف جنسياتها وفقا للتعليمات العراقية الجديدة ، ومنها الايرانيه بالطبع ، أن تلتزم بهذه التعليمات وخاصة ما يتعلق بشئون الدلاليـــه فى عبور النهر ، والاذن بالحركة فيــه ، وجباية الأجور والعوائد من تلك السفن وتلقى الخدمات الملاحيه مـــن زوارق الادلاء العراقيين فى الدخول أو الخروج بالشط ، ورفع العلم العراقى حتى ولو كانت متجهـــه الى الموانئ الايرانيه باعتبارها سوف تبحر فى المياه العراقية فى هذه الحالة ...

---

(١) ـ الخطاب الذى ألقاه فى ١٧/٩/١٩٨٠ أمام المجلس الوطنى العراقى ·

الغاء الاتفاقية التى ألغت السياده الايرانيه على نصف شط العرب ٠ ولقد كان ذلك الوضع كفيلا بخلق حاله من الاستفزاز المكشوف من جانب العراق فى مواجهة ايران وفقا للحسابات العراقية عند اقدامها على الغاء الاتفاقية ، مما قد يخطر ايران للرد على ذلك وهو ما أراده البعث فى العراق ليتخذ منه ذريعه لتطوير عملياته العسكريه بشن هجومه الشامل على ايران ٠ وهذا ما حدث بالفعل ، حينما ردت ايران على اجراءات السلطات العراقية فى شط العرب باطلاق النيران على البواخر التى تعبر الشط مخالفة التعليمات التى كانت ساريه المفعول قبل الغاء الاتفاقية ، لأنها تعد متعديه على حقوق السياده الايرانيه فى الجانب الخاص بها من شط العرب استنادا الى ما اكتسبته من حقوق عليه ٠ بموجب اتفاقية الجزائر الملغاه من جانب العراق ٠ ولقد ترتب على ذلك تعطيل الملاحه فى شط العرب بالنسبة للعراق والذى يمثل هذا النهر بالنسبه له الشريان الحيوى الرئيسى لتجارته مع العالم باتجاه البحر ٠ وهو الأمر الذى ما زلت أرى أنه كان من الواجب على القيادة العراقية أن تضعه فى حسبانها حينما أخذت تزن الأمور وتضع الحسابات قبل قرارها الغاء الاتفاقية واعلان الحرب ، باعتبار أن رد الفعل الايرانى كان متوقعا ومنتظرا ، لأنها بذلك قد أغلقت على نفسها شريانها التجارى وبيدها ٠ وما سيترتب عليه من آثار أهمها شل عملية إمدادات قواتها المسلحه خلال الحرب بالامدادات من الخارج فى وقت تمتلك ايران موانىء عديده على طول حدودها على الخليج العربى ٠ أما اذا كانت القيادة العراقية قد وضعت فى حسبانها هذا الاحتمال ولكنها اعتقدت أن نتائج عملياتها العسكرية خلال الفترة من ٧ الى ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ ، سوف تجعل القيادة الايرانيه تتردد فى الاقدام على عمل مضاد ٠ وكان ذلك التقدير العراقى لا شك متأثرا بنشوه انتصارات الأيام الأولى للحرب ٠ فكانت حساباتها خاطئه ٠ وبعد أن قامت ايران بالفعل باجراءاتها المضاده المذكورة ، كان على القيادة العراقية أن تتلقف الكرة التى أعيدت الى ملعبها لتبدأ فى تنفيذ لعبتها وتقدم مبررها الذى كان معدا بهذا الشكل والذى أقرت به لكى تشن هجومها الشامل على ايران وعلى نحو ما فصله تقرير الحزب المشار اليه : " وإزاء هذا التطور إجتمعت القيادة فى ٢١ أيلول ١٩٨٠ وكان تقييمها الدقيق للواقع العسكرى هو ان النظام الايرانى يعد لهجوم شامل برى وجوى على أراضينا وعلى المدن والمنشآت الحيويه العراقيه ٠ وعلى قواعدنا الجويه ، لذلك وتحوطا من هذه الضربه المعاديه اتخذت القيادة قرارا تاريخيا بالهجوم الشامل على المواقع العسكرية الايرانيه واحتلال مناطق محدده من ايران بما يضمن تحقيق الأهداف التاليه ، وأوكلت تنفيذ المهمه الى الرفيق صدام حسين القائد العام للقوات المسلحة ٠٠٠٠٠ وفى الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الثانى والعشرين من أيلول ١٩٨٠ قامت طائرات

القوة الجوية العراقية بالاغاره على القواعد والمطارات الحربيه الايرانيه ، واجتازت القوات المسلحة العراقية الأراضي الايرانيه ٠٠٠٠ الخ " ٠ وبذلك أقدمت القيادة العراقية وللمرة الثالثة على اجراء عسكري من جانب واحد ضد ايران ولكنه هجوم شامل هذه المره باقرارها الرسمي ، بررته بأنه كان تحوطا لهجوم ايراني شامل بري وجوي على العراق بناء على التقييم الذي إدعت أنها قد توصلت اليه استنادا للاجراءات الايرانيه ، التي ليست سوى لرد الفعل الطبيعي للهجوم العراقي الأول ، والغاء الاتفاقية وما لحقه من اجراءات في شط العرب ٠ والحقيقة أن النتائج التي أفرزتها العمليات العسكرية العراقية وخلال ستة أيام فقط من بدء الهجوم الشامل في ١٩٨٠/٩/٢٢ والتي تمكنت فيها من اجتياز الأراضي الايرانيه على محورين اولهما : محور القاطع الأوسط باتجاه مدينة قصر شيرين وسربيل ذهاب وكيلان غرب وسومار ومهران ، وثانيهما : محو القاطع الجنوبي باتجاه المحمره والأحواز ودزفول والشوش ، وسقوط معظم هذه المدن وبتلك السرعة - لهو أمر يقطع بأن القوات الايرانيه لم تكن في ذلك الوقت في وضع من حيث التعبئه والاستعداد الذي يمكنها من صد الهجوم العراقي وعرقلة تحركات القوات المندفعة في عمق أراضيها ٠ وذلك ما يؤكده وقائع سير العمليات العسكرية فيما بعد ، فحينما تمكنت تلك القوات من ترتيب أوضاعها وتهيأت لمواجهة القوات الغازيه ، استطاعت ان تجبر القوات العراقية على التقهقر بعد عمليات مريره وكما سوف نعود لتفصيله في موضعه ٠ ويستطيع أي مراقب محايد على ضوء هذه الحقيقة أن يلاحظ أن هنالك فارق واضح وملموس بين استعدادات القوات الايرانيه والأوضاع التي كانت عليها قبل بداية الهجوم العراقي الأول في ٩/٧ بل والثاني في ١٩٨٠/٩/٢٢ وبين اوضاعها بعد أن استكملت عملية التعبئه العامه في ايران وتهيئة القوات لمواجهة حاله الحرب بعد يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ ٠ وعليه فيكون من المشكوك فيه كثيرا تصديق الادعاء العراقي بأن ايران كانت تنوي القيام بهجوم شامل على العراق وهو الامر الذي بررت به القيادة العراقية هجومها الشامل على ايران ٠

نضيف الى ذلك أن الأوضاع الداخليه في ايران ، وكذلك علاقاتها الخارجية مع أطراف دولية عديده لم تكن تسمح باقدام القيادة الايرانيه على شن هجوم عسكري شامل على العراق ولا سيما بعد أن تخلصت الزعامه الجديده في ايران ، من معظم قادة الأسلحه وخبراء الحرب الايرانيين ٠

أما عن قول الرئيس العراقي : " أن القوات المسلحة الايرانيه لم تكن ضعيفه عندما تقدمت عليها جحافل قواتنا المسلحه في ايلول ١٩٨٠ كما حاولت بعض

الأوساط أن تصور ذلك " ، فذلك القول ، يوحى بأن القيادة العراقية كانت قد بُصرت بالفعل بحقيقة ما أدركته الأوساط الدولية من ظروف أحاطت بعملية الهجوم العراقى الشامل ووضع القوات الايرانيه فى حينه ٠ واننا لنضيف ، بأن القوات المسلحة الايرانيه وان كانت بما لديها فى حينها من امكانيات وقدرات عسكرية هائله امتلكتها فى عهد الشاه (رضا بهلوى) لم تكن ضعيفه بالفعل ، إنما ذلك لا يعنى أنها كانت مستعده لخوض عمليات عسكرية مفاجئه تقع على أراضيها ، لأن امتلاك القوة شيء والاستعداد لاستخدام هذه القوة شيء آخر ، ولا سيما اذا كان فى الدفاع ضد هجوم مباغت وشامل ٠ وهذا أمر يعرفه العسكريون جيدا ، فبخلاف توافر الامكانيات المتعلقه بالعتاد والسلاح ، فهناك الاستعداد التعبوى للقوات وحشدها وتنظيم أوضاعها وفقا للمهمات التى ستسند اليها وفوق هذا وذاك ، هناك القيادات العسكرية التى يفترض توافر الكوادر اللازمه منها وبالخبره والكفاءه القادرة على خوض الحرب التى يتعلق على نتائجها مصير الشعب الايرانى ٠ وهذا ما لم يكن متوافرا لدى ايران بشكل كامل وحتى نهاية سبتمر لعام ١٩٨٠ كما دلت على ذلك نتائج العمليات الحربيه خلال ذلك الشهر وبعده ٠ وحتى كتابة سطور هذا الكتاب ٠

ولنعود للكلام عن الحرب ولنعرض لهذا السؤال الذى طرحته القيادة العراقيه فى الصياغه التاليه : " ما هى الأسباب التى دفعت نظام خمينى الى التمادى والتآمر على العراق الى حد اشعال نار الحرب ؟ ، وما هىّ الظروف والمداخلات العربيه والدوليه التى دفعت بهذا الاتجاه ؟ ! (١) ٠ وتجيب على تساؤلها وبشكل يعكس بوضوح المشاعر الشخصية نحو القيادة الايرانيه والتخوف الذى يطاردها من مخاطر الدعوه الجديدة القادمه من ايران ونظام الجمهورية الاسلاميه ، على البعث وطموحات زعمائه ٠

ونلخص هذه الاجابة على لسان القيادة العراقية فى النقاط التاليه :

(١) ـ " أن موقف خمينى وزمرته هو بالاساس موقف معاد للحزب والثورة من الناحية الفكريه ، ان هذه الزمره تعرف أن عقيدة الحزب القومية الاشتراكيه والمستلهمه من روح الرساله الاسلاميه والتى طبقت فى العراق تطبيقا صحيحا وشموليا ، تشكل التحدى الأول لمنطلقها الفكرى والمتخلف والانقسامى لذلك ٠٠٠ فإنها اعتبرت ضرب الحزب والثورة مهمتها الأولى باعتبار أنها لا يمكن أن تنتشر فى الأقطار العربية الطامعه فيها قبل تحقيق هذا الهدف " ٠

---

(١) ـ التقرير السابق (ص ١٨٨) ٠

وهذا هو بيت القصيد فى الصراع العراقى الايرانى وكما أكدنا من قبل بانه صراع عقائدى وفكرى بالدرجة الأولى وبعمل كل منهما على القضاء على نظام الآخر ، وهذا هو الخطر الايرانى فى نظر البعث ٠

(٢) ـ " ان النظره الدينيه المتزمته والمتخلفه لزمرة خمينى قد وجدت فى العـــراق الذى يقوده حزب البعث العربى الاشتراكى والقائد صدام حسين النموذج الـــذى يذكرها بالشموخ العربى الذى حمل رايه الرساله الاسلاميه ونشرها فى بلاد فارس فى حين لم تكن تجد فى أنظمه وقيادات عربيه أخرى ســوى نماذج تافهه وركيكـــه تنزلف اليها ، وتتخاذل أمامها " ٠

ومرة أخرى عاد البعث يفتش فى التاريخ الساحق عن سببا يضيفه الـــــى الاسباب التى دفعت ايران فى نظره لشن الحرب ، ولكنه لم ينسى تجريح النظـم العربيه الأخرى دون نظامه المتميـز فى التاريخ العربى والاسلامى " ٠

(٣) ـ " ان زمرة خمينى التى أطاحت بنظام الشاه الذى كان يبدو قويا وعاتيـــا ٠٠٠ عاشت لفترة طويله جدا فى أوهام تكرار التجربة الايرانيه فى أقطار اسلاميـــه أخرى ٠٠٠ اعتبرت العراق الساحه المرشحه لذلك " ٠

وهكذا ما زالت هواجس ومخاوف القيادة العراقية عنى مستقبل السلطـــة يطاردها من جانب النظام الجديد فى ايران وهو ما يؤكد استباقتها الأحـداث والاســراع بشـن هجومها على ايران ٠

(٤) ـ " ان عناصر حزب الدعوه التى استطاعت أن تبنى تنظيما له عدد لا بأس به مـن الأتبـاع ، ويمتلك قدرا متميزا من الفاعليه والجرأة ، قد صورت لزمـرة خميـنى فى ايران بأن النظام الثورى فى العراق ضعيف ، وبأن الصدام مع العراق ، ومـــن ذلك الحرب معه ، ستؤدى الى إرباك الثورة واسقاطها " ٠

ولا شك أن فى ذلك اقرار صريح من جانب قيادة البعث فى العراق بحجـــم وتأثـير وخطورة الدور الذى يلعبه حزب الدعوه فى العراق ٠

(٥) ـ " أن القوى العسكـــرية فى ايران التى انحط قدرها كثيرا بعد مجيئ نظـــام خمينى الى السلطة وتدهـور نفوذها كانت تجد فى الصـدام العسكرى مع العراق الفرصة الذهبية لاستعادة مكانتها والتخطيط فى النهايه لتسلم السلطـــه فى ايــران " ٠

وبرغم من المغالطه الواضحه فى هذا القول ، نظرا لان القوى العسكريـــة

الايرانيه كانت قد صفيت من قبل الثورة الايرانيه ، وباعتراف القيادة العراقيه نفسها فى موضع آخر من تقرير حزبها الذى اعتمدنا عليه كثيرا فى هذا الكتاب ولم يكن قد تبقى من القيادات العسكرية الايرانيه سوى نفر قليل ممن يدينون بالولاء التام لنظام الحكم الجديد فى ايران وغالبيتهم من ذوى الرتب الصغيره فانه وعلى فرض صحة ما ادعى به قادة العراق اعلاه ، يصعب على المرء أن يتصور قيام القيادات العسكرية فى دولة ما - بدفع القيادة السياسيه فى ذلك البلد الى الدخول فى صدام عسكرى مع بلد آخر ، ستتحمل هى بذاتها مسئولية تنفيذه على جبهات القتال وسيترتب على نتائجه مصير امة ، ومصيرهم - هم أيضا ، فكيف سيتسنى لهذه القيادات العسكرية أن تخطط لتسلم السلطة وهى مشغوله فى معمعه ادارة الصراع العسكرى ، ومن أين تضمن لنفسها الانتصار فى الحرب على العراق أولا ثم على القائمين على السلطة السياسيه بعد النصر ثانيا ؟ ! ، بل أن الملفت للنظر فعلا ، أنه ومنذ قيام الثورة الاسلاميه فى ايران وحتى اليوم لم نسمع عن بادره محاوله واحدة من قبل العسكريين فى ايران - للتمرد على النظام القائم هناك برغم ظروف الحرب ، وادعاءات العراق المتكرره بعدم رضاء القيادات العسكرية لها ، ولذلك فاننى أرى أن هذا السبب الخامس أيضا ليس له صله بواقع الحال فى ايران وانما هو من خيال وفلسفه البعث وحده .

(٦) - " أن تصعيد الصراع مع العراق كان غطاء تستفيد منه كل الأطراف المتنازعه على السلطه فى ايران ، من أجل تمرير مخططاتها ، كما كان غطاء مناسب لهذه الأطراف جميعا ، وفى المقدمة منها ، خمينى للتغطية على المشاكل السياسيه والاقتصادية والاجتماعية والأمنيه فى ايران ، وجو مناسب لتصفية الحسابات الداخليه " .

وهنا أيضا يصعب على المرا أن يتقبل فكرة أن تصفية الحسابات بين الأطراف المتصارعة يكون باشغال أنفسهم جميعا بصراع آخر خارجي ، ومع العراق ، بل أنه التناقض بعينه . ولا ندرى ما هى المخططات التى تريد تلك العناصر تمريرها ، وعلى من !! .

(٧) - " أن الدوائر الصهيونيه المتغلغله فى داخل ايران منذ وقبل عهد الشاه وامتدادات الصهيونيه على الصعيد الدولى فى أجهزة المخابرات والاعلام والدوائر السياسيه كانت تشجع الزمره الخمينيه على الصراع مع العراق وتقدم لها من خلال قنوات ووسائل متنوعه ، المعلومات والتحليلات عن

(نضج) الأوضاع .... " .

وبرغم اننا لا نستطيع أن نتجاهل الأهداف الصهيونيه وأحلامها ومطامعها في وطننا العربي ، الاّ أن المشكوك فيه وجود ذلك التعاون بين اسرائيل وايران على ضوء الموقف الذي اتخذته القيادة الايرانيه الجديدة عقب قيام الثورة وقبل اندلاع الحرب وهي الفترة موضوع البحث هنا . بل أنه لمن الظريف أن تجعل القيادة العراقية في تقييمها للأمور ، من الادعاء باعتماد ايران على ما تتلقاه من معلومات عامه عن أجهزة الاعلام الغربيه والتي للصهيونيه تأثير كبير فيها على حد قولها ، لتكون سببا من أسباب اشعال ايران الحرب ضد العراق .

(٨) - " ان القوى الاستعماريه الدوليه وفي مقدمتها أمريكا كانت تُقدِر بأن دفع النظام الايراني الى الصراع مع العراق يحقق لها ظروفا أمنيه ومستقبليه أفضل لاعادة هيمنتها على ايران بعد أن اهتزت مواقعها بعد سقوط نظام الشاه . ان الصراع مع العراق يضعف النظام الايراني عسكريا ، واقتصاديا ويجعله من الناحيه الواقعية أكثر حاجة في هاتين الناحيتين الاستراتيجيتين الى أمريكا والدول الغربية سواء في زمن الحرب أو بعدها " .

ولا شك أن ما أفرزته الحرب حتى اليوم من نتائج في هذا الصدد ، لم يقفز من بينها ، ترتيب وضع أفضل ، ولدرجة الهيمنه ، على ايران ، بل ان ايران تعاني مقاطعة عسكرية واقتصاديه حاده من قبل تلك القوى المشار اليها ، ولكن الذي كانت تدركه القياده العراقيه - هي ذاتها ، قبل شنها الحرب هو أن الصراع مع العراق سوف يضعف ايران عسكريا واقتصاديا بسبب هذه المقاطعه التي كانت متوقعه من قبل الحرب .

(٩) - حاولت القيادة العراقية أن تربط بين الاتحاد السوفيتي وموقف الأحزاب الشيوعيه في المنطقة ومنها الحزب الشيوعي العراقي وتعاطف بعض أعضاء هذا الحزب مع القيادة الايرانيه في حربها مع العراق وعليه إعتبرت ان للاتحاد السوفيتي دورا (وراء اقدام القيادة الايرانيه على شن الحرب ضد العراق كما أدعت في تساؤلها) وان لم تستطع أن تبلور لنا هذا الدور السوفيتي بوضوح .

(١٠) - " وقد كان لموقف بعض الأطراف العربيه المعاديه للحزب والثورة دور مهم جدا في تزيين الصدام مع العراق لزمرة خميني " .

وبعد فهذه هي الأسباب التى أجادت بها قريحة البعث فى العراق ، والتى إدعت أن القيادة الايرانيه كانت قد أشعلت الحرب ضد العراق بدافع منها " ان هذه الدوافع التى تتشابك فيها العوامل المحليه والدولية ، دفعت نظام خميني بشكل جارف الى تصعيد الصراع مع العراق وصولا للحرب الفعلية " .

ولكن تعود القيادة العراقية لتستكمل خطة التمويه عن نواياها التى كانت وراء شنها الحرب ضد ايران محاولة أن تلقى بالمسئولية كلها على القيادة الايرانيه فتطرح تساؤلا آخر تقول فيه : " هل كان بالامكان تجنب الحرب ؟ ! " ، وتجيب على الفور .. " بالتأكيد لا " ، ثم تستطرد : " صحيح أن القرار الحاسم بالتصدى للحرب العدوانيه التى قام بها نظام خميني كان قرارا عراقيا ، ولكن لم يكن باستطاعتنا تغيير العوامل للحرب العدوانيه التى قام بها نظام خميني باتجاه الحرب والتأثير فيها ، ولم يكن باستطاعتنا أن نحفظ بلادنا من الدمار الا بالتصدى للعدوان " .

ونحن بدورنا نرد على البعث بالتأكيد على أنه كان بالامكان فعلا تجنب الحرب اذا كانت القيادة العراقية قد لجأت الى الطرق السلميه والاستعانه بالجزائر كوسيط حسب نصوص اتفاقية الجزائر أو عرض الأمر على هيئة الأمم المتحدة . وليس اللجوء مباشرة الى استخدام القوة المسلحه مما ترتب عليه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر . بل أن قيام ايران بالقصف المدفعي فى ٨٠/٩/٤ لبعض المناطق على الحدود العراقية الايرانيه لم يكن سوى رد فعل طبيعي ضد الاجراءات العراقية السابقة عليه ، والتى أشرنا اليها من قبل ، والتى كانت هى بذاتها قد خلقت حالة الحرب الحقيقية وان كانت عمليات القصف هذه ، وفى حد ذاتها كان من الممكن اعتبارها أعمالا محدوده يمكن الرد عليها بالشكل المتناسب مع حجمها دون اللجوء الى شن هجوم شامل النطاق ، وهذا ما سبق أن أقرت به القيادة العراقية نفسها حينما ذكرت بأنها كانت " تكيل للنظام الايرانى الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود " وهذا كلامهم وليس من عندنا . ونقول ذلك لأن العراق ما زال يُصر على الادعاء بأن ايران هى التى بدأت الحرب يوم ١٩٨٠/٩/٤ ، على إعتباره أنها قامت بعمليات قصف فى هذا اليوم على حد ادعائهم . وهو أمر لم يجد لدى الأوساط الدوليه من يسايره فيه .

وهكذا لم يكن القرار - أو الاختيار الذى أخذت به القيادة العراقية فى شن هجومها الشامل على ايران يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ وليد الظروف والأوضاع الدوليه والعوامل المحليه والدولية ورغبه العناصر الايرانيه فى الحرب ، كما تدعى ، وانما كان بالفعل - وليد تصميم مرافق لذات الظروف والأوضاع والعوامل المشار اليها ،

والتى عددتها القيادة العراقية حينما ذكرت أنها الأسباب التى دفعت القيادة الايرانيه لشن الحرب ضد العراق على حد ادعائها ، ولكن كان تقييما عراقيا بالحسابات العراقية الخاصة ومن خلال رؤيتها الذاتيه على ضوء طموحاتها التى كانت تسيطر على تفكير مراكز اتخاذ القرار العراقية فى حينها ٠ وكانت دوافع ثابته وراء رغبه حقيقيه وملحه لدى القيادة العراقية لتصعيد الصراع الى حد الحرب الفعليه ، أكثر مما كان ذلك هو رغبة ايرانيه كما ادعوا ٠ فكان مالهم وما كانوا طواقين الى تحقيقه ، ولكن كانت تنتظرهم هناك تلك النتائج المخيفه التى لم تكن فى حساباتهم القاصره بحكم تفكيرهم الضحل فى دنيا السياسه بل والحرب أيضا ٠ تلك النتائج التى نفرد لها فصل خاص قادم تحت عنوان " آثار الحرب " ٠

•••••••••••••••

ثانيا : امكانيات ادارة الصراع العسكرى (الحـــرب) :

نتكلم بايجاز عن ادارة كل من الطرفين لدفه الصراع العسكرى بينهما وفى حدود ما توفر لنا من معلومات فى ظل تضارب المعلومات الصادرة عن الجهات الرسميــــه فى الدولتين وحملات التقييم بشأن سير العمليات العسكرية فى خطوطها الرئيسيــه خلال سنوات الحرب وابتداء من أول تحرك عسكرى عراقى على الحدود مع ايـــران فـى ١٩٨٠/٩/٧ وحتى وقتنا الحالى - وقبل أن ندخل فى هذا الموضوع سوف نسلط الضـــوء أولا على ظـروف التعبئه البشريه بالنسبه للعراق باعتبارها أحد العناصر الأساسيه فى بناء القدرة العسكرية لأى قوى متحاربه ولارتباط هذا العنصر العام بنتائج كثـيرا من العمليات الحربيه بالنسبه للعراق سواء فيما يتعلق بتأثيره من حيث الكم علـــى مقدرتها العسكرية فى مواجهة الكم الكثيف الذى كانت تدفع به ايران فى مواجهـــة القوات العراقيه ، أو من حيث الاستعداد المعنوى لهذا الحجم المتواضع لدى العـراق بالنسبه للاستمرار فى البقاء تحت السلاح فى محاربه ايران ومدى القناعه بهذه الحرب و سواء فيما يتعلق أيضا بلجوء القيادة العراقيـة لاستخدام أساليب ووسائل خاصــه فى الاستعاضه عن النقص فى الكم المطلوب لسد احتياجاتها البشريه فى القـــوات المسلحة ، وبعد ذلك نتكلم عن الامكانيات العسكرية من السلاح والعتـــاد ومـا يتعلق بقدرة كلا الطرفين على توفيرها لديمومــه الحرب باعتبار ذلك مقدمة لازمــه قبل الحديث عن سير العمليات العسكرية بين الطرفين واسلوب ادارة الحرب ٠

أولا : تأثير العنصر البشرى على القدرة العسكرية للعراق :

عند الكلام عن متطلبات العراق البشريه لمواجهة احتياجات قواته المسلحـــه فى حربه مع ايران ينبغى أن نشير الى أن ايران دولة يبلغ تعدادها السكانى حوالـــى ثلاثة أضعاف سكان العراق ٠ وهذا الفارق فى التعداد السكانى يلعب دوره الملمـــوس والمؤثر على المدى البعيد فى مقدرة العراق على تعويض خسائره البشريه على جبهات القتال ، وكذلك احتياجاته فى انشاء تشكيلات عسكرية جديدة لمواجهه ما يقتضيـه تطور ظروف المواجهه العسكرية مع ايران على خط مواجهه يبلغ حوالى ١٢٠٠ كيلـــو مترا ٠ مع تأثير عملية التعبئه العامه على العملية الانتاجيه والحاله الاقتصاديـــه بسبب السحب الدائم للقوى البشريه من مواقع العمل المدنى الى خدمة القـــوات المسلحة دون الاستعاضــه عنها الآ فى حدود ضيقة جدا من النساء أو القوى العامله العربية الوافده ٠ وكلا النوعين يرتبط بهما تحفظات خاصة تتعلق بما هو مسموح بـه

فى العراق للقوى العربيه الوافده من الاستعانه به فى بعض المجالات دون غيرها التى يحظر على غير العراقيين الانتقال بها - وكذلك عدم امكانية الاستعانه بالعنصر النسائى فى بعض المجالات التى لا تتفق ظروف العمل فيها مع قدرات المرأة بطبيعتها ولذلك فنستطيع أن نقول ابتداءا ، أن العراق قد تأثر كثيرا بخصوص العنصر البشرى سواء على المستوى العسكرى أو الاقتصادى مما دفعه الى اعتماد أساليب أخرى يتمكن من خلالها من ديمومة الزخم البشرى الذى يحتاجه الجهد العسكرى لتغطية جزء من الخسائر البشريه اليوميه على جبهات القتال أو فى مجال انشاء تشكيلات عسكرية جديدة تتطلبها ظروف اطاله الحرب ومحاولات ايران المتكررة لفتح ثغرات جديدة على جبهات القتال ، وكما حدث مؤخرا حيث كانت تشكيلات القوات المسلحة المواجهه لايران تتكون من أربعة فيالق اضافة الى الاحتياطيات التعبويه التى تملكها القيادة العامه للقوات المسلحه والحرس الجمهورى ، وهذه الفيالق الأربعة هى الفيلق الأول الذى كان يرابض فى القطاع الشمالى من جبهة القتال والفيلق الثانى الذى يتمركز فى القطاع الأوسط من الجبهه والفيلق الثالث الذى يتولى العمل فى منطقة البصره والفيلق الرابع فى القاطع الجنوبى من الجبهة وأمام محافظة ميسان ٠ وعندما بدأت ايران فى عمليات اختراق واسعة النطاق فى كل من القاطع الجنوبى وقاطع البصره مستغله عدم وجود قوات عراقيه ذات ثقل قادر على تغطيه بعض المناطق فى هذين القطاعين ولا سيما فى المناطق التى تغطيها مسطحات مائيه واسعه المساحه (الأهوار) ، فقد قامت القيادة العامه للقوات المسلحة العراقية - باعداد مجموعات عمليات على شكل (قوات) مثل قوات (شرق دجله) بالغرب من مدينة العماره للعمل خلف هور الحويزه ومجموعة أخرى فى منطقة الحد الفاصل بين تشكيلات الفيلق الثانى والرابع وغيرها ٠ وفى تطور أخير - تم تحويل هذه القوات المنفصله الى فيالق مستقله اسندت اليها مهمات قتاليه ثابته على مناطق خاصة بها على خط المواجهه لامكان السيطرة على كل الجبهة من خلال الفيالق المتعددة بعد إضافة فيالق جديده - تحتاج هى الأخرى الى عناصر بشريه جديده تقوم عليها تلك التشكيلات ، وهو الأمر الذى أثبت فاعليته مؤخرا فى صد الهجوم على ميناء الفاو ٠

ولقد بدأ العراق يواجه الخسائر البشرية الملحوظه وبشكل مؤثر ابتداءا من بداية عام ١٩٨١ عندما بدأت ايران فى شن عمليات الضغط على القوات العراقية لإجبارها على التخلى عن المناطق التى احتلتها فى ايران وكان على العراق خلال عام ١٩٨١ كله أن يثبت ذاته على أرض المعركة ومحاولة التمسك بالأرض التى تمكن من الوصول اليها ابتداءا من يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ - ولقد كان ذلك واضحا من خلال عمليات

الخفاجيه في نهاية عام ١٩٨١ التي حاول الايرانيون استردادها • ولكن الأمر الذي كان يمثل خاصيه متميزه ـ قد ميزت الحرب العراقية الايرانيه ـ عن سائر الحروب العربيه الأخرى والتي أقلقت القيادة العراقية كثيرا ـ تلك المتعلقه بتسليم الجنود العراقيين أنفسهم الى القوات الايرانيه وذلك بخلاف عمليات الأسر الجماعي التي أخذت حجما أيضا وطابعا يكاد يمزجها مع ظاهرة التسليم ، إضافة الى حالة الظاهرة الثالثه وهي عمليات التسرب أو الهروب من الخدمة في القوات المسلحه • وان التحليل الأمين لهذه الظواهر الثلاث يشير الى ارتباطها بقضية العقيده ـ أو القناعة الموجودة لدى فرد القوات المسلحة العراقية بمدى عدالة الحرب التي يطلب منه تقديم حياته من أجلها • ولقد لجأت القيادة العراقية الى أساليب خاصة لمعالجة كل حالة أو ظاهره من الظواهر الثلاث المشار اليها • فقد تم تشكيل سرايا خاصة اطلق عليها سرايا الاعدام في صفوف التشكيلات المتمركزه على الخط الأمامي لجبهات القتال ـ ويتم اختبارهم من العناصر الموثوق فيهم وبمعرفة المسئولين العسكريين الحزبيين في التشكيل • وواجب هذه السرايا يتلخص في منع أي جندي من الهرب ليلا أو نهارا الى المواقع الايرانيه بترك موقعه لتسليم نفسه ، أو التقهقر أثناء العمليات العسكرية التي يشتبك فيها وحدته ـ الى الخلف لمحاولة الهرب ـ ويتم ذلك باطلاق النار على هؤلاء الجنود في الحال • ولقد أصبح مجرد تواجد هذه العناصر بين الجنود في داخل التشكيل يشكل نوعا من الردع ، مما يبعث في نفس الجندي العراقي الخوف من المصير الذي سينتظره لو أقدم على هذا العمل الذي أصبح مغامره بالحياة • ولقد لاقت ظاهره تسليم الجنود أنفسهم الى القوات الايرانيه رد فعل شديد لدى القيادة العراقية بعد أن وصلت الى حجم ملفت للنظر وبالذات خلال عمليات استرداد مدينة (المحمره) وتحريرها • وكذلك مدينة (الحويزه) وفك الحصار عن (عبادان) والمحاور المتصله بها • فلقد سلمت ألويه كامله الى القوات الايرانيه بكاملة اسلحتها وعتادها بالرغم من التعتيم الاعلامي العراقي خلال أيام حصار القوات الايرانيه حول القوات المتواجده في (المحمره) والتي منحتها مهله للتسليم قبل عملية الاقتحام للمدينة • ولقد سقطت المدينة بالقوات المتواجده فيها بلا قتال يذكر ، مما كان له أثر بالغ ورد فعل قاسي لدى القيادة السياسيه والعسكرية في العراق ، ولم يستطيع أي فرد من الأفراد المحاصرين في مدينة المحمره وقتها أن يتراجع للخلف خلال فترة الانذار الايراني لأنهم كانوا يعلمون أن مصيرهم سيكون الموت على أيدي سرايا الاعدام العراقية التي كانت تنتظرهم • مما دفعهم للاستسلام الى القوات الايرانيه باعتبار ذلك أفضل سبيل للاحتفاظ بحياتهم • ولقد كانت القيادة العراقية مُصّره على عدم فتح الطريق للانسحاب أو بذل أي محاوله لانقاذ هذه القوات من مذبحه محققه داخل مدينة المحمره

ومُصِّره أيضا على أن تدافع هذه القوات عن المدينة وبأى ثمن ، وكانت الأخبار القادمـــه من جبهة القتال فى حينها تشير الى أن الموقف يحتم الاقدام على عمليه انسحاب سريعه للقوات المتواجده فى (المحمره) تجنبا لمواجهه المذبحه أو الوقوع فى الأسـر - الا أن القيادة العراقية كانت ما زالت متعنته فى موقفهـــا بضرورة الدفاع عنها - مع عـــدم امكانية دعم ومسانده تلك القوات بسبب سيطرة القوات الايرانيه بالنيران على خطوط الامداد بشكل كامل . وهكذا كانت ادارة العمليه - (ادارة فاشله وسيئه) ولقد ألقيت المسئوليه على بعض القاده العسكريين الذين أعدموا فى اليوم التالى لسقوط المحمره مباشرة - فى الوقت الذى نرى أن مسئولية سقوط هذه القوات العراقية الكبيرة فى أيدى الايرانيين وبكامل معداتهم وأسلحتهم بدون قتال يذكر هى من مسئولية القيادة السياسيه العراقيه وحدها . وبدأت الاذاعه الايرانيه تكذب البيانات العسكرية الصادرة عن هذه العمليه فى حينها - بذكر أسماء القاده العراقيين الذى سقطت تشكيلاتهم فى أيديهـا مع تسجيلات صوتيه لهم . ولقد استغلت ايران نتائج معارك المحمره والحويزه وفك حصار عبادان استغلال اعلامى جيد ، وحاول الرئيس العراقى تبرير الخسائر الــتى لحقت بقواته فى هذه المعركة وخاصة الأسرى منهم فى خطابه الذى ألقاه فى ١٩٨٢/٤/٢٠ قائلا : (ان الأعداء يركزون على بعض تفاصيل المعارك التى جرت بيننا وبين ايـــران وينسـون المحصلة النهائيه لتلك المعارك .. انهم يركزون بصورة خاصة علـــى خسائرنـا فى الأسرى وبخاصة فى معارك الشوش - وديز فول ومعركة المحمرة ولكــن هؤلاء لا يذكرون نسبة الخسائر الايرانيه بالأفراد والمعدات فى هذه المعارك . اننـا نعرف بأننا قد خسرنا أعدادا مهمه من الأسرى فى تلك المعركتين ، ولكن عدد الأسرى ليس هو العنصر الوحيد فى الحسابات التى تُقيّم بها المعارك ، ففى الحرب العالمية الثانيه كان هناك ملايين الأسرى من الجانبين ..) .

ولكن ماذا بعد ؟ ، ماذا تبقى بعد أن يتخلى جيشا عن الأرض التى يقف عليها ، والسلاح الذى يحارب به ، يُخسر الأفراد التى يتكون منها تشكيلاته ؟ ، وأتســـاءل بحق فكيف اذاً نقيم نتائج معارك من هذا القبيل ؟ وهذه حقائق لا يمكن اخفاؤهـا . بالنسبة للمناطق التى ذكرها الرئيس العراقى أعلاه . يبقى أن نضيف شيئا هاما فـــى صيغه تساؤل نطرحه على القيادة العراقية وأصحاب الأقلام التى انحازت عن توضيـــح الحقيقة لاحتواء الخطر ، . وتساؤلنا : ما هو الهدف الذى كان وراء دخول القـوات العراقية مدينة (المحمره) فى سبتمبر (أيلول) عام ١٩٨٠ - والنتائج التى حققتهـــا القيادة العراقية من وراء هذه المغامره على ضوء الخسائر الفادحه التى دفع ثمنهـــا أبناء العراق فى اقتحام مدينة المحمره فى بداية الحرب مرتين ، وعند سقوطها فـــى

أيدي القوات الايرانيه مؤخرا ، وما هو التأثير الذى تمكنت القيادة العراقية من احداثه على أجهزة اتخاذ القرار في ايران ـ وأحدث أثاره على سير مراحل الصراع بين الدولتين نتيجة دخول المحمره ؟ ، لا شك أن الاجابة هي : لا شئ ـ سوى ما خسره الشعب العراقى من أرواح ومعدات وأسلحه نتيجة قرار سياسى غير مدروس ٠ انني بهذه المناسبه ـ أستعيد ما جاء في الحديث الذى أدلى به وزير الدفاع العراقي ـ الفريق أول عدنان خير الله وهو ابن خال الرئيس العراقي (خير الله طفاح) وأخ لزوجة الرئيس ٠ لقد قال وزير الدفاع العراقي للصحيفة العراقية التي نشرت حديثه عقب اتمام سيطرة القوات العراقية على مدينة المحمره عام ١٩٨٠ مبررا تلك الخسائر الفادحه التى منى بها جيشه ، بأن القوات العراقية كلما حاولت أن تضع لنفسها موضع قدم في مكان كانت تواجه ظروف مقاومة تقتضي الدخول الى عمق أكثر بدأ من مشارف المدينة الى داخلها وبشكل تدريجى مع تبادل السيطرة على بعض المناطق في المدينة بين القوات العراقية والمدافعين عنها مما كلفها تلك الخسائر الفادحه في الأفراد ٠ ولا ندرى هل كان وزير الدفاع العراقي قد درس شيئا عن (إحتلال المدن) الذى يدرس في المعاهد العسكرية التابعة لوزارته أم لا ؟ حتى يتم تقديم هذا العدد الفاحش من الخسائر البشريه والتى قابلها بلا شك عددا كبيرا من الخسائر في الجانب الايرانى مما جعل القيادة الايرانيه تطلق على المدينة اسم (مدينة الدم) كنايه على الدماء التى سفكت من كلا الجانبين خلال عمليات احتلالها من قبل القوات العراقية ـ ولا شك أيضا أن التعنت العراقي في ضرورة احتلال المحمره بأى ثمن عام ١٩٨٠ ومهما كانت خسائر الجيش العراقي في الأفراد ـ كان هو نفسه الاسلوب الذى أصرت القيادة العراقية على انتهاجه في عمليات استعادتها من قبل القوات الايرانيه عام ١٩٨٢ ، فبرغم وضوح الموقف الصعب الذى كانت تواجهه القوات العراقيه المحاصره في المدينة كما ذكرنا أصرت القياده العراقية على أن يدافع الرجال المحاصرون عن مدينة يعلمون جيدا هم أنفسهم أنها لابد وأن ترجع الى أيدى أصحابها الايرانيين يوما ـ سواء بالحرب أو السلم ـ ولا مبرر للبقاء فيها ـ ولا دافع عقائدى لدى القوات العراقية المحاصره فيها ـ يجعلهم يتمسكون في الدفاع عنها والاستبسال من أجل بقائها في أيديهم مما عجل فعلا بسقوطها في أيدى القوات الايرانيه بلا قتال يذكر وبذلك الشكل الذى شكل صدمه وضربه قويه لدى القيادة السياسيه البعثيه في بغداد وعلى قمتها الرئيس صدام حسين شخصيا ٠ فكيف تسقط المدينة بدون قتال مع هذا العدد الهائل من القوات والأسلحه ٠ ولم ينسى الرجل ذلك الجرح الذى مس كبريائه وكشف عن حقيقة البيانات العسكرية الكاذبه التى صدرت عن القيادة العامه للقوات المسلحة العراقية في ذلك الحين ٠ فعاد يتكلم عن تلك المعركة المشؤومه عند لقائه بالزعماء

الفلسطينين الذين كانوا مجتمعين في بغداد خلال سبتمبر عام ١٩٨٥ حينما عبر بوضوح خلال هذا اللقاء الذي تم في ٩/٢٥ وعبر عن مدى تخوفه الذي كان يسيطر عليه عقب سقوط المحمره في أيدي الايرانيين من أن تقدم القيادة الايرانيه على اتخاذ موقف سياسي لم يذكره باللفظ انما كان يعني به وهو أن توافق ايران وقتها على انهاء الحرب بعد أن تمكنت من استعاده الغالبيه الساحقه من أراضيها ، ووجه التخوف هنا يعبر عنه الرئيس العراقي بوضوح في أنه سيكون انهاءا للحرب في أعقاب أو نتيجة هزيمة عراقيه ساحقه (وقد قال عربيه وليست عراقيه) أمام القوات الايرانيه وهذا أمر في الحقيقة يكشف لنا عن البعد النفسي والفكري الذي تمثله ـ قضية انهاء الحرب لدى صدام حسين · فهو حتى في الحاله التي كان يمكن انهاء الحرب فيها على فرض أن ايران قد أحسنت استخدام فرصتها على حد قوله بعد معركة المحمره الشهيره ـ لم يكن الرئيس العراقي يريد بالسلام وانهاء الحرب وأعرب بوضوح أنه كان يخشى تماما حدوث ذلك من جانب ايران · اذا فهو لا يريد انهاء الحرب لكي تنتهي الآلام التي يعانيها شعبي العراق وايران ، وانما يريد أن تنتهي الحرب ـ ولكن بالشكل والصورة التي يريدها هو بحيث لا يقول العالم أن صدام حسين قد هزم في تلك المعركة أو غيرها ، لأن العالم يعلم جيدا أن العراق ولا قدر الله اذا هزم في معارك عسكرية حاسمه مع ايران لن يقول أحد أنها هزيمه للعراق ـ ولا للعرب ـ حتى لو قالتها القيادة الايرانيه ـ ولقد أضاف الرئيس العراقي في تعليقه على معركة المحمره خلال حديثه مع القاده الفلسطينين · معنى أن السلام وانهاء الحرب بعد تلك المعركة سيكون (بعد آخر حرب يهزم فيها العرب) وذلك يفسر بوضوح اقراره بمقدار وجسامه الهزيمه التي مني بها جيشه أو ان شئنا قراره وقادته العسكريين في تلك المعركة والتي ظل الاعلام العراقي ينكرها في حينها ويؤكد على انتصارات وهميه وخسائر خياليه حققها جيش صدام على الايرانيين ·

وفي الواقع أن موضوع التسرب من القوات المسلحه العراقية بين الأفراد سواء باللجوء الى ايران ـ أو سرعة الاستسلام ـ او الهروب الى داخل العراق كما سنوضحه فيما بعد ، كان سمه بارزه في هذه الحرب منذ الأيام الأولى من معارك شهر أكتوبر ١٩٨٠ بعد أن بدأ الجنود العراقيون يفيقون من غفلة الأيام الأولى للحرب · ولقد كان ذلك الأمر دائما يشغل الرئيس العراقي مما جعله وعلى غير عادة قادة الدول وزعمائها في هذه المواقف ـ نظرا لحساسيه التحدث في مثل هذه الأمور أمام الرأى العام العالمي والداخلي على حد سواء ، يشير الى هذا الموضوع في خطابه بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٠ قائلا : " ألم يكن بين هذا الحشد من المناديد من أهتز أو تخاذل

فى المعركة .. وأقول لكم بلى ولكنهم والله قلة سيسجل عنهم التاريخ ما يخبيهم وما لا يشرف ذويهم " ، وأليس القارىء معى فى أنه لو كانت هذه الفئه هى قله حقا ما كان الرئيس العراقى - وبحكم المنهج الاعلامى الذى يتبع فى النظام الشمولى عن الحقائق - ما كان تعرض للكلام عن ذلك الموضوع !! . ولكن حجم تلك الظاهره - وإثارة أجهزة الاعلام الايرانيه لها بالصوت والصورة وبتقديم هؤلاء الجنود وسائل من خلال هذه الأجهزة لذويهم فى العراق ، كانا أمرين ضاغطين لاقراره بحجم الظاهره والكلام عنها ولكن بشكل حاول من خلاله التقليل من شأنها . ولكن الصورة قد اخذت شكل آخر بعد ذلك على النطاق الداخلى فى العراق ، حينما زاد حجم الخسائر مابين القتلى والجرحى، فكان على القيادة العراقية أن تأخذ اسلوبا آخر تتعامل به مع شعبها للتغطيه على هذه الظاهره الأخرى ، واعتبارها واجبا لابد ان يتشرف كل شخص وكل أسرة فى العراق بالنيل منه . ذلك هو شرف المساهمه الفعاله فى (قادسية صدام المجيده) كما يقولون . وهذا الشرف لا يكفى مجرد مشاركة فرد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من الأسرة الواحدة فى هذه الحرب لينالـه ، إنما لابد أن يكون هناك قتيلا وأكثر من قتيل (ولا أدرى قتل المسلم للمسلم وسقوط كلاهما يعد شهاده أم لا فى ظل الظروف الخاصة بحرب العراق مع ايران حتى استخدم لفظ شهيد بدلا من قتيل) ، فهذا العدد من القتلى يجب أن تقدمه الأسره الواحدة حتى تنال ذلك الشرف الكبير فى نظر القيادة العراقية ولعل أبرز صورة على هذه الظاهره الغريبه التى تحاول فرضها القيادة العراقية على الشعب العراقى لتغطيه مصائبها فى تلك الحرب التى لم تنتهى، يستطيع أن يراها المر من خلال زيارات الرئيس العراقى لبعض الأسر العراقية فى منازلها والتى ينقلها التلفزيون العراقى كل يوم - فحينما يلتقى الرئيس مع ربة البيت يسأل سؤال تقليدى ضمن حملته،عن أبنائها وزوجها الذين شاركوا فى جبهات القتال ، وما عددهم وبالذات عدد من قتل منهم . والملفت للنظر ذلك الموقف الذى تواجهه به ربة البيت حينما لا يكون لديها قتيلا واحدا ، فتجيب عليه بدون نعم أولا - وبطيبة العراقيات المغلوبات على أمرهن : (أروح فدالك سيدى - أنا وأولادى كلنا) وكأنه توسل بقبول عذر عن جرم لم ترتكبه وهو أنه لم يشأ القدر ويسقط من عندها أحد على ساحة القتال بعد . وهذا كله ناتج عن التعبئه الاعلاميه لأجهزة النظام والحزب أيضا التى تضغط على عقول ومعنويات الشعب العراقى فى هذا الاتجاه بأن يكون سقوط أحد أفرادها واجب وشرف وقاعدة وليس استثناء .

ولقد خاض العرب معارك عديده فى عصرنا الحديث مع اسرائيل وبصرف النظر عن نتائجها جميعا ، ولقد رأينا شبابا يذهب ويتمنى الموت عن صدق ورغبة نابعه من ايمانه بعدالة القضية التى يريد الاستشهاد من أجلها . وحتى قبل وخلال حرب

١٩٧٣ لم نرى ذلك التصعيد الاعلامي عن الشهاده والشهداء وعبارة (الشهداء أكرم منا جميعا) التى تطلق فى العراق وكأنهم ألغوا النصوص القرآنيه والأحاديث النبويه عن الشهادة ومكانتها فى الاسلام ٠ ولم نسمع من جهاز اعلامي واحد من الدول التى شاركت بفاعليه فى تلك الحرب مع اسرائيل العدو الرئيسي لنا أو من قادة تلك الدول والمسئولين فيها حملات التشديد على ضرورة الشهادة الشهادة بالشكل الذى رأيناه فى العراق ٠ وذلك لسبب بسيط يتعلق كما قلنا بقناعة الجيش والشعب فى الحروب المذكورة بعدالة القضية دون حاجة الى من يلقنهم معنى الشهادة وضرورتها ٠ فكان كل مقاتل حريص على الحياة بعد تحقيق النصر بنفس القدر الذى كان فيه حريصا على الاستشهاد من أجل تحقيق النصر اذا كان فى الاستشهاد مساهمه ضروريه لتحقيق ذلك النصر وبلا تردد ٠

أما فى العراق فان تلقين الشهادة كان نتيجة لتيقن القيادة العراقية بعدم قناعة الجنود بتناسب ما يدفعون حياتهم من أجل تحقيقه ـ وهو بالدرجة الأولى بقاء البعث وقيادته فى السلطه ، وفرض تنفيذ مخططاتهم على شعبهم بالقوة ، أما الثمن الذى يقدمونه لقتلى هذه الحرب التى افتعلوها فهو بعيدا تماما عن ذلك الذى رأيناه فى حروب العرب السابقه مع اسرائيل ، ففى العراق يقدمون المال مكافأة على الاستشهاد كما يقولون ويقدمون سيارة وقطعة أرض وامتيازات أخرى ـ لن يلقى منها الانسان العراقى فى قبره شيئا ـ وذلك لأنه ليس هو المخاطب فى حملة الضغط من أجل الاستشهاد ـ فهو مُجبر ومرغم على الذهاب للجبهه والآ تعرف السلطات المختصة طريقها لاحضاره والتنكيل به هو وأسرته ثم إعدامه ٠ ولكن المستهدف هو الأسرة العراقية ـ فعليها أن تدفع بابنائها ورجالها دفعا الى ساحة القتال والآ تعرضت للتنكيل والاهانه وعليها أن تبلغ عن من يهرب أو يختبئ ـ ولها فى النهاية أن تتسلم المكافآت والامتيازات المشار اليها آنفا ـ والتى شملها أيضا التقليص والتجميد مؤخرا نتيجة الظروف الاقتصادية الأخيرة فى العراق ٠

ان قضية القناعة ـ قضية العقيدة ـ قضية الحاله المعنويه لدى الجندى العراقى هى فى رأيى تمثل العنصر الجوهرى جدا والهام والمؤثر فى نتائج سير العمليات الحربية بين العراق وايران وعلى الجانبين ٠ وهى جزء من موضوع العنصر البشرى فى هذه الحرب الذى نتكلم عنه الآن لأنها ترتبط بالانسان أولا وأخيرا ٠ والآ فما هو التفسير الدقيق لهذه الآلاف بل عشرات الآلاف من الجنود العراقيين الذين سلموا أنفسهم للقوات الايرانيه أو هربوا لتسليم أنفسهم بدون أن تكون وحداتهم مشتبكه مع القوات الايرانيه ؟ ان الدافع الموجود فى داخل الانسان والنابع من الايمان بما هو

قادم على فعلـه ـ هو الأمر الذي يـعوّل عليـه في النتائج المنتظـره من هذا الفعل · ولـم يكن الإجبار والاكـراه ، سبيـلا الى تحقيق نتيجة يزاولـها أن تكون حتى في الحيـــــاه العاديـه · ما بالنـا اذا كان ذلك هو الأسلوب الذي يتبع الآن في العراق ليكون إكراهــا من أجل أن يمـوت الانسان ، فلا شك أن الانسـان أمام الاختيار ما بين الحياة والموت مع عدم قناعته بالهدف الذي دفع للعمل من أجل تحقيقه إضافة الى الأكراه الواقع عليـــه ، سيختار حتمـا ـ الحياة ، مفضلا أياها وبأى لون كانت ، حتى ولو كانت في الاسر لـــدى العـدو ، دون الموت · واننى لأذكر هنـا وعلى سبيل المثال للمقارنه أن الرئيس الراحل أنور الســادات كان قد قام ذات مرة بزيارة الى رجال الجيش الثالث الميداني على جبهة القتال مع اسرائيل عام ١٩٧٢ والذي كان لي الشرف وقتـها أن أكون أحد أفراده واجتمع بالضبـاط والجنود ، وكان برفقته الفريق أول المرحوم أحمد اسماعيل الذي كان قد لقـوة القيادة العامه للقوات المسلحة بعد تنحيه الفريق أول محمد صادق ، وقام الجنود ليسأل الرئيس عن السبب في عدم القيام بالحرب التي كان قد وعد بهـــا في السنوات الماضيه والى متى الانتظـار · ونـهض جندي آخر يطالب الرئيس بالسمـــاح باسناد مهمات هجوميه محدوده يقوم خلالها الجنود بعبور القناة مع ما تتضمنه من هذه العمليات الجريئه من مخاطر معروف نتائجها مسبقا بسبب التحصينـــــات الاسرائيليـــه المانعه · ولم يفلح شرح الرئيس للجنود بأن هناك اجراءات ومستلزمـات يجب استكمالها وانه كان قد رصد مبلغ من العملات الصعبه وضع تحت تصرف وزيـــر الحربيه الجديد ليتمكن من انجاز اللمســات الأخيرة المطلوبه لتهيئة القوات لدخول المعركة المنتظـره · ولم يتمكن حتى قادة التشكيلات لحظتها من السيطرة على الجنود الذين بدأوا في اصدار عبارات وهمهمـــات تعرب عن عدم قناعتهم بالبقاء دون قتـــال انتظارا لما سوف يتم متعجلين تكليفهم بعمليات قتالية محدوده كما شرح أحدهـم ذلك · لتسخين الرجال · وأعتقد أنه وبالمقارنه مع الوضع على الجبهة الايرانيـــــه بالنسبة لاخواننا العراقيين فالاختلاف هنا اختلافا لا وجه للمقارنه بشأنه · فالجيش العراقي جيشا وطنيا وواعيـا ـ ولدى المقاتل العراقي الكفاءه والتحمل الذي يجعلـه لا يتأخر خطـوة واحده عن مستوى اخوانهم في الجيوش العربية الأخرى ومنها الجيش المصري الذي روينا الواقعة المذكورة عنه · ولذلك فهو لا يمكن أن نعتبره جيشـــا متخاذلا أو مهتزا كما وصف رئيسه العراقي صدام حسين بعض عناصر منه على حد قوله · واعتبرهم قله منه · فالحقيقـــة أنهم ليسوا قلة ولكنهم كما قلنا عشرات الآلاف ـــا بين مستسلم أو هارب خلال معارك عديدة · اضافة الى الذين كانوا يسلمون انفسهـــم طواعيـه وبشكل انفرادي الى القوات الايرانيه التي كانت تتولى الاذاعه الايرانيـــــه توجيههم من خلال برامجها الموجهه بالعربيه ـ عن الطريقة التي يمكنهم اتباعهـا

لتسليم أنفسهم الى المواقع الايرانيه المواجهه لهم وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا وهو ما دفع القيادة العراقية كما قلنا الى تشكيل ما اطلق عليه (سرايا الاعدام) لمواجهه هذه الظاهرة ٠ أما كون الجيش العراقى ليس متخاذلا أو مهتزا فان ذلك لأن هذه الصفات لا تطلق الآ فى حاله ما اذا كان هذا الجيش يحارب من أجل قضية عادله يقتنع بها ، وبغير ذلك يكون قد استخدم الجندى الهارب أو المستسلم حقه فى الحياة بدلا من أن يقوم بقتل مسلم مثله من أجل لا شىء أو يُقتل هو ٠ ذلك أمر - الأمر الثانى والمتعلق بالأعداد الكبيرة من هذه الفئات والتى هى ليست بقله كما يقول الرئيس العراقى - فدليلنا عليه ما أطلق عليه الشعب العراقى (قادسيه الدورى) بعد قادسيه صدام - كنايه عن الأحداث المؤسفه التى وقعت فى جنوب العراق ٠ والتى سوف نتعرض لها فيما بعد بشأن آلاف من الهاربين من الجبهة والذين اتخذوا من أحدى المناطق مأوى لهم جنوب العراق ٠ ويبقى دائما الفارق واضحا بين معارك أكتوبر ١٩٧٣ على الجبهة الاسرائيليه - ومعارك سبتمبر ١٩٨٠ وما بعدها على الجبهة الايرانيه كلاهما شارك فيهما العرب - ومنهم الجيش العراقى ذلك الفارق هو العقيدة التى قاتل بها الجندى فى الحالتين ٠

ولكن ما يؤلمنا أن تجنى القيادة الايرانيه ثمارا من بعض معاركها مع العراق وعلى حساب سمعة أمتنا العربيه ومنها جيشنا العراقى بسبب يعود الى القيادة العراقية التى دفعت هذا الجيش الى هذا الموقف ٠ ويلاحظ أن البيانات العسكريه العراقية قد توقفت عن ذكر الخسائر البشريه فى العمليات الحربيه مع ايران والتى كانت تتضمنها من قبل بعد أن اتضح للرأى العام الداخلى ابتعاد تلك الأرقام التى تشير اليها البيانات العسكرية اليوميه عن حقيقة ما يحدث على جبهات القتال ٠ واقتصرت الآن على ذكر الخسائر الايرانيه وحدها ٠ دون خسائرها المقابله تجنبا للسخط العام الذى كان يتلقى به الجنود العراقيين قبل المدنيين هذه البيانات البعيده عن الواقع الذى يعيشونه بأنفسهم ٠ بل انه حتى حينما ذكرت بعض البيانات الصادرة بشأن عمليات مثل معارك البساتين والخفاجيه والحويزه أرقاما كبيرة من القتلى فى القوات العراقية وبرغم أنها كانت بعيده جدا عن واقع الحال - الآ أن مجرد وصول رقم القتلى الى أكثر من ٧٠ شخصا فى البيان العسكرى كان يولد رد فعل نفسى سىء على الجماهير لأنه يعطى انطباعا عن حجم المعارك والعدد الكبير الذى يمكن أن يكون قد سقط فيها من القتلى حينما يؤكدون أنه ما يصدر عن قيادتهم هو أقل حتما من الحقيقة ٠ لذلك فكانت عمليه الغاء ذكر عدد القتلى فى الجانب العراقى ضرورة على أى حال ٠ ويلاحظ أنه وفى أعقاب كل معركة من المعارك الكبيره بين الدولتين وعلى ضوء المؤشرات التى تشير اليها الأنباء التى يأتى بها الجنود من جبهات

القتال ومن المستشفيات نجد أن هناك توقع سائد بين أفراد الشعب العراقى ـ بأن قرارا بدعوه دفعة جديده من جنود الاحتياط فى سبيله للصدور فورا . وذلك يكشف عن الانطباع الذى يتولد لدى أفراد الشعب بأن عدد الخسائر كان فادحا لدرجة قد تتطلب استدعاء دفعة جديدة من جنود الاحتياط . وأصبح كل شاب يعرف دوره على ضوء تاريخ ميلاده . ولقد وصلت عمليات تعبئة الجنود الخاضعين لنظام خدمة الاحتياط فى الجيش العراقى الى حد الانتهاء من سحب كافة الجنود المنطبق عليهم شروطه خلال عام ١٩٨٤ ، ولم يبقى أحد خارج الخدمة اذ بلغ أعمار بعضهم تجاوز سن الأربعون . كما شملت عمليه التعبئه حتى الأشخاص الذين كان يشملهم قانون البدل . حيث كان بإمكان الشاب دفع بدل نقدى سابقا دون تأدية الخدمة العسكرية ، هذا من جانب ـ ومن جانب آخر ، فقد فتح البعث العراقى لنفسه بابا آخر لإمداد جبهات القتال باحتياجاتها البشريه حينما تقرر تحويل ميليشيات الحزب والتى تسمى (الجيش الشعبى) للعمل على جبهات القتال وتوليها مهمات قتاليه الى جانب باقى تشكيلات القوات المسلحة وكذلك الاستعانه بما أطلق عليه (المتطوعون العرب) . ونتكلم فى ايجاز عن هذين الرافدين من روافد امداد الجيش العراقى بالأفراد .

(١) ـ الجيش الشعبى

تأسس هذا التنظيم والذى يعتبر ميليشيا للحزب عام ١٩٧٠ ليكون ذراعا للحزب والثورة فى مقاومة التآمر الداخلى عليهما وذلك بتعقب أصحاب الفكر المخالف لفكر البعث وتنفيذ المهام الخاصة التى تسند اليه فى هذا المجال وسواء داخل أو خارج العراق . وكان من أهم التجارب التى خاضها هذا التنظيم شبه العسكرى تلك المتعلقه بالمشاركه فى حرب الشمال ضد الأكراد أبناء الوطن الواحد . فهى تقوم بتنفيذ واجب خاص يصعب أن نسميه واجبا وطنيا قوميا لأنه يتعلق أساسا بحمايه نظام الحكم القائم ورموزه . أما الواجبات الوطنيه والقوميه فتتولاها الأجهزة التقليديه وهى الجيش والشرطه والأمن والمخابرات وان كان واجبهم أيضا يتضمن بالدرجة الأولى حماية أمن النظام ورموزه . الآ أن ذلك لا يتعارض مع واجب الجيش الشعبى لأنه يعد ذراعا إضافيا للحزب والنظام . وبعد قيام الحرب بين العراق وايران ـ كلفت هذه الميليشيات بحراسة المنشآت الحيويه فى العراق مثل الكبارى والمصانع والمرافق المختلفه . ودُرب مجموعات منها على العمل على أسلحة الدفاع الجوى من نوع (دوشكا الروسيه) والتى نصبت فوق بعض المبانى الحكوميه داخل المدن . استكمالا لسد ثغرات خطة الدفاع الجوى للعراق التى يصعب على القوات النظاميه سد احتياجاتها البشريه . الآ أن احتياجات القوات المسلحة العراقية فى

مرحلة لاحقه ، نتيجة تطور ظروف القتال على الجبهات واتساعها ، وزيادة الخسائر البشريه فى القوات دفع القيادة العراقية الى اللجوء الى هذا المصدر لسد احتياجاتها من الأفراد التى تطلبتها ظروف القوات المسلحة ٠ وأصبح لزاما على كل حزبى أن يشارك ضمن التشكيل الذى يتبعه فى الجيش الشعبى ـ للمشاركه فى الخدمة على جبهات القتال ٠ وبذلك توصلت القيادة العراقية الى احداث نظاما يعد نوعا من التجليد شبه الإجبارى ولكن بشكل غير مباشر لمعظم أفراد الشعب العراقى ٠ فمن لم يشارك باعتباره جنديا فى الجيش النظامى ـ سوف يشارك باعتباره بعثيا وأحد أفراد الجيش الشعبى بحكم انتمائه للحزب ، وأصبح هناك امدادا مستمرا بالأفراد وامتدادا من طلبة المدارس وحتى سن الخمسون ، وبهذه المناسبه نتعجب حقا على اتهام العراق لايران بأنها تدفع بالشباب من صغار السن الى جبهات القتال مع العراق ، فى الوقت الذى تمارس هى نفس الاسلوب مع الفارق بين الحالتين ـ فإيران تدفع بهم باعتبارهم متطوعين فى الحرس الثورى وغيره ، فى حين أن العراق تدفع بهم باعتبارهم مجندين بشكل غير مباشر ـ وبالإجبار ٠ ولقد شاهدت بنفسى أسرى ايران من هؤلاء الذين أطلق عليهم العراق لفظ الصبيه والأطفال ـ وهم لا يختلفون على الاطلاق فى أعمارهم عن هؤلاء الشباب من طلبة المدارس الذين كانوا يقفون مرتدين زى الجيش الشعبى على جانبى الطريق الذى مرت عليه قافلة الأسرى الايرانيين ٠ هؤلاء الشباب الذين لا يستطيع أحدهم أن يتخلف عقب أداء امتحان نهاية العام وخلال العطلة الدراسيه ، للتوجه الى معسكرات التدريب ثم جبهات القتال ، والاّ قام رجال الأمن فى العراق باعتقال والديهم وأفراد اسرتهم حتى يظهر الصبى أو يدلون عن مكانه ٠ وهى حقيقة يعرفها كل مواطن فى العراق ٠

ونضيف الى ما سبق أن الشباب الايرانى الذى كان موضوعا دعائيا من جانب المسئولين العراقين وأجهزتهم ما هم الاّ متطوعين من المدن والقرى التى دمرها الجيش العراقى وفقد الكثير منهم أسرهم ، فكان أمامهم طريق التطوع للثأر عما لحقهم ، ذلك الصبى الذى جاء يحارب عن عقيده راسخه رغم صغر سنه وهو ما برره الرئيس العراقى بعد ادراكه تلك الحقيقه " بأنه جاء مخدوعا تحت تأثير الدعايه والدجل الذى يُلقنه له قاده ايران " ، ويحضرنى واقعة تتعلق بأحد هؤلاء الشباب الايرانى الصغير حينما اكتشف أحد الضباط العراقيين وجوده فى أحد الملاجىء العراقيه فى العمق العراقى بعد أن عاد التشكيل العراقى من معارك دامت أيام على خط المواجهه ٠ وقد شهر الضابط العراقى مسدسه فى وجه هذا الشاب وطلب منه أن يهتف بحياة صدام ليختبره ـ فرفض الشاب وهتف بحياة الامام الخمينى برغم موقفه الذى يدرك من خلاله ما ينتظره من مصير ٠ وان كانت هذه الواقعة تكشف

عن دور الشهاده لدى المسلمين الشيعه وتأثيرها الفعال في معنويات المقاتل .

بقي أن نوضح معلومه هامه تتعلق بالصبيه الذين كانت تقل اعمارهم عن (١٥ سنه) والذين وقعوا أسرى في أيدى العراق ولنسأل القيادة العراقية - اذا كان لديهم الشجاعة على قول الصدق والحقيقة فيما اذا كان هؤلاء الصبيه جميعا هم بالفعل أسرى حرب في حكم المقاتلين ووقعوا في أيدى القوات العراقية باعتبارهم مقاتلين بالفعل - أم أنهم كانوا ضمن المدنيين الذين سقطت مدنهم وقراهم في أيدى القوات العراقية حالهم حال الشيوخ الذين سقطوا معهم وهم جميعا من تبقى في تلك المدن والقرى دفاعا عن مواطنهم ، فادخلهم القاده العراقيون في عداد الأسرى من العسكريين وحسبوهم عليهم وبالتالي أقاموا منهم ماده لحملتهم الاعلاميه . وان كنت أتعجب لطرف يتخذ من نوع أسرى الطرف المتحارب معه مادة دعائيه سواء كان صبيا أو شيوخا أو نساءا لأن الدفاع عن الوطن واجب لكل من هو قادر . أليس عماد تشكيل المنظمات الفلسطينيه هم من الشباب أعمار (١٥ سنه) .

ولقد لجأت القيادة العراقية الى توسيع دائرة القطاعات التي يمكن أن يطبق عليها هذا النظام لضمان زياده الأعداد التي تستطيع تعبئتها من الشباب العراقي بواسطه هذا المصدر فبدأت في فرض العضويه في حزب البعث على سائر قطاعات الشعب العراقي ليتم بموجب العضويه في الحزب - تكليف الشخص بالعمل على جبهات القتال ضمن تشكيلات الجيش الشعبي . (حيث ترتبط تشكيلات الجيش الشعبي بالتشكيلات الحزبيه ، فأمين سر الفرع أو مسئوول المنظمه الرأسيه في المحافظه هو قائد الجيش الشعبي لتلك المحافظه وأمر القاطع ضمن المحافظه هو المسئوول الحزبي للمنطقة التي يعمل فيها القاطع ، وهكذا نزولا الى أصغر وحدة قتالية تتكون من (١٥) مقاتلا والتي يقودها من هو الأقدم من الناحيه الحزبيه بين المقاتلين ... ان الانتماء الى الجيش الشعبي واجب ملزم لكل مناضلي الحزب . ولا يستثنى من ذلك أحدا عدا أعضاء القيادة القطريه ، بسبب موقعه الحزبي أو الوظيفي الآ اذا كان هناك ظروف مرضيه خاصه وفي حدود ضيقه ، ففي الجيش الشعبي تجد العامل والفلاح والموظف والمدير العام ورئيس المؤسسه ووكيل الوزارة ، كما تجد المؤيد والنصير والعضو وأعضاء قيادات الفرق والشعب والفروع . وترتبط العقوبات التي تقع على الحزبي في الجيش بالعقوبات الحزبيه وتنعكس على الواقع الحزبي للشخص .) (١) ، ويلاحظ أنه قد بدأت اقامة تشكيلات نسويه في هذه الميلشيات اعتبارا من عام (١٩٧٤) بل وقد دفعت بعض

---

(١) - التقرير السابق ذكره (ص ٢٢٢) .

من هذه التشكيلات الى جبهات القتال كما حدث في القاطع الجنوبي من الجبهة في بدايه الحرب . وذلك ضمن خطه تعبئه الشعب العراقي كله رجالا ونساءا شيوخا وصغارا لكي يكونوا وقودا لتلك النار التي أشعلتها قيادتهم على الحدود مع ايران . " ولقد كانت القيادة العراقية قد وضعت خطه خمسيه من عام ١٩٨١ لغايه عام ١٩٨٥ لكي يبلغ عدد منتسبي الجيش الشعبي (٥٠٠) ألف مقاتل " غير أن ظروف الاحتياج المتزايد للأفراد قد جعل هناك ضرورة لرفع هذا الرقم ، فوضعت الترتيبات لبلوغ عدد منتسبي الجيش الشعبي حتى نهاية عام ٩٨٢ (٥٠٠) ألف مقاتل ، ويبدأ في الزيادة التصاعديه عن هذا الرقم خلال الأعوام التاليه لعام ١٩٨٢ . ولقد تم تنفيذ تلك الخطه بتكليف كافة العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسيه وابتداء من تلاميذ المدارس حتى البالغين من العمر خمسون سنه بتسليم أنفسهم الى معسكرات التدريب التابعة للقيادة الجيش الشعبي في المحافظه التابعين لها . ولم يقتصر الأمر اذا على البعثيين الذين هم من منتسبي الجيش الشعبي بحكم عضويتهم في الحزب . وفي سبيل تحقيق ذلك قامت المنظمات الحزبيه في محافظات العراق بحصر العراقيين بشكل دقيق سواء عن طريق محل سكناهم أو أماكن عملهم بواسطة استمارات خاصه - اضافة الى احصائيات يقدمها المسئول الحزبي في الدائرة الحكومية التي يعمل فيها عن منتسبي هذه الدائرة واتجاهاتهم السياسيه - وحصر من هو حزبي - ومن هو غير حزبي وتم في النهايه اخطار كافة الغير حزبيين لحضور اجتماع عام عقد في كل محافظة . وأبلغوا أن ظروف البلاد تحتاج الى المزيد من الأفراد لمساندة القوات المسلحة بواسطة تشكيلات الجيش الشعبي الذي لم يعد يستطيع النهوض بهذه المهمه وبالحجم المطلوب منه بسبب عدم تناسب الأعداد التي يتطلبها قيامه بتلك المهمه مع ما هو متيسر للقيادة العامه للجيش الشعبي من أفراد - إضافة الى أن الشخص البعثي أصبح عليه أن يستمر في أداء واجبه على جبهات القتال فترة تصل الى ٦ أشهر في بعض المناطق بعد أن كانت ثلاثة أشهر مع بدايه الحرب - ثم يجد نفسه خلال السنه الواحدة يُطلب للذهاب للجبهة مرتين ، وأن الواجب الوطني يقتضي عدم اقتصار آداء هذه المهمه على البعثيين وحدهم لأن الجميع هم أبناء العراق . والجدير بالذكر أنه عندما زاد العبء على البعثيين في عمليه تكرار أرسالهم الى جبهات القتال لعدة مرات في خلال العام الواحد قد أدى بهم الى التعبير عن شكواهم من ضرورة النظر في مشاركة كافة العراقيين معهم في هذه المهمه لأن إعفاء غير البعثي وهو في نظر البعث شخص غير موثوق في اخلاصه للثورة والحزب جعله يستفيد من وضعه السياسي هذا ، على حساب البعثي الذي يذهب ليقدم حياته للخطر على جبهات القتال ، في حين يبقى هذا الغير بعثي سالما آمنا بين اهله بعيدا عن مخاطر الحرب . ولقد كان المسئولون الحزبيون

يعلقون على هذه التساؤلات بأن البعثي عليه دائما أن يدفع بذلك ضريبة إنتمائه للحزب - لأنه طريق النضال والى آخر ذلك من الفلسفات التى لم تفلح فى امتصاص تذمر البعثيين ، الى أن اضطرت القيادة العراقيه الى تطبيق الأمر على الجميع • ولم يعد لقضية التخوف من تسليم العناصر الغير بعثيه للسلاح بالأمر الذى يبرر أبعادهم عن مشاركة باقى العراقيين فى هذه المهمه ولا سيما أن هناك من وسائل وطرق السيطرة عليهم إضافة الى ضعف كفاءتهم القتاليه المحدوده مثل سائر افراد الجيش الشعبى البعثيين - وبساطه السلاح الذى يستخدمونه - لا يشكلان خطورة تذكر على أمن الحزب والثورة الذى تدور حوله كل احتياطات أجهزة الدولة المختلفه ، وقبل أن تبدأ القيادة العراقية فى اعتماد اسلوب ارسال تشكيلات الجيش الشعبى الى جبهات القتال - كانت قد ابتكرت اسلوبا آخر للزج بالرجال الى جبهات القتال حيث قامت بتشكيل ما أطلق عليه (ألويه المهمات الخاصه) ومن الاسم المطلق عليها يوحى للمرأ بأن أفراد هذه التشكيلات تتمتع بصفات خاصة تميزها حتى عن القوات الخاصة فى القوات المسلحة أو تكون على الأقل فى مستواها - وذلك من حيث الكفاءه القتاليه واللياقه البدنيه • ولكن واقع الحال يقول غير ذلك • ولعل الاطلاع على طريقة اختيار هؤلاء العناصر تكفى للحكم على مستواهم هذا • فلقد كانت المنظمات الحزبيه تقوم باستدعاء البعثيين التابعين لها لحضور اجتماع حزبى فى محافظتهم يقوم خلاله المسئول الحزبى بعرض مقدمه من المقدمات البعثيه المألوفه عن الوطنيه والقوميه والنضال ، ثم يلقى بالسؤال الذى تُحبس عنده أنفاس المجتمعين وهو : (من منكم لا يريد أن يتطوع فى ألويه المهمات الخاصه ؟) وبالطبع لن يجرأ بعثى على الاجابة (بلا) لأنه يعرف عقباها - خاصة أنه كبعثى - لا يجب أن يخالف المجموع ولا يخرج برأى يجعله محل اتهام بانه غير وطنى وجبان • وعليه يتم رفع قائمه بكافه الأشخاص المجتمعين

وهكذا ترفع القوائم الى القيادة فى بغداد تفيد أن البعثيين جميعا يطلبون التطوع للذهاب الى الجبهه للمشاركه (فى قادسيه صدام المجيدة) كما يطلقون عليها • وبعد ذلك يتم فرز هذه الأسماء واختيار الأشخاص الذين سيتم ارسالهم الى معسكرات التدريب توطئه لارسالهم الى جبهات القتال كمقاتلين بصفه دائمه حالهم حال أفراد القوات المسلحه - لأنهم متطوعين لذلك العمل • وبذلك إبتكر البعثيون فى أول الأمر اسلوبا للتجنيد الاجبارى طويل الأمد • وهم فى أغلب الأمر من الأشخاص المغلوبين على أمرهم - او من البعثيين المغضوب عليهم من مسئوليهم البعثيين • ولقد تعرض هذا النوع من الميليشيا أن شاء لنا أن نطلق عليه ذلك - الى عديد من المآخذ لأنه أثبت عدم ملاءمة الأفراد الذين يتم إنتقائهم للعمل على جبهات القتال للقيام بمهمام تتعادل مع مهام تشكيلات القوات الخاصه فى القوات المسلحة • ولعدم

الكفاءه البدنيه لرجال من أعمار مختلفه يتم دفعهم الى تدريبات لا قبل ولا طاقـــه لامكانياتهم وقدراتهم الصحيه والجسمانيه بها ، ثم زجهم الى جبهات القتال في ظروف معنويه خاصة تحت الضغط والاكراه باعتبارهم متطوعين دون أن يكون لديهم الرغبـه الى التطوع بالفعل مما كان لكل ذلك أبلغ الآثار في النتائج التي برزت عقب وقوع عمليات هجوميه على المواقع التي كانت تتمركز فيها تلك الألويـه سواء من حيث سرعة اختراق القوات الايرانيه لها ـ وكذلك الخسائر الكبيره التي كانت تلحق بهذه التشكيـلات . ولذلك فقد أثبتت تلك التجربه فشلها لعدم مقدرة تلك الألويـه الخاصه على تحقيـق الأهداف التي تشكلت من أجلها (اللهم الاّ اذا كانت مجرد واجهات دعائيه لنظام البعث في موضوع النضال الذي طالما تحـدث عنه في كل مناسـبه) ولذلك وقبل تصفيـه الويه المهمات الخاصة هذه وانهاء تجربتها كانت قيادة البعث العراقي قد هيـأت كل الترتيبات اللازمه لدفع قواطع الجيش الشعبي الى جبهات القتال بعد اعـداد معسكرات للتدريب في كل مركز من مراكز المحافظات وكذلك الأقضيه التابعة لهـا .

وحينما وجد المواطن العراقي نفسه عرضه للاستدعاء أكثر من مرتين خلال العام الواحـد للذهاب لجبهات القتال ضمن تشكيلات الجيش الشعبي بدأ يتحين الحيل والأعـذار وغالبها الهروب ـ من هذا الأمر ، فأحيانا يحاول الشخص أن يحصل على خطاب رسمـي بانه منقول من دائرة عمله الى محافظة أخرى . بل وقام البعض بنقل أنفسهم فعلا مـن محافظاتهم الى محافظات أخرى تهربا من ذلك الأمر ، حيث قد يستطيع أن يتمتع بفترة زمنيه لا بأس بها قبل أن يُسجل لدى المنظمه الحزبيـه التي يجب أن يخطرها بنقلـه والكائنه في المحافظه التي نقل اليها . وأحيانا يحاول بالاستعانه بالاقارب أو الأصدقاء بأن يحجز نفسه في احدى المستشفيات لأن تقديـم شهادة مرضيه لن تفيده ـ ولابـد من توقيع الكشف الطبي بواسطة لجان طبية تعمل بايعاز من الحزب . ولم يبقـى الاّ التهرب ، ولذلك فقد لجأت القيادة البعثيه في ابتكار وسيله فعاله لضمان حشـد الأفراد المطلوب ارسالهم الى جبهات القتال . حيث يتم في البدايه ابلاغهم بموعـد وتاريخ تجمعهم للذهاب الى الجبهـة وحينما يختفي الشخص تذهب مفرزه خاصه تتكـون من مسئول الحزب أو من ينوبه وشخص آخر وفرد من أفراد جهاز الأمن ـ ويتجهون الـى بيته أو مقر عمله للقبض عليـه ، فاذا كانت الوجبـه التي كان مقيدا ضمن رجالهـا قد ذهبت الى جبهـة القتال بالفعل يتم حجزه رهن الاعتقال لدى أجهزة الأمن الى حيث حلول موعد الوجبه القادمه فيرسل معها وتكون فترة الحبس الأولى على سبيل العقوبة وعندما يتم تجميع الرجال الذين سوف يرسلون الى جبهات القتال يتم عمل احتفـال خاص لهم في المحافظة التي سيخرجون منها حيث يحضر أمين سر المحافظة وهـو يعتبر قائد الجيش الشعبي فيها ومعه معاونوه والمحافظ وأحيانا يحضر معهم أحـد

المسئولون الحزبيون الكبار من بغداد وتتم دعوة أسر هؤلاء المقاتلين (كما يطلق عليهم) لحضور الاحتفال وتقوم المسئوله الحزبيه عن النساء في التنظيم بتجميع بعض الحزبيات لحضور ذلك الحفل الذى لا يخرج عن تجمع لهؤلاء الذين سوف تحملهم الأتوبيسات الى جبهات القتال ويقفون حاملين أسلحتهم ليستمعوا الى خطابات مطوله عن الوطنيه والقتال من المسئولين البعثيين يتخللها ويعقبها زغاريد (بعثيات اتحاد نساء العراق) وهلاهل ورقصات يحدد مسبقا الأشخاص الذين سيقومون بها ، مع قيام نفر من المقاتلين بالقاء بعض قصائد الشعر المرتجله تمجيدا فى صدام حسين وحزب البعث ـ وسبابا فى الامام الخمينى وسط التصفيق والرقص وحتى تظهر مشاهد الأحتفال الذى يتكرر كل يوم فى عدة محافظات أمام شاشه التليفزيون العراقى بشكل يعطى للمشاهدين غير العراقيين انطباعا معاكسا تماما على حقيقة ما يحس ويشعر به هؤلاء الذين يطلب منهم الرقص والتهليل وكأنهم يعبرون عن فرحتهم بذهابهم لساحة الموت ولا يدرى احد كيف تم تجميع هؤلاء وبأى اسلوب تم ذلك . ويحضرنى هنا ذلك الأمر المؤسف على ما يتضمنه من اجراح لعمق المشاعر الانسانيه للشعب العراقى حينما تزيف الحقائق وحتى المشاعر وهو ما يقوم به حكام العراق حينما يعلن حزبهم على لسان قادته بتلك العبارات التى سخر منها شعبهم مثل قولهم : (ستكون صفحات رائعة فى تاريخ العراق والأمه ، تلك المواقف الوطنيه والشجاعه التى وقفها أهل الشهداء ، وزوجاتهم ، وأبناؤهم وأمهاتهم وآباؤهم واخوانهم واخواتهم الذين كانوا يستقبلون القائد عند زيارته لهم فى بيوتهم بالأهازيج والدعاء بالنصر ، وعندما يستقبلون الشهداء بالزغاريد والهلاهل) أىُ زغاريد هذه التى استقبلت بها أى أسرة نبأ وفاة احد رجالها وأى مشاعر انسانيه قد قُتلت فى نفوس هذه الأسرة ، تلك التى لا تتحرك لمثل هذا البلاء الذى يحل بها بفقد عزيز عليها كما يحاول البعث أن يزيف المشاعر الانسانيه هكذا . وهكذا سارت تجربة الجيش الشعبى ، أسلوبا للتجنيد شبه الاجبارى لكل الشعب العراقى كما قلنا . بل أنه ، وعندما وصلت ضمن اعداد الأسرى الايرانيين فى بعض المعارك عددا من الشيوخ صدر بيان تكلم عنه قادة البعث فى تقريرهم الذى سبق أن أشرنا اليه والذى جاء فيه : (وأراد المناضل صدام حسين أن يعطى مثلا مؤثرا عن موقف الجماهير من المعركة ، لقد أصدر بيانا قال فيه " ان المعركة بحاجه الى المقاتلين ممن هم أكبر من ستين سنه " وقد فوجىء الكثيرين بهذا البيان ولكن جاء الجواب ففى خلال أيام قليلة تطوع أكثر من ثلاثين ألف شيخ من شيوخ العراق . وراحوا يحملون بنادقهم العتيقه ومكاويرهم وعصيهم ويهوسون أمام مراكز التطوع .. يطالبون بالذهاب الى الجبهة والمشاركة فى المعركة لقد كان موقف الشيوخ هذا تعبيرا رائعا عن موقف كل العراقيين) (١) وتعقيبا على هذه

---

(١) ـ التقرير المشار اليه آنفا (ص ٢٢٧) .

المهزله المسرحيه نجد أنفسنا أمام تساؤل ملح وهو لماذا اختار الرئيس العراقي الذين يزيد أعمارهم عن ستين عاما بصفه خاصه ، وهل من يقل عمرهم عن ذلك وحتى سن الخمسون مثلا لا يصلح ؟ والاجابة هي أن ما دون الستون عاما قد تم الحاقهم بمعسكرات تدريب خاصة ابتداء من عام ١٩٨٤ في مناطق سكناهم - ولكن لا يرسلون لجبهات القتال إنما يدربون شكليا بالطبع تحسبا لاحتمالات هجوم ايراني قد ينجح لا قدر الله في دخول أي من المدن العراقيه • فقد يستطيع هؤلاء الشيوخ أن يساهموا بشيء في الدفاع عن ساكنهم • هذا شيء ، أما قضية أن الأمر كان مفاجأة للشعب العراقي بهذا البيان فهذه وان كانت حقيقة قد وقعت بالفعل الا أن اندهاشهم قد زال في نفس ليله صدور البيان حينما وصلت الى آذانهم الأنباء التي تسربت عن وصول تعليمات من قيادة الحزب في بغداد الى المنظمات الحزبيه في كافة المحافظات بالتحرك الفوري في ذات الليله لحث المواطنين على تبليغ الشيوخ المتواجدين في كل مركز وقضاء في العراق بالتوجه في صباح اليوم التالي الى حضور تجمعات عند مقار المنظمات الحزبيه للخروج في مظاهرة جماعيه الى مكاتب التطوع وهم يهتفون بعبارة (ودونا للجبهه نحارب) وغيرها من الشعارات التي لقنت لهم • حتى يسمع العالم ويرى من خلال عدسات التليفزيون العراقي التي كانت جاهزة لنقل مثل هذه المشاهد التي يخرجها البعث كل يوم - أن الشعب العراقي كله حماس واندفاع للمشاركه في القتال مع ايران • للتغطية على موضوع تطوع الشيوخ الايرانيين في الحرب ، ورد الفعل السيء الذى أحدثه موضوع زيادة أعداد العراقيين الذين يسلمون أنفسهم الى القوات الايرانيه ، تلك الظاهره الغريبه التي ما زالت تواجهها القيادة العراقية • ويلاحظ أن القيادة العامه للقوات المسلحه العراقيه ، قد لجأت الى اسلوب آخر للتغطيه على موضوع ارتفاع عدد الأسرى - حينما دأبت خلال السنتين الأخيرتين على ذكر فقره في بيانها العسكري اليومي عن نشاط القوات على جبهات القتال ، تذكر منها أن " عددا من أفراد القوات المسلحه الايرانيه قد لجأ الى المواقع العراقية وتم سحبه الى الخلف بسلام " •

اضافة الى ذلك فقد واجهت القيادة العراقية مشكله أخرى بخلاف مشاكل الخسائر من القتلى والجرحى ، والأسرى ، والمستسلمين الى القوات الايرانيه تلك هي مشكلة الهاربين من جبهات القتال ، ويطلق عليهم (الفارين) وتلك المشكلة التي شكلت ظاهره لها مضاعفاتها سواء على مستوى انتظام الخدمة نفسها في القوات المسلحه وتأثر التشكيلات بالتسرب الحادث بين أفرادها من الذين يذهبون في أجازات ميدانيه ولا يعودون ثانيه الى وحداتهم أو على المستوى الاجتماعي من حيث الخطورة التي تتمثل في بقاء هؤلاء الأفراد شاردين دون مأوى آمنا لهم من عيون اجهزة

السلطة والأسلوب الاجرامى الذى أتبعـوه رغما عنهم فى توفير احتياجاتهم من الغـذاء اليومى لعدم امكـان التحاقهم بأى عمل خشيه انكشاف أمرهم ٠ ولقد شكل البعـد الاجتماعى لهذه الظاهره واحدا من آثار الحرب على المجتمع العراقى السلبيه ٠ ولكن مكمن الخطر فى ظاهرة الفارين هذه بالنسبة للامن العام للدولة كان شيئا آخـر بخلاف الأمرين السابقين ـ ذلك هو ظهور تجمعات على شكل عصابات مسلحه كانت قد بدأت تتخذ لنفسها مناطق محددة فى العراق ولها قياداتها التى تتولى السيطرة عليها وعلى نشاطها ٠ وبادىء ذى بدء أستطيع أن أقرر أن هناك عاملين هامين لعبا دورا بارزا فى خلق هذه الظاهرة وبهذا الشكل المنظم والخطير وساعد على قيامها اضافة الـى العوامل الأخرى التى تتوارى وراء تفكير وعقيدة العناصر التى قامت بتجميع الأفـراد الفارين وتنظيمهم ، وتشجيع حدوث ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية ، والاتجاهات السياسيه التى يعتنقهـا هؤلاء ، والعامل الأول هو ما تفرضه القوانين العسكريه فـى العراق من عقوبات على التأخير عن العوده الى الوحدات لمدة تزيد عن ٤٨ ساعة تأخير لتصل العقوبة الى الاعدام رميا بالرصاص ٠ والعامل الثانى هو وكما بيّنا سابقـا ما يتعلق باطالة زمن الحرب التى يرى فيها الجندى أو الضابط العراقى أنها إطالـة أخذت طريقا لا نهايه له مع عدم القناعه بالهدف من ورائها ولا سيما بعد ظـروف اضطـرار القوات العراقية الى الانسحاب من معظم الأراضى التى قدم عشرات الآلاف من العراقيين أرواحهـم فى طريق الاستيلاء عليها وكذلك عند الانسحاب منها ٠ وما تمثله كل هذه الحقائق من أثر نفسى وفكرى حاد جدا على عقيدة الجندى العراقى ٠ وفـى الحقيقة أن ظاهرة تجمع أعداد كبيرة من الفارين من الخدمة العسكرية فى الجيـش العراقى تصل الى عشرات المئات على أقل تقدير باعتبار أننا نتكلم عن الفارين الذين تشكل منهم هذه التجمعات التى نحن بصدد الكلام عنها ، دون الأعداد الكبيرة الأخرى من الفارين المنزوين فى أماكن أخرى وبصفه فرديه ٠ تلك الظاهرة لم يتضح معلومات دقيقة عن كيفية تجميعها على هذا الشكل المنظم ـ والأساليب التى اتبعتها العناصر القياديه لهذا التنظيم أن شاء لنا أن نطلق عليه هذا المسمى ، والقوى السياسـية التى كانت خلف هذه العناصر ٠ وهل هناك دعم يأتى من ايران كما أشيع ، الى هـذه العناصر أم أنها من صنع القوى السياسيه المناهضه لنظام البعث فى العراق ، وعلـى الأخص حزب الدعوه والحزب الشيوعى العراقى ٠ فقد حالت ظروف التكتم والسريه التى فرضت على هذه الظاهرة وعمليات القضاء عليها دورا كبيرا فى جعل هذه الأسئلـة من غير المتيسر وضع الاجابه الدقيقة والصحيحه بشأنها ، مع الخوف الذى كـان وما زال يسيطر على سلوك وكلام العراقيين لأن مجرد الافصاح عن معلومه أو فكرة قـد تدور فى خلد شخص أمام آخر ، قد تكون سببا فى اتهامه بأنه على صلة بهذه الظاهـره

وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمه هو فى غنى عنها ٠ لذلك فقد تضاربت الشائعات التى ترددت بكثرة بشأنها من خلال همسات أفراد الجيش الشعبى الذين كانوا يكلفون بعمليات المطارده لهذه الجماعات ٠ ولقد كان من أكبر وأخطر هذه الجماعات التى تشكلت من الضباط والجنود الفارين من الجيش العراقى تلك التى اتخذت من (منطقة الأهوار) جنوب العراق معقلا لها متخفيه داخل نبات البردى الذى ينتشر بكثافة فى هذه المسطحات المائيه ، وبصفه خاصة بين محافظة ذى قار ومحافظة ميسان مع ملاحظه أن تلك الأهواز تمتد لكى تتصل (بهور الحويزه) الذى يترامى خلف الحدود الايرانيه ، وهو نفسه (الهور) الذى قامت القوات الايرانيه بالتسرب خلال نبات البردى المنتشر فيه بواسطه القوارب الى أن تمكنت من تنفيذ عمليات الهجوم المتكرره التى استطاعت خلالها الوصول الى طريق بغداد البصرة أكثر من مرة ٠ ولذلك فلا يستبعد أن يكون (الهور) المذكور قد اتخذ كطريق مواصلات لإمداد تلك الجماعات واتصالها بايران اذا أخذنا بالرأى القائل أن هذه الجماعات كانت بتدبير ودعم من ايران ٠ وفى الواقع وعند التأمل فى الطريقة التى يمكن التكهن بتجمع هذا العدد الهائل بها من الأفراد الهاربين من القوات المسلحة العراقية بها وتحت قيادة تجمعهم وتسيطر عليهم وتتولى شئونهم فان المراقب يجد أمامه حقيقة هامه تقول أنه ووفقا للاسلوب المتبع فى الجيش العراقى فإن الضابط أو الجندى المتغيب بعد أن يسجل لدى التشكيل الخاص به أنه متغيب يتم ابلاغ الجهات الأمنيه المختصه بالبيانات الكامله عنه ، والتى تقوم بدورها بالمراقبة الدقيقة لمنزل أسرته والأماكن التى إعتاد التردد عليها ، وبالتالى فان الفرد - الفار - لا يستطيع اجراء أى اتصال بأسرته ، فكيف اذاً استطاع كل هذا العدد الضخم من الأفراد أن يهتدى الى ذلك المكان الكائن فى أهوار جنوب العراق لكى يحتمى فيه من عيون السلطه ؟ ، أن نظرة فاحصه وموضوعيه وواقعية لهذه الظاهرة تقطع بأن تجمع هؤلاء الأفراد بهذه الصورة لم يكن وليد صدفه ٠ وذلك يؤدى بنا الى التكهن بأن عمليات تجمع هؤلاء الناس لم تتم عقب انقطاعهم عن وحداتهم العسكرية بالنسبة للاغلبيه الكبيرة منهم ، انما المنطق يقول بأن الشخص كان لديه النيه المسبقه باللجوء الى هذا المكان وقبل أن تنتهى أجازته العسكريه ولديه اتصال مسبق أيضا ببعض العناصر التى تلعب دورا مهما فى تحريض الأفراد الذين قد يتراءى لهم فيهم الاستعداد لقبول هذه المخاطره ، وأغلب الظن أن شخص يقبل بهذه المخاطره ليس من النوع العادى والبسيط من بين الجنود ، كما أن الاختيار لا شك يجب أن يقع على شخص يمكن الاستفاده من امكانياته القتاليه عندما ينضم الى هذه التجمعات ٠ فالعمليه على ما يتراءى لى لا يمكن القول بأنها تمت بمحض الصدفه التى جمعت نفرا من هنا ونفرا من هناك فشكلوا فيما بعد

من بينهم جماعة واحدة تعمل ضد السلطه وتبث الرعب بين الناس فى المنطقة ولا سيما على ضوء حقيقة الخوف القاتل الذى يسيطر على كل انسان فى العراق - من الآخر - من احتمال كونه من العناصر التى تعمل لدى الأجهزة الأمنيه المتعددة ٠ اذاً فعنصر الأمان من هذه الناحية قد تيقن منه هذا الفرد قبل هروبه الى هذه المنطقة عن طريق العنصرالذى قام بأخذ يده الى هذا الطريق ٠ ويلاحظ من خلال دراسة الطبيعة الجغرافيه للمنطقة التى أتخذ منها هؤلاء الأفراد معقلا لهم أنها منطقة منيعه فى الدفاع عنها ضد أى هجوم لكونها عباره عن مسطحات مائيه تقع فى داخلها بعض الجزر الصغيرة التى هى قرى يعيش عليها أهالى هذه المنطقة و لا يمكن الوصول اليها الاّ باستخدام وسيله نقل نهريه مع سهوله كشف أى تحرك لها فى هذه الحاله قبل وصولها بمسافه كافيه لاتخاذ اجراءات التأمين ضدها ٠ ولقد استطاع هؤلاء الأفراد السيطرة على هذه القرى بالقوة وأصبح على أهلها أن يستجيبوا لطلباتهم اذا أرادوا أن يحافظوا على حياتهم وبالتالى القيام بمهمة تدبير مستلزماتهم المعيشيه ٠ والشئ المستغرب فعلا وهو ما يشكك فى مدى كفاءة أجهزة المخابرات والأمن العراقية هو عدم رصد تحركات العناصر المدبره والمسيطره على هذه التجمعات ٠ ويكشف هذه الحقيقة تسلسل الوقائع المتعلقه بها ٠ فلم تتنبه القيادة العراقية بوجود هذه الظاهره فى هذه الصورة الآ بعد أن بدأت فى تنفيذ عملياتها الهجوميه ضد بعض المنشآت والعناصر الأمنيه والحزبيه ٠ وأبرزها ذلك الهجوم الذى قامت به جماعة تابعة لهذا التجمع على نقطة سيطرة تتكون من أفراد تابعين لأجهزة الأمن والمرور والشرطة العسكرية عند مدينة (الـوزير) على الطريق الواصل بين مدينة البصرة ومحافظة ميسان والمتجه الى بغداد ٠ وكان قد تردد فى نفس الفترة أن هناك عدة حوادث أبرزها إختطاف قارب مائى كان ينقل بعض المدرسات داخل مياه الهور ولم يعرف مصيرهم ٠ ولكن الحادث الذى أظهر هذه الظاهره كقضية خطيره تستلزم التحرك السريع للقضاء عليها لتعلقها بأمن الدولة وقيادتها الحاكمه ذلك الذى تعرض له النائب الأول للرئيس العراقى (عزت ابراهيم الدورى) حينما اطلق عليه النيران أثناء حضوره الاحتفال السنوى الذى يقام فى تلك المنطقة ويسمى (عيد الأهوار) ٠ وقد تم تكليف قيادة الجيش الشعبى فى محافظة ميسان بارسال مجموعة من رجال الجيش الشعبى الى المنطقة للقضاء على هذه الجماعة التى لم يكن لدى السلطات المختصة معلومات كامله عن حجمها وأوضاعها الحقيقية ، وامكانياتها القتاليه ٠ ولكن كانت النتيجة هى مقتل مسئول الجيش الشعبى عن (قضاء المجر) التابع لمحافظة ميسان وبعض رجاله ٠ وتصادف أن كانت القوات الايرانيه خلال ذلك الأسبوع تقوم بهجوم واسع على القاطع الجنوبى لجبهة القتال فى نطاق الفيلق الرابع الذى يتخذ من محافظة

ميسان مقرا لقيادته ، وكان الرئيس العراقى صدام حسين فى زيارة الى المحافظة ليتابع تطورات الموقف على الجبهة مع ايران ، وعرض عليه نتائج المعركة التى دارت بين الجيش الشعبى ـ وهؤلاء الفارين ٠ فكلف الرئيس القوات المسلحة وكافة أجهزة الدولة الأمنيه والحزبيه بتجميع المعلومات الكامله عن هذه الجماعات واستخدم فى ذلك امكانيات القوات المسلحة فى الاستطلاع بما فيها القوات الجويه وقُدم الى الرئيس على الفور تقريرا وافيا عن الحجم المذهل لهذه الظاهره مما دعاه الى اصدار أوامر، بتشكيل مجموعة عمليات خاصة لتصفيه هذه الجماعات ، شارك فيها أعداد كبيرة جدا من أفراد الجيش الشعبى ، ووحدات من القوات المسلحه (القوات الخاصة والمدفعية وطيران الجيش) ورجال الشرطة والأمن والمخابرات ، وأسند لكل منهما دوره فى العمليه ، وبدأت قيادة العملية تبلغ هؤلاء الأفراد انذارها بضرورة التسليم عن طريق مكبرات الصوت فى موعد أقصاه يوم (الجمعة) مقابل وعدا من الرئيس العراقى لهم بالعفو التام عنهم واعادتهم الى وحداتهم العسكرية ٠ ومن يبقى بعد مدة الانذار سيتعرض للهجوم ومن سيبقى منهم على قيد الحياة سوف يُعدم ٠ وكعادة الانسان العراقى فى عدم الثقه فيما توعد به القيادة البعثيه الحاكمه فلم يستسلم الآ نفر قليل من هذه الأعداد الكبيره ـ الى أن حان موعد انتهاء الانذار ـ فبدأت وحدات المدفعية المشتركه فى مجموعة العمليات المكلفه بتصفيه هذه الجماعات بقصفات من المدفعيه وقيام الطيران (الهليوكبتر) بطلعات استخدمت فيها المواد الحارقه أيضا ٠ وكان ذلك فى البدايه بهدف اشعار الأفراد المتحصنين فى المنطقة بأنهم سوف يواجهونهم بعملية إباده دون أن تستطيع تلك الجماعات الرد المؤثر على الوحدات المشاركه فى العمليه ٠ مع حث المدنيين الذين يسكنون هذه القرى على الضغط عليهم لتسليم أنفسهم ٠ ولقد تقدم بالفعل عدد كبير من هؤلاء الفارين بتسليم أنفسهم خلال فترة التوقف عن القصف ـ الآ أن قيادة العمليه قد اكتشفت شيئا آخر ، وهو أن هذه الجماعات كان لديها أنواعا من الأسلحة يصعب خروج الأفراد بها من ثكناتهم ـ مثل أسلحة الدفاع الجوى من (الرشاشات) التى يستخدموها ضد الطائرات الهليوكبتر ، وكذلك مدافع الهاون التى ردوا بها على قصف المدفعية التابعة لمجموعة العمليات ضدهم وأجهزة لاسلكيه ، وبعد مهلة الانذار الثانى ـ بدأت مجموعة العمليات فى عملية تصفيه استخدمت فيها كافة أنواع الأسلحه وتم فيها إحراق نبات البردى الذى كان يتخفى داخله الفارون وتم تدمير القرى التى كان يحتمى بعضهم فيها مع حرقها حرقا تاما بمن فيها من الأهالى المدنيين وحيواناتهم وزراعتهم ، والذين قاسوا خلال تلك الفترة العصيبه بين كل من ارهاب وتهديد الفارين لهم وبين الموت الذى كان هو مصيرهم المحتم على أيدى قيادتهم السياسيه (الحكيمه) كما تطلق عليها

أجهزتها الأعلاميه . ولقد حاول عدد كبير من هذه الجماعات (الفارين) ـ اتخاذ طريقهم الى ايران بالوصول الى هور الحويزه ولكن كانت القيادة العراقية قد اتخذت احتياطاتها كامله فى محاصرة منافذ (الهور) والمنطقة كلها . وبدأت الأفراد المشتركه فى العملية بعد ذلك عمليه تطهير الهور . وتم تجميع من بقى على قيد الحياة ـ وأعدت لهم ساحه خاصة فى مقر قيادة الفيلق الرابع وتم اعدامهم فيها بعد أن تم استدعاء اعداد كبيرة من المدنيين بالقوة لحضور عملية الاعدام ليكون ذلك نوعا من الردع العام فى نفوس أفراد الشعب العراقى . ومنذ ذلك الحين قامت حمله واسعة فى كل انحاء العراق لتجميع كافة الأفراد الفارين من الخدمة العسكرية وحملهم فى أتوبيسات خاصة تقلهم الى ساحه الاعدام التى أعدت خصيصا لهذا الغرض كما قلنا ـ معصوبى الأعين . ولقد أطلق الشعب العراقى على عماية إباده منطقة الأهوار هذه (قادسية الدورى) تندرا على ما وقع فيها والطريقة التى تمت بها الى إسم (عزت الدورى) نائب الرئيس العراقى الذى بدأت العمليه بالاعتداء عليه ـ وذلك قياسا على ما أطلقته السلطه على الحرب مع ايران باسم (قادسيه صدام) .

ولقد صدر فى أعقاب هذه العملية قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٧ عام ١٩٨٢ ، والذى يقضى بعقوبة الاعدام لكل شخص ينطبق عليه حكم الهارب ـ من الخدمة فى القوات المسلحه العراقية مع اتخاذ اجراءات عقابيه ضد أسرته . ولقد كان لذلك القرار رد فعله السىء لدى الشعب العراقى مما دفع السلطة الى تعبئه الأجهزة الاعلاميه ومنظمات الحزب للقيام بحمله اعلاميه لتحذير الناس من مغبة السماح أو التستر على شخص هارب من الخدمة . وفى ذلك كتب أحد كبار ضباط القوات المسلحه فى العراق وهو اللواء (قدورى جابر محمد الدورى) مقالة مطوله فى جريدة الثورة الناطقه بلسان حزب البعث فى العراق وذلك خلال يوليو ١٩٨٢ لشرح أهداف هذا القرار وتحليل ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية فى العراق محاولا اسنادها الى أسباب واهيه بعيده عن واقع الحياة التى يعيشها الانسان العراقى الرافض لكل من الحرب ـ والنظام البعثى الذى يسيطر على حياته فى العراق . ولقد كان من أبرز العبارات الاستفزازيه التى استخدمها الكاتب قوله أن الرئيس العراقى كان رحيما عندما منح أهالى الفارين مهلة كافية للتبليغ عن أبنائهم الفارين أو تسليمهم الى السلطات المختصة ـ قبل تطبيق القرار . على اعتبار أن القرار موجه الى هذه الأسر أساسا . وأى رحمه هذه نزلت على قلوب القيادة البعثيه لكى تمهل الأب أو الأم لكى يسلم ابنه الى سلطات البطش والوحشيه لمحاكمته عن رفضه الاستمرار فى قتال لا قناعة له به والاّ تعرض الجميع للاعدام والسجن أى الجندى وأسرته . ولكن الذى يعنينا هنا هو الدلاله التى تشير اليها الحمله الاعلاميه الخاصة بهذا الموضوع . وكذلك القرار ذاته الذى

يعالج هذه الظاهره - فكل منهما يشير الى حجم هذه الظاهره المخيفه بالنسبه للسلطه الحاكمه فى العراق وتأثيره على عمليه ادارتها للصراع مع ايران ٠

فصدور مثل هذا القرار فى العراق - مع وجود القوانين العسكرية التى تعالج موضوع الهروب من الخدمة العسكرية كحالة عامه يمكن أن تحدث فى أى دولة فى حالة حرب - ولكن فى حدود ضيقه وليست فى حجم الظاهره الحادثه فى العراق - ذلك الأمر يقطع بأن الظاهره فى العراق قد خرجت عن كونها ظاهرة طبيعيه يتوقع المشرع العسكرى حدوثها وان كان ذلك فى الحدود : ضيقه كما قلنا - وأخذت شكل الظاهره غير الطبيعية الواسعة الانتشار بشكل غير معهود فى أى دولة فى حالة حرب مما استلزم معالجتها بتشريع تكميلى آخر - يتناول بالتجريم أيضا أسرة الشخص الهارب من الخدمة أو الأهالى الذين يثبت ايوائهم له أو علمهم بذلك ٠ كما حدث ذلك بموجب القرار (٨٧٧) المشار اليه آنفا - وذلك فى حد ذاته مؤشرا واضحا على مدى تقبل الشعب العراقى للحرب التى يديرها قادته ضد ايران وردا كافيا على ما يدعيه نظام البعث العراقى من استعداد الشعب العراقى للتضحيه والموت فى هذه الحرب وتهليل هذا الشعب لها والى آخر ذلك من الدعايات الساذجه التى تزخر بها خطبهم ووسائل اعلامهم - وغيرها من الاعلام المأجور خارج العراق ٠ ويقطع بأن الذى يريد التضحيه بهذا الشعب هو قيادته البعثيه نفسها فى سبيل الحفاظ على مقاعدها فى السلطه التى تهددها القيادة الايرانيه باقتلاعها ومحاكمتها ٠

تقييم تجربة الجيش الشعبى

قلنا أن هذه الميليشيات التى كان تأسيسها أمرا رأت قيادة البعث العراقيه أنه لا مناص من تحقيقه لتوفير ذراع الحمايه والوقايه التى تدفع عنها احتمالات المستقبل سواء كان قلاقل داخليه من حركات مضاده للحزب ، من قبل قوى سياسيه مناهضه له أو حركات الأقليات القوميه أو أى حركات أخرى قد تكون لبعض مؤسسات الدولة الحساسه يد فيها حيث كان وما زال عهد البعثيين فى الصراع فيما بينهم والانقلاب على أنفسهم ٠ وبالتالى فان مثل هذه الميليشيات يسهل استدعاؤها وتجميعها لمواجهة مثل هذه الحالات بشكل سريع ومؤقت إلى أن تتمكن قيادة البعث من السيطرة على الموقف ٠ ولذلك فان طبيعة عمل هذه الميليشيات بعيده عن العمل القتالى الذى يكون ساحته هو جبهات القتال مع دولة أخرى بما تزخر به ساحة القتال من مختلف أنواع أسلحة العصر وفنون القتال المتعدده وطبيعة الأرض التى تتكون منها ساحة القتال وهى أمور ليس لهذه الميليشيات أى قدرات على التعامل معها بحكم نظام تدريبها وأنواع الأسلحه التى تستخدمها ٠ كما أن القدرات البدنيه

والكفاءه القتاليه التى يجب أن تتوافر للجندى المقاتل يصعب أن تتوافر فى أفراد الجيش الشعبى فى وضعها وتكوينها الراهن . فعند بدايه الحرب كان بين هذه الميليشيات عناصر شابه يمكن اذا توافر لها التدريب اللازم على القتال أن يستفاد منها فى أعمال القتال ولكن عندما بدأت القيادة العراقيه فى سحب كل الأشخاص الخاضعين للتجنيد وكذلك نظام الاحتياط لم يبق فى هذا الجيش الشعبى سوى الأشخاص الذين يتعدى أعمارهم سن الخمسة والأربعين مع عدم صلاحيتهم الجسمانيه على تحمل أعمال القتال على جبهات القتال . ولذلك وفى رأيى أنه قد بات واضحا الآن أمام القيادة العراقية أن تجربة الزج بالشعب العراقى كله فى تنظيمات الجيش الشعبى لارسالهم الى جبهات القتال للمشاركه فى الأعمال القتاليه الى جانب أفراد القوات المسلحة الذين يختلفون تماما عنهم فى كل شئ قد بات واضحا أن هذه التجربة أثبتت عدم جدواها ولم يتحقق التأثير المطلوب على سير الأعمال القتاليه باشتراك هذه العناصر التى ينقصها حتى التدريب اللازم للدفاع عن النفس . وليس بمستغرب اذا ذكرنا حقيقة هامه وهى أن كثيرا من أفراد الجيش الشعبى فى العراق لا يعرفون كيف يستخدمون البندقيه وهى السلاح الأساسى الذى يستخدمه هذا الجيش . ولقد كان ذلك نتيجة عدم اقدامهم على تقبل برامج التدريب التى أعدت لهم فى معسكرات الجيش الشعبى بسبب الحاله النفسيه التى أقتيدوا فيها جبرا لدخول هذه المعسكرات . ولقد بدأت بالفعل قيادات هذه المعسكرات تخفف من التشدد الذى كانت تعامل به هؤلاء الأشخاص خلال فترة التدريب على ضوء التغيير الواضح فى نوعية الأفراد الذين يرسلون الى هذه المعسكرات من حيث تقدم أعمارهم ـ وعدم الاستعداد البدنى لتحمل هذه التدريبات .

ولقد كان من أبرز النتائج التى أفرزتها تجربة استخدام أفراد الجيش الشعبى فى القتال الى جانب تشكيلات القوات المسلحه على جبهات القتال ارتفاع نسبه الخسائر بين صفوف هذه العناصر التى لا تعرف عن القتال شيئا يذكر والتى لا يتعدى نظام تسليحها (اللاشنكوف) والرشاش الخفيف ومدفع الهاون والقنابل اليدويه لتواجه بها جيش مزود بمختلف انواع الأسلحة الحديثه . وكذلك سهولة وقوع أعداد كبيرة منهم فى بدايه أى هجوم ايرانى فى الأسر ، أو استسلامهم الى القوات الايرانيه ، مع ما يمثله سقوط المواقع التى تخصص لقواطع الجيش الشعبى للدفاع عنها ـ من حدوث ثغرات تسمح للقوات الايرانيه بسرعه الاختراق وتنفيذ عملياتها دون صعوبات ضد القوات العراقيه ، التى تعتبر قوات الجيش الشعبى هذه فى تواجدها الى جانبها نقمه عليها وسببا يضاف الى أسباب المتاعب التى يلاقيها قادة تشكيلات القوات

المسلحة العراقية على جبهات القتال .

وان كنت أعتقد أنه وعلى الجانب الآخر أيضا ـ لدى ايران ـ يتم حشد الآلاف من المتطوعين الايرانيين الذين لا يتفوقون في كفاءتهم القتاليه عن أفراد الجيش الشعبي العراقي . والنتيجة أن كل من الجانبين يحشد المزيد من أفراد شعبه ليقذف بهم في ساحه الموت غير عابئا بقيمة الانسان والمسئوليه التاريخيه الناجمه عن هذه الخسائر الـ.. هله في أرواح هؤلاء الناس . .. قيادة العراقيه بالرغم من ادراكها لعدم نجاح تجربة الجيش الشعبي في المشاركه في أعمال القتال على جبهات القتال حيث لا يعقل أن يتساوى في الكفاءه مع تشكيلات القوات المسلحه الا أنها ما زالت مصره على الاستمرار في التجربه مع ما تمثله من استنزاف بشري يحسب على العراق وكأنه اضافه الى عدد القتلى من القوات المسلحة . بل ذهبت الى أبعد من ذلك كما قلنا حينما بدأت تضم تلاميذ المدارس والشيوخ الذين يبلغون الخمسين من العمر الى هذه التشكيلات وبالاجبار وكذلك حمله حث المرأة العراقيه على التدريب ضمن تشكيلات الجيش الشعبي أيضا .

ويحضرني هنا حادثه معروفه لدى الشعب العراقي حينما قامت ايران بهجوم كاسح على منطقة البساتين التي كان يحتلها الجيش العراقي ووضع فيها تشكيلات من الجيش الشعبي بعد احتلالها . وقد تمكنت القوات الايرانيه بسهوله من دخول هذه المنطقة وتطهيرها واستعادتها ثانيه دون مقاومة تذكر . وحقق لها ذلك احداث ثغرة خطيره في الجبهه الجنوبيه أثرت على أوضاع القوات العراقية في ذلك القاطع مما دفع الرئيس العراقي وكعادته عندما تسوء الأحوال على جبهات القتال وفي هذا القاطع بالذات الى الذهاب الى محافظة ميسان حيث قيادة الفيلق الرابع . وقد طلب احضار قائد الجيش الشعبي الذي كان يرابض في تلك المنطقة التي استعادتها القوات الايرانيه ، وحدثت مواجهة مثيره بينهما بعد أن انتشرت أخبار هذه المعركة التي فر أفراد الجيش الشعبي بمجرد وصول الموجات الأولى للهجوم الايراني على مواقعهم وسأله الرئيس العراقي وكان هذا الشخص يدعى (جبار) عن سبب هروبه مع رجاله من مواقعهم فحاول الرجل الذي كان يدرك مصيره حتما طالما أفتيد لمواجهة صدام حسين ؟ فحاول فحاول أن يشرح للرئيس ظروف الهجوم وامكانيات قوات الجيش الشعبي التي لم تكن تسمح لهم بعمل شئ وأنه لم يستطيع السيطرة على رجاله الذين فروا من اللحظه الأولى للهجوم ، ولكن الرئيس وكعادته لم يستدعيه لكي يسمع منه وقال له أنت جبان لأنه وعلى الأقل (حسب منطق الرئيس العراقي واسلوب ادارته هذه الحرب كما سنرى فيما بعد كان ينبغي أن يبقى هذا الرجل ولو

وحده لكي يموت بصرف النظر عن عدم التكافؤ الذي كان واضحا من اللحظه الأولى للمعركة بين الطرفين) ٠ ولكن الرجل أخذته الحميه العراقيه وأبى أن يوصف هو بالجبن بعد ما واجه ما واجهه من ظروف قاسيه في تلك المعركة ولم يكن خطأه سوى أنه بقي حيا ونجح الايرانيون في استعاده منطقة البساتين الايرانيه ٠ فرد عليه الرجل مخاطبا أياه بأنه هو الجبان لأنه باقي هنا في المدينة بعيدا عن ساحة القتال ـ وأنه يتكلم معه وهو في وسط حمايته (يقصد حرسه الخاص) وبالطبع تم اعدام الرجل في نفس اليوم وهو أمر كان يتوقعه قبل أن يقول كلماته التي انتشرت بين أوساط الشعب العراقي في اليوم التالي كالبرق وعلى لسان قادة الجيش الشعبي أنفسهم ممن حضروا المقابله ٠

والسؤال الآن الى أي مدى تستطيع القيادة العراقية الاعتماد على الجيش الشعبي كرافدا من روافد سد احتياجاتها البشريه لمواجهة قتالها اليومي على جبهات القتال مع ايران مع ما يرتبه ذلك من عبء إقتصادي على مؤسسات وأجهزة الدولة باعتبار أن هؤلاء الأفراد هم من تبقى في هذه المرافق بعد سحب كل من هم في سن التجنيد أو الاحتياطي للخدمه في القوات المسلحه ، ومع ما يمثله اعتماد نظام الاستعانه بالجيش الشعبي ـ وبحكم طبيعة تكوين أفراده وكفاءتهم القتاليه وتسليحهم المتواضع من عبء آخر يتمثل في عدم المقدره على القيام بالأعمال القتاليه بالشكل المرجو مع ارتفاع نسبه الخسائر بينهم ٠

المتطوعين العرب

عندما ظهرت لدى القيادة العراقية الحاجه الى المزيد من الأفراد للتعويض عن الاستنزاف البشري الذي تعانيه قواتها على الجبهات اضافة الى عدم توافر العدد الكافي من الرجال لسد احتياجات تغطيه خط المواجهه البالغ حوالي (١٢٠٠) كيلو مترا مع ايران والذي لا تستطيع امكانيات العراق البشريه بحكم تعداد سكانه المتواضع أن توفره ـ رفع شعار قوميه المعركة ـ استمرارا لشعار أن العراق يدافع عن الأمة العربية وحارس بوابتها الشرقيه ويحارب دفاعا عن الأمة العربية أيضا ولكن وازاء عدم تجاوب الأنظمه العربيه المختلفه مع هذه الشعارات بتقديم وحدات من قواتها المسلحه لتشارك في هذه الحرب الى جانب القوات العراقية ـ لجأت قيادة البعث الى اسلوب آخر لحث الشعوب العربيه على الضغط على نظم الحكم فيها في هذا الاتجاه عن طريق فتح باب التطوع للمواطنين العرب (*) في الجيش الشعبي

(*) ـ ولا يفوتنا أن نذكر أن أي عربي كان يعيش في العراق خلال الأسابيع الأولى لحربه مع ايران ، كان طواقا للمشاركه في القتال الى جانب قوانه في الجيش العراقي مما حدى بالعديد منهم أن يطلب التطوع للقتال ٠ الا أنه وبعد أن تكشفت حقيقة هذه الحرب ونوايا القاده العراقيين أصبح عليهم أن يعيدوا النظر فيما =

العراقى . وكان ذلك ينطبق بالطبع على العرب المنضمين الى حزب البعث المتواجدين فى العراق وباعتبار ذلك ترجمة واقعية لشعارات الحزب الذى هو حزب قومي وعربـي . وفى حقيقة الأمر ، أن عمليات ضم هذه العناصر من العرب الى تنظيمات الجيـش الشعبى لم تكن فى معظمها نتيجة تطوع ارادى من قبل هؤلاء الأفراد وانما كان نوعـا من الالتزام الحزبى الذى يفرض على البعثى العربى حاله حال البعثى العراقى التقـدم الى تشكيلات الجيش الشعبى باعتباره بعثى وأن كانت القيادة العراقية قد حاولت تغليف هذه الحقيقه وطمسهـا محاولة اظهار الأمر وكأنه نوعا من السعى الارادى الملح لهؤلاء العرب بناء عن رغبة صادقه منهم للالتحاق بجبهات القتال . وفى هذا تقول القيـادة العراقيه : (ومع أن الجيش الشعبى هو تشكيل قتالي يضم بالدرجة الأولى مناضلين مـن القطر العراقى فانه أصبح بعد قادسيه صدام الأطر الأمثل لتلبيه رغبات المناضلـين من أبناء الأمـه العربيه الذين تطوعوا للمشاركه فى هذه المعركة القوميه وانخرطـوا في الجيش الشعبي والذين بلغ عددهم عدة آلاف . وقد استشهد عدد من المقاتلـين العرب فى المعركة .. وبذلك تعمدت قوميه المعركة بدماء أبناء الأمة) (١) ولعـل المرء ليتعجب من اسلوب قلب الحقائق الذى تعوّد عليه البعث حينما يغفل حقيقة هامه تتعلق بلجوء الكثير من المواطنين العرب وخاصة المصريين الذين كانوا يشكلون الغالبيه الساحقه منهم فى العراق الى مغادرة العراق بعد تكرار محاولات المنظمـات الحزبيه فى العراق ملاحقتهم فى أماكن عملهم وسكناهم لكى يلتحقوا بتشكيلات الجيش الشعبى بل والأكثر من ذلك طلب العوده مرة أخرى للالتحاق بجبهات القتال مـن المواطنين العرب الذين سبق أن أمضوا مدة سابقه بها . وكان المسئولين البعثيين يُقَيمون لدى القيادات الحزبيه فى المستوى الأعلى على ضوء قدراتهم على جمع أكـبر عدد من العرب لارسالهم للجبهة . ثم سرعان ما تحولت دعوة العرب البعثيين الـى التطوع فى الجيش الشعبى لتشمل المواطنين العرب بصفه عامه وأخذت أساليب تتضمن نوعا من الحرج لهؤلاء المواطنين الذين هم فى الواقع ضيوفا قدموا الى العراق لتقديم مساهماتهم فى بناء المجتمع العراقى وليس للقتال . ورأى قادة البعث أن مساهمتهم فى القتال مع العراقيين على جبهات القتال هى ضريبه واجبه برغم من أن وقوع أى مـن هؤلاء فى أيدى القوات الايرانيه كأسير يعطيها الحق فى اعتباره (مجرم حرب) وفقـا لقواعد القانون الدولى لكونه ليس من رعايا الدولة المحاربه ولا تعتبر الدولة الـتى ينتمى الى جنسيتها دولة متحاربه مع ايران . وهو فى ذلك يأخذ حكم المرتزقه لأنـه يتقاضى أجرا عن ذلك من الحكومة العراقية . وبقدر ما لم تكن القيادة العراقية حريصه

= كانوا عليه حينما غُرر بهؤلاء الشباب العربى لزجهم الى جبهات الحرب مع ايران باسم العروبه والقوميه .

(١) ـ التقرير السابق (ص ٢٢٢) .

على سلامه أبناء العراق حينما زجت بالجميع ضمن تشكيلات الجيش الشعبي دون مراعاة كفاياتهم القتاليه - فقد كانت تزج بهؤلاء العرب دون اعتبار لقضية معاملتهم وفقا لقوانين الحرب اذا وقعوا في الأسر بين أيدي القوات الايرانيه مما يقطع بمدى ما وصلت اليه قيادة البعث في العراق من عدم المسئوليه في تصرفاتها في ادارة هذا الصراع ٠ بل لعلها في حشد المواطنين العرب وحثهم على التطوع قد ظنت أن ذلك الطريق قد يوصلها يوما الى توريط القيادات العربيه والمصرية خاصة حيث يشكل المواطنون المصريون الغالبيه الساحقه من تشكيلات الجيش الشعبي - لكي تقدم على خطوه تمثل نوعا من المشاركه الى جانب العراق في هذه الحرب في حالة ما اذا أصاب هؤلاء المتطوعون العرب أذى يقتضي أن تهب دولتهم لمآزرتهم بشأنه ٠ لأن اسلوب محاولة توريط الأنظمه العربيه من قبل القيادة العراقية في هذه الحرب - لم يتوقف على الاطلاق من جانبها مستخدمه في ذلك كل السبل ٠ وفي الحقيقة وبسبب طول مدة الحرب فقد عزّ على المواطن العراقي أن يرى أخيه العربي يتمتع بالحياه الآمنه بعيدا عن جو القتال بل ويحل مكانه في العمل في مرافق الدولة بينما هو يعيش (الضيم) كما يقولون فأخذ يدب في نفسه نوعا من الاحساس بالغيره والحقد - وبدأ يسمع المواطن العربي السؤال صريحا على لسان أخيه العراقي رجلا كان أو امرأة (لماذا لا تذهب لتتطوع على جبهات القتال ؟) ولقد كان السؤال في الواقع يكشف عن غياب الرؤيه الصحيحه لدى المواطن العراقي لأبسط مبادىء الضيافه العربيه التي كانت متأصله لدى العرب فمحاها البعث العراقي من أخلاق و عادات شعب العراق حينما يخرج السؤال بهذا الشكل متأثرا صاحبه بالشعارات والسموم التي بثها البعث ومسئولي المنظمات البعثيه في نفوس وعقول شعبهم لكي يستفزون أخوانهم العرب في مثل هذه القضية الحساسه ٠ فكيف تطلب من ضيفك الذي ترك أهله وبلده وجاء ليمد لك يد العون ويتحمل معك ظروف الحرب ليساهم في استمرار سير عملية الاقتصاد لكي تساند عمليه الحرب - أن يقتل مشاعره ويستسلم لضغوط البعث ليذهب الى ساحة القتال التي لا يعرف عن طبيعة الحرب الدائره عليها ومن هو صاحب الحق الشرعي بشأنها أي شيء) وتقول له اذهب لكي تموت ٠ هذه هي الحقيقة التي يجهلها من كتبوا عن المتطوعين العرب في العراق ٠ يبقى الجزء الآخر من الحقيقة والمتعلق باسلوب جمع هؤلاء العرب وتجنيدهم للجيش الشعبي - فهو ذات الأسلوب الذي اتبع مع العراقين فلقد عقدت ندوات في دوائر الدولة التي يعمل فيها هؤلاء المواطنين العرب رأسها المسئولين عن المنظمات البعثيه ، أفاضوا خلالها بالعبارات والفلسفات الوطنيه المألوفه لدى البعث ، وفي النهايه كان السؤال التقليدي من لا يريد أن يتطوع يرفع يده - كيف بالله يتسنى ذلك ؟ ولقد كان لدى البعض من الشجاعة ما جعله يعرب عن رأيه

بصراحه ويوضح أنه لم يترك أهله وبلده ليجيء ليموت أو يعود مشوه من الحـرب والا فان الأفضل له أن يعود لوطنه وأسرته • وكان يصعب على رموز البعث أن يناقشوا مثل هذه العناصر الجريئه التي تقول رأيها وهي عاقده العزم على تحزيم حقائبها لأنها تعلم مسبقا أن لا أمل لبقائها دون متاعب من رموز السلطه بعد ذلك • أما البعض الآخر وهم أكثريه ـ فقد غلبتهم طبيعتهم المصريه من حرج وحياء أن يظهروا بمظهر المتقاعسين أو الجبناء كما يمكن أن يصورهم بذلك هؤلاء البعثيين • واستسلموا للسكوت الذي اعتبره المسئولون البعثيون (الرضا) ووجدوا أنفسهم مدعون الى التوجه الى معسكرات التدريب للجيش الشعبي توطئه لارسالهم الى جبهات القتال • وأن كان هناك مئات أخرى وقعت تحت أنواعا مختلفه من الاغراءات فور وصولها الى العراق بواسطة عناصر خاصة تابعه للحزب وأجهزة الدولة ـ حيث يعرض على الشخص فكرة التطوع في الجيش الشعبي مقابل مرتب شهري مغري مع نسبه عاليه من هذا المرتب يتم تحويلها الى الخارج بالعمله الصعبه • ولقد وجد هذا النوع من الاغراء استجابة لدى أعداد قليله من العرب الوافدين على العراق • وهؤلاء هم الذين يشكلون أساسا لأن تشكيلات الجيش الشعبي من المواطنين العرب بعد أن انعدمت تقريبا في الوقت الحالي ـ حالات التطوع من قبل المواطنين العرب العاملين في العراق ـ لأن من قبل أن يلتحق مرة منهم ـ اضطر لمغادرة العراق نهائيا هروبا من تكرار المحاوله معهم ثانيه • كما أن فئه المتطوعين الموجودين حاليا ليس لهم عمل يرتبطون به في العراق لأنهم انخرطوا ضمن تشكيلات الجيش الشعبي بعد وصولهم للعراق مباشرة •

نضيف الى ما سبق أن المنظمات الحزبيه المتواجده خارج العراق قد لجأت بدورها الى اسلوب آخر حيث يتم استقطاب الشباب العربي من الطلبه خاصة والمتواجدين في كافة دول العالم ، وذلك بعرض بعض الاغراءات الماديه عليهم للتطوع في هذه التشكيلات ويتم تجميعهم وتسفيرهم من الدول التي يقيمون فيها الى العراق باشراف تام من البعثات الدبلوماسيه العراقية الى الخارج ويقومون بقضاء فترة أجازتهم الدراسيه على جبهات القتال في العراق ثم يتم إعادتهم الى تلك البلاد التي أحضروهم منها ثانيه •

وفي ختام كلامنا عن دور العنصر البشري في ادارة الصراع العسكري بين العراق وايران ، نقول أنه وعلى ضوء هذه الحقائق تبقى قضية مدى قدرة القيادة العراقيه على توفير الأعداد اللازمه لاستمرار ادارة صراعها العسكري مع ايران مع إصرار القيادة الايرانيه على اطالة الحرب واستمرارها ضاغطه بذلك على القدرة العراقية في هذه الجزئيه فان هذه القدرة على توفير احتياجات العراق من العنصر البشري سواء لاستمرار

دوران عجله الاقتصاد العراقي أو لاستمرار عجلة الحرب تبقى محل شك ٠ لأن البـــاب الوحيـد الذى أمامها بعد الشعب العراقي هو المواطنين العرب وهؤلاء بدورهم قـــد عاشوا تجربة قاسيه في ظل نظام البعث في العراق تركت آثارها في إنخفاض عدد العرب المتوجهين الى العراق ٠ أما الشعب العراقي فهو لا يملك منعا ولا دفعا لما حدق به ، فلقد قررت قيادته أن تضحي به في سبيل دفع الضرر عن وجودها في السلطه ويحضرنـــا في ذلك قول الرئيس العراقي نفسه أمام المجلس الوطني العراقي في ١٩٨٥/٩/١٧ : - (سألني أحد الرفاق في أحد الإجتماعات الحزبيه ، ما هو الاحتياطي المضموم الـــذى تحتفظون به لمواجهه العداء العنصري من النظام الجديد في ايران ؟ ! وقد قلت لهذا الرفيق : ان القيادة قد فودت الشعب في العراق على أن يكون لديها دائما إحتياطـــي مضمـوم لاستخدامه في اللحظات التاريخيه لمفاجأه الاعداء ولكن أقول لكم ، وللعراقيين جميعا ، وللشرفاء من أبناء الأمه العربيه : ان الاحتياطي الأساسي المضموم والمكشوف الذى فاجأنا به مخططات العملاء المشبوهين في ايران ، الذين ينطلقون من عقليـــات متخلفه ودوافع عنصريه والذى سنواجه به كل المخططات المعاديه الاستعماريـــه والصهيونيه والعنصريه ، هو الشعب العراقي العظيم) ٠ وهكذا كان مخططا للتضحيه بهذا الشعب لعراقي كله منذ اليوم الأول للحرب وعلى حد قول أخواننا في العـــراق (ليموت الشعب العراقي كله ويبقى القائد صدام سالما) وهو ما حاول بعض كتـــاب الأغنيه الوطنيه في العراق التعبير عنه في بعض أغانيهم التى قدمتها أجهزتهـــم الاعلاميـه بمناسبه هذه الحرب والتى اضطرت الجهات المختصه مؤ خرا الى الأمـــر بمنع اذاعتها لما تحمله من ضغط نفسي وجرح بمشاعر العراقيين لكونها كانـــت تتكلم عن التضحيه من قبل الجميع في سبيل سلامه الرئيس والحزب ٠ مع اعتذارنـــا للقارىء الفاضل عن عدم رفع ألفاظ وعبارات :- السباب التى وردت في خطاب الرئيس العراقي والتى وصف بها الايرانيين لتكون نموذجا حيا أمام القارىء يكشف عن مـــدى الأحقاد الشخصيه التى تنطوى عليها نفسيه القيادة العراقيه تجاه القاده الايرانيين ٠ وبعد فإن هناك عامل إضافي يلعب دوره في التأثير على قدرة العنصر البشرى ذاته فـــي الصمود والاستمرار في الحرب بالنسبه للعراق - نشير اليه بعد ان تكلمنا عن مـــدى قدرة القادة العراقيـين على توفير هذا العنصر البشرى (بالكم والكيف) الـــلازم لإستمراريه الحرب ٠ ذلك العامل هو امكانيه تحمل الانسان العراقي لظروف الحـــرب لسنوات أخرى بعد أن انقضى على بقائه على جبهات القتال الآن ست سنوات كاملـــه لم يلوح له في الأفق أي بادره على قرب انتهاء الحرب وما لذلك من أثر نفسي يولـــد اليأس والعمل على خفض الروح المعنويه لدى المقاتل إضافه الى العوامل النفسيـــه العديده التى أشرنا اليها والتى تجتمع كلها للضغط على نفسيه المقاتل العراقـــي

وأهمها عدم القناعة بهذه الحرب ٠ ان القيادة الايرانيه بحكم امكانياتها البشريه الكبيرة كنتيجة لتعداد سكاني يزيد عن تعداد سكان العراق حوالي ثلاثة أضعاف ـ تقوم وعلى الدوام بمنح تشكيلاتها العسكرية المختلفه نوعا من الراحه الدوريه حينما تستبدل الوحدات المتمركزه على جبهات القتال بوحدات أخرى من العمق مما يتيح لهذه الوحدات فرصة الابتعاد فترة عن ظروف وجو القتال الثقيل العبء على نفسيه المقاتل بطبيعته كإنسان ٠ في ذات الوقت الذي حرم فيه المقاتل العراقي من هذا الظرف الضروري لكي يستطيع أن يواصل حياته القتاليه مدة أطول ٠ بل زاد على ذلك أن ظروف العمليات العسكرية مع ايران كانت تقتضي أحيانا سحب تشكيلات من أحد الفيالق لدفعها الى ساحه القتال في فيلق آخر لمساندة القوات المشتركه في المعركة مع ما يتضمنه ذلك من دفع أفراد قد وصلوا لتوهم ويعانون من عناء سفر قد يصل الى مئات الكيلومترات مما يجعلهم غير مهيئين لدخول معركة فور وصولهم مع جهلهم بطبيعة المنطقة التي سيقاتلون فيها ٠ ولقد تسبب تكرار هذه الحالات في احداث خسائر ملموسه في صفوف القوات العراقية في عديد من العمليات مما دعى الرئيس العراقي نفسه الى أن يشير الى هذه النقطة في أحد لقاءاته مع بعض الضباط والجنود والتي نقلها التليفزيون العراقي ٠ ولكن يبقى أن هذا المقاتل محروم من الحصول على فتره راحه بعيدا عن خط المواجهه الساخن مثل قرينه على الجانب الآخر من الحدود ٠ ومهما حاولت القيادة العراقيه سبغ الصفات الخارقه على هذا الجيش العراقي، فإن الحقيقة التي تبقى دائما قائمه هي ان هذا المقاتل العراقي هو انسان وطاقته البشريه لها حدود لا يستطيع أن يعطي خارج اطارها من الجهد شيئا ٠ وأن تحميله أكثر مما تستطيع طاقته الانسانيه تحمله ، يعد جريمه كبرى لا تغطيها تلك العبارات التي تصدر عن قيادته في تمجيده ووصف بطولاته ٠ وان هذا الوضع الصعب الذي يعيشه أخواننا في العراق جعل هذا المقاتل يعيش حالة من التوتر الدائم الذي ينعكس بآثاره الحاده على حالته النفسيه ومدى قناعته بالقضية التي يحارب من أجلها ٠ وأصبح يقدم الحد الأقصى الذي يستطيع أن يقدمه الانسان من جهد وطاقه ولكنه لم يرى للطريق نهايه بعد. ولقد صدق الشاعر العراقي حينما صور حالة هؤلاء المقاتلين في احدى اغنياته الوطنيه قائلا : (حتى الحديد تعب وما تعبتم) فهذه الكلمات تعبر بصدق عن ما يتحمله ويعانيه المقاتل العراقي في هذه الحرب التي أجهدته ست سنوات متواصله ٠ ولم تساهم الأساليب التي لجأت اليها القيادة العراقيه في توفير العناصر البشرية، للتخفيف عن هذا المقاتل من ذلك العبء الضخم الذي يتحمله ٠ حتى استعانه القياده العراقيه بالأجهزة شبه العسكرية الأخرى مثل أجهزة الشرطة والمطافئ والمرور وسلاح الحدود وتشكيل وحدات كامله منها للعمل على جبهات

القتال ، أثبتت هي الأخرى ضعفهـــا كتجربة لم تختلف كثيرا عن تجربة الجيش الشعبى بحكم تكوين الأفراد العالمين فى هذه الأجهزة ومستوى أعمارهم وعدم درايتهم بأساليب القتال • اضافة الى تأثر الحاله الأمنيه بقلة رجال الشرطة الذين سحبوا من أقســـام الشرطه للمساهمه فى القتال على جبهات القتال • وانتشار الفوضى والجريمه فى الشارع العراقى • ولذلك كان على القيادة العراقيه أن تلجأ وكما قلنا فى بدايه هذه الحـــرب لأساليب أخرى للتعويض عن النقص فى العنصر البشرى المقاتــل • فكما لجأت الـــى أساليب تشكيل سرايا الاعدام لمواجهة حالة الأنسحاب هربا من القتال على مستـــوى الأفراد ـ وذلك فى التشكيلات المتقدمه من القوات العراقيه ـ وكذلك أساليب القمـــع والمحاكمات لأسر الأفراد الذين يثبت فرارهم من جبهات القتال • فقد لجأت بالمقابل الى اسلوب آخر للتعامل مع القوات الايرانيه المهاجمه بدلا من دفع قواتها لمواجهـــة الهجوم الايرانى والتعامل معه بأساليب وأسلحة الحرب التقليديه ـ قامت باستخـــدام الأسلحة الكيماويه المحرمه دوليـــا ـ والحارقه ـ والسامه • ضد القوات الايرانيـــه لتمتـص الموجات الأولى من العمليات الهجوميه • وهو ما سمع به العالم أجمـــع ولقد كان أول استخدام لهذا الاسلوب على نطاق واسع ـ فى عمليات هور الحويــــزه الأولـى وشرق البصـــره •

•••••••••••••••

ثانيا : العنصر المـــادى :

بعد أن عرضنا الى العنصر الأول من عناصر تشكيل القدرة العراقية التى تمارس القيادة العراقية ادارتها للصراع المسلح مع ايران استنادا اليها ، بقى أن نتكلم بايجاز شديد عن العنصر المادى والذى نعنى به هنا الامكانيات المتاحه للعراق من معدات وأسلحة وعتاد مما تتطلبه آله الحرب للاستمرار فى القتال الى أبعد مدى • وان كانت هناك عناصر أخرى هامه تساند العنصرين السابقين كضرورة لا غنى عنها لامكانيـــة توفير كل من العنصرين السابقين مثل وجود إقتصاد قادر على دعمها والتفاف شعـبى نحو القيادة وغير ذلك من العناصر المكمله لعملية ادارة الصراع الآ أنها ليســـت موضوعا لكلامنا فى هذا الموضع • واذا ألقينا نظرة على تسليح القوات العراقيـــه ومصادرها ـ وكذلك مصادر تمويل الحصول على هذه المواد فنرى أن الجيش العراقـــى كان يعتمد أساسا وقبل حربه مع ايران بسنوات قليله جدا على الكتله الشرقيه ســـواء فى التسليح أو نظم التدريب العسكرى ـ وتنظيم هيكل التشكيلات العسكرية العراقيـــه لارتباطه بنظم الدول المصدره للسلاح وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى • الذى كــــان

العراق قد ارتبط معه بمعاهده صداقه وتعاون على غرار تلك التى كانت بين مصر والاتحاد السوفيتى ، وأقدم الرئيس السادات على الغائها ، وكذلك بين كل من سوريا والاتحاد السوفيتى أيضا ٠ ولكن بدى للقيادة العراقية وخاصة قبل تسلم الرئيس العراقى صدام حسين السلطه بفتره قليله ان الامداد السوفيتى بما يحتاجه العراق من أسلحة وعتاد يتأثر الى حد ما - بعلاقة النظام الحاكم فى العراق مع قوى اليسار العراقى وبصفه خاصه اعضاء الحزب الشيوعى العراقى ٠ كما قد فرضت ظروف قيام الحرب مع ايران ضرورات عاجله لتنويع السلاح وعدم الاعتماد على مصدر واحد ، ولا سيما أن العراق كان لديه الامكانيات المالية اللازمه لتوفير ما يحتاجه من السوق العالمى للسلاح ٠ كما أن تعمد السوفييت فى بعض المراحل فى السنوات الأولى للحرب العراقية الايرانيه ، تأخير بعض شحنات السلاح الى العراق أو عدم الموافقه على امداده بأنواع معينه متقدمه منها جعل القيادة العراقية تستعيد الدرس الذى تلقته القياده المصرية على أيدى الاتحاد السوفيتى والتى ظلت تنكره على مصر ولا تريد أن تستوعبه بشأن الاتحاد السوفيتى الصديق كما يقولون فى بغداد ٠ وبدأت تتجرع من نفس الكأس الذى شرب منه عبد الناصر والسادات على أيدى قادة الكرملين فى التأخير عن الامداد بالسلاح والعتاد فى الوقت الحرج ٠

لقد كان أخواننا فى العراق يأخذون علينا وقفه السادات مع السوفيت قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وبعد الحرب ٠ ولم يستطيعوا أن يتفهموا معنى أن القوات المصريه المقاتله على جبهة قناة السويس كانت خلال فتره معينه من القتال لا تملك من الذخائر سوى خطوط محدوده لا تستطيع أن تغطى سوى احتياجات أيام قليله معدوده على أصابع اليد الواحده ، بل أقل ولقد أفصحت القيادة العراقية عن حقيقة ما نلاقيه من الاتحاد السوفيتى وموقفه خلال الشهور الأولى للحرب عندما أشارت الى أن (... الاتحاد السوفيتى ، وبرغم مواقفه العلنيه فى شجب الحرب وقوله بأن الامبرياليه هى التى تستفيد منها ، فان موقفه الحقيقى فى تلك المرحله كان يتحدد وفق استراتيجيته فى المنطقة وقد عكست ، موقفه الحقيقى هذا ، بصورة مكشوفه الأحزاب الشيوعيه فى المنطقة ومنها الحزب الشيوعى العراقى) ٠ (١) ، ويقينا أنه لولا وجود تغيير ملموس فى امدادات السوفييت للعراق ٠ بما تستلزمه المعركة مع ايران ما كان القاده العراقيون يلتفتون لأى مواقف أخرى معلنه أو غير معلنه من جانب الأحزاب الشيوعيه سواء فى الداخل أو فى الخارج (*) ٠

---

(١) - التقرير السابق (ص ١٩١) ٠

(*) - نشير بهذه المناسبه الى النتائج التى أفرزتها زياره الرئيس العراقى للاتحاد السوفيتى خلال ديسمبر ١٩٧٥ وأهمها وعد من السوفييت بالعوده الى تزويد العراق بالسلاح ومن النوع المتطور مع ملاحظه عدم سفر الرئيس العراقى خارج العراق الآ نادرا مما يوضح أهميه هذه الزيارة ٠

وعليه فقد توجهت القيادة العراقيه الى أسواق أوربا الغربيه مثل فرنسا ، أسبانيا ، وايطاليا وألمانيا الغربيه وكذلك البرازيل للحصول على احتياجاتها من الأسلحه والمعدات · ولكن بقيت لديها مشكله توفير أنواع معينه من الذخائر وقطع الغيار اللازمه للاسلحة والمعدات السوفيتيه التى لديها · وبدأت فى البحث عن وسطاء يمكنهم أن يفاتحوا الرئيس السادات فى هذا الأمر لكى يمدهم باحتياجاتهم فى هذا المجال · ولكن الرئيس المصرى فاجأ العالم ـ وخاصة الشعب العراقى بما اعلنه فى أحد خطبه العامه حينما تحدث فى هذا الموضوع وأعلن أنه رفض الوساطه وأبلغ القاده العراقيين أن عليهم أن يبعثوا بمن يتولى التفاوض بشأن ما يحتاجونه وبشكل مباشر دون وسطاء · وجدير بالذكر أن الرئيس السادات لم يفوته فى تلك المناسبه أن يعلن مقولته الشهيره ، بأن العراق هو الذى بدأ الحرب ضد ايران واصفا نظام حكم الرئيس العراقى بأنه دموى وأنه أخذ قرار الحرب بناء على حسابات غير دقيقه ولقد برر الرئيس المصرى موافقته على تقديم ما يحتاجه العراق من العتاد العسكرى بأن العراق وهو شعب شقيق كان قد ساهم الى جانب مصر فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ـ بارسال طائرات مع طياريها للمشاركه فى الضربة الاولى ضد اسرائيل · وأنه لا يستطيع أن ينكر للشعب العراقى هذا الموقف · وأن كان قرار الرئيس السادات بالموافقة على تزويد العراق بما تحتاجه من العتاد العسكرى هو أمر محل شكوك خصوصا اذا علمنا أن مصر كانت على وشك الاعلان عن اعترافها بنظام الحكم الجديد فى ايران لولا قرار الإمام الخمينى بقطع العلاقات السياسيه مع مصر · فهل كان لذلك القرار الايرانى آثاره التى لعبت دورها فى موافقة الرئيس السادات على قرار تزويد العراق بالعتاد العسكرى ؟ ، أن هناك أسباب أخرى لا بد أن تكون فى رأيى قد جعلت الرئيس المصرى يوافق على مثل هذا القرار الذى يترتب عليه دعم نظام حكم بعد بينه وبين القيادة المصريه بل ومصر كلها خصومه لن ينساها أى مصرى على مدى التاريخ بعد تزعم نظام البعث العراقى وصدام حسين بصفه خاصة حملة الدعوة لانعقاد مؤتمر قمة بغداد لاتخاذ اجراءات عقابيه ضد الرئيس الراحل أنور السادات ونظام حكمه بل والشعب المصرى بالنتيجة · ولذلك فان قرار السادات هذا يكون على ضوء هذه الحقيقه من الصعب إبتلاعه · ونسجل هنا حقيقة هامه للتاريخ تتعلق بموقف قيادة البعث الحاكم فى العراق من الرئيس السادات الذى وقف الى جانبهم فى أحرج أوقاتهم وفتح لهم باب التزو د بما يحتاجونه من عتاد لاستمرار الحرب حتى يومنا هذا فى عهد الرئيس مبارك ـ فلم يحافظ البعث العراقى على هذا الموقف المصرى تجاههم · ورغم أن ما قدموه الى مصر خلال حرب ١٩٧٣ والذى لم يتعدى سربين من الطائرات لا يتناسب مع حجم ما يحصلون عليه اليوم من دعم عسكرى وغير عسكرى من مصر ·

وذلك الموقف البعثى الغير شريف تجاه الرئيس الراحل السادات قد إنجلى عقب حادث مقتل الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ فقد صدر عن القيادة العراقيه بيانا يحمل التهنئه للشعب العربى والمصرى خصوصا بهذه المناسبه ويصف الرئيس الراحل بأنه خائن وقد نفذ فيه حكم الاعدام • غير عابئين بمشاعر مئات الآلاف من المصريين العاملين فى العراق والذين يشارك البعض منهم مع الشعب العراقى فى القتال على جبهة • وبعد فهذا هو الشرف والاعتراف بالجميل لدى البعث • ولعل كشف الرئيس الراحل السادات الأوراق عن حقيقه المساعى العراقية للحصول على العتاد العسكرى من مصر فى وقت كانت القيادة العراقيه تسب الرئيس المصرى ليل نهار وتتهمه بالخيانه والتخلى عن قضايا العرب، قد هزهم بعنف أمام الرأى العام الداخلى فى العراق والعربى بصفه عامه ، فكتموا غيظهم وضموها فى نفوسهم الى أن وقع حادث مقتل الرئيس فأفصحوا عن حقدهم الدفين عليه برغم أنه مد لهم يد العون فى وقت الحاجه • والجدير بالذكر هنا أنه وعقب اعلان الرئيس المصرى فى خطابه هذه الحقائق - ومع تواجد مصرى ضخم يستطيع أن يستغل هذه الحقائق للتأثير على الرأى العام العراقى ، وحفاظا لماء الوجه فقد أسرع النظام البعثى فى العراق الى نشر تعليقا على الموضوع فى جريدة الثورة العراقية فى اليوم التالى لاذاعه الرئيس السادات هذه الأمور ، حاولت فيه القيادة العراقيه أن تبرر موقفها من طلب السلاح من مصر - بأن ايران تحصل على السلاح من اسرائيل فى حين أن العراق لا يحصل على هذا السلاح من مصر كهبه ، انما يشتريه ويدفع للنظام المصرى ثمنه • وأن ذلك الأمر لا يغير من الموقف العراقى من النظام الحاكم فى مصر على حد قولهم •

وعلى أى الأحوال فإن القيادة العراقية قد استطاعت أخيرا أن تكسب ود الاتحاد السوفيتى مرة أخرى والذى عاد يزود العراق باحتياجاته العسكرية وخاصة الصواريخ بعيدة المدى أرض • أرض والتى تقوم باستخدامها فى قصف المدن الايرانيه • والتى تستهلك منها كميات خرافيه • كما أن قيام دول الخليج بسداد قيمة ما يحتاجه العراق من الاحتياجات العسكريه قد ساهم فى تنشيط حركة امداد السوفيت للعراق • أما عن مصادر التمويل اللازمه لشراء العراق لاحتياجاته العسكريه من الخارج بالعملات الصعبه بعد أن استنفذت إحتياطياته من العملات الحره • فلا شك أن دول الخليج العربى والسعوديه قد قامت وما زالت بتحمل جزء كبير جدا من المبالغ اللازمه لهذا الغرض مما ساعد العراق على تدبير احتياجاته من أى سوق دولية للسلاح بسهوله عكس الوضع الذى كانت عليه مصر خلال فتره الاستعداد للحرب مع اسرائيل قبل عام ١٩٧٣ وكذلك بالنسبه لايران التى لا تعتمد على الاستدانه من أطراف دولية أخرى فى توفير احتياجاتها العسكريه وغيرها بحكم وضعها الاقتصادى •

نظره مقارنـــــــــــه :

وفي ختام الكلام عن عناصر تكوين القدرة العسكرية للعراق نعقد مقارنه موجـزه وسريعه عن القدرات المتاحه لكل من الطرفين المتحاربين دون الدخول في تفاصيـل وأرقـام لأن الأرقـام المعلنه أو التي تتناقلها وسائل الاعلام المختلفه لن تمثل الحقيقـه بأي حال من الأحوال لاعتبارات عديـده تتعلق بطرفي النزاع ولتغيير حجم هذه الأرقـام كل يوم مع التغييرات التي تحدث على ساحه الصراع بينهما ٠ والمتأمل لامكانيه تدبير المستلزمات التي تتطلبها الحرب من عنصر بشري ومادي بالمقارنه بين الطرفين نجد أن العراق وبالرغم من توافر الأسواق المفتوحه أمامه والتي تمكنه من الحصول علـى ما تحتاجه آله الحرب من امكانيات ، الآ أنه يجد صعوبه في تدبير الأموال اللازمه لشراء هذه الاحتياجات مع تزايد حجم الدين على الخزينه العراقيه ـ وعدم امكانية ضمـان الاستمرار في الاعتماد على دول الخليج العربي في توفير الاعتمادات المطلوبه والـتي بدأت بدورهـا تبحث دون جدوى عن وسيله لانهاء الحرب التي تورطت هي الأخرى فيها نتيجة الاستنزاف المالي الذي أصابها منها في دعمها للعراق ٠

في حين نجد أن الأمر بخلاف ذلك بالنسبه للجانب الايراني فقد كانت ايـران تعتمد منذ عهد الشاه على نظم التسليح الغربيه وأسواقها سواء كانت الولايـات المتحدة الأمريكيه أو دول غرب أوربا ٠ وقد حرمت ايران من التعامل مع هـذه الأسواق بعد قيام نظام الحكم الجديد في ايران وتدهور علاقاته الخارجيه مع الـدول المصدره للسلاح ٠ ولقد أثر ذلك تأثيرا بالغا ومحسوس على قدرات ايران العسكريـة في هذا الشأن وجعلها عاجزه عن توفير قطع الغيار اللازمه للاسلحه والمعدات الـتي تحت يدها ، إضافه الى الشلل الذي أصاب قواتها الجويه ولم تعد قادره على تعويض خسائرها من السلاح برغم محاولاتها في تشغيل بعض خطوط انتـاج السلاح والذخيرة التي كانت قد أنشأت في عهد الشاه ٠ وأصبح عليها أن تتجه الى السوق السـوداء للسلاح بما يتطلبه ذلك من تكلفه عاليه لشراء احتياجاتها مع ما يتضمنه أيضـا من مخاطر لنقل هذه الأسلحة حتى تصل الى ايران ٠ وقد تمكنت عدة دول ايقـاف شحنات من هذه المعدات والأسلحة كانت تعبر خلال أراضيهـا الى ايران ٠ وهكـذا نجد أن ايران وعلى عكس الوضع في العراق تملك التمويل اللازم لشراء احتياجاتهـا العسكرية ولكن لا تجد السوق الذي تستطيع أن تدبر منه هذه الاحتياجات بسهولـه ونجد نفس التغاير قائما بالنسبه لتوافر العنصر البشري كما أوضحنا لكل مـن الطرفين ـ فبرغم من توافر الامكانيات العسكرية للعراق ـ فهو لا يستطيع توفـير

احتياجاته من العنصر البشرى أمام دولة يزيد تعداد سكانها عنه ثلاثة أضعاف وتستطيع دائما أن تدفع إلى الجبهه بموجسات ضخمه من البشر قد تصل الى نصف مليون مقاتل فى هجوم على منطقة واحده ٠ مما دفع القيادة العراقيه الى استخدام الأسلحة المحرمه دوليا ضدها ٠

ولذلك فان ايران تراهن على ورقة العنصر البشرى كما كان رهانها أساسا على عنصر الشعب فى ادارة صراعها ضد القيادة العراقية ٠ فالعراق لا يستطيع أن يظل يحارب الى ما لا نهايه فى ظل ظروف استنزاف بشرى يتعرض له كل يوم على جبهات القتال ٠ ولقد بدأت ايران منذ عام ١٩٨٢ تعد لتشكيل جيش قوامه (١٥ مليون) شخصا وهى ماضيه فى هذا المشوار دون توقف وهو ما يعادل سكان العراق كله وأكثر ، ولذلك فإنه مهما كانت مقدرة القيادة العراقيه فى التعويض عن خسائرها من العتاد الحربى - فى نظر القيادة الايرانيه - فستكون عاجزه عن تعويض خسائرها البشرية ٠ كما أن دول الخليج العربى لن تفكر يوما فى تزويد العراق بجندى واحد من أبناء الخليج ليحارب فى صفوف العراقيين وتحت قيادة صدام حسين والبعث العراقى ٠ فذلك أمرا لا يستطيع أى حاكم فى منطقة الخليج العربى أن يقدم على اتخاذ اجراء بشأنه لإعتبارات تتعلق برد الفعل المنتظر من قبل اخواننا شعب الخليج وهم شعب حباه الله بثروة طائله مع بقائه طيله سنوات طويله يتمتع بهذه الثروة التى خلقت منه شعبا مرفها - يترفع حتى عن مباشرة الأعمال الشاقه فى بناء بلده والتى يستعين بأبناء شعوب دول أخرى يستقدمها للقيام بها ٠ ومنهم عراقيين أيضا ٠ كما أنه لم يصادفه نزوات طائشه من قبل حكامه تؤدى الى الزج بـه فى حروب لا ينال منها سوى تدمير كل ما استطاع الشعب فى الخليج أن يبنيه فى بلاده ٠

فكيف لنا أن نتصور امكانيه قبول حالات تطوع تلقائيه من جانب أى من أبناء الخليج العربى لكى يلقوا بأنفسهم فى حرب لا ناقه لهم فيها ولا جمل برغم استمرار النغمه العراقيه فى أنهم يحاربون نيابة عن أبناء الخليج للدفاع عن الخليج ، وسواء كان ذلك ممكن أن يتم بأمر الحاكم بفتح باب التطوع - أو ضمن قوات نظاميه ترسلها حكومات الخليج مع ملاحظه العلاقات الخاصه التى تربط الكثير من أبناء الخليج بالشعب الايرانى الذى هو أحد جيرانهم فى المنطقة ٠ اضافة الى ذلك فإن مثل هذا الأمر لا يستطيع حاكم فى الخليج أن يقرره بمعزل عن استشارة باقى حكام الخليج لأن مثل هذا الأجراء أن حدث فسوف يعطى بعدا جديدا لدائرة الصراع القائم فى المنطقة وسيعمل على توسيع هذه الدائرة ، كما أن قيام ما يسمى بمجلس التعاون لدول الخليج وما انبثق عنه من اتفاقات وتنسيق بين هذه الدول فيما يتعلق بشئون

الدفاع قد قطع الطريق على الآمال العراقيه فى احتمال أن تشارك هذه الدول فى الحرب الى جانب الجيش العراقى ضد ايران ، وأن دخولها حربا ضد ايران لن يتأتى الآ فى حدود الدفاع عن النفس عند وقوع اعتداء ايرانى مباشر عليها لا يمكن السكوت عنه ٠ وبقينى أن ذلك ما تسعى القيادة العراقيه جاهده لتهيئه الظروف التى تدفع بالأطراف المعنيه فى المنطقة الى حدوث مثل هذه المواجهه لتوسيع نطاق الصراع ويخف العبء عنها ٠

ويبقى لنا كلمه بشأن مشاركة أبناء الخليج فى القتال الى جانب اخوانهم العراقيين ضد ايران وحتى لا يخال للقارىء العربى أننا نحاول أن ننال من شهامه وعروبه أبناء الخليج وحكامهم ، فان شعب الخليج العربى الشقيق لا يبخل بدمه وروحه فى سبيل الذود عن اى شعب عربى شقيق قد يكون فى حاجه ماسه الى مساعدته فى صد عدوان يقع عليه يكون بيّنا وليس محلا للجدال فى مشروعية الدفاع عنه ٠ ويشهد التاريخ فعلا حالات قدمت فيها دول الخليج قوات نظاميه للمساهمه فى الدفاع عن شعوب عربيه كانت فى مواقف تواجه فيها عدوا مشتركا بالنسبه لكل العرب مثل حالات المواجهه مع اسرائيل ، والقوات الخليجيه التى أرسلت ضمن القوات العربيه التى كلفت بالحفاظ على الأمن فى لبنان ٠

وفى نهايه هذا الفصل نبلور الحقيقة الهامه التى يجب أن لا تغيب عن الأذهان وهى أن نتائج الحرب العراقيه الايرانيه وحتى الآن لم تحددها القدرات الذاتيه المتاحه لكلا الطرفين المتحاربين ـ وان الحسابات الواقعية والبعيده عن العواطف والمحاباه تقول أنه لولا ذلك الموقف الذى اتخذته أطراف هامه من بين أعضاء المجتمع الدولى وعلى رأسها القوتين العظمتين من هذه الحرب ـ وذلك بمحاولتها صد كافة الأبواب أمام القيادة الايرانيه لحرمانها من تعويض خسائرها العسكرية فى العتاد والسلاح وقطع الغيار ـ مع وجود تضامن غير معلن من قبل هذه الأطراف ضد ايران لأسباب تتعلق بموقف القيادة الايرانيه الجديدة من هذه الأطراف ٠ مع فتح الباب واسعا بالمقابل أمام العراق الذى كان ذات يوما منبوذا من قبل العديد من هذه الأطراف ومتهما بأنه يدعم الارهاب الدولى مع أحجام هذه الاطراف عن الادانه العلنيه للعراق سواء فى بدئه الحرب ضد ايران أو ما يقوم به من استخدام وسائل وأساليب غير مشروعه فى ادارة صراعه العسكرى ضد ايران فى ذات الوقت الذى يحصل فيه العراق على دعم مادى من دول الخليج العربى لولا كل ذلك ولولا استخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل المحرمه دوليا ضد ايران ٠ لكانت هذه الحرب قد حسمت منذ فترة ليست بقريبه من الآن ـ ولصالح أحد الطرفين استنادا الى ما كان متيسرا لدى كل منهما من امكانيات لادارة صراعه العسكرى ضد الآخر ٠ ولذلك فنقول أن امتناع كافة الأطراف

الدولية بما فيها دول الخليج العربى - عن تقديم أى نوع من الدعم لكلا الطرفين المتحاربين كان سوف يعمل على حسم هذه الحرب لصالح ايران بلا شك . ولذلك فإن الرأى القائل بأن هذه حرب لا غالب فيها ولا مغلوب هو رأى محل نظر ويجانبه الصواب لأنه فى حالة الامتناع عن دعم كل منهما فإن أحد طرفى الحرب لن يكون قادرا على مواجهة الآخر بامكانياته الذاتيه ونقصد به العراق - لا قدر الله . نقول ذلك لأننا نعالج حقائق موضوعية بعيدا عن العواطف وفى منأى من التحرج .

ويبقى أن نعلق على ما تحاول القيادة العراقيه أن تثيره بشأن قيام ايران بشراء أسلحة وقطع غيار من إسرائيل . فنقول وما دمنا بصدد بحث موضوعى بعيدا عن المحاباه لأحد أطراف النزاع . فان الطرف الذى يمارس القتال ضد الآخر ويمارس ضده أيضا القتال من جانب خصمه - لا يستساغ أن يحاسب على مصدر الوسيله التى يستخدمها فى القتل ، طالما أن ما يمارسه فى حد ذاته هو أمر أسوأ من فعل لحصول على الوسيله من مصدر محل استهجان . وهذا ما ينطبق على وضع اسرائيل وتزويدها لايران ببعض العتاد الحربى . ولذلك فان الحمله العراقيه فى هذا الاتجاه تفتقد الى المنطق الذى يؤيدها فكيف تنتقدنى فى طريقة حصولى على السلاح لادافع به عن نفسى ضد اقدامك على قتلى ولا سيما أن أبواب السلاح قد غلقت فى وجهى ولم يعد أمامى سوى ذلك الباب . بل أن القيادة العراقية فعلت ما هو أسوأ من الحصول على السلاح من دولة منبوذه من المجتمع الدولى الاسلامى والعربى ، وليس المجتمع الدولى ككل وهو استخدامها الأسلحة المحرمه دوليا لأن ذلك يقع تحت نوع من المحظور بدرجة أخطر من شراء السلاح من اسرائيل . وما الفرق بين شراء سلاح من اسرائيل وشراء سلاح من دول تقدم السلاح لاسرائيل كالتى تشترى العراق منها الأسلحه . وألم تقيم مصر أيضا علاقات مع اسرائيل - وكانت القيادة العراقية قد ساوت بينها وبين اسرائيل يوما - فلماذا أقدمت القيادة العراقية على الحصول على عتادها الحربى من مصر ؟ فى الوقت الذى لا تقوم علاقات بين ايران واسرائيل ؟ .

ثم ماذا عن الأنباء التى بدأت تتسرب عن محاولات العراق الحصول على أسلحه اسرائيليه هذه المره ، وأن الادارة الأمريكيه تشجع سرا عقد صفقه أسلحه بين العراق واسرائيل .

****

الفصل الثالث

كيفية ادارة الصراع العسكــــــرى

سبق أن أشرنا الى الوضع على الحدود بين الدولتين قبل نشوب الحــــرب فــى ٧ /٩/١٩٨٠ . وتبادل الطرفين ع ليات التحرش على الحدود ، من حشد عسكرى محدود يتناسب مع تلك التحرشات إلى أن اخذت شكل قصف جوى أو مدفعى للمخافر وبعض القرى الواقعة على الحدود . وقد أقر العراق بقيامه بأعمال الرد السريع " وطيلة أشهر عديدة ... كان يكيل للنظام الايرانى الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود " (١) ، فالتوتر على الحدود اذاً ـ كان حاله قائمه ودائمه بينهما ولكن لم يأخذ شكل الاستعــــــداد للحرب الشامله الا بعد ٧/٩/١٩٨٠ ومن جانب العراق . حيث كان قرار دخول حـــرب شامله من جانب القيادة الايرانيه ضد العراق مغامرة كبرى وفى ظل ظروفها الداخليـــة مع القوى السياسيه المناوئه لها بل وداخل السلطة نفسها ، وكذلك المعارك الداخلية مع الدول الكبرى والتى ساءت علاقاتها مع ايران بعد سقوط نظام الشاه . وأصبح رجال الدين حديثى العهد بممارسة السلطة فى وضع لا يسمح لهم بخوض حرب خارجيـــة . خاصة أنهم كانوا يواجهون حربا أخرى ضد الاقليات القوميه فى ايران وكانوا قد فقدوا خبرة قوادهم العسكريين بعد حملة التصفية التى قام بها النظام الجديد لتصفيــــة حساباته مع أعوان الشاه السابقيين . وأصبح الجيش الايرانى بحق ، جيش بلا رأس منظم له . ولقد كانت هذه الظروف والأوضاع بالنسبه للجيشين محل اقرار صريح من جانـــب القيادة العراقيه والتى ترى " ... الجيش الذى بناه شاه ايران والذى وظفت لـــه الخبره الأمريكيه والصهيونيه وخبرات غربيه أخرى لم يكن قد فقد سوى جزء من قوتـــه وكفاءته من خلال اعدام السلطات الايرانيه لبعض جنرالاته وضباطه .. " (٢) وبالمقابل وعن الجيش العراقى " ان الجيش العراقى فى الوقت الذى دخل فيه معركة قادسيـــة صدام كان قد أصبح الجيش الأول فى الوطن العربى كله وفى بلدان منطقـــة الشـــرق الأوسـط " (٣) . ولقد كانت تلك الظروف جميعها والأوضاع الخاصة بالبلدين ـ هــى عينها نقطة الضعف والورقه الرابحه التى استغلتها القيادة العراقية ولم تضيع وقتــا

---

(١) ـ التقرير السابق (ص ١٩٣) .

(٢) ـ خطاب الرئيس العراقى فى ١٧/٩/١٩٨٠ .

(٣) ـ التقرير السابق (ص ٢٠٥) .

لكى تتحرك على أساسها ، فى اتجاه شن حرب شامله ضد ايران ٠

ومن متابعة سير العمليات الحربيه بين الطرفين يتبين أن القوات الايرانيه كان لها التفوق الملحوظ فى سلاح المشاه بحكم تعدادها البشرى ، ويقابل ذلك تفوق جوى لدى العراق أمام القوات الجويه الايرانيه ٠ ولكن التفوق فى سلاح المشاه لدى ايران كان له سبب فنى آخر تعترف به القيادة العراقيه بقولها فى عرض الكلام عن الجيش العراقى " وقد تطورت كفاءة فرق المشاه وتشكيلاتها عبر سير المعركة ٠ بعد أن بذلت جهود غير اعتياديه لزيادة كفاءته ٠٠ فقبل بدء الحرب لم يكن هذا الصنف بمستوى كفاءة الدروع وسلاح الطيران رغم انه أقدم الصنوف فى جيشنا الباسل ٠ لسببين أساسيين أولهما : انشغال هذا الصنف بحرب غير نظاميه لفتره طويله من الزمن فى مكافحة أعمال التمرد والعصيان فى شمال العراق (الأكراد) ٠٠ وثانيهما : هو الأوضاع السياسيه حيث أن تجربة الثورات والثورات المضاده أثبتت أن الفئات السياسيه المناهضه للحكم غالبا ما تتجه الى تكوين خلاياها السريه الأساسيه وكوادرها فى سلاحى الدروع والطيران ٠٠ وبعد قيام الثورة تركز اهتمام الثورة فى التطوير والاعداد النفسى على هذين السلاحين لذات الاعتبارات ، مما جعل خيرة ضباط الحزب فى الصنف المدرع أولا ثم فى القوة الجوية " (١) ، وهكذا كان يتم تنظيم القوات المسلحة العراقية على أسس ترتبط أساسا بحماية أمن النظام قبل حماية أمن الوطن ، ولم يتم اعادة النظر فى هذا الوضع الا خلال الحرب مع ايران ٠ وفى واقع الأمر أن ايران كانت قد استهلكت جزءا كبيرا من سلاحها الجوى خلال الأشهر الأولى للحرب نتيجة الضربه الجويه العراقيـة للقواعد الجويه فى ايران ، وعدم مقدرة ايران على تعويض خسائرها فى الطائرات وقطع الغيار ، لأنها كانت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا السلاح والتى كانت قد ساءت علاقاتها معها ، بالاضافة الى افتقادها للطيارين القادة الذين تم تصفيتهم مع الآخرين ولذلك فنجد ان ذلك كان له مردوده على كفاءة وقدرة القوات البريه الايرانيه فى ساحه المعركة ، حيث كانت تحارب على أرض مكشوفه ضد قوات تتمتع بغطاء جوى وتساعدها قوة جوية قادرة على الحاق أضرار مؤثرة فى القوات الايرانيه مما يسهل عمل القوات العراقية بالمقابل ٠ بل أن سقوط بعض القواعد الخاصة بشبكة الدفاع الجوى الايرانى أو إعطاب بعضها ، ومحطات الانذار المبكر قد ساهم مساهمه فعاله فى شل القوة الجويه الايرانيه وهو أمر لا يختلف كثيرا عن وضع القوات المصرية فى سيناء عقب الضربة الجوية الاسرائيليه فى يونيو ١٩٦٧ ولذلك فقد اقتصر نشاط السلاح الجوى الايرانى خلال الأسابيع الأولى للحرب على عمليات

---

(١) ـ التقرير السابق (ص ٢٠٥) ٠

لا تهدف بالأساس تنفيذ خط استراتيجي واضح يخدم خطه معينه للعمليات العسكريه الدائره بين الطرفين ، بل كانت تنفذ عمليات لا تهدف سوى تحقيق نوعا من الارباك والتأثير النفسي على الشعب والجيش العراقي ، باستثناء عمليات قصف المنشآت الاقتصادية العراقية ٠ والخلاصة بالنسبة للطيران الايراني أنه قد فقد من امكانياته قدرا لا يتناسب مع نتائج العمليات التي كان يقوم بتنفيذها ٠

وعندما بدأت القيادة الايرانيه تستعيد توازنها الذي فقدته خلال الشهر الأول للحرب ، بدأت تعتمد وبشكل أساسي على العنصر البشري الذي تتميز به ، وذلك في تشكيلات المشاه التي شملت كل من تشكيلات القوات المسلحة ، والحرس الثوري ، والمتطوعين ، لتمارس به نشاطها ضد القوات العراقية الغازيه لأراضيها ، في محاولة لاستنزافها الى حين ترتيب أوضاع القوات الايرانيه ككل ٠ ولذلك بدأت بعمليات محدوده داخل الأراضي الايرانيه الى أن استطاعت دخول أول معركة مواجهة مباشرة بين قوات الدولتين في منطقة (الخفاجيه) في فبراير ١٩٨١ استخدمت فيها المدرعات من الجانبين بشكل واسع في منطقة صحراويه قاسيه ،وكانت سبقتها بمحاولتين في منتصف نوفمبر ١٩٨٠ ، ويناير ١٩٨١ ٠ ومن أبرز العمليات المحدوده للقوات الايرانيه خلال الشهور القليله المتبقيه من عام ١٩٨٠ عمليات (شرق الكارون) في ٨٠/١٠/٢٥، (قصر شيرين) مساء ٢٩:٨٠/١٠ ، ومحاولة فك حصار مدينة (عبدان) مساء ٨٠/١٢/٩، وعمليات منطقة (كيلان غرب) في ١٩٨٠/١٢/٤ ، وعمليات (سربيل ذهاب) في الفترة من ١٣ الى ١٩ ديسمبر ١٩٨٠ ٠ ولا شك أن هذه العمليات المحدوده كانت تفرض أعباء معينه على القيادة العراقيه حينما كانت تجبرها على الزحف من مواقعها الى مساحات أخرى اضافيه داخل العمق الايراني ، لتتمركز في مناطق حاكمه أو آمنه ، لتأمين قواتها من هذه الهجمات الايرانيه المحدوده المؤثره عليها في السلاح والأفراد والتي كانت تستنزفها بشكل ملحوظ ، واستلزم ذلك أيضا من العراق أعباء اضافيه أخرى مثل اقامة شبكه طرق داخل الأراضي الايرانيه لتوفير عمليات ربط سبل المواصلات بين تشكيلاتها العسكرية فيها ، ومع الأراضي العراقيه أيضا ، وهو أمر لم يكن من العسير تنفيذه خلال تضاريس مختلفه لطبيعة الأرض الايرانيه من جبال ومستنقعات مائيه وما تحتاجه من اقامة قنوات وكباري متعدده ، وقد بلغت هذه الطرق حوالي (٢٤٠٠) كيلو مترا حتى عام ١٩٨٢ حسب ما جاء في التقرير الحزبي المشار اليه آنفا ٠

كما أن ذلك الاستنزاف البشري فرض على القيادة العامه للجيش العراقي تدبير مصادر أخرى للرجال ، وذلك ما دفعهم الى تنفيذ فكرة الاستعانه بتشكيلات من المتطوعين والتي اطلق عليها (ألويه المهمات الخاصه) والتي أشرنا اليها آنفا ،

ثم الاستعانه بالجيش الشعبي العراقي وبشكل أوسع بعد ذلك ، ليسد الثغرات التي نشأت عن انتشار الجيش العراقي في مساحات واسعة على طول الجبهة البالغة أكثر من ١٢٠٠ كيلو مترا وكذلك داخل العمق الايراني ٠

وبهذا الشكل التدريجي لعمل القوات الايرانيه الذى بدأ بالهجمات المحدوده على القوات العراقيه المتواجده فى أراضيها ثم عمليات الهجوم فى مرحلة ثانية لتطويق هذه القوات واجبارها على الانسحاب من الأراضى الايرانيه فلم يأتى عام ١٩٨٣ ، الآ وكانت القوات الايرانيه قد استعادت معظم المناطق التى احتلها العراق فى بداية الحرب ٠ وبدأت تنتقل الى مرحلة ثالثة من العمليات الحربيه ، وهى العمليات الهجوميه واسعة النطاق على الأراضى العراقية ذاتها بهدف السيطرة على المناطق والأهداف الاستراتيجية فيها ، لتأمين أوضاع قواتها ٠ بل انها استطاعت أن تسيطر سواء بالمعدات على الأراضى ، أو بالنيران - على مناطق اقتصاديه أو حيويه هامه فى العراق مثل احتلال منطقة جزر مجنون الغنيه بالبترول (شرق البصره) والتى صرح بعض المسئولين الايرانيين أنهم يعتبرونها ضمانا لتسديد العراق خسائر الحرب الى ايران ٠ وكذلك منطقة الطيب البتروليه على حدود محافظة ميسان مع ايران والتى أقر الرئيس العراقى نفسه فى اجتماع لمجلس الوزراء العراقى عام ١٩٨٢ باحتلالها وأخيرا احتلال ميناء الفاو فى أقصى الجنوب ٠ ولقد كان على القيادة العراقية أن تفعل شيئا تحفظ به ماء الوجه أمام الرأى العام العراقى والدولى بعد أن ظلت أجهزتها تكابر بالاصرار على تحقيق انتصارات وهميه على القوات الايرانيه وتكذب ادعاءات ايران باستعادة تلك المناطق الواسعه ، ثم قيام ايران بنقل أفلام حيه عبر التليفزيون الايرانى للمناطق المحرره ٠ خاصة فى مناطق (الحويزه وعبادان والمحمره) واستدعاء المراسلين الاجانب الى هذه المناطق ٠ فأصدرت القيادة العراقيه قرار الانسحاب الشهير فى عام ١٩٨٢ ورسالة الرئيس العراقى الى قائد الفيلق الرابع فى ١٩٨٢/٣/٢٩ ، تلك الرسالة التى ظلت وسائل الاعلام الايرانى وحتى اليوم تعلق على ما جاء فيها من عبارات فلسفيه تفسر بها القيادة العراقيه أسباب هذا الانسحاب (مثل عبارة أن اعادة قواتنا للخلف مثلما هى للأمام ٠٠) وفى ١٩٨٢/٦/٢٠ ألقى الرئيس العراقى صدام حسين خطابا حاول تصوير موقف قواته على جبهات القتال من خلاله وبشكل أرى أنه كان قريبا جدا من واقع الحال فى ذلك الوقت ، والذى لم يكن من السهل اخفائه ٠ ولكنه حاول تبرير الانتصارات الايرانيه وكعادة البعث حينما يكابر حتى عند اضطراره للاقرار بالحقيقة ، أن يسند أسبابها الى أمور خارجة عن ارادة قيادته ، فقد حاول الرئيس العراقى أن يلقى بمسئولية فشل قواته فى البقاء فى مواقعها داخل ايران بقوله : " ان بعض الأخوة قد وقف الى جانبنا مشكورا ٠٠٠ ولكن وقفته هذه من حيث الفعل المباشر فى ساحه العمليات

العسكرية لا تلغى القول بأنكم قاتلتم وحدكم بالاضافه الى أعداد متواضعة من المتطوعين العرب الذين فاضت غيرتهم فأبوا الا أن يشاركوا فى هذه المعركة القومية الباسلـه والشريفه ٠٠ فى حين وقف حلفاء ايران من العرب وغير العرب الى جانبها بصورة رسميه وعلنيه وبكل الوسائل ٠ وهذا ٠٠ هو السبب فى الأساس فى تمكينها من استرجـاع الأراضى التى استرجعتهـا بالقتال ولولا دور الاسناد الواسع والواضح لعجـزت بامكانياتهـا الذاتيه عن زحزحـة قواتنا من مواضعها كما تأكد ذلك طيلة السنـه الأولى من الحرب عندما فشلت ودمرت كل الهجمات الايرانيه على قواتنا " ٠

وبالرغم من أن الرئيس العراقى قد اعترف بحقيقة أن قواته قد اضطرت للتخلـى عن الأراضى الايرانيه التى احتلتها فى بدايه الحرب ، وعن طريق القتال ، الا أن لنـا تعليقين بشأن ما جاء فى هذا الخطاب من أسباب قرار العراق بالانسحاب ، وحتى تتضح الصورة أمام الرأى العام الذى قادت بعض الأقلام حمله لتضليلـه مفادها أن العـراق قد انسحب اراديا ويريد السلام بينما ايران هى التى تصر على الحرب ، وذلك لكى نقـدم الحقيقة وحدها مجـرده ٠

التعليـــق الأول

وذلك يتعلق بمدى قدرة القوات العراقية على التمسك بالاراضى التى كانت تحت يدها داخل ايران بالمقارنه بقدرات القوات الايرانيه بالمقابل ٠ ففى الخطاب الـذى سبق الاشاره اليه للرئيس العراقى فى ١٩٨٠/٩/١٧ وبعد حديثه عن فقد ايران لجنرلاتها قال : " ٠٠٠ كما أنه بالتأكيد كان يمتلك كل أسلحته وذخائره وعند بداية الحرب كان واضحا أن ايران تتفوق على العراق من الناحية العدديه فى سلاحين أساسيين من الأسلحة الثلاثة فى الحروب هى السلاح الجوى والبحرى فى حين كان العراق متفوقا فى سـلاح الدروع " ٠ فهذا كان تصوير الموقف العسكرى فى ايران عند بدء القتال ، أما بعـد مرور حوالى عامين على الحرب ، وفى التقييم الذى اعده الحزب فى تقريره المشار اليـه جاء فيه " أما على الصعيد العسكرى فقد استطعنا عبر معركة ضاريه امتدت لاكثر من عشرين شهرا من القتال أن نحافظ على سيطرتنا على مناطق مهمه من أرض العدو ٠٠٠٠ كما استطعنا أن ندمر على نطاق واسع جدا القوة العسكرية للعدو ٠٠٠ إن ايران قـد تخلفت من الناحيه العسكرية أشواطا خطيره فى حين بقى العراق وبرغم استمـرار المعركة لفتره طويله ، قوة عسكرية جباره اضافة الى مقوماته الأخرى ٠ ان ايران لم تفقد جزءا كبيرا من أسلحتها ومعداتها فحسب ، وانما فقدت جزءا كبيرا من اطاراتهـا العسكرية وبخاصه فى القوة الجويه وستحتاج ايران الى وقت طويل لكى تستعيـد مستوياتها السابقه للحرب فى زمن الشاه ، فى الوقت الذى يمتلك فيه العراق كـل

المقومات للسير قدما على طريق التفوق · واذا كان من السابق لأوانه حساب درجة تفوق العراق على ايران من الناحية العسكرية بالسنين على وجه محدد ، فإنه من الأكيد أن هذا التفوق يبلغ الآن عدة سنوات · واذا أضفنا الفارق النوعى بين قدرتى البلدين على مواصلة الطريق لتطوير قدراتهما العسكرية ، فان هذا التفوق يسير بمعدل طردى بالنسبه للعراق مما يزيد سنويا نسبه التفوق العراقى " (١) · وأهم ما يعنينا فى هذه الفقرات كلها ـ الجزء الأخير منها الذى يتعلق بمقدار التفوق العسكرى العراقى على ايران والذى قدرته القيادة العراقيه بسنوات طويله ، فهل يعقل أن تتمكن القوات الايرانيه مهما تلقت من مسانده خارجيه والتى لا تتعدى بأى حال من الأحوال بعض الذخائر وقطع الغيار فى ذلك الوقت بالذات ، أن تحرز هذا التقدم على القوات العراقيه وتجبرها على الانسحاب داخل حدودها وذلك خلال أسابيع محدوده من وضع هذا التقييم العراقى · لأن الانسحاب تم فى يونيو ١٩٨٢ وهو توقيت يتزامن مع صدور التقرير المشار اليه ·

التعليق الثانى

وهو ما يتعلق بأسباب اخرى مختلفه تماما عن تلك التى وردت فى جزء من خطاب الرئيس العراقى فى خطابه فى ١٩٨٢/٦/٢٠ والخاصة بالدعم الخارجى الى جانب ايران مما تسبب فى هذا الانسحاب فيقول فى موضع آخر من هذا الخطاب مشيرا الى ما جاء فى قرار الانسحاب الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقى فى ١٩٨٢/٦/١٠ : " ان هذا القرار المسئول يستند بالدرجة الأولى الى الاعتبارات التاليه : إسقاط ذريعه مهمه من الذرائع التى يتذرع بها النظام المشبوه فى طهران لإستمرار الحرب · ووضعه أمام امتحان حاسم للكشف عن نواياه الحقيقيه · وان الأوضاع الدقيقة التى تمر بها الأمة العربيه والتى نتجت عن الاحتلال الصهيونى للبنان وتعرض المقاومة الفلسطينيه للتصفيه ، تحتم علينا أن نكون يقظين ومستعدين لكل الإحتمالات ·· لقد وقف عدد من الحكام العرب الى جانب نظام طهران كما هو معروف وتلكأ آخرون فى اسناد العراق فى معركته العادله ·· وكانوا فى ذلك يطلقون الحجج والذرائع الكاذبه وكان من بين ما يتذرعون به استمرار احتلال العراق لأجزاء من الأراضى الايرانيه ·

ان قرارنا المسئول هذا يسقط كل هذه الحجج والذرائع سواء كانت ناتجه عن سوء نيه أو حسن نيه · ويضع الدول العربيه أمام مسئولياتها فى هذا النزاع · أن مسئوليتنا ازاء حركة عدم الإنحياز وتولينا فى أيلول القادم إستضافه المؤتمر السابع

---

(١) ـ المرجع السابق (ص ٢٣٧) .

للحركة يتطلب أن تسقط أى ذريعه يتذرع بها البعض للتآمر على حركة عدم الانحياز ٠ ويحملنا مسئولية توفير كل الظروف الملائمه لعقد المؤتمر ونجاحه (*) ٠٠٠ هذه هى أيها الأخوة المبررات التى استند اليها قرارنا ٠٠٠ وفى خلال الواحد وعشرين شهرا من المعركة قاتلت قواتنا دفاعا عن العراق فى داخل الأراضى الايرانيه وكان المقاتلون العراقيون يملكون من المرونه فى التصرف فى الأرض التى يتواجدون عليها ، وكانت خطتنا الأساسيه لا تركز على الاحتفاظ بالأرض وانما تركز على تدمير آلة العدو الحربيه ٠ لذلك فقد كنا نقبل بالانسحاب لمسافة هنا ـ أو مسافة هناك من أجل تقليل التضحيات وتحقيق الهدف الأساسى ٠٠ أما الآن وبعد أن وقفت قواتنا على حدودنا فلم يعد أمامنا أى مرونه فى التصرف فى الأرض ٠٠ ان أى انسحاب الى الوراء يعنى دخول قوات الغزو الايرانى الى داخل أرضنا العزيزه ـ وعراقنا العظيم ـ ولا ننسى بأن مدننا العراقية ـ البصره ـ ميسان ـ وخانقين وغيرها لا تبعد سوى كيلومترات قليله عن الحدود ٠ أن أى اندفاع للعدو لا سمح الله فى أرض العراق يعنى نقل المعركة الى داخل بلادنا ٠٠٠ أن خسائرنا ونحن نقاتل فى أرض العدو دفاعا عن العراق فى المرحلة السابقة كانت خسائر بالشهداء والمعدات والأموال ٠٠ أما الآن فإن أى تقدم للعدو داخل أراضينا يعنى أن الخسائر لن تقف عند هذا الحد ٠ فالعدو سيضرب مدننا ويدمرها وسيقتل أطفالنا ـ ونساءنا ويخرب بلادنا " ٠

ومن سياق ما جاء فى هذا الخطاب التاريخى ، تظهر بوضوح معالم التناقض الصارخ فيما جاء فى هذا الخطاب ، والذى أوقع الرئيس العراقى فيه نفسه ، فإضافة الى الصورة القاتمه التى قدمها عن الأوضاع على جبهات القتال وما وصلت اليه نتيجة معارك الشهور القليله السابقة وما ترتب عليها من إضطرار القوات العراقية الى الانسحاب الإضطرارى تارة وحسب اقراره فى الفقره السابقه من هذا الخطاب ، والانسحاب الارادى تاره أخرى ، بموجب قرار الانسحاب الصادر فى ١٩٨٢/٦/١٠ ـ تجنبا للمزيد من الخسائر ، مما جعل القوات الايرانيه تقف على خط الحدود الدولية مع العراق وتصبح المدن والقرى العراقية تحت خطر الغزو والتدمير ، فإضافة الى هذه الصورة العامه للأوضاع على الحدود ، عاد الرئيس العراقى يتكلم عن الهدف الذى كانت قد دخلت قواته الأراضى الايرانيه من أجله ، وهو تدمير آله الحرب الايرانيه ، وان المراقب ليندهش حقا ، كيف يتسنى لقوات تم تدمير آلتها الحربية أن تكون قادرة على دفع القوات المقابله لها الى خلف حدودها وتهديد مدنها ، ومع ملاحظة الصورة التى

(*) ـ والجدير بالاشاره هنا ، أن المؤتمر لم ينعقد فى بغداد تخوفا من تنفيذ ايران لتحذيرها بضرب قاعة المؤتمر ٠

قدمتها لنا القيادة العراقية عن ذلك التأخر الذى لحق بالقوات الايرانيه بالمقارنه مع ذلك التقدم الذى إدعت أنه قد وصلت اليه القوات العراقية عند ذات التاريخ الــذى بدأت تنسحب فيه والادعاء بأن آلة الحرب الايرانيه لم تعد قادرة على الحاق الشــر بالعراق ٠

ولكن اعود للكلام عن أهم مواضع التناقض فى هذا الخطاب حينما قدم الرئيـس أسباب أخرى لتبريره ، فهو فى البدايه جعل من دعم الأطراف الخارجيه لايران سببــا جعلها قادرة على الحاق تفوق على قواته ، مما اضطرها للانسحاب ٠ والآن عاد يتحدث عن أسباب دولية ، حينما تكلم عن رغبته فى اسقاط الحجج والذرائع لمن يتكلمــون عن استمرار تواجد القوات العراقية داخل الأراضى الايرانيه ، وعن موضوع حركة عــدم الانحياز ٠ ولذلك فهو أراد بقرار الانسحاب على حد قوله توفير كل الظروف الملائمــه لانعقاد المؤتمر ٠ وانه لمن نافلة القول أن يصدق المرء وعلى ضوء التاريخ الحافــل لتعاملات حزب البعث العربى الاشتراكى على النطاق الدولى ٠ احترامه للرأى العــام الدولى ، حسب إدعائه فيقدم على خطوة الانسحاب ٠ خاصة اذا كان العمل الذى سيقدم عليه قد يتعارض مع مصالح وأهداف البعث ٠ اللهم الاّ إذا كان ذلك فى حقيقته ستــارا يغطى به أمرا جسيما ، وهو ما حدث فعلا ٠ لأن كل هذه الأسباب لا تخرج عن كونهــا مبررات لتغطيه النتائج المريره التى خلقتها العمليات العسكرية على جبهات القتال وتقدم القوات الايرانيه بهذا الشكل المفزع ، فما كان أمام القيادة العراقية الاّ اتخــاذ قرارا بالانسحاب بعد ان أصبح الانسحاب على ساحه الأرض حقيقة واقعــه ٠

واننى أشك فى أن هناك قيادة مسئوله فى العالم يمكن أن تغامر بتعريض حدودها ومدنها للخطـر ، وتتخذ قرارا بالانسحاب فى وقت كانت قادره على التمســك بالأرض والدفاع عن خطوطها السابقه ، وذلك إحتراما لرغبه الرأى العام العالمى كما يدعــى الرئيس العراقى فى حينها ٠

يبقى لنا ملحوظه تتعلق بتخوف الرئيس العراقى فى خطابه عن تدمير القــوات الايرانيه للمدن والقرى العراقيه بعد غزوها وقتل نساءها وأطفالها ٠٠٠ الخ ٠ فيقيننا أن صورة ما أحدثه جيش البعث (العقائدى) كما يطلقون عليه من قتل وتدمير وهتـك للأعراض داخل المدن والقرى الايرانيه التى غزاها ، قد نُقلت الى الرئيس العراقــى ، وقد شعر بأن السلب والنهب والخراب الذى لحق بها سوف تدور الدائرة ليلحق بمدن العراق وقراه ، وهذا ما تفرضه روح الانتقام الغريزيه فى النفس البشريه ٠ ولكن واقــع الحال ، يشهد ويقطع بالفارق الشاسع بين ما فعله جيش العراق داخل الأراضى الايرانيه ، وهو ما لم تقره عقيـدة سماء ولا مبادىء أخلاق ، (ولعلى لن أكون مبالغا حينما أقــول

أن الجندي الذي يسمح لنفسه بهتك عرض احدى بنات وطنه ثم يلقي بها في طريق مهجور وهي وقائع تكرر حدوثها في المدن العراقيه التي تقع بالقرب من جبهات القتال حيث يتواجد تشكيلات الجيش العراقي) . ذلك الجندي لن يكون بغريب عليه ولا مستبعد أن يفعل الشيء ذاته في نساء البلد الآخر ولعل ما حدث في شمال العراق من هتك للأعراض ليس ببعيد على الأذهان ، خلال القتال ضد الأكراد وهو الأمر الذي يعكس روح المثل والمبادىء والقيم التي يغرسها الجيش (العقائدي) جيش البعث في جنوده ولكن - أقول ٠٠ أن مدن (الخرسه ، والعزيز) وبعض القرى التي اقتربت منها القوات الايرانيه خلال عملياتها الهجوميه الواسعه على الأراضي العراقيه فيما بعد ، لتشهد بحقيقه الأساليب التي أعتمدها كل من الجيشين في معاملة المدنيين ، وبحق ٠ وكيف تم التنبيه على أهالي هذه المناطق من قبل القوات الايرانيه المهاجمه بمكبرات الصوت لإخلائها سواء بسحبهم الى ايران أو الابتعاد عنها قبل إقتحامها لعدم الحاق الأضرار بهم في وقت قامت القوات العراقيه بقصف بعض المدن على أهلها ، لأن القوات الايرانيه كانت على وشك اقتحامها ، ولم تستطع الأولى الإلتحام معها في معارك قتاليه مباشره لمنعهم من البقاء فيها ٠ مثل (خانقين) شمال العراق ٠ ولكن وبعد كل ذلك ورغم هذه الصورة القاتمه يعود الرئيس العراقي للكلام عن النصر بقوله :

" وبرغم ان ايران استطاعت أن تسترجع أجزاء مهمه من أراضيها ، فإن ذلك لن يغير من حقيقه إنتصار العراق "، ولكن يظل هذا الكلام اقرارا صريحا من صدام حسين بما حدث على جبهات القتال ، وان استرجاع هذه الأراضي لم تكن انسحابا اراديا للأسباب الوهميه التي ذكرها في خطابه ٠ وانما كان لضعف في القدرة العسكريه العراقيه لا يعود الى ما كانت تمتلكه من إمكانيات عسكرية وأسلحه لأن تقريرهم الحزبي يقر بما كان العراق يمتلكه من قدره ماديه في هذا المجال " وبعد أكثر من سنتين على المعركة يمتلك الجيش العراقي اليوم أسلحه وأعتده ومعدات أكثر وأفضل من حيث النوع مما كان يمتلكه قبل الحرب - ويعتبر هذا إنجازا عظيما وفريدا من نوعه فالحروب عاده تستهلك الامكانيات العسكرية للجيوش وتفقدها الكثير من المعدات خاصه تلك الجيوش التي لا تعتمد في تسليحها وتجهيزها على صناعتها المحليه الخاصه ٠٠٠ ان هذا الانجاز لا يعبر عن مكانه العراق وقدراته الدوليه ومتانه وضعه المالي فحسب ، وانما هو نتيجة للاراده الرائعه والمقتدره للمعركه بكل متطلباتها " (١) ولكنه يعود الى الضعف الذي حل بالعنصر البشري الذي يقوم بتسيير عجلة الحرب العراقيه ، وهم الأفراد وهذا ما سوف ننتقل الى الكلام عنه ٠ ولكن أليس من دواعي السخريه أن تنسب القيادة العراقيه لنفسها فيما إدعت به في هذه الفقره من فضل وهي تصل بذلك الى قمة الكذب حينما نجدها تعتمد أساسا على مديونياتها الى دول

---

(١) - المصدر السابق (ص ٢١٩) .

الخليج العربى وفرنسا ودول أخرى لتدبير هذا السلاح والعتاد ·

انه وفى ضوء تلك الحقائق السابق عرضها ، والتى جاءت على لسان القيادة العراقيه نفسها بشأن هذا التدهور الذى لحق بقواتها ، لا يمكن أن نتفهم أو نقف على أسباب قدرة القوات الايرانيه على استعادة أراضيها بالقوة على ساحه القتال فى ظل ظروف امكانياتها العسكريه الغير متكافئه مع الامكانيات التى كانت فى حينها متاحه لدى العراق ، وباقرار قيادته ، الآ إذا كان هناك إختلال آخر حادث فى أحد عناصر إدارة الصراع العسكرى بين الجانبين · ولا يبقى فى هذه الحاله سوى الكلام عن الفرد المقاتل فى الدولتين · فقدرة المقاتل الفرد على تحقيق الأهداف المرسومه للقوات التى يعمل تحت لواء قيادتها تتحقق من خلال ثلاثة أمور فى رأيى · أولها : الكثافه العدديه للمقاتلين ، وهو ما يتوافر لدى الايرانيين بحكم تعدادهم البشرى الذى يضاعف التعداد العراقى ثلاث مرات ، والكفاءه القتاليه ، وهذه تتحدد إضافه الى التدريب الذى يحصل عليه الفرد المقاتل ، بالاستعداد البدنى المرتبط بمستوى أعمار الأفراد الملحقين بالخدمة على الجبهات ، وهو وفى ظل الكثافه السكانيه لإيران ، يمكنها من توفير عددا أكبر من الأفراد فى أعمار تساعدهم على تحمل التدريب ضمن المتطوعين فى الحرس الثورى وكتائب المتطوعين ودفعات الإحتياط فى القوات المسلحه بالمقارنه بالعراق، وخاصه ما يتعلق بالجيش الشعبى وكما شرحت من قبل · ويبقى الأمر الثالث والهام والذى يرتبط بالحاله المعنويه للمقاتل والتى تقوم فى الأساس على مدى قناعته بالقضيه التى يحارب من أجلها ، ولعل الأعداد الكبيره من الأسرى الذين تحتفظ بهم ايران من القوات العراقيه ، وحالات الهروب من الخدمة العسكرية والتى تعرضنا لإحدى صورها ، أو حالات الانسحاب التلقائى لبعض التشكيلات العراقيه عند أول هجوم ايرانى والتى ترتب عليها صدور التعليمات الصارمه من قبل القيادة العراقيه بعدم السماح بأى حاله من حالات الانسحاب ، وحالات التسرب من القوات للتسليم الى القوات الايرانيه والتى عولجت بتشكيل ما أطلق عليه (سرايا الاعدام) كل هذه الصور وغيرها لكفيلة بأن تلقى لنا ضوءا كافيا على الحاله المعنويه التى يقاتل من خلالها الجندى العراقى اضافه الى أسباب أخرى تتعلق بعدم تمتع المقاتلين العراقيين بالراحه التامه التى تحتاجها التشكيلات التى تكون على اتصال مباشر مع العدو - حيث تسمح ظروف الكم فى الأفراد والتشكيلات لدى ايران - باحداث عمليات تبديل دائمه بين التشكيلات من الخلف الى الأمام بينما يجد الجندى العراقى نفسه يتنقل من قطاع الى آخر على خط المواجهه دون الحصول على هذا القدر اللازم من الراحه · وكثيرا ما تتطلب ظروف القتال أن يتم نقل تشكيل من أقصى شمال الجبهة الى أقصى جنوبها ليُدفع مباشرة الى ساحة القتال ، وهو الأمر الذى علق عليه الرئيس العراقى نفسه أكثر من مرة فى

لقاءات تليفزيونيه مع القوات وركز على ضرورة تجنبه ، وان كان ذلك غير متيسر تحقيقه عمليا .

لقد كان لامكانيات الحشد البشرى الواسعه التى كانت القيادة الايرانيه قادرة على دفعها على أى من قواطع العمليات الحربيه مع العراق والتى قدرت أحيانا بنصف مليون مقاتل ايرانى ، كان لها أثرها فى تحقيق نتائج مؤثره على القوات العراقيه ، إن لم يكن على مستوى تحقيق مكاسب فى الأرض ، فعلى الأقل فى تحقيق خسائر فى الأفراد لدى العراق بشكل لا يتناسب مع امكانياته البشريه اذا ما قورن مع ما يلحق بايران من خسائر بشريه مقابله . ولقد كان للافلام التى يعرضها التليفزيون العراقى فى برنامجه (صور من المعركه) وما تبينه من تواجد كثيف للأفراد المهاجمه ضمن القوات الايرانيه فى خنادق المواقع الأماميه للقوات العراقيه ، وهم مبعثرون فى هذه الخنادق ، والواضح جدا تهدم تجهيزاتها الهندسيه فوقهم ، كان لها مدلولها على الأثر الفورى والمباشر لإستخدامات الكثافه البشريه الكبيره من قبل ايران وسرعة سقوط المواقع الأماميه واستبقاء قوات النسق الأول المهاجم فيها للراحه وهو ما تقطع به أوضاع هؤلاء القتلى والمهمات المبعثره حولهم ، فى حين أصبحت قوات النسق الثانى لهم فى عمق المواقع العراقيه وما يحدثه ذلك من ارباك وفوضى بين القوات العراقيه فى الخلف . ولا أتذكر فيلما واحدا عرضه التليفزيون العراقى عن العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه الآ وكان واضحا فيه نفس المشهد مما يقطع بأن القوات الايرانيه كانت قادره فى كل هجوم تقوم به ، حتى الذى كانت تعلن عن نيتها على شنه مسبقا ، من اسقاط المواقع الأماميه للقوات العراقيه فى اللحظات الأولى للقتال . وذلك ما دفع القيادة العراقيه أن تقدم للرأى العام الروايه المشهوره - بأن القيادة الايرانيه (تستهزىء بأرواح شعوبها وتدفع بموجات بشريه الى داخل حقول الألغام العراقيه) . ولقد كان الجنود العراقيون هم أول من يعرفون حقيقة هذه السخريه العجيبه لأن معظم هذه العمليات كانت تتم بعد الساعه الحاديه عشر ليلا كقاعدة ، ومن خلال ثغرات تم فتحها خلال حقول الألغام العراقيه مسبقا دون أن تدرى مفارز استطلاع القوات العراقيه ، بذلك وكما حدث فى عمليات عديده فى القاطع الجنوبى مثل (الشيب والفكه) كما أن أى جيش مهما كانت امكانياته العسكرية متواضعه لن يدخر وسائل فتح حقول الألغام المعروفه ليضحى برجاله بدلا منها ، والتى تعارفت عليها وحدات سلاح المهندسين فى العالم . والتى لن تكلف شيئا يذكر اذا ما قورنت بالخسائر البشريه حسب الادعاء العراقى ولكن يبدوا أن القيادة العراقيه قد وقعت فى هذه الجزئيه تحت تأثير أوهام وهواجس بعض ضباطها ، أو اختلقتها يقينا لتغطيه الأثر النفسى والاعلامى للموجات البشريه الكبيره التى تدفع بها ايران،

ولتقلل من شأنها . ولقد كان للعنصر البشرى فى كلا الجانبين أثره على نتائج العمليات الحربيه كما ذكرت ، وأبرزها ـ سرعة قبول بعض التشكيلات للاستسلام فى الساعات الأولى للهجوم ، أو الانسحاب وترك مواقعها .

وان كان هذا الأمر لن تحجبه الادعاءات العراقيه بالقول : " وكان من أصعب الأمور فى تاريخ المعركه كلها انسحاب القطاعات العسكريه العراقيه من المواقع التى تحتلها حتى ولو تطلب ذلك ضرورات الأمن العسكرية . لقد كان القاده والآمرون يرفضون الانسحاب من مواقعهم الى الخلف أو يمينا أو شمالا مهما كان الضغط عليهم قويا من جانب العدو ، وفى كثير من الأحيان كان القائد صدام حسين يتدخل شخصيا فى اقناع القاده بتغيير وتكييف مواقعهم من أجل ترصينها فى مواقع أفضل حتى ولو كان ذلك بالتراجع قليلا الى الوراء .. " .... وان كان هذا ضمن محاولات تغطية الانسحابات الاجباريه للقوات العراقيه ولكن وجه الغرابه عندى هنا ، هو ما يُدعى به من رفض القاده والآمرين لهذه الانسحابات وهو ما لن أعلق عليه . وهويشبه إدعائهم بأن زوجات وأمهات الشهداء كانوا يقابلون نبأ إستشهادهم (بالهلاهل والأهازيج) تعبيرا عن سعادتهم وفرحهم بهذه النكبه الثقيله .

....

ولا شك أن القيادة الايرانيه لم تضع وقتا ، وراء هذا الانسحاب العراقى الذى تعرف هى بالطبع وعلى الطبيعة أسبابه الحقيقيه ، فلم تلق بالقرار العراقى بالانسحاب بالاً ، لأنها وفى جميع الأحوال لا تستطيع أن تمنح القوات العراقيه المنسحبه وقتا لكى تعيد فيه تنظيم تشكيلاتها ومواقعها الدفاعيه على خطها الجديد ، واستكمال مراتبها من الأفراد والعتاد . وكما توقع الرئيس العراقى فى خطابه الذى تحدث عن قرار الانسحاب فى ١٩٨٢/٦/٢٠ . وهو أمر كان متوقعا بالبديهه ، فقد بدأت القيادة الايرانيه فى تطوير عملياتها العسكرية ضد العراق ، لتدخل مرحلتها الثالثه بعد ان أوقفت الزحف العراقى فى المرحله الأولى ، وطردته فى المرحله الثانيه ، وهى الهجوم على الأراضى العراقية ذاتها وكما سبق أن أوضحت . فلقد تم الانسحاب العراقى خلال المدة التى تحددت فى قرار الانسحاب ، وذلك فى ١٩٨٢/٦/٢٩ بينما بدأ الهجوم الايرانى الأول على الأراضى العراقيه فى ١٩٨٢/٧/١٣ أى أن الأمر لم يستغرق فى الاعداد والتجهيز لهذا الهجوم سوى أسبوعين تقريبا مما يُستشف منه مدى ما وصلت اليه قدرة القوات الايرانيه من تنشيط وحيويه ، بصرف النظر عن الامكانيات العسكرية ذاتها . واذا كان هذا الهجوم قد خطط له بالاساس لاحتلال مناطق هامه شرق مدينة البصره ليكون مقدمة لهجوم تالى قد

يتم احتلال البصرة ذاتها من خلاله ، الا أن الهدف القريب منه كان لا شك ، هو إلحاق أكبر استنزاف للقوات العراقيه التي لم تكن قد تمكنت من إكمال خطها الدفاعي الجديد بعد الانسحاب من الحويزه والمحمره ، واستمرار الطرق على معنويات الجيش والشعب العراقي . وانني أرى أن المرحله الثالثه من الاستراتيجيه الايرانيه في صراعها مع قيادة البعث العراقي ، انما هي أخطر المراحل على الاطلاق في هذا الصراع من حيث الأهداف والنتائج ليس بالنسبه للعراق وحده ، ولكن بالنسبة لمنطقة الخليج العربي عموما ، وهي إختيار دقيق لمدى قدرة القيادة الايرانيه - لرجال الدين - على تحقيق تطلعاتها في تصدير الثورة الاسلاميه وإقامة نظم حكم اسلاميه مواليه لها في تلك المنطقة ، بعد أن نجحت في تحقيق ذلك داخل ايران . ولذلك وكما ذكرت فقد كان واضح أن هدف العملية الأولى من ١٣ الى ٣٠ يوليو ١٩٨٢ هو إسقاط احدى أكبر المدن العراقيه وهي البصره ، لذرع نواه للنظام الجديد المنتظر ، حيث يتواجد أقطاب حزب الدعوه الاسلامي العراقي في ايران وله أتباعه بشكل يمثل قاعدة يعتمد عليها ، في مدينة البصره وبعض القرى التابعه لها .

لقد استغرق هذا الهجوم خمس هجمات ايرانيه متعاقبه في منطقة مليئه بالمستنقعات المائيه والأراضي الزراعيه التي يصعب تحريك المعدات الثقيله عليها مثل الدبابات والمدافع الثقيله وغيرها . ولم يخفى القاده الايرانيون نواياهم عند القيام بهذا الهجوم الذي لم يكن على القاده العراقيين سوى محاولة التوصل للتوقيت الدقيق لبدأ القيام به من حيث اليوم والساعة . كما أنها لم تكن تملك القدرة على القيام بضربه اجهاضيه ضد القوات الايرانيه قبل الهجوم لأسباب تتعلق بوضع وظروف القوات العراقيه العائده من انسحاب لم تمضى عليه أسابيع ، مع تفضيلها الانتظار لعلها محاولة ايرانيه اعلاميه للضغط النفسي فقط .

ولكن كانت القراءة الجيده لتصريحات المسئولين المدنيين والعسكريين الايرانيين قبل هذا الهجوم ، ونداءاتهم الى أهالي مدينة البصره بضرورة (استقبال إخوانهم جنود الاسلام في الجيش الايراني القادمين لتحريرهم) ، كانت كفيله بالتيقن من جاديه وقوع الهجوم فعليا . ولقد كانت ايران لا تطمع - من نداءاتها الى سكان البصره والقرى المجاوره سوى الامتناع عن مقاومه القوات المهاجمه ، ولقد كانت ايران في حربها النفسيه هذه ضد القيادة العراقيه تستند الى نقاط ضعف واضحة ، فبالاضافه الى أعوانها من أتباع حزب الدعوه في هذه المنطقة ، كان هناك الحالة النفسيه التي يعيشها سكان البصره ، بسبب رفض السلطات العراقيه السماح لأهالي المدينه بالهجرة الى مدن أخرى أكثر أمنا من مدينة البصره . وعدم السماح لأي مواطن

بترك المدينة الآ بموجب خطاب رسمي من الجهة الحكوميه التي يعمل فيها بالسفر لمهمه رسميه في محافظة أخرى • وعليه فكان المدنيون العراقيون هم الورقة التي يلعب عليها كلا الطرفين ، فإيران تستند عليهم في الحصول على معاونتها في ظل ظروفهم النفسيه مع سلطات البعث الحاكمه ، والقيادة العراقيه تستند عليهم في ضمان عدم قيام ايران بغزو المدينة ، لأنها تعلم يقينا أن القيادة الايرانيه لا تُقر اسلوب قصف المدنيين أو تعريضهم للخطر ، وذلك عند هذا التاريخ من سنوات الحرب ، كما أنها تضمن بتواجد أهالي المدينة فيها الحاق أكبر قدر من الخسائر في القوات الايرانيه المزمع دفعها في الهجوم المنتظر ، أو على الأقل لعرقله تقدم هذه القوات ، التي كانت سوف تقوم بعد احتلال البصره بالزحف نحو الطرق الرئيسيه التي تربط بينها وبين باقي العراق وتطويق الفيلق الثالث وتقطع اتصاله بالفيلق الرابع ، بالسيطرة على طرق مواصلاته • وحتى يتسنى لها السيطرة الكامله على المنطقة واحتمال اعلان قيام الجمهورية الاسلاميه في العراق •

ولقد اضطرت القيادة العراقيه الى تقديم تضحيات اقتصاديه هامه في هذا الهجوم حينما قامت باغراق الأراضي التي بدأ الهجوم الايراني تحركه من خلالها مما ترتب عليه اغراق مساحات شاسعه من الأراضي الزراعية العراقيه ؟ واستخدام أسلحة التدمير الشامل وتسميم المياه ليتسنى لها القضاء على الموجات البشريه المتلاحقه من الهجوم الايراني الذي لا يمكن مجابهته بقوات من الجيش العراقي بالمقابل ؟ خاصة أن القوات المهاجمه كان موقفها حرجا داخل المستنقعات المائيه ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها الجيش العراقي أسلحة التدمير الشامل (الحرب الكيماويه) ضد القوات الايرانيه بشكل واسع على هذا النحو • ولكن على أي الأحوال فقد تمكن بعض أفواه القوات الايرانيه من الوصول الى نقاط حساسه في العمق الايراني حيث وصل بعضهم الى جزيرة السندباد في مدينة البصره ذاتها •

واذا كان هذا الهجوم قد كشف لكل من الطرفين مواضع القوة والضعف لديه ولدى الطرف المقابل فقد كان لذلك حساباته ومردوده في استعداد كل منهما للعمليات التاليه •

فمنذ ذلك الهجوم الايراني على (شرق البصره) بدأت تتركز العمليات الهجوميه الايرانيه في منطقتين متلاصقتين هما ذات المنطقة ، و (منطقة هور الحويزه) التي تعد امتدادا طوبوغرافيا للمنطقة الأولى تقريبا ويعد الهجوم عليهما يخدم هدفا واحدا هو قطع طرق المواصلات بين الفيلق الثالث الذي كان في ذلك الوقت يتولى الدفاع عن منطقة البصره جنوب العراق ، والفيلق الرابع الذي يدافع عن خط المواجهه مع

البصره الى حدود محافظة الكوت مع ايران والموازى لطريق البصره بغداد ٠

ولقد استغلت ايران سيناريو الهجوم الأول لتعيده مرة أخرى ، مع حشد ضخم هذه المرة قدرته القيادة العراقيه بحوالى ٤٠٠ ألف جندى ايرانى على جبهة البصره ، ولكن كان ذلك بغرض لفت أنظار القيادة العراقيه عن منطقة حساسه أخرى على القاطع الأوسط من خط المواجهه ، فقامت بهجوم خاطف على مناطق (زرباطيه) وعلى أحد أجنحة الفيلق الرابع فى اتصاله مع قوات الفيلق الثانى العراقى ٠ وفى سرعة مذهله تمكنت من استعاده بعض المناطق الايرانيه التى كانت ما تزال تحت السيطرة العراقيه التى كانت تؤمن من خلالها العمق العراقى ٠ وبدأت تضغط للسيطرة على نقاط هامه واستراتيجيه وترتب على ذلك أن أصبحت بعض المناطق المدنيه فى (محافظة الكوت) العراقيه وكذلك الطريق القادم من بغداد الى البصره عبر هذه المحافظه ، تحت رحمه النيران الايرانيه والى الآن ٠ وما يستوقفنا بشأن هذه العمليه الايرانيه ـ أمرين ـ الأول أن أى تقدم استراتيجي للقوات الايرانيه فى الجبهه الوسطى يمثل خطر امكانيه تقدمها نحو العاصمه بغداد والتى تبعد عن مدينة مندلى حوالى ١٤٠ كيلو مترا ، وهو الأمر الذى قام الرئيس العراقى بشرحه على خريطة أمام أعضاء المجلس الوطنى العراقى فى حينه ٠

أما الأمر الثانى فهو الاسلوب الذى عالجت القيادة العراقيه به هذا الهجوم عسكريا وإعلاميا ، بعد أن أصبح أمر تكدس المستشفيات العسكرية بالجرحى المصابين فى هذه المعركة التى لم يكن قد مضى عليها ٤٨ ساعه ـ أمرا لم يعد من السهل إخفائه فى هذه العمليه المفاجئه من قبل الايرانيين ٠ فبعد أن أعلنت القيادة العسكرية فى العراق فى بياناتها عن تمكن القوات الايرانيه من دخول هذه المنطقة وحددت التشكيلات العراقيه التى تتواجد فى هذه المنطقة وتشترك فى القتال ، قامت بعد ذلك بالاعلان عن قيام قواتها بإقتحام الحدود الايرانيه والوصول بالقرب من بعض المدن الايرانيه التى لم يكن قد مضى شهورا على الانسحاب منها ٠ وقد تلقى رجل الشارع العراقى هذا النبأ بدهشه بالغه دون أن يستطيع الاجابه على تساؤل ـ لماذا التضحيه مرة أخرى بقوات تدخل الأراضى الايرانيه طالما إنسحبنا منها منذ شهور وسوف نضطر للانسحاب منها ثانية ؟ ! ٠

ولم يطل الرد الرسمى لإعطائه الاجابه ، فقد صدرت تعليمات من بغداد الى المنظمات الحزبيه فى المحافظات بالاعداد لتجمع فى كل المحافظات فى الساعة الثانية ظهرا دون تحديد القصد من هذا التجمع ٠ وتوقفت الحياة فى العراق من أجل هذا التجمع ، واذا بالاذاعه العراقية تعلن فى بيان مقتضب أن القوات العراقيه

التى دخلت الأراضى الايرانيه ، قد صدر لها الأمر بالعوده الى الأراضى العراقيه بعد أن حققت المهمه الموكله اليها بنجاح ؟ وعليه خرج المسئولون الحزبيون والرسميون يخطبون فى الجموع المحتشده أمام مقر المحافظات ويتكلمون عن الانتصارات التى حققها الجيش العراقى - ويطالبونهم بالهتاف والرقص فرحا بهذا النصر ؟ ولحظتها فقط أدرك الشعب العراقى الاجابه على تساؤل الصباح الباكر ، لماذا قواتنا دخلت الأراضى الايرانيه ٠ ولقد أتى الجنود من الجبهه ومعهم الاجابة واضحة فى حالتهم ومعنوياتهم - وحجم خسائرهم ٠ وأننى أتذكر جيدا - أحد الجنود الذى أقسم على إن إبن عم له ترك يومين كاملين ينزف حتى مات فى ساحة المعركة وسط مئات من الجنود العراقيين الذين لم يجدوا من ينقذهم أو يخلى قتلاهم من ساحه المعركة ٠

لقد كان الهدف من دفع القوات العراقيه داخل الأراضى الايرانيه هو اشغال القوات الايرانيه التى كانت قد استعادت مواقع هامه واستراتيجيه سواء من أراضيها أو داخل الأراضى العراقيه ، واجبارها على فك الحصار المنيع الذى فرضته على قطاع كبير من القوات العراقيه ، الا أن المحاوله العراقيه الانتحاريه قد فشلت فى تحقيق حتى الهدف المباشر من حصار بعض المدن والقوات المتواجده على مشارفها لأنها قد وقعت فى مصيده ايرانيه كانت تنتظرها مما جعل الخسائر العراقية مضاعفه فلم يكن هناك بدا من الانسحاب الفورى لمن تمكن منها من الانسحاب ؟ وهو الخطأ الفادح الذى وقعت فيه القيادة العسكرية العراقيه ، وان كان البعض من أفراد الجيش العراقى يشيع بأن القرار كان سياسيا من بغداد ٠

•••••••••••••

وعند حلول شهر فبراير ١٩٨٤ كانت القوات الايرانيه قد هيأت نفسها لهجومها الشامل الثالث والذى اتخذ من منطقة شرق البصره التى وقع عليها الهجوم الأول وبما حصلته من نتائج - هدفا رئيسيا لهجومها ، ومن منطقة نهر الحويزه ابتداءا من مدينة (العزيز) الواقعة على الطريق المتجه من بغداد - ميسان - البصره وعلى بعد ٧٠ كيلو متر من ميسان ، والى مدينة القرنه على امتداد نفس الطريق بعد مدينة (العزيز) وقبل الوصول للبصره بحوالى ٩٠ كيلو متر ؟ تلك المنطقة التى أطلقت عليها القيادة العراقيه مصطلح (شرق دجله) فى بياناتها الرسميه تغطيه لتحديد اسم المواقع الحقيقيه لمناطق الهجوم تجنبا للآثار المعنويه التى يحدثها ذكر أسماء هذه المدن - على الشعب العراقى لكونها تقع على الطريق الرئيسى بغداد البصرة مباشرة ٠

والجدير بالذكر أن إصطلاح (شرق دجلـه) يمكن اطلاقه على أى نقطة تقع على الشريط الموازى لطريق بغداد البصره والبالغ حوالى ٤٠٠ كيلو متر مع ملاحظة أن المسافه بين النهر والطريق المذكور الذى يقع غرب النهر أو على الجانب الأيمن فيه لا تتعدى خمسون مترا فى أقصى الحالات ٠ وقد استطاعت القوات الايرانيه المهاجمه أن تستخدم اسلوبا جديدا هذه المره حيث بدأت بدفع مجموعات من المشاه الذين تسللوا عبر (هور الحويزه) وهى مسطحات مائيه تتداخل بين أراضى الدولتين ، متخفيين بين نباتات البردى الكثيف وفى موجات كبيرة خلال الليل ، الى أن فوجىء بها العراقيون حينما بدأت هذه القوات تطلب من سكان مدينة العزيز مغادرتها قبل الهجوم وذلك فجر يوم الهجوم ٠ بل أن بعض هذه القوات قد أدت صلاة الفجرعلى أحد الكبارى التى أقيمت فوق نهر دجله وعلى بعد أمتار من المدينة التى تقع مباشرة على طريق بغداد البصره ٠ بعد أن تمكنت من إباده مجموعة من قوات حرس الحدود العراقيه التى كانت متواجده فى المنطقة حيث لم يكن للعراق تشكيلات مقاتله فى هذه المنطقة ٠ ولم تفق القيادة العراقية إلا عند ما بدأ قصفهم لطريق البصره ، وعليه جرى اتصال هاتفى بين وزير الدفاع العراقى ومحافظ ميسان التى يقع ضمن حدودها تلك المنطقة ـ طلب خلاله من المحافظ محاولة بذل كل جهد لوقف القوات الايرانيه بواسطة الجيش الشعبى الذى تم تعبئته فى الحال وبامداد من قوات الجيش الشعبى للمحافظات المجاوره ٠ الى أن تتمكن القيادة العامه فى بغداد من اتخاذ الاجراءات اللازمه لمواجهة الموقف المفاجىء ٠ وانى أسجل هنا تفنيدا لادعاءات البيانات العسكرية العراقية التى صدرت بعد هذا الهجوم بأيام وادعت فيها أن القيادة العراقيه كانت تعلم بهذا الهجوم وترصد تحركاته ، لأن أول صد لهذا الهجوم بواسطه الجيش العراقى لم يتم سوى بعد أكثر من ٤٨ ساعة كامله وبعد أن كان قد قطع طريق البصره بغداد بالفعل ٠ وتم تشكيل مجموعة عمليات حربيه من بعض التشكيلات والحرس الجمهورى والاحتياطى العام للقوات المسلحه بقيادة ـ قائد الفيلق الرابع ـ السابق والذى عين فيما بعد مسئولا عن الحركات فى القيادة العامه فى بغداد ـ الفريق (هشام فخرى) واطلق عليها مجموعة عمليات (شرق دجلـه) ٠

وبدأت القوات العراقيه فى احتواء الهجوم ثم استعادة المناطق التى احتلها الايرانيون وذلك باستخدام أسلحة التدمير الشامل مع تسميم مياه هور الحويزه فى هذه المنطقة ، وابادة كل ما هو حى فى تلك المنطقة من زرع وأسماك وبشر ٠ وهدم القرى العراقيه على من فيها باستخدام الطائرات والمدفعية والدبابات ٠

واستُخدم النابالم فى هذه العمليه على نطاق واسع ٠ ولقد أتيح لى فرصة

الوصول الى أرض المعركة بعد ٢٤ ساعة فقط من اتمام تطهيرها ولم يكن من السهل تمييز لون التربه التي كانت عليها هذه الأرض بفعل ما تعرضت له من حرق ٠

ولقد رأيت بالعين المجرده ـ وهو ما نقله التليفزيون العراقي بلا حياء ، آثار عملية تدمير القرى العراقيه التي ظنت القيادة العراقيه أن فيها أفراد من الجيش الايراني وخاصة قرية (البيضا) التي أقتيد من تبقى على قيد الحياه من أهلها الى بغداد ووجه اليهم تهمة تسهيل مهمه القوات الايرانيه وتم اعدامهم ولسبب واحد ، هو أنهم ظلوا على قيد الحياة أحياء بعد هذه المحرقه التي شارك فيها كل من الجيش الايراني والعراقي على رؤوس هؤلاء الناس ٠

والجدير بالذكر أن القوات الايرانيه عاودت الهجوم على هذه المنطقة بالذات وذلك في ١٩٨٥/٦/٢١ ضمن عمليات واسعة للقوات الايرانيه على محور المحمره تجاه البصره ، وفي القاطع الأوسط ، وادعت ايران احتلالها أكثر من ١٥٠ كيلو متر في المنطقة المذكورة مما ترتب عليه اخلاء القيادة العراقية لمدينة العزيز هذه المره من سكانها ٠

وعن هذا الهجوم الثالث الذي نتحدث عنه ، فقد كان المحور الثاني يستهدف الوصول الى مدينة القرنه العراقيه التي تبعد حوالي ٩٠ كيلومتر على طريق البصره ـ بغداد ٠ ولقد حدث الشيء نفسه في هذا الهجوم كما حدث في (العزيز) ٠

ولكن بقي أن نوضح أن هذا الهجوم على هذين المحورين لم يكن ، وبرغم اتساع نطاقه سوى عملية اشغال وتمويه على المجهود الرئيسي للهجوم الايراني الذي كان يستهدف منطقة شرق البصره والذي كان من نتائجه استيلاء ايران على منطقة حقول نفط جزر مجنون الشهيره ، والتي فشلت القيادة العراقيه في زحزحه القوات الايرانيه عنها ، حيث تمكنت الأولى وردا على الادعاءات العراقيه بطردها ، من اقامة جسر يبلغ حوالي ١٢ كيلو مترا ليربط بين القوات الايرانيه ومؤخراتها ، ثم نقل صورته من خلال الارسال التليفزيوني الايراني الذي يغطي معظم محافظات العراق الحدوديه مع ايران ٠ وبالرغم من أن العراق أكد أنه قد أباد القوات المهاجمه التي لم تتمكن من البقاء فيها الاّ أن عودة العراق الى اذاعة بيانات عسكرية عن تحريره لجزء من هذه المناطق خلال عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ليقطع بكذب البيانات العسكرية العراقيه التي لا تقر الحقيقه القائمه على الأرض ٠ وتكشف أيضا عن فشل الهجمات العسكرية العراقيه العديده لتحرير هذه المناطق والتي لم يعلن العراق عنها خلال هذه السنوات الماضيه لأنه لا يعلن سوى عن العمليات الهجومية العراقيه التي تحقق نجاحا فقط ٠ فقد أعلن

العراق فى البيان العسكرى الصادر فى ١٩٨٥/٦/٢٧ عن نجاح هجوم عراقى اشترك فيــه (١٠) آلاف جندى عراقى من الفيلق الثالث على جبهة ١٢٠٠ مترا فى تحرير جزء من جزر مجنون ٠ ثم أعلن فى ١٩٨٦/١/٦ عن هجوم عراقى آخر لاسترداد هذه الجزر ، بل لقد جاء على لسان أحد القاده العسكريين العراقيين قائلا : " أن العدو ما زال يحتل شمال مجنون فقط وهم محصورون فى بقعة اسمها (المحرقه) وقد حررنا ٨٠ ٪ من جزر مجنون ٠" (١) فأين هذه الاعترافات من الإنكار الشديد عند احتلال ايران لها ؟ والادعاءات العراقيــه بأنه قد تم ابادتهم ولم يبقى منهم سوى من فر هاربا أو وقع فى الأسر ٠

ولكن اذا كان الهجوم الايرانى الاستيرانيجى الثالث (شرق دجله ـ وشرق البصره) لم يحقق هدف امكانيه السيطرة الدائمه على طريق (العماره ـ البصره) والقادم مــن بغداد ، الاّ أنه وبالاضافه الى حصول ايران على منطقة جزر مجنون ، فان الحجم المتواضع للقوات المتسلله والأهداف المحدده لهذه المهمه وبالنسبه لشرق دجله ، ذلك كلــه يكشف عن أن الهدف الأساسى من هذه العمليه يمكن أن يعتبر ـ محاولة ايرانيه لاختبار إمكانيه العمل من خلال التسلل عبر (هور الحويزه) وما يستلزمه هذا النــوع من العمليات من استعدادات وما سوف تقابله من عوائق لخدمة عمليات أخرى مستقبله ، وهو ما تم فى هجومهم التالى فى ١٩٨٥/٦/٢١ بالفعل ٠ كما أنه يحقق إشغال القــوات العراقيه ، وتحميلها أعباء إضافيه ، باضطرارها الى سحب تشكيلات من مناطق القتال الأخرى لسد تلك الثغره الواسعة النطاق على حدودها مع ايران ، وتشتيت الجهــد العسكرى العراقى والاستنزاف البشرى له ٠ مع تحقيق دعايه اعلاميه بأن القوات الايرانيه أصبحت قادرة على الوصول الى العمق العراقى وفى مناطق حساسه منه ، ردا على الادعاء العراقى المقابل بأن القوات العراقيه قادرة على الوصول الى العمق الايرانى فى أى وقت ٠

بل انه لا يمكن إغفال ما حققته القوات المتسلله من منطقة (القرنه العراقيه) من ارباك لمؤخرات قوات الفيلق الثالث خلال تصديها لهجوم المجهود الرئيســى الايرانى على جزر مجنون شرق البصره ٠

ومن أهم العمليات العسكرية الايرانيه الشامله ـ هجومها على شمال العــراق فى منطقة (كردستان) فى عام ١٩٨٣ (جبال كرمند) ومنطقة (سيد صادق) ، (وحــاج عمران) والسيطرة على مدينة (بنجوين) والتى صدرت الأوامر من بغداد بهدمهــا على أهلها فى ذلك الوقت لصعوبة تحريرها من قبل القوات العراقيه ولسبب أهــم ـ وهو أن أهلها من الأكراد ـ الذين يعتبرون فاقدى الوطنيه فى نظر قيادة البعث فــى

---

(١) ـ انظر التحقيق الصحفى فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٥ ٠

بغداد ٠ والطريف بل والمحزن أن الرئيس العراقي كان قد عقب على موضوع هدم هذه المدينة ، بأنه سوف يقوم ببناء مدينة جديده لأهل بنجوين بعد الحرب تعويضا لهم عن مدينتهم - ولا ندرى بماذا سوف يعوضهم عن العراقيين الذين دفنوا تحت انقاض هذه المدينة ٠

ولقد كانت هذه العمليه الايرانيه من أصعب العمليات العسكرية التي تواجهها القيادة العراقية نظرا لصعوبة التعامل مع التضاريس الطبيعية للمنطقة ، ولأن القوات الايرانيه المهاجمه كانت مدعومه من قبل قوات أبناء البرزاني (الأكراد العراقيين) وهم أقدر على فهم دروب المنطقة الجبليه ومسالكها ولذلك فقد تصدى لهم في هذا الهجوم - قوات الطلباني (من الأكراد) المناهضه أيضا لسلطات البعث وتمكنت من تحقيق مسانده مقابله - الى جانب الجيش العراقي نفسه ، ولكن المعارك الضاريه ترتب عليها أن احتلت ايران السلسله الجبليه وأطلقت عليها اسم (جبال الحمزه) ومناطق أخرى - ونفت القيادة العراقيه بشده بقاء الايرانيين في هذه المنطقة ، الى أن عادت واعترفت بذلك حينما أعلنت من خلال بيانها العسكرى الصادر في ٨٦/٣/٢١ أنه قد : (تم استعاده بعض القمم والمرتفعات التي كانت تحتلها ايران عام ١٩٨٣ في منطقة بنجوين) ثم بيان آخر في ١٩٨٦/٤/٥ أعلنت فيه عن تحرير أجزاء أخرى من هذه المنطقة وأخيرا بيان في ١٩٨٦/٥/١٤ عن استعادة قمة جبلية في منطقة حاج عمران ٠

....

عمليات والفجر الثامنة والتاسعة

تعودت القيادة الايرانيه أن تطلق على كل من عملياتها الهجوميه الشامله اسم (والفجر) وتعطيها رقم حسب تسلسل تاريخ القيام بها وتطلق على لحظة بدء العملية كلمة السر (يا زهراء) وعلى غرفة العمليات الرئيسيه (مقر خاتم الأنبياء) وكان آخر عملياتها الهجوميه الواسعة حتى لحظة اعداد هذا الكتاب تلك التي أطلقت عليها عمليات (والفجر الثامنه في جنوب العراق ، والفجر التاسعة شمال العراق) ٠ ولقد سبق الأولى إعداد استغرق شهورا طويلة وكان الحشد العسكرى الايراني يقطع بانعقاد النيه على شن الهجوم المرتقب ، والذى لم تخفي القيادة الايرانيه نواياها في شنه ، وفشلت مساعي دول الخليج العربي ، وخاصة السعوديه في إثناء الزعماء الايرانيين عن شن هذا الهجوم ٠ ولقد تصاعدت حمله الحرب النفسيه بين الطرفين قبل بدء الهجوم الايراني وأبلغ العراق الأمم المتحدة والدول المعنيه في المنطقة ، بالاستعدادات الايرانيه للهجوم المنتظر وبدأت تخرج من بغداد لهجات

التهديد والوعيد بالمصير المنتظر لهذا الهجوم ، ولم يخفى الرئيس العراقى نواياه فى استخدام الأسلحه المحرمه دوليا - ولأول مره قبل الهجوم مع التأكيد على عدم اتاحه الفرصه لايران فى تحقيق أى نصر عسكرى فى الهجوم المنتظر الذى إعتبره نهايه للحرب مع ايران ، وان كانت النتائج التى أسفر عنها هذا الهجوم قد خيبت آماله ٠ ففى احدى أحاديثه قال صدام حسين : " ٠٠ ونجوللهم وبلا تردد وحزم ، أن المرات السابقه اذا كانوا يهتدون الى بعض رجالهم اللى بدزوهم للجبهة من خلال رجله ومن خلال رأسه ومن خلال بقايا جسمه ، ها المره لازم يلونون شعور رؤوس رجالهم اللى يدزوهم ٠٠ بس على بقايا الشعر ممكن يهتدون الى أسماء المقاتلين اللى يدزوهم ، بحيل الله اذا جو هذه المره اذا صار قتال يرجع لهم بقايا ٠٠ ها المره مثل ما يجول المثل الشعبى ما يرجعلهم واحد يجوللهم الموضوع أشلون صار ٠٠) وهكذا يعلن رئيس دولة صراحه تصويره لما سنكون عليه حالة القتال من بشاعه وكما قال " دون تردد" ٠

ولكن يبدوا أن القيادة الايرانيه كانت قد استفادت من تجاربها السابقة فى هذا المجال وأعدت للامر عدته وحسبت حساباتها واحتمالات خسائرها - وعنصر الوقت فى سير العمليات الحربيه وبالشكل الذى يمكن أن تحرم فيه القوات العراقيه من استخدامات الحرب الكيماويه الا فى التوقيت الذى يجعل القوات الايرانيه فى وضع - ومواقع تسمح لها بتأمين أفرادها بدرجة تتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر فى الخلف مع ضمان وجود قواتها على اتصال مع القوات العراقية الذى لا تستطيع القيادة العراقية معه استخدام أسلحة التدمير الشامل ٠ وذلك بالنسبه للنسق الأول المتقدم لقواتها ٠

لقد بدأ الهجوم الايرانى المنتظر على جزيرة أم الرصاص الواقعة فى شط العرب أمام مدينة المحمره الايرانيه فى محاوله للتمويه على المجهود الرئيسى للهجوم المنتظر وكما هو دأب القيادة الايرانيه فى مثل هذه العمليات الواسعة ٠ ثم بدأ الهجوم الرئيسى فى قطاع آخر فى أقصى الجنوب تجاه مدينة وميناء الفاو العراقى على رأس الخليج العربى حيث عبرت القوات الايرانيه شط العرب واخترقت الموانع الحصينه العراقيه فى عمليه عبور وهجوم تشابه الى حد بعيد الظروف القتاليه التى مر بها الجيش المصرى فى عبوره لقناة السويس واقتحام الخط الدفاعى المسمى (خط برليف) وأخذ الهجوم الايرانى لنفسه محورين الأول فى محاذاة شاطئ الخليج وفى إتجاه ميناء (أم قصر) غربا على خور عبد الله بالقرب من الحدود الكويتيه ، بينما المحور الثانى كان يتجه نحو مدينة البصره ٠ وبصرف النظر عن تفاصيل العمليات الحربيه التى تمت خلال هذا الهجوم من جانب كلا الطرفين فإننا نكتفى بعرض النتائج التى أسفرت عن هذا الهجوم فى إيجاز شديد وهى ٠٠ سيطرة إيران على

جانبى شط العرب عند مصبه فى الخليج العربى ووجود امكانية بقاء هذا الميناء الحيوى فى أيدى الايرانيين حتى نهاية الحرب كورقة ضغط على القيادة العراقية فى سبيل الحصول على أفضل الشروط لانهاء الحرب ودفع العراق التعويضات التى طلبتها ايران ٠ وذلك عمليا يعنى تأكيد سيطرة ايران على شط العرب وهو الأمر الذى كان العراق قد حاول محوه بالغائه لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، كما أن سيطرة ايران على هذا الميناء ومدخل شط العرب واقترابها من الحدود الكويتيه يعد بمثابة إنذار واضح الى دول الخليج العربى التى تساند العراق عسكريا ضد ايران وهو ما عبر عنه رئيس مجلس الشورى الايرانى فى خطبه الجمعة يوم ١٩٨٦/٢/٢١ بقوله : " أن هذه العمليات تعد انذارا أقوى الى حماة العراق الرجعيون فى جنوب الخليج الفارسى ، وانذار الى القوى العظمى التى أبرمت نار الحرب ودعمت العراق والتى تعتبر المنطقة شريان هام لبقائها " ٠

كما أن هذه العملية كانت قادرة فى احدى مراحلها على قطع طريق مواصلات العراق مع الكويت كما أنها قطعت الطريق بالنسبه للعراق مع الخليج العربى وقد تمكنت القوات الايرانيه فى بدايه الهجوم من السيطرة على حوالى ٥٠٠ كيلو متر مربع حسب ادعائها مع الاستيلاء على محطة رادار يتم الاستعانه بها فى رصد حركة السفن فى الخليج لضربها من قبل العراق وكذلك الحد من قيام العراق بالتعرض لقصف مدينة عبادان والمناطق المجاوره لها بعد ابعاد الخط الدفاعىّ العراقى على الضفه الغربيه للنهر الى عمق الأراضى العراقيه ٠ وكذلك الاحتلال الكامل لمدينة الفاو ومرافق الميناء ٠

أما عن آثار النتائج السياسيه والعسكريه لهذا الهجوم - فقد أثبتت القيادة الايرانيه - وبرغم التهديدات والتوعدات العراقيه بابادة الهجوم المنتظر أنها قادره على شن هجمات على أقوى الخطوط الدفاعيه العراقيه مناعه واختراقها واحتلال مساحات شاسعة من الأرض والتمسك بها ، وافشال كافة الهجمات العراقية لاستعادتها مع ملاحظة أنها تقوم بهجومها على قوات تقف على أعلى درجات الاستعداد لصد الهجوم الذى أعلن عنه مسبقا ، وتأثير ذلك النفسى على الجيش والشعب العراقى الذى وعدته قيادته بابادة الهجوم ، ومع استخدامها لأسلحة الحرب الكيماويه ضد القوات الايرانيه دون جدوى ٠ إضافة الى ذلك إجبار القوات العراقية على سحب تشكيلات من القطاعات الأخرى فى محاولات لمنع أى اندفاع آخر للقوات الايرانيه الذى لن يكون له هدف آخر سوى احتلال البصره هذه المره وسقوطها بشكل لن يسمح للقيادة العراقيه باستعادتها ثانيه بحكم طبيعة تضاريس المنطقة وموقعها ٠

كما أن احتلال هذه المنطقة قد أثر كثيرا على دور القوات البحرية العراقيه وحريه حركتها فى الخليج العربى مستقبلا . كما أن هذه العملية قد كشفت عن أقصى ما يمكن أن يستخدمه العراق من امكانيات عسكرية والتى لم تتعدى الصواريخ أرض أرض والحرب الكيماويه - بعد استمرار التهديد قبلها باستخدام أسلحه شديده المفعول وجديده . وأنه لم يعد قادرا على حمايه حدوده .

ولم تكن هذه التوعدات والتهديدات سوى للاستهلاك الاعلامى . ولقد كرر القاده العراقيون تصريحاتهم بأنهم سوف يستعيدون الفاو قريبا - وذلك خلال شهر فبراير الذى وقع فيه الهجوم الايرانى ولكن بدأت هذه التصريحات تتكلم عن مشاكل خارجه عن ارادتهم فتارة يتكلمون عن الطقس والأمطار التى حالت دون تحرك المدرعات ، وتاره الكلام عن طبيعة الأرض الرخوه ، ووعد أحد القاده العسكريون العراقيون فى تصريح له - بعمل مؤتمر صحفى الفاو عما قريب وكان ذلك فى ١٩٨٦/٣/٥ . وكان ذلك فى ذات الوقت اعترافا رسميا من العراق باحتلال هذه المنطقة حيث ظل العراق وكعادة قيادته ينكر ذلك الى أن توجه فريق اعلامى أجنبى دعته ايران ليتجول فى مدينة الفاو فى ١٩٨٦/٢/٢٥ وعلى أرصفه الميناء ومنشآته النفطيه . كما حصلت ايران على ادانه للعراق من قبل مجلس الأمن بأنه الطرف الذى بدأ الحرب وذلك ضمن ما جاء فى قراره الصادر فى ١٩٨٦/٢/٢٤ بطلب وقف الحرب من الجانبين وادانه الطرف الذى بدأها ثم حصوله على ادانه صريحه من مجلس الأمن بإستخدام العراق للأسلحة الكيماويه ضد إيران وذلك بعد أن أنهت لجنة خبراء الأمم المتحدة أعمالها فى ١٩٨٦/٣/١ .

وقد أصدر العراق بهذه المناسبه بيانا فى مقر الأمم المتحدة حاول من خلاله تأكيد حقه فى (استخدام كل الطرق الكفيله بالدفاع عن أرضه) كما بعث السيد / طارق عزيز - وزير الخارجية العراقى رساله مطوله الى رئيس مجلس الأمن فى هذا الشأن ادعى فيها أن " المجلس يبحث فى مسائل شكليه ويترك موضوع وقف الصراع " . ولكن لم يستطيع العراق بعد هذا القرار نفى استخدامه للأسلحة المحرمه دوليا .

ولقد أعقب هذا الهجوم هجوم ايرانى آخر على منطقة كردستان العراقيه أطلق عليه عمليات (والفجر التاسعة) فى ١٩٨٦/٢/٢٥ إدعت ايران انها استولت فيه على ٨٠٠ كيلو متر مربع واقتربت مسافه ٢٠ كيلو متر من مدينة السليمانيه وذلك حتى ١٩٨٦/٣/١ ، بعد أن عبرت نهر الذاب وجبال سكوب ومرتفعات الألف قمه فى الوقت الذى صرح متحدث اعلامى فى بغداد فى ١٩٨٦/٣/٢ " بأن محاولات ايران هى محاولات يائسه فى الشمال ونفى أن تكون القوات الايرانيه حققت أى تقدم فى الشمال وأ[illegible] [illegible] أهميه ومن محور [illegible] [illegible] فى أى [illegible]

ثم يعود العراق ليعلن بعد ذلك عن استعادته بعض المناطق التى إحتلتها ايران فى هذا الهجوم بعد أن كان ينفى حدوث ذلك ٠

••••••••••••••

السمات الأساسيه فى اسلوب إدارة الصراع العسكرى من جانب العراق :

لقد تلاحظ من خلال التأمل لسير العمليات الحربيه بين الدولتين أن القيادة العراقية تعتمد الأساليب التاليه وبصفه أساسيه :

(١) استخدام أسلحة التدمير الشامل (الكيماويه والصواريخ أرض أرض) ضد القوات المهاجمه مع استخدام نفس الاسلوب على المواقع العراقية وذلك اذا واجهت صعوبات فى إبعاد الايرانيين عنها ، وذلك على من فيها من قوات عراقية أو مدنيين عراقيين لتوفير استخدام قواتها فى الدخول فى معارك مع القوات الايرانيه بسبب العجز فى العنصر البشرى لدى العراق ٠

(٢) قصف المناطق الايرانيه الآهله بالسكان كإسلوب للضغط على القيادة الايرانيه لتخفيف ضغطها العسكرى على الجبهات ، وللتأثير فى الحاله المعنويه للشعب العراقى بالايجاب ، والشعب الايرانى بالسلب ، وغالبا ما يستخدم هذا الاسلوب عند حدوث تقدم عسكرى للقوات الايرانيه فى ساحه المعركة ٠

(٣) الحصار البحرى - والذى يتمثل فى فرض حظر على البواخر التى تتجه الى الموانئ الايرانيه - وتحديد منطقة بحريه شملها هذا الحظر ٠

(٤) إقامة الموانع الصناعيه فى طريق المحاور المحتمل اندفاع القوات الايرانيه من خلالها سواء باقامة السواتر الترابيه الضخمه أو اغراق بعض المناطق بالمياه ٠

وسنتكلم بشئ من الايجاز عن الأساليب الثلاثة الأولى :

أولا : استخدام الأسلحة المحرمه دوليا :

سبق أن بينت أن أول استخدام واسع لأسلحة التدمير الشامل من جانب العراق كان خلال الهجوم الايرانى على منطقة شرق البصره وهور الحويزه فى فبراير ١٩٨٤ بل أيضا وعلى القوات الايرانيه المهاجمه على منطقة أخرى تدخل فى النطاق الدفاعى للفيلق الرابع أمام محافظة ميسان العراقيه ٠ وبرغم اصرار العراق على نفى استخدامه لهذا النوع من الأسلحة المحرمه دوليا - الآ أن القيادة الايرانيه استطاعت أن تستغل هذا الأمر من الناحية الاعلاميه للتأثير على الرأى العام العالمى وكسب تعاطفه الى

جانبها حينما عمدت الى ارسال ضحايا هذه الحرب من الجنود المشوهين الى مستشفيات أوربا الغربيه للعلاج ، الى جانب طلب استدعاء لجان من خبراء الأمم المتحدة ثــلاث مرات لمعاينه مناطق القتال والكشف على ضحاياها ٠ ولن نعقب على محاولات العــراق إنكاره استخدام هذه الأسلحة بعد أن إنتهى مجلس الأمن اخيرا فى مارس ١٩٨٦ الى الادانه الصريحه للعراق فى هذا الشأن بعد أن كان يكتفى بادانه الطرف الذى استخدمهــا دون تحديده ٠ وكان ذلك فى وقت تنقل جريدة الأهرام القاهرية على لسان أحد القــــاده العراقيــين نفيه لاستخدام الحرب الكيماويه ضد القوات العراقيه فى حديث صحفــى عن هذه المعركة ٠

ولكن الأمر الذى يستوقفنى هنا هو ما أعلنه الرئيس العراقى خلال الهجــــوم الايرانى فى فبراير ١٩٨٤ وأمام وزراء العمل والشئون الاجتماعية العرب خلال فترة انعقاد مؤتمر لهم فى بغداد فى ذلك الحين ـ محاولا نفى استخدام العراق لهذه الأسلحة المحرمه ودعوته لهم لمشاهدة ما يقدمه التليفزيون العراقى من أفلام عن المعركة وكيــــف أن " الايرانيون قد قتلوا برصاص العراقيين " وليس بهذه الأسلحة الفتاكه ٠ ولا أريــــد أن أعقب على ذلك بالقول بأن الفيلم كان يقطع أمام أى مراقب عسكرى بأن هؤلاء القتلــى كانوا ضحيه استخدام أسلحة غير قذائف المدفعية ورصاص الأسلحة المعتــــاده ٠ الآ أن ما قررته لجنة الأمم المتحدة الأولى فى هذا الشأن ـ وحاله الجنود الايرانيين الذيــن أرسلوا للمستشفيات العالميه للعلاج كانت كلها تكشف عن كذب رئيس دولة أمام وزراء دول عربيه ٠ ولا يفوتنى أن أذكر أن تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة الأخير فى مـــارس ١٩٨٦ ذكر أنه قد التقى بأحد الطيارين العراقيين الذى أكد استخدام العراق لهـــذه الأسلحة ـ كما أن العراق استخدم هذه الأسلحة فى اليوم الأخير لعمل اللجنة وبالقــرب من أماكن تواجدها فى ساحة المعركة ٠

ومع هذا ظل الكتاب العرب وحتى هذه اللحظة يحجبون هذه الحقيقة عن القارىء العربى ـ مستمرين فى حملة التضليل ٠ بل أنه لمن باب السخريه ان يحاول أحد الكتاب العرب إقناع القراء بأن الاصابات التى كان يعالج منها الايرانيون فى الخارج ناتجه عن إنفجار معمل ايرانى للمناعات الكيماويه ٠ (١)

ثانيا : حرب المــــدن :

بادىء ذى بدء ـ أود أن أسجل حقيقة لا يمكن لمراقب محايد ـ تجاهلها ، وهــى

---

(١) ـ انظر ـ سعد البزاز ـ (الحرب السريــه) ٠

أن العراق كان هو الطرف البادىء بقصف المدن بالصواريخ (أرض ـ ارض) بعيدة المدى والطائرات القاذفه وفى منتصف الليل على أهلها ، مهما يمثله هذا الاسلوب فى طبيعته وتوقيته من بشاعه ٠ وذلك بهدف تخفيف الضغط العسكرى على قواته ـ حيث كان ذلك دائما وأبدا ـ مرتبطا بالموقف العسكرى على الجبهات ٠ واذا كان العراق قد دأب على اتهام ايران بانها الطرف البادىء كل مرة فى قصف المدن ، فقد التقطت القيادة الايرانيه الكره ورمت بها فى الملعب العراقى حينما طلبت لجنة من خبراء الأمم المتحدة لتحديد المناطق التى تضررت فى الدولتين من هذا القصف وتحديد تواريخ حدوث هذه الأضرار خلال فتره الحرب فى وقت لم تكن ايران قد حصلت على صواريخ (أرض ـ أرض) بعد والذى لم يتم سوى عام ١٩٨٥ ٠ ولم تجد هذه اللجنة ما تستطيع تسجيله فى الأراضى العراقيه سوى بعض الأضرار التى كانت قد حدثت فى بعض مناطق مندلى وخانقين نتيجة قصف حدث قبل اشتعال الحرب أو خلال الأيام الأولى منها ، فى حين سجلت مئات القرى والمدن التى تم تدمير أحياء كاملة فيها حديثا من قبل العراق ٠ وبالرغم من أن ايران كانت قد قاطعت التعامل مع الأمم المتحدة فتره طويله لاتهامها بالانحياز الى جانب العراق لعدم إدانتها له ـ فإنها قد سعت الى طلب هذه اللجنه لأسباب أخرى كانت قد استعدت لها بعد أن تمادى العراق فى قصف المدن الايرانيه فى الوقت الذى كانت القيادة الايرانيه تواجه فيه ضغطا شعبيا بضرورة التخلى عن موقفها الذى استمرت عليه فترة طويلة من الحرب وحتى بداية عام ١٩٨٤ بعدم الرد بالمثل خدمة لسياستها فى محاولة كسب تعاطف الشعب العراقى الى جانبها ـ كورقة ما زالت تراهن عليها فى صراعها مع القيادة العراقيه ، وفى الوقت الذى كانت تراهن القيادة العراقيه بالمقابل على الشعب الايرانى أيضا ، فى إحتمال أن ينجح هذا الاسلوب فى الضغط على قيادتها بوقف الحرب تجنبا للمزيد من الدمار فى صفوف المدنيين ٠

ولكن للأسف فإن القيادة العراقيه لم تتمكن من دراسه نفسيه الشعب الايرانى الذى كان يخرج بعد كل عملية قصف ليهتف (الحرب الحرب والموت لصدام) ٠ ولعل ذلك من البديهيات وبحكم الطبيعة البشريه التى تسعى الى الانتقام وليس الى الاستسلام ٠

ولقد كان الهدف الواضح من طلب ايران لجنة لمعاينة الأماكن التى تم قصفها من جانب الطرفين ، هو تثبيت واقع الحال توطئه الى عزمها على الرد بالمثل مستقبلا حيث يسهل تحديد الطرف المعتدى أولا بعد انتهاء مهمة اللجنة ـ ولتعطى لنفسها حق الرد ٠

وعليه وحينما ساءت الأمور على جبهات القتال ـ وانعدم الأمل فى ايجاد مخرج

لوقف القتال ، ولكى يصّعد العراق من الحرب بشكل يسمع به العالم أكثر ، فقد صدر بيان عن القيادة العراقية حدد خلاله مهله زمنيه لسكان عدد من المدن الايرانيه لإخلائها ، لكى يقوم بعد انتهاء المهله بقصفها . ولعله كان يأمل أن تتدخل القوى الدولية فى حمل ايران على قبول وقف القتال قبل حلول الأجل المحدد ، مع حدوث ضغط داخلى فى ايران على قيادته ؟ وكانت هذه هى المره الأولى التى يعلن العراق فيها صراحة عن عزمه على قصف المدنيين . ولكن حدثت المفاجأه التى لم تكن فى حسابات القياده العراقيه ؟ حينما رمت القيادة الايرانيه بالكرة فى الملعب العراقى كما قلت ،وأعلنت من جانبها بالمقابل على لسان الرئيس الايرانى (خامانائى) ورئيس الوزراء (ميرموسوى) وغيرهم من المسئولين الايرانيين بتوجيه انذار مقابل بالرد على القصف العراقى اذا تم بالفعل . واعتبرت القيادة الايرانيه جميع الأراضى العراقيه أماكن خطره ما عدا الأماكن المقدسه فى (كربلاء والنجف الأشرف وسامراء والكاظميه .... الخ) وطلبت من الأجانب مغادره العراق . وبذلك تركت الخيار للقيادة العراقية للإقدام على هذه المذبحه أو التراجع عن تنفيذ إنذارها السابق ، متحمله فى ذلك مخاطر الرد بالمثل . واننى لا أستطيع أن أنسى تلك الأيام العصيبه التى عاشها الشعب العراقى فى ذلك الحين ، وهو يتساءل هل ستقدم قيادته على مغامرة التضحيه بسلامه الشعب العراقى وتنفيذ انذارها ، وبرغم نداءات القوى العالميه بضبط النفس . وكانت الأمثله الحيه ما زالت حاضره فى ذهن العراقيين عن قيام قيادتهم الرشيده بقصف مدن عراقية على من فيها من سكان آمنين . ولكن هذه القيادة لم تتأخر فى اعطائهم الاجابة القاطعة حين بدأت أجهزة الإعلام العراقيه تردد أن " القائد صدام حسين لا يتراجع عن قرار يتخذه " ثم أكد هو نفسه فى لقاء أمام عدسات التليفزيون العراقى أنه عازم على تنفيذ قراره دون تراجع أو تردد . وذلك يعنى بوضوح تام أنه لا يعبأ بالنتائج التى ستترتب على ذلك . وقامت مفارز الأمن العراقى بتفتيش المواطنين المغادرين للمدن والقرى التى أصبحت هدفا منتظرا للقصف الايرانى عند الرد ـ للتأكد من بطاقاتهم الشخصية من أنهم من غير سكان هذه المدن والقرى . حتى لا تسمح لسكانها بإخلاء هذه المناطق ويبدو أن الرئيس العراقى قد نسى عند اتخاذه قرار قصف المدن الايرانيه أنه سبق أن أعلن فى خطابه بمناسبه قرار الانسحاب الى الحدود العراقيه أن مدن وقرى العراق الحدوديه ستكون معرضه للخطر الايرانى .

ألم يكن مصدر الخطر وسببه الحقيقى هو تصرف القيادة العراقية نفسها أم القيادة الايرانيه على ضوء الانذار العراقى المشار اليه ؟ ، وقد أرسلت القيادة العراقية ببرقيه الى المحافظات الحدوديه مع ايران إستهلها المسئولون الذين اجتمعوا بقطاعات الشعب العراقى فى الأجهزة الرسميه والشعبيه بعبارة " أن السيد الرئيس

حفظه الله قد أصدر تعليماته " بناء على معلومات مؤكده تم رصدها بواسطه أجهزه الاستخبارات العراقية تفيد بأن ايران تنوى قصف عددا من المدن والقرى العراقية ٠٠ وقد تم تحديدها في البرقيه ، وطلب من المسئولين في هذه المحافظات اتخاذ اجراءات الدفاع السلبي والمدني استعدادا لهذا القصف " ٠ وكأن ايران ستقوم بالقصف من جانب واحد ، وبلا سبب يذكر وبدون سابق إنذار ، وكأنه أمرا سريا قررته ايران ولم يتم التعرف عليه سوى عن طريق أجهزة الاستخبارات العراقيه ٠ والى هذا الحد يتم الاستخفاف بعقول العراقيين من قبل قيادتهم السياسيه ٠

حقيقة أن القلم ليعجز عن تصوير الحاله النفسيه التي كان يعيشها الشعب العراقي في الساعات القليله السابقه على موعد تنفيذ قادته لإنذارهم المشئوم والذى سوف يعقبه تنفيذ ايران لانذارها بالمقابل ٠ وحدثت المجزره بالفعل ولكن ايران قامت وعقب القصف العراقي مباشرة بتوجيه انذار الى مدن وقرى عراقيه محدده ، بإخلائها وحددت الساعة التي تنوى فيها القصف وهى الساعة التاسعة صباحا مع تقديمها الاعتذار للشعب العراقي لأن قيادته إضطرتها للرد أمام ضغط الشعب الايراني الذى يطالب بالانتقام بالرد بالمثل ٠

ومن هنا بدأت عمليات قصف المدن بين الطرفين تأخذ الشكل العلني لها ٠ ولكن بالمقارنه لم يكن القصف الايراني الذى اقتصر على استخدام المدفعية الثقيله في قصف متفرق ومتقطع بهدف إثاره الذعر أكثر منه بهدف التدمير واحداث الخسائر ، ولقد أتيح لي في اليوم التالي للقصف ، بزيارة مدينة البصرة وشاهدت على الطبيعة آثاره ، في حين استخدم العراق في قصفه صواريخ (أرض - أرض) التي دكت مدينة ديزفول دكا وغيرها من المدن التي حددها البيان العراقي ٠ ونظرا الى أن الرد الايراني على القصف العراقي بالمثل ومنذ ذلك الوقت كان قادرا على احداث آثار نفسيه حاده على الشعب العراقي الذى لم يعد يحتمل خسائره اليوميه في الأفراد على جبهات القتال نتيجة القصف المتبادل على المواقع العسكرية على جبهة طولها أكثر من ١٢٠٠ كم ، فقد أعلن الرئيس العراقي عن عزمه على وقف ضرب المدن الايرانيه من جانب واحد كهدنه مع ايران إعتبارا من يوم ١٩٨٥/٦/١٠ لمدة اسبوعين مشيرا الى أن قراره هذا ، بناءا على طلب زعيم منظمه مجاهدى خلق الايرانيه المعارضه للسلطة الحاكمه في ايران (مسعود رجوى) ٠ وقد دعى الرئيس العراقي - القيادة الايرانيه الى قبول تسويه شاملة للحرب تقوم على خمس نقاط ، ولكي يتيح - على حد قوله - للشعب الايراني فرصة للضغط على الحكام الايرانيين لقبول السلام ٠ وكان ذلك من خلال رسالة وجهها الى الشعب الايراني من خلال شبكات الاذاعه والتليفزيون العراقيه والعربيه حفـ...

أن يخاطب الرئيس العراقى الشعب الايرانى ، من خلال ما أسماه رساله موجهه اليه ، فى مساء يوم لقى الشعب الايرانى فى صباحه ويلات الدمار والهلاك الذى حل به من جراء قصف عراقى وحشى على المدن الايرانيه والذى تناقلته وكالات الأنباء فى حينها بقولها : " وقد واصلت الطائرات العراقية هجماتها على المدن الايرانيه حيث قصفت طهران مرتين فى الصباح كما قصفت (١٣) مدينة ايرانيه أخرى بالمدفعية والصواريخ ، وذكرت وكالات الأنباء الايرانيه أن (٣٨) شخصا على الأقل قد لقوا مصرعهم وأصيب نحو (٢٠٠) آخرين بسبب الغارات العراقية ٠٠٠٠ وذكرت وكالة الأنباء الفرنسيه أن هذه هى المره الأولى التى يستخدم العراق فيها الصواريخ لقصف عدد كبير من الأهداف داخل ايران " (١) ٠

وفى ١٩٨٥/٦/٢١ ـ رد إمام الجمعه فى طهران ، على رساله الرئيس العراقى بقوله : " إننا لسنا فى حاجه الى هدنه الـ (١٤ يوما) والشعب الايرانى يريد الحرب " وقد هتف وراءه جموع المصليين (الحرب ـ الحرب) ، كما عقب رئيس الوزراء الايرانى (ميرموسوى) على نفس الموضوع معلنا أن العراق هو الذى بدأ بضرب المدن وعليه أن يتحمل مسئولية الاستمرار فيها ، رافضا العرض العراقى ٠

ولقد كان على القيادة الايرانيه ، ان تبادر بالرد على القصف العراقى الرهيب للمدن الايرانيه برغم الهدنه العراقيه ، فقامت فى اليوم التالى بقصف بعض المدن العراقيه مع توجيه رساله خاصة الى بغداد كانت هى الأولى من نوعها ـ وذلك باستخدام الصواريخ ـ أرض ـ أرض بعيدة المدى فى قصف العاصمه العراقية ٠ وعقب متحدث رسمى ايرانى فى نفس اليوم ، على رساله الرئيس العراقى بقوله : " أن الهدف من هذه الخطوه العراقيه إغراء ايران بقبول التفاوض لإنهاء الحرب مع العراق ، وأضاف المتحدث أن ايران ترفض هذا العرض العراقى لأنه أيضا جاء إستجابه لطلب (مسعود رجوى) زعيم منظمه (مجاهدى خلق) الايرانيه المعارضه " (٢) ٠ ولقد ضيعت القيادة الايرانيه برد فعلها هذا على القصف العراقى ، ورساله الرئيس العراقى الفرصة على القيادة العراقية ، للادعاء بأن ايران قبلت هدنه قصف المدن تحت الضغط الشعبى الايرانى المتجاوب مع رساله الرئيس العراقى اليه ، وذلك فى حالة قبول القيادة الايرانيه للهدنه العراقيه ٠ وفى ١٩٨٥/٧/١ عاد العراق ليمارس قصف المدن الايرانيه حيث نفذ (٦٧) غاره فى يوم واحد ٠

وكان قد سبق أن أعلن العراق عن هدنه سابقه فى مايو ١٩٨٥ لمدة ستة اسابيع

---

(١) ـ جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٦/١٥ ٠

(٢) ـ جريدة الأخبار فى ١٩٨د/٦/١٦ ٠

ولكنه قطعها ، واستغل حادث محاولة إغتيال أمير الكويت فقام بقطع هذه الهدنــــه بقصف عددا من المدن الايرانيه مستخدما الصواريخ أرض - أرض ، وكذلك (٥٨) مقاتلــه عراقيه مبررا ذلك بأنه " ردا على محاولة اغتيال أمير الكويت - ورفض ايران الدخول فى مفاوضات لتسويه حرب الخليج سلميا وقيامها حاليا بحشد قوات كبيرة للقيام بعدوان جديد ضد الأراضي العراقيه" واذا كانت هذه المبررات جميعها لا يربط بينها وبــــين موضوع الهدنه وأسبابها شيئا ، الاّ أن القيادة العراقيه دأبت على أن تختلق مبررات لما تنوى الاقدام على تنفيذه من اعمال - انما تعبر عن الحاله العصبيه التى تنتابهــا من جراء ادارتها لصراعها مع القيادة الايرانيه فقد سبق أن ربطت بين حادث إنفجـــار وقع فى الكويت وبين إقدامها على عمليات قصف مماثله للمدن الايرانيه مدعيه بأنه : (انتقاما للشعب الكويتى) . ولا نعتقد أن الشهامه البعثيه على هذه الدرجـــة مــن الحراره ، والنخوه العربيه . والاّ كان الأحرى بها أن تقدم على خطوه واحده مماثله ضد اسرائيل ردا على القتل والدمار الجماعى للشعب اللبنانى والفلسطينى ، أو حتى إنتقاما للعراق نفسه فى تدمير المفاعل الذرى العراقى من قبل الطائرات الاسرائيليه .

وعلى أى الأحوال فان المحصله النهائيه لعمليات قصف المدن ضد ايران بصفه خاصة تقطع بأنها عملية مكلفه ولا تتناسب مع الأهداف المرجوه منها ، إضافة الــــى ما تلقاه من استهجان عالمى ، وردود فعل ايران المباشره بالرد بالمثل .

ثالثا : الحصار البحرى (حرب الناقـــلات) :

يعتبر الخليج العربى هو الساحه الثالثه التى تدور عليها رحى القتال بــــين الطرفين ولقد كان للعراق زمـــام المبادءه فى استخدام هذه الساحه أيضا بعد أن كان هو أول من بدأ باشعال النيران على خط الحدود مع ايران ، وأول من قام بقصف المدن . فقد أعلنت القيادة العراقية عن إعتبار مساحة كبيرة من مياه الخليج العربى ، والمحصوره بين خطوط الطول والعرض التى حددتها فى بيانها فى هذا الشأن ، منطقة عمليــــات حربيه ، وحذرت السفن من الاقتراب منها . وكان ذلك بهدف الرد على غلق ايــــران شط العرب فى مواجهة السفن القادمه الى العراق ، وذلك عقب الغاء العراق لاتفاقيـــة الجزائر كما سبق أن بينت . وللتأثير على الاقتصاد الايرانى وحركة شحن النفـــــط من الموانىء الايرانيه ، وقد ترتب على غلق الملاحه فى شط العرب أن توقف الشريان الحيوى للعراق فى تجارته الدولية ، وحُرم العراق من استخدام الممر المائى الحيوي الذى كـــان يعبر من خلاله الجزء الأكبر من صادرات النفط العراقى والذى يمثل حوالى ٩٥٪ مـــن صادرات العراق عموما ، فى وقت تأزمت العلاقات العراقية السوريه وحُرم العراق مـــن

... سيل ... أيضا من طريق خط الأنابيب المتجه الى سوريـــا

... هذا الخط عام ١٩٨٢ ، واستعاضت سوريا عنه بصفقه مقابله مع

ايران ... باحتياجاتها من النفط مقابل وقوفها الى جانب ايران ٠ مع ملاحظـــة

أن المنفذ الثالث لتصدير النفط العراقى فى ذلك الوقت هو الخط الذى يمر من كركـوك

الى تركيا والذى يقع تحت رحمه الجماعات الكرديه المناوئه للبعث فى العراق والـتى

تقوم بعمليات تخريبيه عديده لتعطيل هذا الخط ٠ كما أن ايران كانت تحاول فـــى

عملياتها العسكرية شمال العراق الوصول الى هذا الخط والسيطره عليه ، وما زال هذا

الاحتمـــال قائما ٠ ولقد ترتب على هذه الظروف التى خلقتها الحرب العراقية الايرانيه ،

وبأبدى قادة العراق " أن انخفضت صادرات النفط العراقية من ٣,٥ مليون برميل يوميا

" محققه عائد قدره (٢١ مليار) دولار - بل (٢٦ مليار) دولار عام ١٩٨٠ الى صـادرات

تقدر بمليون برميل يوميا فقط عام ١٩٨٣ وبعائد قدره ٨ مليارات دولار لاغير " (١) -

ولذلك فان العراق كان لديه سببا جوهريا ، ومبررا مشروعا يخول له حق حرمان ايـــران

وهو فى حالة حرب معها من تصدير نفطهـا بالمقابل ، وذلك من وجهه نظر القيــادة

العراقية بالطبع ٠ إضافة الى إعتقاد العراق أن ذلك سوف يحقق ضغط دولى يمكـــن أن

تمارسه الدول المالكه لناقلات النفط على القياده الايرانيه فى اتجاه إيقاف الحرب

مع العراق ٠ على إعتبار أن المخاطر التى تتعرض لها هذه الناقلات التى تتردد علـــى

الموانىء الايرانيه وكذلك إنخفاض كميات النفط التى سيمكن شحنها من تلك الموانىء

فى هذه الظروف سوف يدفع ، الدول المستفيده من عمليات تجارة النفط الى القيـــام

بهذا الضغط ٠ بل لعلها - أى القيادة العراقيه ، قد تصورت أن ذلك قد يدفع بالـدول

الكبرى الى التدخل عسكريا فى الخليج ضد ايران إذا ما أقدمت الأخيره على اجـــراءات

مضاده تجاه العراق ، والتجارة الدولية فى الخليج ، وهو ما تسعى اليه القيادة العراقية

جاهده لتخفيف الضغط العسكرى الايرانى على قواتها فالتدخل الخارجى فى هذه الحالـه

لن يضر بالعراق بقدر ما سوف يفيده ٠

ولقد ترتب على ممارسة العراق عمليات قصف الناقلات والبواخر المترددة على

الموانىء الايرانيه وهو ما كانت تضعه فى بياناتها العسكرية بعبارة (ضرب هـــدف

بحرى كبير) أن اعلن المسئولون الايرانيون عن عزمهم على حرمان دول الخليج العربى

التى تدعم العراق ماليا ، وتقدم له موانيها لإستقبال شحنات الأسلحة والعتـــاد

الحربـــى من الخارج ، من التمتع بالملاحه الآمنه فى الخليج ٠ وأعلن رئيس البرلمان

الايرانى حجه الاسلام (هاشمى رافسنجانى) أن ايران سوف تمنع السعوديه من تصدير

... إذا استمر العراق فى حرمان ايران من تصدير بترولـه ٠ وأصبح بذلك الـــرد

... الخليج هدفا مباشرا للانتقام من العراق ، وهو ما كان ينبغـــى

... ٥ ١٩٨٥

أن يضعه القاده العراقيون أيضا فى حساباتهم عند ممارستهم عملية الحصار البحرى . ولكن ـ وكما قلت فهم لن يخسروا شيئا ، ولعل ذلك يحقق لهم أمنيتهم الغاليه بتوريط دول الخليج فى الحرب مع ايران ٠ وأصبح لإيران ممارسه ذات الحق الذى يمارسه العراق ضدها فى هذا الشأن ، وذلك بالرد بالمثل ٠ وقامت القوات البحرية الايرانيه باعتراض سبيل البواخر المتجهه نحو موانىء دول الخليج العربى وأعطت نفسها حق تفتيش هذه البواخر وإقتيادها الى موانئها ٠ وتفريغ حمولاتها اذا كانت تحتوى على مواد تخدم المجهود الحربى العراقى ٠

ولقد صرح قائد القوات البحريه الايرانيه فى ١٩٨٥/٦/١٢ ، بأن ايران سوف تتخذ الاجراءات المناسبه ضد قطع الاسطول البحرى الأمريكى التى دخلت بكثافة الى مياه الخليج بهدف إعاقه محاولات ايران القيام بعمليات التفتيش المشار اليها ، على البواخر المتجهه الى موانىء الخليج العربى ٠ بل وقامت ايران بعمليات قرصنه حقيقيه مثل اختطافها لسفينتين شحن فى الاسبوع الأول من سبتمبر عام ١٩٨٥ باستخدام الكوماندوز المحمول بالطائرات الهليكوبتر وعلى بعد ٢٠ ميلا من الساحل السعودى ومنها سفينه البضائع (ميرازاريو) الايطاليه ، وقامت باقتياد سفن أخرى الى موانيها وكان منها السفينه (مرق) الكويتيه التى احتجزت عند عبورها مضيق هرمز فى ٢٠ يونيو ١٩٨٥ ، والباخره الكويتيه (كاظمه) فى الاسبوع الاخير من ديسمبر ١٩٨٥ ٠

(ضرب جزيرة خرج الايرانيه)

وفى تصعيد آخر لعمليات الحصار البحرى العراقى ضد ايران ، أعلن العراق فى يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٨/١٥ وهو اليوم السابق على إنتخابات الرئاسه فى ايران فى محاولة للتأثير على إتجاهات الرأى العام الايرانى كما يظن القاده العراقيون ، قام العراق بالإغاره على جزيرة خرج التى يقوم عليها اكبر موانىء شحن النفط الايرانيه ، والتى سبق أن توعد بتدميرها وأعلن البيان العسكرى العراقى فى هذا الشأن أن مصبات النفط قد دمرت تماما وأن ايران لن تعد بقادره على تصدير نفطها بعد ذلك ٠٠٠ وردت ايران على ذلك بهجوم على ميناء الفاو العراقى ، ثم هدد المسئولون الايرانون بغلق (مضيق هرمز) فى وجه الملاحه البحريه اذا تم تدمير جزيرة خرج لمنع البترول العربى من المرور ، وقامت بتفريغ شحنه تحملها أحدى البواخر مدعيه أنها كانت تخص العراق ٠ وفى ١٩٨٥/٩/٦ أعلن الرئيس الايرانى (على خامنائى) تعقيبا على غارات حيويه قامت بها ايران على منشآت النفط العراقيه بالقرب من مدينة الموصل ردا على القصف العراقى ، أن الغارات العراقيه على جزيرة خرج غير مثمره ، وحذر من أن ايران ستوقف تصدير البترول من جميع موانىء الخليج اذا تهددت الصادرات البتروليه الايرانيه ٠

وبالرغم من ضخامة عدد الغارات الجويه على محطات ضخ البترول فى جزيـــرة خـرج والتى تعدت الستين غاره حتى اعداد هذا الكتاب ، وإصرار العراق على الاعـــلان عن انه قد أتم تدمير الجزيرة تماما ، وهو أمر يثير تساؤلات عن سبب استمرار قصـــف منشآت تم تدميرها ، الا أن معظم تعليقات وكالات الأنبـاء العالميه تجمع علــــى أن عمليات شحن النفط الايرانى ما زالت قائمه من هذه الجزيرة ولكنه إنخفض الى حوالـــى (١ ½ مليـون) برميل يوميا وبدأت ايران فى اعداد ميناء آخر يكون أكثر تأمينـــا من حيث المسافه التى يجب أن يقطعها الطيران العراقى لاصابته ٠ ولقد علق على هـــذه الأمـور جميعهـا وزير الدفاع العراقى الفريق أول عدنان خير الله بقوله : " ان البدائل الممكنه لخرج لن تتم قبل سنتين ، وهناك تخطيط لإنشاء ميناء بديل عند آخر نقطـــة من اليابســـه تجاه بندر عباس " (١) ، وفى محاوله لتفسير استمرار قصف ميناء خـــرج برغم الإدعاء بتدميره قال الوزير العراقى " ان استمراريه القصف تستهدف تحقيـــق أهداف ثلاثة هى ـ أولا : تقليص فرص اصلاح المدن ، ثانيا : تدمير ما يمكن أن يكـون قد أصلح فعلا ، ثالثـا : الإجهاز على ما تبقى من منشآت لم تصـب بعد ٠ (٢) ولكن يظل هذا التفسير الذى قدمه المسئول العراقى الكبير قاصرا على اقناع الرأى العام بصحـــة ما تقدمه البيانات العسكرية العراقية من معلومات ٠ وهذا ما حدى بالزعيم الايرانى (الامام الخمينى) أن يصرح معقبا على هذه البيانات ، خلال لقاء له مع بعـــض زواره بمناسبه المولد النبوى الشريف فى نوفمبر ١٩٨٥ بقوله : " لست أدرى كم مرة تدمـــر فيها جزيرة خرج ٠٠٠٠ بينما عمليات الشحن للنفط ما زالت قائمه " ٠

••••••••••••

---

(١) ، (٢) ـ الحديث المنشور فى جريدة الأخبار فى عددها الصادر فى ١٩٨٥/١٢/١١ ٠

النتائج المترتبه على الحصار البحرى العراقى لايـران :

بالاضافة الى الأثر المباشر لرد الفعل الايرانى على الاجراء العراقى والـذى راح ضحيتـه دول الخليج العربى المسانده للعراق فان هناك عدة نتائج أخرى يوضحهـا التحليل المنطقى لتطبيقات عمليه الحصار والظروف الدولية المؤثره فى مدى اقـدام الدول المستورده لنفط الخليج على قبول المغامره بارسال ناقلاتها الى المنطقـه لنقله ٠ ونوجز أهمها على الوجه التالى :

(١) لقد كانت أحداث حرب اكتوبر ١٩٧٣ تمثل تجربه كافيه لتعلم الدول الغربيه مما حدى بها الى الاسراع فى تخرين احتياطى ضخم من النفط عند نشوب حرب الخليـج لدرجة أوصلت السوق المشترى للنفط الى حد الاشباع مما ترتب عليه تخفيض أسعـار النفط اكثر من مرة لقلـة الطلب عن المعروض منه بالرغم من خروج العراق بنسبـه كبيره من بترولـه نتيجة الحرب من سوق تصدير النفط ٠ فقد (انخفض سعر البـترول الى حوالى ٢٩ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٨٤ وانخفض حجم الانتاج من البترول العربى بصفه خاصة الى حوالى ١٠ ملايين برميل يوميا بعد أن كان قد وصل الى ٢٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٦) (١) ، وأخيرا وصل سعره الى حوالى ١٢ دولار للبرميل ، كما أن السوق المستورده للنفط بدأت تتجـه نتيجة الحرب فى الخليج الى الدول المنتجه للبـترول خارج المنطقة العربيه ولعلنا فى هذه الجزئيه نعطى الاجابه على السؤال الذى وجهـه الرئيس العراقى صدام حسين ذات يوم الى أحد النواب الأمريكيين أثناء لقائه به فـى بغداد عن السبب وراء انخفاض سعر النفط برغم خروج العراق من سوق التصدير ٠ ولعلنا فى غنى عن القول بأن الاجراء العراقى كان له أثره أيضا ، ومرة اخرى على دول الخليـج حينما تقلصت صادراتهم من النفط الى الخارج وبالتالى انخفاض عائداتهم من تجارتـه وما [illegible] من اثر على سير خطط التنميه والمشاريع المختلفه فى هذه الدول فى وقـت تواجه خزائنها استنزاف مقابل نتيجة ما تقدمه من دعم مالى للعراق مع انخفاض سعـر النفط أساسا ٠

ولذلك فقد كان لتقليـص الطلب على نفط الخليج نتيجة اشباع السوق العالمـى منه ، أن أصبح احتياج الدول المستورده لنفط الخليج ليس بالأمر الضرورى الذى يؤثر فيه بعض عمليات نقله نتيجة الحصار العراقى كما إنـه لا يمثل خطورة على إقتصـاد الدول المستورده بالشكل الذى كانت عليه الظروف خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ مما جعل الدول المستورده للنفط لا تتحمس فى السير قدما لتحقيق المقاصـد العراقيه الـتى من ورائها فرض الحصار ، وهو الضغط على القيادة الايرانيه لوقف الحرب تحقيقـا

(١) ـ مجلة النصر العسكرية المصرية أكتوبر ١٩٨٤ ٠

لتأمين سلامه الملاحه فى الخليج ثمانا لاستمرار تدفق النفط الذى لم تعد تواجـــــه مشكله بالنسبه له ٠

(٢) لقد ترتب على تعرض الناقلات لعمليات الانقضاض من جانب العـــراق أن رفعت شركات التأمين من أسعار التأمين على النقل البحرى والناقلات وذلك بـــدوره أدى الى زيادة سعر النفط بالنسبة للمستهلك الذى تحمل وحده اعباء زيادة أسعـــار الشحن هذه فى حين أصبح مستوردى النفط يحصلون عليه بسعر أقل من ذى قبل كمـــا أوضحت أعلاه ٠ وهى مفارقـه غريبه حقا ٠ و قد يزيد من غرابه الأمر أن (عملية اغـــراق ناقلات البترول فى الخليج لم تؤثر كثيرا حتى الان على رغبه أصحاب الناقلات فى التوجه الى منطقة الخطر نظرا لحصولهم على مبالغ هائله من شركات التأمين فى حالة اصابـــة ناقلاتهم بأيه أضرار أثناء إبحارها فى الخليج وقد أكدت التقارير أن أسعار ناقـــلات البترول المستعمله قد ارتفعت فى الاسواق العالميه بنسبة ٣٠٠٪ حيث يتمنى أصحاب مثل هذه الناقلات أن تتعرض ناقلاتهم للهجوم فى منطقة الخليج فيحصلوا على مبلـــغ التأمين ويحققوا أرباحا هائلـــه) (١) ٠ ومن جهة أخرى فقد أعلن المسئولون الايرانيون عن استعداد ايران لدفع قيمة التعويض الذى يستحق للناقلات التى تصاب أثناء عمليات الابحار فى الخليج ٠٠٠ وعليه فان عمليات شحن النفط وعلى حد قول ايران لم تتأثــر بالحصار البحرى الذى فرضه العراق ومن جانبنا نقول أنه على الاقل لم يؤثر على صادرات ايران من النفط بالشكل الذى كان يأمله قادة العراق عند اقدامهم على فرض الحصـــار، بل مجمل القول أن الآثار السلبيه للحصار والتى حاقت بدول الخليج العربى نتيجـــة رد الفعل الايرانى وعمليات استيلاء ايران على الشحنات الخاصة بالعراق مع ما يتحمله العراق من تكاليف باهظه فى عمليات قصف الناقلات وما يواجهه من عدم رضاء من قبل بعض الدول التى أضيرت من عمليات اغراق الناقلات ، ذلك كله بالمقارنه مع الأهـداف التى كانت مرجوه من هذا الحصار يوصلنا الى نتيجة مؤداها أنه على الأقل يحدث نوعـا من التعادل بين الآثار السلبيه والآثار الايجابيه للحصار البحرى ٠

وفى الختام نود أن نشير الى ملحوظتين عابرتين تتعلقان بعمليات ضـــرب الناقلات من جانب العراق الملحوظه الأولى تتعلق باسلوب صياغة البيانات العسكرية العراقيه لهذه العمليات وما تكشف عنه من نوازع غير انسانيه لدى القيادة البعثيـــه الحاكمه فى العراق ٠ فهذه الناقلات هى بالدرجة الأولى تحمل جنسيات متعدده وتنقـل على ظهرها أفرادا من دول وشعوب قد تكون بعضها صديقه وتقدم للعراق تعاونـــا مخلصا فى مجالات عديده مثل الهند وبعض دول شرق آسيا الذين يذخر بهم سوق العماله

---

(١) ـ الأخبار القاهرية ١٩٨٤/٧/١٠ ٠

لتكون نقطة ارتكاز للقوات العراقيه تتمكن منها من أحكام حصارها على القوات الايرانيه التى تمركزت فى منطقة الفاو العراقيه فى هجومها الذى تم خلال نفس الشهر ٠ وذلك بعد ان أنذرت القيادة الايرانيه الكويت بعدم السماح للقوات العراقية باستخدام هذه الجزيرة لأن ذلك سوف يؤخذ على أنه مشاركه فعليه من جانب الكويت فى القتال ضد ايران وعلى الحكومة الكويتيه أن تتحمل عقباه ٠ مما وضع كل من الكويت والعراق فى موقف حرج ٠

الجانب الإعلامى فى إدارة الصراع العسكرى :

ولا يفوتنا فى ختام الحديث عن وسائل وأساليب ادارة الصراع العسكرى بين الطرفين أن نسلط الضوء على الجانب الاعلامى من هذه الحرب ٠ فلقد سخرت وسائل الاعلام العراقية لخدمة رغبات القيادة العراقيه فى إظهار ما تريده هى وحدها ـ بصرف النظر عن معرفة المواطن العراقى ، والجندى العراقى حقيقة الوضع ، وصحة الوقائع التى يعيشها ، كما أن إبتعاد البيانات العسكرية عن حقيقة الواقع فيما يحدث من عمليات على خطوط القتال ، قدأُفقد المواطن العراقى الثقه فى إعلامه مما جعل الجميع يتصنتون على الاذاعه الايرانيه الموجهه باللغة العربيه ـ والبث التليفزيونى الايرانى ليقفوا على ما خُفى عليهم ، وكذلك الإذاعات الأجنبيه الأخرى ٠ وقد إضطرت القياده العراقية مؤخرا الى حذف ذكر أرقام خسائرها من الأفراد فى هذه البيانات ٠

كما يلاحظ فى اسلوب صياغة هذه البيانات التركيز على نسب كل الانتصارات والأفضال الى الرئيس العراقى حينما يذكر (القائد المنتصر صدام حسين) ـ (جيش صدام حسين) ـ وبشكل استفزازى يؤثر على معنويات المقاتل الذى يواجه الموت فى ساحه المعركة ٠

كذلك ما يقدمه التليفزيون العراقى فى برنامجه (صور من المعركة) من أفلام تسجيليه عن الحرب ـ تقطع بأنها قد أعد لها ساحه التصوير اعدادا كاملا ، وليست من واقع المعارك الحيه للقتال بين الطرفين ٠ ولا يتصور المراقب أن تكون هنالك دبابات تقوم باطلاق نيران مدافعها وهى تقف على أرض مرتفعه مثلا ـ ودون وجود أهداف معاديه مقابلـه ـ أو دون ردا مقابل لنيرانها ، مع ملاحظه استحاله قيام المدرعات بممارسه القتال بهذا الوضع الظاهر الذى تقدمه الأفلام التسجيليه العراقيه ٠ ونفس الأمر يمكن إطلاقه على الجنود الذين يظهرون وهم يرمون من بنادقهم فى الفراغ وعلى الفراغ ٠ كما يلاحظ تركيز الكاميرات على جثث الجنود الايرانيين بعد أن لقوا حتفهم فى الخنادق العراقيه فى الخط الدفاعى الأمامى ، وبشكل يثير الإشمئزاز

دون أن نلاحظ للقتلى العراقيين أثرا ، مما يوحي بأن ميدان التصوير يتم إعداده مسبقا . ولا يؤتي بالهدف المرجو منه وهو اشعار المواطن العراقي بمدى الخسائر التي لحقت بالجيش الايراني للتغطيه على الخسائر العراقيه المقابله .

ولقد طوعت السياسه البعثيه في الداخل ـ كتاب الأغاني والشعراء للتسبيح بحمد (القائد صدام حسين) في كل أغانيها ، وسب الايرانيين وترديد ما يقوله صدام حسين في كلمات أغانيهم مثل " أمرك سيدي أمرك ـ نلعن سلف سلفاهم ") " يا لله عليهم دول أصلا موبشر " ، " جنالهم ، جنالهم ، خليهم يصبغون الشعر .. للموت وماكو مفر ، صدام وفا بوعده في حدودنا تموت العدى " . وهذه الأخيره بمناسبه تهديد صدام حسين قبل الهجوم الايراني الأخير بأنه سيجعلهم لا يعرفون أبنائهم الاّ اذا صبغوا شعورهم . وإلى هذا الدرك السفلي وصل الأدب والفن العراقي في عهد البعث ، والذي تكشف عنه هذه النماذج القليله .

رؤيه للحرب العربيه الاسرائيليه عام ١٩٧٣ من خلال الحرب العراقيه الايرانيه عام ١٩٧٩ :

ليس المقصود من هذه السطور عقد مقارنه بين الحربين وتقييم قدرة الأطراف المتحاربه ، في الحالتين (العربيه ـ العربيه ، والاسرائيليه ـ الايرانيه) وكيفية ادارة القيادة السياسيه والعسكريه للصراع في كل منهما . فكلتا الحربين كان أحد أطرافها عربيا والآخر غير عربي في الحالتين . وعدم القدره على المقارنه في الوقت الحالي على الأقل يرجع الى عدم إنتهاء الحرب الحاليه بين العراق وايران . وان كان بالمقدور التماس الخطوط العامه والبارزه التي تحدد معالم مدى كفاءه ومقدرة الطرف العربي في كل من الحربين بشكل نستطيع أن نميز على ضوئه مواطن القوة والضعف لدى الطرف العربي في الحربين بل وتقييم أداء القيادة السياسيه والعسكرية في كلتا الحربين في ادارتها للصراع . الاّ أن ذلك ولا شك أمرا ننأى عن التعرض له طالما بقيت الحرب العراقيه مستمره ونيرانها ما زالت مشتعله ولم تفرز نتائجها النهائيه بعد وبما لا يساعد في وضع مثل هذه المقارنه في شكلها المتكامل . ولعلي بذلك ألتمس لنفسي مخرجا من الحرج الذي يمكن أن يتعرض له أي باحث عربي يطرق مثل ذلك مدخل ... بالغ الحساسيه حينما يضع المقارنه لتقييم أداء أطراف عربيه معنيه في ادارتها للصراع مع طرف غير عربي . ولذلك فسوف أقتصر هنا على تقديم عرضا للسمات الأساسيه التي فرضت نفسها من خلال الشواهد المنظوره لكل مراقب أو شاهد عيان للأحداث ، وسير العمليات العسكريه بين الطرفين واستنادا الى البيانات

العسكرية والتصريحات الصادرة عن كلا الطرفين أيضا ، بالتطبيق مع ما يقابلها بالنسبة للحرب العربيه الاسرائيليـه عام ١٩٧٣ مع التركيز على توضيح قدرات وامكانيات كل من الطرفين الغير عربيين فى الحالتين حيث لا مجال للحرج ولنترك بعد ذلك قضية التقييم والتقدير للقارىء نفسه وعلى ضوء الظروف والملابسات المتعلقة بكلتا الحربين ٠

أولا : على الصعيد السياسي :

(١) كانت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ تدور رحاها بين (دولة اسرائيل) التى يقوم نظامها السياسى على أساس (دينى وعنصرى) وهى دولة أجمع كافة العرب على عدائها مع تحمل مجموعة من الدول العربيه بعينها عبء القتال المباشر ضدها خلال تلك الحرب وهى مصر وسوريا بصفه أساسيه ، والأردن فى نطاق معين ٠ والدول الثلاثة معروفه بامكانياتها الاقتصادية والعسكرية المحدوده والتى كانت تعتمد بشكل كبير على دعم باقى الدول العربيه لها على إعتبار إنها دول المواجهه مع اسرائيل وحينما وضعت تلك الحرب أوزارها هب العرب جميعا وبدون نداءات إستغاثه أو استحثاث على القيام بمآزره الأطراف العربيه المحاربه لمسانده ودعم اخوانهم دول المواجهه وبكافة وسائل الدعم الماديه والبشريه والمعنويه وبالقدر الذى سمحت به ظروف كل دولة عربيه وفقا لظروف وتطورات الموقف على جبهات القتال ٠ ولقد كان التضامن العربى مع الدول المتحاربه ضد العدو التاريخى والمشترك بشكل مبدأ غير قابل للنقاش أو الجدال ، لأنه كان قائما على قناعه لم تتغير بتغيير النظم والحكام فى تلك الدول منذ نشأه اسرائيل حتى قيام تلك الحرب ٠ ولقناعة تلك الدول أيضا بالخطر القادم والماثل أمامهم من جانب اسرائيل ٠ لذلك فلم يكن هناك إختلاف قائم بين الزعماء العرب فى ذلك الوقت برغم تباين اتجاهاتهم السياسيه واختلاف نظم الحكم القائمه فى بلادهم - على كون اسرائيل عدوا حقيقيا ومشتركا للعرب وخطرا دائم على السلم والأمن العربى يستوجب الأمر التضامن فى سبيل مواجهته ومآزرة دول المواجهه ضده ٠

(٢) فى الحالة الثانيه حرب الخليج (سبتمر عام ١٩٨٠) بين العراق وايران - الطرف الغير عربى فيها دولة مسلمه وجاره ، لها علاقات تاريخيه مع الدول العربيه المجاوره لها رغم أطماعها التاريخيه فى تلك المنطقة - مع وجود علاقات خاصه بين شعوب ايران والدول العربيه المجاوره لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقاس على مشاعر الشعوب العربيه تجاه الشعب فى اسرائيل والعكس صحيح ٠ حيث يرى فيه العرب حفنة من يهود العالم الذين فرضوا أنفسهم كجسم غريب بينهم ٠ كما أن الحرب العراقيه

الايرانيه وبعكس الحال فى الموقف تجاه اسرائيل قد شهدت اختلافات متعدده فى الرأى ما بين مؤيد لموقف العراق فى حربها ضد ايران . وهؤلاء المؤيدين أيضا يختلف بعضهم عن الآخر فى القصد والهدف من وراء هذا التأييد . وبين معارض معارضه صريحه ، والمعارضون أيضا يختلفون فيما بينهم بالنسبه لمقاصدهم واهدافهم من هذه المعارضه ، وبين محايد ، وبين ممتنع عن الاعراب عن موقفه صراحة . لذلك فإن هذه الحرب لم يلاقى الطرف العربى فيها ذلك التأييد الصريح والواسع والمادى والمعنوى وسواء على مستوى الحكومات أو الشعوب العربيه . ويمكن القول أيضا ، أن ما لقيه الطرف العربى فى الحرب العراقيه الايرانيه من مسانده وتأييد من جانب الأطراف الغير عربيه لا وجه للمقارنه بشأنه مع ذلك التأييد الكاسح والمآزره الملموسه التى لاقاها الطرف العربى فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . وهذا - بلا شك أمرا يتحدد على أساس درجة قناعة الأطراف غير العربيه هى الأخرى بمدى عدالة القضية التى يحارب الطرف العربى من أجلها فى كلتا الحربين . مع ملاحظة أن عدم ادانه الطرف العربى فى الحرب الثانيه من بعض القوى الكبرى والدول الدائره فى فلكها كان مرتبطا الى حد كبير ومكشوف بالتطور الذى لحق على علاقاتها مع نظام الحكم القائم لدى الطرف المتحارب الغير عربى وليس مرتبطا بنظرتها لمشروعية أو عدم مشروعيه - اعلان أحدهما الحرب فى مواجهة الآخر .

ثانيا : على جبهات القتال :

(١) لقد كان الطرف غير العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو اسرائيل يمتلك من الامكانيات والقدرات العسكرية سواء من حيث الكم والكيف عند دخوله الحرب . ونقصد بذلك الكم والكيف الجمع ما بين الامكانيات العسكرية من أحدث ما تتسلح به الولايات المتحدة الأمريكيه وحلفائها وبالقدر الذى يسمح لها بتحقيق تفوق واضح فى هذا المجال على ما يمتلكه العرب مجتمعين من أسلحة ومعدات وعتاد حربى . وبين القيادة العسكرية ذات الخبرة التطبيقيه الواسعة ذات التجارب الفعليه سواء فى حروبها السابقه مع الدول العربيه وعملياتها العديده المحدوده التى كانت تقوم بها لمناوشه الدول العربيه . وكذلك فى حروب خارجيه أخرى لم تكن اسرائيل طرفا فيها وإنما كانت تبعث بضباطها الى المناطق الساخنه فى العالم لاكتساب المزيد من الخبرات والدراسات التى تخدم طموحاتها فى المنطقة العربيه مثل حرب فيتنام وغيرها . وكان لإجتماع هذين العنصرين فى القدرة العسكرية لاسرائيل دورهما فى الوصول بقيادات الدولة العبريه الى حد الغرور القائم على الثقه المطلقه فى النفس

والتى زكتها نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ التى إنتهت بهزيمه كاسحه للعرب واحتلال أراضى عربيه شاسعة ٠ فكان لذلك الجرح انعكاساته على الطرف العربى الذى خاض حرب ١٩٧٣ من حيث كونه قادم فى ذلك الوقت على خوض حرب ضد دولة سبق أن هُزم أمامها بشكل مهين بصرف النظر عن أسباب الهزيمه التى نالت كثيرا من كفاءة وسمعه الجندى العربى وظلمته هذا من جهه - ومن جهه أخرى فإن هؤلاء القاده الذين خاضوا غمار حرب ١٩٧٣ لم يكن لديهم ذات الخبره فى الحرب الفعليه التى كان يمتلكها كما ذكرنا القاده الاسرائيليون الذين سوف ينازلونهم على ساحه القتال ٠ ذلك بالاضافة الى ما ذكرنا للامكانيات العسكرية المتقدمه التى يمتلكها قاده اسرائيل فى الميدان بالمقابل مما كان له أثر نفسى آخر لا يمكن تجاهله لدى القاده العسكريين العرب فى ذلك الحين ٠ ولقد برزت أهم جوانب الخبره والامكانيات العسكريه الاسرائيليه فى دفاعاتها على خطوط المواجهه وفى العمق مع الأطراف العربيه المواجهه لها مدعومه بعمليات استعراض العضلات اليوميه التى كانت تقوم بها إسرائيل للضغط على معنويات الجنود العرب وقادتهم ، ولتخلق بذلك أيضا نوعا من العوائق التى تحاول بها ايصال العرب الى درجة اليأس والقنوط من احتمالات احراز نصر عليها ٠ إضافه الى ذلك كله امكانيات هائله لجمع المعلومات عن كل حركة داخل المعسكر العربى ، تنذر فى وقت مبكر القاده الصهاينه بما سوف يقدم عليه العرب وبتنسيق كامل مع الولايات المتحده ومن ورائها حلف الأطلنطى وما لديهم من أجهزة رصد متقدمه وأجهزة إعماء وتغطيه تستخدم ضد العرب ٠ ولقد برهن على ذلك أحداث حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ برغم ما بذلته كل من سوريا ومصر من جهود لتأمين سريه نواياهم فى الهجوم فقد بدأت القيادة الاسرائيليه فى اجراء عمليه التعبئه العامه قبل انطلاق الشراره الأولى فى الحرب وان كانت قد تأخرت بعض الشئ الآ أنهم قد توصلوا الى حقيقة نوايا العرب ولكنهم ولحسن حظنا فشلوا فى تحديد ساعة الصفر فقط ٠ واننا حينما نذكر حقيقة أن اسرائيل وحسب جميع الدراسات التى خرجت بشأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ - قد توصلت بالفعل الى النوايا الحقيقيه لدى مصر وسوريا وقامت باعلان التعبئه العامه وبدأت ترتقب حلول ساعه الصفر - فإننا بذلك نؤكد على حقيقه هامه وهى أن مصر وسوريا لحظه اقتحامها الخطوط الدفاعيه للقوات الاسرائيليه قد اقتحمت مواقع كانت على أعلى درجات الاستعداد لملاقاة القوة المهاجمه وان كانت تجهل فقط اللحظه التى سيتم فيها الهجوم وذلك يعنى أننا كنا نهاجم قوات مستعده للدفاع وصد الهجوم ولم يكن الهجوم العربى هجوم مباغته على عدو نائم ٠ وفى ذلك فارق شاسع وجوهرى لأنه فى الحاله الأولى يستطيع المراقب أن يتصور وعلى ضوء النتائج التى حققها الجيش العربى خلال الأيام القليله

الأولى للحرب المتاعب القتاليه التي واجهته - ابتداءا من اختراق خطوط الدفاع والموانع التعجيزيه التي أقامها العدو الاسرائيلي، الى عمليات الدفاع وصد الهجوم التي بدأت من اللحظة الأولى لاندلاع الحرب . فلم تكن اذا عمليه اختراق الدفاعات الاسرائيليه بالأمر السهل أو الهين كما كان عليه الحال بالنسبه لاندفاع القوات العراقيه في الأراضي الايرانيه خلال شهر سبتمبر ١٩٨٠ .

نقول هذه الحقيقه ونؤكد عليها لأن البعض قد أخذته العاطفه والاعجاب بعمليات التعتيم والسريه والتمويه التي مارستها القيادة العربيه في حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل فأخذ يضخم في دور هذه العمليات والكفاءه العاليه التي كان يتمتع بها القاده العرب في ممارستهم للعبه الخداع ضد اسرائيل - وأثر ذلك على نتائج الحرب وبشكل يوحي وكأن الجيوش العربيه قد اقتحمت خطوط الدفاع الاسرائيليه وأهلها نيام وهذا بدوره يقلل من شأن كفاءة جيوشنا العربيه والدور الحقيقي الواقعي الذي قامت به في تلك الحرب . كما أننا عمدنا الى التنويه لهذه النقطة لسبب آخر يتعلق بما صدر عن القيادة العراقيه - بل والرئيس العراقي صدام حسين شخصيا من تعريض بكفاءة وقدرة الجيش المصري والسوري والدور العظيم الذي قاموا به خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .. والذي لولاه ما كان لعربي أن يرفع رأسه خارج أو داخل بلده . وذلك حينما ذكر في معرض تمجيده لبطولات وعظمه الجيش العراقي - وهو جيشنا على أي الأحوال ولا نسمح لأنفسنا أن نقلل من شأن أي جيش عربي كما فعل الرئيس العراقي مع الأسف الشديد - فقد ذكر أن الجيوش التي خاضت حرب ١٩٧٣ لم تستطيع أن تصمد في القتال أكثر من أيام بينما الجيش العراقي كان قد مضى على دخوله الحرب عندما ادعى بذلك رئيسه شهور طويله ولعلنا في هذا الصدد قد أوضحنا الظروف التي خاض خلالها كل من الطرفين العربيين الحرب كل على حده وكما سوف نستكمل بعد .

(٢) وبالمقابل فقد كان الطرف الآخر في حرب سبتمبر ١٩٨٠ وهو ايران - وبالرغم من تملكه الامكانيات والقدرات العسكرية الهائله التي قد تقارب ما كانت تملكه اسرائيل عام ١٩٧٣ الا أن قيام القيادة السياسيه الايرانيه الجديدة بعد سقوط حكم الشاه بتصفيه حساباتها الشخصية مع خصومها وخاصة في المؤسسه العسكريه وأجهزة جمع المعلومات جعلها تقدم على " اعدام قادتها العسكريين وجنرالاتها من كافة أفرع القوات المسلحه حتى أصبح جيشها تماما مثل الجيش الأحمر السوفيتي [illegible] عندما أطلقوا عليه عبارة " جيش بلا رأس " لأن معظم [illegible] محاكمتهم واعدامهم وازداد الموقف سوءا في ايران بعد [illegible] فقد [illegible] العسكرية الأمريكيه لايران

فتحولت معظم المعدات الحديثه الى قطع خرده صماء وفى هذا الجو الفوضوى كانت الفرصة الذهبيه لاشعال الفتيل الذى تم اعداده بمهارة منذ سنوات وبدأ العراق هجومه ضد ايران " (١) ، اضافة الى ما سبق الاشاره اليه من حالة الفوضى الحقيقية التى كانت قائمه فى ايران نتيجة الصراعات الحاده بين القوى السياسيه المتعدده والمتواجده فى ذالك الوقت على الساحه الايرانيه مع القياده الدينيه الجديده التى أخذت موقعها على رأس الثورة والتى هى بدورها لم تسلم من النزاعات الجانبيه فيما بينها - وهذا ما يختلف تماما عن الوضع الذى كان سائدا فى أسرائيل عند قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث كانت كما ذكرنا لدى الدولة العبريه نخبه من أفضل القاده العسكريين فى العالم خبره وكفاءة وعلم - وقد كانت هذه هى النوعيه التى نازلها قادتنا العسكريون العرب ، وكان لديها قيادتها السياسيه المتماسكه والقويه ٠ وهذا كان حال كلا من الطرفين الغير عربيين فى الحربين المذكورتين ٠

(٢) ان الموانع الطبيعية مثل قناة السويس بالنسبة لمصر ، ومرتفعات الجولان فى سوريا والموانع المناعيه مثل التحصينات الهندسيه المنيعه التى تشكلت فيها خطوط الدفاع الاسرائيليه - كانت تمثل عنصر تعجيز حقيقى أمام أى تفكير فى دراسة إمكانية إختراق تلك الموانع والدفاعات التى تساندها - وهو أمر فى حقيقته يصعب على انسان تكوين صورة واقعيه للصعوبات والمخاطر الرهيبه التى قابلت الجنود الذين قاموا باقتحام هذه الموانع وكذلك القاده الذين تمكنوا من وضع الخطط وتهيئه واعداد الامكانيات والرجال لتنفيذ مثل هذه العمليات التى كان يعتبرها الخبراء العسكريون فى الدول العظمى أنها مستحيله الا اذا تسنى للمرء أن يشاهد على الطبيعة المناطق التى دارت فيها عمليات حرب ١٩٧٣ ليتعرف على العمل الخارق والبطولات المشرفه التى تحمل عبئها الرجال المفترى عليهم والذين خططوا وأعدوا ونفذوا عمليات حرب ١٩٧٣ وبصفه خاصه على جبهة قناة السويس ٠ ومهما قلت المعاهد العسكرية فى دول العالم والخبراء العسكريون العالميون وأجهزة الدراسات المختصه هنا وهناك تتدارس ظروف حرب ١٩٧٣ ونتائجها فلن تتمكن من الوصول الى الأسباب الحقيقيه وراء النجاح الذى تحقق فى تلك الحرب الا اذا وضعت فى اعتبارها الجانب النفسى والمعدن الذى يتكون منه الانسان العربى ودورهما فى ايمانه بالقضية التى صنع تلك المعجزه الحقيقيه من أجلها ٠

أما على الجانب الآخر ، وبرغم تعدد الطبيعة الجغرافيه من جبال وتلال ومستنقعات وأنهاروبحيرات (الأهواز) - والطبيعه المناخيه من مناطق شديدة الحرارة

---

(١) - الأهرام فى ١٩٨٥/٤/٤ ٠

فى أقصى الجنوب الى مناطق تنزل حرارتها تحت الصفر فى أقصى الشمال وذلك لخط المواجهه على الحدود بينهما وفى داخل العمق الايرانى - الآ أن ظروف إقتحام القوات العراقيه لهذه المناطق من حيث عدم اصطدام القوات العراقيه المهاجمه بقوات مستعده للدخول معها فى معارك حقيقيه ، كانت مهيأه لها من قبل للأسباب العديدة السابق الاشاره اليها فى هذا الكتاب ، وعدم وجود الموانع الصناعيه التى تعوق عمليات الإقتحام للأراضى الايرانيه اللهم إلآ - المقاومه الشعبيه التى واجهتها القوات العراقيه عند محاولة إقتحامها المدن الايرانيه من قبل أهلها الذين يمثل نسبة العرب منهم أكثر من ٦٠ فى المائه لبعض تلك المدن التى هى مدن عربيه فى غالبيتها لوقوعها فى إقليم عربستان الذى دارت عليه تلك المعارك ، فكل ذلك لم يرقى الى مستوى العوائق والصعوبات التى واجهت الجيش المصرى والسورى فى عام ١٩٧٣ ٠

(٤) ان قضية ضرب المدن الآهله بالسكان وبرغم خساسه وغدر القاده الاسرائيليين المعروفه عنهم ولوجود سوابق عديده لهم فى هذا الشأن مثل عمليات قصف مناطق (بحر البقر وأبو زعبل فى مصر) الآ أن هذا الاسلوب لم يكن معتمدا وبشكل جوهرى كعنصر ضاغط يستخدمه أحد طرفى الحرب ضد الآخر خلال حرب ١٩٧٣ ، ذلك أن كلا الطرفين العربى والاسرائيلى كان يجرى حساباته العقلانيه الدقيقه لمخاطر ممارسه هذا الاسلوب خلال عمليه ادارة الصراع مع خصمه - وتصوير النتائج التى قد تترتب على ممارسه هذا الاسلوب والآثار الذى سيحدثها على معنويات شعبه اذا ما لجأ الى ممارسته كل طرف ردا على استخدام الطرف الآخر له ٠

وردود الفعل المنتظره ازاء مثل هذه الأعمال المحرمه دوليا من جانب الأطراف الدولية التى تساند كل من الطرفين واحتمالات تأثير ذلك على استمرار المسانده الماديه والمعنويه ٠ ويمكن اعطاء الحكم نفسه على استخدام أى من الطرفين لأسلحة التدمير الشامل والمحرمه دوليا (وان كانت إسرائيل قد إستخدمت بالفعل القنابل العنقوديه والتلفزيونيه على جبهة قناة السويس) ٠ بل إننى أقول أن حرب ١٩٧٣ لم تشهد مثل هذه المجارفه بحياة الشعوب التى شهدتها حرب الخليج حينما يقوم قاده أحد طرفى تلك الحرب بضرب المدنيين ٠ بل أن وقفه شجاعه اتخذتها القيادة المصريه بقبول وقف اطلاق النار لم تكن سوى تعبيرا عن الاحساس العمق بالمسئوليه تجاه الشعب الذى لا يمكن الاستهانه بأرواحه حينما نبين من تطورات الموقف أن الدعم الأمريكى لاسرائيل والذى وصل الى حد وصول السلاح إلى ساحه الميدان مباشرة من مخازنها فى أمريكا ، قد أخذ شكلا يهدد بشكل مباشر أمن وسلامه شعب مصر وابنائه الذى تآمرت عليه القوى الحاقده لتحرمه ثمرة جهده الخارق الذى بذله خلال الأيام الأولى للحرب

عليه القوى الحاقده لتحرمـه ثمرة جهـده الخارق الذى بذله خلال الأيام الأولى للحرب وكأنهم بذلك يريدون اطفاء بريق النصر الذى تحقق وطمسه الى الأبد ، لتتمخض حرب ١٩٧٣ فى النهايه عن نتائج هى استمرارا لنتائج حرب ١٩٦٧ - وهو الأمر الذى فطنت له القيادة المصريه ولم تسمح بحدوثه متحمله فى ذلك شماته الأصدقاء قبل الأعداء وأولهم قادة البعث العراقى الذين أخرجوا كل ما فى جعبتهم من اتهامات وشتائم سامحهم الله منكرين على شعبنا فى مصر وجيشه ذلك العمل الرائع الذى ضحوا بكل شئ طيلة هذه السنوات ما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، بل الاقتصاد المصرى تحمل من ٤٨ الى عام ٧٣ ما يربوا على ٢٦ ألف مليون جنيه وتضحيات حوالى مائة ألف شهيد اضافة الى الضغوط النفسيه والاجتماعية والاقتصادية التى خلفتها الحروب (١) فى سبيل تحقيقه وهم يستجدون العرب لمساعدتهم فى توفير التمويل اللازم للاعداد لتلك الحرب التى اغتنى عرب النفط من وراثها وعلى أكتاف أبناء مصر وسوريا - والذين دفعوا الثمن بدمائهم العزيزه . ان كل نقطة دم عربيه نزفت فى حرب ١٩٧٣ وسنوات الاستنزاف قد ضاعفت من قيمة كل نقطة نفط باعتها دول الخليج العربى بعد حرب ١٩٧٣ بقدر الزياده التى طرأت على سعر النفط فى ذلك الحين عن ما كانت عليه قبل الحرب (*) فى الوقت الذى كانت حرب الخليج وبالا على دوله النفطيه فإنخفض سعر النفط وزادت أعبائهم الماليه لدعم أحد أطراف تلك الحرب .

وأعود وأقول أن التوقف عن القتال أو بمعنى أدق قبول وقف اطلاق النار من جانب القيادة المصريه فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن سوى إختيارا مسئولا لتجنب موقف كان سيتعرض من خلاله الجيش المصرى وربما المدن المصرية لهلاك محقق لا يتناسب مع حجم النتائج المرجوه من امكانيه التضحيه بهذه الآلاف من شباب مصر بحكم تطورات وظروف الموقف على جبهات القتال كما ذكرت والدعم الأمريكى اللا محدود والتهديد العلنى من جانب الولايات المتحده . ولذلك فإن التوقف هنا كان أمرا أملته ضرورات وظروف قاهره اثبتت الأيام اللاحقه أن ذلك القرار كان سببا فى الحفاظ على القوات المسلحه المصريه وسلامتها من التعرض لخسائر غير هينه فى سبيل

---

(١) - دكتور عبد العزيز الرفاعى / لواء محمد الطنطاوى السيد - الاستراتيجيه وحرب السادس من أكتوبر - دار النهضه العربيه ١٩٧٨ .

(*) - الجدير بالذكر أن العراق لم يشارك فى تنفيذ قرار العرب بحظر تصدير النفط وفى ذلك ذكر الرئيس السادات فى لقاء له مع الصحفيين الأجانب فى ٧٨/٥/٣٠ "العراق قال رسميا أننا لا نرغب فى الاشتراك فى هذا الحظر - أعلنوا ذلك وأرسلوا بترولهم رسميا لكل العالم . "

تحقيق أهداف تم تحقيقها بعد ذلك بدون اراقه دماء . وفي هذا الشأن يقول الرئيس الراحل أنور السادات : (أعلن عن القنبله التليفزيونيه - وأعلن عنها رسميا ، مفيش شيء مداري ، القنابل المضاده للدروع الحديثه ، كل الحاجات اللي لسه لم يستخدمها الجيش الأمريكي بعد - انفتحت المخازن الأمريكيه وبغزاره ، عندئذ طرح كل من القوتين الكبار أمريكا وروسيا مشروع لوقف اطلاق النار .... انلى بصراحه أنا ما حاربش أمريكا أنا حاربت اسرائيل (١١ يوما) ، وزي ما قال وزير دفاعها أمس ذخائره كانت بعد ٣ أيام حاتخلص وأنا عندي هذا التقرير وعارفه) (١) .

(٥) أن الطرف العربي خلال أيام حرب ١٩٧٣ لم يكن متوافرا له سبل الاستعواض المباشر لما يستهلكه القتال من معدات وأسلحه وعتاد وخاصة مصر ، نظرا للارتباط بسوق السلاح الشرقي وظروف سياسيه خاصه سادت جو العلاقات المصريه السوفيتيه قبل اندلاع الحرب ، ذلك اضافه الى انه دخل الحرب بأمكانيات عسكرية متواضعه بالمقارنه بما كانت تملكه اسرائيل في ذلك الحين ، وزيادة على ذلك وصول الامدادات العسكرية لاسرائيل خلال أيام القتال من مخازنها في بلد المنشأ الى ساحه العمليات مباشره وكما حدث أن شاهدنا دبابات امريكيه لم يسجل عداد السير فيها سوى عشرات الكيلو مترات هي المسافه من مطار العريش الى المناطق التي تم أسرها فيها من قبل القوات المصريه في الوقت الذي كانت بعض التشكيلات الميدانيه شرق وغرب قناة السويس تواجه عجز وشيك في خطوط الذخيره اللازم توافرها لاستمرار القتال لمدة تقل عن أسبوع واحد قتال ونفس الأمر بالنسبه لقطع غيار الاسلحة والمعدات .

وفي الحاله الثانية نجد أن الطرف العربي في هذه الحرب وهو العراق كان يمتلك امكانيات عسكرية هائله ومتطوره ساعده على إقتنائها سيوله ضخمه من العملات الصعبه لعبت نتائج حرب أكتوبر دورها الرئيسي في توفيرها لكل الدول العربيه المنتجه للبترول بسبب ارتفاع أسعاره بعد نشوب الحرب عام ١٩٧٣ ، وهذه الامكانيات العسكرية الضخمه والتي كانت من نوعيات كما ذكرنا أحدث وأفضل من تلك التي كانت في أيدي القوات المصريه عام ١٩٧٣ ولا تقتصر على فرع بعينه من أفرع الجيش وانما شملت كل القوات المسلحه العراقيه ، وان كنت أخص منها القوات الجويه

---

(١) - لقاء الرئيس المصري السادات مع ممثلي الصحافة والإذاعه والتليفزيون العالميه في المؤتمر الصحفي بتاريخ ٣١/١٠/١٩٧٣ .

والدفاع الجوى والمدرعات والكبارى · وبالنسبه لعملية الاستعاضه عن خسائر الحرب من الأسلحة والمعدات فإن العراق وعكس الحال بالنسبه لوقفه العرب الى جانب مصر وسوريا خلال أيام الحرب من حيث حجم الدعم الذى قدم لهم ، فقد حصل العراق منهم وخاصه دول الخليج العربى النفطيه على دعم لا وجه للمقارنه بينه وبين الذى حصلت عليه مصر وسوريا خلال سنوات حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر جميعها · وهذه حقيقه لا نرى حرج فى ذكرها فى هذا الموضع لنحدد لكل طرف عربى دوره الذى أداه فى كلا الحربين ليطلع الرأى العام العربى على الحقائق التى تحجبها المجاملات العربيه · كما أن توفير السيوله النقديه من العملات الصعبه للعراق من قبل دول الخليج العربيه ساعدته على التعامل مع جميع أسواق السلاح الدولية - شرقية كانت أو غربيه ووفرت له عنصر تأميني بتنويع مصادر السلاح - وهو الأمر الذى لم يكن متوافر لدى مصر وسوريا عند دخولهم حرب ١٩٧٣ · وأننى أتساءل ، هل قيمة المبالغ التى قدمها زعماء الخليج العربى للعراق سواء كانت فى صورة مساعده ، أو دين ، خلال سنوات الحرب وحتى الآن ، والنتائج التى ترتبت على هذا الدعم فيما يتعلق بأمن دول الخليج ، والخسائر أو المكاسب التى لحقت باقتصادهم تتناسب مع ذات المبالغ التى قدمتها هذه الدول مجتمعه بما فيها الدول العربية الأخرى الى مصر خلال محنتها منذ نكسة ١٩٦٧ عندما بدأت تعيد بناء قواتها المسلحه وحتى تاريخ اقدام الرئيس الراحل السادات على قبول عقد اتفاقيه سلام مع اسرائيل - ذلك كله مرورا بحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكذلك ذات النتائج التى ترتبت على دعمهم فى هذه الحاله الأخيره ، وأبرزها ما جنوه من ارتفاع سعر النفط ؟؟؟؟ ومع ملاحظة الفارق بين خصوم العرب فى الحالتين · لقد وصلت القيادة المصريه بعد حرب ١٩٧٣ الى حد ما يقرب من الاستجداء الى دول العالم ، والخليج العربى خاصة ، لطلب العون العاجل وبقروض لعلاج الموقف الإقتصادى المنهار - لمصر - حيث كانت خزانتها أصبحت خاويه بعد انهاك الحروب لها · ومع هذا بخل هؤلاء (الملوك والأمراء والمشايخ) الذين كانوا يحكمون وقتها وما زال بعضهم فى الحكم ، بخلوا فى الوقت الحرج ، والذى كانت مصر فى أمس الحاجه لتمكين مرافق الدولة (الخربه) ومصانعها وإقتصادها كله من الوقوف على الاقدام بعد أن كان كل شئ مسخر للمجهود الحربى طيله (٦ سنوات) كامله وفى خدمة القضيه العربيه ضد العدو المشترك للعرب جميعا وفى الوقت الذى إغتنى هؤلاء الزعماء وامتلأت خزائنهم لدرجة تحويل فائض أموالهم الى السوق الاستثمارى الدولى فى أمريكا وأوربا الغربيه وغيرها نتيجة الأثر المباشر والخطير الذى أحدثته حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ على ارتفاع سعر بيع النفط ، وبفضل اصحاب الدماء الغاليه الطاهره العزيزه ، التى سالت على أرض سيناء والجولان ·

ويقيني أنه لولا تخلي هذه الدول عن تقديم الدعم المطلوب لمصر في وقت شدتها بعد انتهاء الحرب أيضا ، وبذات الوقفه التي وقفوها بالنسبه للعراق ، ما كانت هناك حاجه الى لجوء السادات للتفاوض مع اسرائيل لإقامة اتفاقيه سلام تغنيها عن الاستمرار في حالة الحرب والاستنزاف المادي والبشري لقدرات مصر وامكانياتها ، بل كانت اسرائيل وقتها ستقبل بأي مبادرة سلام تقدم بالشروط العربيه حينما تجد أمامها مصر ، وهي دولة المواجهه الأولى ، قوة لها ثقلها ولم تنهكها الحرب ، ويقف خلفها العرب مجتمعين على الأخذ بيدها وليس مجتمعين على عزلها ومعاقبتها وكما حدث عقب مؤتمر بغداد المشئوم وكانت اسرائيل وقتها سوف تدخل المفاوضات وهي في موقف لا يتيح لها ممارسة تلك المناورات العقيمه والمساومات التي عاني منها المفاوض المصري عند التفاوض عام ١٩٧٨ ، ولكان العرب قد خرجوا من هذه المفاوضات بأوضاع أفضل ، سواء عقدت اتفاقيات سلام أم لا . " فلو تجمع العرب خلف السادات مصر في جبهة واحده ، وأعطوا التجربه والمبادره المصريه فرصتها وجندوا لها طاقات وقدرات الضغط ، وما أكثرها في الأمه العربيه ، ربما كان حاضر هذه الأمه غير ما نشاهده اليوم . الاّ أن الأطماع والمصالح الفرديه قد طغت على الصالح القومي العام . (١) ونضيف أنه لولا هذا الموقف العربي من مصر ـ ما كانت قد تدهورت الظروف في العالم العربي الى الحد الذي يستطيع أقزام العرب أن يتسببوا في اشعال حرب الخليج هذه . أما بالنسبه لإيران ، ففي قتالها مع العراق ، لم تستطع أن توفر لنفسها الاستعواض الضروري لخسائرها في تلك الحرب بسبب الموقف شبه الاتفاقي من جانب الدول المصدره للسلاح بسبب تدهور العلاقات بينها وبين القيادة الايرانيه الجديدة التي أنهت نظام حكم الشاه الذي كان قادرا على تطويع علاقاته مع كل الأطراف الدوليه التي يرتبط مصالحها بالمنطقة . ذلك كله بالرغم من توافر السيوله النقديه لدى ايران مما دفعها أخيرا الى اللجوء الى السوق السوداء والتعامل مع اسرائيل في هذا المجال . وهي أسواق لا يمكن أن تسعف ايران باحتياجاتها المطلوبه لاستمرار القتال اضافة الى ارتفاع أسعارها عن السوق التقليدي والمنتج الاصلي لهذا السلاح .

(٦) وأخيرا وليس آخرا بالطبع ، فإن من أهم نتائج حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ـ بل من أبرز نتائج اليوم الأول لهذه الحرب أنها اعادت للمقاتل العربي ـ والقاده العرب الثقه في النفس ـ والايمان بانهم قادرون على مواجهة أي عدوان يهدد أمنهم وسلامة أراضيهم ـ دون تردد أو خوف أو ـ وهم ـ اذا ما توافرت لهم سبل وامكانيات

---

(١) ـ جريدة الأهرام في ١٩٨٥/٧/٣١ .

دخول الحرب الحديثه ـ وكانت بالتالى لحرب أكتوبر وكما قيل بحق الفضل الأكبر في كسر حاجز الخوف ـ ذلك الحاجز النفسي الكثيف الذى لولا ازاحته فى ذلك اليوم من شهر أكتوبر عام ١٩٧٣ ما كان للسلاح العربى أن يجرأ على أن يشهر فى وجه أى قوى أخرى ـ ولم يكن ذلك وليد حرب الخليج ـ التى أستثمر قادة العراق فيها عودة الوعي والثقه لآله الحرب العربيه ـ فأداروا صراعهم مع ايران بفضلها ٠ يبقى أن نقول أن الحاله المعنويه الناتجه عن قناعة الجندى الذى يحمل السلاح هى الفيصل النهائي فى تحديد نتائج أى حرب ـ وهنا يبرز الفارق بين الجندى الذى كان لديه الاستعداد للاستمرار فى القتال شهورا وسنوات لولا إفتقاده لإمكانيه استمرار تزويده بإحتياجاته من سلاح وعتاد تمكنه من الاستمرار فى القتال كما حدث فى ١٩٧٣ ـ ولم تشهد تلك الحرب حالات تسرب من بين صفوف القوات المسلحه ـ أو هروب من القتال ـ أو استسلام ارادى بالمئات من جانب المقاتلين العرب فى الحرب العربيه الاسرائيليه عام ١٩٧٣ وكما حدث فى حرب الخليج عام ١٩٨٠ ـ مما يثير الانتباه الى الأسباب التى تختفى وراء الظواهر الغير صحية التى أفرزتها حرب الخليج والتى أشرنا اليها فى الصفحات السابقه من هذا الكتاب ٠

••••••••••••••

الفصل الرابع

آثار الحـــــرب

سوف نقصر الكلام فى هذا الفصل على ابرز الآثار الإجتماعية والإقتصاديـــــة وأبعادها الانسانيه بالنسبه للانـ ن العراقى كفرد ، والمجتمع العراقى عمومـا ، دون الحديث عن الجوانب ذاتها بالنسبه لايران ، حيث أفاضت وسائل الإعلام العربيه فـى ذلك ، ولنكشف النقاب عن ما أحجبته بالنسبه للعراق ٠

أولا : الجانب الإقتصـــــادى

وقد نال هذا الجانب حظه الأوفر ـ مثل ما هو يحدث فى كل دولة فى حالة حــرب ، وهناك خصوصيه بالنسبه للاقتصاد العراقى فى مرحلة ما قبل الحرب ، وهى تلك الانجازات التى كانت قد تحققت على أرض العراق ولا سيما بعد إعداد خطط تنميه قومية طموحه جعلت الانسان العربى وبحق ـ و التزاما بأمانه الكلمه ـ يزهو بما تحقق وما كـــان فى سبيله الى التحقيق على خريطة التنميه فى العراق ٠ وبالاعتزاز الشديد بأن هنـــاك بلد عربى سيكون بعد فترة وجيزه ـ ومحدده بخطه دقيقه ، قادرا على أن يكون ظهـــيرا قويا للعرب ، بعد أن يحقق تلك الطفـره الإقتصاديه التى لا شك ، قد كان لعائـدات تصدير البترول الفضل الأوحد فى تحقيقها ٠ وذلك كله برغم من مظاهر التسيب الـتى كانت تتعرض لها ثروات شعب العراق فى صورة منح وقروض وهدايا ، يقدمها قـــادة البعث الى من يجدون لديهم الاستعداد للحمد والثناء بفضل القيادة العراقية علـــى شعوب العالم ، والمنظمات والحركات المناهضه لنظم الحكم القائمه فى دولها ، ودون أن يكون لذلك بالضرورة مردود على مصالح الشعب العراقى مع هذه الأطراف ٠ ولكنـه ثمن الحصول على الزعامه الوهميه ٠ ولقد ترتب على استمرار الحرب أن تقلصت فـى البدايه العديد من مراحل التنفيذ لهذه الخطه القوميه الطموحه ، ثم تجمدت تمامـا العديد من هذه المشاريع وما زالت متوقفه تماما حتى لحظه إعداد هذا الكتـــاب ولقد بدا ذلك واضحا من خلال قراءة مشاريع الموازنه العامه وميزانيه خطة التنمية القوميه للعام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ فى العراق وكان ذلك يرجع بالأساس الى عدم توافر العمله الصعبه لدفع مستحقات الشركات متعددة الجنسيات التى تتولى تنفيذ هذه المشاريـع العملاقـه ، مع عدم امكان توفير الأمان اللازم للعاملين الأجانب فى بعض هذه المشاريع التى تقع فى أماكن قريبه من خطوط القتال مثل محافظة البصره ٠ ولقد وصل العـــراق الى مرحله لم يعد قادرا فيها على تسديد مستحقات هذه الشركات من العملات الصعبه

عن المراحل التى نفذت بالفعل • ووضعت العديد من القيود على عمليات الدفع بالعمله الصعبه ، جعلت هذه الشركات تعانى من متاعب عديده ، وتحميل الدولة فوائد تأخير عن ذلك • وأصبح الأمر بالتحويل يتم عن طريق مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى بالتنسيق مع البنك المركزى • وأصبحت عمليات الدفع تأخذ تأخيرا يصل الى سته أشهر الى أن يصل الى الدولة المحول اليها • ولقد اصبح على المسئولين العراقيين أن يضعوا جدولا بالأولويات التى يكون لها أسبقية تخصيص المبالغ اللازمه لها من العمله الصعبه المتاحه ، وبالأساس ـ القمح والسكر والأدويه ـ إضافه الى السلاح بصفه خاصه •

ولقد ترتب على غلق الملاحه فى شط العرب أن أصبحت خطوط مواصلات العراق مع العالم الخارجي تتم عبر الأردن أو الكويت والسعوديه وتركيا والاعتماد على موانىء هذه الدول المجاوره ـ مما زاد من أعباء النقل وبالتالى تكلفه تنفيذ هذه المشاريع • كما تأثر الاقتصاد العراقى كثيرا بالنقص الحاد فى العماله نتيجة سحب الرجال الى جبهات القتال • بينما أجبرت ظروف تخفيض الأجور ونسب التحويل الخارجى المسموح بها للعاملين الأجانب والعرب ، على رحيل أعداد ضخمه منهم الى بلادهم أو البحث عن سوق أفضل للعمل فى الخارج بالاضافة الى المخاطر التى كانوا يتعرضون لها من جراء العمليات الحربيه ، ومطاردة مسئولى الحزب للعرب منهم خاصه لحثهم على التطوع على جبهات القتال ، مع ما يقاسيه المواطن العربى خاصة من متاعب أثناء القيام باجراءات تحويل نسبة إدخاراته الى الخارج • وحينما أصبح توقف العديد من المشاريع فى العراق هو ضرورة لا مفر منها ، إستغنت الدولة عن الآلاف من العاملين الأجانب وصدرت تعليمات بانهاء عقود جميع الأجانب ابتداء من عام ١٩٨٢ ، والغاء اتفاقيات العماله الأجنبيه التى كانت موقعه مع شركات أجنبيه من الهند وبنجلاديش وباكستان والإكتفاء بالعماله العربيه التى يشكل المصريون والسودانيون الجانب الرئيسى منها •

وعلى نطاق ضغط الانفاق الداخلى وتدبير مصادر إضافيه من الموارد الداخليه بدأت ولأول مرة فى تاريخ النظام الاشتراكى المطبق فى العراق ، عرض متاجر الدولة التابعة للقطاع الاشتراكى للبيع فى المزاد العلنى ، وكذلك المنازل التى كانت تخصصها الدولة لموظفيها ، وتحديد عدد محدد من سيارات الركوب لكل دائرة وعرض الباقى للبيع بالمزاد العلنى، مع ضغط الأجور والبدلات والمخصصات التى كانت تمثل جانبا حيويا من دخل العاملين فى الدولة وقطاعاتها المختلفه وصدر ما يعرف بسندات (قادسيه صدام) والتى كانت توزع بصفه اجباريه على كل العراقيين والعرب أيضا والتى تمثل دينا على خزانه الدوله يسدد بعد عشر سنوات من صدور السند • ولقد

نالت عمليات تقليص المنح ، والامتيازات من أسر الشهداء أيضا وما كان يتم تقديمه اليهم فى هذا الشأن ٠

ومن جهة أخرى بدأت حمله ضخمه للتبرعات الماليه ، حيث فرض على كل محافظة أن تجمع مبلغ معين يتناسب وعدد سكانها وبشكل إجبارى ، وكان يتم جمع التبرع مرتين مرة من قبل المحافظه كجهاز حكومى ، ومرة من قبل الحزب من سائر المنتمين اليه كجهاز شعبى ٠

وتحولت حمله جمع التبرعات الماليه الى صورة أخرى حينماتركزت على جمع المجوهرات ، وهذا الموضوع الذى يمثل أكبر مهزله إجتماعيه نالت مجتمع عربى فى تاريخ العرب القديم والحديث ٠ فهذه الحمله الشاذه والتى تمت بمشاركة بين منظمات حزب البعث وخاصة اتحاد النساء العراقيات ، والمسئولين فى أجهزة الأمن فى كل محافظة مع المسئول المالى فيها - كانت محل إستهجان وتبرم شديدين من قبل الإنسان العراقى ، والمرأة العراقيه بصفه خاصة التى كانت هى المستهدفه من هذه الحمله ٠ وتحدد لكل أسرة كميه محدده من الجرامات يجب أن تتبرع بها حسب وضع الأسرة وعدد أفرادها ودرجة الحزبيين فيها ٠ ومن لا يملك الذهب عليه أن يقدم ما يعادل الجرامات المطلوب تبرعه بها - نقودا ٠ وهذا الذى يسمى تبرعا لا يختلف فى رأيى كثيرا عن التجنيد الاجبارى على جبهة القتال والذى أطلق عليه (تطوعا) فى الجيش الشعبى ٠

وإختفت الحلى من زينه النساء فى العراق خشيه الرصد من قبل عيون النظام وتكليفهن بالتبرع بالمزيد ٠ وحينما شعرت الدولة بأن هذا المنبع قد نضب بعد أن صار التليفزيون العراقى كل يوم ينقل صورا حيه لطوابير القادمين الى القصر الجمهورى لتقديم ما لديهم من ذهب ، وهى عمليه سبقها إعداد خاص من قبل أجهزة الحزب والأمن وليست بشكل تلقائى كما تصوره أجهزة الإعلام العراقيه والعربيه أيضا ، فبعد ذلك انتقلت حملة التبرعات الى مرحله ثالثه - لحث الشعب العراقى على التبرع بثرواته الأخرى - وكان التركيز على الرأسماليه الوطنيه هذه المره والتى كانت قد نهضت خلال فتره وجيزه بمشاريع إقتصاديه متواضعه ساهمت لا شك بحجم متواضع فى بناء الإقتصاد العراقى ولكن القيادة العراقيه إعتبرت أن ذلك من حقها وحدها وراجع لفضلها عندما تركت هذه الفئات تساهم فى بناء العراق ٠ وكان عليها أن تعيد ما حصلت عليه من ثروه وذلك فى ظروف ساد فيها الكساد فى الإقتصاد العراقى لتوقف هذه المشاريع عن مباشرة نشاطها بسبب حالة الحرب وتوقف استيراد الخامات والمواد الأساسيه التى تعتمد عليها هذه المشاريع فى نشاطها ٠ وما كان

من هؤلاء الا أن يتبرعوا بمصانعهم ومنازلهم وسياراتهم ومعداتهم وهذا ما حدث بالفعل وانه لمثير للشك فعلا ، أن نجد مواطنا يتبرع بمصنعه أو سياره نقل أو معدات ثقيلـه تستخدم فى أعمال البناء والطرق · فالدولة لن تستخدم هذه المصانع والمعدات انما سوف تُعرض للبيع فى المزاد العلنى وهذا يشكك بدوره فى الدوافع التى ألجأت هؤلاء الناس للتبرع بهذه الممتلكات والضغوط التى وراءها · لقد بدأ تحديد الناس بالاسم وحساب ما تبرعوا به من أموال ومجوهرات وعلى مستوى العائلات أحيانا وليس الأفراد وعلى لسان الرئيس العراقى نفسه الذى حمل على مواطن عراقى كان قد اشترى السيارة التى كان يتنقل الرئيس العراقى بها ، فى مزاد علنى ، وكيف أن هذا المواطن الذى اشترى سيارة الرئيس بآلاف الدنانير يبخل على الدولة بالتبرع بما حدد له من مبالغ يبدوا أنه لم يستطيع أن يوفى بها · وهكذا أخذ الإرهاب يدلى برأسه من خلال حملة التبرعات لحمل الناس على التخلى عن كل شئ · وكان ذلك وكما هو حال حملة جمع المتطوعين للقتال ـ هو المقياس الصحيح لمدى وفاء المحافظين والمسئولين الحزبيين للقياده ـ وجدارتهم للبقاء فى مواقعهم · مما كان له أثره بالتالى على تصرفات هؤلاء المسئولين وتابعيهم مع المواطنين فى محافظاتهم ·

ولقد ساد السوق العراقى كساد شديد ، بسبب ضعف القوى الشرائيه التى تأثرت بحالة انكماش فى دخولها سواء على مستوى العاملين فى الدولة أو القطاع الخاص ، وبسبب النقص الحاد فى معظم السلع والإحتياجات الضروريه التى لم تعد الدولة قادره على توفيرها من الخارج · والطريف والغريب حقا ـ أن القيادة العراقية كانت قد غمرت الأسواق العراقيه بأكثر مما كانت تحتاجه من السلع وخاصة الأجهزة الكهربائيه والمنزليه وبشكل ملفت للنظر خلال السنه الأولى للحرب ـ وتشدقت زهـوا بذلك فى حينها ، وحتى يقول رئيسها للعالم أننا برغم الحرب فأسواقنا عامرة بشكل أكثر مما كانت عليه قبل الحرب ، وبمعنى أن الإقتصاد العراقى لم يتأثر بالحرب ، ولم يكن فى ذلك يخدع الرأى العام العالمى وإنما كان يخدع نفسه وشعبه لأنه لم يكن قادرا على الاستمرار فى ذلك ، ولم يخطط لإقتصاديات الحرب بشكل علمى وسليم وفضل اعتماد أساليب الدعايه لنظام حكمه عن أساليب الدراسه والتخطيط · فوصل بالحالـه الاقتصاديه للعراق الى ما وصلت اليه واختفت سلع أساسيه من السوق العراقى ·

وهكذا تحول العراق من دولة تقدم القروض والمعونات الى دولة تعتمد أساسا فى إقتصادها على المعونات والقروض ، وخاصة على دول الخليج العربى · ولا أدرى كيف يعلن رئيس العراق على شعبه أن قيمة الدينار قد زادت عن ما كان عليه قبل الحرب ، وذلك فى معرض تعقيبه على ما يعلن ويذاع خارج العراق من تدهور فى قيمة الدينار

العراقي بالنسبه للعملات الحره وكان ذلك عام ١٩٨٣ . لقد أصبحت القيادة العراقيه أحيانا تصدق نفسها فيما تذهب اليه من تضليل وقلب للحقائق .

ثانيا : الآثار الاجتماعيـــة

لا شك أن للاثار الاقتصادية مردودها على حياة الانسان فى أى مجتمع سواء بالسلب أو بالايجاب ، وهذا أمرا لن نتعرض له هنا . ولكننا نتكلم عن ما أحدثته ظروف الحرب ـ نفسها على المواطن العراقي . فعلي مستوى الأسرة العراقيه ، فقد حرمت من رعايـــة عائلها ـ نتيجة الحشد الهائل للرجال سواء فى القوات المسلحة أو الجيش الشعبى ولم يقتصر الأمر على فرد واحد من الأسرة الواحدة بل نجد الأب والأبناء أيضا من (١٥ عاما وحتى ٥٠ عاما) . وأصبح كل منزل عراقي لابد أن يدفع نصيبه ليساهم فى بقـــاء البعث على قمة السلطه ، إما بتقديم شهيدا فى الحرب أو جريحا أو أسيرا أو مفقـــودا أو معتقلا أو مسجونا ـ أو محكوما بالإعدام ـ أو هاربا وذلك فيما يتعلق بالذيـــن يختلفون مع الفكر البعثى الحاكم . ولقد خلق غياب الرجال عن الأسرة ـ ذلك الجـــو من التوتر والقلق على الغائب ومصيره ـ وترتفع درجات هذا التوتر والقلق كلما صدر بيـان عسكرى عن نشوب قتال واسع على ذلك القطاع من الجبهة التى يعمل عليها ذلك الفـرد من الأسرة . وتحول الانسان العراقي الذى عرف بمرحه وضحكه وتفاؤله بالغد قبـــل الحرب ، الى انسانا حزينا ومهموما . وزادت واتسعت ظاهرة إحتساء الكحول هروبـا من ذلك الواقع الأليم فى صفوف العراقيين رجالا ونساءا . وأصبح من المعتاد أن يدس الجندى وهو عائدا من أجازته الى وحدته ـ زجاجات الكحول له ولرفاقه داخل ملابســه . ولقد زاد معدل الجريمه فى العراق بسبب النقص الشديد فى رجال الشرطه ـ وتكليفهـم بالعمل ضد تشكيلات خاصه بهم ـ كمتطوعين على جبهات القتال ـ مع وجود ظاهـــره (الفارين) من الخدمة العسكرية الذين يشكلون خطرا محدقا على المجتمع العراقـــى لحاجاتهم الماسه لتدبير سبل إعاشتهم ، فكانوا يقومـون بعمليات سطو مسلح علـــى المنازل الخاليه من الرجال ، وعمليات خطف للنساء وإغتصابهم . وأصبح الجندى الذى يجب عليه حمايه مجتمعه وأمنه هو مصدر الشر والضرر لها .

ولقد بلغ تدخل الدولة فى شئون الأسرة العراقية حدا بالغا والى درجة اصـــدار قرار بعدم استخدام النساء لوسائل تنظيم الحمل ، ولا يسمح بتداولها فى الصيدليـات التى يتعرض مسئوليها الى عقوبة السجن فى حالة تعاملهم فيها .

وعلى المرأة العراقيه التى تجد ضرورة لوقف الحمل أن تتقدم الى لجنة خاصـــة مركزية فى كل محافظة من أطباء الحزب لتوقيع الكشف الطبى عليها وتقرير مـــا اذا

كانت حالتها الصحية لا تسمح بالحمل من عدمه ٠

وحاولوا تفسير ذلك بأنه قد ثبت أن تنظيم النسل يضر بصحة العراقيات ٠ في حين كان القرار سياسيا أساسا ، لتعويض ما فقده الشعب العراقي من خسائر فادحة من ابنائه على جبهات الحرب ٠ ولقد سبق أن تحدثنا أيضا عن عمليات طرد العراقيين الى الحدود الايرانيه وما ترتب عليه من تفكيك للاسرة الواحده وترك أحد الأبوين في جانب والآخر في جانب آخر والى الأبد ٠ وتشجيع الرجل على تسليم زوجته اذا كانت من أصل ايراني - الى أجهزة الأمن العراقية لطردها خارج العراق ، واغرائه بالمال بتقديم منحه ماليه يتزوج بها عند تسليمه زوجته وتطليقها ٠ وصدرت قرارات بمنع سفر اى عراقي أو عراقيه الا بموافقة خاصة من أعلى المستويات في الدولة - مع صدور قرار آخر باسقاط الجنسيه العراقية عن كل من يرفض العوده الى العراق من المتواجدين في الخارج ٠ ومن الناحية الاعلاميه ركزت السلطة على ضرورة تقديس الرئيس صدام حسين صاحب الفضل في كل شئ على شعبه وفرض عادة جديده إعتبارا من عام ١٩٨٣ تقضي بضرورة الإحتفال بذكرى عيد ميلاد الرئيس كل عام ٠ وعليه يتم عمل الزينات وتعليق صورة مكبره للرئيس على واجهة كل منزل عراقي - مع عمل مسيرات شعبيه بهذه المناسبه ووضع لوحات ضخمه في مداخل كل المدن والمحافظات لصورة الرئيس ٠ مما كان مثارا لسؤال وجهه أحد الصحفيون الأجانب للرئيس عن السبب في تركيز أجهزة الاعلام العراقية عن الكلام عن الرئيس وتمجيده ، فأجابه الرئيس بأن الشعب العراقي يعتز بقيادته ، وهو بذلك يعبر عن مشاعره نحوها ٠

وقد يطول الكلام عن الآثار الاجتماعية للحرب على سلوكيات الانسان العراقي في ظل حكم البعث ولكننا قدمنا رؤوس أقلام عن أبرز هذه الآثار فقط ٠

•••••••••••••

القسم الخامس

موقف المجتمع الدولى من النزاع ومبادرات الحل السلمى وموقف طرفى النزاع منها

الفصل الأول

موقف الدول ذات المصالح فى المنطقة من الصراع

إن النظرة المتأمله لموقف القوى الدولية المعنيه بالأمر فى المنطقة ذات المصالح بها يكشف عن أن تباين مواقف هذه الأطراف سواء العربية منها أو غير العربيه يرتبط بمصالحها فى المنطقة والعلاقات الخاصة التى تربطها بأى من الطرفين أو كلاهما ، بل أن العلاقات الشخصية بين حكام بعض الدول مع الطرفين المتحاربين ، وضعت بصماتها المؤثره على موقف دولهم من هذه الحرب ٠ ولنتناول أولا الدولتين العظمتين ثم نتابع موقف الأطراف الأخرى ٠

أولا : (١) ـ الولايات المتحدة الأمريكيه

لا أحد يستطيع أن يغفل الأزمه الحادة التى أصابت العلاقات الأمريكيه الايرانيه بعد تسلم النظام الجديد الحكم فى ايران وفشل الولايات المتحدة الأمريكيه فى السيطرة على زمام الأمور فى ايران بعد أن نصحت الشاه بمغادرة ايران الى أن تتمكن الأجهزة الأمريكيه المختصة من معالجة الموقف على نحو ما سبق لها القيام به ضد (مصدق) رئيس وزراء ايران عام ١٩٥١ وأعادت الشاه الى السلطة مرة أخرى فى ذلك الوقت وقد وصلت الأزمه فى العلاقات بين البلدين ذروتها حينما قام الطلبة الايرانيون باحتلال السفاره الأمريكيه فى طهران عام ١٩٨٠ واتخاذ أعضائها والعاملين فيها كرهائن لفتره دامت (٤٤٤ يوما) مطالبين بالتحقيق معهم باعتبارهم جواسيس مع فشل العمليه العسكريه التى أسندت الى مجموعة من الكوماندوز الأمريكيين لإطلاق سراحهم ٠ كما أن الولايات المتحدة قد قامت من جانبها بالرد على الاجراءات التى اتخذها النظام الايرانى الجديد ضدها بتجميد الأموال الايرانيه فى البنوك الأمريكيه ويجدر بالاشاره أنه لم يخرج عن هذه الحقيقة المتعلقة بسوء العلاقات الأمريكيه الايرانيه منذ قيام الثورة الايرانيه حتى اليوم الآ نظام البعث فى العراق الذى إعتبر أن ما حدث بين نظام الحكم الجديد فى ايران والحكومة الأمريكيه ليس سوى تمثيليه

وأن القيادة الايرانيه الجديدة تتلقى الدعم والمساندة الأمريكيه ضد العراق • ولكن الغريب فى ذات الوقت أن هذه النغمه العراقيه بدأت تختفى بعد مرور حوالى عام واحد من بدايه الحرب وبعد أن أصبحت حقيقة العلاقات الايرانيه الأمريكيه السيئه أمرا لا يمكن التشكيك فيه الى أن خرجت إدانه رسميه عن المسئولين الأمريكيين ضد العراق لإستخدامه الأسلحة المحرمه دوليا فى الحرب ضد ايران • فلم يرضى ذلك حكام العراق فعادوا لإتهام الحكومة الأمريكيه بمساندة ايران ضدهم ، ولكن إلى حين ••• وقد امتنعت الولايات المتحدة عن تزويد أى من الطرفين بالأسلحة والمعدات وظلت على هذا الالتزام الى وقت قريب من عام ١٩٨٥ حيث بدأت تتسرب أنباء غير مؤيده عن بيع قطع غيار للطائرات الى ايران وكذلك طائرات نقل الى العراق - والمعروف أن (الإمام الخميني) كان قد ألغى من جانب واحد اتفاقيه للتسليح كانت معقوده بين الشاه والحكومة الأمريكيه لامداد ايران بالأسلحة الأمريكيه • وأظن أن القيادة الايرانيه لو كانت عازمه على محاربه العراق ما كانت تقدم على إيقاف تنفيذ هذه الإتفاقيه • ويلاحظ أن التقارب فى العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيه والذى تطور الى حد إعادة العلاقات بينهما فى عام ١٩٨٤ ، لم يحدث إلا بعد أن تأكد للقيادة البعثيه فى العراق حقيقة الموقف الأمريكي من القيادة الايرانيه الجديدة وأن علاقاتهما قد وصلت الى طريق اللا عودة فى ظل نظام حكم رجال الدين ، والتزام أمريكا بعدم امداد ايران بالعتاد العسكرى ، ووصف القيادة الايرانيه لأمريكا بأنها (الشيطان الأكبر) تدليلا على ما تعنيه هذه التسميه من كراهيه تكنها القيادة الايرانيه للولايات المتحدة • ولذلك فان العراق الذى كان قد قطع علاقاته الدبلوماسيه مع الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٦٧ ، عاد فى ظل حكم البعث ليعيد هذه العلاقه مرة أخرى ، بصرف النظر عن الشعارات والمبادىء الجوفاء عن الامبرياليه الأمريكيه التى ملأ بها البعث أرجاء الدنيا طالما أن ذلك يحقق لهم كسب ود الولايات المتحده على حساب أى تقارب قد يحدث بين الأخيره والقيادة الايرانيه • إضافه الى وجود حاجات ملحه للعراق لدى الولايات المتحدة الأمريكيه تخدم بشكل أو بآخر قضية الحرب مع ايران ، مثل السكوت الأمريكي عن عمليات الحصار البحرى العراقى فى الخليج وتقديم تسهيلات اقتصاديه للحصول على بعض المشتريات العديده التى يحتاج اليها السوق العراقى ولا تسمح ظروفه الماليه من الحصول عليها فى السوق العالمى بتيسيرات مناسبه • ويجدر بنا أن نشير الى أن إمداد اسرائيل بقطع الغيار وببعض الأسلحة لإيران بموافقة ضمنيه من أمريكا كما يدعى العراق ، أمر لا يحتاج الى ايضاح بحكم أن اسرائيل وهى تُعد من أبرز موردى السلاح فى الوقت الحالى للعديد من دول العالم ، ليست فى حاجة الى توصيه من أمريكا فى هذا الشأن نظرا لما لها من

مصالح جوهرية يخدمها عمليات استنزاف كل من العراق وايران أحدهما للآخر ٠ وهو أمر تُفاد منه أيضا الولايات المتحدة الأمريكيه ٠ أما ما يتعلق بوصول قطع غيار أسلحة الى ايران من الولايات المتحدة فقد طالعتنا الصحف العالميه بحقيقة قاطعة بأن هذه المواد كانت تصل الى ايران بواسطة تجار سلاح من السوق السوداء وبطريق التهريب بعيدا عن عيون السلطات الأمريكيه أو على الأقل كان ذلك وضعها من حيث الشكل بدليل أن هناك عدة حالات قامت الأجهزة المختصة الأمريكيه بإيقاف صفقات تتعلق بها وتقديم الأشخاص ذوى العلاقة بها الى القضاء ٠

••••••••••

والحقيقة التى لا مراء فيها أن ايران بعد سقوط الشاه وقيام نظام حكم اسلامى يدعو الى اعتماد الفكر الاسلامى كأساس لقيام النظم السياسيه فى المنطقة صارت مصدر للقلق والعديد من المتاعب والمخاطر على مصالح الولايات المتحدة الحيوية والأميرية فى المنطقة ـ ولا سيما أن أصدقائها من الأنظمه العربيه الخليجيه سيكونوا أول من يتأثر بهذا الأمر اذا كتب له النجاح والاستتباب ، ولذلك فإن موقف الولايات المتحدة على ضوء هذه الحقيقة الجليه كان لابد أن يتحدد بوضوح بعد أن باتت عملية إستتباب السلطة فى أيدى رجال الدين فى ايران حقيقة واقعة وبقيام المؤسسات الدستورية فيها على أساس النظام الاسلامى الذى ما فتئت الحكومات الامريكيه المتعاقبه على محاربته فى شتى دول العالم ٠ وعلى ذلك فإن أى تقارب بين النظام الايرانى الاسلامى والحكم الأمريكى قد أصبح شئ غير مأمولا حدوثه لأن الولايات المتحدة لن تقبل ببقاء نظام حكم اسلامى فى ايران قائما ليهدد مصالحها فى المنطقة بل وخارج المنطقة كما أثبتت أحداث الحرب اللبنانيه وما تقدمه القيادة الايرانيه من دعم للميليشيات الاسلاميه الشيعيه ، وما قامت به منظمة أمل الشيعيه التى يرأسها المحامى اللبنانى (نبيه برى) وغيرها من أعمال إنتقامية ضد أمريكا ٠

كما أن نظام الأئمه فى ايران لن يقبل بحصول الولايات المتحدة على أى امتياز أو مكسب لمصالحها فى المنطقة وهو ما يشير اليه تعقب المنظمات المواليه لايران والمدعومة من قبلها للمصالح الأمريكيه فى المنطقة فى صورة عمليات كانت هى المادة البارزة التى تناولتها أجهزة الاعلام العالميه خلال عام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ٠ لذلك فإن التناقض بين السياسه الايرانيه والأمريكيه يظلا على ضوء ذلك ، حقيقة قائمه مع ملاحظة وجود علاقات خاصة بين أمريكا ودول الخليج التى تقف القيادة الايرانيه منها موقف خاص غبرودى وليصل التناقض بين السياستين قمته حينما ينتقل الأمر

بالعلاقـــات الخاصة جدا بين الولايات المتحدة واسرائيل التى تنال الدعم الأمريكـى الكامل فى شتى المجالات فى الوقت الذى كان قد أعلن (الامام الخمينى) قبل وصولــه مع جماعتـه من منفاه فى فرنسا الى ايران عن عزمه على إنهاء أى تواجد لمصالحهـــا فى ايران وإنهاء الوجود الاسرائيلى على أرض فلسطين باعتبار ذلك هدفا أساسيـــا مـن أهداف النظام الايرانى الجديد حسب إعلانهم • ولقد سعوا الى ذلك عمليا حتى خـلال إنشغالهم بالحرب مع العراق عندما غزت اسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ فطلبت القيـــادة الايرانيه السماح بمرور قواتها عبر الأراضى العراقية لتتجه الى سوريا للذهاب الى لبنان للقتال الى جانب الفلسطينين ضد القوات الاسرائيليـه الغازيه • وعندما رفض العـراق ذلك قامت القيادة الايرانيه بنقل بعض من قواتها الى سوريا ثم إلى لبنان •

ويلاحظ أيضا أن المصالح الأمريكيه لم تُضرب ويلحقها الأذى فى تلك المنطقــة من العالم ، إلاّ منذ تولى الخمينى وجماعته الحكم فى إيران وسواء كان ذلك من قبـــل القـادة الايرانيين مباشرة فى العلاقات بين الدولتين أو من قبل منظمات تلقى دعما من قبلهم وكان آخرها اختطاف طائرة (TWA) الأمريكيه فى يونيو سنة ١٩٨٥ من قبـــل مجموعات من الشيعه فى لبنان واتخاذ ركابها رهائن والتقاط منظمه نبيه برى (أمـل) الشيعيه فى لبنان والتى يربطها بالامام الخمينى علاقات وثيقة ـ الخيط فى هـــــذه العمليه لتبنى مطالب المختطفين والضغط على الولايات المتحدة حكومة وشعبـــا لتلبيه مطالب المختطفين وأهمها الافراج عن المعتقلين الشيعه فى سجون إسرائيـــل مما وضع الرئيس الأمريكى ومساعديه فى موقف لا يحسد عليه والبحث عن وسيلــــه أو وسيط لحل أزمة الطائرة بعد أن أجهضت فكرة القيام بعمل عسكرى أمريكى لانقـــاذ الرهائن على غرار عمليه السفارة الأمريكيه فى طهران والتى أذيع فى حينها أن احــدى الطائرات الناقله للكوماندوز قد حدث بها عطل واصطدمت بالأخرى ، وهذا منـــح المختطفين الشيعه فرصة الاحتياط فى عمليتهم هذه فى لبنان ضد مثل هذه المحاولات •

اذاً فالمحصلة من هذا التحليل تشير الى أن الولايات المتحدة لم ولن تكـــون فى يوم من الأيام سعيدة ببقاء نظام الحكم الاسلامى الحالى فى ايران وستظل تسعـــى بشتى الوسائل الى إسقاطه حالما تجد الظروف الداخليه المناسبه فى ايران لتتسلـــم خلالها قوى أخرى غير متطرفه للسلطه هناك • أما موقفها فى الوقت الحالى فهى قـد وجدت فى قيام الحرب بين ايران والعراق مناسبه ممتازة يتحقق من خلالها إنهـــاك قوة ايران العسكرية والاقتصادية ولتنتقم لنفسها من النظام الايرانى الجديد ، ولكـــن على أيدى العراقيين • ويكفيها مجرد الامتناع عن تزويد ايران بقطع غيار الســـلاح الأمريكى الذى كان يعتمد عليه الجيش الايرانى بصفه أساسيه فى نظام تسليحــه • وإلاّ

فإن سؤالا يبرز ويطرح نفسه ، هل من مصلحة الولايات المتحدة بذل أي جهد لدى أي من الطرفين (العراق وايران) لإيقاف هذه الحرب ليعود كلاهما مرة أخرى ليسب الولايات المتحدة ويدين تصرفاتها في كل مكان من العالم وتهديد مصالحها ومصالح أصدقائها في المنطقة ، وخاصة دول الخليج العربي واسرائيل ٠ كما أننا لا نستطيع أن نغفل الاشاره الى أن قبول الولايات المتحدة لعودة علاقاتها الدبلوماسيه مع العراق بالاضافة الى أنه يحقق لها النيل من النظام الايرانى الجديد بواسطة العراق فهو أيضا كان مرتبطا بضرورة توقف العراق عن حملاته الاعلاميه ضد ما كان يسميه بالامبرياليه الأمريكيه والتوقف عن الكلام عن القضاء على اسرائيل وتغيير موقفه فيما يتعلق بقضية التفاوض بين العرب واسرائيل وعدم عرقلة المحاولات والمبادرات التى تقف ورائها الولايات المتحدة لاجراء تسويه سلميه بين العرب واسرائيل والاقرار بالأمر الواقع لوجود الدولة الاسرائيليه في فلسطين ٠

••••••••••••••

(٢) - الاتحاد السوفيتى

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فيمكن تشبيه موقفه خلال السنه الأولى من الحرب بأنه كان طرفا (محايدا) بالنسبة لكلا الطرفين ولا سيما أن أحدهما يعد دولة حدوديه بالنسبه له وهي ايران ، ثم بدأت تهب رياح التغيير في العلاقات السوفيتيه الايرانيه حينما أقدم القاده الايرانيون على تصفيه حزب تودا الشيوعى والانقضاض على قيادته وتقديمهم للمحاكمة بتهمة التجسس لحساب الاتحاد السوفيتى وهو الحزب الوحيد الذى ظل بعيدا عن بطش النظام الجديد فى ايران منذ قيام الثورة الايرانيه وحتى بدايه عام ١٩٨٤ ولقد كانت هذه البدايه للتغيير فى العلاقات الايرانيه السوفيتيه وبحق بدايه سعيدة بالنسبة للعراق ، فأسرع فى انتهاز تلك الظروف لصالحه فى سبيل الحصول على موافقة السوفييت لاستئناف تقديم السلاح للعراق وخاصة الصواريخ (الارض أرض) البعيدة المدى التى يستهلك منها العراق كميات كبيرة لا تتناسب مع إقتصاديات ادارة الصراع العسكرى مع ايران نظرا لتوجيه نسبه كبيره منها إلى قصف المدن الايرانيه ٠ وتغير الحال بالنسبه للعراق تجاه السوفييت فلم يعد حكام العراق يلومون قادة الكرملين واستخدام عبارات الاتهام فى بعض الأحيان للاتحاد السوفيتى كما حدث فى الفترة السابقة على توتر العلاقات الايرانيه السوفيتيه ٠

فحينما توقف السوفييت عن امداد العراق بالعتاد الحربى عملا بسياسة عدم توريد السلاح الى الطرفين المتحاربين نال السوفييت حظهم من اللوم والقدح ٠

الشبهات على تحركاتهم فى المنطقة على لسان القيادة العراقية ، بل أن الأمر يسبق هذه الفترة الزمنيه حينما تلقى حكام العراق ردود الفعل العمليه فى علاقاتهم مع القاده السوفييت عقب حملة تعقب الشيوعيين فى العراق والشروع فى إعدامهم ، وإنبرى رئيس العراق صدام حسين ولأول مرة فى تاريخ علاقات البعث العراقى مع السوفييت بعد تسلمهم السلطة عام ١٩٦٨ فى إدانه تواجد السوفييت فى أفغانستان وذلك من خلال خطابه الذى ألقاه بمناسبه الاحتفال بعيد الجيش العراقى سنة ١٩٨٠ . ولذلك فلم يكن غريبا أن تعود السياسة العراقية الى التقلب مرة أخرى حينما وجدت أن الحكومة الاسلاميه فى ايران تقدم الدعم للمجاهدين الأفغان ضد التواجد الشيوعى فى أفغانستان المدعوم من الاتحاد السوفييتى ، وهنا يشذ نظام البعث فى العراق عن الخط العربى فى هذا الشأن بل ويتناقض مع الموقف الذى أعلنه رئيسه ويحاول التقرب من حكومة كابول الشيوعيه فى أفغانستان . فكيف اذاً يفسر هذا السلوك من قبل القادة العراقيين ؟ .

....

والآن هناك تساؤل يفرض نفسه وهو - ما هو الموقف الحقيقى للقوتين العظميتين من هذا النزاع ؟ لقد عاتب الرئيس العراقى صدام حسين كثيرا على عدم قيام تلك الدولتين بعمل يمكن من خلاله التأثير على الأحداث فى اتجاه ايقاف تلك الحرب التى لم يعد الرئيس العراقى قادرا على عمل شئ لايقافها فصار يطمح فى تدخل هاتين القوتين . ويقول فى خطابه فى ١٩٨٢/٦/٢٠ فى هذا الشأن . " ومن الأمور الغريبه أن القوى الكبرى لم تبذل أى جهد ملموس لايقاف الحرب مع أنها كانت وما تزال تبادر بسرعة للضغط على كل النزاعات العسكرية فى العالم والتى قد لا تمتد سوى أيام أو أسابيع . وذلك برغم حساسيه المنطقة التى تجرى فيها الحرب ، واتصالها الوثيق بالمصالح الدولية .

إن الحياة الدولية المعاصرة لم تشهد مثل هذه الحاله التى ترك فيها الصراع يدور سنينا من دون أى محاولة جديه لايقافه " . وهذا عن رأى القيادة العراقيه بالنسبه لموقف القوتين العظمتين من هذه الحرب ، ويضيف التقرير القومى الصادر عن البعث العراقى والمشار اليه آنفا الى ذلك قوله : " إن المحصلة النهائيه للاحداث الايرانيه حتى الوقت الحاضر (*) هى أن النفوذ الأمريكى فى المنطقة قد اصبح فى وضع أفضل مما كان عليه بعد قمة بغداد ، وصارت أمريكا فى الوقت الحاضر تتحرك

(*) - يلاحظ أن التقرير المشار إليه صدر عام ١٩٨٢ .

بسهولة أكثر بكثير من تلك المرحلة ، وقد ظهر ذلك من خلال الدور الذى لعبه مبعوثها (فيليب حبيب) فى لبنان .. ومن خلال موقف الأنظمه العربية من مشروع ريجان والى جانب نمو النفوذ الأمريكى فى المنطقة ، فإن النفوذ السوفيتى لم ينحسر كما قد يبدو من الناحيه المنطقيه !! إن مجمل السياسات اللا وطنيه التى إتبعتها الأنظمه والمنظمات العربيه التى أشرنا اليها ومواقف النظام الايرانى المشبوهه قد زادت من شهيه الدول الكبرى وفتحت أمامها فرصا أفضل للتغلغل والتأثير فى المنطقة ..... إن العناصر المؤيده للاتحاد السوفيتى فى ايران وبخاصة حزب (توده) استمرت لفترة طويلة تدعم بصورة لا منطقية تماما وبعيدة عن أى مقياس ايديولوجى أو تحليل إجتماعى أو سياسى منطقى ، أكثر القوى الدينيه فى ايران رجعيه - ان التفسير الوحيد لهذا (التحالف) لا يمكن أن يكون مبدئيا أو سياسيا اعتياديا ، انه نوع من (التواطؤ) الانتهازى الذى يمارسه طرفان متناقضان طمعا فى تطورات وظروف لاحقه فأنصار الاتحاد السوفيتى فى ايران يقدرون بأن سيطرة هذه القوى الدينيه الأكثر رجعيه وتطرفا قد تؤدى الى اقامة نظام رجعى - دينى وطيد فى إيران ، وإنما هم يقدرون بأن هذه السيطرة ستؤدى أولا الى تصفيه كل قوى المعارضه الايرانيه .. مما يسهل عليهم فى اللحظه المناسبه القفز على السلطه بعملية فنيه كما حدث فى أفغانستان وفى غيرها من البلدان التى سيطر عليها الشيوعيون فى مثل هذه الظروف ..... أما الاتحاد السوفيتى وبرغم مواقفه العلنيه فى شجب الحرب وقوله بأن الامبرياليه هى التى تستفيد منها ، فان موقفه الحقيقى فى تلك المرحله كان يتحدد وفق استراتيجيته فى المنطقة وقد عكست موقفه الحقيقى هذا بصورة مكشوفه الأحزاب الشيوعيه فى المنطقة ومنها الحزب الشيوعى العراقى " .

واليوم وبعد مرور حوالى ٤ سنوات على هذا الرأى الصادر عن القيادة العراقية بشأن موقف القوتين العظمتين من الحرب يحق لنا أن نتساءل هل ما يزال هذا الرأى قائما لدى القيادة العراقية بالنسبة لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة خاصة بعد أن عاود الاتحاد السوفيتى استئناف تقديم ما يحتاجه العراق من سلاح وعتاد والذى كان توقفه سببا لغضب القيادة العراقية على السوفيت فى الوقت الذى ساءت العلاقات السوفيتيه مع ايران بعد تصفيه حزب (توده) الشيوعى فى ايران وكذلك بالنسبه للولايات المتحدة الامريكية التى أصبح للعراق علاقات دبلوماسيه طبيعية معها فى الوقت الذى تنتقل العلاقات الامريكيه الايرانيه من سىء الى أسوأ نتيجة استمرار نظام الأئمة فى ايران وأصدقائه فى المنطقة ، ضرب المصالح الأمريكيه بواسطة منظمات مدعومه من قبلهم وهو الأمر الذى أخذ يتصاعد يوما بعد يوم . أليس من حقنا أن نقول

على ضوء ذلك أن المحصلة النهائية للاحداث بشأن الحرب بين البلدين اليوم هي وصول العلاقات بين ايران وكل من الولايات المتحدة الأمريكيه والاتحاد السوفيتي الى القطيعة شبه الكامله ، هذا من جانب ، مقابل شهر عسل بين العراق وكل من الدولتين الكبيرتين من جهة أخرى ، أفاد منه العراق كثيرا في حربه مع ايران بشكل لم يسبق حدوثه عند بدايه الحرب ٠

كما أن كلتا الدولتين قد تضررت مصالحهما بفعل سياسة القيادة الايرانيه الحاليه بشكل يجعلها لا تمانع في مساندة أي نشاط يقوض أركان السلطة في ايران التي تقوم على أساس ديني يتنافى مع مصالح كلا الدولتين ٠ لذلك فان إجابتنا عن تساؤلنا بشأن الموقف الحقيقي للقوتين العظمتين بشأن هذه الحرب يتحدد من خلال الحقائق المشار اليها آنفا ويرتكز أساسا على كيفية تحقيق مصالح كل منهما في المنطقه وحمايتها أيا كان الطرف الذي سيكون على أي منهما أن يقف الى جانبه أو يسكت عن تجاوزاته على الطرف الآخر ، أو في المنطقة ٠ كما أن ما يعود على الدولتين من مكاسب أخرى اضافة الى تجارة السلاح للطرفين (*) سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ٠ هو امر لا يمكن إغفاله عند تحديد موقف كل منهما تجاه هذه الحرب وعدم الاكتراث بالسعي نحو ايقافها ؟ بل انه وقبل اشتعال الحرب العراقية الايرانيه كانت الصحف والمجلات المتخصصة في الولايات المتحدة وأوربا الغربيه لا تتوقف عن الكلام عن الشكوى من الكساد والتضخم الذي كان يسود هذه الدول في حين إختفت هذه الشكوى اليوم بسبب ما أغدقته الحرب العراقية الايرانيه من أموال جعلت الاقتصاد الغربي يتدفق منه الحيويه من جديد وأصبح الآلاف من العاملين في صناعة السلاح والعتاد الحربي والصناعات الأخرى المرتبطه بها يعتمدون في حياتهم المعيشيه على الأموال التي تجلبها لهم هذه الحرب التي لم يعد من مصلحة تلك الدول ايقافها بأي حال من الأحوال ، لأن في استمرارها من الفوائد ما يمحي أي أثر لما قد يلحق بهم من أضرار ٠

•••••••••••

(*) ـ ويلاحظ أن الاتحاد السوفيتي يعد مصدر أساسي للسلاح الى العراق وقد بلغت ديون العراق للسوفيت في هذا الصدد حوالي (عشرة آلاف مليون دولار) حسب راديو لندن في ١٩٨٦/٥/٢٠ ٠

ثانيا : دول غرب أوروبا واليابان

أما عن باقي دول العالم فسوف نقتصر على موقف الدول ذات العلاقة المباشرة والمؤثرة بالنسبة للطرفين المتحاربين . وأبرز هذه الدول (اليابان وفرنسا وأسبانيا وانجلترا وألمانيا الغربيه وايطاليا) . وهذه الدول لها في الأساس مصالح اقتصاديه متبادلة مع كلا الدولتين المتحاربين أو أحدهما حيث تحصل هذه الدول على البترول الايراني والعراقي وتقوم بالمساهمة في اقامة المشاريع الضخمه في هاتين الدولتين وان كانت قد أوقفت معظم الشركات الغربيه نشاطها بسبب مخاطر الحرب .

ولقد بذلت اليابان جهودا كبيرة في سبيل تعهد الطرفين المتحاربين بعدم التعرض للمشاريع التى تتولى تنفيذها شركات يابانيه في البلدين . وقد كان لليابان دورا متميزا عن سائر الدول الغربيه بالنسبة لموقفها من الحرب العراقية الايرانيه لأن مصالحها مع الطرفين تكاد تكون متوازنه . ويمكن القول ، أن إستمرار الحرب يؤثر بعض الشئ على مصالحها لدى العراق وايران بل ومع دول الخليج أيضا نتيجة أعمال الحصار البحرى التى تتعرض له تجارتها التى تعبر الخليج ، ولذلك فإن اليابان تعد من الدول التى يخدمها وقف الحرب بين الدولتين أكثر من استمرارها عكس الحال بالنسبه لأطراف أخرى تستفيد من ظروف الحرب بدرجة تفوق كثيرا الفائدة التى كانت تجنيها قبل قيام الحرب ، مثل فرنسا التى أصبحت موردا أساسيا للسلاح الى العراق وبعض دول الخليج العربى خلال فترة الحرب ، كما شاركت بخبراتها العسكرية في بعض أنشطة القوات المسلحة العراقية مثل منظومة شبكات الدفاع الجوى في العراق ، ولا سيما بعد قصف الطائرات الاسرائيليه للمفاعل النووى العراقى بالقرب من بغداد والذى أقامته فرنسا . كما يتم تدريب الطيارين العراقيين على أيدى فرنسية لتأهيلهم للعمل على الطائرات المقاتلة التى تعاقد العراق مع فرنسا على شرائها . هذا بالاضافة الى مشاركة فرنسية فعالة تتمثل في نشاط العديد من الشركات الفرنسيه العاملة في شتى المجالات في العراق . ولذلك نستطيع القول أن لفرنسا مصالح في العراق تفوق مصالح معظم الدول الغربية منفرده ، بل ان مصالحها في العراق تفوق مصالحها في ايران الى حد بعيد وأصبحت تجنى من هذه الحرب ثمارا أسطورية سواء من العراق أو دول الخليج التى تسدد نيابة عن العراق وعن نفسها أيضا مستحقات فرنسا عن تعاقداتها المختلفة مع كلاهما سواء في صورة بترول أو بالدفع المباشر . ولذلك فانه لمن باب السخريه أن نتوهم اقدام فرنسا على أى تحرك فعال في سبيل ايقاف هذه الحرب التى تعد كنزا هبط عليها في تلك الحقبه من الزمان . وبعد وصول (جاك شيراك) الى رئاسة الحكومة في فرنسا - بدأت مبادرات فرنسيه لتخفيف حدة

التوتر مع ايران حيث وصل وفد دبلوماسي الى طهران في ١٩٨٦/٤/١٠ لاجراء حوار فرنسي ايراني ، وقال (جاك شيراك) "أن فرنسا لا تكن أى عداء الى ايران الدولة الكبرى " ٠

وتقوم (اسبانيا) هي الأخرى جاهدة بالحصول على موضع قدم في علاقات متوازنه بين كل من ايران والعراق بشكل يقترب الى حد ما من موقف اليابان وان كانت قد استطاعت خلال السنوات الأخيره من الحرب أن تحصل على تعاقدات لتنفيذ مشاريع عمرانيه في العراق مع تقديم تسهيلات ماليه للعراق بشأنها ٠ وهي ترتبط بعلاقات ثقافيه واقتصاديه وعسكرية مع العراق أيضا وان كان دورها كمورد للسلاح الى العراق مازال في حيز متواضع ٠ أما بالنسبة لإنجلترا فقد كان لعلاقتها التجارية مع العراق ٠ نصيبا كبيرا تليها إيطاليا وألمانيا الغربيه وليس موضوع استخدام العراق للحرب الكيماويه ببعيدا عن الخدمات التكنولوجيه والعلمية التي قدمتها كل من انجلترا وألمانيا الغربيه للعراق ٠ كما أن إيطاليا هي الأخرى بالاضافة الى علاقاتها التجارية فإنها تعد أحد موردى السلاح والعتاد الحربي للعراق أيضا ٠ ولذلك فيمكن القول بأن مجموعة هذه الدول تعد من الدول المستفيده من قيام الحرب أو على الأقل فإن ما تجنبه من فوائد في علاقاتها مع العراق خلال فترة الحرب، لا يقارن بما قد يلحقها من أضرار تترتب على ظروف الحرب ٠

ويمكن القول أن هذه المجموعة من الدول ليست بقادرة على التأثير أو لعب دورا ملموسا على سير الأمور لايقاف الحرب أو استمرارها بالشكل الذى يمكن أن تلعبه فرنسا في حالة ما اذا توقفت الأخيرة عن امداد المنطقة بالعتاد الحربي ٠ كما أننا نؤكد مرة أخرى أن السلاح الفرنسي أصبح له دورا مؤثرا وعاملا من عوامل اطالة الحرب وقد أدلى رئيس الوزراء الايراني السابق (شهبور بختيار) بتصريح قال فيه : (أن الدول الغربيه تستطيع إنهاء حرب الخليج من خلال منع تصدير أسلحة الى العراق وايران ومقاطعة شراء بترول الدولتين وقال ان الولايات المتحدة واليابان ودول المجموعة الأوربيه يجب ألا تتنصل من مسئوليتها إزاء استمرار هذه الحرب " وختاما فإن من الواضح أن هذه الدول مجتمعة بما فيها القوتين العظمتين لن تكون قادرة على الوقوف أمام إغراءات المكاسب التي تعود عليها من قيام حالة الحرب بين الطرفين ٠ كما أن كل من (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تحكمهما مصالح واستراتيجيات في المنطقة العربية وما دامت هذه المصالح مزدهره ونامية ، فإنه لا يدخل في اهتمامات أى منهما أن تطول حرب الخليج أو تقصر والمهم عندهما ألا يكون فيها منتصر أو منهزم حتى لا يخل ذلك بعملية التوازن التي تؤثر في مصالحهما حتى ولو بقيت اعواما أطول من حروب داحس والغبراء الشهيره ، فنحن العرب موعودون منذ القدم على ان تتقاسم

حياتنا الحروب ، ومن ثم فانه لا يضير الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أن تظل حرب الخليج عشرات السنين) (١) ٠

أما عن الصين وهي قوة عظمى لها دورها على ساحة الاحداث الدولية فإنها قد إلتزمت خطوات متزنه في علاقاتها بين الدولتين وبالرغم من الدعايه العراقيـة التي توحي بأن الصين تقوم بامداد ايران بالسلاح ـ الا أن ذلك لم يتأكد من مصدر محايد ، وما يبدو من تصريحات المسئولين الصينيين خلال زيارتهم الأخيره في ديسمبر ١٩٨٥ للمنطقة تفيد رغبة الصين في انهاء الحرب بين الدولتين والقيام بدور من أجل ذلك ٠

ولا يفوتني أن أشير هنا ، الى أن لكل من الأرجنتين والبرازيل علاقات مصالح لها صبغتها التجارية مع طرفي الصراع ، الا أن ايران تحاول جاهدة أن تُحيد الموقف البرازيلي لوقف تزويد العراق بالسلاح ، والذي يعد أحد المصادر الأساسيه له في هذا الشأن ٠ ولكن أرى أن البرازيل يعد من الأطراف المستفيده كثيرا من بقاء هذه الحرب مشتعله ، ولذلك فلا أمل يرجى من دور يقوم به في سبيل التأثير على أطرافها في هذا الاتجاه ٠

ثالثا : الدول العربية

إن الكلام عن موقف الدول العربية من الحرب العراقية الايرانيه يأخذنا الى تقسيم أفرزته مواقف تلك الدول من هذه الحرب ٠ فهناك أولا مجموعة الدول التي أيدت ايران وبشكل علني وصريح ضد العراق الى حد تقديم السلاح والمشورة العسكرية ، وهناك دول أيدت العراق صراحة ضد ايران ، وأخرى أيدت (بالفعل) دون الاعلان عن ذلك الى جانب العراق ضد ايران ، ومجموعة أخرى سكتت تماما عن اعلان موقفها من كلا الطرفين المتحاربين ٠ وسوف نتكلم فقط عن الدول التي تحددت مواقفها صراحة بشأن النزاع والذي يؤثر هذا الموقف على سير الصراع واستمراريه الحرب ، متجنبين الكلام عن أطراف عربيه أخرى يستشف من سلوكها نحو الطرفين أنها تأخذ موقفا ضمنيا بتأييد أحد الطرفين مع عدم الرغبه في الافصاح عن ذلك ومنها دولا قريبه جدا من موقع النزاع ، كما سنعرض بعض الشيء عن الموقف بالنسبه لاخواننا الفلسطينين ٠

(١) الدول المؤيدة لايران ضد العراق (ليبيا ، وسوريا)

أ) ـ ليبيا :

من المعروف أن ليبيا تقوم بايواء عددا من معارضي نظام الحكم البعثي في العراق

(١) ـ جريدة الأهرام في ١٢ /٤ /١٩٨٥ ٠

على مختلف اتجاهاتهم (شيوعيين ، أكراد ، حزب الدعوة ... الخ) وتقوم بدعم الحركات التى تعمل داخل العراق لمناوءة حكم البعث وذلك منذ فترة تسبق قيام الحرب العراقية الايرانيه ، ولذلك فان العلاقات العراقية الليبيه أساسا تعتبر فى حكم السيئه فعلا .

وحينما قامت الثورة الاسلاميه فى ايران ، وبعد أن هدأت حملة المطالبة الايرانيه بتحديد موقف ليبى واضح بشأن قضية إختفاء (الامام الشيعى اللبنانى موسى الصدر) وهى قضية تهم الشيعه سواء فى لبنان أو ايران على حد سواء ، فقد تمكن النظام الليبى من توطيد علاقته مع نظام الحكم الجديد فى ايران ، ولا يستبعد أن يكون قيام ليبيا بتزويد ايران بالسلاح السوفيتى الصنع ، كان جزءا من ثمن السكوت عن إثارة قضية اختفاء الامام موسى الصدر الذى إتهمت الأوساط الشيعيه العقيد القذافى شخصيا بمسئولية إختفاءه بعد زيارته لليبيا والتى التقى خلالها مع الرئيس الليبى . وتشير التقارير الدولية الى أن ليبيا هى التى تمد ايران بالصواريخ (أرض أرض) بعيدة المدى لتضرب بها بغداد بعد أن اتسع نطاق حرب المدن بين الدولتين والتى إستخدم خلالها العراق هذا النوع من الصواريخ - الذى لا تملكه ايران (*) ، أما عن رأى القيادة العراقية فى العلاقات الليبيه الايرانيه ، فهى ترى أنه : " وفى إطار تبادل المصالح الانتهازيه المشتركه توطدت العلاقة بين النظامين الليبى والايرانى وكان واضحا أن الهدف الأول من وراء هذه العلاقة هو التآمر على الحزب والثورة فى العراق لما يحمله القذافى من أحقاد مريضه ضدهما ولما تتسم به سياسته ومواقفه من دوافع مشبوهه وقد شجع القذافى على هذا النهج ، النظام السورى والأحزاب الشيوعيه والمنظمات الشيوعيه (المتحركه) " (١) .

---

(١) - التقرير الصادر عن الحزب المشار اليه آنفا (ص ٣٤٠) .

(*) - يلاحظ أنه قد قام وفد ايرانى على مستوى عال برئاسه حجة الاسلام (رافسنجانى) رئيس مجلس الشورى الايرانى وبصحبته (على أكبر ولايتى) وزير الخارجية الايرانى (ومحسن رفيق) المسئول عن الحرس الثورى بزيارة الى ليبيا اجتمع فيها بالرئيس الليبى معمر القذافى وعبد السلام جلود ، الرجل الثانى فيها لبحث تدعيم العلاقات بين الدولتين وتنسيق السياسة بينهما وصدر عقب هذه الزيارة بيانا أعلن فيه عن توقيع اتفاق تحالف استراتيجى بين ليبيا وايران ، أعقبه اعلان العراق فى ١٩٨٥/٦/٢٦ عن سحب اعترافه بنظام العقيد معمر القذافى فى ليبيا بوصفه نظاما عربيا وسحب اعترافه به كعضو فى الجامعة العربيه . وأعلن المتحدث باسم الخارجيه العراقية أن العراق قرر سحب بعثته الدبلوماسيه من ليبيا وطلب من =

واذا كان السلاح الذى يصل الى ايران عن طريق ليبيا أو سوريا ـ هو بالدرجة الأولى سلاح سوفيتى ، فقد جاهد المسئولون العراقيون فى سبيل حمل الاتحاد السوفيتى على الضغط على كل من الدولتين المذكورتين ، لعدم شحن أسلحة سوفيتيه الى ايران ولعل ما تضمنه تصريح السيد / طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى ووزير الخارجية الى جريدة السياسة الكويتيه حين تكهن بعدم إمكانية انهاء الحرب خلال عام ١٩٨٦ ـ واشارته الى أن العراق تمكن من ايقاف شحنات من سوريا وليبيا من السلاح الروسى الى ايران فهو يعني بذلك ما أسفرت عنه لقاءات القادة العراقيين فى بداية عام ١٩٨٦ مع القاده الروس فى هذا الاتجاه ٠

(ب) ـ سوريا

من المعروف أن القيادة البعثيه فى سوريا برئاسة حافظ الأسد تعتبر ظروف تشوب الحرب بين العراق وايران من تلك الفرص التى هيأها لها القدر لتنال من رفاقها بالحزب فى الجناح العراقى منه ، بصرف النظر عن ما أعلنه الرئيس السورى حافظ الأسد فى احدى خطبه عند بدايه هذه الحرب من أنه ما كان يتردد فى إدانه ايران اذا كانت هى التى بدأت الحرب ضد العراق ٠ واذا كانت سوريا قد جنت هى الأخرى بدورها الكثير من هذه الحرب ، فبالاضافه الى محاولاتها خنق أنفاس رفاق الحزب فى العراق خلال هذه الحرب ، فهى قد قدمت الى ايران السلاح الذى يعوزهما مقابل حصولها على البترول الايرانى عوضا عن تلك الحصة التى كانت تحصل عليها من البترول العراقى الذى كان يمر عبر أراضيها لشحنه بواسطة الموانى السورية وذلك بعد أن قامت بغلق خط الأنابيب المذكور والذى كان يمر خلاله حوالى (٨٠٠,٠٠٠) ألف برميل يوميا من البترول العراقى ٠ وهى بهذه الصفقه المتكافئه مع ايران لم تخسر من منع مرور البترو ل العراقى عبر أراضيها شيئا ٠ بل ألحقت الضرر المباشر عن طريق هذا الإجراء بالعراق ، ومن ناحية أخرى فان الرئيس السورى حافظ الأسد قد خلق لرفاقه البعثيين فى العراق من المتاعب خلال هذه الحرب ما لا يحصى ولا يعد ٠ فهناك التحرشات العسكرية السورية على الحدود العراقية البريه والجويه وللدرجة التى ألجأت الرئيس العراقى أن يعلن أنه لن يتصدى لأى جندى سورى يحاول دخول الحدود العراقية واذا أرادت سوريا احتلال محافظة الانبار (على الحدود السوريه)

= البعثه الدبلوماسيه للنظام الليبى مغادرة الأراضى العراقية ردا على توقيع اتفاق التحالف المشار اليه ـ جريدة الأهرام ١٩٨٥/٦/٢٧ ٠

فليأخذونها ، وأقدمت القيادة السورية أيضا على حرمان العراق من خط النقل البرى الذى يمر عبر الحدود السوريه الى الموانئ السوريه فى وجه حركة النقل العراقية مع ما يمثله غلق كل من هذا الطريق وأنبوب النفط من عبء شديد على الاقتصاد العراقى ، اذا مـــا وضعنا فى إعتبارنا مسألة غلق ايران لشط العرب فى وجه الملاحة العراقيه ٠

ويجدر الاشاره أن هذه الاجراءات السوريه ضد العراق كانت على أثر الخلافات الحـــاده التى نشبت بين الزعامتين (جناحى حزب البعث فى البلدين) وظهرت واضحة علـــى سطح العلاقات بينهما بعد انتهاء مؤتمر بغداد لفترة وجيزه حيث نال كل طرف غرضه من هذا المؤتمر وأعلن فى العراق عن اكتشاف مؤامرة فى يوليو ١٩٧٩ قيل أنها تمـــت بتنسيق بين بعض من أعضاء القيادة فى العراق ومعهم عددا من اعضاء الكادر المتقدم لحزب البعث فى العراق ـ مع القيادة السورية وجهات أجنبيه أخرى لم تحددها القيـادة العراقية ، وذلك بهدف الاستيلاء على الحزب والسلطة وعرقلة عملية تسلم صدام حسين السلطة من الرئيس (أحمد حسن البكر) ٠ وعند هذا الحد توقفت الاتصالات التى كانت تجرى بين البلدين بشأن مشروع الوحدة بينهما الذى كان مزمع قيامه بعد التوقيع علـى ما يسمى (ميثاق العمل القومى) فى ١٩٧٨/١٠/٢٦ ٠ ومن ذلك الحين بدأت حمـــلات السباب المتبادله وتوجيه الاتهامات وكل ما يذخر به قاموس البعث من ألفـــــاظ ومصطلحـات ٠ وفى هذا الشأن تقول قيادة البعث الحاكم فى العراق : (أما النظـــام السورى فإنه لعب أكثر الأدوار خبثا وتواطؤا٠٠ فقد استغل النظام السورى علاقتـه مـع النظام الايرانى هذه لابتزاز السعوديه والأنظمه الضعيفة فى الخليج ليحصل منها علـى الأموال وليحصل المتنفـذون فيه على الرشاوى والهبات باعتبار أنه يستطيع أن يحـل (المشاكل) بينهم وبين ايران ، وهكذا فعلت بعض عناصر المنظمات الفلسطينيه ٠٠٠ لقد ظن النظام السورى المشبوه الغارق حتى أذنيه فى لعبة التناقضات الطائفيــه فـى المنطقة والتى من أبرزها دوره المشبوه فى لبنان ،

أن الأوضاع الجديدة فى ايران ستؤدى الى إضعاف النظام الوطنى والقومى الثورى فى العراق وتسهل له أطماعه فيه بالصورة التى عرضناها ، من خلال تآمره مع بعض الخونه من أعضاء القيادة السابقين ٠ ويعتبر النظام الايرانى حليفا وسندا لهم فى هـــــذا المخطط " (١) ، وعلى أى الأحوال فان الخلاف العراقى السورى فى حقيقته خلاف شخصـى بين زعامة جناحى حزب واحد يحكم فى الدولتين ٠

فعلى الجانب الآخر كان للرئيس السورى رأيه فى موضوع الحرب العراقية الايرانيه

---

(١) ـ التقرير الصادر عن حزب البعث العراقى المشار اليه آنفا (ص ٣٤٠ ، ٣٤١) ٠

الذى أعلنه خلال لقائه بأعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى الخامس من مايو ١٩٨٦ خلال دورة انعقاده فى دمشق . فقال الرئيس السورى : " بعد كامب ديفيد اتفقت سوريا والعراق على اقامة الوحدة بينهما ، وتم الاتفاق على اسلوب الوحده ، وشكلت لجان الوحده ، وبدأت عملها ، الا أننى فوجئت باستقالة حسن البكر ، وتولى صدام حسين الذى اختلق قصة وهميه . اتهم فيها سوريا بعمل مؤامره ضد العراق ، واعدم عددا كبيرا من قيادات البعث العراقى . وبعد ذلك ولسبب غير مفهوم ، قام الرئيس صدام حسين بالحرب ضد ايران فى وقت كان الشعب العربى سعيدا فيه بالثورة الاسلاميه باعتبارها رصيدا للعرب والثورة العربية والفلسطينيه ، لان الايرانيين بمجرد استيلائهم على السلطة استولوا على السفاره الاسرائيليه وقطعوا علاقتهم باسرائيل ، وحولوها الى مقر لمنظمة التحرير ، لذلك فالحرب العراقية ضد ايران قد اتخذت شكلا وموقفا غير قومى وغير أخلاقى " ويرى الرئيس السورى أن الحرب العراقية الايرانيه يمكن أن تتوقف بشرطين :

الأول : ان يستقيل صدام حسين ، لأنه الذى بدأ الحرب ، وان تخليه عن السلطة يجعل الحل ممكنا وقريبا خاصه ان أئمه ايران يعتبرونه كافرا .

الثانى : ان تعود العلاقات بين سوريا والعراق الى ما قبل الحرب ويستكملا معا اجراءات الوحده (١) .

ومجمل القول هنا ، أنه من الصعب على نفس كل انسان مسلم ، وعربى أن يتقبل فكرة امداد أطراف عربيه مثل (سوريا وليبيا) بالعتاد الحربى لايران ، ليُقتل به الشعب العراقى ، فى ذات الوقت الذى يصعب فيه تقبل فكرة تزويد الدول العربية الاسلاميه للعراق ، بالمال والعتاد الحربى ليُقتل به الشعب الايرانى المسلم . لأن كلا الأمرين مرفوض عربيا واسلاميا ويساهم فى اطالة أمد الحرب بدلا من أن يكون وسيلة فعاله لايقافها . وعليه فليس لكل من سوريا أو ليبيا مصلحة فى العمل على ايقاف الحرب دون الإعلان الصريح عن موقفها .

(٢) الدول المؤيده للعراق ضد ايران (عمليا)

(أ) المملكة العربية السعوديه وبعض دول الخليج العربى . (*)

لا شك أن للموقع الجغرافى لدول الخليج العربى - سواء الدول العربية أو ايران

---

(١) - نقلا عن جريدة حزب الوفد المصرية فى ١٩٨٦/٥/٢٢ .

(*) * ننوه الى أن مقصدنا من استخدام عبارة (دول الخليج العربى) فى هذا الفصل =

كل بالنسبة للآخر دوره وأهميته فى هذا الصراع الدائر الآن · حيث تحتل ايران موقعها على الجانب الشرقى والشمالى بأكمله من الخليج العربى مع انتشار موانيها على شاطئه وحتى رأس الخليج عند مصب شط العرب على حدود العراق · وهو الامتداد الذى جعلها تطلق عليه اسم (الخليج الفارسى) بينما يقابلها على الجانب الآخر مجموعة الدول العربيه الخليجيه ·

وقد قامت ايران خلال عهد الشاه باحتلال ثلاث جزر مجاوره لمضيق هرمز عام ١٩٧١ وذلك بفرض أحكام سيطرتها على الخليج حيث نشرف عليها من جهة الشمال والشمال الغربى وهى الجزر العربيه (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) " وتبعد جزيرة (أبو موسى) حوالى (١٦ كيلو مترا) عن مضيق هرمز وتبعد عن الساحل الايرانى نحو (٧٥ كيلو مترا) وعن ساحل الامارات العربيه نحو (٦٠ كيلو مترا) ، فهى أقرب الى الساحل العربى وخاصة من مدينة الشارقه منه من مدينة لنجه على الساحل الايرانى ، أما جزيرتى(طنب الكبرى والصغرى) فهما تتبعان رأس الخيمه حيث تبعد الأولى عن رأس الخيمه (٢٠ كيلو مترا) (١) ·

وترجع أهميه هذه الجزر الى موقعها المتحكم فى حركة الملاحة فى الخليج مما يجعلنا ندرك مغزى التهديد الايرانى الحالى بغلق مضيق هرمز فى وجه الملاحة التى تخدم الدول العربية المطله عليه ردا على استمرار العراق فى قصف جزيرة خرج الايرانيه من منطلق القدرة الايرانيه فى السيطرة على هذه النقطة الحساسه من الشريان البحرى لتلك الدول · واذا كان الخليج العربى عموما يمثل أهمية خاصة لدول العالم بسبب موقعه الجغرافى وثروته البتروليه فان ذلك ولا شك قد عاد بآثاره بين السلب والايجاب على الدول المطله عليه · فمثلا الاتحاد السوفيتى وهو احدى القوتين العظمتين فى العالم يشترك مع احدى دوله وهى ايران على الحدود وبالتالى فان مصالحة فى الخليج واهتمامه بما يحدث فيه من تطورات قد يكون من شأنها احداث تغيير للموازين فى المنطقة لصالح خصمه الرئيسى الولايات المتحدة الأمريكيه ، هو أمر يضع له السوفييت حساباته اللازمه · ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيه وحلفائها من الدول الغربيه والتى عملت دائما وعلى مدى التاريخ

---

(١) - حسين ندى حسين - الأهميه الاستراتيجيه والنظام القانونى للطريق الملاحى البحرى فى الخليج العربى (ص ٢٣) ·

لا ينصب على سائر هذه الدول - انما تلك التى تلعب الآن دورا مؤثرا سواء بالسلب أو بالايجاب فى اتجاهات السياسه الخارجيه لدول الخليج عموما والتى تقدم دعما مباشرا للعراق فى حربه ضد ايران ·

الحديث لقيام الدول كوحدات سياسيه ، فى هذه المنطقة ، على خلق أحلاف متعددة المسميات مثل حلف بغداد وغيرها من مشاريع نجح بعضها وأحبط الآخر ، وعملت دائما على تعزيز وجودها العسكرى ونفوذها السياسى فى المنطقة أو بالقرب منها . ولسنا فى حاجة هنا الى الاشاره الى حاجة الولايات المتحدة وحلفائها لحماية خطوط الملاحة فى الخليج العربى لضمان تدفق النفط الى أسواقها من ناحية وضمان استمرار العراق أسواق دول الخليج بمنتجاتها باعتبارها أهم الأسواق التى تعتمد عليها من ناحية أخرى . وبهذه المناسبه يصعب على المراقب أن يتكهن بردود الفعل التى يمكن أن تصدر عن تلك الدول المعنيه نتيجة إحتمال تنفيذ ايران لتهديدها بغلق مضيق هرمز ، برغم استبعاد المراقبين السياسيين حدوث ذلك .

ولكنى أرى أن ايران لن تتورع عن الاقدام على مثل هذا العمل اذا إضطرتها ظروف تصعيد العراق للحرب البحرية الى ذلك ، مع سكوت الأطراف الدولية المعنيه على هذا التصعيد وستكون ايران بفعلها هذا ، اذا تم ، كمن هدم البيت على نفسه ومن يسكن معه .

وفى الحقيقة أن الحرب العراقية الايرانيه قد ساهمت فى إساءة الأوضاع كثيرا بين ايران ودول الخليج العربى بسبب الدعم الذى تقدمه بعض دوله الى العراق ، وكان لذلك أيضا أثره على تلك الدول التى احترقت أصابع زعمائها فى هذه الحرب . ولقد سبق أن كرر الزعماء الايرانيون دعوتهم الى زعماء الخليج بالتخلى عن دعم العراق فى هذه الحرب ، وترك الصراع لتحسمه الامكانيات الذاتيه لكليهما ، تجنبا لتوريط المنطقة وتدخل الدول الكبرى لفرض أوضاعا جديده عليها . ومن جهة أخرى عملت القيادة العراقيه جاهده وكما أشرنا من قبل على اقناع زعماء الخليج ، بأن العراق وحده القادر على التصدى لتيار تصدير الثورة الاسلاميه القادم من ايران ، مما يقتضى دعمهم للعراق على هذا الأساس باعتبار أنه يدافع عن أمن تلك الدول - وهو بذلك يطالب بالثمن . فى الوقت الذى يعلن الايرانيون أنه ليس لديهم أطماع فى المنطقة عكس ما يدعى به العراق . وفشلت محاولات القيادة العراقية لحث زعماء الخليج على قطع علاقاتهم الدبلوماسيه مع ايران توطئه لتوريطهم فى هذه الحرب الى جانبهم ، فقد حرص زعماء الخليج عموما ، على انتهاج سياسه حذره ومتزنه ومدروسه مع زعماء ايران ، وبشكل لا يسمح للعلاقة معهم أن تصل الى طريق العداء السافر والقطيعة الشامله . واستمرت اتصالاتهم معهم لا تنقطع ، وكذلك الزيارات المتبادله للمسئولين الخليجيين مع أقرانهم الايرانيين . فى محاولة لتطويق النزاع مع العراق ووضع حدا له . ولعل البيان الصادر عن مؤتمر قمه زعماء دول مجلس التعاون المشترك

لدول الخليج المنعقد فى الفتره من (٣ ـ ٥ نوفمبر ١٩٨٥) قد أعرب بوضوح عن رغبه تلك الدول فى تحسين علاقاتها مع ايران ، مشيرا وعلى غير عادته وباسلوب مبطن الى الأثر السلبى فى تصعيد الصراع نتيجة قيام العراق بضرب المدن الايرانيه ٠ وكلف المؤتمر بعض المسئولون الخليجيون ممثلين عنه للقيام بزيارات الى كل من بغداد وطهران لمحاولة ايجاد مخرج لهذا الصراع ٠

ولكن ما زالت ايران تنظر للدعم الخليجى للعراق ، على أنه ـ مشاركة مباشره الى جانب العراق فى هذه الحرب ٠ ويعد كل من السعودية والكويت من أبرز دول الخليج مساهمه فى هذا الدعم؟ فقد قدمت كل منهما موانيها لخدمة التجارة العراقيه ، والمجهود الحربى العراقى ٠ ويلاحظ أن العراق يستفيد من المعلومات التى توفرها له طائرات (الإيواكس) المتواجده فى السعوديه بالنسبه للتحركات العسكريه الإيرانيه ٠

ولقد تم فى مايو ١٩٨٥ عقد جوله من المفاوضات بين العراق والسعوديه خلال زيارة وزير النفط العراقى للسعودية بشأن تنفيذ مشروع انشاء خط أنابيب لنقل النفط العراقى عبر الأراضى السعوديه من حقل الرميله العراقى الى خط بترولين السعودى الممتد الى ميناء ينبع السعودى على البحر الأحمر ٠ ذلك بالاضافة الى قيام السعوديه فى الوقت الحالى ببيع حوالى (٢٢٥ ألف برميل) نفط يوميا لحساب العراق ، مما يمكن القول معه أن الاعتماد العراقى على السعوديه أصبح متزايدا على حد قول صحيفة الأهرام (القاهرية) فى عددها الصادر فى ١٩٨٥/٥/١٥ ٠

واذا كانت هذه الحرب قد جاءت لتحقق لزعماء بعض دول الخليج العربى قضاء أمرا ما فى نفوسهم نوهنا عنه آنفا ، وحسب تصورنا الشخصى لتسلسل الأحداث وطبيعة الموقف فى المنطقة ، الاّ أنها أصبحت تهدد بامتداد نيرانها الى داخل بلادهم ، ورغبوا فى ذلك أم أبوا ٠

فإن ترويض طرفى الصراع وكسر شوكتهم وتقليم أظافرهم وهو الأمر الذى كان مأمولا تحقيقه نتيجة استنزافهم فى هذه الحرب ، لم يتحقق بالصورة التى كان متصورا حدوثها ، بل أصبحت ايران تهدد الآن هذه الدول التى تدعم العراق ، بضرب مصالحها وأهمها حرمانها من تصدير نفطها عبر مياه الخليج ، ناهيك عن القدرة العسكريه الايرانيه بعد وصول قواتها الى قرب الحدود الكويتيه مع العراق ، بعد احتلال ايران لمدينه الفاو العراقيه فى مارس ١٩٨٦ دون أن يستطيع العراق ردها من حيث أتت ٠

وهنا يثور تساؤل يفرض نفسه وهو : هل تقديرات زعماء دول الخليج التى

ساندت العراق ضد ايران ، عند بدايه الحرب ، وتقييمهم للموقف وقتها على ضوء النتائج التى أفرزتها الحرب اليوم أثبتت صحتها - أم أن تقييمهم للموقف الآن يشير الى شيء آخر غير ذلك ؟ وأعتقد أنه لا يستطيع تحديد الاجابه الدقيقه على هذا السؤال سوى زعماء هذه الدول ذاتهم ٠ لما يرتبط بهده الاجابه من امور - قلنا أنها كانت وما زالت فى داخلهم ٠

وان المتأمل لتطورات الحرب العراقية الايرانيه ، يستطيع أن يتلمس أهم وأبرز آثارها المباشره على دول الخليج العربى والتى يمكن أن نوجزها فيما يلى :

أولا : الأعباء الماليه التى تتحملها تلك الدول بسبب الحرب

فقد تحملت تلك الدول أعباءا ماليه باهظه لم تكن فى حسبانها عند بدايه الحرب ، وقد أثر ذلك مع تزامن انخفاض أسعار النفط الذى وصل الى حوالى (١٢ دولار) للبرميل الواحد ، على اقتصاديات هذه الدول ، فإضطرت الى وقف بعض مشاريع خطط التنميه فيها وتقليص العماله الأجنبيه ، وأصبحت تخطو خطوات قريبه مما إتخذها العراق على الصعيد الاقتصادى داخليا ٠

ويمكن القول أن هذه الحرب يتم تمويلها وبصفه أساسيه بالنسبة للعراق من خزينة دول الخليج العربى ، التى تواجه أيضا نتيجة الحرب أعباء ماليه اضافية لدعم قواتها المسلحة كما سنذكر فيما بعد ٠

ولا يفوتنا ماتردد خلال انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز فى كوبا عن استعداد دول الخليج العربى دفع تعويضات أضرار الحرب الى ايران مقابل ايقافها للحرب ٠

ثانيا : المشاكل الدفاعيه التى أصبحت ضرورة ملحه بالنسبه لهذه الدول وأعبائها الماليه :

فقد خلقت تطورات هذه الحرب ظروفا وأوضاعا جديده فى منطقة الخليج العربى من الناحية العسكرية إستوجبت اتخاذ دُوله الحيطه والاستعداد لمواجهة احتمال توسيع نطاق الحرب ليمس سيادة وأمن حدودها ، ومصالحها الاقتصاديه ولا سيما بعد تعرض ايران للبواخر المترده على موانيها فى الخليج لعمليات تفتيش واستيلاء على الشحنات ، وأعمال القصف لعدد من هذه البواخر والناقلات (*)

(*) - وذكرت جريدة (كيهان) الايرانيه فى عددها الصادر فى ١٩٨٦/٣/٢٦ أن عدد السفن التى تم اعتراضها فى مياه الخليج لغرض تفتيشها بلغ ٦٠٠ سفينه خلال =

وكان على هذه الدول أن تعتمد على نفسها في هذا الشأن ، دون الاعتماد على أي طرف دولي آخر للقيام بهذه المهمه بما فيها العراق الذي أصبح غير قادر على الدفاع عن حدوده ذاتها - وليس فقط عن أمن وسلامه دول الخليج المجاوره ٠ ولعل وصول القوات الايرانيه في فبراير ١٩٨٦ الى قرب الحدود الكويتيه مع العراق بعد استيلائه على ميناء الفاو العراقي لدليل قاطع على ما نقول به وخاصة بعد استنفار العراق للدول العربيه لمساندته في هذه الحرب ومطالباته اليائسه بتطبيق أحكام (معاهده الدفاع المشترك) لدول الجامعه العربيه والذي يعني اقراره بعدم القدرة على مواجهه ايران عسكريا بمفرده ٠ ولقد كان على هذه الدول الخليجيه على ضوء ذلك أن تنسق فيما بينها لاقامة نظام دفاعي جيد تعتمد فيه على قدراتها الذاتيه وحدها ، ما يمثله ذلك من أعباء ضخمه على خزائن هذه الدول لمواجهة هذا الخطر المباشر والمقترب ٠ ولقد بعث القاده الايرانيون بمبعوث الى أمير الكويت عقب احتلال ايران لمدينة الفاو العراقية ، لينقل له تحذيرا ايرانيا بعدم السماح للقوات العراقيه باستخدام جزيرة (بوبيان) التابعة للكويت في الخليج بالقرب من ميناء الفاو ٠

وصرح رئيس الجمهورية في ايران (على خامنائي) في ١٩٨٦/٢/١١ " انه في حالة عجز الكويت عن منع العراق من استخدام جزيرة بوبيان ضد القوات الايرانيه فإننا سنقوم بهذا العمل بأنفسنا " ، وهو يقصد بذلك التدخل الصريح في الكويت عسكريا لمنع القوات العراقية من استخدام جزيرة بوبيان الكويتيه للضغط على القوات الايرانيه المتواجده في شبه جزيرة الفاو العراقيه ٠ وفي ١٩٨٦/٢/٢١ أعلن رئيس البرلمان الايراني (هاشمي رفسنجاني) خلال خطبة الجمعه تعليقا على الهجوم الايراني المذكور " أن هذه العمليات تعد إنذار أقوى الى حماة العراق من الرجعيين في جنوب الخليج الفارسي " ٠ وهي اشاره واضحه الى دول الخليج العربي التي تدعم العراق ٠

ولقد رد العراق على هذا الموقف في ١٩٨٦/٢/٢٦ بالاعلان عن توسيع نطاق المنطقة المحظوره في مياه الخليج العربي لتمتد الى المنطقة المواجهه للساحل الكويتي ٠

وفي ١٩٨٦/٢/٢٨ أعلن (ميرموسوي) رئيس وزراء ايران " أنه ليس بوسع ايران السكوت على أن تبيع دول أخرى البترول لصالح العراق ٠ " والمقصود بذلك المملكة السعوديه والكويت اللتان وقفتا على اتفاق مع العراق خلال ذات الاسبوع

= الشهرين السابقين منها ١١ سفينه تحمل شحنات للعراق تم تحويلها الى الموانيء الايرانيه ٠ والجدير بالذكر أن ايران بدأت تمارس عملية اعتراض البواخر في مياه الخليج من سبتمبر ١٩٨٥ ٠

لتبيعا بموجبه بترول المنطقة المحايده بينهما لحساب العراق ٠ وعليه فقد أصبحت كل هذه المخاطر أمرا يؤرق زعماء الخليج ٠ مما ترتب عليه عقد اجتماع " لمجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربي " في ١٩٨٦/٣/٣ بالرياض ٠ وأصدر المجلس في نهاية اجتماعاته بيانا أعلن خلاله عدم قبوله للتهديدات الايرانيه الأخيره ، وطالب ايران بسحب قواتها من جنوب العراق ٠ وأشار في بيانه الى أن (قوة درع الجزيره) والتي تتمركز بالقرب من الرياض في السعوديه جاهزه للتحرك لمواجهة أي حالة تهدد دول الخليج اذا استدعت الضروره ذلك مع الاعلان عن عقد اجتماع لرؤساء أركان الدول الست المشتركه في عضوية المجلس لبحث الاجراءات اللازمه لمواجهة مثل هذه الاحتمالات ٠

وهكذا ، قد تجد دول الخليج العربي نفسها ذات يوم قريب ، طرفا مباشرا في حرب فعليه ، رغبت في ذلك أم أبت بسبب جيران السوء (ايران والعراق) وهي تعيش اليوم أيضا أجواء هذه الحرب ، في وقت لم تدخر القيادة العراقية جهدا لمحاولة جرهم الى ساحه الحرب الى جانبها وبشتى الطرق ٠

ثالثا : حدوث قلاقل داخليه في بعض دول الخليج ، اتهم فيها كل من طرفي الصراع العراق وايران ، أحدهما الآخر ، بأنه المتسبب فيها ٠

ولقد كان واضحا أن أصابع ايران ليست ببعيده عن هذه الأحداث المفجعه بسبب تأييد هذه الدول للعراق ودعمها له وكان من أهم تلك القلاقل والأحداث ، تلك التي كان يحدثها الحجاج الايرانيون خلال مواسم الحج في السعوديه ٠ كذلك قيام منظمات شيعيه وغير شيعيه وعلى مختلف مسمياتها ، والتي تلقى دعما من القيادة الايرانيه ، بإحداث متاعب أمنيه في الامارات العربيه والكويت والسعوديه وأبرز هذه الحوادث ، عمليات الانفجارات التي وقعت في الكويت في ديسمبر عام ١٩٨٣ والتي أختار المخططون لها كل من السفاره الأمريكيه والفرنسيه في الكويت ، وبرج المراقبة في مطار الكويت ومراقبة التحكم التابعة لوزارة الكهرباء ، ومصفاه للبترول، ومجمع سكني لاقامة خبراء أمريكين يعملون في الكويت ٠ وعلى الرغم من أن الذي أعلن مسئولينه عن تنفيذ هذه العملية هي منظمة اطلقت على نفسها اسم (منظمه الجهاد الاسلامي) من بيروت ، الا أن كون معظم المتهمين في هذه الأحداث وكما كشفت عنه التحقيقات في الكويت هم من العراقيين ، هو أمر يكشف عن اتصال هذه الاحداث بالدعم الكويتي للعراق ضد ايران ، لأن هؤلاء العراقيين قد قيل أنهم من حزب الدعوه الاسلامي المناهض لنظام الحكم في العراق ، والمدعوم من القيادة الايرانيه

ولقد نجحت العملية في تحقيق هدفين في وقت واحد ، أحدهما يتعلق بضرب المصالح الأمريكيه والفرنسيه لارتباط ذلك بالاحداث الجاريه على الساحه اللبنانيه التي يلعب الشيعه اللبنانيين(منظمة أمل) دورا بارزا فيها ٠ وقد ظلت منظمة الجهاد الاسلامي تكرر تحذيراتها الى الكويت باطلاق سراح المتهمين في هذه القضية ، الى أن تعرض موكب أمير الكويت في ١٩٨٥/٥/٢٥ الى حادث تفجير سيارة ملغومه نجا منها باعجوبه وهي رساله مجدده الى الكويت ٠ وفي السعوديه كان آخر الحوادث التي وقعت فيها ذلك الانفجار الذي تعرض له حي السليمانيه بمدينة الرياض في ١٩٨٥/٥/٢٠ ٠ وقد سبقه اختطاف ثلاثة من طاقم السفاره الفرنسيه في بيروت الغربيه ، وطالبت المنظمة التي نفذت العملية في بيانها ، بالغاء فرنسا لصفقة طائرات الميراج التي أبرمتها السعوديه مع فرنسا لصالح العراق والتي ستحصل فرنسا مقابلها على بسترول من السعوديه والمتأمل لكل هذه العمليات وفي أبعادها ، يجد أنها تتضمن في أهدافها المعلنه أو الغير معلنه ارتباطا " واضحا " بالدور الذي تلعبه دول الخليج العربي في دعم العراق ضد ايران في تلك الحرب ٠

وأخيرا ، فان هناك تنظيمات وجماعات سياسيه مناهضه لنظم الحكم في دول الخليج العربي تتخذ من ايران مقرا لها وتتلقى الدعم والعون من القيادة الايرانيه ٠

وأخيرا - لا نستطيع أن ننكر أن زعماء الخليج العربي اليوم - لا يرغبون في بقاء هذه الحرب دائره ولساعة واحده بعد أن ذاقوا فيها الأمرين ٠ ولذلك بذلوا كل ما يستطيعون من جهد لمحاولة احتوائها ووقف القتال دون جدوى ٠ وفشلت كل مساعيهم الملحه لدى الطرفين ، وخاصة ايران ٠ ولعل هدفهم المباشر هو تخليص أنفسهم من ذلك المستنقع الذي بدأت أقدامهم تغوص فيه ، وداوموا على ارسال مبعوثيهم الى الدولتين في محاولات متكرره ودائمه ٠ وأبرز هذه المساعي زيارة سعود الفيصل وزير الخارجيه السعودي في مايو ١٩٨٥ لطهران والتي رد عليها وزير الخارجيه الايراني (على أكبر ولايتي) بزيارة للسعوديه في ١٩٨٥/١٢/٧ وفي الوقت الحرج الذي كانت ايران تستعد فيه لتنفيذ هجومها المنتظر على العراق والذي تم في فبراير ١٩٨٦ ٠ ويجدر الاشاره الى ما صرح به المسئول الايراني في حينها من أنه سوف يؤكد للسعوديه أن ايران مصممه على استمرار الحرب حتى يقضي على مصدر الخطر وهو " صدام حسين " على حد قوله ، وللإعراب عن التجاوب الايراني مع بيان مجلس دول الخليج العربي الذي صدر في نوفمبر ١٩٨٥ والذي أعرب من خلاله عن الاهتمام بتحسين العلاقات مع ايران ٠ ولقد كان يقابل كل خطوه من خطوات زعماء دول الخليج في اتجاه التقارب مع ايران - بهدف احتواء تشددها واصرارها على استمرار الحرب ،

محاولة مقابلة من جانب القيادة العراقيه ـ لتعكير صفو العلاقات الايرانيه ـ الخليجيه وبشكل دائم ، بهدف احباط هذه المحاولات ـ وتوريط هذه الدول في هذه الحرب • كما قد ساهمت دول الخليج في العديد من لجان الوساطه التى انبثقت عن مؤتمـــــرات ومنظمـات دولية عديـــدة •

•••••••••••

(٢) الدول المؤيدة للعراق ضد ايران بشكل علني وصريح :

ومن هذه الدول الأردن والمغرب واليمن الشمالي والسودان ٠ واذا كان للأردن موقفه الخاص والمتميز الذى سوف تفصله فيما بعد ، الا أن باقى الدول المذكورة لم يكن وقوفها الى جانب العراق بذات الحجم الذى قدمه الأردن ، فبالنسبة للمغرب كان التأييد بشكل معنوى فقط فى حين كان الدعم السودانى خلال نظام حكم الرئيس السابق محمد جعفر النميرى قد أخذ شكلا عمليا فى صورة تقديم قوات عسكرية سودانيه للمشاركة فى القتال الى جانب القوات العراقية ضد ايران وبالرغم من أن هذه القوات كانت مساهمه سودانيه بالافراد فقط دون تسليحها وسائر مستلزمات إعاشتها خلال تواجدها فى العراق حيث كانت تتحمل الحكومة العراقية تلك الأمور وحسب ما كان يتناقل على ألسنه العسكريين من العراقيين فى الاحاديث الخاصة ، الآ أنه يمكن القول أن هذه التجربة قد أثبتت فشلا واضحا بسبب عدم قدرة هذه القوات السودانيه على التجانس والعمل الى جانب القوات العراقية كما حدثت بعض المشاكل والمتاعب خلال فترة تواجدها مما اضطرت معه السلطات العراقية المختصه الى سحبها من على خطوط القتال بعد أن شاركت بالفعل فى صد احدى العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه على الجبهة الجنوبيه وتمركزت بالقرب من مدينة العمارة جنوب العراق الى أن عادت الى السودان ٠

ولا نعتقد أن ذلك الموقف الرسمي للسودان من حيث التأييد والمساندة العلنيه بشكل انحيازى الى جانب العراق ضد ايران ، سيظل على حاله بعد أن حدث تطور فى العلاقات بين نظام الحكم الجديد فى السودان وبين القيادة الايرانيه فى طريق اعادة العلاقات بين الدولتين ٠

أما اليمن الشماليه أيضا فقد خطت نفس الخطوة السودانيه وأرسل بعض الوحدات من قواته المسلحة الى العراق وفى احتفال رسمي نقلت وقائعه فى حينه بواسطة أجهزة الاعلام العراقيه ٠ ولا يخفى فى هذا المقام أن العراق كان يقدم مساعدات ماليه وكذلك فى عدة مجالات أخرى الى اليمن الشمالى قبل نشوب الحرب ، مما يمكن القول معه أن ذلك الموقف اليمنى كان نوعا من رد الجميل فى حينها ٠

يبقى أن نتكلم عن الأردن والذى كان مع بداية الحرب العراقية الايرانيه قد أرسل لواءً (*) من المتطوعين الى العراق وهو حاله حال القوات اليمنيه المذكورة

(*) - لواء اليرموك ٠

لم تتردد معلومات عن أي مشاركة ملموسه لكلاهما في معارك وقعت على جبهات القتال ولقد وقف الاردن موقفا صريحا وعلنيا في تأييده للعراق ويمكن القول أن الأردن يعد من الدول المستفيده من وجود حالة الحرب القائمه بين العراق وايران ، فواقع الحال يقول أن غلق الحدود السوريه في وجه حركة النقل والتجارة العراقيه وكذلك خط أنابيب النفط العراقي المتجه الى سوريا ، قد تحول على أثرهما ذلك الحجم الكبير من هذا النشاط لصالح الأردن حيث نشطت حركة العمل في ميناء العقبه الأردني الذى أصبح يستقبل نسبة كبيرة من الصادرات والواردات العراقية ، كما أن الشركات الأردنيه ذات الأنشطه التجارية قد وجدت لها سوقا بغير منافس في العراق وابتداءً من مواد البناء والأدوات المنزلية المنتجه في الأردن الى الخضر والفاكهة والاحتياجات الغذائيه . ولقد حرص الملك حسين على اجراء الاتصالات المستمرة مع الرئيس العراقي صدام حسين لمتابعة الموقف على الجبهة مع ايران ، اضافة الى ذلك ، فإنه قد تم بالفعل ربط خط أنابيب لنقل النفط العراقي الى ميناء العقبه الأردني تم الاعلان عن ضخ النفط من خلاله لأول مرة في ١٠/١٠/١٩٨٥ على لسان وزير النفط الأردني (فتحي عبيد) في تصريح له الى الاذاعه الأردنيه والذى ذكر خلاله أنه سيتم نقل ٢٪ مليون طن عبر هذا الخط يزيد في العام التالي الى ٥ مليون طن ، وأنه سوف يتم ضخ أول شحنه عبر هذا الخط في ١١/١٠/١٩٨٥ والتي تقدر بحوالي (٢٠٠ ألف طن) .

ويبدوا أنه ليس في الموقف الأردني المساند للعراق في حربه ضد ايران حتى ولو كان بشكل معنوى أي غضاضه من وجهة النظر الأردنيه طالما أنه لن يلحق بالمصالح الأردنيه أي أذى أو ضرر ، وخاصة من جانب ايران . فقد استطاع الملك حسين ملك الأردن بذكائه المعهود وحنكته السياسيه التي إكتسبها عبر سنوات طويلة مضت - أن يختار الورقة الرابحة كعادته والتي يحقق من خلالها مصالح شعبه بصرف النظر فيما كانت هذه الورقة سيكون لها تأثيرها ضد هذا الطرف أو ذاك . فاختار الوقوف الى جانب العراق - وفي رأيي أن ذلك لم يكن الآ وليد حسابات دقيقه وهو الملك الذى كانت تربطه بالشاه علاقات وطيدة قبل سقوط نظامه في ايران وهو أيضا نفسه الملك حسين الذى كثيرا ما وصلت العلاقات بينه وبين أطراف عربيه متعدده الى أسوأ درجاتها ثم عادت لتصبح مثالا يحتذى به في العلاقات العربيه والعكس صحيح . فهو دائما يتحرك أينما تكون المصلحة الحقيقيه لشعبه وليس سوء العلاقات الأردنيه السوريه ببعيد زمنها ، فخلال النصف الأول من شهر نوفمبر ١٩٨٥ ، بدأت المياه تعود الى مجاريها بين الدولتين على أثر مساعي خليجيه بين الطرفين لا أحد يستطيع أن ينكر على ضوء نتائجها أن لكل من الملك حسين وحافظ الأسد مصلحة حقيقية يرى في عودة

العلاقات الى طبيعتها بين الدولتين ضرورة يحتاجها شعبيهما والتى توجت باللقاء الذى عقد بين الملك حسين والرئيس حافظ الأسد فى دمشق خلال الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر عام ١٩٨٥ ، ثم تلاها لقاء آخر بين الزعيمين فى عمان خلال الاسبوع الأول من شهر مايو ١٩٨٦ . ولكن الغريب هنا هو ذلك الطرف الآخر وهو العراق الذى تدور رحى السياسة الخارجيه بالنسبه له على ضوء علاقة قادته بقادة الأطراف الأخرى قبل النظر فى مصالح شعبه كما بينا سابقا . ولذلك وبصرف النظر عن آلاف التهم وعبارات السباب التى وجهها نظام البعث الى ملك الأردن ، فإن الملك حسين قد إختار الوقوف الى جانبهم فى العراق متناسيا تلك الخصومات الشخصيه مع القيادة البعثيه بقصد تحقيق فائدة مؤكدة فى ظل الفرقة بين النظامين الحاكمين فى سوريا والعراق ، حيث أفضل الفرص وأندرها ملاءمه لكى يغتنمها ملك الأردن . وبهذه المناسبه نشير الى تلك الفقرة التى وردت فى التقرير السياسى للمؤتمر القومى الحادى عشر لحزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق حينما وصف الأردن بانه من أبرز عناصر الجبهة التى تضم أصحاب التسوية حينما عدد هذه العناصر بقوله : (التى ضمت النظام السورى والاردنى والقيادات فى منظمة التحرير الفلسطينيه وكل الأنظمه اليمينيه العربيه) ولكن الملفت للنظر هو أن هذا التقرير قد تم توزيعه فى يناير ١٩٨٣ ونسى الرفاق فى العراق أن يرفعوا من هذه الفقره إسم الأردن ليتمشى ذلك مع الموقف الأردنى الى جانبهم .

ونحن نأمل أن تبقى العلاقات الاردنيه العراقيه على هذه الدرجة من القوة والمتانه فى المستقبل القريب والبعيد ، فاذا كانت قد بنيت على تحقيق مصالح حقيقيه يبغى الملك حسين تحقيقها لشعبه من ورائها ، فإن نظام البعث فى العراق كان يرى فيها ضرورة لا يستطيع أن يضحى بها فى موقفه الحرج خلال حربه مع ايران بسبب حاجته الماسه الى وجود منفذ له مع العالم الخارجى بعد غلق طريق سوريا وكذلك شط العرب . ونقول ذلك ونؤكد عليه لأننا نشكك فى بقاء البعثيين على نهج ثابت فى علاقاتهم الدولية وهو ما يدركه ملك الأردن جيدا . ومجمل القول بالنسبه للأردن فاذا كان دوره فى مسانده العراق لا يتعدى موضوع نقل الامدادات التى ترد من دول العالم عن طريق ميناء العقبه الاردنى الى العراق برا وكذلك مرور النفط العراقى عبر الاراضى الاردنيه للتصدير للخارج ، فإن ذلك إضافه الى أن الأردن مستفيد من ورائه كل الفائدة فإنه لا يمكن إعتبارها مساهمة أردنية فى الحرب ضد ايران ، وبالتالى لا يمكن إعتبار الأردن طرفا معاديا لايران من هذا المنطلق ولكنه يبقى فى الامر وجهة نظر تتعلق بالسماح بنقل العتاد العسكرى عبر أراضيه الى العراق فإن ذلك

على أضعف الايمان يعد عنصرا مساعدا فى اطاله أمد الحرب بين البلدين ، وعليـــــه فان الأردن يعتبر طرفا مستفيدا من هذه الحرب لا يفيده ايقافها بقدر ما يفيـــــده إستمرارها.ولا ينتظر بناءً على ذلك أن نسمع عن دور له فى ايقـــــاف هذه الحرب ٠

....

(٤) أطرافا عربيه لم تبدى موقفا مؤيدا لأحد الطرفين ضد الآخر بشكل علـنى وإن كانت تصرفاتها العلنيه تكشف عن عدم تأييدها العراق ضد ايران :

وسوف نتخذ من كل من الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينيه نموذجان يقتربا من هذا الموقف حسب تقديرى :

(أ) - الجزائـــــر

وعلى الرغم من الموقف الرسمى الغير مؤيد أو معارض لأى من العراق وايران من قبل الجزائر ، الا أن القيادة العراقية تعتبر الجزائر من المؤيدين لايران ضد العـــراق ويستشف ذلك من خلال ما صدر عن القيادة العراقية فى مناسبات عديدة أبرزهـــا ما ورد فى التقرير المركزى الصادر عن حزب البعث فى العراق والذى تتخذ منه مصدرا رسميـــا أساسيا فى هذا الكتاب ليكون حجة فيما صدر عن العراقيين ضدهم : " وقد سار النظـــام الجزائرى على طريق مجاملة نظام الخمينى وتحركت العلاقات الجيدة القديمة بـــين نظامى الجزائر والشاه لتظهر بإطار جديد هو إطار تأييد (الثورة الاسلاميــــــة) أو (التحالف بين الثورتين الجزائريه والايرانيه) وهو (تحالف لا يستند على أى أساس موضوعـــــى) " (١) ٠ (*)

ويبدو أن موقف العراق من الجزائر يرجع الى تاريخ دعوة الرئيس العراقـــــى صدام حسين فى بداية تسلمه السلطة إلى إنعقاد مؤتمر شعبى يحضره ممثلين عن كافة الأحزاب والقوى السياسية فى العالم العربى لمناقشة الاعلان القومى الذى أعلن عنـــه فى ٨ فبراير ١٩٨٠ مناقشة (قوميه ديمقراطية) على حد تعبير العراق الرسمى وذ لــك أثر رد الفعل السلبى الذى لاقاه هذا المشروع لدى الحكومات العربيه ٠ فحينمـــا إمتنعت القيادة الجزائرية عن ارسال وفد لحضور المؤتمر الشعبى المذكور وكان ذلك قبل الحرب العراقية الايرانيه ، إعتبرت القيادة العراقية هذا الموقف الجزائـــــرى

---

(١) - التقرير المشار اليـــه (ص ٣٤٠) ٠

(*) - ولا أدرى ما هو الأساس الموضوعى فى نظر البعث العراقى الذى تقوم عليهـــــــا العلاقات بين الدول ٠

- مقاطعة - من جانب الجزائر للمؤتمر ثم أعقب ذلك وكما أشرنا سالفا دور الجزائر كوسيط بين ايران والعراق خلال السنوات الأولى للحرب والذى قتل بمقتل الوزراء والمسئولين الجزائريين فى حادث الطائرة التى كانت تقلهم فى تنقلاتهم بين كل من ايران والعراق • وعلى كل حال فان موقف القيادة العراقية من الجزائر فى هذا الصدد يفسره بجلاء الموقف العراقى عموما بالنسبه لباقى الأطراف العربيه الأخرى الذى لا يقبل من أى طرف عربى موقفا بخلاف التأييد المطلق للعراق مع العداء العلنى لايران بل إن دور الجزائر خلال محنه نظام البعث خلال حربه ضد الشعب العراقى فى اقليم كردستان شمال العراق وجهود الزعامة الجزائريه فى حينها لحل النزاع بين البعث فى العراق وشاه ايران والتى انتهت الى ابرام اتفاقية الجزائر فى مارس ١٩٧٥ قد تناساها حكام البعث فى العراق • وفى واقع الأمر أن خسارة العراق لكسب ود القيادة الجزائرية وتقدير دور الوساطة الذى أحبط بحادث الطائرة المذكورة يعد خسارة للعراق لطرف عربى يعد الطرف العربى الوحيد الذى كان قادرا على أن يلعب دورا فى احتواء هذا النزاع منذ بداية الحرب ، اذا كان قد مُنح الظروف والعون اللازم من الطرفين ، ولكن القيادة العراقية أرادته دورا لوساطة تقوم على تبنى وجهة النظر العراقية وحدها وإلا كان دورا مرفوضا ومنحازا لإيران ، ولعل ذلك واعمالا للقاعدة الفريدة والغريبه التى شرعها الرئيس العراقى صدام حسين حين قال : " لا يجوز لعربى أن يقف موقف الوسيط - فاذا هو لم ينصر أخاه فى المعركة ، فعليه أن يسكت وإن كان ذلك لا يرقى الى أضعف الايمان " (١) وان كان الرئيس العراقى اليوم بلا أدنى شك يطمع بل يحلم بأى وساطة من أى طرف عربى أيا كان تستطيع أن تنقذه من ورطة الحرب التى وضع نفسه فيها ولم يقدر على إنهائها •

(ب) أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطينى ، فإن المنظمات الفلسطينيه قد كان لها موقفها ودورها الذى ينبغى ألا نغفله فى هذه الدراسة لأن الفلسطينيين أولا بحكم انتمائهم العربى بصرف النظر عن اتجاهات تنظيماتهم المتعدده والمتباينه ، هم جزء من شعبنا العربى لابد أن نتبين موقفهم بشأن قضايا الوطن عموما ، وثانيا فإن هذه المنظمات كان لها مواقف من هذا النزاع إرتدت على بعضها بالطرد من نعيم هذا النظام أو ذاك من الاطراف المتحاربه • ولنعرض للرأى الرسمى الصادر عن العراق بشأنهم (وقد تحدد موقف المنظمات الفلسطينيه من الاوضاع الايرانيه طبقا لاتجاهاتها السياسية وارتباطاتها العربية والدولية ، فمنظمة فتح التى تتخذ مواقفها على أسس

---

(١) - خطابه فى ١٩٨٠/٩/٢٨ •

سياسية تكتيكيه لا تعتمد على التحليل الرصين للأحداث ، تصرفت إزاء ما يسمى (بالثورة) بخفه شديدة فقد بدأ قادة هذه المنظمة (يحجون) الى طهران ويلقون الخطب الديماغوجيه السخيفه (عن التحالف) بين الثورة الفلسطينيه (والثورة) الايرانيه (وعن دور هذه الثورة) في تحرير فلسطين والقدس الى آخر هذه الاقوال المعروفه . ولم تنفع كل النصائح والتحذيرات الأخوية التى قلناها لهم من أن هذا التصرف المتسرع سيؤدى الى نتائج معكوسة ، لأنه سيشجع الاتجاهات الضاره والمشبوهه فى ايران على التمادى فى غيها وبالتالى التمادى فى اشهار العداء للقومية العربية وللعراق ، وحتى للمقاومه الفلسطينيه فى وقت لاحق وتصوروا أن ما نقوله نابع من (الخوف) من (الثورة) الايرانيه وأنه محاولة (لكسبهم) على حسابها . أما الاوساط الشيوعيه أو الماركسية فى المقاومة الفلسطينيه وهى التى أصبحت مع الزمن ادوات تابعة مع الاستراتيجية السوفيتيه فإنها (أيدت) الثورة فى ايران وطلبت لها هى الأخرى انسجاما مع الاستراتيجية السوفيتيه فى المنطقة) . (١) ، وواضح مما تقدم أن القيادة العراقية قد استثارها تعامل المنظمات الفلسطينيه مع القيادة الايرانيه الجديدة وسرعة تأييدها لها خروجا عن نصائحها لها كما ذكرت بشأن عدم الاعلان عن تأييدهم للنظام الايرانى الجديد المنافس لها والذى لا تريد له مؤيدين فى المنطقة . وكيف يكون هناك من ينادى بتحرير القدس . كما اعلن القادة الايرانيون الجدد منذ تسلمهم السلطة باعتبار ذلك هدفا من أهدافهم فى الوقت الذى يملأ البعث الدنيا بالشعارات التى تتكلم عن تحرير فلسطين والتى تعتبر القضية الرئيسيه التى يزايد البعث منذ وجوده حتى الآن عليها داخل الاقطار التى يحكم فيها أو خارجها . واننا لنشير بهذه المناسبه الى احدى الصياغات التى قدمها صدام حسين بعد تسلمه السلطة فى العراق ردا على سؤال وجهه اليه أحد المحفيون الألمان عن الحل الذى يراه بشأن القضية الفلسطينيه على ضوء رفض فكرة التفاوض مع اسرائيل فقد رأى الرئيس العراقى بأنه من الممكن أن ينتظر العرب عشرين سنه او أكثر يهيئون أنفسهم خلالها لمواجهة اسرائيل وكأنما اسرائيل ستظل نائمه خلال هذه الفترة عما يدبره لها العرب . وعلى أى الأحوال واذا أخذنا كبرى المنظمات الفلسطينيه (وهى (فتح) مثالا ، فنقول إنها لم تأخذ موقفا معارضا أو معاديا لأى من الدولتين ولعل ذلك كان سببا فى حمل القيادة العراقية عليها ورفض وساطتها (٢) وكذلك انقلاب القيادة

---

(١) - المرجع السابق (ص ٣٣٩ ، ٣٤٠)

(٢) - أشار الرئيس العراقى فى خطابه بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ الى الوساطه التى قام بها السيد ياسر عرفات بين العراق وايران بقوله : " اننا قد رفضنا بعض المحاولات =

الايرانيه عليها بتأثير كل من سوريا وليبيا ولا سيما بعد الانشقاقات التى وقعت بين المنظمات الفلسطينيه عقب خروجها من لبنان ، وقد تلقت المنظمة صفعه كبرى حينما تقدمت بدور وساطه بين الدولتين ٠

= التي قام بها بعض المسئولين العرب لما يسمى بالوساطه بيننا وبين ايران ولم نرفض ذلك لأننا لا نحترمهم ولا نقدرهم ولم نرفض ذلك بدوافع الغرور ، ولكن لأننا نعتقد أنه عندما تنتهك سيادة أحد الاقطار العربية من طرف أجنبى مهما كان لا يجوز لعربى أن يقف موقف الوسيط " ٠

الفصل الثانى

الموقف المصرى من الصراع

كان للأوضاع الداخلية فى كل من مصر والعراق وعلى مر السنين ، التأثير المباشر والفعال والمتبادل سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى فى القطرين الشقيقين .

فبعد أن قامت الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ وبدأت رياح المد الثورى تهب على المنطقة ، كان لذلك الاستجابة السريعة لدى الشعب العراقى الشقيق . وحينما وقع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ هب الشعب العراقى فى مظاهرات صاخبه فى شوارع بغداد وغيرها من مدن العراق ضد موقف الحكومة العراقية فى هذا الوقت من ذلك العدوان وسماحها لانجلترا وهى احدى الدول المشتركة فى هذا العدوان من استخدام قواعدها الجوية فى منطقة الحبانيه بالعراق لتنفيذ عملياتها العدوانية ضد الشعب المصرى . واستطاع عبد الناصر أن يصبح زعيما عربيا ووطنيا له قدسيته لدى الشعب العراقى من (عرب وأكراد) على حد سواء ، وحينما شعرت الزعامه المصرية بتحركات الدول المعنيه فى المنطقة تحت اشراف ورعاية كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمركيه بغرض انشاء حلف عسكرى لضرب الحركات الثورية فى المنطقة وتأمين مصالح الغرب فيها ، يكون عماده العراق ، أرسل عبد الناصر ـ (صلاح سالم) احد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرى حينذاك الى بغداد لمقابلة (نور السعيد) رئيس وزراء العراق فى حينه ، والذى كان على وشك عقد اجتماع مع رئيس وزراء تركيا لبحث خطوات اقامة هذا الحلف . وقد حاول المبعوث المصرى اقناع (نور السعيد) بالعدول

عن هذه الفكرة واتفق على أن يقوم الأخير بزيارة للقاهرة تمت فى أغسطس عام ١٩٥٤ - وأجرى خلالها مباحثات مطولة مع جمال عبد الناصر بشأن فكرة الزعيم المصرى فى تقويه ميثاق الضمان الجماعى العربى - والجامعة العربية ، بدلا من الالتجاء الى اقامة حلف سيكون هدفه بالدرجة الأولى خدمة الاستعمار فى المنطقة ولكن نور السعيد على ما يبدو لم يكن لديه القناعة بقدرة العرب وحدهم على تشكيل مثل هذه القوة بعيدا عن مساعدات الغرب فقدم عدة اقتراحات بإدخال دول أخرى مثل تركيا وايران وباكستان فى هذا التحالف أو التضامن العربى الجماعى - وكان المسئول العراقى متحمسا لفكرة ارتباط العضوية فى الحلف بالغرب الذى سيكون عليه ومن وجهة نظره تسليح الدول العربيه فى مواجهة اسرائيل ، مما يترتب عليه فشل هذه المباحثات فى اقناع نور السعيد بالتخلى عن فكرته والذى لم يفوته أن يقدم لعبد الناصر نصيحته الشهيره قبل مغادرته القاهرة بالانضمام الى الحلف المزمع انشاءه . وفى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وقّع العراق وتركيا ميثاق التحالف الذى انضمت اليه بريطانيا فيما بعد وفق وحسب التخطيط المسبق لسيناريو التحرك فى المنطقة وأعقبتها ايران ليقوم فى أعقاب ذلك ما سُمى (بحلف بغداد) - ويمكن القول أن حملة عبد الناصر التى لم تهدأ على هذا الحلف وأهدافه وأعضائه ، وخاصة بعدما تركت أحداث حرب السويس عام ١٩٥٦ تأثيرها السئ على سمعة ذلك الحلف وسخط الشعب العراقى على حكومته نواة هذا الحلف وموقفها من ذلك العدوان على مصر ، كانت بداية لنهاية هذا الحلف ، فقد قام المثقفون العراقيون والصحف العراقيه الوطنيه بحمله ساخنه على الحلف وعلى حكم نور السعيد فى هذا الاتجاه نذكر منها ما قاله السيد (فائق السمرائى) رئيس وفد المحامين العراقيين فى مؤتمر المحامين العرب الذى عقد فى دمشق فى سبتمبر عام ١٩٥٧ وهو يتحدث عن محاولات الاستعمار الفاشلة لربط الشرق العربى بعجلة الاستعمار ، ويقول : (لقد تمرغ اسم مدينتنا الخالدة فى الوحل بسبب الاستعمار وعملائه منذ أن ارتبط اسم بغداد بهذا الحلف الاستعمارى (١) * .

وحينما قامت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ بدأت حكومة نور السعيد حملتها المكثفه ضد الوحدة التى أصبحت احدى أطرافها دولة تقوم على حدود العراق وهى سوريا وتهدد النظام القائم فيه بانتقال هذه الموجه الجديدة فى المنطقة الى

---

* - ونضيف بدورنا أنه قد تمرغ اسم عاصمة الرشيد (بغداد) مرة ثانية فى الوحل حينما ارتبط اسم بغداد بمؤتمر القمة العربى لعزل مصر عن العرب عام ١٩٧٩ .

(١) - جاك بولين - مع القوميه العربيه وجها لوجه - مجموعة كتب سياسية .

العراق الذى يعد شعبه من أكثر الشعوب العربيه ولعا وتحمسا للوحدة العربيه وعندما قال رئيس الوزراء العراقى عن الشعب السورى (انه شعب يهتف ولا حول له ولا قوة) فى تعقيبه على قيام الوحدة رد عليه عبد الناصر بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٠ خلال لقائه مع وفد لبنانى جاء ليهنئه بالوحدة اثناء تواجد عبد الناصر فى سوريا بقوله : " اننى أشفق على رئيس وزراء العراق وأقول له من هذا المكان اننى ارى شعب العراق وقد كبل بالأغلال ٠٠ ويواجه بالحديد والنار ولكنه هو القوة الوحيدة فى العراق ٠٠ ان شعب العراق هو القوة الأساسيه فى العراق ٠٠ ويستطرد عبد الناصر قائلا ، انى اشفق عليه وأقول له انزل الى شعب العراق لتشعر بقوة شعب العراق وأنك بهذا تستطيع أن ترضى ضميرك وترضى الله وارضاء الشعب هو ارضاء الله " ثم عاود الرئيس الراحل عبد الناصر حملته لتعرية مساوىء الحكم فى العراق فى ذلك الحين - ففى لقاء آخر له بتاريخ ١٩٥٨/٣/١١ مع الجنود السوريين فى احدى معسكرات الجيش قال : " أيها الجنود ٠٠ اننا اليوم ونحن نستعرض التاريخ الماضى ٠٠ أيها الأخوة هذه الكلمة كلمة (ماكو) أوامر التى أصدرها حكام العراق وأعوان الاستعمار فى العراق ٠٠ هذه الكلمة التى كانت تعبر عن خطة حكام العراق وعن هدف حكام العراق ٠٠ هذه الكلمة (ماكو) أوامر الى الجيش العراقى حتى لا يشترك مع الجيوش العربيه فى القتال ضد الصهيونيه العالميه - أوصلتنا الى حال يعلمها كل فرد فى العراق وفى جيش العراق ٠ كل فرد فى الأمة العربية يعلم أن العراق فى سنة ١٩٤٨ أعلنت الحرب ويعلم أن جيش العراق سنة ١٩٤٨ أراد أن يقاتل ببسالة لأنه كان يشعر بأهداف الامة العربية ويحس باحساسات أهل فلسطين ولكن أعوان الاستعمار الخونه فى العراق تنكروا لعروبتهم وتنكروا لأرضهم لأنهم تآزروا مع الاستعمار وتآزروا مع الصهيونيه العالميه وكانوا بهذا من أول دعائم اقامة الصهيونيه العالميه بين ظهرانينا " ٠

ولم تمض شهور قليله على حملة عبد الناصر هذه حتى وقعت ردود فعل عنيفه فى العراق كان لها دورها بالتأكيد اضافة الى الاوضاع الداخلية التى كان يعانيها الشعب العراقى ، فى تفجير ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ بزعامة عبد الكريم قاسم فى العراق والتى الغت النظام الملكى وأقامت نظام جمهورى وأسقطت حلف بغداد مع خروج العراق منه ، مما كان له انعكاساته على مشاعر الشعب المصرى والقيادة المصرية التى أيدت النظام الجديد فى العراق ووقفت بجانبه ولكن بعض القوى الدوليه ذات المصالح المعروفه فى المنطقة لم تقبل بأى تقارب بين القاهرة وبغداد بعد أن أصبح هناك مركز جديد لتصدير الثورة فى المنطقة ٠ وكان شاه ايران أول من يتوجس خيفه من قيام الحكم الثورى الجديد على الجانب الآخر من حدوده فى بغداد مع عدائه المستحكم

لجمال عبد الناصر أيضا . وعليه فقد تحركت هذه القوى الدولية لتركز على محاولة تشويه صورة الوحدة بين مصر وسوريا واحداث الوقيعه بينها وبين النظام الجديد في العراق ، وإظهار الجمهورية العربية المتحدة بمظهر الدولة الطامعة في بترول العراق ، وان الثورة التى قادها عبد الكريم قاسم فى العراق هى من وحى وتخطيط جمال عبد الناصر لينفذ مطامعه فى العراق مع محاولة تخويف عبد الكريم قاسم من ناحية أخرى من دولة الوحدة الجديدة وذلك عن طريق أصدقاء بريطانيا وبعض العناصر الشيوعيه وكذلك البعثيين فى العراق وذلك الى الحد الذى حاولوا فيه الربط بين وجود المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة فى دولة الوحدة فى ذلك الوقت وبين المحاولات العديدة التى جرت وقتها لاغتيال عبد الكريم قاسم ولتصوير ذلك على أنه التدخل المصرى فى الشئون الداخليه للعراق وتصميم من القيادة المصرية على القضاء على حكم عبد الكريم قاسم . وقد أفلحت هذه القوى الخارجيه والداخلية فى احداث الفتنه المرجوه فى العراق ووقعت أحداث داميه فى عديد من المدن العراقية وخاصة مدينة (الموصل) ذلك نتيجة صراعات دمويه بين القوى السياسيه الداخلية فى العراق المتصارعة على السلطة وأقيمت محاكمات المهداوى الشهيرة ومما عكس ايضا ردود فعل شعبيه سريعة فى مصر فخرجت المظاهرات الطلابيه تدين هذه المذابح وتندد بها مما يوضح مدى التأثير السريع والمتبادل للاحداث التى تقع فى كل من الدولتين مصر والعراق .

وبعد الانقلاب العسكرى الذى اتى بعبد السلام عارف الى السلطة فى العراق فى ١٩٦٣/١١/١٨ قامت علاقات قويه بين النظام الجديد وبين الزعامة المصرية وخاصة بعد أن تمكن عبد السلام عارف من التنكيل بالبعثيين الذين حاولوا السيطرة على زمام الأمور فى العراق راكبين موجه الانقلاب الاخير . وفى عهد عبد السلام عارف جرت مفاوضات مع مصر بشأن قيام وحدة بين البلدين فى وقت لم يكن اى تقارب بين بغداد والقاهرة بالأمر المقبول لدى ذات القوى الدولية التى وقفت لدولة الوحدة والتقارب بين الدولتين بالمرصاد ، وكذلك بعض القوى السياسيه الداخلية بالعراق وهو ما عبر عنه أحد الصحفيون العراقيون خلال سؤال وجهه الى الرئيس جمال عبد الناصر أثناء تواجد الوفد العراقى للتباحث بشأن الوحدة فى القاهرة فقال الصحفى العراقى موجها سؤاله الى عبد الناصر : " هناك حزبيون فى العراق ويدعون بالقوميه وهؤلاء فى الحقيقة يجسمون الخلافات بين القاهرة وبغداد أو يضعون الخلافات حقيقة مجسمه " .

ولقد توطدت العلاقات بين البلدين فى عهد عبد السلام عارف بشكل لم يحدث فى تاريخ العلاقات بين البلدين من قبل - ويمكن القول بصفه عامه - أنه وفى ظل الفترات

الفترات التى سيطر فيها البعثيون على الحكم فى العراق أو شاركوا فيه بشكل مؤثر على سياسة العراق - كانت العلاقة مع مصر تكاد تكون علاقة فرقاء ، وفى أسوأ حالاتها ولم يخرج عن هذه القاعدة الا استثناء واحد يقع على العلاقات الحاليه بين نظام البعث فى العراق ومصر وبعد احتياجهم للدعم العسكرى المصرى فقط والذى لا يمكن أن يخرج عن كونه فى التفسير أمرا مبنيا على وجود مصالح حقيقيه يجنى ثمارها حزب البعث فى العراق - من توطيد علاقاته مع مصر ، تعيد الى الذهن سابقتهم فى هذا الشأن عندما سعوا الى توطيد العلاقة بعبد الناصر والالحاح عليه للقبول بالوحدة مع سوريا لتأمين مصالحهم وطموحاتهم من بعد ، وقبل ان يضرب بها الشيوعيين . فلم تشهد العلاقات السياسية بين البلدين العراق ومصر تلك الحرارة التى هى عليها الآن ومنذ وصول البعثيين الى الحكم فى عام ١٩٦٨ حيث كان عبد الناصر ما زال فى السلطة فى مصر والذى شنوا ضده حملة شعواء عندما قبل بمناقشة الأفكار التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكيه فيما يعرف بمبادرة روجرز بشأن النزاع العربى الاسرائيلى واتهموه بالاستسلام وخيانة القضيه بالرغم من أنهم عادوا لاصباغ صفات الوطنيه والتقدميه والتحررية على عبد الناصر حينما أقدم السادات على مفاوضات السلام مع اسرائيل .

ومع هذا لم تبخل الزعامة المصرية فى أى عهد من العهود بإمداد العراق باحتياجاته من الكوادر المختلفه من فنيين وخبراء ورجال تعليم فى شتى مجالات الحياة والمساعدة فى بناء العراق ، وعندما قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣ لم تسلم القيادة المصرية من التشكيك الذى حاول قادة البعث فى العراق إثارته حول هذا العمل البطولى والتاريخى المجيد (*) واعتبروا تلك المرحلة الرائعة - (تمثيليه) مدبرة مسبقا بين كل من مصر وسوريا والولايات المتحدة الأمريكيه واسرائيل ، وذلك بقصد النيل من قيمة هذا العمل العظيم وليحاول البعث فى العراق أن يفقده شعبيته التى حازت الاعجاب العربى الشعبى والرسمى مما إستثار غيظهم وحنقهم على القيادة المصرية فى ذلك الحين . وظل حكام البعث فى العراق ينفثون عن حقدهم هذا على القيادة المصرية بإطلاق عديدا من الشتائم والاتهامات خاصة بعد التوقيع على الاتفاق الخاص بانسحاب القوات الاسرائيليه الأول فى أعقاب مباحثات (الكيلو ١٠١) بين

(*) - يجدر الاشاره ان وزير الدفاع العراقى قد أشار مؤخرا فى حديث صحفى مع جريدة الاخبار فى عددها الصادر فى ١٩٨٥/١٢/١١ أشاد بدور الجيش المصرى فى حرب أكتوبر حيث يقول مندوب الجريدة عن وزير الدفاع العراقى (حدثنى عن الجيش المصرى العظيم وعن نجوم العسكريه المصريه الذين يعرف بعضهم معرفه شخصية =

مصر واسرائيل ومنذ ذلك الحين أطلقوا على التحركات المصرية هذه لفظ (مسيرة التسويه) مرورا بعملية الانسحاب الاسرائيلى الثانى بموجب إتفاقية سيناء وقيام السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٨ ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد الى أن وقعت معاهدة الصلح فى مارس ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل والتى تم بموجبها الانسحاب الاسرائيلى الكامل من سيناء على الرغم من أن كل هذه الخطوات المصرية التى أطلق عليها حكام العراق وغيرهم لفظ (مسيرة التسوية) كانت ثمرة معارك ١٩٧٣ التى كانت موضوعا للتهكم والسخريه من قبلهم · وللأسف الشديد فإن هذه الحملة الدعائيه المسمومه ضد مصر قد وجدت صداها فى نفوس الكثير من أفراد شعبنا العراقى الذى كان وما زال يبادل الشعب المصرى حسا خاصا فيما يراه كل منهما فى بلديهما ويتأثر ويؤثر كل منهما فى الآخر بكل الاحداث التى تقع لديهم · وكان هذا التغيير السلبى لدى الرأى العام العراقى وليد تلك الصورة الكاذبه التى قدمتها أجهزة حزب البعث ونظام حكمه فى العراق وقادته مع حملة تعتيم كاملة لمحو أى عنصر من عناصر الكسب التى حققتها حرب أكتوبر وما أعقبها من اتفاقيات سبقت او لحقت مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٩ - وان المرء ليذكر بكل أسف تلك التحرشات التى كان يلاقيها أبناء مصر الذين كانوا يعملون فى العراق منذ بدايه عام ١٩٧٧ والتى وصلت الى حد إقدام السلطات العراقية على تجميع بعض المصريين بطريقه عشوائيه من شوارع بغداد وباقى المدن العراقيه فى سيارات الشرطة للإلقاء بهم على الحدود السوريه (منطقة الرطبه) وحتى دون أن يتمكن الشخص من إحضار جواز سفره من فندقه الذى يقيم فيه - ولا يمكن أن يوصف هذا السلوك الذى هو يعد تنكيلا فعليا لهؤلاء الناس الآ أنه عملا يكشف عن نفسيه

= عن الخبره القتاليه الفريده خاصه فى عمليه عبور واقتحام قناة السويس ···) ، ولقد كانت هذه الأعمال محل سخريه على لسان الرئيس العراقى فى احدى خطبه عندما قارن بينها وبين النشاط العسكرى لقواته فى الأراضى الايرانيه ، ولعلها لفته نادره ونبيله من مسئول عراقى على مستوى عالى ، بل والوحيده على حد علمى علمى التى يُقر فيها بالدور المصرى أيضا فى العراق حينما أعرب لمندوب الصحيفه المذكورة عن اعجابه بذكاء المصريين وقدرتهم على العمل فى الظروف الصعبه ومشاركتهم فى العمل داخل منشآت أمنيه فى العراق وأنه أصدر تعليماته باستثناء المصريين الذين شاركوا فى أعمال التوسع فيها من التصاريح الأمنيه الخاصه التى يتطلب الأمر حصول العاملين بها عليها مما يؤكد ما ألمحنا اليه آنفا من أن حاجة القيادة العراقية الى المصريين للعمل فى العراق بالتفضيل عن سواهم كانت أيضا تمليها ضرورات أمنيه تتعلق بظروف العراق والثقه التى =

مرتكبيه المنطويه على الحقد لمصر وقيادتها وشعبها الذى أتى بمختلف قطاعاته ليساهم فى بناء دولة شقيقه اعلن مسئوليها أنهم فى حاجة ماسه لمن يساهم فى أعمال خططه التنمويه التى كانت تنفذ فى الفترة من ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠ . ولقد كان لتلك المعاملة أثرها السيىء جدا على نفوس الشعب المصرى وإنطباعاته لتحدث تغييرا حقيقيا فى المشاعر التاريخيه المتبادله بين الشعبين وأصبح المواطن المصرى يتعامل مع أخيه العراقى بشىء من الحذر الشديد والقلق الدائم مع التخوف من إلحاق الأذى به فى أى صورة كانت . حيث لن يجد الحماية من قبل أجهزة الدولة التى هى مصدر هذا الجو الغير طبيعى الذى ساد العلاقات بين الشعبين . ولعلى أستطيع أن أسجل حقيقة تاريخيه وهى : " أن زمن حكم البعث فى العراق سيظل يمثل الحد التاريخى الفاصل بعد حقبه زمنيه طويلة كانت تتحد فيها مشاعر الشعبين المصرى والعراقى وتتفاعل مع كل الأحداث التى تقع فى البلدين وهى حقبه لم يعرف فيها المصرى الخوف ولم يسلك فيها الحذر تجاه العراقى كما لم يعرف فيها العراقى نظرة التعالى على أخيه المصرى والاعتقاد بأنه جاء يتوسل لطلب طعام يومه الذى لا يجده فى مصر بعد أن كان فى الماضى هو المعلم والطبيب والمهندس الذى وضع بصماته فى كل مكان فى العراق ، حقبه لم يرمى فيها المواطن العراقى أخيه المصرى بتهمة مثل عدم القدرة على الصمود فى الحرب مع اسرائيل خلال عام ١٩٧٣ وكما أوحى اليه قادة البعث فى العراق وخيانه القضية العربية ولكن كانت حقبه ينظر فيها العراقى الى المصرى باعتباره مصدرا للثورة والتحرر والوطنيه ، هذا فى زمن مضى فصل بينه وبين زمن جديد ساده نوع من الشقاق القائم على زرع روح المعاداه والتعالى ثم الحقد وهو ما وصلت اليه الأمور أخيرا خلال فترة الحرب العراقية الايرانيه على النحو الذى سنعرض له (*) أن تلك الريح السامه التى بثها البعثيون فى نفوس الشعب العراقى ابتداء من حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى قبل تسلم مصر لباقى أراضيها من اسرائيل ، وتشكيك القيادة العراقية فى تنفيذ اسرائيل لهذا الانسحاب الأخير كمقدمة لشماته منتظره من جانب هؤلاء الحكام فى القيادة المصرية فى عهد الرئيس مبارك ـ إن تلك الريح قد أتت مفعولها حقيقة فقد كان تعامل العراقيون مع اخوانهم المصريين الذين بدأت عمليات قدومهم الى العراق فى إزدياد وبأعداد كبيرة نتيجة الوضع الاقتصادى المجهد الذى خرجت به مصر فى أعقاب حرب ١٩٧٣ والسنوات السابقة عليها وفى ظل التسهيلات المتعلقه بالاقامة وحق دخول العراق بدون قيود إقامة وتأشيرات دخول بالمقارنه

= تتوافر فى المصريين عن عداهم من غير العراقيين . واننا لنقدر فى السيد / عدنان خير الله وزير الدفاع العراقى هذا التقدير الخاص للشعب المصرى والقرار لأصحاب الفضل بفضلهم فى موضعه .

(*) ـ بل لقد انتشرت أنواعا من النكات التى يعبر مروجيها من خلالها عن مشاعرهم الغير طيبه نحو التواجد المصرى فى العراق .

بدول الخليج العربى الأخرى ، بسبب احتياج العراق للقوى العاملة العربيه للمساهمه فى تنفيذ اعمال خطة التنميه كان تعاملا يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذى كان يلقاه المواطن المصرى فى سنوات ما قبل حكم البعث • وأنه لأكبر دليل على صحة ما نقول به هو اضطرار القيادة العراقية بعد أن أدركت الخسارة التى سوف تلحق بها نتيجة اضطرار المصريين الى التوجه الى دول أخرى غير العراق فى وقت هى فى اشد الحاجة الى القوى العاملة وذلك نتيجة رد الفعل المباشر الناتج عن تعامل أجهزة النظام العراقى وكذلك رجل الشارع الغير مثقف مع المصرى الوافد الى العراق ، فقامت القيادة العراقية بمحاولة لاستدراك الموقف وتصحيح الوضع وحفاظا أيضا على سمعة البعث الذى يتشدق كثيرا بالعروبه والوحدة والادعاء بأن العراق هو الوطن الثانى لكل العرب فصدرت تعليمات رسميه من رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية فى العراق فى عهد الرئيس البكر تحث على ضرورة حسن معاملة المصريين وذلك عام ١٩٧٨ مع التحذير بمعاقبة من يقدم على إهانة المصريين بالحبس • ولا شك أنه لإجراء فريد من نوعه أن يصدر فى أى دولة من الدول بشأن تعامل مواطنيها مع مواطنى دولة أخرى ولكنه يكشف بوضوح عن طبيعة الروح التى كانت تسود التعامل مع المصريين فى ذلك الوقت • فكان الانسان المصرى يواجه عبارات التهكم والاستهزاء والتنكر لما بذله الشعب المصرى وجيشه فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومحاولات التبخيس من قيمة هذا العمل البطولى الى حد وصفه بالتمثيل والانهزاميه والاستسلام ، وسواء كان ذلك من خلال ما تقدمه أجهزة الاعلام العراقية بشكل مكثف أو من جانب الشباب العراقى البعثى المشحون من قبل أجهزة الحزب والذى لم يكن قد وقف على الحقائق الا بعد أن شرب من كأس الحرب مع إيران على أيدى حكامه أنفسهم ، ومع أول غارة جويه للطائرات الايرانيه على مدينة بغداد ، لما حققته من خسائر وهو أمر لم يكن يعهده من قبل وبدأ المثقفون العراقيون يتساءلون عن مدى منطقية ما أقدمت عليه مصر من إبرام معاهدة سلام مع اسرائيل وكيف كانوا يعتبرون هذا إستسلام من قبل • أقول ذلك ولم يكن قد انقضى على الحرب مع ايران وقتها سوى إسبوعين فقط • وحينما أقدم القادة العراقيون على تحركهم المشبوه لعقد مؤتمر قمة عربى فى بغداد عام ١٩٧٩ وما لحقه وأعقبه من حملة إعلامية شرسه نالت من مشاعر كل مصرى فى العراق ، كان لذلك إنعكاسه أيضا على المصريين لدرجة أن الأجهزة الأمنيه فى العراق وحسب اعتراف الرئيس العراقى نفسه تخوفت من حدوث متاعب أمنيه للنظام الحاكم فى العراق من جانب المصريين وبدأت الجهات التنفيذيه فى العراق تبحث عن سوق أخرى تمدها بالأيدى العاملة اللازمه لتنفيذ خطة التنميه فى العراق للاستعاضه عن العنصر المصرى •

وهناك أمثلة ثلاثة على تجربة النظام العراقى فى هذا المجال : المثال الأول

يتعلق بمحاولة الاستعانه بعمال من إحدى الدول العربيه الأفريقية وما انتهت اليه التجربه من واقع تقرير الجهة العراقية التى كانت تستخدم هؤلاء العمال وتوصياتها بعدم إمكانية الاستغناء عن الاستعانه بالمصريين فى هذا المرفق الحيوى والهام ٠٠ والمثال الثانى يتعلق بتجرية الاستعانه بعمال من إحدى دول المغرب العربى والذى أبرم بشأنه اتفاق بين الحكومت[illegible] لاستخدامهم فى احدى المشاريع التابعة لوزارة الدفاع العراقية وما أفرزته التجربة [illegible] إخواننا من المغرب العربى التكيف مع الاوضاع فى العراق سواء [illegible] الأجور أو نظام العمل أو ظروف الاقامة التى لم يتعودها العمال المغاربه الذين تعودوا على مناخ العمل فى دول النظم الحرة مثل فرنسا والمانيا الغربيه وسويسرا وغيرها مما ترتب عليه الغاء تنفيذ الاتفاق بعد أسابيع قليلة من بداية تنفيذه ٠٠ والمثال الثالث ٠٠ يتعلق بالتجربة التى كانت نتاج اتفاق بين العراق واحدى دول شرق آسيا حيث تقوم احدى الشركات المتخصصه فيها بتزويد العراق بالعمال والفنيين من الاختصاصات التى تم الاتفاق بشأنها ثم فوجئت الجهات العراقية المستفيدة من هذا الاتفاق أن العمال الذين حضروا اليها ليس لديهم اى دراية بالمهن التى يفترض أنهم جاءوا لمزاولتها ، بل أن الكثير منهم ليس لديهم أى مهارات تخصصيه على الاطلاق ، وان العملية كانت صفقه تجارية من جانب الشركات المورده للعماله الآسيويه وقع المسئولون العراقيون ضحيتها ٠

والجدير بالذكر أن هنالك من الامتيازات التى نصت عليها بنود الاتفاقيات العديدة التى عقدها العراق مع دول وجهات مصدرة للعماله من غير المصريين ، لم يكن يحصل عليها أى من العمال العرب القادمين الى العراق بصفتهم الخاصة وكانت تميزهم عنهم تميزا واضحا ـ وهكذا بقى التواجد المصرى له تأثيره وفعاليته ويفرض نفسه فى كافة انشطه الحياة فى العراق برغم حملة السباب والاتهامات التى لم تتوقف ضد الرئيس الراحل أنور السادات وحكومته ، بل انه لم تراعى مشاعر هؤلاء المصريين برغم ما قدموه من جهد وبذلوه من تضحيات الى جانب الشعب العراقى خلال ظروفه الصعبه أثناء حربه مع ايران ، فنجد أنه عند وقوع حادث مقتل الرئيس السادات وبرغم وقوفه الى جانبهم فى طلبات السلاح من مصر ، صدرت التعليمات الحزبية بخروج المسيرات الى الشوارع واطلاق النار فى سماء بغداد وبعض المدن طوال الليلة التى أذيع فيها نبأ مقتل الرئيس المصرى ابتهاجا بهذا الحادث ، وتقوم السلطة بإصدار بيان مذاع من كافة أجهزة الاعلام العراقيه تنسب فيه فضل مقتل الرئيس السادات الى جهود ونشاط القيادة العراقية ودورها فى تنوير الشعب المصرى وحثه على التخلص من رئيسه ، ولم تنسى القيادة العراقيه أن تذيل بيانها ببعض عبارات التحذير

والنصح للقيادة الجديدة فى مصر بأن لا تسير على نفس نهج السادات الاستسلامى (على حد تعبيرها) حتى لا تلقى مصيره ٠ وكأن مصر بلد قاصر فى حاجة الى أوصياء عليه ٠ ولقد كان ذلك البيان فى الحقيقة بمثابة إجراح مباشر لمشاعر واحساس المصريين المتواجدين فى العراق بشكل يفوق فى درجته كل الحالات التى مر بها فى مواقف سابقه من هذا القبيل ٠

إن قضية تقدير الحساسيه الخاصة التى يحملها كل مصرى بالنسبة لقضايا بلده واصطدامها بتلك التصرفات التى تسببها وتخلق ظروفها قيادة البعث فى العراق - أمر لم يكن يراعى على الاطلاق من جانب القيادة العراقية وحتى عندما كان يقوم مسئولوا حزب البعث فى العراق بعرض فكرة التطوع للقتال على الجبهة مع ايران على المصريين أو مطالبتهم بالمشاركة فى مسيرات شعبيه خاصة بالمصريين ينظمها الحزب واخراجهم من الفنادق والمساكن ومحال أعمالهم جبرا عنهم للهتاف ضد السادات أو للاعلان عن الابتهاج بمقتله أو ضمن المسيرات الدورية التى تتعلق بقضايا داخلية ينظمها الحزب فى مناسبات عديدة أو للاعلان عن التمسك بصدام حسين رئيسا أو فى جمع التبرعات الماليه والتبرع بالدم وإقامة لوحات فى مداخل المدن والمحافظات باسم المصريين تحمل الصورة المكبرة للرئيس العراقى ، كل هذا أيضا لم يخلو أسلوب المسئولين العراقيين فى تلك التصرفات من إحداث المزيد من الحرج والاحراج لمشاعر المصريين ٠

ولعل القارىء يتصور كيف يجبر إنسان ضيف على بلد شقيق ان يعبر عن شىء مطلوب منه ان يعبر عنه بصرف النظر عن عدم توافق هذا الشىء مع قناعته به ، بل وتضاربه مع مشاعره الداخلية بشأنه بل وتكون الصورة أثقل على النفس حينما يطلب منه الهتاف ضد نظام الحكم فى بلده ٠ فالمصريون عموما ومهما إختلفوا مع نظم الحكم القائم فى بلدهم وسياسته الخارجيه ، لا يستطيعون ان يتقبلوا أى نقد يوجه من غير المصريين إلى حكامهم ، ومن باب أولى لا يستطيعون ان يهاجموا حكامهم بإيعاز من الغير وارضاءً لنزواتهم خارج مصر لأن ذلك يمثل مساسا بكرامتهم مهما كان رأيهم فى حكامهم (*) ٠

(*) - لقد كان للكثير من المصريين خارج مصر وجهه نظرهم فى اسلوب وطريقة اقدام السادات على التفاوض مع اسرائيل ، وشروط الاتفاقية ، وكذلك تنكيله بالمعارضين لسياسته فى الداخل ، ولكن لم يصل اسلوب تعبيرهم هذا الى حد الخروج فى مظاهرات خارج مصر ، ضد ذلك الأمر ، وكما أراد البعث فى العراق =

الدور المصرى الشعبى والرسمى على الساحه العراقية خلال فترة الحرب مع ايران :

أولا : الدور المصرى على المستوى الشعبى فى الساحه العراقيه بعد نشـوب الحـرب مع ايـران :

لقد أشرنا فى السطور السابقة الى التواجد المصرى فى العراق قبل الحـرب العراقيـة الايرانيـه ودوره فى عجلة الاقتصاد العراقى - ولكن بعد قيام الحرب - أصبح للتواجد المصرى وعلى المستوى الشعبى أهمية خاصة ومتميزه يمكن تشبيهها (بعملية نقل الدم التى تجرى لشخص فى حالة نـزف) ٠ فلا شك أن النزيف الذى يتعـرض لـه الاقتصاد العراقى وخاصه بسبب سحب الرجال الى الخدمة فى القوات المسلحة العراقية جعل هناك ضرورة لتعويض هذا الفاقد فى وقت كانت القيادة العراقية مضطره للاستغناء عن خدمات الآلاف من الأجانب العاملين فى العراق لعدم قدرة الخزينة العراقية على الوفاء بأجورهم من العملات الصعبة ، ولقد كانت الخصوصيه والتمييز اللتان اتصفا بهما المصريين فى العراق دون غيرهما من التواجد البشرى الآخر من غير العراقيين هنـالك ، ينبثقـان من كون المصريين قد أصبحوا أقرب فهمـا الى نفسيه الشعب العراقى وأكثر استعدادا على التكيف على طبيعته السيكولوجيـه الخاصة والمتميزه كشعب سريع الاستثاره حاد المزاج والاندفاع الى سلوكياته ضمن صفات عديده تميز الشعب العراقى عن غيره من الشعوب العربيه ، تجعل الانسان الغير متفهم لطبيعته هذه يتهمه بأنـه شعب جاف فى تعامله وغير قادر على التفاهم ، ولا يعرف سوى القسوة والعنـف فـى سلوكياتـه فى حين أن الانسان العراقى هو أكثر الشعوب تأثرا من الناحية العاطفية فى داخلـه ٠ ولقد صور هذه الصفات وغيرها الأخ الأصغر لصدام حسين فى حديث له مـع مجلة (ألف بـاء) العراقية عام ١٩٧٩ حينما تحدث عن انطباعات الأجانب بالنسبـه للعراقيين فى محاوله للدفاع عن تلك الطباع الجافه التى قال أن الأجانب يصفون بهـا الشعب العراقى ٠ لذلك فقد كان استمرار تواجد المصريين فى رأى القيادة العراقيـة ضرورة لا غنى عنها ، خاصة أنهم بعيدين عن إدخال أنوفهـم فى الأمور السياسـيه فـى العراق ، ولا شأن لهم بما يحدث على الساحه الداخلية أو مع الدول الأخرى ، وليتصـور القارىء كيف كانت ستؤول اليه الأحوال بالنسبة للاقتصاد العراقى - وحركة السـوق العراقيه بصفه خاصـه فى حالة ما اذا لم يكن يتواجد هذا الكـم الضخم من المصريين فى

= حينما قام أعوانه بتجميع المصريين المتواجدين فى العراق حتى من فنادقهـم باسلوب استفزازى عام ١٩٧٩ ليخرجوا فى مسيرات يهاجمون فيها توقيـع اتفاقيات السلام مع اسرائيـل ٠

العراق حينما قامت الحرب مع ايران والى وقتنا هذا ، وتأثير ذلك على الناتج القومي في العراق ، مع الوضع في الاعتبار عدم إمكانية القيادة العراقية في زمن الحرب ، الإستعاضة عن الأيدى العاملة العراقية التي وجهت الى القوات المسلحه بأخرى من سوق العماله الخارجي . وعلى ضوء الأمثله الثلاثة أيضا التي سبق أن أثرناها في الصفحات السابقه ان الحقيقة التي لا يستطيع أن ينكر وجودها أحد في العراق وان كان قادته لم يحاولوا حتى الاشاره اليها بشكل صريح وقاطع بغرض محو أي فضل للمصريين وكما كان هو حال البعث في موقفه تجاه الشعب المصرى وقيادته - تلك الحقيقة هي ان الاقتصاد العراقي في الفترة منذ عام ١٩٧٦ حينما بدأ تنفيذ خطه التنميه القوميه الثانيه في العراق وحتى عام ١٩٨٣ حيث بدأت القوى العامله المصريه المتواجده في العراق تغادر العراق بشكل واضح عن ذى قبل وفي موجات كبيره - كان يدين بالفضل الواسع للشعب المصرى في دفع عجلة خطة التنميه لتسير حسب المعدلات المرسومه لها وبرغم ظروف الحرب ، بل أن نشاطهم لم يكن يقتصر على العمل في مشاريع الدولة فقط ، إنما تعدى ذلك الى كافة الأنشطه في العراق ويعملون في كل مكان الى جانب اخوانهم العراقيين ، مما كان له مردوده أيضا على الحياة المعيشيه ومستوى الدخل القومي للانسان العراقي، أصحاب رؤوس الأموال الخاصة يعتمدون بصفه أساسيه على القوى العامله المصرية في ادارة أعمالهم ونشاطهم . وأصبح نسبه مرتفعه جدا من المتاجر والمحلات يتركها أصحابها الذين يشغلون وظائف حكوميه - إلى المصريين لإدارتها وليجنوا في نهاية كل شهر أرباحها دون جهد . واستمر ذلك الدور المصرى قبل الحرب وبعدها ملموسا ومؤثرا حتى بدأت عمليات العوده الى مصر كما ذكرنا تأخذ حجما كبيرا عام ١٩٨٣ لأسباب عديده تتعلق بظروف الحرب ومخاطرها حيث أصيب أعداد كبيرة منهم في المدن التي تتعرض للقصف الايراني مثل مدينة البصره وغيرها . واسباب مادية مباشره مثل قرارات تخفيض الأجور والمخصصات التي كان يحصل عليها العاملون العرب وكذلك المتاعب التي كان يصادفها المصريون عند تحويل مدخراتهم الى اسرهم في مصر (*) مع تقليص النسبه المسموح تحويلها بشكل

(*) يلاحظ أن اتصالات عديده تمت بين المسئولين المصريين والعراقيين بشأن حل المشاكل الخاصة بتحويلات المصريين عن مدخراتهم في العراق . ولقد اعلن في القاهرة عن زيارة قام بها وزير الهجرة المصرى الى بغداد في ١٣/٤/١٩٨٦ - لبحث نفس المشكلة مما يؤكد ما عرضنا في هذا الشأن من متاعب تواجه المصريون في العراق . ومن أبرز هذه المتاعب عدم امكانية المصريين العاملين في العراق تحويل مدخراتهم الى مصر بنسبة معقوله وتتناسب مع جهدهم =

تدريجي ، والمضايقات التي كانوا يتعرضون لها من قبل العاملين في البنوك العراقيه ولقد ساهم المصريون خلال فترة الحرب في أعمال تتصل مباشره بالنشاط العسكري والمجهود الحربي العراقي إضافة الى نشاطهم المذكور في المجالات الأخرى ، مثل أعمال اقامة الطرق والكباري والقناطر وفي داخل الأراضي الايرانيه التي أحتلها الجيش العراقي ، والمشاركه في (التجهيزات الهندسية على الخطوط الأماميه للقتال) ضمن الأفراد الذين تكلف الدوائر العراقية المدنيه بارسالهم مع معداتهم الى تشكيلات الجيش على الجبهات ، بل أن البعض منهم قد استشهد أثناء تأديه عمله في هذه المناطق الحساسه أو وقع في الأسر لدى القوات الايرانيه (ولقد صدرت التعليمات في وقت لاحق بعدم إجبار المصريين على المشاركة في مثل هذه الأعمال) . وبالرغم من أن الشعب العراقي كان قد استقبل المشاركة المصرية ، والتي كانت على مستوى فردي وشعبي الى جانبه ، بنوع من التقدير والامتنان لهذه المساهمه في ذلك الوقت الحرج ، الاّ أنه وفي مرحله لاحقه وبعد أن طال أمد الحرب ، إضافه الى الدور الايراني الدعائي في تشويه صورة الدور المصري في العراق ـ وفي غيبة دور الإعلام العراقي ، والتوعيه الضروريـة المطلوبه بهذا الدور المصري سواء كان عن (عمد أو عن عدم ادراك) من قبل المسئولين العراقيين في شتى المجالات فإن ذلك قد طور الاحساس لدى الشعب العراقي الى صورة عكسيه ، ولقد كان للحاله النفسيه التي يعيشها الانسان العراقي بسبب ظروف الحرب دورها الحاسم في هذا التحول في مشاعر العراقيين نحو إخوانهم المصريين في تلك الفتره الحرجه ـ وما تصوره لهم أجهزة الاعلام الايرانيه والتي كثيرا ما

= والظروف التي يعمل خلالها في العراق ، في نفس الوقت الذي تتعنت سلطات المطار والحدود العراقيه مع المصريين المغادرين بمصادرة السلع التي يشترونها من الفائض الضخم من ادخاراتهم الذي لم يُسمح لهم بتحويله مما يجعلنا نتساءل كيف يتصرف المصري في ثمرة جهده في العراق مع هذه القيود الصارمه ؟ هل يسلم ما تبقى لديه إلى حكومة البعث مرة أخرى ؟ لقد فتح ذلك مجال تجارة العمله في السوق السوداء ، والذي يكون ضحيته المصري الذي تصادر منه هذه النقود اذا ضبطت معه بعد عمليات تفتيش مهينه يتعرض لها معظم المصريين عند مغادرتهم العراق ، وأحيانا تصادر العملات ويحال المصري الى محاكم الثورة التي قد تقضي باعدامه وكما طالعتنا به الصحف المصريه الصادرة يوم ١٩٨٦/٥/٢٢ (الوفد) ويوم ١٩٨٦/٥/٢٣ والتي ذكرت أن المسئولين المصريين يقومون باتصالات مع السلطات العراقية بشأن صدور أحكام بالاعدام ضد ٥١ مصري في العراق من (محاكم أمن الثورة) . ولا أدري هل هذا هو الثمن الذي يدفعه الشعب المصري مقابل مشاركته للشعب العراقي الشقيق في محنته هذه .

ـ قيادة قوية ـ وأن الله سبحانه وتعالى لم يرد لمصر أن تكون عرضه لظروف داخليه يشوبها صراعات أو نزاعات بين من يطمعون على السلطة بالشكل الذى كان يتصوره البعض أو يظن ، سواء عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر أو أنور السادات حيث انتقلت السلطة بسرعة وثبات وبشكل دستورى اليمن تعاقبت عليه السلطة منهم . وظلت مصر تطالع العالم بصورتها كما هى ، محافظه على مبادئها وواثقه من قدراتها وتأثيرها فى منطقتها العربيه . ولقد كانت أجهزة الاعلام العراقية ما زالت تشكك فى عهد الرئيس مبارك فى مسألة إعادة إسرائيل للجزء المتبقى من سيناء والذى كان مقررا وكما تم بالفعل فى ١٩٨٢/٥/٢٥ وكانت حملة التشهير هذه ما زالت سارية فى العراق وحتى قبل أيام قليلة من تاريخ تسلم مصر لأراضيها فى الموعد المحدد . ولكن يبدو أن القيادة العراقية بدأت تدرك فيما بعد ، الحقائق التى كانت قد أعماها الحقد على إدراكها إضافة الى شعورها بشدة حاجتها الى مساندة مصرية رسميه الى جانبها فى ظل ظروف حربها مع إيران ، فأخذت تداعب السلطة الجديدة فى مصر على استيحاء ، وقد عبرت عن نظرتها الجديدة هذه وعلى نهج النفاق الذى يشكل أسلوب أساسى فى سياسة البعث حينما قالت : " إن من المؤشرات الواضحة هو أن حسنى مبارك يعرف بأن تطرف السادات فى سياساته الخيانيه ومواقفه الخاطئه .. هو الذى أودى بحياته .. وهو الذى كاد يودى بالنظام كله لذلك فإنه قد اتبع ولو ببطء شديد (*) وبطريقة متدرجة اساليب جديدة إزاء القضايا التى تواجه مصر .. والمنطقة .. وعلى الصعيد الداخلى ، صار يحاول خلق حالة من الانفراج .. وتخفيف الارهاب ، كما يحاول أن يبعد نفسه عن جو الفساد الذى طبع عهد السادات ... ان المطلوب قوميا هو عزل خط كامب ديفيد وإضعافه .. بكل الوسائل المتاحة .. وفى إطار الظروف الجديدة فى الساحة العربيه والدولية .. وليس المطلوب هو (عزل مصر) .. فقرارات قمة بغداد كانت بكل صراحة موقفا ضد كامب ديفيد وليس محاولة لعزل مصر " (١) .

وأن المرء ليحتار حقيقة فى هذا التلاعب بالألفاظ لمحاولة مسخ أو تبديل المعانى المقصودة من وراء تلك الألفاظ ليتمكنوا من تكييف هذه المعانى مع ما يستجد من أوضاع بشكل يبعد عنهم الحرج فيما يمكن أن يوقعوا أنفسهم فيه من تناقض مع ما قيل بالأمس ويقال اليوم ، فالمعروف أن مؤتمر قمة بغداد الذى تصدرت القيادة العراقية الدعوة اليه ـ واقتراح مقرراته ، قد حدد عقوبات سياسية واقتصادية معينه لاتخاذها ضد ما أطلقوا عليه نظام السادات . واذا تركنا العقوبات السياسية التى أضرت

---

(١) ـ التقرير السابق (ص ٣١٨ ، ٣١٩) .

(*) ـ يلاحظ الاسلوب الذى تناولت به القيادة العراقية الحديث عن القيادة الجديدة فى مصر .

بالعرب أكثر مما أضرت بمصر بحكم ثقلها ووضعها السياسي في العالم ، فإننا نتساءل من الذي سيتأثر - بديهيا ومنطقيا - بالعقوبات الاقتصادية هذه سوى الشعب المصري ذاته ؟لأن الرئيس - أي رئيس في مصر،لا يأخذ من مساعدات العرب ويضع في جيبه ، إنما يذهب المال للانفاق الاقتصادي والعسكري للشعب المصري ٠ وإذا كان " المؤتمر قد خرج في النهايه ، بمقررات تقضي بالمقاطعة الشاملة لنظام السادات " (١) ٠ فماذا تعني مقاطعة الشاملة العربيه ؟ هل هناك شيء آخر غير العزلة التي قصدها حكام بغداد من وراء هذه المقاطعة - ان هناك شيء آخر يمكن أن يفسر به لفظ المقاطعة ولفظ عزل مصر ، حيث ينفي النظام العراقي ان هذه القرارات ليست محاولة لعزل مصر ، وذلك عندما أصبحت الظروف في عام ١٩٨٣ في العراق ترتب أوضاعا جديدة تستدعي مداعبة القيادة الجديدة في مصر - ولا أستطيع أن افهم هذا التلاعب بالألفاظ إلاّ على هذا النحو ولهذا المقصد الواضح حيث درج البعثيون على تلوين سياستهم العربية حسب ما تقضي به مصالح تأمين بقائهم في السلطة ٠ وبدأت بعد ذلك تُوَجه دعوات إلى وزراء مصريين لزيارة العراق ، فقام كل من وزيري الماليه والاقتصاد في مصر بزيارة للعراق ثم قام السيد كمال حسن علي حينما كان وزيرا للخارجية بزيارة أخرى عام ١٩٨٤ ، ولحق ذلك زيارات أخرى لمسئولين عراقيين الى مصر ، الى أن قام الرئيس مبارك بزيارته المفاجئه الى العراق بصحبة الملك حسين ملك الأردن عام ١٩٨٥ - ثم حضر وفدا الى القاهرة يضم مسئولين من عدة وزارات في العراق برئاسة وكيل وزارة الثقافة العراقي للإعداد لاتفاقية تتناول التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين يتم التوقيع عليها خلال زيارة السيد طه يس رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي خلال زيارته في ١٩٨٥/٦/٢٥ ليرأس الجانب العراقي في هذه المفاوضات ، وعلى أي الأحوال فقد قدمت مصر على المستوى الرسمي للعراق خلال فترة حربه مع ايران بصفه خاصة كل ما تسمح به امكانياتها الرسميه للعطاء من دعم ومساعده وسواء كان في المجالات المدنية المتعددة أو في المجال العسكري بتقديم السلاح والمعدات وبالتدريب العسكري للعراقيين في المعاهد العسكرية المصرية ، بل إن الأمر يتعدى ذلك الى قضية هامه وهي التغاضي عن قضية إنخراط المصريين في صفوف المقاتلين (المتطوعين المصريين) على جبهات القتال مع ايران والتي كثيرا ما إستغلتها القيادة الايرانيه بشكل يسيء الى مصر وشعبها أمام الرأي العام العراقي ونعتقد أن هذا العطاء المصري على المستوى الرسمي وفي سائر المجالات لم يكن على سبيل الهبه ومن أجل عيون قادة البعث العراقي ، حيث نستبعد ذلك سواء في عهد الرئيس الراحل أنور السادات أو في ظل رئاسة الرئيس محمد حسني مبارك الحاليه ، فمصر

---

(١) - التقرير السابق (ص ٢١٥) ٠

فى ظل ظروف اقتصادية حرجه تحاول فيها أن تجمع كل مليم من أجل اعادة بناء هذا البلد الذى خربته حروبها مع اسرائيل وفى أماكن أخرى من أجل العروبه والعرب الذين تقاعسوا بما تعنيه هذه الكلمة عن مؤازرتها فى وقت محنتها الاقتصادية ، ولا تستطيع أى قيادة فيها أن تقدم هبات الى العراق أو غيره من هذا النمط الذى يقدم الى العراق الآن فى وقت يوجد فى مصر مناخ ديمقراطى جديد تنشط فيه الأحزاب السياسية فى تعقب تصرفات الحكومة وموازنتها مع المصلحة العامة للشعب المصرى وعلى ضوء التجارب المصرية السابقة فى اليمن بل وفى العراق نفسه ، وفى أماكن أخرى أيضا مع إرتباط القيادة المصرية بالتزامات توفير سبل وامكانيات تنفيذ خطط تنميه طموحة يتم الحفر بالأظافر فى الصخر فى سبيل تنفيذها . ولذلك فإن القيادة الحالية فى مصر تعمل جاهدة ولا شك على عدم التفريط فى أى قدر ولو يسير من أموال الشعب المصرى ومقدراته فى أى صورة من الصور وإن كل شئ يتم بموجب صيغ تنظيميه تحدد شكل وحجم هذه المساعدات وكيفية تسديد الإلتزامات المتعلقة بها ، وهو أمر تقديرى يحق للحكومة أن تتخير الإسلوب المناسب لوفاء الجانب الآخر به . وذلك أمر يراعى بشأنه الاعتبارات الخاصة بظروف كلا البلدين وطبيعة العلاقة بين شعبيهما إضافة الى إعطاء عنصر الانتماء العربى وما يمليه على مصر من إعتبارات فى هذا الشأن أيضا . وتلك نقطة تتعلق بقضية تصدير السلاح بالذات بإعتبارها من الأشياء الباهظة الثمن والتى تتميز ببعد خاص فى التعامل التجارى بشأنها . يبقى إضافة تتعلق بالدعم البشرى المصرى على النطاق العسكرى للعراق وهو أمر نود أن نؤكد عليه بوضوح فى هذا الكتاب لنرد به على الإدعاءات الايرانيه المتعلقه بشأنه ونقول أن القيادة المصرية الحاليه قد أكدت بشكل واضح عدم التستر على شئ تفعله ، ومن هذا المنطلق فقد أكد الرئيس المصرى حسنى مبارك نفسه ومسئولون مصريون آخرون أكثر من مرة على عدم وجود أى قوات مصرية فى العراق أو حتى متطوعين مصريين مرسلين من قبل الدولة للاشتراك فى القتال على الجبهة العراقية الايرانيه (*) ولعله من الصعب أن يتخفى

(*) - وفى ذلك الشأن يقول الرئيس محمد حسنى مبارك فى حديث مشترك مع الرئيس السودانى السابق النميرى الى جريدة الأخبار فى مطار الخرطوم فى ١٩٨٢/٥/٦ - " لقد وقفنا مع العراق لكى يدافع عن نفسه بما يحتاجه من ذخيرة وسلاح عندما وجدنا أن الجانب الآخر تتدفق عليه الأسلحة من كل اتجاه لكننا لم نسهم مساهمه عسكرية بشريه ، الا أن فى العراق جاليه مصرية كبيرة وقد يكون هناك متطوعون مصريون " . وفى حديث للرئيس المصرى مع صحيفة السياسة الكويتية فى ٨٢/٥/٢٦ يقول : " فنحن نقدم للعراق الشقيق الذخيرة والمعدات اللازمه =

الجنود المصريون عن العيون اذا كان لهم تواجد ضمن تشكيلات تابعه للقوات المسلحة المصرية فى العراق على حد الزعم الايرانى لأن أعداد كبيرة كهذه كانت سوف تظهر فى شوارع المدن القريبه من مواقعهم أو سيشعر بتواجدهم إخوانهم العراقيين من التشكيلات العراقية المجاوره لتشكيلاتهم على خطوط القتال كما حدث بالنسبه للقوات السودانيه .
كما أن تجربة اليمن الشقيق التى أزهقت فيها أرواح الشباب المصرى لن تتكرر مرة أخرى ولسبب بسيط هو أن هذا الشعب الذى قدم بعد ذلك الآلاف والآلاف من أبنائه فى معارك ٦٧ ، ١٩٧٣ مع اسرائيل ، لن يسمح بالمزيد من المذابح لأبناء مصر مرة أخرى الا دفاعا عن التراب العربى ضد عدو واحد ومحدد لا يختلف بشأنه اثنين فى هذا العالم العربى والاسلامى حكاما كانوا أو محكومين فذلك وحده هو الأمر الذى لن يبخل الشعب المصرى بدماء أبنائه فى سبيله ، أما أى معارك أخرى تتوه فيها الحقيقة - ويختلط فيها الحق بالباطل بين أطرافها بل ويختلف بشأنها أصحابها الحقيقيين فى داخل البلد الواحد ولتصبح المساعدة التى تقدم الى جانب أحد طرفيها هى فى حقيقتها دعما للسلطة الحاكمة فى ذلك البلد وتمكينها من توطيد وتقوية مقاعدها فى السلطة فذلك ليس بالأمر الذى يسهل إقناع الشعب المصرى وأحزابه وهيئاته النيابيه بذهاب أبنائه للموت من أجله . ولقد أحسنت القيادة المصرية فى عهد أنور السادات صنيعها حينما أبت ارسال أى قوات مصرية الى لبنان حينما بات ذبح الفلسطينيون أمرا علنيا على يد الأخوة أبناء الوطن الواحد وتلك هى المصيبه ذاتها التى كانت ستنتظر أى قوات مصرية ستذهب للحرب على الجبهة العراقية على ايدى فئات وعناصر وقوى عديده من الأشقاء هناك جمعهم شئ واحد هو محاربة نظام الحكم فى بلدهم هناك ولا أظن أن النتائج التى أفرزتها تجربة ارسال قوات سودانيه الى العراق ببعيده عن الرؤيه المصريه لما يدور على الجبهة العراقية والتى عادت من العراق لتترك لإيران البعض من رجالها أسرى تنشط الاتصالات بين القيادة السودانيه الجديده الآن وبين ايران فى سبيل إستعادتهم . وكان بوسع إيران أن تطبق عليهم قوانين الحرب باعتبارهم مجرمى حرب لأن دولتهم لم تكن فى ذلك الوقت طرفا فعليا فى الحرب ضد إيران وهو شأن إخواننا المصريين الذين تطوعوا وبشكل فردى وشخصى للقتال فى صفوف القوات العراقية بالنسبه لمن وقع أو يقع فى الأسر منهم على أيدى القوات الايرانيه . وبعد ، فإنها الحقيقه المره التى ما كنت أحب أن أسجلها فى هذا الكتاب نظرا للحساسيه التى ترتبط بها فيما يتعلق بالعلاقات العراقية المصرية فى الوقت الحالى ولكنه لولا

= لتمكينه فى أن يكون فى وضع عسكرى يتيح له أن يتوصل مع ايران الى حل سلمى للنزاع) . وقد عاد الرئيس مبارك ليؤكد على ذلك مرة أخرى فى حديث له لاحدى المجلات الكويتيه فى ابريل عام ١٩٨٦ .

أنها المسئولية التاريخيه للقلم الذى طالما أخذ على عاتقه أن يسجل هذه الحروب القذرة بأمانة - فلا يمكن أن تتجاهل أمرا يسكون فى ذكره إضافه الى جانب كونه تسجيل تاريخى له . إن الذى لا شك فيه هو أن أى جيش فى العالم ينشغل فى قتاله مع دولة أخرى سوف يرحب بالمساندة الفعليه التى قد تأتيه من جانب أى جيش شقيق يقف إلى جواره وكان ذلك حال الجيش المصرى والجيش السورى والجيش الأردنى فى حروبه مع اسرائيل بالنسبة للمشاركة الأخويه بالقوات التى أرسلتها عدد من الدول العربية فى هذه الحروب وبصرف النظر عن الدور ومستوى الكفاءة القتاليه التى كشفت عنها ظروف القتال فعلا بالنسبة لهذه الجيوش العربيه المعاونه ، فالجميع كان وعلى أى الأحوال يشعر بأنها حرب مصير يرتبط بها الجميع من الخليج الى المحيط ، فذلك كله أمر - والحرب العراقية الايرانيه أمرا آخر مختلف . ولنعود مرة أخرى لنسأل القادة السودانين والقادة العراقيين والعسكريين من البلدين الذين تعاملوا عن قرب فى تجربة مشاركة القوات السودانيه على الجبهة العراقية ولننقب عن الحقيقة التى لا نريد لها أن تختفى مهما حاولت السلطات العراقية إخفائها والتى ساهم بعض القادة العسكريون العراقيون بطمسها ، فنحن لا نريد لهذه المشاركة المصرية على مستوى إرسال جنود للعراق أن تكون سببا للمفارقه بين الشعوب العربيه والشعب العراقى ، ولكن هنا خصوصية تفرض نفسها بالنسبة لأى تواجد للقوات المسلحة المصرية فى العراق ترتبط ارتباطا كاملا بالنظره الحاليه لرجل الشارع والجندى العراقى للتواجد المصرى وعلى المستوى الفردى فى العراق اليوم .. فى ظل ظروف الحرب والتى سبق أن أشرنا اليه من قبل والتى تأخذ هذه المساعدة على كونها تدعيما للسلطة الحاكمة فى العراق على حساب إستمرار الحرب وبقاء العراقيين أطول فترة ممكنه يرتدى الرجال منهم الزى العسكرى الكاكى والنساء منهم الزى الحدادى الأسود ليوم غير معلوم بل الخطير فى هذا الموضوع والذى لا نستطيع أن نتجاهله هو ما يمكن أن يخفيه المستقبل من تكرار أحداث وقعت فى اليمن راح ضحيتها مئات من شباب مصر غدرا على أيدى العناصر المناوئه للسلطة السابقة فى اليمن (الملكيين) وقت ذاك وهو ما تتوافر التربه الخصبه لحدوثه فى العراق الآن ، بل أن هناك مصريين مدنيين وغير مصريين تم إختطافهم أو إغتيالهم فى العراق من قبل بعض التنظيمات الكرديه المناوئه للسلطة الحاكمه فى العراق وعناصر أخرى . فنحن لا نستطيع أن نتجاهل دور القوى السياسية المعارضة لنظام الحكم فى العراق وقوتها وقدرتها على التحرك وسواء بدعم إيرانى أو سورى أو ليبى وغيرهم من القوى والدول التى لا يربطها بمصر علاقات وديه فى الوقت الحالى . فتلك القوى العراقيه مجتمعه وعلى الرغم من أن البعض منها قد يكون له موقف معادى أيضا لنظام الإمام الخمينى فى إيران ، إلاّ أنها تجتمع كما قلنا على

ما يؤدي الى تقويض نظام حكم البعث في العراق ، ولها تواجد في الجيش العراقي إبتداء من الجندي الاحتياط حتى كبار الضباط ويجب أن نضع في إعتبارنا دائما وصوب أعيننا ما تتضمنه من معنى وقائع استلام العديد من كبار الضباط العراقيين بتشكيلاتهم من الجيش العراقي أو فرادى الى القوات الايرانيه في بعض المعارك الهجوميه للجيش الايراني مثل معارك استرداد المحمره والأهواز والبساتين من قبلها وغيرها والتي لم يستطع الرئيس العراقي نفسه انكارها في خطابه الذي ألقاه في ١٩٨٢/٥/٢٠ - فهذه الوقائع هي دليل حي على عدم وجود القناعة الكاملة بالحرب لدى الجيش العراقي الذي يطلب قادته المساعدة العربيه العسكرية الى جواره .

فكيف سيكون الحال يا ترى لو فوجئ الجيش المصري إذا قدر له أن يشارك في مثل هذه الحرب بأن الجيش الذي قدم هو لمؤازرته ، تخلى بعض أفراده عن واجبهم وفضلوا الاستسلام لعدوهم ، وهل سيعيد التاريخ نفسه في هذه الحالة مرة اخرى وقائع الحرب العربيه الاسرائيليه عام ١٩٤٨ التي قال القاده العراقيون العسكريون وقتها كلمتهم المشهورة (ماكو أوامر) وإن كانت هذه الحقيقة التي ذكرناها الآن لا تمثل القاعدة بالنسبة لجيش العراق اليوم ذلك الجيش الذي اكتسب من المهارة والكفاءة القتاليه ما يجعله في مقدمة الجيوش العربية الآ أنها حقيقة قائمة وموجوده لا يمكن انكارها ، ونقول ذلك لأنه سيكون على القوات المصرية التي يطلب قادة العراق بالحاح وفي صورة أو أخرى إرسالها للمشاركة في تلك الحرب أن توفر لنفسها عنصر الأمن والسلامة الداخلية أولا لأنها ستكون من أهم أهداف القوى المعارضة لنظام الحكم في العراق من أكراد وشيوعيين وعناصر حزب الدعوة وغيرهم والذين يحاربون الآن الجيش العراقي نفسه . كما سيكون على هذه القوات المصرية أن تؤمن لنفسها التغطية والمؤازرة الكاملة من جانب التشكيلات العراقية والتي ستحارب الى جانبها وهذا لن يتأتى الآ اذا كانت تلك التشكيلات العراقية تتمتع بالقناعة التامه بين أفرادها بهذه الحرب وليست مستعدة للاستمرار في مسلسل الاستسلام من قبل بعض عناصرها الى القوات الايرانيه عند الموجه الأولى لأي هجوم ايراني وبشكل يؤثر على عمل باقي التشكيلات المجاورة لها . وبعد فإننا لا نستطيع أن نترجم المساندة المصرية العسكرية في صورة تقديم سلاح وعتاد الى العراق في عهد السادات الآ أنها تعبيرا عن الوفاء المصري لشعب العراق الشقيق ، فهي مساندة من سلطة وشعب مصر الى الشعب العراقي لأن العلاقات بين السلطتين في البلدين في ذلك الوقت كانت في أسوأ حالاتها .

وينبغي أن لا يغيب عن الذهن أن القيادة المصريه في سعيها لتحقيق التواجد المصري على الساحه العراقيه في شكله الرسمي أو الشعبي ، إنما تسعى الى ذلك من

منطلق تحقيق مصلحة مشتركه للشعبين الشقيقين المصرى والعراقى ، وكلامى هنا بالدرجة الأولى منصب على النواحي الغير عسكرية وتعاملها مع النظام الرسمى للحكم فى العراق بداهة وعلى هذا الأساس - يكون بعيدا عن أى تأثر بمدى رضى الشعب العراقى عن نظام حكمه - أو مدى قناعته بالحرب التى تدير الصراع بشأنها قيادته مع ايران ، لأن علاقة الشعب بنظام الحكم القائم فى بلده هو أمر يخص هذا الشعب وحده ولا شأن للحكومة المصرية بخصوصياته ، والا قد تنقطع أواصر الصله بين الشعب المصرى وباقى الشعوب الأخرى اذا فلسفت السياسه المصرية الخارجيه على ضوء مدى رضى الشعوب عن نظم الحكم القائمة فى بلدانها .

أما عن الموقف المصرى من النزاع ندلل عليه بفقره من خطاب الرئيس المصرى بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ فى الإجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى المصريين حين قال : " إننا نبدى استعدادنا للاسهام فى تحقيق المصالحه (بين العراق وايران) حقنا للدماء ومنعا لتردى الأوضاع وقطعا للطريق أمام التدخلات الأجنبيه " ، وكذلك قوله : " بالطبع نحن نريد انهاء هذه الحرب لأنها لن تكون فى صالح العراق ولا ايران ... المستفيد الوحيد هو تاجر السلاح والخاسر الوحيد هو الدم العراقى والدم الايرانى أى الدم الاسلامى " وهو ما جاء فى حديث له مع صحيفة السياسة الكويتيه فى ٨٢/٣/١٤ . وإن كان الرئيس قد عاد لتبرير الدعم المصرى العسكرى للعراق ، ولنفس الصحيفة فى ٨٢/٥/٢٦ حينما قال : " فنحن نقدم للعراق الشقيق الذخيرة والمعدات اللازمة لتمكينه فى أن يكون فى وضع عسكرى يتيح له أن يتوصل مع ايران الى حل سلمى للنزاع " . ولا يعنى ذلك أن مصر لعبت دور تاجر السلاح الذى يستفيد من استمرار الحرب لأنها لم تقصد الاستفاده بالمعنى المادى الذى قد يتميز بينها فى هذه الحاله وبين الدول المورده للسلاح الى كل من الطرفين بقصد التجارة المجرده له ، وان كان الدعم العسكرى المصرى من وجهه النظر الايرانيه لم يساعد مصر فى القيام بأى دور قد تنشده لوقف هذه الحرب ويفقدها أهليه القيام بأى دور للوساطه بين الطرفين المتحاربين لأنها فى نظر الطرف الايرانى - طرفا منحازا للعراق ومدعما له - ولذلك فلم يكن غريبا أن تولد المبادره المصرية التى قدمت بواسطة دول عدم الانحياز عام ١٩٨٤ - ميته لأن الطرف الذى قدمها وهو مصر كانت قد فقدت أهلية القيام بمثل هذا الدور منذ اللحظه الأولى لشروعها فى تقديم الدعم العسكرى للعراق أياً كان المبرر الذى تسوقه وجهه النظر المصرية فى هذا الشأن ، ومن وجهه نظر ايران بالطبع .

ونعود للحديث عن العلاقة بين الشعبين العراقى والمصرى على ضوء الدعم العسكرى المصرى للعراق . ونؤكد على تلك الخصوصيه التى تتعلق بالشعب العراقى فى

نظرته لأي تقارب على مستوى السلطتين الرسميتين في كل من الدولتين ، سواء كان ذلك يرتب نتائج معينة في المجال الاقتصادي يمس بها الشعب العراقي أو المجال العسكري . فإن ما فعله الفكر والاعلام البعثي بالعقلية العراقية بزرع الشكوك في كل النوايا العربيه الطيبه ، طالما كانت تأتي من جانب لا يوافق هوى نظام البعث وفلسفته فأصبح التشكيك بمثابة بذرة ثابته ومتواجده بشكل دائم في تفكير الانسان العراقي يفلسف من خلالها فهمه للامور وتفسيره لها ويؤثر على نظرته لكل الصور التي تتواجد أمامه على ساحات العلاقات مع شعوب الدول الأخرى ، ومنها بالطبع مصر ٠ مع النشاط الدائم والفعال لقوى المعارضه العراقية والتأثير الايراني القريب منهم باعتبارها عوامل مساعده على تجسيم وابراز هذه الخصوصيه المذكوره ٠ فذلك كله أظهر التقارب المصري العراقي على المستوى الرسمي وكأنه (دعم مصري مباشر لنظام حكم البعث حتى لا يسقط من فعل القوى المعارضه في الداخل وفعل الحرب من الخارج) ، وهو عمل من شأنه أن يطيل أمد الحرب لبقاء البعثيين في السلطة في وقت بات المصريون في العراق ينعمون بخيرات العراق كما يصور ذلك الاعلام الايراني للاسف ، بينما أبناء الشعب العراقي وكما تقول تلك الدعايات يقتلون على جبهات القتال أو ينكل بهم في سجون النظام ، وهكذا تسير الحملة الايرانيه بلا هواده لشحن النفوس وبث روح الكراهيه بين الشعبين - ولا نستطيع أن ننكر وبحكم التكوين الخاص لشخصيه الانسان العراقي ذات المزاج الحاد ، والعاطفه سريعة التأثير - بنجاح هذه الحمله واتيانها بمفعولها المرجو منها ،وبالرغم مما قدمه الشعب المصري الى الشعب العراقي الشقيق سواء قبل الحرب أو خلالها (*) ، وأثره على الاقتصاد العراقي ٠ ويمكن القول أنه لولا استمرار التدفق الشعبي المصري - على العراق - للتعويض عن المغادرين له من المصريين الذين قضوا تجربتهم هناك في ظل ظروف ما قبل الحرب وخلالها - لنجحت المقاصد الايرانيه والعراقيه المعارضة لنظام البعث في أهدافها وأهمها ايجاد حاله خاصه تواجه فيها القيادة العراقية موقف حرج بخلو العراق من الأيدي المصرية التي تقف في كل ميدان خلف عجلة الحرب ٠ علاوة على أن إنحسار التواجد الشعبي المصري في العراق في هذه الحاله سوف يقابله انحسار أو تقليص لحجم الدعم الرسمي من قبل الحكومه المصرية للعراق الذي يفترض أنه يخدمه بصورة أو بأخرى ، وهو ما تستهدفه تلك القوى أيضا والتي باتت تصور الدعم الرسمي المصري لدى المواطن العراقي بشكل يخرجه عن المقاصد المصرية الحقيقيه التي هي وراءه والتي تستهدف أساسا تحقيق المصلحة المشتركه لشعبي البلدين ٠ وأعتقد أن ذلك

(*) - وبهذه المناسبه نقول أن رغيف الخبز الذي يأكله المواطن العراقي اليوم أصبح أكثر من ٧٥٪ من انتاجه يخرج على أيدي المصريين الذين يعملون في هذا المجال ٠

ما لم تفطن اليه القيادة المصرية بشكل يُجسده تجسيدا واقعيا من خلال رؤيه حقيقيه للشارع العراقى لكى يغطى تعاملها حجمه الطبيعى المطلوب · وان لم نستبعد لهذا التصور حيزا من التفكير فى الحسابات المصرية وهى تخطط لحدود علاقاتها مع القيادة العراقيه وحدود الدعم الذى تقدمه لها · ونحن نطمع فى الجهات المصرية المختصه أن تعمل على حث القيادة العراقية على تصحيح الصورة التى انطبعت فى ذهن الانسان العراقى عموما عن طبيعة الدعم المصرى وأهميته للشعب العراقى سواء كان ماديا - أو بشريا ، اذا كانت تلك القيادة العراقية وأجهزتها المختلفه قادرة على تبديل تلك الصورة التى عملت هى بنفسها على ترسيخها فى عقول الشعب العراقى على مدى سنوات ليست بقليله ، سواء بالعمد تارة وفى ظروف بعينها ، أو بالإهمال فى مواجهه المظاهر السلبيه التى بدت واضحة فى علاقات ونظرة الانسان العراقى لهذه القضية · مع ضرورة إعداد الحمله الاعلاميه الجيده لمحو هذه الآثار السيئه التى ، إنما هى تضر بالعلاقات الأخويه بين الشعبين بشكل قد يحتاج الى سنوات طويلة لإزالته إذا استمر هكذا بدون سرعة التحرك لمعالجته اليوم قبل الغد ، والرد على الادعاءات الايرانيه المسمومه فى هذا الشأن وبشكل يسمعه المواطن العراقى ويراه ماثلا على الطبيعة على أرض العراق من خلال رؤيه جديدة للعطاء المصرى الى جانبه فى ظل ظروف صعبه تمر بالعراق (*) ، ان العراقيين ينظرون الى الدعم العسكرى المصرى على انه عنصرا فعالا فى استمرار الحرب التى يئسوا من اقتراب ساعة الخلاص منها ، فى حين

(*) ونشير هنا الى المتاعب التى يواجهها المصريون العاملون فى العراق ، سواء على محيط التعامل اليومى مع اخواتهم العراقيين فى الشارع العراقى أو على محيط التعامل مع أى من أجهزة الدولة الرسميه لقضاء حاجه لهم بها · واسلوب هذا التعامل فى الحالتين - والمحاولات التى لا نهايه لها من جانب موظفى أجهزة الدولة لوضع العراقيل فى طريق حصول المصرى على أى حق له لدى أجهزة الدولة وبشكل لا يتسع المجال هنا لتفصيله · ولكن أبرز هذه الصور تلك التى يصادفها المصريين لدى أجهزة الشرطة العراقيه حينما يشاء الحظ العاثر لأى مصرى يلجأ اليهم ، أو يجد نفسه طرفا فى مشكلة تعرض عليهم · ويتعذر على المصرى الذى يساق متهما فى أى واقعة أن يحصل على أبسط حقوقه ليتمكن من الدفاع عن نفسه أو العثور على محامى أو الاتصال بأى من زملائه ، وهو فى بلد لا أهل له فيه ونقول وعلى مسئوليتنا الخاصه فى هذا الكتاب أنه ما من مركز شرطة فى سائر محافظات العراق يخلوا من وجود شخص مصرى محبوس على ذمة تحقيق قد يطول شهور وسنوات دون أن يدرى هو - ما هو مصيره - وذلك فى دولة لا توفر لمواطنيها أنفسهم الحد الأدنى من حقوق الدفاع وفى ظل قوانين ومحاكم استثنائيه مطبقه فى البلاد ·

لا ينظرون الى الدعم الخليجي للعراق ، الا من خلال رؤيه بعيده عن مجال الحرب والقتال فهم لا يتحسسون منها سوى المظهر المالى الذى هو أساس الدعم الخليجي للعراق . ولا يتحسسون ما تشتريه حكومتهم بهذا المال من سلاح وعتاد عسكرى ، لأنه يأتى من مصادر أخرى هى أسواق السلاح بينما ما يرونه من مظاهر الدعم المصرى ، هو السلاح المصرى مباشرة وبين أيديهم وكذلك هؤلاء الذين تطوعوا ان صح تعبير التطوع فى اطلاقه عليهم من المصريين للحرب ضد ايران ، إضافة الى هؤلاء الذين احتلوا أماكن العراقيين فى كل مكان فى العراق . هذه هى الصورة التى لا تغيب عن عيون العراقيين والتى يصبحون عليها ويمسون كل يوم ، وحقا انها لمهمه شاقه أن تتم عمليه وضع هذه الأمور فى صورة مقبوله وطبيعيه يستطيع أن يقتنع بها الانسان العراقى فى ظل الظروف التى أوضحناها آنفا . انها حقا تمثل المنحنى الخطر للعلاقات الأخويه بين الشعبين العراقى والمصرى ، تساهم فى خلقها سياسة الحكومات القائمه فى البلدين وبلا قصد - للاسف الشديد .

....

ولكن عند الكلام عن الاستعداد المصرى وعلى المستوى الرسمى لمد جسور عديده للتعاون مع العراق ، فهناك حقيقة أساسيه تقول بأن لمصر مصالح جوهريه فى العراق ، بعضها مباشر والآخر يرتبط بمنطقة الخليج التى يعد العراق من أهم العناصر المؤثره على الأحداث التى تقع فيها . وبصرف النظر عن العلاقة بين الشعب العراقى ونظام حكمه امس أو اليوم أو غدا ، فإن تلك المصالح المصرية تستوجب ضرورة أن يكون هذا التواجد حاضرا بصفه دائمه فى العراق - وفى المنطقة - وبصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم القائم فى العراق.وهذا لن يتأتى الا عن طريق ايجاد صيغ مناسبه للتعامل مع النظم السياسيه الموجوده في المنطقة ، لضمان هذا التواجد المصرى الذى تستطيع أن تحقق مصالح الشعب المصرى من خلاله . ومن هذا المنطلق نحن نفسر أى تحرك مصرى فى سبيل التقدم خطوة الى الأمام فى العلاقة مع العراق بالذات وهو أمر ينبغى أن يظل خطا ثابتا فى السياسه المصرية لا يتأثر بتغير الحكام فى مصر أو العراق .

ولذلك فإذا شاء لى أن أجتهد برأى فى هذا الموضع ، فإننى أعتبر أن التقارب المصرى العراقى بعيد المدى فى عهد الرئيس مبارك لا ينبغى أن يفسر فى تقديرى على أنه اقرار مصرى للسلوك العراقى فى الصراع مع ايران منذ اللحظات الأولى للصراع وحتى اليوم مرورا بكافة التصرفات والاجراءات العراقية من حيث السلبيات التى

أخذت على القيادة العراقية فى ادارتها للصراع سواء فى طرد آلاف الأسر العراقية على الحدود الايرانيه أو قصف المدن الايرانيه أو استخدام الأسلحة المحرمه دوليا ، برغم عدم تعرض المسئولين المصريين أو أجهزة الاعلام الرسميه فى مصر لإدانه مثل هذه الأمور ، كما أنه أيضا ومن جهه اخرى لا يُعد هذا التقارب إقرارا مصريا بالاسلوب الذى تنتهجه القيادة العراقية داخليا فى حكم الشعب العراقى من كبت للحريات والتنكيل بالمعارضين وضرب القوى والمدن العراقية بالطائرات والمدفعية على سكانها أو تهجير أهلها بمناسبة وقائع معينه ٠ فالتقارب بين النظامين هنا - يأخذ صورا للتعاون الذى يفاد منه الشعبان ٠ بالدرجة الأولى ولا شأن له بالموافقه أو التأييد لسلبيات النظام فى العراق لأن القيادة المصرية لا تتدخل فى سياسة الدول الأخرى الداخليه أو الخارجيه وإشتراط التقيد بوجهة نظر تراها عند التعامل مع الحكومات الأخرى ٠ فالرئيس مبارك من هذا الطراز من الحكام الذين لا يقحمون أنفسهم فى العلاقات بين الحكام وشعوبهم كما ذكرنا آنفا ، كما أنه لا يتدخل فى اسلوب وطريقة اتخاذ حكومة عربيه قراراتها الخاصة بعلاقتها الخارجيه مع أطراف أخرى لأننا فى مصر لا نقبل التعامل معنا من قبل الآخرين بهذا المنطق ٠

فهذه هى الفلسفه التى تقوم عليها سياسه مصر الخارجيه كما نستقرئها من الوقائع اليوميه فى علاقاتها مع الدول الأخرى - والتى هى أيضا تنطبق على علاقاتها مع العراق فالمصالح الجوهرية لمصر أولا ، هى حجر الزاويه فى العلاقات الخارجيه بالنسبه لمصر وهى التى تفرض ذلك النوع من التقارب مع نظام البعث فى العراق الذى ما زال حتى الأمس القريب يسب مصر وقياداتها ٠ ولقد حاولت قيادة الرئيس حسنى مبارك تناسى هذه الإساءات فى سبيل مصلحة مصر والمصلحة المشتركه للشعبين الشقيقين العراقى والمصرى ٠ وحسنا ما فعلت ٠ ولسنا فى حاجة الى أن نشير الى المصالح الجوهريه لمصر فى منطقة الخليج بصفه عامه والتى تتأثر وبشكل مباشر عندما يكون هناك صراع كهذا الذى يدور الآن فى تلك المنطقة ، والذى قد يدفع الأحداث فيها الى درجة تنذر باحتمالات التدخل من جانب القوى العظمى وإقتسام فرض النفوذ على دويلاتها ٠ وهو أمر يخلق متاعب لا يستهان بها بالنسبة للمصالح المصريه فى المنطقة تلك الدول التى ثبت لها وبشكل قاطع من خلال أحداث حرب الخليج مدى حاجتها الماسه الى الثقل المصرى ودور مصر فى إحداث التوازن المطلوب لتجنب العرب متاعب قد تكون اثقل من أن يستطيعوا مواجهتها وحدهم أو كانوا فى غنى عنها لولا التغيب المصرى الذى أرادوه هم بأنفسهم طواعية أو كراهية نتيجة مؤتمر بغداد والذى أثبتت الأيام اللاحقه له وبحق أن قراراته لم تضر مصر أكثر مما ضرت

مقرريها . وأن التفاعل المصرى فى شتى المجالات مع دول الخليج لم ينقطع خلال فتره الوحشه المستمره هذه وإنما زاد عما كان من قبل مع بعض هذه الدول وفى بعض المجالات بصرف النظر عن العلاقات السياسيه بين مصر وهذه الدول . إذاً فحتى خلال فترة الوحشه هذه لم تستطع تلك الدول أن تستغنى عن مصر على الاطلاق . ولولا ذلك الخوف الذى ما زال يتملك زعماء بعض هذه الدول من الإرهاب السياسى والابتزاز الذى يمارسه البعض ضدهم ، وهى أمور كان من الأحرى أن يمتلك هؤلاء الحكام الشجاعة الكافيه لإزاحتها عن أنفسهم إتقاءا لله فى ممارستهم مسئوليه حكم شعوبهم ، فلولا ذلك ما بقيت العلاقات السياسيه هكذا وهى الشىء الوحيد الذى تبقى موصودا بابه بينها وبين مصر . ولكن لا أستطيع أن أتجاهل نفر من زعماء دول الخليج من الحاسدين أو الحاقدين على مصر والذى لا يسعده أن يرى مصر فى موقعها الطبيعى والطليعى بين اخوانها العرب وعلى دول الخليج أن تدفع ثمن مشاركتها فى مؤامرة عزل مصر عن دورها العربى الطبيعى . ونعتقد أن ذلك الثمن يدفع الآن فادحا فى حرب الخليج - وإلى أطراف أخرى عربيه أيضا ولكن لا العراق - ولا تلك الأطراف الأخرى بقادره على توفير الحد الأدنى من الأمن والسلام لدول الخليج العربى كما أثبتت التجربة العمليه لحرب الخليج والحرب اللبنانيه . لأن الأطراف العربيه فى تلك الحربين اثبتت عدم قدرتها على حمايه نفسها بمفردها . وفى هذا الشأن قد تحدث الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك بشأن " استعداد مصر للتدخل أكثر فى حال تعرض دول الخليج لأخطار من قبيل ضرب موانيها من قبل ايران وأن ذلك سيتم بالتشاور مع قيادات الخليج " ، وهذا ما يدلل على اهتمام مصر بمنطقة الخليج وأمنها وارتباط ذلك بحماية مصالح جوهريه لها فيها وان كان من الصعب على المرء أن يتخيل ذلك النوع أو تلك الصورة التى يمكن أن يتخذها ذلك التدخل المصرى الذى لا نعتقد أنه سوف يحدث إلاّ اذا كان هناك ما يمس وبشكل مباشر بمصالح مصر فى المنطقة . وعلى كل حال فإن أهم جانب قد تأثر بحرب الخليج بالنسبه لمصر هو الجانب الاقتصادى وكما ذكرنا بالنسبه لحركة الملاحه فى قناة السويس التى تمثل ناقلات النفط القادمه الى موانىء الخليج أو الذاهبه اليها الجزء الأكبر منها وما ترتب عليه من إنخفاض فى عائدات قناة السويس ، إضافة الى استغناء دول الخليج العربى عن الكثير من العماله المصريه التى تشكل الجزء الأكبر أيضا من المصريين العاملين فى الخارج حيث تعد مدخراتهم المحوله الى مصر أحد المصادر الرئيسيه للعملات الصعبه بالنسبه للخزينه المصرية ، والتى تأثرت كثيرا نتيجة عودة الكثير من هؤلاء المصريين بعد تأثر خطط التنميه فى دول الخليج بانخفاض عائدات البترول لهذه الدول . كما أننا لا نستطيع أن نغفل فى هذا المجال ونحن نتكلم عن الدور المصرى فى العراق - ما يترتب على إنخفاض

الأيدى العامله المصريه التى تعمل فى العراق أو حتى إنخفاض الأجور المسموح تحويلها الى مصر بالنسبه لهم وارتباط ذلك بأحداث حرب الخليج وأثره على حصيلة الخزينه المصرية من العمله الصعبه وكذلك ارتباطه بالأعباء التى تتحملها الدولة فى مصر فى حالة إضطرار أكثر من نصف مليون مصرى يعملون فى العراق للعودة الى مصر وما كان يمثله ذلك الحجم من تخفيف على عاتق الدولة فى مجالات عديده ٠

لذلك فيجب أن يكون مفهوما أن وقوف مصر على المستوى الرسمى الى جانب القيادة العراقية فى ظروفها الحاليه هو وقوف دولة الى جانب دولة يعيش على أراضيها أكثر من نصف مليون مواطن من رعاياها ، ولا يمكن أن تتخلى عن دورها حيالهم ولو بالمشاركة الوجدانيه مع الدولة المضيفه لهم وان كنت مرة ثالثة أتحفظ بالنسبه للدعم العسكرى فى هذا المجال ٠ أن دورا مصريا بارزا ومؤثرا على الأحداث فى منطقة الخليج اليوم أو غدا لن يتأتى إلاّ اذا كان هناك إفتراضا بوجود علاقات وطيده وتفاهم مشترك بين الحكومة المصريه وحكومات الدول ذات الثقل فى منطقة الخليج وأهم تلك الدول العراق فى رأيى ـ ولذلك فإن هذا الدور النشط مطلوبا مهما كان نوع وطبيعة نظام الحكم المتواجد فى العراق ٠ بل نوعا من التفاهم المصرى العراقى بين القيادتين فى الدولتين قد يساعد على تهذيب موجة التطرف التى كانت تشوب سلوكيات القيادة العراقية وإلى وقت قريب حتى بعد قيام الحرب مع ايران ٠ ولا نستبعد إحتمالات وجود بصمات مصريه على قضية إعادة العلاقات العراقية الأمريكيه مرة أخرى ٠ كما لا يستبعد أيضا أن يكون للتقارب المصرى العراقى فوائده ونتائجه الملموسه فى إمكانية تهذيب الجنوح فى التعامل العراقى على المحيط العربى والدولى مستقبلا وبشكل أفضل من ذى قبل ٠ وان هذا التبديل أو التغيير الذى بدأت ملامحه تظهر فى السياسه الخارجيه العراقيه مع عدد من الأطراف الدولية أو بالنسبه لمواقف سابقه لها من بعض القضايا الدولية ـ وخاصة قضية امكانية الحل السلمى لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينيه وتلك الأمور ـ لا يمكن أن تحدث الا نتيجة القناعه المبنيه على الثقه الشخصيه بين الزعامتين فى الدولتين مصر والعراق وهو أمرا محمودا ولا يدخل فى دائرة التأثير المصرى على القرار السياسى العراقى ٠ كما أنه يخرج فى رأيى عن كونه نوعا من التحالف المؤقت بين قيادات متناقضه المذاهب لإحداث تكتل فى مواجهة أطراف عربيه أخرى ٠

وأخيرا ـ يبقى لنا كلمة تتعلق بعودة العلاقات العراقية المصريه ـ على المستوى الدبلوماسى الى ما كانت عليه قبل مؤتمر بغداد ٠ وبدايه فقد أعلنها المسئولون المصريون تكرارا ومرارا ـ أن مصر مفتوحه الأيدى لعودة أى طرف عربى ، لكنها

لا بدهب لتستجدى تلك العوده ٠ وهذا حقها بالطبع ٠ لكن اذا كان القادة العراقيون ، هم أول من تزعم حملة قطع العلاقات مع مصر. وهم أول من عاد يداعب الحكومة المصريه لكسب ودها ومنذ زمن الرئيس السادات حينما حصلوا على ما طلبوه من دعم عسكرى - فهل يتصور أن تكون نفس الزعامه التى قادت حمله مقاطعة مصر هى التى تبدأ فى اعادة علاقاتها مع مصر ؟ ٠ لا أريد أن أتعرض بشىء من الإفاضه لهذه القضية ٠ وإننى أستعيد تلك العبارات الفلسفيه التى رددها الرئيس العراقى وغيره من المسئولين العراقيين ردا على التساؤل بشأن قضية عودة العلاقات الدبلوماسيه مع مصر ، وقولهم بان العلاقات بين البلدين أصبحت على مستوى كذا - وكذا - وأنهم لا يتقيدون بالشكليات على حد قولهم فى هذا الشأن وكما أبدى بتعليق بسيط وهو اذا كانت العلاقات الآن بين مصر والعراق أصبحت ممتازه ووصلت الى درجة يحتذى بهـا فى العلاقات بين أى قطرين شقيقين كما يقولون ، فما هو المانع من وضع هذه العلاقة فى نصابها الصحيح لتسير وفق ما سار عليه أعضاء الجماعه الدولية فى صيغ تعاملها مع بعضها من خلال الطريق الطبيعى والذى كان قائما قبل مؤتمر بغداد ٠ أم أن اعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكيه ومن خلال ذلك الطريق الطبيعى ، لها مبررها فى هذا الشأن ؟ اننا حقيقة كمصريين نقدر كل التقدير تلك الخطوه الشجاعه للملك حسين ملك الأردن فى هذا الصدد - لأن الرجل قد أقر وأعترف صراحة بلا حرج بأن هناك أمرا كان يجب تصحيحه ، وهو ذلك الأمر الذى كنت أرجو أن يعترف البعث العراقى به صراحة ويقدم على فعله بدلا من أن يصدر فلسفاته التى لا تنجلى عن اللجوء اليها فى مثل هذه المواقف وكما أوردنا فى هذا الكتاب ٠

••••••••

ثالثا : مصر وايران

الملاحظ لتطور الأحداث السياسية فى منطقة الخليج ان القيادة الايرانيه الجديدة وعلى رأسها الامام الخمينى قد جاءت الى الحكم فى ايران وهى تحمل موقفا خاصا من القيادة فى مصر بسبب العلاقات الخاصة للرئيس الراحل أنور السادات مع شاه ايران المخلوع وأسرته ، التى جعلت من القاهرة محلا لإقامتها فى ظل رعاية السادات وهو الأمر الذى حدى بالامام الخمينى الى قطع العلاقات الدبلوماسيه مع مصر فى وقت أوشكت فيه القيادة المصرية على اعلان اعترافها الرسمى بالنظام الجديد فى ايران على حد قول الرئيس السادات فى احدى خطبه فى هذا الصدد ٠ وبقى الموقف الايرانى من مصر ، هو مناصبتها العداء ، مع حملة إعلاميه مركزه لا تهدأ اشتد عودها مع قيام الحرب مع العراق وإعلان السادات عن استعداده لتزويد العراق

بالسلاح والعتاد الحربى ، ومع رؤيه القيادة الايرانيه للدور المصرى على المستوى الشعبى على الساحه العراقيه وأثره فى تقويه النظام الحاكم فى العراق ومساندده إقتصاده بل والمشاركة البشريه على جبهات القتال عن طريق المتطوعين المصريين وكما أوضحنا من قبل . وعلى الجانب الآخر فقد أعربت القيادة المصرية عن رغبتها الصادقة فى المشاركة فى ايجاد وسيله لوقف الصراع بين العراق وايران ووضع حدا للحرب بينهما . ولقد تمثل ذلك فى المبادره المصرية التى قدمت الى دول عدم الانحياز عام ١٩٨٤ والتى روعى فيها تحقيق مصلحة كل من الطرفين المتنازعين والتى لم تلقى قبولا من الجانب الايرانى تأسيسا على وجهه النظر الايرانيه بالنسبه للموقف المصرى فى مساندة العراق والذى يعتبرها طرفا غير محايد فى هذه الحرب . ولقد إعتبرت القيادة الايرانيه - الدور المصرى بذلك غير مؤهل لبذل أى مساعى فى طريق السلام على الرغم من أن الرئيس مبارك قد وجه عدة نداءات الى الطرفين مطالبا وقف القتال والإحتكام إلى التفاوض لحل النزاع بينهم ، وأعرب من جانبه عن عدم إنحياز مصر الى طرف ضد الآخر ومنها ما جاء فى خطابه الذى ألقاه أمام مجلس الشعب المصرى فى ١٩٨٤/٦/٢٤ حيث قال : " وبكل الاخلاص والتجرد أود أن أوجه نداء لأخوتنا فى ايران ان نتحرك بهدف وقف الحرب الدائرة فى الخليج لأننا نعتبرهم أخوة أشقاء ونرى أن موقفهم الطبيعى هو أن يكونوا سندا وحليفا للشعوب العربية والاسلاميه فى كل مكان . ونحن نأسف لأى ضرر يصيبهم أو أى خطر يتهددهم ونحن لا نتحيز لطرف بل ننحاز الى الحق ونحتكم الى صوت العقل ونخضع لتعاليم الله عزّ وجل اذ نرى أخوة لنا يريقون دمائهم بغير ما أحله الله ، ويبعثون فى النفوس أحقادا تتنافى مع روح الاسلام وسماحته - فتعالوا الى كلمة سواء نبنى جسور الحوار والتفاهم ونضع حدا للمأساه الداميه على جانبى الحدود لسنا طرفا فى الحرب ولكننا نريد أن نكون شركاء لكم فى صنع السلام " .

وبقى لنا تعليق بشأن الدور المصرى فى مساعى وقف الصراع بين العراق وايران فالملاحظ أن إحدى الدول الكبرى فى منطقة الخليج وهى السعودية قد استطاعت وبالرغم من العداء السافر الذى تكنه القيادة الايرانيه للأسرة الحاكمه فى السعودية والحث على مناهضه الحكم فيها علنا - الآ أن هذه الدولة قد استطاعت أن تحافظ على وجود بابا مفتوحا وبشكل دائم مع القيادة الايرانيه - ذلك بالاضافة الى الاتهام الايرانى للسعودية بالتحالف والمسانده المباشره والصريحه للعراق بالمال وغيره فى حربه ضد ايران والتهديد بضرب موانيها ، بل أن زيارة وزير الخارجية الايرانى فى بداية شهر ديسمبر من عام ١٩٨٥ الى السعودية ردا على زيارة سابقة قام بها نظيره السعودى

لطهران لتجعل المرء يحتار بشأن ذلك التردى فى العلاقات المصرية الايرانية ونأمل أن يحاول المسئولين عن السياسة الخارجية المصرية أن يبحثوا فى اسلوب لدفعها الى الأمام بعد أن انتهت فترة حكم السادات الذى كان يحكم علاقته بالشاه عقبة أداء فى هذا الطريق • واننا نخشى أكثر ما نخشاه ان يكون هناك تأثرا بما يهمسه العراقيون فى آذانهم فى هذا الشأن • والذين عملوا جاهدين على تعكير صفو العلاقات بين ايران وسائر الأطراف العربية لضمان وقوفهم الى جانبهم فى موقف العداء من ايران فى وقت فشلوا فى تحقيق ذلك لدى دول الخليج العربى (*) كما أن تقارب مصرى ايرانى لا شك سوف يكون فى صالح عملية تهذيب حدة التطرف الايرانى بشأن مطالبه لإنهاء الحرب مع العراق وشروطه المعروفة - وكذلك تخفيف التشدد العراقى فى نفس الإتجاه • ولقد نجح الزعماء الجدد فى السودان فى تحركهم فى هذا المجال برغم سبق اشتراكهم بقوات نظاميه فى الحرب العراقية الايرانيه ضد ايران • وان أى تخلف أو تأخر مصرى فى هذا السبيل كما أرى يمثل خساره لمصر أولا - ولفرص السلام فى منطقة الخليج ثانيا •

ان لمصر بحكم دورها العربى والاسلامى ثقلها الذى لا يجب أن يغيب عن أحداث المنطقة • وبرغم الموقف الايرانى السلبى من المحاولات المصرية الآ أننى أرى أنه من الضرورى أن لا نيأس من تكرار محاولة استعادة ثقة القيادة الايرانيه فى مصر ، وأن تقتنع تلك القيادة أن هناك قيادة مصرية اليوم تفتح ذراعيها وصدرها لعودة العلاقات الايرانيه المصرية الى وضعها الطبيعى ولا يجب تحميل القيادة المصرية وزر من سبقها • كما أن بدايه تقديم السلاح المصرى الى العراق كان فى عهد الرئيس السادات ولاعتبارات الدفاع فقط من جانب العراق وليس تشجيعا له على استمرار الحرب مما وضع قيادة الرئيس حسنى مبارك أمام واقع موجود بالفعل •

ان مصر - ترغب بلا شك فى وضع حد لهذه الحرب لأن فى إيقافها مصالح عديدة لمصر الرسميه والشعبيه وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها •

(*) - بل أن العراق ينتهج هذا السلوك حتى بشأن علاقات الدول غير العربية مع ايران ، وأقرب مثال يؤكد تلك الحقيقة التى توضح مدى حنق القيادة العراقية على أى دولة تحاول اقامة علاقة طيبه مع النظام الايرانى - حادث التعرض العراقى لطائرة تركيه كانت تتجه الى ايران عبر الأراضى العراقيه فى نهاية ديسمبر ١٩٨٥ لنقل وفدا من كبار المسئولين الأتراك من طهران الى تركيا ورفض مرور الطائرة التركيه عبر الأجواء العراقية بحجه أن المجال الجوى العراقى الايرانى منطقة حرب مما اضطر تركيا للحصول على موافقة السوفييت لسماح لمرور الطائرة عبر أجوائهم •

الفصل الثالث

مساعي حل النزاع العراقي الايراني وموقف طرفي النزاع منهـا :

إنتهينا في الصفحات السابقة الى تحديد أسباب النزاع والذى إعتبرناه صراعا وليس نزاعا ، وان كان ذلك الصراع العقائدى في أساسه وجوهره يأخذ من المشاكل الجانبيه سواء كانت قضايا الحدود أو الصلات بالقوى السياسية المعارضة لنظام الحكم في الداخل من جانب كلا الطرفين ذرائعا يتخذ منها أسبابا ظاهرية لنزاعاته لتغطية تلك الأسباب الجوهرية في هذا الصراع الذى يكشف عن نفسه بوضوح من خلال الأساليب المتعددة التى يستخدمها كلا الطرفين في إدارة صراعه مع الطرف الآخر ٠

وننتقل الآن الى القاء الضوء على المبادرات والمساعي التى قامت بها أطراف متعددة لمعالجة هذا النزاع ، والتى يمكن القول بأنها لم تسفر عن نتيجة إيجابيه حتى تاريخ إعداد هذه الصفحات ٠ وسنعرض بالتبعية لمواقف كلا الطرفين من هذه المحاولات مع وضع تقييم شامل لهذه المواقف إستنادا الى الظروف المتغيرة التى عاصرت هذه المحاولات وتحليل الأسباب الموضوعية التى يستند اليها موقف كل من الطرفين تجاه مسأله الحل السلمى للمشاكل القائمة بينهما وعلى رأسها موضوع وقف الحرب ٠ وبدايه نعرض بشئ من الايجاز لأبرز المساعي العديده التى بذلت من قبل أطراف متعددة في هذا الموضوع واضعين في الاعتبار أن هناك مساعى أخرى فرديه أو بمشاركة أكثر من دولة للتوفيق بين الدولتين ، لن يتسع المجال لعرضها ولكثرتها ومنها محاولات الجزائر والتى إنتهت بتدمير الطائرة التى كانت تقل الوفد الجزائرى الذى قام بجولته بين العراق وايران ٠

كما أننا لن نتعرض للنشاط الذى قامت بها مؤتمرات ليس لها الصفه الدوليه والتى تسمى المؤتمرات الشعبيه مثل المؤتمر الاسلامى الشعبى الأول ١٩٨٣ والثانى ١٩٨٥ المنعقدان في بغداد ـ والندوة الاسلامية العالمية المنعقدة في باكستان ١٩٨٤ والندوة الاسلامية السلميه في دكار بالسنغال ١٩٨٥ ، ومؤتمر الأحزاب والحركات السياسية العالمية المنعقد في بغداد في يوليو ١٩٨١ للتضامن مع العراق ٠ ولا سيما أن ما انعقد منهما في بغداد كان لغرض خدمة أهداف إعلاميه فقط لصالح الدولة المضيفه وهى العراق ٠ ويصعب على أى مراقب أن يتوصل الى فائدة مرجوه من مثل هذه المؤتمرات التى تشبه التظاهرات الموجهه ٠ ومن أبرز المساعى والمؤتمرات التى بذلت بشأن الصراع العراقى الايرانى تلك التى قام بها كل من :

(١) - مساعى رئيس المؤتمر الاسلامى (الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق) عام ١٩٨٠ بغرض وقف اطلاق النار والتفاوض بين الطرفين ٠

(٢) - مساعى الرئيس الكوبى (فيديل كاسترو) بصفته رئيسا لحركة عدم الإنحياز والتى تولاها نيابة عنه وزير خارجيته ٠

(٣) - مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى مكه والطائف عام ١٩٨١ والذى انبثقت عنه لجنة المساعى الحميده المؤلفه من عدد من رؤساء الدول الأعضاء فى المؤتمر ٠ وقد قامت بزيارات إلى بغداد وطهران ، وما زال وجودها قائم ، الاّ أنها لم تتمكن من تحقيق نتائج تذكر ٠

ونعرض الآن بإيجاز الى أهم المبادرات والمساعى التى بذلت فى هذه المشكلة :

(١) - لجنة المساعى الحميده المنبثقه عن مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى الطائف بالمملكة العربية السعودية فى فبراير ١٩٨١ برئاسة الرئيس الغينى (أحمد سيكوتورى) وعضوية عدد من رؤساء الدول الاسلاميه ومشاركة كل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينيه والأمين العام للمؤتمر الإسلامى ٠ وقد قاطعت ايران الإجتماع من بدايته ، متهمه بعض أعضائه بالانحياز الى الجانب العراقى ٠

(٢) - اللجنة الرباعية التى شكلت بمناسبة إنعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز فى فبراير ١٩٨١ من وزراء خارجية (كوبا - والهند وزامبيا ومنظمة التحرير) للقيام بمساعى من أجل الوصول الى تسوية سلميه للنزاع ٠ ويلاحظ أن الوفد العراقى فى هذا المؤتمر قد واجه بعض المصاعب فى إمكانية إقناع عدد من وفود الدول الأعضاء بوجهة النظر العراقية فى النزاع ، فقد تمكنت إيران من إستغلال تواجد القوات العراقيه فى أراضيها فى حينها مع تقديمها صور عديدة وزعتها على المؤتمر لما لحق بالمدن الايرانيه وأهلها من خراب على ايدى القوات العراقية الغازية وذلك لوضع العراق فى وضع الدولة المعتدية والتى تطلب إيقاف الحرب والسلام بعد أن حققت أغراضها . ولقد إعترفت القيادة العراقية بذلك الموقف الحرج وإن كانت حاولت أن تبرره بشكل آخر بقولها : " ان هذه اللجان والهيئات لم تنطلق فى نشاطات كل أعضائها من دوافع موضوعيه ، فبسبب تأثر بعض أطرافها بمواقف القوى الكبرى ، كانت تلك الأطراف تحاول تكييف أنشطتها وفقا لإستراتيجيات تلك الدول ٠ ويمكن القول أن بدايات عمل تلك اللجان لم تكن لصالح العراق ، بل كان فيها إنحياز واضح لإيران ليس حبا فى ايران وإنما بسبب رغبة القوى الكبرى التى تقف وراء بعض الدول

المشاركه فى هذه اللجان فى إضعاف موقف العراق وتسهيل الدور الايرانى وتحسين صورتها لدى النظام الايرانى ، وبالتالى الحصول على مكاسب منه . وبرغم دقة الموقف السياسى ووقوف أطراف دولية مؤثره وعديده وبأساليب مباشرة رصينه فى أغلب الأحيان وراء هذا الموقف - استطاعت القيادة بحنكتها ووضوح مواقفها - وثبات المبادىء والأسس التى استندت اليها فى نشاطها السياسى أن تحبط الكثير من المحاولات وأن تعطى للموقف العراقى وزنا قانونيا وسياسيا ومنطقيا مهما ، فى حين كان الموقف الايرانى موقفا، مهزوزا ومتهاونا ومتناقضا ، لم يحظ فى أى وقت من الأوقات باستثناء المطالبة بانسحاب القوات العراقية بأى تقدير أو عطف معين على الصعيد الدولى " (١) - ولقد آثرنا نقل هذه الفقره كاملة حتى نبين للقارىء التناقض الواضح فيما جاء من بدايتها حتى نهايتها بشأن الموقف الدولى من إيران فى المؤتمر وتبرير ذلك بألفاظ كلها سب وتهجم على وفود تلك الدول ، ثم يعود ليسجل الفضل بما أسماه (القيادة وحنكتها) . مع ملاحظة إقرار القيادة العراقية ، بأن المؤتمر قد تبنى حق إيران فى المطالبة بإنسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانيه ، وهو ما يأخذنا الى تساؤل طبيعى وهو ما هو الأهم من الحصول على تأييد المؤتمر لإنسحاب القوات العراقية فى نظر القيادة العراقية ؟ .

(٣) - مؤتمر عدم الإنحياز فى دلهى عام ١٩٨٣ . (*)

وبالاضافة الى الجهود الشخصية التى قام بها رئيس المؤتمر الاسلامى الثانى الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق عام ١٩٨٠ والرئيس الكوبى والذى أناب عنه فيها

---

(١) - التقرير المشار اليه (ص ٢٣٤) .

(*) - كان مقررا أن ينعقد مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير فى بغداد حيث كانت القيادة العراقية قد قامت بتشييد مبنى خاص أسمته (قصر المؤتمرات) وفندق ملحق به سار العمل فيه على قدم وساق بالرغم من الظروف المالية الصعبه التى كانت تواجهه العراق بسبب التزامات الحرب . الآ أنه وبعد أن هددت ايران بقصف مبنى المؤتمر فى حالة انعقاده فى بغداد ، باعتبار العراق كله منطقة عمليات حربيه ، فقد فشلت كافة المساعى العراقية لإقناع رؤساء الدول المشتركة فى الحركة للحضور الى بغداد لعقد المؤتمر فيها . ولقد كانت أجهزة الاعلام العراقية ما زالت وحتى أيام قليله سبقت تاريخ انعقاد المؤتمر تحاول نفى ما تردده وكالات الأنباء من أن المؤتمر لن ينعقد فى بغداد . ولقد كان الموقف العراقى هذا غريبا حقا ، ويكشف عن مدى عدم إحترام القيادة العراقية =

وزير خارجيته وبصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز ، فإننا نشير هنا أيضا فى ايجاز الى القرارات والتوصيات التى صدرت عن كل من مجلس الأمن الدولى والجمعية العامه للأمم المتحدة وهى على النحو التالى :

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٩ الصادر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ والذى يقضى بوقف إطلاق النار فورا والدخول فى محادثات للوصول الى تسويه سلميه . وقد وافق عليه العراق ورفضته طهران . ونذكر بما سبق أن ذكرناه بأن الرئيس العراقى كان قد ألقى خطابا فى نفس ذلك التاريخ أعلن فيه استعداده للتفاوض مع إيران للوصول الى تسوية بشأن النزاع والذى عرض فيه مطالبه لإنهاء الحرب التى علقنا عليها فى موضعها .

(٢) القرار رقم ٥١٤ الصادر سنة ١٩٨٢ والذى يدعو الى وقف اطلاق النار وانهاء جميع العمليات العسكرية وانسحاب القوات المسلحة لكل من الجانبين الى الحدود الدوليـة .

(٣) قرار رقم ٥٢٢ الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٨٢ والذى يدعو الى وقف الحرب ويشجب الأعمال التى من شأنها إطالة أمد الحرب وتصعيد الصراع بين الجانبين .

(٤) القرار الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٢ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى أكد على ضرورة التوصل الى وقف فورى لإطلاق النار وانسحاب قوات البلدين الى حدودها الدولية كخطوة أولى نحو تسوية النزاع بالوسائل السلميه وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى .

= للضرورات الأمنيه والحرص على سلامة رؤساء الدول الذين كانوا من المقرر حضورهم الى بغداد ، وهى فى حالة حرب مع دولة أخرى مجاوره . خاصة وأن عشور ايران على الطيارين الانتحاريين القادرين على تنفيذ مثل هذه المهمه ليس بالأمر الصعب بالنسبه للشيعه بوجه خاص . كما أن ذلك يكشف عن عدم تقدير القيادة العراقية للمسئوليات الدولية حينما تقصد تهيئة الظروف لحدوث مثل هذه الفاجعه لكى تورط فى أعقابها كافة الدول المشتركة فى المؤتمر مع ايران اذا كان قد وقع مثل هذا الأمر ، لتجد لنفسها بذلك طريقا للخلاص من هذه الحرب التى لم تعد قادره على الخلاص منها . ولكن عزوف معظم رؤساء هذه الدول عن قبول حضور المؤتمر فى بغداد - وإختيار الهند بدلا من العراق لانعقاد المؤتمر فيها ، كان بمثابة صفعه قويه للقيادة العراقية ورئيسها صدام حسين على نطاق السياسة الخارجية للعراق . فقد كان الرئيس العراقى =

(٥) قرار رقم ٥٤٠ الصادر فى ٣١ أكتوبر ١٩٨٣ - والذى يدعو الى وقف جميع العمليات العسكرية ضد الأهداف المدنية بما فى ذلك المدن والمناطق السكنيه فورا ٠ والذى دعا جميع الأطراف الى احترام حرية الملاحة والتجارة فى مياه الخليج الدوليـة ودعوة الطرفين المتحاربين الى الوقف الفورى لجميع الأعمال العدائيـه فى منطقـة الخليج واحترام السلام الاقليمى للدول الساحليه الأخرى ٠

****

وأخيرا فقد صدر قرار مجلس الأمن فى ١٩٨٦/٢/٢٤ بمناسبة الهجوم الايرانى على منطقة الفاو العراقية . طالب فيه طرفى النزاع بوقف القتال مع ادانه الطرف الذى بدأ الحرب ، وتبادل الأسرى والبدء فى التفاوض لحل النزاع ٠ وقد قاطع المندوب الايرانـى فى الأمم المتحدة إجتماعات المجلس ، كما صرح (على خامنائى) رئيس الجمهوريـة الايرانيه بأن ايران لن تستجيب لقرار المجلس لأنه لم يدين الطرف المعتدى صراحـة وبالإسم وهو يقصد العراق ، كما صرح مسئول ايرانى آخر فيما بعد بأن الهجوم الايرانـى على الجبهة الشماليه كان ردا على قرار مجلس الأمن المذكور ٠ وكانت آخر جهـود مجلس الأمن هى الموافقه على ارسال لجنة خبراء فى الحرب الكيماويه لزيارة منطقـة العمليات الأخيره فى شبه جزيرة الفاو ٠ وأنهت أعمالها فى ١٩٨٦/٣/١ وأعقبهـا صدور قرار من مجلس الأمن استنادا الى تقرير اللجنه يؤكد استخدام العراق للأسلحـة الكيماويه مما أثار حميه العراق بدوره ٠

موقف طرفى النزاع من موضوع وقف الحـرب :

يتضح مما سبق عرضه فى تأصيل المشاكل القائمة بين الدولتين أن المشكلـة الرئيسيه بينهما ليست وقف الحرب والتفاوض ، وهو الأمر الذى أخفقت بشأن تحقيقه كافة المساعى والوساطات ، ولكن المشكله أن المطلب الحقيقى لكل من الطرفين واضح وصريح وهو اسقاط نظام الحكم القائم على الجانب الآخر من حدوده ٠ واذا كان الجانب الايرانى قد قطع الطريق الطويل على تلك المحاولات الدولية العديدة التى بذلت فـى سبيل تسويه هذا النزاع ، وأعلنها صراحة بعدم استعداده للدخول فى أى مفاوضات بشأن التسوية الا بشروط عديدة أهمها شرطه إسقاط نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين

= يريد لهذا المؤتمر حينما يعقد فى بغداد - أن يكون صورة لتلك المؤتمـرات العديدة التى كثيرا ما دعت اليها بغداد والتى سنشير اليها فيما بعد ٠

فى العراق ، فإن الجانب العراقى لم يجرؤ على إعلانها بمثل هذه الصراحة الإيرانيه ، وان كان قد اقر بها كما أوضحنا فى الصفحات التاليه فى صيغ مختلفه تضمنتها فقرات عديدة من خطب الرئيس العراقى والتقرير الصادر عن مؤتمر الحزب المشار اليه آنفا ٠ ولذلك فقد أصبح الموقف العلنى المنقول عن الجانب الايرانى والذى ركزت عليه وسائل الاعلام العالميه هو (رفض ايران للتفاوض الآ بعد إسقاط نظام صدام حسين واستمرار الحرب الى أن يتحقق هذا الشرط) - فى حين أصبح الموقف المنقول عن الجانب العراقى هو الرغبه الملحه فى الحل السلمى ووقف الحرب ، مع تجاهل الإعلام العربى الاشاره الى الشروط العراقية التى لم يغفلها الجانب العراقى نفسه حينما يتكلم عن إستعداده لوقف الحرب ٠ ولعل هذه الرغبه العراقيه فى الحل السلمى للنزاع لم تأتى هكذا عن طيب خاطر - وطواعيه إعمالا لنوايا حسنه لدى القيادة العراقية ، إنما كان ذلك وليد تلك الظروف والتغييرات التى طرأت على ساحه الصراع مع ايران والتى جعلت الشروط العراقية لحل النزاع تتلون وتتغير مع تغير هذه الظروف لتستطيع أن تكيف مطالبها أمام الرأى العام العالمى مع ضرورات تلك الظروف المتغيره ٠ بحيث تُظهر القيادة العراقية نفسها بمظهر المنادى بالسلام والرافض للحرب ، ٠ بينما تُظهر الجانب الايرانى وكأنه هو الرافض للسلام والراغب فى استمرار الحرب ٠ وسوف نبدأ بالقاء الضوء على الموقف العراقى من قضية التسوية السلميه للنزاع مع ايران وفقا للمتغيرات التى فرضتها نتائج العمليات الحربيه مع ايران ومنذ بدايه الحرب حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة ، لنقف على مدى صدق النوايا لدى القيادة العراقية فى هذا الشأن ، ثم ننتقل بعد ذلك الى مناقشة الموقف الايرانى ٠

والمدخل العراقى فى هذا الشأن نأخذه من أول إشاره صدرت عن العراق من خلال خطاب للرئيس العراقى فى ١٩٨٠/٩/٢٨ وقد بين الحزب فى تقرير مؤتمره آنف الذكر فى تعقيبه على ما جاء فى هذا الخطاب - وجه النظر العراقية فى تلك الفترة المتقدمة من سنوات الصراع بين الطرفين حيث يقول : " وبعد الحرب بوقت قصير بدأت المحاولات الدولية لوقفها والوصول الى تسوية سلميه ، واستباقا لأى قرار دولى قد يصدر عن مجلس الأمن أو غيره من الهيئات الدولية يطالب بوقف الحرب ويبدو العراق فى حالة قبوله وكأنه رضخ له ، بادر الرفيق صدام حسين يوم ١٩٨٠/٩/٢٨ الى إلقاء خطاب ذى أهميه تارخيه ٠ فلقد جاء ذلك الخطاب بعد أن أنجزت القوات المسلحة العراقية كل المهمات التى أوكلت اليها وكان واضحا تماما أن العراق فى موقع النصر الحاسم ٠٠ " (١) ولما كان خطاب الرئيس العراقى المذكور هو أول دعوه عراقيه رسميه

---

(١) - تقرير مؤتمر الحزب السابق ذكره (ص ٢٣٢) ٠

تتعلق بالحل السلمي للنزاع ووقف القتال، فسوف نعرض الى ما جاء في هذا الخطاب بالنسبه لهذه القضية ، ولكن قبل مناقشة ذلك أود أن استخلص ملاحظتين هامتين تضمنتهما الفقره السابقه الوارده في تقرير مؤتمر حزب البعث الحاكم في العراق :

الملاحظة الأولى - هي أن خطاب الرئيس العراقي وكما أشارت الفقره المذكورة قد جاء من حيث التوقيت في ذات اليوم الذي كان مجلس الأمن ينظر في موضوع القتال الدائر بين العراق وايران - وقد حرصت القيادة العراقية ان تقدم عرضها المذكور قبل أن يصدر المجلس قراره في هذا الشأن بساعات قليله جدا . كما أن خطاب الرئيس العراقي وبالتالي دعوته لحل النزاع جاء بعد أن كانت القيادة العراقية قد حققت منالها من شن الحرب ضد ايران بعد أن دفعت بقواتها المسلحة داخل الأراضي الايرانيه والسيطرة على مناطق ومدن هامه فيها ، ليكون للتواجد العسكري على الأرض الايرانيه تأثيره كورقه ضاغطه على القيادة الايرانيه وتفيد القيادة العراقية في أي مفاوضات قادمه . ولذلك سنرى فيما بعد كيف أن هذا الوضع جعل العراق يطلب التفاوض والحل السلمي على أساس شروط ما كان بوسعه أن يشترطها لو كان الموقف العسكري بينه وبين ايران في حينها كما هو عليه الوضع اليوم ، حيث نرى تلك الشروط التي سوف أعرض لها قد تلاشت معظمها تقريبا .

الملاحظة الثانية - هي أن وجهه النظر العراقية الوارده في تقرير مؤتمر الحزب بشأن الحرص على اعلان دعوتها لوقف القتال قبل صدور قرار من مجلس الأمن يحمل ذات المعنى ، إنما تكشف في حقيقتها عن نظرة الاستعلاء والاستكبار التي ترى القيادة العراقيه البعثيه المجتمع الدولي من خلالها ، وتتعامل مع العالم على أساسها ، وذلك حينما تستنكف النزول على رغبه المجتمع الدولي ، أو أي دعوة تصدر عنه ممثلا في مجلس الأمن ، بشأن حل المنازعات بالطرق السلميه وهو الأمر الذي اجتمع عليه كل أعضاء المجتمع الدولي حينما قبلوا بالعضويه في عصبه الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة . وعليه فإن القيادة العراقية بذلك ، إنما تأبى أن تنتظر صدور مثل هذه الدعوه لوقف الحرب من مجلس الأمن ، فتسبقها هي باعلانها المذكور ، وحتى لا يكون قبولها لوقف الحرب إمتثالا لما صدر عن المجلس ، ورضوخا له . وكأن الرضوخ اذا صح تعبير القيادة العراقية في هذا الشأن - لرغبه المجتمع الدولي في السلم والأمن الدوليين - عار ينبغي على الدول أن تنأى بنفسها من التعرض له .

وبعد - فعلى هذا النحو ، بينت هذه الفقرة من تقرير مؤتمر الحزب - المسلك العراقي في تعامله في قضية - السلم والحرب مع ايران - بالنسبه للمجتمع

الدولي وفي تلك المرحلة بداءة - والأوليه من الحرب ٠ وكان لابد أن نسلط الضوء عليها قبل الدخول في صلب الدعوه العراقيه في عرضها قبول وقف الحرب ٠

وفي الخطاب الذى ألقاه صدام حسين في ١٨/٩/١٩٨٠ - ربط دعوته لقبول وقف القتال بعدة شروط حيث يقول : " لذلك أيها الأخوة ٠٠ ومن موقع النصر المظفر على الطغمه الباغيه في طهران من أحفاد كسرى ورستم ، نعلن امامكم وأمام العالم أجمع أن العراق مستعد لايقاف القتال ، اذا التزم الجانب الآخر بهذا النداء المخلص على طريق إقرار حقوقنا المشروعه ٠ كما أننا على استعداد للتفاوض مع الجانب الايراني بصورة مباشرة أو عن طريق أى طرف ثالث ٠٠ أو أيه جهه أو منظمه دولية نحترمها ونثق بها ٠٠ للوصول الى حل عادل ومشرف يضمن حقوقنا وسيادتنا ٠٠٠ أن ما نطالب به هو أن تعترف الحكومة الايرانيه اعترافا صريحا وقانونيا وفعليا بحقوق العراق التاريخيه المشروعه في أرضه ومياهه وأن تتمسك بسياسة حسن الجوار والتخلص من اتجاهاتها العنصرية والعدوانيه والتوسعيه ٠ ومن محاولاتها الشريره في التدخل في الشئون الداخلية لبلدان المنطقة ٠ وأن تعيد كل شبر إغتصبه من ارض الوطن ٠٠٠٠٠ ولكن الشعوب الايرانيه لم توفق حتى الآن في حكومة مخلصه وعادله تفهم هذا النهج الخير ، وقد إبتليت بحكام لم يكن لهم من هم سوى التوسع والعدوان والتهديد والعربده ٠ إننا نأمل أن تتجاوز الشعوب الايرانيه المحنه التى إبتليت بها جراء تسلط هذه الزمرة الشريره التى جرت الكوارث على ايران وعلى الجيش الايراني ٠٠ هذه هي المبادىء التى نثبتها ونحن ندعو الى السلام وحقن الدماء ، كما أننا ندعو الحكومة الايرانيه الى التخلي عن إحتلالها للجزر العربيه الثلاث في الخليج العربي ، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، تلك الجزر التى احتلها الشاه بالقوة واستمرت الزمره الحاكمه باحتلالها حتى يومنا هذا ٠ واننا اذ نؤكد أيها الأخوة استعدادنا لايقاف كل أشكال العمليات الحربيه ، اذا التزم الجانب الآخر بذلك ٠ وبهذه المفاهيم ، فإننا نحذر بأن قواتنا الباسله المنتصره ، سترد ومن موقع القوة والاقتدار ردا صارما ورادعا على أية محاولة تقوم بها السلطات الايرانيه لاستمرار العدوان والعمليات الحربيه " ٠

وبعد ذلك يصل الرئيس العراقي الى الفقره التى يقر فيها صراحة بأنه هو الذى بدء الحرب لكي يحقق من وراء نتائجها التى كان يتوقعها أهداف محدده فيقول : " اننا نؤكد للشعوب الايرانيه بأننا لم نقصد الاعتداء على حقوقها أو على أراضيها أو الحاق الاهانه بها وبالجيش الايراني ، فلقد اضطررنا الى القتال بسبب أفعال الزمره الباغيه المتسلطه على ايران ٠٠ وقبلنا المنازله مختارين دفاعا عن سيادتنا وحقوقنا وكرامة شعبنا ، وحقوق أمتنا المغتصبه - وكان هدفنا الوصول الى صيغه من العلاقة بين العراق

والامه العربيه من جهة أخرى ، تضمن لكل منا حقوقه وسيادته وأمنه وكرامتـــــه ٠وأن الزمره الباغيه والجاهله والمغروره من الزنادقه المتسلطين على رقاب الشعــــوب الايرانيـــه ، هم الذين يتحملون مسئوليه الحرب وهم الذين ورطوا الشعوب الايرانيـه والجيش الايراني في هذه المعركة الخاسره ٠ واذا ما رفضت هذه الزمره التي فقـــدت بصيرتها وأعماهـــا الغرور والتي تخشى على مصير حكمها المهزوز ٠٠ اذا ما رفضـت نداءنا المخلص هذا ، بوقف اطلاق النار ، فان ذلك يؤكد مرة اخرى وبكل وضوح ، انهــا تعرض أمن ايران وسيادتها وحقوق شعوبها الى الخطر ، ٠٠٠٠ وازاء مثل هذا الموقـف ، فان على الشعوب الايرانيه أن تتحمل مسئولياتها وأن تبادر الى الخلاص من هذه الزمره ، وأن العراق ، شعبا وقيادة ، يضع يده في أيديهم لكي يتخلصوا من المآسي التي لحقـت بهم والشرور التي دمرت حياتهم ويعيشوا حياة حره كريمه مع جيرانهم ٠

اننا نحيي باعتزاز الشعب العربي في عربستان والشعب الكردي في كردستـان ايران ، وأصدقاءنا من الفرس المحبين للخير والسلام وكل الشعوب الايرانيه الصديقة ٠

وفي تحليلنا لما تضمنه خطاب الرئيس العراقي الذي أوردنا منه تلك الفقـرات المتعلقه بموضوع وقف القتال والتفاوض لحل النزاع ، نستطيع أن نخلص الى أن الدعـوه العراقية هذه ، تنصب على أمرين - أولهما يتعلق بايقاف القتال ، وثانيهما يتكلـم عن الاستعداد للتفاوض لحل النزاع بين البلدين ٠ ولكن لا أستطيع أن ادخل في مناقشة الامرين قبل أن أسجل ملاحظات لها دلالتها عندما تقترن بدعوة أحد أعضاء المجتمـع الدولي لوقف القتال وحل النزاع سلميا مع جار له ٠ فالاسلوب الذي صاغ به الرئيـس العراقي خطابه هذا ودعوته هذه على وجه الخصوص يجعل المرأ يشك كثيرا في صـدق النوايا العراقيه في حينها - ونقول في حينها وليس اليوم - بالنسبه لقضية وقف القتال واقامة السلام مع ايران ٠ لأن صياغة دعوتها هذه تحمل بين جنباتها من عبـارات الاستفزاز والاستعداء ما لا يمكن معه تصور أنها تجسد الشكل أو الاسلوب المناسـب لفتح المجال أمام القيادة الحاكمه على الجانب الآخر في ايران لقبول دعوتها لأنهـا ستجد نفسها أمام دعوة ظاهرها لا يختلف عن باطنها سوى في اختلاف الكلمـات والألفاظ التي تعبر عن القصد العراقي في هذا الشأن ٠ فهي دعوة تقطع أي طريـق للسلام وتغلق باب التفاهم ٠ لما فيها من عبارات وألفاظ لا تتفق حقيقة مع روح الإسلام الذي يجمع بين كل من شعوب وقيادات الدولتين المتحاربتين ولا تتفق مع روح السلام أيضا التي ينبغي أن يُخاطب بها الشعوب ، وذلك حينما خاطب الرئيس العراقـي الشعوب الايرانيه بعبارة (أحفاد كسرى ورستم والمجوس العنصريين ٠٠) بينمـا يتحدث عن اخوانهم في الاسلام عن الشعب العراقي قائلا : (أحفاد علي والحسـين

وخالد وسعد) فتلك اللهجه تعد اثارة للنعرات العنصريه التي لا محل لها في زمانا اليوم ، مما يجعلها تحدث آثارها النفسيه السريعه لدى شعوب البلدين الجارين بشكل عكسي لا يتيح الجو النقي والصالح لاقامة سلام بين الدولتين ، وتقبل أي مبادره سلميه من هذا النوع ٠ اضافة الى مجموعة السباب المنتقاه من قاموس البعث التي نعت بها الرئيس العراقي القياده الحاكمه في ايران ، وهو يعلم أنها قيادة دينيه بالدرجة الأولى لها مكانتها الخاصة في نفوس الشعوب الايرانيه ، بحكم العقيدة الشيعيه ، وظروف توليها السلطه بعد تخليص الشعب الايراني من حكم الشاه الطاغوت في ايران ، مما لا يتيح أي فرصة لحدوث ضغط شعبي في ايران على القيادة الايرانيه في اتجاه قبول التفاوض مع العراق ٠

الشروط العراقية :

أولا : قضية وقف القتال :

لقد أوقف الرئيس العراقي وقف القتال من جانبه على اعلان ايران بقبول وقف القتال من جانبها أيضا ٠ مع ملاحظة أن الرئيس العراقي لم يشير في خطابه المذكور الى استعداد العراق للانسحاب من الأراضي التي كان يقف عليها جيشه في ذلك الوقت الذي أعلن فيه هذه المبادره ٠ واكتفى بذكر عبارات مثل (وقف القتال) ، (إيقاف كل أشكال العمليات الحربية) ٠ بل أن الأمر قد تعدى اشتراط قبول ايران لوقف القتال من جانبها وتنفيذه ، الى وضع شروط أخرى مثل التزام ايران بما أطلق عليه (هذه المفاهيم) وهو بذلك يشير الى أمور أخرى اضافيه وردت في خطابه ٠ وهو ما يجرنا الى الاعتقاد بصعوبه امكانيه التوصل لتحديد المقصود بعبارة (هذه المفاهيم) التي اشترط العراق التزام ايران بها ، وما قد يحتاجه الأمر من مناقشات ومحاورات قد تمرس البعثيين في اجادة التعامل بها ، لترجمة هذه العبارة عمليا ، مما يجعل عملية وقف القتال ، صعبه التحقيق لغموض الشروط المرتبطه بها ٠

أما عن الجانب الايراني ، فقد كان له موقفه الذي أسسه على ضوء ما أفرزته الأيام القليله من بدايه الحرب من نتائج وحقائق ٠ فقد كان تواجد القوات العراقية في مناطق تقوم عليها تجمعات سكانيه ايرانيه - خاصة في منطقة عربستان ، والقاطع الأوسط ، هو أمرا يتيح المجال واسعا لممارسة تلك التجمعات السكانيه عمليات حرب العصابات ضد القوات العراقية ، وانتقاما للدمار والخراب الذي لحق بها ، ولجعل بقائها يكلفها ثمنا باهظا ، وهذا الوضع في حد ذاته ، سوف يضع في أيدي القيادة العراقية الذريعة التي تستطيع أن تتهم بها القيادة الايرانيه بعدم الالتزام بوقف اطلاق النار ٠

وهو أمر لا شك ان لم تكن القيادة الايرانيه ، أو قيادة أى دولة تكون فى موقعها فى هذا الموقف ، بقادره على السيطرة عليه ، فهى على الأقل تستطيع أن تستفيد منه ، بالدفع بأن تواجد القوات الغازيه على هذه الأرض الآهله بالمدنيين ، هو المسئول عن عدم توفير الظروف الملائمه لوقف اطلاق النار فى حالة قبولها له ٠ ولتستفيد هى من مثل هذا الوضع ، حتى فى حالة عدم قبولها لوقف اطلاق النار ، بتعبئة امكانياتها الماديه والبشريه ، والضغط على القوات الغازيه المتواجده فى هذه الاماكن لطردها منها ، حتى تصل الى موقف يعزز قدراتها عند الجلوس على مائدة المفاوضات اذا شاءت ذلك ، ولعل القيادة الايرانيه تجد فى هذا الاختيار الثانى ، الاسلوب الأفضل فى ادارة صراعها مع العراق ، بدلا من قبول وقف القتال على أسنه الرماح العراقيه ، وتحت التهديد بالتحلل من الالتزام به اذا خرق وقف اطلاق النار من الجانب الايرانى ، اضافة الى هذا السيل من السباب والتحقير الذى وُجه الى القيادة الايرانيه ، من خلال الدعوه العراقية المزعومه لوقف القتال ٠ ولذلك فاننى اعتقد أن القيادة العراقية كانت تعلم بهذه الحقيقة وتدركها حينما تقدمت بمبادرتها لوقف القتال ، وهى بذلك تكون قد قدمت الدليل فى حق نفسها بعدم صدق نواياها على وقف القتال فى ذلك الحين ٠

وغنى عن البيان ، أن وقع النجاح السريع الذى حققته القوات العراقية خلال الأيام الأولى للحرب قد كان له تأثيره على عقلية القيادة العراقية وتصوراتها لما ينبغى أن تقدم عليه فيما بعد ٠ فأصابها الغرور بشكل لم تفلح محاولاتها دفع شبهه إلصاقه بها ، واستعلائها على المجتمع الدولى ٠ وان ذلك الأمر تقطع به تلك الفقره التى جاءت فى خطاب الرئيس العراقى والتى قال فيها : " اننا لسنا من الذين تغريهم القوة ويركبهم طيش النصر لفرض الشروط غير المشروعه على الآخرين حتى ولو كانوا معتدين وأصحاب نوايا شريره ٠ اننا لا نفرض شروطا غير مشروعه ٠٠٠٠ " وهو الأمر الذى لا شك يعطى انطباعا بالاحساس العكسى وهو ذات الأمر الذى كان شعر به الرئيس العراقى فى حينها فحاول أن ينفيه من خلال هذه العبارات ٠

ثانيا : قضية المفاوضات لحل النزاع :

اننا لن نتكلم عن ما أشترطه الرئيس العراقى بشأن ما أسماه " تمسك ايران بسياسة حسن الجوار والتخلى عن اتجاهاتها العنصريه والعدوانيه التوسعيه " فذلك أمر لا يتسع المقام فى نصوص المعاهدات الثنائيه فى رأيى للنص عليه لأنه ينبثق عن قاعدة عامه ومبدأ أساسى من المبادىء التى أجمع على احترامها والتقيد بها ، المجتمع الدولى ككل فى علاقات وحداته ببعضها ٠ واذا كان الرئيس العراقى يرمى

من ورائها الى موضوع مساندة ايران لبعض عناصر الحركة الكرديه العراقية المناهضه لنظام البعث فى العراق ، فعليه أن يتقيد هو بنفس الالتزام بعدم ممارسة ذات السلوك مع الأكراد المناهضين لنظام الحكم فى ايران ، وغيرهم من قوى المعارضه الايرانيه ٠ علما بأن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الموقعه بين البلدين قد أتت بنص يعالج هذا الأمر فى البند الرابع منها ٠ بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما ٠ ولذلك فهذا الشرط ليس بذات أهمية موضوعيه فى قضية حل النزاع بين الدولتين لعدم وجود صعوبات بشأن امكانية تحقيقه ، انما الصعوبه تأتى بشأن الشرط الغريب الذى يتكلم عن التخلى عن " اتجاهاتها العنصريه والعدوانيه والتوسعيه " ٠ فعلى الرغم من صعوبة امكانية تحقيق صياغه من حيث الشكل والتطبيق تترجم هذه الألفاظ فى اتفاق ثنائى يعقد بين دولتين ذات سيادة فى القرن الحالى ، الا أننا سندلى بملاحظاتنا على هذه الاصطلاحات الثلاثة الغريبه ٠

••••••••••••••

فيما يتعلق بلفظ (العنصريه) ، فاذا كان الأمر يتعلق بمطالبة الدولة بعدم معاملة رعاياها على أسس عنصريه ، فان ذلك شرطا مرفوضا من وجه نظر العلاقات الدولية لأنه يعد تدخلا فى الشئون الداخليه لدولة ذات سياده ، ويكفى أن هناك مواثيق دولية ومبادىء عامه تقيد الدوله فى هذا الشأن ٠ أضيف الى ذلك أن نظام حكم البعث فى العراق ، هو ذاته يمارس العنصريه فى تعامله مع الشعب العراقى بالتمايز بين العربى والكردى ، وبين من هو من أصل عربى ، ومن هو من أصل فارسى أو تركى ٠٠٠٠٠ الخ وسبق أن قدمنا الأدله الدامغه فى موضعها من هذا الكتاب ٠

واذا كان الأمر يتعلق بمطالبة ايران بعدم ممارسة العنصريه فى تعاملاتها مع العراق أو مع الدول العربيه عموما حيث يقصد النظام العراقى الوقيعه بين ايران ، والدول العربيه الأخرى بالتركيز على هذه النقطة ٠ أيضا سنجد أنفسنا أمام نفس الحقيقة التى لا تقبل بفرض مثل هذا الشرط فى اتفاقية ثنائيه بين دول ذات سياده ٠ ولا سيما أن تطبيق مثل هذا الالتزام لو افترضنا إمكانية ادراجه فى اتفاق ثنائى ، هو أمر يصعب تصوره عمليا ، لأن أى دولة تستطيع أن توقف تعاملها مع أى دولة أخرى يفترض أنها تتعامل معها على أساس عنصرى ، ولا يستطيع احد أن يجبرها على قبول ذلك ، مما ينتفى معه الحاجه للنص على ذلك كالتزام يدرج فى اتفاقية بينهما ٠

وأعود وأقول أيضا أن القيادة العراقية ذاتها هى التى تحاول أن تنظر الى الشعوب الايرانيه من المنظور العنصرى حينما تصفهم بألفاظ عنصريه مثل (الفرس المجوس)

العنصريين - أحفاد كسرى ورستم - الشعوب المغلوبه على أمرها .... الخ) .

....

وفيما يتعلق بلفظ (العدوانيه) التي وردت في الشروط العراقية للتفاوض مع ايران ، فهو أمر يدخل ضمن مبدأ (حسن الجوار) الذي صاغته المواثيق الدولية ومبادىء الأمم المتحدة ولا يحتاج الى نص خاص في اتفاق ثنائي اللهم الآ الالتزام العملي به من جانب الدول المتحاده .

ويبقى اللفظ الثالث (التوسعيه) ، واذا كانت ايران متهمه بالتوسع على حساب الأراضي العراقية قبل الحرب بين الدولتين ، فان تحرير الجيش العراقي لتلك المناطق العراقية ، ثم دخوله الأراضي الايرانيه والاستيلاء على مدن وقرى ومناطق شاسعه والتلويح بأنه لن يخرج من منطقة عربستان الآ بعد مساعدة الحركات الثورية فيها بالحصول على استقلالها (*) ، فان كل ذلك قد أسقط الحجه العراقيه وجعل تواجدها في الأراضي الايرانيه في حد ذاته ، مع تقديم كل هذه الشروط ليتم التفاوض بشأنها قبل الانسحاب من تلك الأراضي ، هو صورة من صور التوسع الحقيقي على حساب الغير .

يبقى شروطا أخرى يمكن استخلاصها من خطاب الرئيس الذي عرض فيه مبادرته في بيانه يصعب الخروج منها بشروط ونقاط محدده وقاطعه ، مثل قوله : (كما أننا ندعوا الحكومة الايرانيه الى التخلي عن احتلالها للجزر العربيه الثلاث في الخليج العربي ...) ، ثم عاد يقول : (أن تعيد ايران كل شبر إغتصبته من أرض الوطن) ، وسبق أن تكلم عن تخلي ايران عن نواياها (التوسعيه) فهذه العبارات جميعها تكرارا لمفهوم واحد تقريبا . ويلفت النظر هنا لفظ (الوطن) الذي استخدم في هذه العبارات ، وهو هنا لا يكشف عن مدلول واضح لكي يعبر عن التزام محدد. سيكون محلا لمعاهده دولية بين الطرفين . فاذا أخذنا بالتفسير الضيق لمعنى (أرض الوطن) وقلنا أن المقصود به العراق ، فان الثابت أن التاريخ الذي أعلن فيه عن هذه المبادره كان العراق قد استعاد فيه وبأعترافه المناطق العراقية التي كانت تحت السيطرة الايرانيه ، خلال الهجوم العراقي في الأيام السته الأولى للحرب ، واذا كان المقصود به اقليم عربستان ، فاننا نكون أمام حاله نطالب فيها دولة بالتخلي عن اقليم من أقاليمها ، وقد تأكد لها سيادتها عليه بموجب اتفاقيات دولية بين الأطراف المعنيه

(*) - تصريحات لعدد من المسئولين العراقيين وعلى رأسهم السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في السنه الأولى للحرب .

فى المنطقة ، وان كنت مع المطالبين بمنح الشعب العربستانى حق تقرير مصيره ٠ واذا كان المقصود بعبارة (أرض الوطن) الجزر العربيه الثلاث ، فاننا سنكون أمام حالـــه خاصه من العلاقات القانونيه التى يعرفها القانون الخاص والمتعلقة (بالاشـــتراط لمصلحة الغير) ٠ وهو أمر يصعب تصور امكانية تطبيقه فى معاهدة دولية فى هـــذه الصورة ، لان العراق يريد بذلك أن يجعل قبوله لوقف القتال والحل السلمى مع ايـــران أمرا مرتبط بشرط لا مصلحة مباشره له بشأنه ويتعلق بدولة ذات سياده هى الامـارات العربية التى تعود اليها هذه الجزر ٠ مما يجعلنا نقول أن الرئيس العراقى يحـــاول أن يعطى لنفسه حق الانابه عن رؤساء الدول الأخرى وهو يصبغ شروط السلام المزعومة هذه ، مع الغاء سلطة حكومات تلك الدول بهذا الوضع ، ولا شك أن ذلك كله فى رأيى لا يخرج عن كونه استمرارا لمحاولات الزعامه العراقيه لاستمـاله زعماء الخليج الى جانبهـــا ضد ايران ، وتوريط هذه الدول فى تلك الحرب ٠

ولذلك فنستطيع أن نخرج من العبارات الانشائيه التى تضمنتها دعوة الرئيـــس العراقى لوقف الحرب والتفاوض مع ايران والتى وردت فى خطابه فى ١٩٨٠/٩/١٨ أنهـــا دعوة لاستفزاز القيادة الايرانيه ، ومحاوله للتدخل الصريح فى الشئون الداخلية لايـران وخاصة ما جاء فى خطابه : " رغبنا دائما أن نكون أصدقاء وجيران نعيش بسلام ٠ ولكـن الشعوب الايرانيه لم توفق حتى الآن فى حكومة مخلصه وعادله تفهم هذا النهج الخـير ، وقد ابتليت بحكام لم يكن لهم من هم سوى التوسع والعدوان والتهديد والعربده ٠٠٠٠ أننا نأمل أن تتجاوز الشعوب الايرانيه هذه المحنه التى ابتليت بها جراء تسلط هــذه الزمره الشريره التى جرت الكوارث على ايران وعلى الجيش الايرانى " ٠

وبعد فهل هذه وبحق ، دعوه صادقه ، وتقوم على نوايا طيبه ، تلك التى قدمهـــا العراق لحل النزاع ؟ اننا نوجه هذا السؤال الى كل من دافع عن الموقف العراقى مدعيا بأنه أول من دعى للسلام ووقف الحرب ٠

لقد جاءت دعوة مجلس الأمن فى قراره الصادر فى ١٩٨٠/٩/٢٨ خاليه مـــن أى شروط مهينه كالتى وردت فى المبادره العراقيه التى أسرع قادة العراق باقرارهم ، الى اعلانها قبل ساعات قليله فقط من صدور قرار مجلس الأمن المذكور ٠ حتى يولد هـذا القرار ميتـا ٠ وتختلط الأمـور بين ما جاء فى قرار مجلس الأمن وما جاء فى الدعـوة العراقية ، وليكون العراق فى النهايه هو الداعى للسلام ، وايران هى الرافضه لـــه ٠ لأن قبول العراق لقرار مجلس الأمن ، لا يعنى أنه تخلى عن شروطه التى جاءت فى مبادرته لأنها جاءت تحت واجهة كبيره اسمها (قبول العراق لوقف القتال) وهذا ظاهرها ، أما باطنها تلك الشروط التى أوقف قبول مضمون قرار المجلس على التزام ايران بها ٠

وما يؤكد اصرار العراق على قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال مشروطا بالشروط العراقية وليس كما هو - ما تضمنته المبادره العراقيه الخاصة بموضوع (وقف القتال) فقط والتى أعلن عنها الرئيس الباكستانى (محمد ضياء الحق) بصفته رئيس المؤتمر الاسلامى فى تلك الفتره بتاريخ ٢/ ١/١٩٨٠ ، بناء على تخويل القيادة العراقيه له فى هذا الشأن . فقد أعلن العراق بموجب تلك المبادره عن (إستعداده) لوقف إطلاق النار من جانب واحد إعتبارا من الضياء الأول ليوم (٥) أكتوبر عام ١٩٨٠ ولفترة أقصاها الضياء الأول ليوم ١٩٨٠/١٠/٨ ، مع التأكيد على أن العراق سيعتبر وقف اطلاق النار (منتهيا) من جانبه على الفور وسيضطر الى مواصلة العمليات العسكرية وعدم الإلتزام بوقف اطلاق النار فى حالة حدوث أى من الحالات التى أشار اليها البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقى تحديدا ، والصادر فى ١٩٨٠/١٠/٥ وهى :

(١) - أى نشاط عسكرى يقوم به الجانب الايرانى فى البر والبحر والجو ضد القوات المسلحة العراقية ومهما كان حجم هذا النشاط وفى أى موقع من مواقع القتال أو ضد الأراضى العراقية ، ويشمل ذلك أى نشاط استطلاعى تقوم به القوات الجوية الايرانيه على قواتنا المسلحة فى مسرح العمليات أو فى الأراضى العراقية .

(٢) - الاستمرار فى اطلاق التصريحات العداونيه والرافضه لوقف اطلاق النار واللجوء الى المفاوضات من قبل القيادات السياسيه والعسكرية المسئوله فى ايران .

(٣) - القيام بتحشدات عسكرية اضافيه على خط التماس بين القوات المسلحة للطرفين أو على الحدود العراقية .

(٤) - انتهاء المدة المقرره فى الاعلان من دون اعلان رسمى صريح من أعلى سلطة مسئوله فى ايران بالموافقة على وقف اطلاق النار من جانبها والاستعداد للدخول فورا فى المفاوضات من أجل إحترام حقوق العراق والأمة العربية واقرارها قانونيا وفعليا .

ولعله من الواضح جليا أن تلك الشروط الاضافيه التى وردت فى تلك المبادره فوق ما تضمنه خطاب الرئيس العراقى الذى هو الأصل بالنسبه لهذه المبادرة - تعد من الشروط المتعسر إختبار مدى التزام الأطراف المعنيه بها . فسبق أن ذكرنا أنه فى ظروف العمليات الحربية بين الطرفين قد لا يمكن السيطرة على كل انسان يحمل السلاح على الجانبين وخاصة سكان المدن التى تم احتلالها ، ولذلك فإن أى خروج من هذا النوع سوف يدخل تحت الشرط الأول كحاله خرق للمبادره ككل ، كما أن هناك أمور لا يمكن تقييد الطرف الآخر بها مثل عمليات الاستطلاع الجوى لتحديد مدى

التزام العراق نفسه بالشرط الثالث الخاص (بالتحشدات العسكرية الإضافية) ٠

إضافه الى ذلك فإن هناك تساؤل يثور وله جوهريته فى هذا الصدد ٠٠ فمن هى الجهة التى يمكن أن يحتكم اليها فى أن الجانب الايرانى قد خالف أحد الشروط الثلاثة الأولى ٠ ان واضع تلك الشروط لا شك كان لديه القناعه التامه أنه ، قد جعل عملية وقف القتال ، واللجوء الى الحل السلمى ، عملية مستحيله ، وليحقق بذلك الغرض الذى من أجله شن الحرب ، وله أن يأخذ من الحجج ما يشاء من خلال ما جاء فى الشروط الأربعة ليستند اليها فى التدليل على عدم التزام الجانب الايرانى بها ليستمر فى القتال ٠ لصعوبة تحقيق تنفيذها ، بل ومراقبة تنفيذها أيضا ٠ ولذلك لم يكن مستغربا أن يعلن العراق بموجب البيان الصادر عن ما يسمى بمجلس قيادة الثورة فى نفس اليوم الذى تحدد لوقف القتال من جانب واحد - (١٩٨٠/١٠/٢) يعلن استئناف القتال مرة أخرى على اعتبار أن الجانب الآخر لم يلتزم بذلك ٠

وكما أوضحنا فلقد كان رد الفعل الايرانى هو الرفض لقبول دعوة للسلام تقدم على أسنة الرماح وبفرض شروط غير متصور امكانية تحقيقها إضافة الى روح الاستفزاز والاستعداء التى يصعب لرجل مثل (آيه الله روح الله الموسوى الخمينى) الذى كان قد وصل الى عنان السماء فى نفوس الشعوب الايرانيه عقب تمكينه من التخلص من نظام شاه ايران ، وهو المعروف بعناده وصبره الطويل اضافة الى ذكائه الشديد الذى أقر به الرئيس العراقى نفسه فى احدى أحاديثه التى تنقل عبر وسائل الإعلام العراقية يصعب عليه وهو الذى تحدى الولايات المتحدة الأمريكيه احدى القوتين العظمتين وضرب مصالحها فى ايران بشكل عنيف ، أن يتقبل الرضوخ للشروط العراقية ، تلك الشروط التى لا نعتقد حقيقة وانصافا للحق أن أى حاكم آخر فى موقع القيادة الايرانيه يمكن أن يقبلها ٠ ونعود ونقول فلعل الحسابات العراقية كانت خاطئه مرة أخرى ، بعد خطئها الأول فى قرار اعلان الحرب ضد ايران ٠ وموضع الخطأ هنا ، هو ظنها أن الموقف العسكرى الايرانى على جبهات القتال سوف يكون ورقة ضاغطه على القيادة الايرانيه للرضوخ لهذه الشروط ، ولعلها تستحق العذر يلتمس لها ، لأنها ما كانت بقادره بعد على تفهم العقليه الجديدة الحاكمه فى ايران ، فظلت تتهمها بالتخلف وتكيل لها السباب فى وقت كانت الأخرى على منهجها مصممه فى الاستمرار وإلى الحد الذى أجبرت فيه القيادة العراقيه على سحب قواتها خلف الحدود وكما سيأتى بعد ٠

واذا كانت القيادة العراقيه متيقنه من رفض القيادة الايرانيه لمبادرتها ، وهذا ما أميل اليه بالفعل مستندا الى رفض ايران المسبق عقب اعلان الرئيس العراقى دعوته فى خطابه السابق على اعلان الرئيس الباكستانى المبادره العراقيه ، فان ذلك يعنى

الاستهزاء بالرأى العام العالمي والمؤتمر الاسلامي خاصة من جانب القيادة العراقية والذى قدمت المبادرة بواسطته . لأنه من المفترض أن تكون قد تدارست مبادرتها جيدا وتيقنت أنها تحمل من عناصر نجاحها وقبول الطرف الاخر لها - ما يشجع على إعلانها ويعزز من قوتها في سبيل اقرار السلام والأمن بين الدولتين وفى منطقة الخليج عموما . ولكنها جاءت بهذه الصيغه ليبقى العراق فى النهاية هو الطرف الراغب فى السلام وايران هى الطرف الرافض له مع وجود أطراف دولية قادرة على تبنى هذه الوجهه الغير صادقة عن موقف كلا الطرفين ، خدمة لمصالحها الخاصة فى المنطقة . وتكون القيادة العراقية بعد أن تعاملت مع المجتمع الدولى باستعلاء عند سرعة إعلان مبادرتها قبل صدور قرار مجلس الأمن ، وبالصياغة التى تحدث فيها النظام العراقى عن هذه النقطة عادت لتستهزء بالمجتمع الدولى مرة ثانية حينما تقدم مبادره محكوم عليها بالفشل . بل يستوقفنى تلك العباره التى وردت فى بيان مجلس قيادة الثورة العراقى فى ٨٠/١٠/٥ بشأن استئناف القتال حينما تكلم عن ظروف اعلان العراق عن المبادرة وبشكل يوحى بأنه لم يكن راغبا فى ايقاف الحرب انما قدم مبادرته نزولا على رغبة المجتمع الدولى حيث يقول البيان : (وقد طلب منا الساده الذين اتصلوا بنا أن يقوم العراق باعتباره الطرف (المقتدر) بمبادرات تحفظ ماء وجه الطرف الآخر - أو كما سماها بعضهم بمبادرات (عطف) من أجل خلق ظروف مناسبه للطرف الآخر للإستجابة الى نداءات وقف اطلاق النار الصادرة عن العراق وعن مجلس الأمن ومن أطراف دولية عديدة ...) وتعقيبا فى البدايه على صياغة هذه الفقره أتساءل - كيف لقيادة دولة أن تسمح لنفسها بالكشف عن عبارات وألفاظ صور بها بعض الوسطاء - وهم مسئولين فى دول أخرى لها علاقاتها مع طرفى النزاع - صوروا بها الحالة التى كان يمر بها ، أحد طرفى النزاع خلال اتصالاتهم الخاصة فى هذا الشأن ، وذلك ان صح فعلا أن بعض هذه الأطراف استخدم تلك العبارات والألفاظ التى توحى بالاشفاق على الموقف الايرانى ، والتوسل بالجانب العراقى ؟ أليس فى ذلك حرج يتعرض له هؤلاء الوسطاء الدوليين أمام القيادة الايرانيه ؟ ! .. وقد يكون من بينهم رؤساء دول تربطها بايران علاقات خاصة قد تتأثر بإذاعة مثل هذه الوقائع . فى الحقيقة أن المحاولات العراقية المستمره لدق أسافين عدم الثقه بين ايران وكافة الأطراف المعنيه بالمشكله والتى بذلت مساعيها للتوفيق بين طرفى النزاع، لم تتوقف . وقد لعبت هذه المحاولات العراقية دورها وكان لها رد فعلها فى عدم استجابة ايران لأى وساطه أو مبادره جاءت من تلك الأطراف التى قصدها البيان العراقى، وهى معروفه بالطبع لدى القيادة الايرانيه ، ولكن هل ايران كانت تحتاج بالفعل الى مبادره لتحفظ لها (ماء الوجه) كما جاء فى البيان العراقى أو العطف عليها .

لقد كان للإصرار الايرانى على الاستمرار فى القتال لحسم النزاع على ساحة المعركة فى حقيقة الأمر هو أبلغ اجابة على هذا التساؤل ولا تحتمل اللبس ٠ بل اننى أرى أن الشروط العراقية هذه فى مجملها سواء الوارده فى خطاب الرئيس العراقى أو فى المبادرة التى قدمت بواسطة الرئيس الباكستانى ، ينطبق عليها ذات النعت الذى نعت به الرئيس العراقى فيما بعد الشروط الايرانيه المقابله حيث جاء فى خطابه المؤرخ فى ١٩٨٢/٤/٢٠ فى هذا الشأن (وكان يعلن " أى نظام الحكم الايرانى " شروطا يعرف تماما بأن العراق لن يقبلها فهى شروط مهينه وتتناقض مع قواعد السيادة والقانون الدولى والعلاقات الدولية - وتمس بالصميم شرف العراق وحق أهله فى إختيار طريقهم فى الحياة) ولا ندرى ما إذا كان الرئيس العراقى عند إعداده لهذا الخطاب قد راجع شروطه التى كان قد تقدم بها فى ١٩٨٠/٩/٢٨ متأثرا بنشوة الانتصار العسكرى ٠ ألم يكن دعوته للشعوب الايرانيه للتخلص من نظام حكمها مساسا بحق هذه الشعوب فى اختيار طريقة حياتهم ؟ ، وألم يعد أبسط وصف لهذه الشروط العراقية فى حينها بأنها (شروط مهينه) ؟ ٠

واذا انتقلنا الى مرحلة تاليه - من مراحل الصراع العراقى الايرانى ، وبالتحديد عام ١٩٨٢ حينما تغيرت الأوضاع والظروف سواء على جبهات القتال بين الطرفين أو فيما يتعلق بإمكانيات دعم العجله العسكرية إقتصاديا وبشريا ٠ فإننى أعود لأستند وكما إتبعت فى الصفحات السابقه الى ما يصدر رسميا عن العراق نفسه فى هذا الشأن لنتخذ منه الحجة على قيادته ٠ فبعد أن إضطرت القيادة العراقية الى إصدار أوامرها بانسحاب قواتها المسلحة من بعض المناطق الايرانيه تحت ضغط ، الانسحاب الجبرى الذى إضطرت اليه هذه القوات تحت تأثير الهجمات الايرانيه الشهيره خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٢ ٠ قال الرئيس العراقى فى خطابه المؤرخ فى ١٩٨٢/٤/٢٠ - والذى أعلن فيه قرار الانسحاب : (٠٠٠٠ وكان علينا ٠٠ أن نقاتل أيها الأخوة - كان علينا أن نواجه حاله غريبه لم يكن لها مثيل فى الصراعات بين الأمم ٠٠ دولة اضطرت للدخول الى أراضى دولة أخرى دفاعا عن نفسها وهى تقول يوميا ٠٠ أنا مستعده للانسحاب من تلك الأراضى ٠٠ بدون شروط ٠٠ أن ما نريده فقط هو الاعتراف بسيادتنا وحقوقنا ٠ ولكن الدولة المهزومة عسكريا ترفض ، وتعاند ، وتصر على استمرار الحرب وتطلق التهديد والوعيد وتؤكد نزعاتها التوسعيه ورغبتها فى التدخل فى الشئون الداخلية للعراق ودول المنطقة ٠٠ وفى كل المحادثات السياسيه التى أجريناها مع الجهات التى سعت الى الوساطه بيننا وبين ايران ، رفض حكام طهران مبدأ التفاوض ٠ ومبدا التسوية السلميه ٠٠ وكانوا يقولون بأن الحل لابد وأن يكون فى ساحات القتال) ٠ ومن تحليل ما جاء فى هذه الفقره نجد أن هناك تغييرا محسوسا قد برز من

خلال دعوات القيادة العراقية لوقف القتال - والتفاوض لحل النزاع . فإختفت الشروط الأربعة التى تضمنتها المبادرة التى قدمت بواسطه الرئيس الباكستانى ، واختفت الشروط التعجيزيه التى وردت فى خطاب (صدام حسين) قبل ذلك . ولم تعد الرغبه العراقية فى وقف القتال والتفاوض لحل النزاع سلميا مع ايران ، بناء على رغبة ووساطة أطراف دولية وحفظا لماء الوجه للقيادة الايرانيه ، وعطفا عليها . انما اصبح العرض هنا - (بدون شروط) - وتلبيه للحاجة الماسه لدى القيادة العراقية للخروج من هذا المستنقع الذى ورطت نفسها فيه . إختفت الشروط التى لم نكن نسمع بها سوى خلال عهود التوسعات الامبراطورية فى زمن مضى وولى ، ولم يعد سوى الشرط المنطقى والشرعى الذى جاء فى هذا الخطاب وهو (الاعتراف بسيادة العراق وحقوقه) واختفت أيضا عبارات الاستفزاز وألفاظ السباب وهو ما يعبر عن الحاله النفسيه التى كانت تعترى القيادة العراقية فى الحالتين . فهناك فرق بين دعوه للسلام فى ظروف السيطرة العسكرية على أراضى الغير ، ودعوه مقابله فى ظل ظروف الاضطرار للرجوع خلف الحدود الحدود للدفاع عن الخطر المنتظر على المدن والقرى الحدودية . فقد كان ذلك التعديل العراقى من موقفه المتشدد السابق - هو أمرا مفروضا عليه - وليس اختياريا . واذا كانت الشروط العراقيه قد محتها تطورات الموقف بين الدولتين وانتهت تلك القائمه الطويله من الشروط الى كلمتين واضحتين هما (الاعتراف بالسياده والحقوق) فان مفهومى للمقصود بالاعتراف بالسياده هنا أمرين ، أولهما : هو سياده العراق على الارض - أى الأراضى التى استعادها خلال الأيام الأولى للحرب والتى ورد حكم بشأنها فى اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ولم تكن ايران قد أعادتها للعراق بعد . ولم يعد بشأنها اختلافات تذكر ، اللهم ما قد يتعلق ببعض الخلافات الفرعيه البسيطه والخاصه بالاستفاده من الأنهار التى تمر عبر المناطق الحدوديه للدولتين ولصالح العراق وهى أمور يمكن معالجتها على ضوء أحكام القانون الدولى المنظمه لعمليات الاستفاده من الأنهار والتى تنطبق على مثل هذه الحالات .

وثانيهما : السياده على المياه ، والمقصود بها (شط العرب) وكما سبق أن أوضحنا أن العراق قد تنازل بموجب اتفاقية مارس ١٩٧٥ فى الجزائر على جزء من حقوق السياده على الشط الى ايران ، ووافق أيضا على موضوع الادارة المشتركة لشئون الملاحه فى شط العرب ، ثم عاد فألغى الاتفاقية بمناسبه الحرب مع ايران وأصبح يتكلم عن الحقوق التاريخيه للعراق فى الشط ، وهو أمر لا شك يتضمن وعلى ضوء الظروف والملابسات التى شرحناها فى الكلام عن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ - العديد من العقبات على ضوء المطلب العراقى بشأن الحقوق التاريخيه والذى يعنى اعاده شط العرب تحت السياده العراقية كاملا دون أى مشاركة ايرانيه . واذا كان خطاب الرئيس العراقى الأخير الذى

نحن بصدد الحديث بشأنه الآن لم يشير الى موضوع الحقوق التاريخيه ، فأظن أن القياده العراقية بذلك السكوت ، لا تمانع من أن يكون الاتفاق الجديد إقرارا لما جاء في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بالنسبه لهذا الموضوع ٠ يبقى الشق الثاني من الشرط العراقي والخاص (بالحقوق العراقية) وهو أمر يختلف عن موضوع السياده والمتعلق بقضايا الحدود ، لأن هناك فقرة وردت في ذات خطاب الرئيس العراقي استعرض خلالها الموقف العراقي في السنة الأولى للحرب وجاء فيها عبارة : (وحقنا في إختيار نظامنا السياسي والاجتماعي) ولا شك أن هذه هي القضية الأساسيه التي كانت خلف هذا الصراع كله وليست قضية الحدود كما قلنا سوى ذريعه ـ وأسباب شكليه ـ لأن القضية مرتبطه بموضوع الصراع العقائدي بين نظامي الحكم في الدولتين الجارتين، ورغبة ايران في اقامة نظام حكم الجمهورية الاسلاميه في العراق ورغبه العراق في اسقاط نظام حكم الجمهورية الاسلاميه في ايران ٠

وأعقب ذلك محاولات عديدة من جانب العراق ، تكشف في حقيقتها عن جري القيادة العراقية لاهثه في سبيل الوصول الى طريق يتيح لها فرصة وقف الحرب مع ايران بعد أن دب اليأس في نفوسها أمام العناد الايراني بحسم الموقف على ساحة القتال ٠ ومن أبرز هذه المحاولات ما أطلق عليه (رساله موجهه الى الشعوب الايرانيه) وذلك من خلال خطاب للرئيس العراقي موجه من الاذاعه والتلفزيون العراقي بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٤ ، " فقد دعى الرئيس العراقي القيادة الايرانيه لقبول خطة سلام تتضمن عدة نقاط تقوم على وقف شامل لاطلاق النار على طول الجبهة وانسحاب الجيشين الى الحدود المعترف بها دوليا ، وتبادل كامل للاسرى والدخول في مفاوضات مباشرة تؤدى الى توقيع معاهدة سلام بين العراق وايران " (١) ٠ ولكن القيادة العراقية قد أساءت اختيار الاسلوب المناسب لمخاطبة الشعب الايراني بشأن موضوع السلام بين البلدين حينما جاءت هذه الدعوه في صباح نفس اليوم لقيام العراق بقصف العاصمة طهران ، (١٣) مدينة ايرانيه مما يجعل المراقب يحتار في أمر القيادة العراقية ، وطريقة تفكيرها ، واسلوب ادارتها لعملية الصراع مع ايران ٠ فما زال حكام البعث مصممين على أن أسلوب ضرب المدن الايرانيه فوق رؤوس أهلها سيكون ورقة ضغط على القيادة الايرانيه في هذا الاتجاه ٠ ولقد سبق أن عرضنا لرد الفعل الشعبي والرسمي الايراني على هذه المبادره المذكورة عند كلامنا عن (ضرب المدن) ٠ وأبرزها ما أعلنه المتحدث الرسمي الايراني من " أن الهدف من هذه الخطوه العراقيه هو اغراء ايران بقبول التفاوض " (٢) ٠ وفي تقييمنا لموقف كلا

---

(١) ـ جريدة الاهرام في ١٩٨٥/٦/١٥ ٠

(٢) ـ جرية الأخبار في ١٩٨٥/٦/١٦ ٠

الجانبين في الوقت الحالي ، وعلى ضوء ما وصلت اليه الأوضاع على خط الحدود بين الطرفين ، وامكانياتهم العسكرية والاقتصادية ، وتجارب كل منهما تجاه الآخر من خلال مباشرة عملية الصراع ، نجد أن لكل منهما منطقه الذي يستند الى ظروفه وطريقة ادارته للصراع في تلك المرحله من مراحله ٠ ولنناقش ما جاء في هذه المبادره العراقية بشيء من الايجاز ٠ فالعراق حينما يطلب الوقف الشامل للقتال ، فهو سوف يضمن بذلك وقف العمليات الهجومية التي يقوم بها الجيش الايراني من آن لآخر داخل الأراضي العراقية ٠ وسواء حققت هذه العمليات أهدافها المرسومة لها أم لا ، فهي في الحالة الأولى يترتب عليها تغييرا في الأوضاع العسكرية بين الطرفين مما يجعل ايران تقترب من الوضع الذي كان عليه العراق في بداية الحرب حينما كان يمسك بيده عدة مدن ، ومساحات كبيرة من الأراضي الايرانيه ، وفي الحالة الثانية يعتبر في عدم نجاح القوات الايرانيه من تحقيق هدفها من الهجوم ، فهي على أقل تقدير ، تحدث من الخسائر البشريه والماديه للعراق خلال تلك الهجمات ، ما يجعل العراق في غنى عنه ، وعلى ضوء ظروفه الاقتصاديه وامكانياته البشريه التي سبق شرحها ٠ هذا فيما يتعلق بالقتال على الجبهات ، كذلك فيما يتعلق (بحرب المدن) أو قصف المدن المدن فهو لا شك يتضمن من المآسي والويلات ، ما يفرض على القيادة العراقية ضرورة تجنبه ولا سيما أن أصبحت المدفعية الايرانيه بعد تقدم القوات الايرانيه الى الحدود الدولية مع العراق قادرة على الحاق الأذى بكافة المحافظات الحدودية العراقية مع ايران ٠

يبقى الأمر الثالث المتعلق بقصف البواخر التي تعبر مياه الخليج العربي أو التعرض لها ٠ وهو صورة ثالثة من صور العمليات الحربية التي لا شك أن البيان العراقي كان يتضمنها بنصه على (الوقف الشامل لإطلاق النار) فالعراق أصبح يتضرر بدوره من ممارسة ايران وبالمقابل لهذا الأسلوب من أساليب الحرب ضد العراق ٠ ذلك أن تعرض بعض السفن العائده الى دول الخليج العربي التي تدعم العراق في هذه الحرب لأعمال القصف الايراني، أو إقتيادها الى الموانى الايرانيه لفحص نوع شحناتها والجهة التي سترسل اليها هو امر يعرض العراق لنوع من الحرج أمام هذه الدول لأنها تتضرر من ذلك لأسباب تعود الى الأعمال الحربيه التي يمارسها العراق ضد ايران والتي تقوم بدورها بالرد بالمثل على هذه الصورة ٠ بل أن دولا لها علاقاتها المتميزه مع العراق مثل (اليابان) ، وتركيا حينما تتعرض بواخرها لأي ضرر من جانب أحد الطرفين المتحاربين ـ قد يؤثر ذلك حتما على نمو التعاون بينها وبين العراق في المجالات المتعدده ٠ ولقد حدث بالفعل أن تعرضت سفينتين لتركيا للقصف خلال ثلاثة أيام فقط من الأسبوع الثاني من شهر يوليو ١٩٨٥ وادعت تركيا أن قصف الباخرة الثانية كان خلال تواجدها خارج المنطقة المحظوره التي حددها العراق كمنطقة عمليات

حربيه ٠ لذلك فإن توقف مثل هذا النوع من العمليات الحربيه سوف يفيد العراق على أي الأحوال اذا التزم الجانبين به ٠ ولا سيما أن ايران بدأت تفرغ الشحنات التى تبين أنها خاصة بالعراق وتستولى عليها ٠

هذا عن الموقف العراقى من الوقف الشامل للعمليات الحربيه على كافة الجبهات بمختلف صوره ، الآ أن الموقف مختلف تماما على الجانب الآخر ، فالقيادة الايرانيه لا تريد الوقف الشامل، وخاصة ما يتعلق بالعمليات العسكرية على الحدود بين الدولتين وبعيدا عن مياه الخليج ، والمناطق المدنيه الآهله بالسكان ٠ فهى ترى أن ساحة القتال هى الساحه الوحيده لحسم صراعها مع نظام حكم البعث فى العراق ٠ باعتبار أن العراق قد أراد البدء بالحرب من هذه الساحه ، وعليه أن يتحمل الاستمرار فى القتال عليها حتى النهايه ٠ كما أن الجانب الايرانى ، وبرغم الخسائر البشريه الكبيره التى تذهب فى تلك العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه ، وكنتيجة لاستخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل (المحرمه دوليا) فى مجابهته لهذه العمليات الهجوميه الواسعه ، فإن تلك العمليات تظل تفتح أمام ايران الباب للمزيد من التقدم على الأرض العراقية لتعزز موقفها العسكرى والسياسى أيضا فى مرحلة لاحقه من الصراع بعد أن أصبحت القوات العراقية تحارب الآن من أمام مدنها وقراها الحدوديه بعد أن كانت تقف خلف المدن والقرى الايرانيه فى وقت مضى ولكى تنقلب الصورة وليأخذ القاده الايرانيون ذات الموقع الذى كان يقف عليه القاده العراقيون فى ساحه الصراع - عند التفاوض ٠ وأصبح الآن موضوع قيام العراق بغزو جديد للأراضى الايرانيه ليبعد تلك القوات الايرانيه الى حيث كانت فى ١٩٨٠/٩/٢٨ هو أمر مشكوك كثيرا فى إمكانية حدوثه ٠ ويصعب التكهن بنتائجه ٠ ولقد أثبتت تجربة محاولة القوات العراقية القيام بعملية من هذا النوع على الجبهة الوسطى أمام محافظة واسط وداخل الأراضى الايرانيه لتطويق بعض المدن الايرانيه التى سبق أن تخلت عنها فى عمليات الانسحاب التى تمت فى ابريل عام ١٩٨٢ ، وبهدف تخفيف الضغط على بعض التشكيلات العراقية التى كانت تواجه موقفا صعبا بالقرب من منطقة (زرباطيه العراقيه) وأعلنت القيادة العراقية عند اذاعه بيان بقرارها هذا أنها تؤكد بذلك قدرتها (على أن تصل الى أى مكان تريد الوصول اليه فى العمق الايرانى) ٠ ولكن باءت التجربه المريره بالفشل حينما لم تفلح تلك القوات وكما ذكرنا فى حديثنا عن إدارة الصراع العسكرى بين الطرفين ، فى تحقيق أهدافها وعادت ثانيه بعد أن لحق بها أضرار جسيمه يتذكرها جيدا - إخواننا العسكريون العراقيون ٠

ولقد عاد العراق ليكرر هذه المحاوله فى ١٩٨٦/٥/١٧ تجاه مدينة مهران الايرانيه ، ضمن تطبيق ما أطلق عليه قائد الفيلق الثانى العراقى ، والدكتور سعدون

حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي في ١٩٨٦/٥/١٨ ، بأنه اسلوبا جديدا قرر العراق ممارسته ضد ايران لإجبارها على التخلي عن استمرار احتلال ميناء الفاو العراقي. وأنني إذ أشك وعلى ما سوف تكشف عنه الأيام القادمه في امكانية نجاح هذا الإسلوب العراقي سواء في التمسك بأي أراضي جديدة في العمق الايراني أو إجبار ايران بذلك الاسلوب على الخضوع لمطالبها أيا كانت . كما أن أي محاولات عراقيه وبالحجم الذي تقوم به ايران الآن - في العمليات الهجوميه بهدف دخول أراضي الجانب الآخر ، لم تعد اليوم ذات قيمة عسكرية أو سياسيه تذكر بعد أن أضطرت للانسحاب عام ١٩٨٢. في حين رقى ذلك وكما قلت أمرا ليس ببعيد المنال بالنسبه للجانب الايراني في محاولاته ضد العراق ، مع بقاء الرهان الايراني على احتمال موالاة نسبه ليست بقليله الى جانبها من الشعب العراقي اذا تسنى لها السيطرة على بعض المناطق السكنيه الهامه في العراق مثل مدينة البصرة من بين جموع المتعاطفين مع الثورة الاسلاميه في ايران أو الساخطين على نظام حكم البعث على مختلف اتجاهاتهم السياسيه حتى ولو كانوا من الذين لا يتفقون في الفكر والمنهج مع الفكر السياسي الحاكم في ايران . هذا عن العمليات الحربيه على ساحة القتال ، أما موضوع قصف المدن فإنه وبعكس الحال بالنسبه للعمليات على ساحة القتال ، فإن ايران ترحب لا شك بايقاف عمليات قصف المدن ويجنبها تلك الأضرار الجسيمه التي تلحق بشعبها ومدنها من جراء القصف العراقي لها . ويبقى موضوع قصف البواخر والتعرض لها - ويدخل ضمنه بالطبع وحسب ما يفهم من لفظ (الايقاف الشامل لاطلاق النار) - عمليات الحصار البحري لموانيء تصدير النفط الايرانيه وهو الأمر الذي يكلف ايران كثيرا نتيجة الأضرار التي تلحق بالناقلات التي تتردد على موانيها لشحن النفط الايراني ، وكذلك قصف جزيرة خرج وما يقام عليها من محطات لشحن النفط . لذلك فان ايقاف هذا النوع من الحرب بين الطرفين يفيد ايران كثيرا ، ويحقق لها امكانية تحرك البواخر الايرانيه أو الأجنبيه المترددده على الموانيء الايرانيه بحريه كامله في مياه الخليج . وبالطبع فهو أمر لا يستطيع العراق القبول به على حده - ومنفردا دون الوقف الشامل لاطلاق النار . لأنه قد قصد بممارسته كما ذكرت ، حرمان ايران من الاستفاده من موانيها وتصدير بترولها الذي هو شريان حياتها الاقتصادية الذي تعتمد عليه في تمويل مشترياتها العسكرية . وبعد أن ناقشنا النقطة الأولى الوارده في مبادرة الرئيس العراقي الأخيرة والتي أعلنها في ١٩٨٥/٦/١٤ .

ننتقل الى النقطة الثانيه بعد مناقشة موضوع الوقف الشامل لاطلاق النار ، وهي المتعلقه بانسحاب الجيشين الى الحدود المعترف بها دوليا . واذا تأملنا منطقة الحدود بين الدولتين على الخريطة السياسية ، ووضع القوات العسكرية لكل منهما

ستبرز أمامنا حقيقة هامه تقول أن الطرف الخاسر من تطبيق مثل هذه النقطة هو ذلك الجانب الذى يسيطر على مساحات ومناطق لها أهميتها العسكرية التى تعزز وتؤمن الموقف القتالى لقواته · وفى هذا الاطار سنجد ان القوات الايرانيه أصبحت تتمكن الآن من مناطق هامه سواء بالتواجد بالقوات أم بالسيطرة بالنيران - فى داخل الأراضى العراقية بحيث تجنبها ما حدث فى الأيام الأولى للحرب من اختراق سريع للقوات العراقية لحدودها والوصول الى مدن عديده فى العمق الايرانى · وبالتالى فهى لن تقبل بالإنسحاب منها مقابل انسحاب العراق من بعض المناطق القليله التى ما زال لقواته تواجد فيها داخل الأراضى الايرانيه والتى ما زالت عمليات تحريرها من جانب ايران تتم على مراحل ولذلك وبالنتيجة سيكون قبول ايران لهذه النقطة يحقق مكسبا للعراق لا يتناسب مع ما يجنيه الجانب الايرانى من ذلك · وخاصة أن ذلك الأمر سوف يعيد الأمور الى ما كانت عليه قبل بدايه الحرب بين الدولتين ، ولما كانت خطوة التفاوض لحل النزاع بين الطرفين ستكون فى مرحله لاحقه لعملية الانسحاب حسب مبادره الرئيس العراقى ، ونظرا لعدم ضمان التوصل خلال المفاوضات الى تسويه للنزاع مما يتضمن احتمالات لجوء الطرفين للقتال مرة ثانيه ، فستكون ايران فى هذه الحاله قد خسرت الكثير - لما أصبحت عليه من وضع جديد على الحدود مع العراق · فى وقت يكون العراق قد استطاع أن يعيد ترتيب أوضاعه العسكرية من جديد على ضوء الأوضاع الجديدة - وخلال فترة المفاوضات التى قد يستطيع إطالتها بشكل أو بآخر ·

أما عن النقطة الثالثة المتعلقه بتبادل الأسرى بين الجانبين ، فهى بدورها تخدم العراق أكثر مما تخدم ايران · وكثيرا ما عرض العراق تسليم الأسرى الايرانيين من جانب واحد ، وأن كانت كلها حالات تتعلق بالمعوقين والمصابين فى العمليات الحربيه والذين يكلف بقاؤهم لدى العراق ما يجعل الحكومة العراقية فى غنى عن تحمل أعبائه · وكذلك ما أطلق عليه العراق (الأطفال الأسرى) فى الوقت الذى ترفض ايران فكرة تبادل الأسرى بالنسبه للمقاتلين الأصحاء على إعتبار أنها فى حربها انما تعتبر اسلوب الاستنزاف البشرى وحرمان العراق من المقاتلين هدفا من أهداف ادارة الصراع العسكرى واستمرار القتال · فى وقت أصبح العراق يعانى من العجز الرهيب فى الامداد البشرى لعملية الحرب · أو حتى تسيير عجله الحياة المدنية فى الداخل · فى حين تمتلك ايران ثلاثة أضعاف القوى البشريه التى تتوافر لدى العراق · وقادر على حشد ما يقرب من نصف مليون مقاتل على جبهة واحدة · نضيف الى ذلك المعلومات الوارده من داخل ايران عن قيام السلطات الايرانيه بعمل برامج فكريه وعقائديه خاصة ، لهؤلاء الأسرى العراقيين يمكن تشبيهها بعمليات (غسل المخ) وهى تشمل التثقيف الدينى

والسياسي معا · واذا كان موضوع تقديم برامج فكريه تتناول فكر عقائدي محدد يلقن للأسرى هو أمر قد يكون محلا للادانه ولا يتفق مع قانون الحرب ، الا أنه يصعب حقيقة في حالتنا هذه تطبيق هذا المبدأ بحكم اعتناق شعبي الدولتين المتحاربتين لمذهب واحد ودين واحد وهو المذهب الشيعي للدين الاسلامي · ولن يخرج التبرير الايراني في مثل هذه الحاله اذا تلقى أيه إدانه ، من أنه يقوم بتفقيه الأسرى المسلمين بأمور دينهم ، وهو أمر يختلف عن الحالة التي يكون المتبع فيها غرس فكر عقائدي سياسي بحت ليس له صفه دينيه · ولعل ايران تأمل من ذلك أن تستطيع اعداد كوادر خاصة من هؤلاء الأسرى العراقيين ليكونوا في طليعة القوات التي ستتقدم بها على حد قولها لتحرير العراق من حكم البعث بل ولقد استخدمت ايران في بعض هجماتها على العراق سرايا كاملة من العراقيين الأسرى والمسفرين الى ايران · ولقد أشار الى هذه الحقيقة ضابط عراقي برتبه مقدم خلال حديث له مع الرئيس العراقي في لقاء للأخير مع بعض العسكريين العراقيين والمنقول على شاشات التليفزيون العراقي · وتحدث عن رؤيته لمثل هؤلاء الجنود - وتوجيه بعضهم السباب اليهم. وقد أعلن مسئول ايراني في ١٩٨٦/٣/١٨ أن ايران سوف ترسل في عيد النيروز كتيبة من المعارضين العراقيين لتتمركز في المناطق التي أحتلتها ·

والآن وبعد مناقشة المبادره العراقيه الأخيره ، والتي يستخلص منها الرغبه العراقيه في العوده بالأمور الى ما كانت عليه قبل الحرب وابرام اتفاقية سلام مع ايران - لنتساءل - ماذا يا ترى يمكن أن تأتي به تلك الاتفاقية أو المعاهدة التي يمكن أن ينتهي اليها الطرفين ؟ وهل سوف تأتي بأحكاما أخرى بخلاف ما تضمنته اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الملغاه · أم أنها ستحيل اليها ثانية ؟ ووقتها نعود ونتساءل ولماذا اذاً كانت الحرب ، وما الفائدة التي عادت على العراق منها ؟ · والحقيقة نقول أن موضوع توقيع معاهدة سلام جديدة بين العراق وايران لتسوية النزاعات القائمة بينهما ، يعد المعضله المستعصيه في هذا الصراع ، والتي يصعب تحقيقها في الوقت الحالي على ضوء الرفض الايراني المتكرر لقبول فكرة التفاوض مع النظام الحاكم الآن في العراق · وهو الأمر الذي يجرنا الى المدخل الايراني لمعرفة موقفه من موضوع التسويه السلميه للنزاع بعد أن أفضنا في الحديث عن الموقف العراقي والمبادرات التي تقدم بها وموقف ايران منها ·

وفي قراءة للفكر والسلوك الايراني من خلال دراسة اسلوب ادارته للصراع السياسي والعسكري مع العراق يمكن القول أن الموقف الايراني ابتداءا - هو في مجمله الرفض - والرفض التام لكل شيء يتقدم به القادة العراقيون أو ينقل عنهم بواسطة

الأطراف الأخرى ٠ عدا ما أشرنا اليه آنفا من بعض الفرعيات التي يرى الجانب الايراني فيها توافقا مع مصالحه وتخدم استراتيجيه ادارته للصراع ، مثل موضوع وقف حرب المدن وقصف البواخر والحصار البحري دون تطبيق نفس الشيء على ساحة القتال ٠ وعلى حد قول السيد / طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي : " ان ايران تريد حربا تناسب امكانياتها وهو ما يرفضه العراق " ٠ والرفض الايراني أساسا لا ينصب على فكرة التفاوض في حد ذاتها ٠ إنما يتعلق بعدم استعداد النظام الحاكم في ايران للتفاوض مع نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين في العراق ٠٠ ووجهة النظر الايرانيه في هذا الشأن ، هي أن القيادة البعثيه الحاليه ليست أهلا لتحمل مسئوليات الالتزامات الدولية قياسا على العديد من التصرفات التي انتهجتها خلال صراعها مع ايران وعلى الساحه الدولية أيضا ، وعدم الاطمئنان لاحترام قيادة صدام حسين لأي إتفاق قد يبرم مع ايران وأن تصرفه عند الاقدام على ابرام اتفاقية الجزائر ، ثم الإقدام على إلغائها ، ثم المطالبة الآن بابرام اتفاقية لتسوية النزاع إنما كان في كل مرحلة من هذه المراحل وليد توجهات محدده خلقتها ظروف ومتغيرات عاصرت كل حاله على حده وليس من منطلق المسئولية الدولية ٠ فلقد كانت في الحاله الأولى الضرورات الملحه والظروف الصعبه التي واجهها النظام العراقي مع الأكراد شمال العراق ولدرجة العجز العسكري التام كما أشرنا وعلى لسان الرئيس العراقي نفسه في كلامه عن الأسباب التي إضطرته لابرام تلك الاتفاقية ٠ ليضمن عدم مسانده الشاه للأكراد ٠ وقد كانت هنالك ظروف ومتغيرات أخرى عاصرت الفترة التي أقدم فيها على إلغاء نفس الاتفاقية حينما تبدلت الأمور عام ١٩٨٠ وأصبح له السيطرة الكامله على العراق وقادر على عد أنفاس كل انسان يعيش على أرضه ، مما يتيح له المجال لتحقيق طموحاته في طرح زعامته في المنطقة وتوجيه ضربه قويه لنظام حكم الجمهورية الاسلاميه الذي بات مصدر خطر يهدد النظام والفكر العقائدي القائم في العراق ، بل والمنطقة ٠ مع تهيأته للظروف الداخلية الخاصه التي كانت تعيشها ايران في أعقاب سقوط نظام الشاه وانهيار المؤسسه العسكرية الايرانيه ، فقد رأى النظام البعثي وكما بينت سالفا في ذلك فرصته لكي ينقض على الجانب الآخر من الحدود في مغامره سريعه ، مع نقض بنوده من اتفاقية الجزائر التي كان هو نفسه المفاوض الأول عند ابرامها ٠ ومرة ثالثة ، وحينما ساءت الأوضاع على جبهات القتال بعد استنزاف طويل وشديد للجيش العراقي مع اضطرار القيادة العراقية للاعتماد على جيرانها من عرب الخليج لدعمها في استمرار هذه الحرب ووجود خطوط مواصلاتهامع الخارج في أيديها ، فقد تحولت القيادة العراقية الى موقف يكاد يكون التشبيه الدقيق له هو (استجداء) طلب ايقاف الحرب من ايران ٠ والذي طرقت في سبيله كل الطرق ٠ وعادت تطلب توقيع اتفاق

لحل النزاع ـ من جديد ٠

أما الحل الوحيد الذى تقبل ايران التعامل على أساسه ، هو عزل الرئيس العراقى صدام حسين ، وأحيانا يقولون تنحيه نظام البعث كله ٠ والتفاوض مع قيادة جديدة يمكن أن تحترم التزاماتها بشأن ما سوف يتوصل اليه الطرفين ٠ لأن سوابق التعامل مع نظام البعث بقيادة صدام حسين ، لا تستبعد أن يتحول مره أخرى لتنكض ما قسد يتفق مع القيادة الايرانيه عليه اليوم ، ومستخدما ذات الحجه التى أسس عليها حاشه اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ـ وسيقول أن الاتفاقية كانت بنت ظروفها ٠ وفى رأى القيادة الايرانيه ـ واذا كان الأمر كذلك فلابد من الانتظار حتى تصل الى السلطة قيادة جديدة يمكن الوثوق فيها ، أو العمل على اسقاط نظام الحكم الحالى ، وهو ما لم تدخر إيران بشأنه جهدا ٠ واذا قيل للقيادة الايرانيه أن هذا المنطق واستمرار الحرب يعنى استمرار تحملكم خسائر فادحه فى شعبكم وقدراتكم العسكريه والإقتصاديه وخاصة من جراء استخدام العراق اسلوب (الحرب الكيماويه والحارقه) وضرب المدن الآهله بالسكان ٠ بإعتبارها الوسائل الوحيده التى يستطيع العراق التأثير بها على معنويات شعبكم لتحقيق نوعا من الضغط الشعبى عليكم فى سبيل قبول وقف الحرب والتفاوض ٠ فيكون الجواب الايرانى وكما قال الزعيم الروحى الايرانى الخمينى : (أن طريقنا هو طريق الحسين وكربلاء) كنايه على ما تحمله الحسين وآل بيته الأشراف من تضحيات فى كربلاء فى سبيل المبادىء التى قاتلوا من أجلها ٠ وأنهم قادرون كمسلمين شيعه ـ على الاستمرار على هذا الأساس فى الحرب الى مالا نهايه وهم فى سبيل ذلك يعدون جيشا قوامه (١٥) مليون مقاتل ٠ ٠

وكما أعلن رئيس البرلمان الايرانى فى ١٩٨٥/١٢/٧ أنهم مستعدين للحرب لمدة ٢٠ سنة ، وأن طريق النجاه هو طريق كربلاء ٠ ويحضرنا هنا وبهذه المناسبه ما ذكره (دوايت م ٠ دونلد) عن هذه الخاصيه فى العقيدة الشيعيه والتى يتميز بها الايرانيون بالذات فى كتابة عقيدة الشيعه حيث يقول : " أن الطوائف الايرانيه كانت ولا تزال تظهر ميلانحو التقشف وانكار الذات ، أو ما يعتقدونه كذلك ـ فهذه التضحيه من الحسين تتفق واستعدادهم الطبيعى لقبولها حالا " " ولذلك فإنه ليس بغريب أن نرى الجندى الايرانى يحمل معه أثناء عمليات الهجوم الايرانيه على العراق حقيبه بسيطه تحتوى على البعض من الخبز الجاف ـ والفزدق ، وشىء من (الحناء) يصبغ بها قدميه حينما تتأثر من كثرة السير عليها لمسافات طويله ٠ فهذا هو زاد رحلة الحرب الاحتياطى الذى يحمله معه من الأراضى الايرانيه وعبر الأراضى العراقيه بما فيها من موت ينتظره غير عابىء به ٠ وعلى أمل أن كل خطوة يخطوها فى ميدان

الحرب هى خطوة فى الطريق للوصول الى كربلاء · وليس المقصود بذلك وصوله هو الى كربلاء ـ المدينة العراقية المقدسه التى فيها قبر (الحسين) ـ وانما المقصود على الطريق والمنهج الذى سار عليه سيد الشهداء (الامام الحسين) عندما لبى دعوة أهل العراق لتخليصهم من حكم يزيد إبن أبى سفيان ، وملاقاة جيشه فى كربلاء · وهم بذلك يعتبرون أنفسهم مكملين لمسيرته فى ذهابهم لتخليص شيعه العراق من حكم البعث الذى صدرت الفتوى ضده بأنه كافر ويستحل دمه ، ولإقامة نظام حكم اسلامى فى العراق · ويلاحظ أنهم فى ذلك لا يفرقون بين شيعه العراق وشيعه ايران ·

وبهذه المناسبه فقد أفضنا فى توضيح هذه المسأله لأن القيادة العراقية تحاول طمس الحقائق وتحويلها الى دعايات تأخذ شكل الخرافات حينما تدعى أن الجنود الايرانيين حينما ينطلقون فى هجومهم على الأراضى العراقيه يقال لهم ـ اذهبوا الى كربلاء · وهذا يذكرنا بما كان يدعيه الاعلام العراقى من أن الأسرى الايرانيين كانوا يحملون مفاتيح قالوا أن القيادة الايرانيه أفهمتهم أنها (مفاتيح الجنه) وغريب حقا أن تعتقد القيادة العراقية أن الرأى العام الداخلى فى العراق على هذه الدرجة من السذاجه حتى يصدق هذا الإدعاء ·

وفى الحقيقة أن الشرط الايرانى الذى وضعوه لقبول وقف القتال ، وهو خلع صدام حسين من السلطه فى العراق ، لأمر شاذ وغريب على العلاقات الدولية · ولكنه من وجهة النظر الايرانيه يتمشى مع منطقها وحجتها المستقاه من واقع تجاربها مع نظام البعث فى العراق ومنذ توقيع اتفاقية الجزائر وحتى اليوم · ولكن ينبغى أن لا نغفل أن ذلك ليس بشرط فقط لوقف الحرب من جانب ايران ، إنما هو فى ذات الوقت جزءا من استراتيجية القيادة الايرانيه فى ادارتها للصراع مع العراق ، وهدف أساسى من أهدافها باعتبار أن الصراع اليوم بين الطرفين هو صراع على البقاء ـ بقاء أحدهما فى السلطه واسقاط النظام الآخر · والواقع أن الحجة الايرانيه هذه لا يمكن القبول بها على اطلاقها لأنه وإن كان موضوع التخوف من عدم التزام القيادة البعثيه بما سوف تبرمه من اتفاق ومحاولة التخلى عنه اذا واتته الظروف المناسبه لذلك ، هو موضوع جوهرى وهام الآ أنه من الممكن حصول ايران على ضمانات دولية ، بدخول أطراف دولية محايده كضامنين لوفاء العراق بهذا الالتزام مستقبلا ، مع امكانية وضع قوات تابعة لتلك الدول على الحدود بين الطرفين فى المناطق التى يتطلب الأمر ذلك ، ولتكون جهة رقابة على تحركات وأوضاع جيوش الطرفين فى حدود ما سوف ترسمه الاتفاقية المزمع ابرامها · وعلى الشكل المطبق فى سيناء بين مصر واسرائيل · ولكن من الواضح أن ايران تشكك فى نوايا جميع الأطراف الدوليه التى ظلت حتى الآن ، كوسيط بين

الطرفين ، وتعتبر أن بعضها كان له دورا إنحيازيا الى جانب العراق - وتستدل على ذلك بعدم صدور أى ادانه رسميه من أي دولة على استخدام العراق الحرب المحرمه دوليا ضد القوات الايرانيه • وعلى أى الأحوال فيمكن اجمال الشروط التى أمكن استخلاصها من التصريحات والبيانات المتفرقه الصادره عن المسئولين الايرانيين على النحو التالى :-

(١) - تنحيه صدام حسين من السلطة •
(٢) - تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته •
(٣) - دفع تعويضات عن أضرار الحرب •
(٤) - اعادة الأسر العراقيه المهجره الى ايران •

وقبل أن نعرض لهذه الشروط بالمناقشة أود أن أشير الى أنها وجميعها تعالج قضايا جديدة - أى ليست ذات علاقه بالأوضاع السابقه على قيام الحرب ، وانما كانت أثرا مباشرا لنشوب الحرب بين البلدين • كما أن القيادة الايرانيه لم تشير فى ذلك من بعيد أو قريب الى نزاعا على الحدود مع العراق وخاصه أهم قضية ترتبط به وهى السيادة على (شط العرب) الذى كان موضوعا رئيسيا فى اتفاقية الجزائر والذى أصبح الوضع بشأنه الآن مختلفا ، كما أوضحت من قبل ، عقب إعلان العراق الغاء الاتفاقية المذكورة وإعادة الوضع فى شط العرب على ما كان عليه فى الماضى • وأغلب الظن ان عدم الاشاره الى هذه الأمور ، ليكشف عن النوايا الايرانيه الخفيه فى ترك هذه الأمور فى الوقت الحالى وعدم إثارتها - الى حين انتظار ما سوف يسفر عنه الصراع من نتائج - والى أن تصل الى مرحله التفاوض لترى ما تجده مناسبا مع الموقف فى حينها ومدى قدرتها على تعزيز مطالبها على مائدة المفاوضات ، ولا سيما أن كل ما سوف تطالب به فى هذا الصدد - تاريخيا - ليس لها فيه أى حق ، إنما تلك الحقوق قد رتبتها إتفاقيات ثنائيه قبل حكام العراق خلالها التنازل عن جزء من السياده على أجزاء بعينها مثل ما حدث فى شط العرب • وأغلب الظن أنها ستحصل على ذات الحقوق المكتسبه هذه •

وان كنت أرى أن جميع المشاكل التى يمكن أن تثور بين الجانبين العراقى والايرانى سواء موضوع السياده على شط العرب ، أو تنظيم عمليه الاستفاده من الأنهار التى تمر بالقرب من الحدود بين الطرفين ، أو مسأله دعم كل منهما لقوى المعارضه المناوئه لنظام حكم الطرف الآخر ، أو مساندة ودعم الأقليات القوميه لدى كل منهما تجاه الآخر والتى تطالب بالانفصال وهى أمور تتعلق بقضية التدخل فى الشئون

الداخلية لكل منهما لدى الآخر . فهي كلها موضوعات في تقديري يمكن بسهولة التوصل الى صيغ مناسبه ترضى الطرفين بشأنها ، اذا صدقت النوايا بشأن وضع حلول نهائيه لهذه القضايا ، وليس التوسل بتلك الحلول للعبور من موقف وقتي صعب يواجهه هذا النظام او ذاك ، وعلى أمل العوده لنقضه حينما تتبدل الظروف . ولكن أعود وأكرر أن قضية الثقه بين القيادات الحاكمه في الدولتين هو أمر يستحيل تصوره في ظل بقاء حكم البعث في العراق ، وحكم رجال الدين في ايران . لأن الخلاف الأساسي بينهما لا يتعلق بأمر من الأمور التى أشرنا اليها الآن ، وانما هو وكما أوضحت سالفا ، خلافا عقائديا تحول الى صراع حقيقي ومرير . وليست هذه الأمور المشار اليهما الا فرعيات وشكليات بالنسبه لجوهر الخلاف المرتبط بنظره كل من النظامين للآخر من حيث تطلعات كل منهما في المنطقة ، والفلسفة التى أقام عليها نظام حكمه والمرتبطه بهذه التطلعات . بل أكاد أصل الى أن تسلم أي قيادة أخرى جديدة في ايران زمام الحكم - من غير رجال الدين ، مع استمرار بقاء نظام البعث حاكما في بغداد ، لن يغير من طبيعة الصراع بين الدولتين شيء يذكر ولكنه قد يثمر عن توصل الطرفين الى حلول وقتيه للمشاكل الظاهره بين البلدين ، لتهيئه الفرصه أمام النظام الجديد في ايران الذى قد يتسلم السلطه ، ليتمكن من ترتيب الأوضاع الداخلية على الساحه الايرانيه وتوطيد سلطته في البلاد ، وتحسين علاقات ايران مع الأطراف الدولية التى قامت بين ايران وبينها الوحشه في عهد حكم رجال الدين ، ولن تلبث المشاكل أن تعود للظهور مرة أخرى على سطح العلاقات بين الدولتين ، لسببين إثنين أولهما أن ما لحق بايران من أضرار وخسائر فادحه نتيجة دخول الجيش العراقي الأراضي الايرانيه ، ونتيجة قصفه المدن على أهلها ، هي أمور يصعب إزالتها من نفسية الشعب الايراني الذى سيظل يطلب الثأر لنفسه من حكم البعث في العراق . هذا أمر - الأمر الثاني ، هو أن البعث لن يسكت ويكتفي بما وقع من دمار وخراب خلال سنوات الحرب على الساحه العراقيه والايرانيه ، لأن أهدافه وطموحاته من الحرب لم يتحقق منها شيء بل النتيجة كانت عكسيه . ولذلك فإنه سيظل يبحث عن وسيلة لإثاره المشاكل من جديد مع نظام الحكم الجديد في ايران ، ولكن بعد أن يكون قد استطاع أن يلتقط أنفاسه ويُدعم وضعه الداخلي أيضا . وفي جميع الأحوال وبخلاف السببين المذكورين ستظل الورقه الكرديه - في كلا الدولتين ، من أبرز القضايا التى ستفجر الموقف بينهما والتى سيستخدمها أحدهما ضد الآخر . فهي ستبقى وكما ذكرت الورقة الخفيه لهذا الصراع على فرض الهيمنه لكل منهما على منطقة الخليج العربي مستقبلا ، أن آجلا أو عاجلا .

واذا استعرضنا الشروط الايرانيه الأربعة لوقف القتال والتفاوض بشأن تسوية

النزاع . سنجد أنها وفي مجملها عدا الشرط الأخير الخاص بعودة الأسر العراقيه المهجره من العراق اليه ثانيه هي بمثابه حكم وإدانه للعراق ومتضمنا العقوبه أيضا . وهذا ما يتناقض مع مضمون هذه الشروط . فالشرط الأول يتكلم عن إقصاء صدام حسين من السلطه ، وهذا الشرط في حد ذاته إدانه للرئيس العراقي في مسئوليته عن واقعة شن الحرب ضد ايران بل واقرار معاقبته أيضا ، في صورة إقصائه عن السلطه . وان كان يُعد عقابا مؤقتا الى حين تحقيق الشرط الثاني ، وهو الذي يطالب فيه القاده الايرانيون بتحديد الطرف المعتدي ومعاقبته . اذاً فمضمون الشرطين وبالجمع بينهما والذي يفهم منهما ، أن القيادة الايرانيه قد حددت بالفعل الطرف المعتدي ، وهو القيادة العراقيه ، والتي طالبت في الشرط الأول باقصائها عن السلطة . يبقى الشق الثاني من الشرط الثاني وهو تحديد العقوبة ، ولن يثور هنا اي تساؤل بشأن نوع العقوبة شخصية ، أم اعتباريه (سياسيه) لأن الشروط الايرانيه تكمل بعضها في الاتهام والادانه ، وتحديد العقوبه . فإقصاء الرئيس العراقي من منصبه هو وباقي القاده العراقيين المعاونين له ، هي عقوبه شخصيه وان كانت ذات طابع سياسي ، ولكن هناك مطالبه ايرانيه أخرى بمحاكمته كمجرم حرب عن وقائع الحرب وما لحق بايران بشأنها وذلك في حد ذاته تقرير بالعقوبه التي تطالب بها ايران ضده . ولكن إضافة الى ذلك فهي تطالب بعقوبه اعتباريه (سياسيه) توقع على الدولة ككيان مستقل عن قادتها ، وهو المقصود بعباره تحديد الطرف المعتدي ومعاقبته لأنها تتكلم عن الطرف المعتدي وهو يشمل الدولة ، إضافه الى زعامتها الحاكمه كما يفهم من مجمل الشروط الايرانيه وبالجمع بينها . ولقد وضعت القيادة الايرانيه بالفعل العقوبه المطلوبه بنفسها في الشرط الثالث - حينما طالبت العراق بدفع تعويضات عن ما لحقها من أضرار بسبب الحرب . والجدير بالذكر هنا ، أن ايران تعلم مسبقا أنها لن تستطيع تحقيق هذا الشرط طالما بقي نظام البعث في السلطه ، لأنه قادر على المراوغه في قضية تحديد الطرف المعتدي ومعاقبته لأنه أمر يطول بشأنه النقاش ويتشعب ، ويستطيع كل طرف أن يتهم الآخر بأنه المتسبب في قيام الحرب . لذلك فقد وضعت شرط إقصاء صدام حسين ونظامه عن السلطه في العراق كشرطا أوليا وأساسيا لابد من تحقيقه قبل النظر في قضية التفاوض على تسويه النزاع .

ولقد سبق أن وافق العراق بالفعل على شرط تحديد الطرف المعتدي ومعاقبته وذلك من خلال رساله تحريريه أرسلها الرئيس العراقي في ١٩٨٢/٣/١٩ الى الرئيس أحمد سيكوتوري وأعلن خلالها عن رغبته في تشكيل لجنة اسلاميه لتقصي الحقائق عن الجهة التي بدأت (العدوان والحرب) . كما سبق أن كُلفت رئاسه حركة عدم الانحياز بان العراق مستعد للبحث في ذلك واجراء تحقيق شامل عن الجهة التي بدأت

(بالعدوان والحرب) • وفى ١٩٨٢/٤/٢٤ إقترح العراق على الملك خالد ـ رحمه اللـه ـ ملك السعوديه ، بصفته رئيسا للمؤتمر الاسلامى وعلى الرئيس أحمد سيكوتورى أيضـا بصفته رئيسا للجنه المساعى الحميدة أن تتولى اللجنة الاسلاميه والمؤتمر الاسلامـى التحكيم فى النزاع بين العراق وايران • وأن العراق مستعد لقبول بنتائج هذا التحكيـم كما قدم اقتراحا مماثلا الى الرئيس (فيديـل كاسترو) بصفته رئيسا لحركة عـدم الانحياز فى حينها وذلك فى ١٩٨٢/٥/٢٥ • وبذلك فقد أصبح من الجلى أن العـراق لا يخشى التعامل مع هذا الشرط الايرانى ، حيث لن تغلبه الحيله فى ابداء ما يشاء من حجج أمام الجهة التى ستتولى مهمه هذا التحقيق ليحاول أن يؤكد بأنه هو الطـرف المعتدى عليه ، وأن ايران هى التى دفعت الأمور الى حالة الحرب ، مما أضطر العـراق الى دخولها دفاعا عن سيادته وأمنه وهو ما ردده القيادة العراقية فى أكثر من مناسبة • وعليه فإنه وكما أن ايران قد حددت ضمن شروطها الطرف المعتدى وهو العـراق فى نظرها مسبقا وقبـل أن تقوم أى جهة دولية بالتحقيق فى هذه القضية ، وحـددت العقوبـات أيضا ، فإن العراق بدوره قد نهج نفس المسلك وأعتبر أن ايران هـى الطرف المتسبب فى قيام الحرب وأنها هى التى بدأت بالعدوان على الحدود العراقيـة قبل ١٩٨٠/٩/٤ وهو تاريخ قيام العراق بأول عملياته العسكريه ضد ايران • ولكـن الجانب الايرانى وبرغم موافقة العراق على قيام أى من الجهات السابق الاشاره اليهـا بعمليه التحقيق والتحكيم وقبول قرارها لم يقبل بقيام تلك الجهات بهذه المهمـه وكما ذكرت لاتهامه بوجـود شبهه انحياز بعض الأطراف الدولية المشتركة فى هذه اللجان الى جانب العراق ، وكذلك لتيقنه من أن القيادة البعثيه الحاليه ستكـون قادره على المنـاوره وعدم تمكين تلك اللجان من تحقيق مهمتها بالوصول الى الحقيقة مما دفعها كما ذكرت لجعل شرط إقصاء صدام حسين وقيادته عن السلطة أساسيا قبل الدخول فى تطبيق الشروط الأخرى التاليـه • كما أن قبول ايران لوقف القتال لإتاحـه الفرصة أمام تلك اللجان للقيام بمهمتها سوف يتيح الفرصه بالنتيجة ـ للعراق لالتقاط أنفاسه من جراء القتال اليومى المستمـر ثم تعود الأمور الى ما كانت عليه ويستأنف القتال بعد أن تصطدم تلك اللجان بتمسك كلا الجانبين بموقفه ، ويكون العراق قـد استفاد كثيرا من فكرة وقف القتال ، وهذا ما لا تريده ايران التى تقيم استراتيجيـة ادارتها للصراع على مبـدأ (استمرار القتال) • إضافه الى اشتراط القوات الايرانيه بعدم استقبال أى لجنة تقوم بمثل هذا الدور قبل اعلانها الصريح بالإدانه المسبقـه لإستخدام العراق للأسلحه المحرمه دوليا ضد إيران وإدانة عمليات قصف المـدن الآهله بالسكان • وبعكسـه تعتبر هذه اللجان متحيزه الى جانب العراق • وهو أمـر يصعب تحقيقه لأنه وكما ذكرت ، لن يحدث أن تعلن أى دوله مثل هذا الرأى ، كمـا أن

العراق لن يقبل بها محكما فى هذه الحاله ٠ وفى حقيقة الأمر أن الشروط الثلاثة الأولى الايرانيه هذه ، قد خلقت نوعا من التداخل فيما بينها ، ووضعت العديد من الصعوبات فى طريق تحقيقها ٠ بل أكاد أقول أن القيادة الايرانيه غير قادره على نقل ما تريده بالتحديد الى العالم فى صياغة واضحة ومتيسر تحقيقها ٠ ولقد طالعتنا جريدة الأهرام القاهرية فى عددها الصادر فى ١٩٨٥/٦/٢٨ ، بتعليق على خبر استدعاء رئيس البرلمان الايرانى حجة الاسلام هاشمى رافسنجانى دبلوماسى الدول الأجنبيه فى طهران وعرض عليهم اقتراحا ايرانيا بتشكيل محكمة دولية لتمهيد الطريق لانهاء الحرب ٠ وتقول الجريدة فى تعليقها : " أن الاقتراح كان غير واضح ومصحوب بشروط لم يذكرها رافسنجانى من شأنها إعاقه تنفيذه اذ قال : " انه اذا توافرت شروط محددة فإنه يمكن للمحكمة الدولية أن تحدد العقوبة التى ينبغى فرضها على المعتدى " ، ثم قوله فى رساله أخرى الى حكومات الدول الاسلاميه : " أن الهدف من تشكيل المحكمة هو معاقبة حزب البعث العراقى وليس لتحديد من هو المعتدى " - إنما هو شرط مسبق لأنه لا يترك للمحكمه حريه اثبات من هو المعتدى " ٠ وبالرغم من عدم انسجام الفقرات الواردة فى هذا التعليق مع بعضها بشكل يساعد على توصيل الفكره التى يريد المعلق نقلها الى القارىء وبشأن موضوع هو فى ذاته يتناول موضوعات متداخله وغير واضحة ، الآ أن خلاصة القول بشأن الشرط الأول والثانى من الشروط العراقية هو أن ايران تريد باختصار شديد إقصاء نظام حكم البعث ورئيسه من السلطه فى العراق ، ويبقى للمجتمع الدولى ممثلا فيما سوف ينيبه عنه فى القيام بمهمه التحقيق والمحاكمه ، فى اصدار حكما على الرئيس العراقى ومعاونيه وتحديد نوع العقوبه ، وكذلك تقدير قيمة التعويضات لأن مبدأ التعويضات فى حد ذاته هو شرطا أساسيا من شروط ايران لحل النزاع مع العراق ٠

والجدير بالذكر أنه وفيما يتعلق بالشرط الثالث الخاص بالمطالبة بتعويضات حرب يدفعها العراق لايران ، فقد سبق لاذاعة طهران أن أعلنت عن استعداد ايران للتنازل عن هذا الشرط وعدم الحصول على تعويضات عن أضرار الحرب ٠ فى حالة سقوط نظام حكم البعث فى العراق وكان ذلك خلال فترة إنعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز فى كوبا عام ١٩٨٣ ٠ كما أشارت فى هذا الصدد إلى عروض دول الخليج العربى التى تقدمت بها وفودها خلال انعقاد هذا المؤتمر وأعلنت من خلالها عن استعدادها لتسديد قيمة تعويضات الحرب الى ايران مقابل موافقة ايران على وقف الحرب وتسويه النزاع بالمفاوضات ٠ بل أن تصريحات بدأت تخرج من بغداد نفسها باستعداد العراق لدفع تعويضات حرب لايران - وذلك عقب انتهاء المؤتمر من أعماله ٠ وإن كانت

تلك التصريحات كانت مقرونه بتحفظات لحفظ ماء الوجه مثل عدم إدانه العراق كطرف معتدى فى هذه الحرب . والطريف هنا - أن ايران بعد أن تمكنت من السيطرة على جزر مجنون العراقية الغنيه بالبترول بالقرب من البصرة أعلنت أنها ستحتفظ بها كضمان لدفع العراق تعويضات الحرب لإيران .

يبقى مناقشة الشرط الرابع والأخير من الشروط الايرانيه والخاص بالمطالبة بعودة كافة الأسر العراقية التى تم طردها من العراق على الحدود مع ايران . والذين يطلق عليهم فى العراق لفظ (المسفرين) ولعل هذه الواقعة قد تكررت فى تاريخ العلاقات السياسيه العراقيه الايرانيه فى عهد الشاه حينما أقدم العراق على القيام بنفس الاسلوب ثم عاد فتسلم الجموع التى سبق أن طردها بعد حملة سياسية واعلاميه من جانب شاه ايران على الحكومة العراقية وذلك خلال أعوام ٧١ ، ١٩٧٢ . وفى تصورى أن هذه القضية تعد قضية انسانيه بحته ، لاناس يواجهون حالة (انعدام الجنسية) لأن العراق قد أسقط عنهم جنسيتهم العراقيه بحجه أنهم حصلوا عليها بطرق غير مشروعه .

ولكن أستطيع أن أقول أن هذه القضية ليست من الصعوبه بمكان للوصول الى حل مناسب بشأنها . ولا سيما أن عددا كبيرا من هذه الأسر قد غادر ايران بالفعل الى دول أخرى قبلت اندماجهم فى مجتمعها ، وذلك بسبب عدم قدرة العديد من هذه الأسر على تصور العودة ثانيه الى العراق ثم تتكرر التجربة مرة ثالثة . ، خاصة بعد أن تنكر لهم الوطن الذى ولدوا ، وشبوا ، فيه وارتوت أرضه من عرقهم فى كافة ميادين الحياه - ومن دمائهم ايضا وأعطوه عمرهم وأبنائهم على جبهات القتال . ثم سلب منهم كل ما يملكون حتى إنسانيتهم وتركهم فى الصحراء بلا مأوى معرضين للقذائف المتبادله بين القوات المتحاربه على الحدود بين الدولتين وأصبحوا بلا هويه - وبلا وطن . إضافة الى ذلك فإن الروح العنصريه التى غرسها قادة البعث العراقى فى نفوس الشعب العراقى للتفرقه بين العراقى وأخيه العراقى حسب أصوله التى ينحدر منها ، قد ولدت عند هؤلاء عقيدة راسخه بعدم امكانية التعايش مرة أخرى فى مجتمع يحكمه حزب البعث فى العراق . وهذا ما أتصوره . ولكن على أى الأحوال ، فإن عودة من يريد العودة منهم الى العراق ، ليست بالقضية التى يصعب حلها بين الدولتين ، على أن تلتزم الحكومة العراقية باعاده ممتلكاتهم التى استولت عليها الحكومة العراقية عند طردهم من العراق ، وتعويضهم عما سلب منهم .

•••••••••

الصراع إلى أيـــــن

وبعد أن عرضنا تفصيلا لموقف كلا طرفي الصراع من موضوع وقف القتال والتسويه السلمية ، يمكن أن نخرج بنتيجة محدده مؤداها أن كل منهما يرغب بالفعل ، في التوصل إلى تسويه للنزاع ، ولكن على الكيفية وفي الصورة التي يريدها وحده ، وبشكل يحفـــــظ لزعامه كل منهما ـ ماء الوجه أمام شعبه ، والعالم الخارجي من حوله ، والا فهو مستعد للاستمرار في القتال حتى ولو إنتهت تماما كل آثار الحياة في بلده من جراء الحـــرب لأن كل منهم يريد أن يقول في النهايه لشعبه ، ولشعوب الدول الخليجيه من حوله ، أنه قد خرج من هذه الحرب منتصـرا ، وليس مهزوما ، وأنه كان على حق منذ بدايه الحـرب ، وأن الطرف الآخر هو الذي كان على الباطل . ولقد رأينا كيف أحجمت العديـــــد من الأطراف الدولية والتي تملك من القدرة والتأثير على كلى الجانبين ، عن بذل أي محاوله جاده وصادقه في سبيل إثناء طرفي النزاع عن مواصلة هذه الحرب ، لأن واقع الحال يقطع بارتباط مصالحهم باستمراريه الحرب . وانني هنا ـ أخالف الرأي القائل بأن هـــــذه الحرب لن يخرج منها (منتصر ، ومهزوم) لأن الأمر مرتبط أولا وأخيرا بحسابـــات عديده ، للامكانيات والقدرات الذاتيـه التي تتمتع بها كل من طرفي النزاع ، ثـــم الإمكانيات المضافه التي تأتي الى كل منهم من خارج حدودهم . ولذلك فإنه وعلى ضـوء ما فصلناه بشأن ما يمتلكـــه كلا الطرفين من قدرات تمكنه من الاستمرار في القتـــال ، فإنه لمن العبث القول أن هناك توازن أو تعادل بين ما يمتلكه كل منهما في هذا الشأن . لذلك فيصبح الدعم الذي يأتي إليهم من خارج الحدود ، هو العنصر الحاسم والفاصـــل في تحديد مدى قدرة كل منهما على الإستمرار في القتال سنوات طويله بهذا الشكـــل . نقول ذلك كله مع الوضع في الإعتبار أيضا ، ما ينبغي أن يرد اليه مفهوم النصـــر ، أو الهزيمه لدى كل من الطرفين المتحاربين على ضوء الفلسفه التي يقيم عليها نظـــام حكمه ، والأهداف التي وضعها لنفسه مبتغيا تحقيقها من خلال هذا الصراع المرير .

لذلك أقول ، وابتداءا ـ أن وقفا سريعا لهذه المذابح ، وحلا عادلا لهـــذه القضيـة ـ قضية إستمرار القتال ، لن يتأتى إلا بانتهاج طريق واحد فقط ، وهو إمتنـــاع كافة الأطراف الخارجيه عن تزويد أي من الدولتين المتحاربتين بكل ما من شأنـــه أن يساعده على القتال . فذلك وحده هو الأمر الذي سوف يضع في النهايه كل منهمـا ، في مكانه الصحيح على ساحه القتال ، ويعطيه وزنه الحقيقي بحكم ما يمتلكه ذاتيـــا من قدرات في هذا الشأن . ووقتها ، وقبل أن يتمكن أحدهما من وضع حد للحرب بحـــد السيف ، سوف يضطر الآخر الى التوجه الى مائدة المفاوضات بلا شروط مسبقـه ، لأن نهايته ستكون قد لاحت بوادرها في الأفق ، ووقتها أيضا ، يستطيع المجتمع الدولـي

أن يلعب دورا توفيقيا فى مساعدة الجانبين على التوصل الى حل مشرف لكل منهما أمام شعبه أيضا ، وعلى أساس مبادىء الحق والعداله ، لأنه يقينا لن يترك البعض من أسرة المجتمع الدولى الأمور تسير الى ذلك الحد الذى يقدم أحد الطرفين المتحاربين على فرض شروطه على الآخر بقوة السلاح ، وسوف تلحق هذه الأطراف بالموقف قبل أن يصل الى هذه اللحظه ، لتقوم بدورها . وهذا كله على افتراض أن هذه الأطراف الدولية سوف تتوقف عن دعم أى منهما من الآن وصاعدا . ولكن ذلك ما لن يحدث بأى حال من الأحوال وكما بينت سالفا . لأن تلك الأطراف غالبا ما تجد لنفسها المبرر الذى تغطى به دعمها لأى من الطرفين . حتى تضمن استمرار هذا الصراع ، بدلا من أن تعمل على إيقافه . لأن هذا الصراع الدائر بين العراق وايران ، قد افاد كثيرا من الأطراف الدولية ، سواء من وجد فيه ضالته المنشوده للثأر من نظام الحكم الجديد فى إيران وانهاكه حتى لا تمتد عدوى أنظمه الحكم الاسلامى الى دول أخرى فى المنطقة ، أو إنتقاما منه لضرب مصالحه ، وسواء من وجد فى هذا الصراع فرصة لتحطيم عجلة الحرب لكل منهما ، باعتباره ظرفا تاريخيا ومناسبا لتحقيق ذلك تجنبا لمشاكلهم التاريخية فى التنافس (العراقى - الايرانى) على الهيمنه على منطقة الخليج العربى ومحاولة زعامات كل من الدولتين فرض هيمنتها وسطوتها على مسرح الأحداث فى المنطقة . ولعل هذا الهدف الأخير يتوافق مع الرغبه الاسرائيليه فى النيل من قوتين يعد كل منهما عدوا لدودا للدولة العبريه ، إضافة الى أن ذلك الظرف أتاح لها أن تدخل كموردا للسلاح فى هذه الحرب أيضا . لقد كان للاجماع الغير معلن من قبل الدول المصدرة للسلاح على فتح أسواقها للعراق ودول الخليج لتغرف منها كما تشاء بمناسبة هذه الحرب ، هو أبلغ دليل على إجماع هذه الأطراف أيضا ، على اشغال العراق العربى أى (العرب) فى معارك تستهدف بالدرجة الأولى استنزاف الطاقة العربية ، وتكريس الانقسام فى الصف العربى ، لإبعاد العرب عن الساحه الأصليه التى كان ينبغى أن يلمع السيف العربى للمبارزه فيها ، ضد العدو التاريخى للعرب . والذى أصبح فى ظل هذه الحرب ، وعلى ضوئها يعربد هنا ، وهناك بثقه عاليه ، لأنه لن يجد من يخرج له من العرب ليكيل له الصاع صاعين ، أو يضع له حدودا لا يفكر فى تعديها .

لقد تحدث العديد من الزعماء والمسئولين فى الدول غير العربيه ، عن ضرورة الإمتناع عن تزويد الطرفين بالعتاد العسكرى ، وكان منهم الرئيس التركى (كنعان إيفرين) ولكن هذه الدول كانت تقول شىء ، وتفعل شيئا آخر ، ففى حديث صحفى للرئيس التركى قال بالحرف الواحد : " نحن فى تركيا لم نفكر اطلاقا فى الكسب المادى من هذه الحرب . لقد رفضنا أن نبيع معدات عسكرية أو أسلحة للطرفين حتى لم نسمح

لمثل هذه المعدات بأن تمر عبر أراضينا وقد التزمنا التزاما تاما بحيادنا ونعتزم الإستمرار فى موقف الحياد هذا مستقبلا " (١) . فى حين تطالعنا نفس الجريدة وقبل حوالى شهر من اجراء هذا الحديث بعرض لما جاء فى مذكرات الرئيس الأمريكى السابق(جيمى كارتر) تحت عنوان (دماء ابراهيم) يتكلم فيه عن دور تركيا كأحد أصدقاء أمريكا الذين يمثلون قنوات الدعم العسكرى لإيران فتقول الجريدة عن تركيا : " لم تستطيع أن تصمد أمام الاغراءات الماديه وهى تعانى أزمة إقتصادية خانقه ، فقدمت لإيران حسب ما أكدته المصادر الدبلوماسيه خمسين طائرة أمريكيه أدخلتها مفككه عبر الحدود التركيه فى العام الماضى وتم تركيبها داخل الأراضى ٠٠٠٠٠ بل إنها قامت أيضا بعملية نقل صواريخ سوفيتيه من ليبيا بحرا وأدخلتها الأراضى الايرانيه " (٢) ولعله قد فات على رئيس تحرير الجريدة الذى قام باجراء الحديث الصحفى مع الرئيس التركى ، أن يطلع على ما نشرته جريدته فى هذا الشأن عند التحضير اللقاء الصحفى مع الرئيس التركى ، أو تحرج من ابداء مثل هذه الملاحظه للرئيس المضيف فى قصر رئاسته . وعلى أى الأحوال فإننا سقنا ذلك الموضوع كمثال على استحالة فرضية احجام دول العالم عن تزويد طرفى الصراع بوقود اشتعال الحرب .

وهناك من يرى أن الدول الاسلاميه هى الأصلح للقيام بدور توفيقى لحل هذا النزاع بحكم إنتماء الدولتين إلى تجمع الدول الاسلاميه . ومن القائلين بهذا الرأى مستشار النمسا السابق (برنو كراسكى) والذى وصف هذه الحرب بقوله : " أنها حقل تجارب لتجار السلاح ، والحل أعتقد أنه يجب أن يأتى من جانب الدول الاسلاميه " (٣) ، وهناك من يرى أن زمام المبادره يجب أن يكون بأيدى مجموعة دول عدم الإنحياز لإنتماء الدولتين المتحاربتين اليها ، أو الدول الاسلاميه ودول عدم الانحياز مجتمعه ، وهو ما قال به الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك خلال كلمته التى ألقاها فى مأدبة الغداء التى أقامها تكريما لرئيس أفريقيا الوسطى فى ١٩٨٤/٤/٨ . حيث يقول " ومن واجب الأمة الاسلاميه ومجموعة البلدان غير المنحازه أن تعمل على وقف هذا النزاع " .

وهناك من يرى أن دول الخليج العربى كانت تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا لوقف هذه الحرب منذ بدايتها ، ونحن نميل لهذا الرأى ، لولا أن ورطت نفسها فى عملية دعم العراق فى حربه ضد ايران ، مما أفقدها أهليه القيام بهذا الدور كطرف محايد ،

---

(١) ـ جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧ .
(٢) ـ جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٢ .
(٣) ـ جريدة الأخبار القاهرية فى ١٩٨٥/٥/٤ .

ومن وجهه النظر الايرانيه أيضا • إلا أن هناك عامل آخر في الحقيقة قد يكون لعب دوره في إثناء زعماء هذه الدول عن القيام بهذا الدور ، في حينه ، ولا نقول الآن ، لأن محاولاتها الحقيقية لم تتوقف الآن في سبيل وضع حد لهذه الحرب ، دون أن تيأس من النتائج السلبيه التي تجد نفسها أمامها في كل مرة ؟ ذلك العامل - هو الموقف العراقي الرافض لأي وساطه عربيه ، والذي جاء في لهجه حاده ومهبطه للهمم ، وان لم يخلو أيضا من صبغه (إرهابيه) • وقد أشرت اليه في موضعه عند قيام زعيم منظمة التحرير الفلسطينيه ياسر عرفات بدور من هذا القبيل • فالقيادة العراقية كانت تريد أن يكون العربي إلى جانب العراق ، ولا يجوز أن يقوم بدور الوسيط • وعدا ذلك (فليسكت) على حد تعبيرها • ولذلك فقد تم تحجيم الدور العربي - والخليجي بصفه خاصه ، منذ بدايه الحرب ، خشيه الإرهاب العراقي الذي جاء على لسان رئيسه ، حينما كان لا يهتم بوجود حل سلمي للقضية • ولذلك فإنني ارى أن ساحه الصراع العراقي الايراني ، قد فقدت أهم وأقدر الأطراف التي كانت تستطيع أن تلعب الدور المؤثر لإحتواء النزاع منذ بدايته ، وهم زعماء الخليج العربي ، بحكم موقعهم من أطراف النزاع وعلاقاتهم المتميزه مع كل منهما ، وتفهمهم لطبيعة الصراع نفسه ، وارتباطهم بمصالح مشتركه بين الدولتين المتحاربتين • فالقيادة العراقيه أرادتها حربا تخوضها دولا عربيه اسلاميه ، ضد الدوله الايرانيه الاسلاميه • لأن العروبه أولا في مفهوم البعث وقبل رابطة الاسلام • ولتكن بذلك فتنه جديدة يقيمها البعث العراقي في العالم الاسلامي •

•••••••••

وعلى ضوء ما سبق فإذا كانت رؤيتنا لامكانية حل هذا الصراع تستلزم بالدرجة الأولى توقف الأسلحة والعتاد الحربي الذي يتدفق على طرفي الصراع ليجعل نار الحرب مستمره في اشتعالها ، فإن هناك رؤية أخرى تتعلق بأطراف الصراع ذاتهم ، فينبغي على قادة كل منهما أن يتخذ وقفه تأمليه مع النفس وأمام ما لحق بدولهم وشعوبهم من مآسي هذه الحرب ، ويفكرون في الغد ، بعد أن جرب كل منهما ما لديه من وسائل خلال إدارتهم للصراع ، دون أن يثمر ذلك عن تحقيق الهدف المباشر الذي يسعى اليه • وهل ستبقى بلادهم هكذا في حالة حرب إلى ما شاء الله • أنه لمن الضروري أن يتناسى كل من قادة البلدين الجارتين وقائع الأمس ، ويستبعد كل ما يتوهم أن فيه مساسا بكرامته وشخصيتة كزعيم ، ويتذكروا فقط ، أن هناك شعوبا سوف يبقى أبناؤها وأحفادها على مر سنين التاريخ ، يتأملون صفحات حكمهم ، ويلعنون تلك الحقبه الغابرة والظالمه من حياة بلادهم التي شاء القدر أن يهمن على مقدرات السلطة فيها كثل

منهما فى سبيل عدم التزحزح عن مواقف إتخذها هؤلاء الزعماء فى الدولتين ، لا تخرج عن كونها تحديا وعنادا ، رضاءا لغرائزهم وطموحاتهم الشخصيه على حساب شعوبهم . فعلى هؤلاء الزعماء فى الدولتين أن يفيقوا من غيهم وغيبوبتهم هذه ، ويلحقوا بعجلة الزمن قبل أن تطويهم فى لحظه ليسوا هم عنها ببعيد ، ليصبحوا فى ذمة التاريخ الأسود . فإن مواقف التحدى والعناد هذه لا تخدم قضية الأمن والسلم لشعوبهم . وعلى كل منهم أن يقر بحقوق الآخر تجاهه دون تحريف أو تنصل من الإلتزامات التى ...تتها الاتفاقيات السابقه المبرمه بين بلديهما .

فعلى القيادة العراقيه أن تكف عن التفكير فى بسط زعامتها على المنطقة وتتخلى عن هذه الأحلام التى تصدم بواقع هم عنه غافلين . لأن الزعامه لا تأتى عن طريق إشعال حرب يتضرر من نيرانها كل شعوب المنطقة . ويجب عليها أن تكف عن تحريض قوى المعارضه الايرانيه ضد سلطة الحكم الشرعيه فى بلادها ، وترفع يدها عن تحريك الأقليات القوميه الايرانيه ، لأن ذلك سوف يعيد لها ذات الكاس لتشرب منه على أيدى الأقليات القوميه العراقيه أيضا ، وهو ما أثبتته الأيام الماضيه . وعلى القادة العراقيين أن يكونوا اهلا للالتزامات الدولية التى تنبثق عن معاهدات واتفاقيات دولية ، كانوا هم بذاتهم المفاوضين والموقعين على وثائقها . وتقلع عن الإسلوب الغير مقبول لدى المجتمع الدولى وقانون الأمم ، وهو إبرام إتفاقيات دولية ثم العوده الى نقضها بحجه أن لكل حالة ظروفها ، وهو ما يؤدى بالنتيجة الى إهتزاز ثقة المجتمع الدولى فى مدى إلتزامها بالمعاهدات والمواثيق الدولية ، ويؤثر على استقرار العلاقات الدولية بين العراق وجيرانه بصفه خاصه . وأخيرا ، يجب أن يحترم قادة العراق إنسانية مواطنيهم بعدم طرد الآلاف من الأسر العراقيه على الحدود مع ايران مع تعريضهم الى مخاطر القتال الدائر فى تلك المناطق ، بعد أن جردتهم من كامل ممتلكاتهم وأموالهم - لأن ذلك الأمر يخلق وضعا شاذا لهؤلاء الناس الذين أصبحوا فاقدى الجنسية دون المقدره على إجبار أى دولة أخرى على منحهم جنسيتها . وهو أمر يتنافى مع مبادىء القانون الدولى أيضا .

****

وعلى الجانب الايرانى ، أن يتوقف عن دعم كل من الأقليات القومية العراقية المتاخمه لحدوده شمال العراق ، وكذلك قوى المعارضه العراقيه التى تتخذ من ايران مقرا لإدارة نشاطها ضد السلطة القائمه فى العراق . وعلى الزعماء الايرانيين أن يقدموا تصورا واضحا ومحددا لموقفهم من حقوق العراق فيما يتعلق بموضوع شط العرب

على ضوء الإتفاقيات السابقه المبرمه بين البلدين ، تصورا يحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، ويتفق مع أحكام القانون الدولي في هذا الشأن · وعليهم مراعاة الحياة المعيشية لسكان المناطق الحدوديه التي تتأثر بتحويل مجاري مياه الأنهار القريبه منها الى داخل الحدود الايرانيه ، حتى لا تحرم هذه السكان من الاستفاده من مياه تلك الأنهار ، إعمالا لمبدأ حسن الجوار بين الدولتين الجارتين ·

كما أننا نرى أنه قد آن الأوان لكي تنظر إيران الى قضية منح حق تقرير المصير الى شعب عربستان ، بشيء من الجاديه هذه المره ، ذلك الشعب الذي توسم خيرا في الثورة الاسلاميه بعد سقوط الشاه ، والذي لم يدخر وسعا في دعم تلك الثورة ومساندتها على أمل إنصافه ·

وأخيرا - فعلى القيادة الايرانيه أن تعيد النظر في إستمرار احتلالها للجزر العربية الثلاث ، لأن الحق العربي لن يدوم السكوت عليه إلى الأبد ، ولكي تثبت بذلك صدق نواياها نحو العرب ، وحتى ترفع عن إيران شبهه النوايا التوسعيه التي لصقت بها طوال العهود الماضيه والتي أكدتها السوابق التاريخيه في علاقاتها مع العرب طالما بقيت هذه الجزر تحت السيطرة الايرانيه ·

ويبقى لنا عند الانتهاء من هذا الكتاب كلمات قليلة نتوجه بها الى الرئيس العراقي صدام حسين ، فإنه وان بدى أننا قد تحاملنا عليه فيما أوردناه من حقائق في هذا الكتاب ، فإننا ما قصدنا ذلك لذاته إنما هي الوقائع التي حكمتنا حتى لا نطمس الحقيقة أو نتستر عليها ، لصالح العرب والمسلمين ، ولأنه على رأس هذا النظام الشمولي المسئول عن العراق ، لأن حرب الخليج هي قضية العرب والمسلمين معا · فلكم ذاقت شعوبنا العربيه من أهوال الحروب نتيجة قرارات صدرت عن زعماء يحكمون في ظل النظم الشموليه التي لا تسمح للرأي الآخر أن يقول كلمته ، ولتظل الحقيقة محبوسه في داخل نفوس الشعوب ·

وأقول للرئيس العراقي ، كيف يكون تصورك وتصور العرب جميعا شعوبا وقاده ، اذا ما كان ذلك الكم الهائل من السلاح والعتاد والأفراد والمال الذي أنفق في حرب الخليج ، كان قد أستخدم في حرب تحرير لقطعة غاليه من وطننا العربي - جعلها البعث في دستوره قضيته المركزيه كما يطلق عليها ، إنه بحق لأمرا محزنا أن يفوّت صدام حسين على نفسه وعلى شعب العراق العظيم ذلك الشرف العظيم ، لأنه وعلى أقل التقديرات لكان في حوزة العرب الآن - بقيادة العراق زعامة وشعبا - جزءا ليس بالقليل قد تم تحريره من أرض فلسطين السليبه ، ولسبب جوهري ووجيه ، وهو أن

اسرائيل لا تملك إمكانيات الاستمرار في حرب تدوم هكذا حوالي ست سنوات ووقتها كان سوف يحق لصدام حسين أن يتصدر موقع الزعامه في منطقتنا العربيه بمنحها له كل العرب طواعية ، لأنه قد استحقها من فوق ساحة القتال الطبيعية ، وليس عن طريق بحثه عن ساحه أخرى للقتال كما حدث في حربه مع ايران • ولكان العرب كل العرب وقتها الى جانب العراق شعوبا وحكاما يقدمون كل الدعم ، وليس هكذا منقسمين على أنفسهم ، ودون أن يطالب العراق بتطبيق أحكام معاهدة الدفاع المشترك لدول الجامعة العربية ، كما هو حاله الآن • ولكن مع الأسف الشديد ترك العراق - العدو الحقيقي يعربد في لبنان وتونس والأرض المحتله ، الى أن نال من العراق نفسه بضرب المفاعل النووي العراقي على مقربة خطوات من القصر الجمهوري في بغداد ولم يستطيع بعث العراق أن ينتقم لنفسه بشيء ، سوى التشنجات والعويل ، وليحمل ايران أولا وأخيرا مسئولية اشغال العراق في الحرب لتقوم اسرائيل بتنفيذ جرعتها هذه على حد قولتهم • وانه لعار علينا حقا أن نبرر عجزنا - بأفعال الآخرين •

وانني لا أرى غضاضه في أن يقدم الرئيس العراقي صدام حسين مصلحة الشعب العراقي وأمنه على مصلحه حزبه في البقاء في الحكم ، فليس في ذلك ما ينال من شخص الرئيس العراقي أمام شعبه والعالم من حوله ، بل أنها لخطوة شجاعة ، ولأنكار للذات أن يقدم على ذلك ، دون أن يرتبط هذا العمل بالضرورة ، بالشرط الايراني الخاص باستقالته لايقاف الحرب • ولا شك أن العراق لم يفتقد من بين أبنائه الوطنيين المخلصين القادرين على قيادة السفينه وتضميد الجروح التي خلقتها الحرب ، واعادة بناء الوطن ، وبناء علاقات جديدة مع الجاره ايران • ولنذكره في هذا الصدد ، بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر حينما أعلن تنحيته عام ١٩٦٧ معلنا أن شخصه هو المستهدف من الاعتداء على مصر في حرب ١٩٦٧ من قبل أمريكا واسرائيل ، ولذلك فهو يتنحى عن الحكم ، وبصرف النظر عن مقصده الحقيقي من هذه الخطوة وصحة نواياه بشأنها ، فهو قد أقر من خلالها بمسئوليته عن نتائج الحرب •

•••••••••••

وختاما ، فإنه ليعز علينا أن نختتم هذه السطور قبل أن نرى للسلام بارقه أمل تلوح في الأفق ، ويطالعنا الصباح كل يوم على أنباء المزيد من سفك لدماء عزيزة علينا ، ولإخوة لنا في العروبة والسلام ، ويا ليت الصباح يطلع علينا غداً ، بما ينبيء بانتهاء هذه الحرب القذره ، لننسى معها فترات حالكه السواد من تاريخنا نحن العرب ، والمسلمون على وجه الخصوص ، ويومها سوف ننسى أو نتناسى تلك السيئات

لحكامنــا ، طالمــا كانــوا قادريـــن على تــدارك ما فاتهـــم ، ويا ليــت ذلك الصباح المأمــول يطلــع غــدا ٠٠٠٠ وان غـــدا لناظـره قريـــب ٠

والله ولي التوفيـــق ،،،،،،،

المؤلـــــف

مبحث خــــاص
فى إنتهاك حقوق الإنسان فى العــــــراق

لقد وجدت أنه من المناسب ، وفى ختام مناقشة موضوع الحرب العراقية الايرانيه من شــتى جوانبهـــا أن أذيل هذه الدراسة بعرض موجز لحالات إنتهاك حقوق الانسان العراقى فى ظل حكم نظام البعث فى بغداد ، وعلى ضوء ما جاء فى بيان حقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ والذى صيغت بشأنه إتفاقيتان دوليتان عام ١٩٦٦ صادق عليهما العراق ضمن الدول التى صادقت عليهما ، مما يفترض التزام حكومته بتنفيذ ما تعهدت به فـى هاتين الاتفاقيتين من احكام ٠ بل إننى قد رأيت أنه من الواجب أن أعرض لهذا الموضوع بالقاء الضوء عليه وكشف الحقائق المتعلقه به حتى يدرك العاملين فى مجال الاعــلام فى مصر - التى يعتبرها العرب جميعهم ، ولا سيما بعد إختيار القاهرة محلا لانعقــاد مؤتمر بحث أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى عام ١٩٨٥ - يعتبرونها المركــــز الجديد بتبنى قضايا حقوق الانسان العربى والدفاع عنها ، وبعد أن تأسس أول فــــرع للمنظمة العربية لحقوق الانسان العربى فى ١٩٨٥/٤/٢٥ فى القاهرة ، وأعود وأقـــول حتى يدرك الإعلاميين المصريين أنهم قد خذلوا قضية حقوق الانسان العراقى حينمــــا تبنــوا إبراز ما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان فى ايران ، واذاعه ونشر ما يصدر عـــن المنظمات الدولية المعنيه بهذا الموضوع من بيانات ، وأغفلوا فى ذات الوقـــــت ما يصدر عن تلك الجهات من بيانات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان فى العراق - وأقـر بهــا التقريــر السنوى الصادر عن منظمة العفو الدولية عن عام ١٩٨٤ والــــــذى يديــن كل من ايران والعراق فى مسائل تتعلق باعدام الشباب لرفضهم الاشـــــتراك فى الحرب الدائره بين الدولتين ، ولم ينقل الحقيقة كامله بالنسبه لكلا الدولتين ســـوى الصحف الحزبيه فنى جريدة الوفد الصادرة فى ١٩٨٥/١٠/١٢ ٠ بل أن موضـــــوع انتهاك حقوق الانسان فى سوريا كان دائما موضع إهتمــام الاعلام فى مصر بنشر أخباره فى الوقت الذى لم يكن البعث الحاكم فى العراق أرحم من رفيقه البعث الحاكــــــم فى سوريـــا حيث ينتهج كلا منهما ذات النهج والاسلوب فى ممارسة انتهاك حقـــوق الانسان فى البلدين ، لأن الفكر واحد ، والمنهج فى الحكم واحد ٠ وأستطيع أن أوجــز المجالات التى شهدت حالات صارخه لإنتهاك حقوق الانسان فى العراق وتسجيلها علـــى الوجه التالى ذكـــره آملا أن ينال هذا الموضوع إهتمام وعنايه المنظمه الوليــــــدة (المنظمة العربيه لحقوق الانسان العربى) ، وكذلك (اتحاد المحامين العـــــرب) ، وبوجه خاص (نقابة المحامين المصريه) ذات المواقف المشهوده لها ، وهى النقابـــه

التي يعتز بها كل مصري وعربي لشموخها وآبائها في قضايا الحريات العامه في مصر ، وفي أكثر من مناسبه والتي أتشرف بالانتماء اليها ٠

وأخيرا فإنني أضم صوتي الى هؤلاء الغيورين على قضية الحريه واحترام حقوق الانسان بشأن البيان الصادر عنهم والمنشور في جريدة (أخبار اليوم) القاهرية بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٥ تحت عنوان (١٤٠ مثقفا عربيا من ٩ دول عربيه يوقعون بيانا دفاعا عن الحقوق الاساسيه للانسان العربي والذي خلص في مضمونه إلى مناشدة المثقفين والصحفيين العرب عدم الكتابة في الصحف التي تصدر عن بعض الدول العربية التي تنتهك حقوق الانسان وعدم المشاركه في الأنشطه الخارجيه لهذه الدول ، ولعل تلك المناشده على ضوء ما جاء في هذا الكتاب تجعل من العراق أحد تلك الدول المعنيه ٠

أولا : في مجال حرية الإقامة والإنتقال وحق السكن :

(١) ـ قيام السلطات العراقية بنقل عائلات ، وأحيانا ، قرى كاملة من مواطنيها الأصليه بعد إجبارها على ترك مزارعها ومواشيها وكل ممتلكاتها فيها ، ووضعهم في أماكن صحراويه نائيه كنوع من التنكيل بهم ، مع ابدالهم بسكان آخرين من مناطق أخرى ، وكما حدث مع الأكراد وابدالهم ببدو الصحراء ٠

(٢) ـ عدم السماح للمواطن العراقي بالسفر الى الخارج ، الآ بإذن خاص يتوقف الحصول عليه على رضى سلطات الأمن والحزب عنه ، وربط ذلك باتجاهاته السياسية هو وأسرته ، وتطور ذلك الأمر إلى المنع النهائي للسفر للخارج خلال السنوات الأخيرة للحرب ، باستثناء الموفدين في مهام رسميه من قبل الدولة ٠ وكذلك تقييد حركة المواطن العراقي المنتمي لحزب البعث في التنقل من محافظته الى محافظة أخرى الآ باذن خاص من المسئول الحزبي ٠

(٣) ـ حظر إنتقال المواطنين من سكان المدن الواقعة على خطوط التماس مع ايران ، الى المحافظات الأخرى ، الآ في مهام رسميه ، لمنعهم من الهجرة الى المناطق الآمنه ، ليكونوا ورقة ضغط على القيادة الايرانيه في الحرب ٠

ثانيا : حق المواطنه :

(١) ـ إسقاط الجنسيه العراقية عن الآلاف من العراقيين الذين يرفضون العودة للعراق بعد إنتهاء صلاحية وثائق السفر الممنوحه لهم ، ورفض الجهات

المختصة داخل وخارج العراق ، منحهم وثائق جديدة ، لإجبارهم على العوده ، وذلك تنكيلا بالمعارضين العراقيين فى الخارج .

(٢) - إسقاط الجنسيه العراقيه عن آلاف الأسر التى حصل أفرادها على حق التجنس بموجب أحكام قانون الجنسيه العراقى ، سواءا استنادا الى حق الدم أو حق الإقليم . وهو ما إتبع بشأن ما أطلق عليهم (التبعيه الايرانيه) وطردوا خارج الحدود .

(٣) - إسقاط الجنسيه عن المواطن العراقى اذا تزوج من أجنبيه بدون الحصول على موافقة خاصة من الجهات المختصه ، وطرد الزوجة الأجنبيه اذا لم تتقدم للحصول على الجنسية العراقية خلال ثلاث سنوات دون مراعاة حقها بالإحتفاظ بجنسيتها الأصليــة .

ثالثا : الحريات الشخصيـــة :

(١) - يحظر على أسر الأشخاص الذين يتم إعدامهم فى قضايا ما يطلق عليه (أمن الحزب والثورة) من إقامة مراسم الحداد ، أو التعبير عن أحزانهم حتى بارتداء زى الحداد ، أو تلقى العزاء . واجبار الحزبيين من أقربائهم على التوقيع على شهادة تبرء منهم .

(٢) - إجبار المواطن على تطليق زوجته حينما ترفض الجنسيه العراقيه اذا كانت أجنبية كما أسلفنا عاليه ، واذا كانت من أصل ايرانى حسب قرار الجهات الأمنيه بذلك . مع ما يترتب على ذلك من تشريد أفراد الأسرة .

(٣) - إجبار المواطن على العمل كعنصر تجسس على مواطنيه ، وأهله لصالح الأجهزة الأمنيه ، مع تشجيع أفراد الأسرة للتبليغ عن أقاربهم من المعارضين لفكر البعث أو الفارين من جبهات القتال .

(٤) - حرمان المواطن من حق إختيار نوع التعليم ، أو العمل الذى يتفق مع إستعداده الشخصى وذلك بتقييد الالتحاق بالكثير من الوظائف أو المعاهد العلمية على دخول المواطن فى حزب البعث .

(٥) - الحجر على حريه المعتقد ومزاولة الطقوس الدينيه ، برصد المواطنين المترددين على المساجد ، وإعتبارهم من المشتبه فى إعتناقهم أفكار متعارضه مع فكر الحزب الحاكم .

(٦) ـ حرمان المواطن العراقي من حق الحصول على ضمانات المحاكمه العادله وأمام قضاء طبيعي ، ومنعه من الاستعانه بمحام ، وذلك في قضايا (أمن الثورة والحزب) التي تصل عقوبتها الى الإعدام أمام محاكم عسكرية إستثنائيه تابعة لمجلس قيادة الثورة العراقي · وتطبيق ما يستحدث من تشريعات تتعلق بهذا النوع من القضايا ، بأثر رجعي على المعتقلين عن وقائع تمت قبل صدور تلك التشريعات · وكذلك أخذ الناس بالشبهات واعتقالهم دون تحديد إتهام محدد ، كإجراء وقائي يتخذه رجال الأمن في مناطق إختصاصهم ·

(٧) ـ مطاردة كل صاحب فكر معارض لفكر البعث العراقي وقادته ، وتنفيذ عمليات تصفيه جسديه لهؤلاء المعارضين في الخارج ، أو محاولة إحضارهم للعراق لإعدامهم · وقد كان آخر هذه الوقائع ، تسلم إثنان من المعارضين لنظام الحكم العراقي المتواجدين في فرنسا ، أثر إتفاق خاص مع الحكومة الفرنسيه ، ونقلهم الى بغداد توطئة لتنفيذ حكم الإعدام فيهم لولا تدخل منظمة العفو الدولية ، وقيام منظمة الجهاد الإسلامي في لبنان بتنفيذ الإعدام في أحد الفرنسيين المختطفين تحت يدها ، لإجبار الحكومة الفرنسية على الضغط على بغداد للإفراج عن المعتقلين العراقيين · وقد نقلت وكالات الأنباء تصريحا للسفير العراقي في باريس أعلن فيه إفراج العراق عنهم واطلاق سراحهم بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٨٦ · وكان ذلك نتيجة حملة من الرأي العام الفرنسي ضد قيام حكومتهم بتسليمهم الى العراق ، وكذلك خشية بغداد على تأثر مصالحها الجوهرية مع باريس إذا ما تجاهلت رد الفعل الشعبي الفرنسي ·

....

محتويات الكتاب

المراجع

(١) د٠ خالد يحيى العربى ٠ مشكلة شط العرب فى ظل المعاهدات والقانون دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ ٠

(٢) حسين ندا حسين ٠٠ الأهمية الاستراتيجية والنظام القانونى للطريق الملاحى البحرى فى الخليج العربى ٠ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ ٠

(٣) د٠ نزار عبد اللطيف الحديثى ٠٠ العلاقات العربية - الفارسية - دار واسط ١٩٨٢ ٠

(٤) د٠ مصطفى النجار ، فؤاد الراوى - عربستان - وزارة الثقافة والإعلام العراقية بغداد ١٩٨١ ٠

(٥) د٠ ابراهيم خلف العبيدى - الأهواز - أرض عربية سليبة ٠٠ وزارة الثقافة والإعلام العراقية بغداد ١٩٨٠ ٠

(٦) سعد البزاز - الحرب السرية - مركز العالم الثالث للدراسات والنشر لندن ١٩٨٥ ٠

(٧) السيد زهره - الثورة الايرانية - الأبعاد الاجتماعية والسياسية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ١٩٨٥ ٠

(٨) أحمد مهابه - أسرار الحركة الانفصالية فى سوريا - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦١ ٠

(٩) تقرير المؤتمر التاسع لحزب البعث فى العراق عام ١٩٨٢ ٠

(١٠) مجموعة البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ٠

(١١) د٠ طلعت الغنيمى - جامعة الدول العربية - منشأة المعارف بالأسكندرية ١٩٧٤

(١٢) د٠ محمد سامى عبد الحميد - التنظيم الدولى - ج ١ - مؤسسة شباب الجامعة بالاسكندرية - ١٩٧٣ ٠

(١٣) د٠ محسن خليل - النظم السياسية والقانون الدستورى ج ١ - منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٨ ٠

(١٤) د٠ سليمان الطماوى - السلطات الثلاث فى الدساتير العربية - القاهرة ٠

(١٥) د٠ جلال يحيى ، د٠ محمد نصر مهنا - مشكلة الأقليات في الوطن العربي - دار المعارف ١٩٨٠ ٠

(١٦) دوايت م٠ دونلدش - عقيدة الشيعه ٠

(١٧) د٠ أحمد محمود صبحي - نظرية الإمامه - دار المعارف ٠

(١٨) خالد محمد خالد - أبناء الرسول في كربلاء ٠

الصحف والمجلات العربية

- جريدة الأهرام ، جريدة الأخبار - جريدة حزب الوفد الجديد ٠
- مجلة النصر المصرية ٠

رقم الايداع ٥٢٣٦/٨٦